

مَسَائِدُ الدَّلَالَةِ

فِي  
شَيْخ  
مَنْ الرِّسَالَةِ









# مَسَائِلُ الدَّلَالَةِ على مَسَائِلِ مَتْنِ الرِّسَالَةِ

للعالم أبي الفيض الإمام  
أحمد بن محمد بن الصديق  
حفظه الله

صححه وراجعه  
أبو الفضل عبد الله الصديق النجاشي

الطبعة الثانية

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

مَكْتَبَةُ الْقُرْآنِ  
تأليفه على يوسف شيخه  
الطبعة الأولى 1375 هـ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### وصلى الله على سيدنا محمد وآله

الحمد لله رب العالمين وصلوات الله تعالى وسلامه على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله أجمعين ومحابته المهتدين .

أما بعد فإني كنت وضعت على رسالة ابن أبي زيد كتاباً خرجت فيه دلائل ما اشتملت عليه من الفروع الفقهية وأطلت فيه بإيراد أكثر الأحاديث الواردة في كل مسألة رسميته ونخريج الدلائل لها في رسالة القيرواني من الفروع والمسائل ، ثم رأيت الاقتصار على حديث أو اثنين مع الإشارة إلى ما في الباب أسهل للحصول وأقرب للتناول فاختصرته في هذا الجزء وصحيت مسالك الدلالة على مسائل الرسالة ، والله أسأل التمعن به آمين . وهو كآصله الذي لم أنعرض فيه لجميع المتن بل حذفته منه ما هو ظاهر لا يحتاج إلى دليل ، فأقول وبالله التوفيق :

### الكلام على أحاديث الخطبة

( الحديث الأول ) قال : روى ، أن تعاليم الصغار لكتاب الله يطفى غضب الرب ، قلت لفظ الحديث ( إن الله هو وجل لا يغضب فإذا غضب سبحت لللائكة لغضبه فإذا اطاع إلى الأرض ورأى الولدان يقرأون تلى ربنا رضى ) أخرجه ابن عدى من حديث عبد الله بن أبي بوب بن أبي علاج حدثنا سفيان بن عيينة عن الوهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه به ، وقال ابن عدى لا أعلم أحداً رواه عن ابن عيينة غير ابن أبي علاج وهو منكر الحديث وتعقب بمتابعة هرون بن هزارى وذكربيا بن يحيى ومحمد بن يحيى بن أبي عمر ثلاثهم عن سفيان أخرجه متابعة الأول والثاني البيرازى في الألقاب وأشار إلى متابعة الثالث . وقد ذكر الذهبي في الميزان هذا الحديث ، وقال إنه كذب بين وأقره الحافظ في اللسان ومن قبلهما أورده ابن الجوزى في الموضوعات وتعقب جميعهم الحافظ السيوطى بمتابعة المذكورين وقال سند هرون على إفراده على شرط الصحيح فكيف بانضمام رواية ابن أبي عمر وذكربيا بن يحيى إليه مع وجود إسناد آخر له إلى ابن عمر أخرجه الديلمى من طريق أبي نعم حدثنا أحمد بن إسحاق ثنا الحسين بن إدريس السكرى ثنا إبراهيم بن

سبل الرمل ثنا داود بن المحبر عن صخر بن جوربة عن نافع عن ابن عمر به قال وفي معناه ما أخرجه الدارمي عن ثابت بن مجلان الأنصاري قال كان يقال إن الله يريد العذاب بأهل الأرض فإذا تعلم الصبيان الحسنة صرف بذلك عنهم يعني بالحسنة القرآن (١).

وروى الإمام أحمد في الوحد عن مالك بن دينار قال إن الله عز وجل يقول إن أريد أن أعذب عبداً فإذا نظرت إلى جلساء القرآن وعمار المساجد وولدان الإسلام سكن غضبي يقول صرفت عذابي .

(الحديث الثاني) قال وإن تعلم الشيء في الصغر كالنقش في الحجر قلت أخرجه الطبراني في الكبير من رواية مروان بن سالم عن أبي السرداء قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (مثل الذي يتعلم العلم في الصغر كالنقش في الحجر ومثل الذي يتعلم العلم في كبره كالذي يكتب على الماء) ومروان ضعفة البخاري ومسلم وأبو حاتم ورواه ابن الجوزي من طريق هناد بن إبراهيم النسفي من رواية بقية عن معمر عن الزهري عن أبي سلة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من تعلم العلم وهو شاب كان بمنزلة رسم في حجر ومن تعلمه بعدما كبر فهو بمنزلة كتاب على ظهر الماء) وقال لا يصح هناد لا يوثق به وبقية مدلس وأخرجه ابن عبد البر في العلم من طريق صدقة بن عبد الله عن طلحة بن زيد عن محمد بن مجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة به وأخرجه البيهقي في المدخل من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به بلفظ (من تعلم القرآن في شبابه اختلط القرآن بلحمه ودمه ومن تعلمه في كبره فهو يفلت منه ولا يتركه) فله أجره مرتين) وهكذا أخرجه الديلمي من رواية عبد الحليم بن محمد ابن عبد الله بن قيس ومن رواية عمر بن طلحة كلاهما عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به وأخرجه البيهقي في المدخل من هذا الوجه وقال إن الثاني أولى أن يكون محفوظاً من الأول. قلت ومن طريق الثاني أخرجه المهرجي في العلم وابن عدي في (١) وأخرج الثعلبي من طريق أبي معاوية عن أبي مالك الأشجعي عن ربيعي عن حذيفة مرفوعاً إن القوم يبعث عليهم العذاب حتماً مقضياً فليقرأ صبي من صبيانهم في الكتاب الحمد لله رب العالمين فيسمعه الله فيرفع عنهم بذلك العذاب أربعين سنة . قال الحافظ في تخريج أحاديث الكشف ودون أبي معاوية من لا يجمع به وله شاهد وذكر الدارمي عن ثابت بن مجلان .

الحاكم وقال لا يتابع عمر بن طلحة عليه وما تقدم يرد على ابن عدى ورواه البيهقي في  
المدخل من طريق يزيد بن هرون أخبرنا إسماعيل بن عياش عن إسماعيل بن رافع  
به مرفوعاً وقال هذا منقطع يعني محضاً ورواه أيضاً من طريق يزيد بن معمر  
سمعت الحسن يقول فذكره من قوله وهكذا أخرجه ابن عبد البر في العلم من طريق  
أحمد بن زهير ثنا أبو سليمان البخاري ثنا شيخ من أهل البصرة عن معبد عن الحسن  
قال ( طلب الحديث في الأسفر كالنقش في الحجر ) .

( الحديث الثالث ) قال وقد جاء أن يؤمروا بالصلاة لسبع سنين ويضربوا  
عليها لعشر ويفرق بينهم في المضاجع قلت أخرجه أبو داود والحاكم والدارقطني  
عن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم ( مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء  
عشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع ) ورواه أبو داود والترمذي والحاكم  
والدارقطني من حديث عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده قال : قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين  
 وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها ) وقال الترمذي حسن صحيح وفي الباب عن  
أبي هريرة وأبي رافع وأنس وعبد الله بن مالك الخثعمي خرجها في الأصل . قال  
المصنف رحمه الله تعالى :

### باب ما يجب منه الوضوء والغسل

( الوضوء يجب لما يخرج من أحد الخرجين ) لأن في البول والغائط والريح  
والمدى ، والقياس في الباقي والحديث ابن عباس مرفوعاً ( الوضوء بما خرج وليس  
بما يدخل ) رواه الدارقطني والبيهقي وأبو نعيم بإسناد ضعيف بل قال البيهقي إنه  
لا يثبت وقال ابن عدى الأصل فيه أنه موقوف قلت والموقوف ورد من حديث  
علي وعمر وابن مسعود وابن عباس وفي الباب عن ابن عمر وأبي أمامة مرفوعاً  
وإسنادهما ضعيف ( من بول وغائط ) لقوله تعالى ( أو جاء أحد منكم من الغائط ) والحديث  
صفوان بن عسال قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا إذا كنا  
حفاةً ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام وليالين إلا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم  
رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وابن حرم  
والخطابي وحسنه البخاري وحديث عبد الله بن زيد قال شكى إلى النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم الرجل يحبل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة قال لا ينصرف حتى يسمع صوتاً

أو يحدريها) متفق عليه (أو لما يخرج من الذكر من مذي مع قسل الذكر كله منه) الحديث على طه السلام قال : كنت رجلاً مفاء فاستحييت أن أسأل رسول الله ﷺ فكان ابتغى مني فأمرت المقداد فسأله فقال (يفضل ذكره ويتوضأ) رواه السنة : وفي الباب عن جماعة (وأما الودي فهو ماء أبيض غائر يخرج بأثر البول يجب منه ما يجب من البول) قياساً عليه لأنه خارج من السيل ولقول ابن عباس هو المني والودي والودي فأما المذي والودي فإنه يفضل ذكره ويتوضأ وأما المني فضيه الفضل رواه الطحاوي والبيهقي وقول ابن مسعود في الودي الوضوء رواه البيهقي (وأما المني فهو الماء الدافق الذي يخرج عند اللذة الكبرى بالجماع ورائحته كرائحة الطلع وماء المرأة ماء رقيق أصفر) الحديث أنس قال : قال رسول الله ﷺ (ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر فأيهما سبق أشبهه الولد) رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وأصله عند مسلم من حديث ثوبان (فيجب من هذا طهر جميع الجسد كما يجب من طهر الحيضة) لما سألني فيهما (وأما دم الاستحاضة فيجب منه الوضوء) إذا كانت مفارقتها أكثر لأنه خارج من أحد السيلين ، وليس بمرضى والمشهور أنه لا يجب به الوضوء لأنه دم لا يجب به الغسل فلم يجب به الوضوء كما لو خرج من سائر الجسد (ويستحب لها وللس البول أن يتوضأ لكل صلاة) الحديث عائشة قالت جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت إني امرأة استعاض فلاً أطهر أفأدع الصلاة فقال لها (لا اجتنب الصلاة أيام عيذك ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاة) وإنما لم يعمل على الوجوب لعدم صحة تلك الزيادة عند مالك فإنه أخرجه الحديث في الموطأ بدونها وتكلم فيها جماعة من الحفاظ ولها طرق لا تدل من علة ضعف أو اضطراب وإن خرج بعضها في الصحيح فلا يثبت بها حكم الوجوب خصوصاً وقد صحت الأحاديث الكثيرة بالاعتصار على الأمر بالغسل عند انقطاع دم الحيض للاستحاضة نعم يعمل بها في باب المستحبات لتدخل الصلاة بطهارة جديدة وقيس عليها سلس البول لأنه مثلها وفيه أثران عن عمر وزيد بن ثابت ذكرتهما في الأصل (ويجب الوضوء من زوال العقل بنوم مستقل أو إغماء أو سكر أو تخطئ جنون) الحديث صفوان السابق وحديث علي عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ (المين وكاء السه فن تام فليتوضأ) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وحسنه ابن الصلاح والمنذرى والنووى ولاحد والطبراني وأبو يعلى من حديث معاوية مرفوعاً (العينان وكاء السه فإذا نامت العينان استطاق الوكاء) ولما كانت العلة في النوم هي الغلبة على العقل كان وجوبه بها ذكر معه أولى لأن التام

قد يتحرك الشيء فينتبه والمغلوب على عقله يجنون أو إغماء يحرك فلا يتحرك وإنما قيد النوم بالتقيل احترازاً من الخفيف فإنه لا ينقض ولو طال على المشهور لحديث أس قال كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون العشاء الأخيرة حتى يتخفف رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضؤون رواه مسلم والترمذي وأبو داود واللفظ له وحديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال (ليس على من نام ساجداً وضوء حتى يضطجع فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم وضعفه وفي الباب عن ابن عباس وعبد الله بن عمر وحذيفة وأبي أمامة مرفوعاً وعن علي وعمر وابنه وأبي هريرة وابن مسعود موقوفاً ذكرت جميعاً في تخرج أحاديث بداية ابن رشد (وجب الوضوء من الملامسة للذة والمباشرة بالجسد للذة والقبة للذة) لقوله تعالى (أو لا مستم النساء) وقرئ في السبع لمستم واللمس يطلق على الجنس باليد قال تعالى (فلمسوه بأيديهم) وقال النبي ﷺ لما عز (لملك قبلت أو لمست) ونهى عن بيع الملامسة وفي الحديث أيضاً (واليد زناها اللمس) وهو في اللغة يكون باليد وبغيرها وقد يكون بالجماع وروى عن ابن مسعود وابن عمر وعمر أنهم قالوا اللمس ما دون الجماع فن لمس فعليه الوضوء وأثر ابن عمر أخرجه مالك وإماما قيدت بالذلة لحديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ رواه أحمد والأربعة وفي الباب أحاديث عن عائشة أيضاً (ومن مس الذكر) لحديث بسرة أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول (إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ) رواه مالك وأحمد والأربعة وصححه جماعة وقال البخاري إنه أصح شيء في هذا الباب وفي الباب عن سبعة عشر صحابياً ذكرتها في الإلزام بطرق المتواتر من حديثه عليه الصلاة والسلام وغيره (واختلف في مس المرأة فرجها في إيجاب الوضوء من ذلك) فروى ابن القاسم وأشباهه وضوء عليها وروى علي بن زياد عليها الوضوء وروى إسماعيل بن أبي أويس عليها الوضوء إذا أظلمت أو قبضت عليه وردت الروايتان الأوليتان إلى الأخيرة بأن مزيروى لا وضوء فعناه إذا لم تلتذ ومن روى الوضوء فعناه إذا التذت والذلة لا تحصل إلا بالالطاف لأنه لا يكون إلا عن قصد واستظهر صاحب التوضيح النقض مطلقاً وهو الصحيح لحديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال (أما رجل مس فرجاً فليتوضأ وأما امرأة مست فرجها فلتتوضأ) رواه أحمد وإسحق والطحاوي والبيهقي وصححه البخاري والحازمي ويشبه أن يكون وجه رواية عدم النقض عدم ثبوت الحديث به عند مالك

فإنه وإن صححه البخارى فيه مقال (ويجب الطهر عما ذكرنا من خروج الماء الدافق للذة في نوم أو يقظة من رجل أو امرأة) لحديث أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ (إنما الماء من الماء) رواه مسلم في قصة عتيان ابن مالك وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان بدون أداة المحصر وحديث أم سلمة أن أم سلمة قالت يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة غسل إذا احتلست قال (نعم إذا رأت الماء) فقالت أم سلمة وتحتلم المرأة فقال (تربت يدك فبها يشبهها ولدها) متفق عليه وقوله للذة احترازاً من الخارج بغير لذة فإنه لا يوجب غسلًا قياساً على المذى ودم الاستحاضة (أو انقطاع دم الحيضة) لقوله تعالى (فاعزلوا النساء في الحيض) الآية . ولحديث عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض فسألت النبي ﷺ فقال (ذاك عرق وليست بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغتسلي واصل) رواه البخارى وأصله متفق عليه (أو الاستحاضة) اختلف فيه على ثلاثة أقوال فقيل لا أثر له وقيل تطهر استحباباً وكلاهما قاله مالك ورجع إلى الأخير والقولان في المدونة وقيل تغتسل وجوباً على ظاهر نقل الباجي قال مالك تغتسل ومرة ليس ذلك عليها وقال ابن القاسم ذلك واسع فإذا عرفت هذا فاعلم أنه لا اعتراض على الشيخ في قوله إن الغسل واجب قاله ابن ناجي قلت ودليل ذلك حديث عائشة قالت استحضت زينب بنت جحش فقال لها النبي ﷺ اغتسلي لكل صلاة رواه أبو داود وحسن الحافظ المذرى بعض طرقه (أو النفاس) للإجماع حكاه ابن المنذر وابن جرير وابن حزم وحديث عائشة قالت نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر الصديق بالشجرة فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر بأمرهما أن تغتسل وتمل رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه (أو يغتسل الحشفة في الفرج وإن لم ينزل) لحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال (إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل) رواه أحمد والبخارى ومسلم ولاحميد مسلم (وإن لم ينزل) وحديث عائشة قالت قال رسول الله ﷺ (إذا قعد بين شعبها الأربع ثم مس الختان الختان فقد وجب الغسل) رواه أحمد والترمذى وقال (جاء الختان الختان) (ومضيت الحشفة في الفرج يوجب الغسل ويوجب الحد ويوجب الهداق ويحصى الزوجين ويميل المطلقة ثلاثاً لأذى طلقها ويفسد الصوم) لأنه جامع (وإذا رأت المرأة القصة البيضاء تطهرت) لما رواه مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه

مرواة عائشة أم المؤمنين أنها قالت كان النساء يبعثن إلى عائشة أم المؤمنين بالبرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيضة يسألنها عن الصلاة فتقول لمن لا تمتلطن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر (وكذلك إذا رأت الجفوف تطهرت مكانها رأتها بعد يوم أو يومين أو ساعة) أى لاحد لاقه اعتياداً على ظواهر النصوص وقياساً على النفاس (ثم إن عاودها دم أو رأت صفرة أو كدرة تركت الصلاة) لأن ذلك كله حيض لحديث عائشة المار قريباً وفيه قولها لا تمتلطن حتى ترين القصة البيضاء وحديثها أيضاً أنها كانت تمنى النساء أن ينظرن إلى أنفسهن ليلاً في الحيض وتقول إنها قد تكون الصفرة والكدرة رواء البيهقي (ومن تهادى بها الدم بلغت خمسة عشر يوماً) لأنه أكثر الحيض فيما ثبت مستفيضاً عن السلف من التابعين فمن بعدهم وأنهم وجدوه كذلك عياناً وقد جمع البيهقي أثرهما أو أكثرهما في السنن الكبرى والخلافات وأما ما ورد مرفوعاً في الباب فلا يصح منه شيء (ثم هي مستحاضة تطهر وتصوم وتصل ويأنيبها زوجها) لحديث أم سلمة أنها استفتت رسول الله ﷺ في امرأة تهراق الدم فقال لتنتظر قدر الليالي والأيام التي كانت تغيضهن وقدرهن من الشهر فتدع الصلاة ثم لتغتسل ولتستغفر ثم لتصل روله أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه بسند صحيح (وإذا قطع دم النفاس وإن كان قرب الولادة اغتسلت) لما تقدم ولأنه يحرم الصوم والوطء ويسقط فرض الصلاة فأوجب الغسل كالحيض (وإن تهادى بها الدم جلست ستين ليلة) لأنه أكثر النفاس على ما أفاده الاستقراء من أحوال النساء (ثم اغتسلت وكانت مستحاضة تصل وتصوم وتوطأ) لما مر في المستحاضة قياساً عليها .

## باب طهارة الماء والثوب والبقة

وما يجرى من الباس في الصلاة

قال رحمه الله (والمصل ينجى ربه) لحديث أنس قال قال رسول الله ﷺ : إن أحدهم إذا كان في الصلاة فإنه ينجى ربه فلا يبرق بين يديه ولا عن يمينه . الحديث متفق عليه وفي الباب عن غيره (فعليه أن يتأهب لذلك بالوضوء) لقوله تعالى (إذا قم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الآية وحديث عبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول ، رواه أحمد ومسلم وغيرهما وحديث أبي هريرة مرفوعاً لا تقبل صلاة من أحدث حتى



يتوضأ ، متفق عليه في الباب عن جماعة (أو بالظهر) أي الغسل لقوله تعالى (وإن كنتم  
نجسا فطهروا) ويكون ذلك بماء طاهر) لقوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا غافوا واجب  
التيتم على من لم يجد الماء المطلق فدل على أنه لا يجوز الوضوء بغيره (غير مشوب  
بنجاسة ولا بماء قد تغير لونه شيء غاط من شيء نجس أو طاهر) المراد تغير آحاد  
الأوصاف واقتصاره على اللون لأن تغير الطعم والريح لا يوجدان غالباً إلا مع تغير  
اللون بخلافه فقد يتغير دون الطعم والريح والمراد أن الماء إذا تغيرت أحد أوصافه  
بما ذكر سلب الطهورية للإجماع وحديث أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه ، رواه ابن  
ماجه والدارقطني وفي سنده ضعف وله طرق أخرى ضعيفة والعمدة على الإجماع  
حكاها ابن المنذر ( إلا ما غيرت لونه الأرض التي هو بها من سبخة أو حجارة أو نحوهما )  
من كل لازم لمن لمكان الصيانة عن الإجماع حكاها النووي وغيره ( وماء السماء وماء  
العيون وماء الآبار وماء البحر طيب طاهر مطهر للتجاسات ) أما ماء السماء فقول  
تعالى ( وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ) وقوله تعالى ( وأزلنا من السماء ماء  
طهورا ) وفي الباب أحاديث وأما ماء العيون والآبار فلحديث أبي سعيد الخدري  
قال قيل يا رسول الله أنتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الخبيث والحوم الكلاب  
والثفن فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( الماء طهور لا ينجسه شيء ) رواه  
أحمد والأربعة والحاكم وآخرون وحسنه الترمذي وصححه أحمد وابن معين وابن حزم  
والنوي وآخرون وفيه كلام لا يضر وأما ماء البحر فلحديث أبي هريرة قال جاء  
رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله إنا نركب البحر  
ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا أفئتوضأ بماء البحر فقال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم ( هو الطهور ماؤه الحل ميتته ) رواه مالك والأربعة  
وصححه البخاري فيما حكاها الترمذي ( وما غير لونه بشيء طاهر حل فيه فذلك الماء  
طاهر غير مطهر في وضوء أو زوال نجاسة ) لأن التطهير لا يصح إلا بالماء المطلق كإم  
دليله وما تغير أحد أوصافه ولو بطاهر زال عنه اسم الماء المطلق فأشبهه غيره من  
الأمات ( وما غيرته النجاسة فليس بطاهر ولا مطهر ) لما سبق قريبا ( وقيل الماء ينجسه  
قليل النجاسة وإن لم تغيره ) لم يهرم حديث عبيد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم وهو يسأل عن الماء يكون بالفلاة من الأرض وما ينوبه من السباع  
والحجواب فقال ( إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث ) رواه أحمد والأربعة وصححه

ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفيه مقال وظاهر حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده » متفق عليه وجه الدلالة منه أن النبي عن النفس لحشية النجاسة باليد لأنهم كانوا يستجمرون بالأحجار وربما وقعت يد أحدكم على محل الأذى مع العرق وهو نائم فيعلق بها شيء من النجاسة وهو لم يعلم أنها إذا خضعت لا تنفي الماء فلولا أنها تنجسه ما وقع النهي ( وقلة الماء مع إحكام الغسل سنة ) لما سيذكره المصنف قريباً ( والسرف منه غلو وبدعة ) لحديث عبدالله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر بسعد وهو يتوضأ فقال : « ما هذا السرف » فقال أبي الوضوء إسراف قال ( نعم وإن كنت على نهر جار ) رواه أحمد وابن ماجه وحديث أبي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( إن الوضوء شيطانان يقال له ولطان فاتقوا وسواس الماء ) رواه الترمذي وابن ماجه وإسناده ضعيف لكن له طريق آخر ( وقد توضأ رسول الله ﷺ بماء وهو وزن رطل وثلاث وظهر بصاع ) فمن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينقل بالصاع إلى خمسة أمداد ويتوضأ بالماء متفق عليه وفي الباب عن سفيان وعائشة وجاء نحوه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قوله أخرجه أحمد من حديث جابر مرفوعاً « يجزئ من الغسل الصاع ومن الوضوء المدة » ورواه ابن ماجه من حديث علي عليه السلام وفي الباب عن غيرهما ( وهو أربعة أمداد بمدة عليه الصلاة والسلام ) لنقل الخلف عن السلف بالمدينة كما سيأتي ولحديث أنس السابق كان يفتسل بالصاع إلى خمسة أمداد أي بما اقتصر على الصاع وهو أربعة أمداد وربما زاد إلى خمسة ولادة أخرى مذكورة في الأصل ( وطهارة البقعة للصلاة واجبة ) لحديث أبي هريرة في بول الأعرابي في المسجد رواه أحمد والبخاري واتفقا عليه من حديث أنس وفيه فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً من القوم فجاء بدلو من ماء فبشته عليه وسياقه لمسلم وفي الباب عن غيرهما ( وكذلك طهارة الثوب ) لقوله تعالى ( وثيابك فطهر ) والمراد بالصلاة للإجماع على عدم الوجوب في غيرها ولحديث جابر بن سمرة قال سمعت رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصلي في الثوب الذي أتى فيه أهلي ؟ قال ( نعم إلا أن ترى فيه شيئاً فتغسله ) رواه أحمد وابن ماجه وحديث الأمر بغسل المذي وقد تقدم من حديث خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي إلا الثوب واحد وأنا أحيض فيه قال ( فإذا طهرت فاعطى موضع الدم ثم صلى فيه ) الحديث

رواه أحمد وأبو داود وأحاديث الباب كثيرة ( فقيل إن ذلك واجب فيما وجوب الفرائض ) لما تقدم ( وقيل وجوب السن المؤكدة ) لحديث عبد الله بن مسعود في قصة المشركين مع النبي ﷺ ووضعمهم سلا الجزور على ظهره وهو لا يرفع رأسه متفق عليه وحديث أبي سعيد الخدري وأنس وابن عباس وعبد الله بن الشخير وأبي هريرة وابن مسعود في خلعهم صلى الله عليه وآله وسلم عليه في الصلاة وقوله إن جبريل أتاني فأخبرني أن بهما خبثاً الحديث ولم يستأنف الصلاة وهو عند أحمد وأبي داود ومصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث أبي سعيد ، وحديث عبد الله بن عمر في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على حمار وهو متوجه إلى خيبر رواه أحمد ومسلم ولادة أخرى مذكورة في الأصل ( وينس عن الصلاة في معادن الإبل ومحجة الطريق وظهر بيت الله الحرام والحمام حيث لا يوق منه بطهارة والمزلة والمجزرة ومقبرة المشركين وكنائسهم ) لحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى أن يصلى في سبعة مواضع في المزلة والمجزرة والمقبرة وقارة الطريق وفي الحمام وفي أعطان الإبل وفوق ظهر بيت الله رواه الترمذي وقال ليس بإسناده ذلك القوى وفي الباب عن عمر أخرجه ابن ماجه وسنده ضعيف أيضاً وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( صلوا في مراتب الفم ولا تصلوا في أعطان الإبل ) ورره أحمد والترمذي ومصححه وفي الباب عن جماعة وحديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( الأرض كلها مسجد إلا المقبر والحمام ) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه ومصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي سنده اضطراب وفي النهي عن الصلاة في المقبرة أحاديث زعم ابن حزم أنها متواترة ( تنبيه ) تنقيح المقبرة بكونها للمشركين هو قول ابن حبيب قال لأنها حفرة من حفر النار وألحق بها مقابر المسلمين إذا نقيت لتحقق النجاسة وقال ابن العري في الأحكام عند قوله تعالى ( ولقد كذب أصحاب الحجر المرسلين ) والنهي عن المقبرة يتأكد إذا كانت للمشركين لأنها دار عذاب للحجر وفي صحيح مسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها وأما الكنائس فلما فيها من التماثيل وفي الصحيح عائشة أن أم سلمة ذكرت لرسول الله ﷺ كنيسة بأرض الحبشة يقال لها مارية فذكرت له ما رأته فيها من الصور فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح أو الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك

الصورة أولئك شرار الخلق عداة) قال الحافظ وفيه إشارة إلى نهي المسلم عن أن يصلي في الكنيسة فيتخذها بصلاته مسجداً (وأقل ما يصلي فيه الرجل من اللباس ثوب ساتر من درع أو رداء والدرع القميص) لحديث جابر أن النبي ﷺ صلى في ثوب واحد متوشحاً به ، رواه البخاري ومسلم ، وورد هذا الحديث من طريق جماعة من الصحابة حتى عد من المتواتر ، وحديث أبي هريرة أن سائلاً سأل النبي ﷺ عن الصلاة في ثوب واحد ، فقال أولئككم ثوبان ، متفق عليه أيضاً ، وأعلم أنه قد اختلف في ستر العورة فقبل له واجب وليس بشرط ، وقيل شرط مع الذكر والقدرة ، وقيل سنة أما دليل الوجوب فقوله تعالى (خذوا زينتكم عند كل مسجد) وحديث سلة بن الأكوع قال قلت يا رسول الله إني رجل أتصدي فأصلي في القميص الواحد قال نعم زره ولو بشوكه ، رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وفي الباب عن غيره ، وأما دليل الشرطية لحديث أم سلة سألت رسول الله ﷺ أتصل المرأة في درع وغمار وليس عليها أزار قال إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها ، رواه أبو داود وصححه الحاكم ، وحديث عاتقة أن النبي ﷺ قال لا يقبل الله صلاة من حاض إلا بمخمار ، رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وأعله الدارقطني بالوقف والحاكم بالإرسال ، قال النووي ولا فرق بين المرأة والرجل بالاتفاق ، وأما دليل السلفية لحديث سهل بن سعد قال كان الرجال يصلون مع النبي ﷺ عاقدين أزرم على أعناقهم كهيئة الصبيان ويقال للنساء لا تزفن رؤوسكن حتى يستوى الرجال جلوساً رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وحديث عمرو بن سلة وفيه : فكنت أؤمهم وعلى بردة مفتوحة فكنت إذا سجدت قلعت عنى وفي رواية خرجت استنى فقالت امرأة من الحى ألا تخطوا عنا است قارئك الحديث رواه البخاري وأبو داود والنسائي (ويكره أن يصلي بثوب ليس على أكتافه منه شيء) لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء ، رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي (فإن فعل لم يعد) على الصحيح المشهور لأن النبي ﷺ الوارد ليس فيه ما يبدل على الشرطية بل غايته الدلالة على الفساد لكنه صرف عن حقيقته إلى التنبيه لأدلة منها حديث جابر أن النبي ﷺ قال إذا صليت في ثوب واحد فإن كان واسعاً فالتحف به وإن كان ضيقاً فآزر به ، رواه أحمد والبخاري ومسلم (وأقل ما يجزى المرأة

من اللباس في الصلاة البرع الحصف السايغ الذي يستمر ظهور قدميها ومخارج  
تتقنع به ( لحديث عائشة أن النبي ﷺ قال : لا يقبل الله صلاة حائض إلا بتخار ،  
وقد سبق قريباً هو وحديث أم سلمة أيضاً وفي الباب عن ابن عمر أن رسول الله  
ﷺ قال : من جر ثوبه خيلاً لم ينظر الله إليه يوم القيامة ، فقالت أم سلمة  
كيف يمنع النساء بذيولهن قال : يرغبن شيراً ، قالت : إذا تنكشف أقدامهن .  
قال : فيرغبنه ذراعاً ولا يردن عليه ، رواه أحمد والنسائي وحسنه الترمذي  
( وتباشر بكففيها الأرض في السجود مثل الرجل ) أى لا يجب عليها سترهما  
لأنهما كالوجه ليستأبمورة لقوله تعالى : ( ولا يدين زينتهن إلا ما ظهر منها ) قال  
ابن عباس وعائشة رضى الله عنهم الوجه والكفان رواه البيهقي عنهما ولحديث  
ابن عمر في الحج وفيه ( ولا تنقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين ) رواه البخاري  
فلو كان الوجه والكفان عورة لما حرم سترهما .

### باب صفة الوضوء ومسنونه ومفروضه

وذكر الاستنجاء والاستجمار ، وليس الاستنجاء مما يجب

أن يوصل بالوضوء لافي سنن الوضوء ولا في فرائضه

لحديث عائشة قالت قال رسول الله ﷺ فقام عمر خلفه بكوز من ماء فقال  
( ما هذا يا عمر ) فقال هذا ماء تتوضأ به قال ( ما أمرت كلها بلك أن اتوضأ ولو  
فعلت لكانت سنة ) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه بإسناد حسن ، وحديث  
ابن عباس أن رسول الله ﷺ خرج من الحلاء ففرب إليه طعام فقالوا ألا تأتلك  
بوضوء ؟ فقال ( إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة ) رواه الأربعة وحسنه  
الترمذي ( وهو من باب إيجاب زوال النجاسة به أو بالاستجمار لتلايهل بها في جسده )  
لما مر في الباب قبله ولحديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال ( إذا ذهب أحدكم إلى  
الفاط فليستطاب بثلاثة أحجار فإنها تجزى عنه ) رواه أحمد وأبو داود والنسائي  
وابن ماجه ، وقال الدارقطني حسن صحيح ، وفي الباب عن جماعة ( ويجزى فطره  
بغيره وكذلك غسل الثوب النجس ) لأن إزالة النجاسة من باب التبرك فلا  
تفتقر إلى نية كترك الوضوء والخمر والفصم وقد حكى الإجماع على عدم افتقار إزالة  
النجاسة إلى النية البغرى في شرح السنة وغيره وفيه خلاف شاذ ( وصفة الاستنجاء أن  
يبدأ بمد غسل يديه ) لتلا تعلق بهما الرائحة ( فيفضل مخرج البول ) لتلا يتجس

بيده إذا غسل عرج الغائط (ثم يمسح مافي المخرج من الأذى بمدر) لحديث عائشة السابق، وحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إنما أنا لكم مثل الولد فإذا ذهب أحدكم إلى الخلاء فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بغائط ولا بول ولا يستنج بثلاثة أحجار ونهى عن الروث والرمة وأن يستنجى الرجل بيمينه، ورواه الشافعي بإسناد صحيح وهو عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه، نحوه (أو غيره) مما يقوم مقامه وليس يمتنى عنه ولا يحترق، لحديث أبي هريرة قال أتيت النبي ﷺ وخرج لحاجته فقال (ابقي أحجاراً استنفض بها ولأنا أتى بعظم ولأروث) رواه البخاري فيه ﷺ عن الروث والعظم دليل على أن غير الحجر يقوم مقامه ولا لم يكن لتخصيصهما بالنهي معنى (ثم يستنجى بالماء) لحديث ابن عباس قال نزلت هذه الآية في أهل قباء (رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين) فسألهم رسول الله ﷺ فقالوا اتعجب الحجارة الماء رواه البزار بإسناد ضعيف، وأصل الحديث ثابت لكن فيه الغسل بالماء فقط (ويواصل صبه ويسترخى قليلاً ويجيد عرك ذلك بيده حتى ينظف) للتأنيق شيء من الفضلات فيصل بالنجاسة وقد حدث ابن عباس أن النبي ﷺ مر بقبرين فقال (لهما عذبان وما عذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر من البول وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة) رواه أحمد والسنن وله طرق متعددة وروى أبو هريرة مرفوعاً (استزهاوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه) رواه الدارقطني وأصله عند أحمد وابن ماجه والحاكم (وليس عليه غسل ما بطن من المخرجين) لأن الفضلات الباطنة لا يثبت لها حكم النجاسة حتى تبرز (ولا يستنجى من ريح) للإجماع أما حديث (من استنجى من الريح فليس منا) فضعيف رواه ابن عساكر من حديث جابر (ومن استجمر بثلاثة أحجار يخرج آخره نقياً أجزاء) قال ابن ناجي ظاهر كلامه أن من استنجى بدون الثلاثة وأنقأ أنه لا يجرى به وبه قال ابن شعبان والمشهور الإجزاء اه قلت فدليل ما ذهب إليه المصنف حديث عبد الرحمن بن يزيد قال قيل لسلان عليكم ليبيكم كل شيء حتى الحراة فقال سلان أجل نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول أو أن نستنجى باليمين أو أن يستنجى أحداً بأقل من ثلاثة أحجار أو يستنجى برجميع أو عظم رواه مسلم وأبو داود والترمذي، وفي الباب عن غيره، ودليل المشهور حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال (من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان

والحاكم وفي سنده مقال ولأنه لو استنجى بالماء لم يشترط عدد فكذا الحجر  
والمقصود الإبقاء ( والماء أطهر وأطيب وأحب إلى العلماء ) لحديث جابر وأبي  
أيوب وأنس قالوا نزلت هذه الآية ( فيه رجال يحبون أن يتطهروا ) فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم : يا معشر الأنصار قد أتى الله عليكم فسا طهوركم ، قالوا  
تتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجى بالماء فقال : هو ذلك فعليكم به ،  
رواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي ، وفي الباب عن جماعة وحديث أنس قال  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الحلاء فأحبل أنا وغلام معي إداوة  
من ماء وعذرة فيستنجى بالماء رواه البخاري ومسلم ( ومن لم يخرج منه بول  
ولا غائط وتوضأ لحدث أو نوم أو لغير ذلك مما يوجب الوضوء فلا بد من غسل  
يديه قبل دخولها في الإناء ومن سنة الوضوء غسل اليدين قبل إدغالهما في  
الإناء ) لحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا استقيظ  
أحدكم من نومه فلا يغمس يده حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين باتت يده ،  
رواه أحمد وأحمد والسنه ولم يذكر البخاري العدد ولورود ذلك في صفة وضوء النبي  
ﷺ من حديث جماعة من الصحابة ( والمضمضة والاستنشاق والاستنثار  
ومسح الأذنين سنة ) لثبوتها من فعل النبي ﷺ مع مواظبته عليها كما سيأتي  
( وباقيه فريضة ) استشكل منه هذا الإجمال ، وأوجب بما في الشروح ، والفرائض  
على المشهور مبيع غسل الوجه واليدين ومسح الرأس وغسل الرجلين للآية  
والخامسة النية لحديث : إنما الأعمال بالنيات ، متفق عليه من حديث عمر بن  
الخطاب والسادسة الموالاة لحديث خالد بن معدان عن بعض أزواج النبي ﷺ  
أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي وفي ظهره قدميه لمعة قدر الدرهم لم يصبها  
الماء فأمره رسول الله ﷺ أن يعيد الوضوء ، رواه أحمد وأبو داود والحاكم ،  
وفي الباب عن عمر والسابعة الدلك لقوله تعالى ( فاغسلوا ) والفعل عند العرب  
إمرار الماء على الممسوس باليد حتى يزول عنه الداعى إليه وقد فرقت العرب بين  
الفعل بالماء والغمس فيه وفي الحديث الصحيح أن النبي ﷺ أتى يصلي لم يأكل  
الطعام فبال على ثوبه فأبعه بماء ولم يغسله ولأن البدن لما فيه من دهنية يدفع الماء  
عن نفسه فلا يتحقق وصوله إلى البشرة إلا به وما لا يتم الواجب إلا به واجب  
ولأدلة أخرى ( فن قام إلى وضوءه من نوم أو غيره فقد قال بعض العلماء يبدأ  
فيسمى الله ولم يره بعضهم من الأمر المعروف ) اختلف في حكم التسمية على

لثلاثة أقوال قليل فضيلة وهو المشهور وبه قال ابن حبيب وقيل منكر وإياه عن  
 قوله ولم يره بعضهم من الاسم المعروف وقيل إنه مباح وكل هذه الأقوال عن  
 مالك قاله ابن ناجي قلت فذليل المشهور حديث أبي هريرة قال قال رسول الله  
 ﷺ لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ، رواه  
 أحمد وأبو داود والترمذي في العلل وابن ماجه والحاكم وله عنه طرق في جميعها  
 مقال وفي الباب عن جماعة من الصحابة وفي أسانيد الكل ضعف إلا أن المجموع  
 يثبت قوة والثاني فيه محمول على الفضيلة لا الحقيقة لحديث ابن عمر أن رسول الله  
 ﷺ قال من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهوراً لجميع بدنه ومن توضأ ولم  
 يذكر اسم الله عليه كان طهوراً لأعضاء وضوئه ، رواه الدارقطني والبيهقي وفي  
 سنده متروك ، وله طريق آخر من حديث أبي هريرة ومن حديث ابن مسعود  
 وكلاهما ضعيف أيضاً ودليل القول الثاني عدم صحة هذه الأخبار مع أن الأحاديث  
 الصحيحة في صفة وضوئه ﷺ لم تذكر فيه التسمية (ويبدأ فينسل يديه قبل أن يدخلها  
 في الإماء ثلاثاً) لما مر قريباً وهذه الجملة مكررة فإن كان قد بال أو تغوط غسل  
 ذلك منه (لما مر أيضاً) ثم يدخل يده في الإماء فيأخذ الماء فيمضمض فاه ثلاثاً  
 من غرفة واحدة إن شاء أو من ثلاث غرفات وإن استاك بأصبعه الحسن ثم يستشق  
 بأنفه الماء ويستنثره ثلاثاً يجعل يده على أنفه كاستنخاطه ويمزجه أقل من ثلاث في  
 المضمضة والاستنشاق وله جمع ذلك في غرفة واحدة والنهاية أحسن في هذا  
 الفصل مسائل الأولى في المضمضة والاستنشاق أحاديث منها حديث عمرو بن عبسة  
 أن النبي ﷺ قال وماتكم رجل يقرب وضوءه فيمضمض ويستشق فينثر إلا خرت  
 خطايا وجهه وفيه وخياشمه ، الحديث رواه مسلم وأخر كتاب الصلاة قليل صلاة  
 الخوف ، وحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال إذا توضأ أحدكم فليجعل  
 في أنفه ماء ثم لينثر ، رواه البخاري ومسلم وحديثه أيضاً قال أمر رسول الله ﷺ  
 بالمضمضة والاستنشاق ، رواه الدارقطني وفيه مقال الثانية قوله فيمضمض فاه  
 ثلاثاً من غرفة واحدة إن شاء ، دليله حديث أبي حية قارأيت علياً عليه السلام  
 توضأ فنسل كفيه حتى ألقاهما ثم مضمض ثلاثاً واستشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً  
 الحديث رواه الترمذي وغيره الثالثة قوله أو من ثلاث غرفات دليله حديث طلحة  
 ابن مصرف عن أبيه عن جده قال دخلت على النبي ﷺ وهو يتوضأ ف رأيته يفصل  
 بين المضمضة والاستنشاق رواه أبو داود والطبراني وإسناده ضعيف ولم يثبت



التفصل حديث كما قال جماعة من الحفاظ لكن صحح ابن السكن حديثاً في ذلك الرابعة قوله وله جمع ذلك في غرفة واحدة ، هذا هو الذي شهره غير واحد وهو الوارد في الأحاديث الكثيرة الصحيحة في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يتمضمض ويستشق من كف واحدة يفعل ذلك ثلاثاً ، هكذا في حديث عبد الله بن زيد المتفق عليه وغيره الخامسة قوله والنهاية أحسن أى لأنه أبلغ وأكمل مع وروده أيضاً السادسة قوله : وإن استاك بإصبعه لحسن ، قال ابن عبد السلام ظاهر كلامه أن الأصبع كغيره ولو قيل إنه عنده الأصل ما بعد قال ابن تاجي وقيد كلامه التادل بأنه أراد مع فقد غيره وكلام الشيخ قابل للتقيد لحمله على ما قاله التادل أولى من حمله على العموم اه قات ظاهر كلامه أنه بالسواك أحسن وهو الموافق لسامع ابن القاسم من لم يجد سواكاً فأصبعه يجرىء أما دليل سنية السواك فالأحاديث الكثيرة المتواترة بفضلها وقد أفردها جمع من الحفاظ بالتأليف منها حديث على عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ : لو أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء ( رواه الطبراني في الأوسط بإسناد حسن وأما كون الأصبع يجرىء فدلله ما ذكره واستدل له النووي بأن المقصود يحصل به قال : وأما الحديث المروى عن النبي ﷺ يجرىء من السواك الأصابع حديث ضعيف ضعفه البيهقي وغيره قلت في الباب حديث يصلح للاستدلال أخرجه أحمد عن علي عليه السلام أنه دعا بكوز من ماء ففسل وجهه وكفيه ثلاثاً وتمضمض فأدخل بعض إصبعه في فيه الحديث وقال هكذا كان وضوء النبي ﷺ وفي الباب عن غيره السابعة قوله ويجزى أقل من ثلاث ، أى لأن النبي ﷺ توضأ مرة مرة كما سيأتي ( ثم يأخذ الماء إن شاء بيديه جميعاً ) وهو الأولى عند مالك لأنه أمكن وأسبغ ولما رواه البخاري من حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول الله ﷺ وفيه ثم أدخل يديه فأغترف بهما ففسل وجهه ثلاثاً وكذا هو بالتثنية في سنن أبي داود وغيره من حديث علي عليه السلام ( وإن شاء بيده اليمنى فيجعل في يديه جميعاً ) وهو الأولى عند ابن القاسم لأنه عرن على التقليل المطلوب كما سبق ولما رواه البخاري وغيره عن ابن عباس في صفة وضوء النبي ﷺ وفيه ثم أخذ غرفة لجل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى ففسل بهما وجهه الحديث ( ثم ينقله إلى وجهه ) للتابع إذ كان فعل النبي ﷺ في الغالب وظاهر كلامه أن نقل الماء باليد ( ٢ - مسالك )

شرط كما قاله بعض أهل المذهب والمشهور خلافه وأن المطلوب انفصال الوجه بإيقاع الماء عليه ولو بميزاب للإجماع حكاه ابن رشد والنووي وغيرهما ولأن أسامة والمغيرة والربيع يقتضون معوذ وصفوان بن عسال وأما عياش صبرا على رسول الله ﷺ الماء فتوضأ فالأول والثاني في الصحيحين والثالث عند ابن ماجه والحاكم والرابع والخامس عند ابن ماجه أيضاً . نعم إن أراد بالنقل إيصال الماء إلى العضو وعدم نفذه من اليد فظاهر لأن الإيصال واجب اتفاقاً لئلا يكون ماسحاً ما فرضه الفسل ( فيفرغه عليه ) من غير أن يلطم بالماء وجهه كما يفعله النساء وعوام الرجال كذا قال الفقهاء ، وبالنسبة بعضهم فقال من توضأ كذلك لم يجزوه وإن حمل كلامه على من لم يعم بالماء عضوه . وقال الشيخ زروق العامة في الوضوء أمور فذكر منها لطم الوجه بالماء لطمأ . قال وهو جمل لا يضر قلت لكن روى أحد وأبو داود عن علي عليه السلام في صفة وضوء النبي ﷺ وفيه ثم أدخل يديه في الإناء جميعاً فأخذ بهما حفنة من ماء فغضب بها على وجهه ونظ أحد ففصلك بهما وجهه وصححه ابن حبان ويروى عليه استحباب مك الوجه بالماء للوضوء . هند لإرادة غسل وجهه لكن الحديث فيه مقال كما قال المنذرى ولكنه لا يضر ورجال إسناده ثقات ( فأسأله بيديه ) لما مر في ذلك ( من أعل جبهته ) للاتباع ذكره ابن شعبان وحكاه النووي عن الماوردي وقد وقع ذلك في حديث علي المار قريباً ففيه ثم أخذ بكفه اليمنى قبضة ماء فصباها على ناصيته فتركها تسين : أي تسيل على وجهه الحديث وليس بظاهر فيما قالوه ( ويمر يديه على ماغار من ظاهر أجفانه ) لحديث أبي أمامة أنه وصف وضوء رسول الله ﷺ فذكر ثلاثاً ثلاثاً قال وكان يتعاهد المائقين رواء أحمد وأبو داود وابن ماجه بلفظ يمسح المائقين ذكره الأخير في باب الأذنان من الرأس ، والماسح مؤخر العين الذي يلي الأنف وأما حديث إذا توضأتم فأشربوا أعينكم من الماء فضعيف ( وأسارير جبهته ) وما تحب مارتة من ظاهر أنفه ( قياساً على المائقين بل هي من مسمى الوجه فلا يتحقق غسل جميعه إلا بفلسه ) وقد علل حديث مك الوجه بالماء بأنه للبالغه في إيصال الماء إلى خضون الوجه ( يفضل وجهه هكذا ثلاثاً ) للاتباع البالغ طرقة حد التواتر ( ويمر كحيتة في غسل وجهه بكفيه ليدخلها الماء لدفع الشعر لما يلاقه من الماء ) وحكه الوجوب بلا خلاف لما ذكره المصنف وهو غير التخليل الذي ذكره بقوله

(وليس عليه تحليلها في الوضوء في قول مالك) يعني إذا كانت كيفية لحديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ توضأ مرة رواء الجماعة إلا مسلماً وفي الباب عن غيره والمرأة الواحدة لا يصل معها الماء إلى ما تحت الشعر مع كثافة العينة ولأن الأحاديث المتفق على صحتها في وضوء النبي ﷺ ليس فيها ذكر التحليل كما قال مالك ولأن الوجه اسم لما تقع به المواجهة وماتحت الشعر خرج عن المواجهة وانتقلت المواجهة إلى ما ظهر من الشعر وأما أحاديث التحليل فضيفة كما قال مالك وأحمد وأبو حاتم لكنها وردت من طريق سنة عشر راوياً يفيد مجموعاً أن التحليل أصلاً وهو دليل ما قاله ابن حبيب واستظهره ابن رشد من الاستحباب وما حكاه ابن ناجي في شرح المدونة عن الزناتي من السفية (ويجوز عليها يديه إلى آخرها) ولو طالت وجوباً على المشهور لأنها من الوجه بحكم التيمية ولأن الوجه ما تقع به المواجهة ولأنها متدلية من محل الفرض فأشبهت الجلدة المتدلية وأما حديث (العينة) من الوجه فرواه وإن استدلل به بعض الفقهاء (ثم يفصل يده اليمنى) أولاً لإجماع أهل السنة كما قال النووي ولحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال (إذا لبستم وإذا توضأتم فابدؤوا بما بينكم) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن خبان ويصرف الأمر فيه إلى التنبأ أدلة منها حديث زياد مولى بني عزم قال جاء رجل إلى علي فسأله عن الوضوء فقال إبدأ باليمين أو بالشمال فأخبرته على ثم دعا بماء فبدأ بالشمال قبل اليمين رواه الدارقطني والبيهقي (ثلاثاً) للاتباع كما تقدم (أو اثنين) لوروده في صفة وضوء النبي ﷺ من حديث ابن عباس وعبدالله بن زيد عند البخاري ومسلم (يفيض عليها الماء ويعركها بيده اليسرى) لما مر في الدالك ولحديث عبدالله بن زيد بن عاصم أن النبي ﷺ أتى بثلاثي مدخل بذلك يمينه رواه أحمد وصححه ابن خزيمة (ويغسل أصابع يديه بعضها ببعض ليتحقق وصول الماء) ولحديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال إذا توضأت غلغل أصابع يديك ورجليك رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم وحسنه البخاري وفي الباب عن لقيط بن صبرة وجماعة (ثم يفصل اليسرى كذلك) ويبلغ فيها بالنفس إلى المرفقين يدخلهما في غسله (وجوباً على المشهور لحديث أبي هريرة أنه توضأ ففصل يديه حتى أشرع في المضغين وغسل رجليه حتى أشرع في الساقين ثم قال هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ رواه مسلم وحديث جابر قال كان النبي ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرقبيه ورواه الدارقطني والبيهقي وفي الباب عن عثمان

رواه ابن حجر رحمه الله تعالى بيان الوضوء المأمور به ولم ينقل تركه ذلك (وقد قيل  
 إليهما حد النسل فليس يوجب إدخالها فيه) رواه ابن نافع وأشباه عن مالك  
 ودليله أن كلمة إلى لا انتهاء الغاية وما يجعل غاية للحكم يكون خارجا عنه كما في قوله  
 تعالى وأتموا الصيام إلى الليل (وإدخالها فيه أحوط لزوال تكلف التعديد) ولأنه  
 ربما يترك شيئا من الواجب غسله (ثم يأخذ الماء بيده اليمنى فيفرغه على باطن  
 اليسرى) فيه مسألان الأولى لا بد من أخذ ماء جديد للرأس فإن مسح بما تعلق  
 يديه من بلل غسلهما لم يجزه كما قال مالك لحديث نمران بن جارية عن أبيه أن  
 رسول الله ﷺ قال غسوا للرأس ماء جديدا رواه البراء والطبراني بإسناد ضعيف  
 وروى المناوي في قوله إنه حسن والشوكاني في عزوه إلى الترمذي لكن جاء في  
 الأحاديث الصحيحة أنه ﷺ كان يأخذ رأسه بفضل ماء كان يديه فيه ضعف واضطراب  
 وحديث ابن مسعود المرفوع في ذلك باطل موضوع المسألة الثانية أخذ الماء باليمنى  
 وصبه على اليسرى هذا اختيار ابن القاسم واختار مالك ما سيذكره المصنف بعد  
 بقوله ولو أدخل يده في الإناء الخ وبأنى هناك دليله أما ما اختاره ابن القاسم  
 فدليله حديث علي عليه السلام في صفة وضوء النبي ﷺ وفيه ثم أدخل يده اليمنى  
 حتى أغمرها الماء ثم رفعها بما حلت من ماء ثم مسحها بيده اليسرى ثم مسح رأسه  
 بيديه كتنهيهما مرة الحديث رواه الفارسي وابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود  
 وأصله عند أبي داود والنسائي وفي الباب عن معاوية وابن عباس وعبد الرحمن بن  
 قراد وعبد الله بن زيد وغيرهم (ثم مسح بها رأسه) وهو فرض الآية والمشهور  
 وجوب مسح جميعه لأن الباء في الآية للإصاق كقوله تعالى وليطوفوا بالبيت  
 العتيق، وقياسا على التيمم في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم، والواجب فيه  
 الاستيعاب لأن النبي ﷺ كان يمسح جميعه وبهذا احتج مالك كقوله البخاري عنه  
 في الصحيح والدلالة فيه أن الآية بمجمله وفعل التو ﷻ مبين (بيد من مقدمة من  
 أول منابت شعر رأسه وقد قرب أطراف أصابع يديه بعضها ببعض على رأسه وجعل  
 إبهامه على صدغيه ثم يذهب بيديه ما صح إلى طرف شعر رأسه عما يلي قفاه ثم يردهما  
 إلى حيث بدأ) لحديث عبد الله بن زيد أنه أفاض منها لأصحاب الستة أنه أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بيديه فأقبل بها وأدبر بدأ بمقدم  
 رأسه ثم ذهب بها إلى قفاه ثم ردها إلى المكان الذي بدأ منه .

وفي الباب عن المقدام بن معد يكرب ومعاوية وعائشة وغيرهم (ويأخذ بإجماعه .  
 خلف أذنيه إلى صدغيه) لحديث الربيع بنت معوذ قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم توضأ فمسح برأسه ما أقبل منه وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرفوعة رواه  
 أبو داود والترمذي وقال حسن (وكيفما مسح أجزأه إذا أوعبر رأسه) لحديث الربيع  
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح برأسه مرتين بدأ بمؤخر رأسه ثم  
 بمقدمه الحديث رواه أبو داود والترمذي وحسنه (والأول أحسن) ثبتونه في  
 الأحاديث الصحيحة وحديث الربيع وإن حسنه الترمذي فيه مقال وقال ابن العربي  
 إنه تحريف من الراوي بسبب فهمه فإنه فهم من قوله فأقبل بهما وأدبر بأنه يقتضى  
 الابتداء بمؤخر الرأس فصرح بما فهم منه وهو مخطئ في فهمه اهـ (ولو أدخل يديه  
 في الإناء ثم رفعهما ببولتين ومسح بهما رأسه أجزأه) بل هو المستحب عند مالك  
 لحديث عبد الله بن زيد وفيه ثم أدخل يده فاستخرجها فمسح برأسه فأقبل يديه  
 وأدبر متفق عليه ولأبي داود والنسائي من حديث علي نحوه (ثم يفرغ الماء على  
 سبائقيه وإجماعه وإن شاء غس ذلك في الماء) لما مر في كيفية أخذ الماء للرأس ثم  
 إن تجديد الماء قيل مستحب وقيل سنة لحديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم أنه مسح أذنيه بماء غير الذي مسح به الرأس ورواه  
 الحاكم والبيهقي وصححه لكنه معلول والدليل من جهة النظر أن الغسولات تفلأ  
 انفردت عن الغسولات فرضاً فكذلك للمسوحات تفلأ يجب أن تنفصل عن  
 المسوحات فرضاً (ثم يمسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما) لحديث ابن عباس أن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما رواه الترمذي  
 والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم والترمذي وفي الباب عن جماعة (وتمسح المرأة  
 كما ذكرنا) في الرأس والأذنين لحديث عائشة أنها وصفت الوضوء لآل عبد الله  
 سالم سيلان وفيه وضعت يدها في مقدم رأسها ثم مسحت رأسها من خواتمها إلى  
 مؤخره ثم أمرت يديها بأذنيها الحديث رواه النسائي وقال ابن المسيب الرجل والمرأة  
 في المسح سواء أخرجه ابن أبي شيبة وعطية البخاري في الصحيح (وتمسح دالها) لأنهما  
 من الرأس بحكم التسمية كما مر في النجعة ولحديث الربيع المتقدم في الصدغين  
 (ولا تمسح على الوقاية) وكذا الرجل لا يمسح على العمامة لقوله تعالى (وامسحوا  
 برؤسكم) والوقاية ليست برأس ولا نه عضو طهارته المسح فلم يجز المسح على حائل دونه  
 كالرءوسه في التيمم فإنه يجمع عليه واحتج مالك بما تار ذكرهما من جابر بن عبد الله

وعروة بن الزبير وروى عن نافع أنه رأى صفة بنت أبي عبيد امرأة عبد الله بن عمر تنزع خمارها وتمسح على رأسها بالماء وأما أحاديث المسح على العمامة فثابتها معلول وما صح منها فمحمول على حالة المرض والاضطرار لا على حالة الصحة والاختيار (وتدخل يديها من تحت عقاص شعرها في رجوع يديها في المسح) لوجوب الاستحباب لما سبق (ثم يغسل رجله) وهو فرض للآية والأحاديث الصحيحة المستفيضة في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه غسل رجله والحديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى جماعة توشوا وبقيت أعقابهم تلوح لم يمسا الماء فقال (ويل للأعقاب من النار) متفق عليه وعلى نحوه من حديث أبي هريرة وحديث جابر قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا توضأنا أن نفسل أرجلنا رواه الدارقطني بمسند ضعيف وفي الباب عن جماعة (يصب الماء بيده اليمنى) الحديث على عليه السلام في صبغ وضوء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ثم صب بيده اليمنى ثلاث مرات على قدمه اليمنى ثم غسلها بيده اليسرى ثلاث مرات الحديث رواه الدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وأصله عند أبي داود والنسائي وفي الباب عن جابر وجماعة (على رجله اليمنى أولاً للاتباع رواه البخاري وغيره عن عثمان وفي الباب عن علي وجماعة والحديث أبي هريرة السابق في غسل اليدين) (ويعركها) لما سبق في ذلك (بيده اليسرى) الحديث على المار قريباً وحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا توضأ أحدكم فلا يفضل أسفل رجله بيده اليمنى رواه ابن عدي إلا أنه ضعيف (يوعبها بذلك إلى الكعبين) للآية (ثلاثاً) للاتباع رواه البخاري ومسلم عن عثمان في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ثم غسل رجله اليمنى ثلاث مرات ثم اليسرى مثل ذلك الحديث وفي الباب عن البراء والربيع وعلي بن أبي طالب وأبي هريرة وأبي رافع وابن عباس ووائل بن حجر وأبي بكره وأنس وعبد الله بن أنيس وغيرهم وهو أحد القولين المشهورين ومقابله الإبقاء بدون تحديد لحديث عبد الله بن زيد أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ وغسل رجله حتى أنفأها رواه مسلم وغيره وفي الباب عن علي بن أبي داود (وإن شاء غل أصابعه في ذلك وإن ترك فلا حرج) لالتصاق أصابع الرجلين فأشبهما بيتهما الباطن أو لأن المقصود إصمال الماء بأي طريق فلا يتعين التخليل ولأنه يقطع فرض غسلها بالمسح على الخفين ويستعطفان في التيمم فلا حرج في ترك

المخالفة في غسلها والمعمور أنه يندب تغليلها وإليه أشار بقوله ( والتغليل أطيب لنفس ) لتحقيق براءة الذمة ولحديث المستور بن شداد قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ غلغل أصابع رجله بخصره رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وفي الباب عن عثمان ولحديث لقيط مرفوعاً أسبغ الوضوء وغلغل بين الأصابع رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي الباب عن ابن عباس وعائشة وجماعة وقد ذكر ابن وهب أنه سمع مالكاً يشكر التغليل قال فأخبرته بالحديث فرجع إلى وجوبه ووجه جماعة منهم القنمى وابن يبركة وابن عبد السلام ( ويمر كعقبه وعرقوبه وما لا يكاد يدخله الماء بسرعة من جساوة أو شقوق فيبالغ المرك مع صب الماء يديه فإنه جاء في الأثر المتواتر من رواية أبي هريرة وعائشة وعبد الله بن عمرو وجابر وعبد الله بن الحارث بن جزء ومعيقيب وأبي أمامة وأخيه وأبي ذر وعائذ بن الوليد وعمرو بن العاص ويزيد بن أبي سفيان وشرحيل بن حسنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ( ويل للأعقاب من النار ) وقد خرجت الجميع في الأصل وفي الإسلام بطرق المتواتر من حديثه عليه الصلاة والسلام واتفق الشيخان على إخراجها من حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمرو ( وليس محمد يغسل أعضائه ثلاثاً بأمر لا يجوز دونه ) للإجماع على أن الواجب في غسل الأعضاء مرة مرة ولحديث ابن عباس قال توضأ رسول الله ﷺ مرة مرة رواه أحمد والبخاري والأربعة وفي الباب عن عمر وجابر وبريدة وأبي رافع وابن الفاكه وعبد الله بن عمر وعكرash بن ذؤيب ولحديث عبد الله بن زيد أنه ﷺ توضأ مرتين مرتين رواه أحمد والبخاري وفي الباب عن غيره وقد عرفت الجميع في تخرج أحاديث البداية ( ولكنه أكثر ما يفعل ) للاتباع كما سبق ولأنهم بات في شيء من أحاديث حذرة وضوء النبي ﷺ أنه زاد على الثلاث بل ورد النهي عنها في حديث عبد الله بن عمرو قال جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ يسأله عن الوضوء فأراه ثلاثاً ثلاثاً وقال هذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم رواه أحمد والنسائي وابن ماجه ( ومن كان يوجب بأقل من ذلك أجزاء ) السنة والإجماع كما سبق ( إذا أحكم ذلك وليس كل الناس في إحكام ذلك سواء وقد قال رسول الله ﷺ من توضأ فأحسن الوضوء ثم رفع طرفه إلى السماء فقال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل

من أيها شاء رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان وابن السني وآخرون من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وليس قوله ثم رفع طرفه إلى السماء عند مسلم والنسائي وابن ماجه وفي رواية ابن السني بصره بذل طرفه وعند أبي داود نظره وفي الباب عن أنس وعبد الله بن عمر وأبي مسعود وعثمان وتوبان والبراء بن عازب ومعاوية بن قرة عن أبيه عن جده ذكرتها في الأصل (وقد استحب بعض العلماء أن يقول يأثر الوضوء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) لو روده عن النبي ﷺ فمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء رواه الترمذي وقال في إسناده اضطراب قلت وفي الباب عن توبان والبراء بن عازب وعلي بن أبي طالب ذكرتها في الأصل (ويجب عليه أن يعمل عمل الوضوء احتساباً لله تعالى لما أمر به برجوه تقبله وثوابه وتطهيره من الذنوب به) قيل أشار بهذا إلى وجوب التنية في الوضوء حيث لم يقدم لها ذكراً والمشهور أنها فرض لحديث إنما الأعمال بالنيات كما سبق وفي تكفير الذنوب بالوضوء أحاديث كثيرة جداً وقد أتيت على جميعها أو أكثرها في كتاب المكفرات .

### باب الغسل

قال رحمه الله (أما الطهور فهو من الجنابة ومن الحيضة والنفاس سواء) تقدم للصنف موجبات الغسل وقد منا هناك أدلتها (فإن اقتصر المظهر على الغسل دون الوضوء أجزأه) لا ندراج الأصغر في الأكبر كرجم الزاني المحصن ولأن الوضوء والغسل طهارتان فتداخلتا كالغسل من الجنابة والحيض والحديث جدير ابن مطعم قال تذاكرنا الغسل من الجنابة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما أنا فيكفيني أن أصب على رأسي ثلاثاً ثم أفيض بصد ذلك على سائر جسدي ، رواه أحمد ووصف ذلك لأم سلة وفي آخره فتطهرون رواه مسلم والأحاديث فيه كثيرة خيرة بمحصول الطهارة بمجرد الغسل دون وضوءه (وأفضل له أن يتوضأ) قبل الغسل للاتباع كما يأتي أما بعده فلم يكن من فعله ﷺ كما قالت عائشة كان رسول الله ﷺ لا يتوضأ بعد الغسل رواه أحمد والأربعة وقال الترمذي حسن صحيح بل نبى عنه النبي ﷺ فقال من توضأ بعد الغسل فليس منا رواه الطبراني في الثلاثة من حديث ابن عباس (بعد أن يبدأ بغسل ما بفرجة أو



جسده من الأذى) لحديث عائشة قالت كان النبي ﷺ يوترق بإنياء فيصب على يديه ثلاثاً ثم يصب بيمينه على شماله فيغسل ماعلى نخذية الحديث رواه النسائي وفرواية فضل فرجه وفي حديث ميمونة الآتي هذا كبره (ثم يتوضأ وضوء الصلاة فإن شاء غسل وجهه) لظاهر حديث عائشة أن النبي ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ بغسل يديه ثم توضأ كما يتوضأ للصلاة الحديث متفق عليه قال الحافظ استدلل بهذا الحديث على استحباب إكمال الوضوء قبل الغسل ولا يؤخر غسل الرجلين إلى فراغه وهو ظاهر قولها كما يتوضأ للصلاة (وإن شاء أخرهما إلى آخر غسله) لحديث ميمونة قالت وضعت النبي ﷺ ماء يغتسل به فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين أو ثلاثاً ثم تمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثاً ثم أفرغ على جسده ثم تنحى عن مقامه فغسل قدميه الحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم والأربعة (ثم يمس يديه في الإناء ويرفعهما غير قابض شيئا فيخلل بهما أصول شعر رأسه) لحديث عائشة السابق قريباً وفيه قولها في صفة غسل النبي ﷺ ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بهما أصول الشعر متفق عليه (ثم يفرغ على رأسه ثلاث غرغرات غسلاً لا بهن) لحديث عائشة وميمونة السابقتين (وتفضل ذلك المرأة) إذا النساء شقات الرجال في الأحكام إلا ما خصن الشارع به والحديث عائشة الآتي وغيره (وتعصف شعر رأسها) لتحقيق وصول الماء إلى أصول الشعر فإن تحت كل شعرة جنباً كافى الخبر الآتي والحديث أم سلمة أن امرأة سألت رسول الله ﷺ عن الغسل فوصفها وقال فيه واغزى فروتك عند كل حفنة رواه أبو داود (وليس عليها حل عقاصها) للأحاديث الكثيرة منها حديث أم سلمة قالت قلت يا رسول الله إن امرأة أشد ضفر رأسي أفاغتضه لغسل الجنابة قال (لا إنما يكفئك أن تحن على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيض عليك الماء فتطهرين) رواه أحمد ومسلم والأربعة وقد بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء أن يغضن رؤسهن فقالت أو يأمرهن أن يخلتن رؤسهن لقد كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث فرغات رواه أحمد ومسلم (ثم يفيض الماء على شقه الأيمن ثم على شقه الأيسر) لما مر في الوضوء ولقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لنساءلات ابنته أيد أن ييامنها كافى الصحيح (ويتدلك بيديه بإثر صب الماء حتى يمم جسده وماشك أن يكون آخره من جسده عاوده بالماء) حتى يتحقق تعميم الجسد بالماء لأن الذمة عامرة ييقن فلا تبرا إلا ييقن

(وذلك بيده حتى يوعب جميع جسده) لحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليها الغسل ثم أمرها أن تذك وتذع يديها كل شيء لم يمس الماء من جسدها ثم قال يا عائشة أفرغى على رأسك الذي بقي ثم ادلكي جلدك وتبعمي ذكره ابن حزم في المحل وأعله وهو غريب جدا وحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن تحت كل شرة جنازة فأغسلوا الشمر وأنقوا البشرة رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وسنده ضعيف لكن له شواهد (ويتابع حق سرته وتحت حلقه ويخلل شعر لحية وبين اليدين ورفقيه وتحت ركبتيه وأسافل رجليه ويخلل أصابع يديه) لوجوب تعميم سائر الجسد بالماء لإجماع وهذه المواضع يبرئ عنها الماء فيجب التحقق بوصول الماء إليها) ويحذر أن يمس ذكره في ذلك بماطن كفه فإن فعل ذلك وقد أوعب طهره أعاد الوضوء (لما سبق في نواقضه).

### باب فيمن لم يجد الماء وصفة التيمم

الثابت بالكتاب والسنة والإجماع (التيمم يجب لعدم الماء في السفر) لقوله تعالى (وإن كنتم مرضى أو على سفر أوجاء أحدكم من الماء فلا يمسحوا باليدين فليمتوا ما وجدوا عليه نية الله في ذلك فليمتوا به ولا يمسحوا باليدين) فليمتوا ما وجدوا عليه نية الله في ذلك فليمتوا به ولا يمسحوا باليدين (فلم يجدوا ماء فليمتوا صعيدا طيبا) وللأحاديث الكثيرة كحديث عمران بن حصين قال كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ففعل بالناس فإذا هو برجل معزول فقال ما منعك أن تصلي قال أصابني جنابة ولا ماء قال عليك بالصعيد فإنه يكفيك متفق عليه وحديث أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجده فليمت به بشرته رواه أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح وصححه الحاكم والخضر كالصفر لحديث أبي جهم قال أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من نحو بئر فلقيه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وفي الباب عن غيره (إذا يئس أن يجد في الوقت) ظاهره اشتراط طلب الماء لصحة التيمم لعدم حصول اليأس قبل الطلب وهو المشهور لقوله تعالى (فلم يجدوا ماء فليمتوا) ولا يقال لم يجد إلا لمن طلب فلم يصب ولأنه بدل أجيب عند عدم المبدل فلا يجوز إلا بعد ثبوت عدم كالصوم مع المتق في الكفارة ولا يصح الطلب إلا بعد دخول الوقت لأنه إنما يطلب ليثبت شرط التيمم وهو عدم الماء فلم يجز

في وقت لا يجوز فيه فعل التيمم لقوله تعالى ( إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا )  
ولا قيام قبل دخول الوقت والوضوء خصه الإجماع والسنة ( وقد يجب مع  
وجوده إذا لم يقدر على مسه في سفر أو حضر لمرض مانع ) للآية وحديث جابر  
ابن عبد الله قال وخرجنا في سفر فأصاب رجلنا من حجر ففججه في رأسه ثم احتمل  
فسأل أصحابه هل يجدون له رخصة في التيمم فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر  
على الماء فأقبل فأت فلما قدما على رسول الله ﷺ أخبر بذلك فقال دعوه  
فتيمموا قالوا لا سلوا إذ لم يعملوا فأتوا شفاء الذي سأل إنما كان يكفيه أن يلمم  
ويعصر أو يمصب على جرحه ثم يمسح عليه ويفعل سائر جسده رواء وداود  
والدارقطني وفي سنده اضطراب ( أو مريض يقدر على مسه ولا يجد من يتاوله إياه )  
لأنه في حكم من لم يجد الماء ( وكذلك مسافر يقرب منه الماء ويمتنع منه خوف لصوص  
أو سباح ) لقوله تعالى ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ) وقوله ( وما جعل  
عليكم في الدين من حرج ) وقياساً على حديث عمرو بن العاص وما في معناه من  
الأحاديث المبيحة للتيمم عند خوف الضرر ( وإذا يقن المسافر بوجود الماء في الوقت  
آخر لم يخره ) استحباباً على قول ابن القاسم لأن فضيلة الماء أعظم من فضيلة أول  
الوقت لأن فضيلة أول الوقت تختلف فيها وفضيلة الماء متفق عليها ولأن فضيلة  
أول الوقت يجوز تركها دون عذر ولا ضرورة ولا يجوز ترك فضيلة الماء إلا لضرورة  
( وإذا يقن منه تيمم في أوله ) لما تقدم ولأن الصلاة أول الوقت فضيلة فلا يضيعها  
لأمر لا يرجوه ( وإن لم يكن عنده منه علم تيمم في وسطه ) أي آخر ما يقع عليه  
اسم أول الوقت المختار لأنه يؤخر الصلاة وجاء إدراك الماء ما لم تفت فضيلة أول  
الوقت فإذا غاب ذلك تيمم وصلى لتلا تفوته فضيلة أول الوقت ثم لا يدرك الماء  
فيفوت الفضيلتين ( وكذلك إن عاف أن لا يدرك الماء في الوقت ورجا أن يدركه في  
المرق الذي قبله إلا أنه اعترض على المصنف في إلحاقه حكم الرجاء بالتردد بأن  
المذهب حكمه كالتيقن وليس بتحقيق هذا من شرط كتابنا فليطلب من المروء ( ومن  
تيمم من هؤلاء ثم أصاب الماء في الوقت بعد أن صلى فأما المريض الذي لم يجد من يتاوله  
إياه فليعد ) لحصول التفريط منه في عدم اهتمامه بمن يتاوله إياه لكن استقر ابن  
ناجي عدم الإعادة لأنه إذا لم يجد المتناول إنما ترك الاستعداد للقاء قبل دخول الوقت  
وهو مندوب إليه على ظاهر المذهب وذلك لا يضر ( وكذلك الخائف من سباح  
ونحوها ) لتقصير في الطلب ولأن خوفه قد يكون عن تخيل لاحقة فإذا اتقن هذا

فلا إعادة (وكذلك المسافر الذي يخاف أن لا يدرك الماء في الوقت ويرجو أن يدركه فيه) لنقصه في عدم التأخير إلى الوقت الذي يرجو حصول الماء فيه (ولا يعيد غير هؤلاء) لأنه أدى الصلاة بما وجب عليه أن يؤديها به فلم يجب عليه إعادة ما يوجد الماء بعد الفراغ منها كما لو وجده بعد خروج الوقت والحديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتيهما صعيداً طيباً فصليا ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة فلم يعد الآخر ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكر ذلك له فقال الذي لم يدأ أصبغت السنة وأجزأتك صلاتك وقال الذي توضأ وأعاد لك الأجر مرتين رواه الدارمي وأبو داود والنسائي والحاكم والدارقطني وغيرهم واختلف في وصله وإرساله وفي الباب عن جماعة (ولا يصلى صلاتين يقيم واحدة من هؤلاء إلا مريض لا يقدر على مس الماء لضرر بجسمه مقيم) لقوله تعالى (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الآية إلى قوله (فلم تجدوا ماء فتيما) فاقضى وجوب الطهارة عند كل صلاة وخصت السنة للوضوء فيقضي التيمم على مقتضاه ولأن عليه طلب الماء لكل صلاة فمن طلبه فلم يجده فحينئذ يتوجه إليه الخطاب بالتيمم والحديث ابن عباس قال من السنة أن لا يصلى بالتيمم إلا صلاة واحدة ثم يقيم للصلاة الأخرى والسنة في كلام الصحابي تصرف إلى سنة النبي ﷺ رواه الدارقطني والبيهقي وضعفاه بل قال الحافظ في تخریج أحاديث الهداية إنه رواه لكن ورد موقوفاً عن علي وابن عمر وعمر بن العاص (وقد قيل يقيم لكل صلاة) وهو المشهور لأن الشارع رخص له ولعادم الماء فوجب أن يكون حكمهما سواء (وقد روى عن مالك فيمن ذكر صلوات أن يصليها بيمين واحد) لأنه حين ذكرها صار وقتها كلها واحداً ولأنها تقضى على التوالي وتجديد التيمم إنما هو عند القيام إلى الصلاة مع عدم وجود الماء وهو في وقت أداء جميعها غير واجد للماء فلا حاجة إلى التجديد (والتيمم بالصعيد الطاهر) لقوله تعالى (فتيمموا صعيداً طيباً) بالحديث الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين وقد تقدم وحديث جابر أن النبي ﷺ قال أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي نصرت بالرعب مسيرة شهر وجمعت لي الأرض مسجداً وطهوراً فأبى رجل أن أدركه الصلاة فليصل الحديث متفق عليه وفي الباب عن جماعة حتى عد من المتواتر (وهو ما ظهر على وجه الأرض منها من تراب أو رمل أو حجارة أو سبخة) لأنه معنى الصعيد لغة كما روى عن الخليل وثعلب وقال الزجاج لا أعلم خلافاً بين أهل اللغة في أن الصعيد وجه الأرض وسمى بذلك

لأنه نهاية ما يصعد إليه من باطن الأرض أو لصعوده أو تفاعله فوق الأرض والحديث  
 وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً المتقدم وحديث أبي جهم في تيمم النبي ﷺ  
 بالجندار وهو متفق عليه كما سبق وحديث عائشة قالت كان رسول الله ﷺ وإذا واقع  
 بعض أهله فمسك أن يقوم ضرب يده على الحائط فتيمم رواه الطبراني وفي الباب  
 غير ما ذكر (يضرب يده الأرض وجوباً لحديث عمار قال أجنب فلم أصب الماء  
 فتمسكت في الصعيد وصليت فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال إنما يكفيك هذا  
 وضرب النبي ﷺ بكفيه الأرض ونفخ فيها ثم مسح بها وجهه وكفيه متفق  
 عليه ولاحمد وأبي داود عنه أن النبي ﷺ قال في التيمم ضربة للوجه واليدين  
 (فإن تعلق بهما غيوة ففضهما نفثاً خفيفاً) لحديث أبي ذر قال وضع رسول الله  
 ﷺ يديه على الأرض ثم فضهما ثم مسح وجهه ويديه إلى المرفقين ذكره ابن حزم  
 في المحلى وفيه راو لم يسم وحديث الأسلم بن شريك أن رسول الله ﷺ علمه التيمم  
 فضرب بكفيه الأرض ثم فضهما ثم مسح بها وجهه الحديث رواه الطبراني  
 والدارقطني والبيهقي وفي الباب عن ابن عمر وعمار وغيرهما (ثم مسح بها وجهه  
 كله مسحاً) للآلة والاتباع كما مر وبأن (ثم يضرب يديه الأرض) ضربة ثانية  
 لورودها عن النبي ﷺ من قوله وفعله وهي سنة غير واجبة على المشهور وأما ورودها  
 من قوله فعن جابر قال قال رسول الله ﷺ التيمم ضربة للوجه وضربة للراعين إلى  
 المرفقين رواه الدارقطني والحاكم ومصححه هو جماعة وفيه مقال وعن ابن عمر  
 مرفوعاً التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين رواه الدارقطني  
 والحاكم والبيهقي وفي سنده ضعف واضطراب وفي الباب عن غيرهما وأما ورودها  
 من فعله فعن ابن عمر قال مر رجل على النبي ﷺ في سكة من السكك وقد خرج  
 من غائط أو بول فلم يرد عليه حتى كاد الرجل يتوارى في السكك فضرب يده  
 على الحائط ومسح بها وجهه ثم ضرب ضربة أخرى فسح فرأى ثم رد على الرجل السلام  
 الحديث رواه أبو داود بسند ضعيف وفي الباب عن جماعة ما كونه سنة فلا تقتصر  
 النبي ﷺ على ضربة واحدة في بعض الأحيان بل لم يرد في الاختيار الصحيحة إلا  
 ضرباً واحدة قال ابن عبد البر أكثر الآثار المرفوعة عن عمار ضربة واحدة وما روى  
 عنه من ضربتين فكلها مضطربة (فيمسح بماء يسراه) مر في الوضوء (بجمل  
 أصابع يده اليسرى على طرف يده اليمنى ثم يمر بأصابعه على ظاهر يده وخراعه وقد حث عليه  
 أصابعه حتى يبلغ المرفقين) والمسح إليهما سنة على المشهور للأحاديث الواردة فيها إلى

المرفقين والواجب مسح الكفين فقط لحديث عمار السابق ولأنه حكم على على مطلق اليدين فلم يدخل فيه الذراع كقطع السارق ومس الفرج وهذا استدلال ابن عباس فقال إن الله تعالى قال في التيمم ( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ) وقال ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) وكانت السنة في القطع من الكفين ولو كان حكم التيمم كالوضوء في استيعاب اليدين إلى المرفقين لبينه الله سبحانه وتعالى كما قال في الوضوء ( وأيديكم إلى المرافق ) وأما الأحاديث التي فيها ذكر المرفقين فضعية على فرض ثبوتها فهي محمولة على السفة جمعاً بين الأحاديث ( وإذا لم يجد المجنب أو الحائض الماء للطهر تيمماً وصلياً ) لحديث عمران بن حصين قال كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فصلى بالناس فإذا هو برجل منزل فقال ما منكم أن تصلى قال أصابني جنابة ولا ماء قال عليك بالصعيد فإنه يكفيك متفق عليه وفي الباب عن جماعة وظن بعض الشراح أن هذا مكرر مع قوله التيمم يجب لعم الماء وليس كذلك بل تخصص على جواز التيمم من الحدث الأكبر لأن هناك من لا يجوز للجنب التيمم ( فإذا وجدا الماء تطهرا ولم يعبدا ما صلياً ) لما مر عند قوله ولا يبعد غير هؤلاء ( ولا يطلأ الرجل امرأته التي انقطع عنها دم حيض أو نفاس بالتطهر بالتيمم حتى يجد من الماء ما تطهر به المرأة ) على المشهور لأن التيمم يتقدمه معنى يطلأ وهو المباشرة فلم يجوز بعده الوطء لقوله تعالى ( ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأنهون ) وقد قرئ حتى يطهرن بالقشيد والقراءتان سبعيتان قراءة القشيد صريحة في اشتراط الغسل وقراءة التخفيف يستدل بها من وجوب أحدهما منها أيضاً يغتسل وهو سائغ في اللغة فيصار إليه جمعاً بين القراءتين والثاني أن الإباحة ملقة بشرطين أحدهما انقطاع دهن والثاني تطهرن وهو اغتسلن وما على بشرطين لا يباح بأحدهما كما قال الله تعالى ( وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ) وقد فسر ابن عباس وغيره من أهل التفسير واللغة تطهرن باغتسلن فوجب المصير إليه ( ثم ما يتطهران به جميعاً ) قال في المدونة يمنع وطء المسافر وتقبيله لعدم ماء يكفيهما قال ابن رشد هذا المنع استحباب وأجازه ابن وهب اه قلت أما الأول فلاه يفوت على نفسه طهارة ممكنة بقاؤها وأما الثاني فلحديث عبيد الله بن عمرو قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله الرجل يغيب لا يقدر على الماء أجمع أهله قال نعم رواء أحد ورواه الطبراني من حديث حكيم بن معاوية عن عه قال قلت يا رسول الله إني أغيب الشهر عن الماء ومضى أهل أفأصيب منهم ،

قال : نعم ، قلت يا رسول الله إن أغيب الشهر ، قال : وإن غبت ثلاث سنين ،  
ومثله حسن وفي الباب عن أبي ذر . .

## باب في المسح على الخفين

وله أن يمسح على الخفين في الحضر والسفر

الحديث جرير أنه قال ثم توضأ ومسح على خفيه فقل له تفعل هكذا قال نعم  
رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضأ ومسح على خفيه قال إبراهيم فكان يجيبهم  
هذا الحديث لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة ورواه البخاري ومسلم وأبو داود  
وابن خزيمة والحاكم من وجه آخر عنه وفيه أنهم قالوا له إنما كان ذلك قبل نزول  
المائدة فقال ما أسلت إلا بعد نزول المائدة وفي الباب عن جماعة (عالم ينزعها) فيه  
مسألتان الأولى أن نزع الخف يطل المسح ويوجب المبادرة إلى غسل الرجلين لأن  
مسح الخفين تاب عن غسل الرجلين خاصة فظهورهما يطل ما تاب عنه ويوجب  
الأصل وهو الفسل كالتيتم يطل برؤية الماء والحديث أبي بردة قال آخر غزوة  
غزونا مع رسول الله ﷺ أمرنا أن نمسح على خفافنا للمسافر ثلاثة أيام ولياليها  
وللقيم يوم وليلة ما لم يخلع رداءه الطبراني وفي إسناده مقال وفي الباب عن أنس  
وعمر وابنه موقوفاً فالأولان عند البيهقي والآخر عند الدارقطني الثانية أن مدة  
المسح ليس لها حد مقدر وهو المشهور لأنها طهارة فلم تنوقت بزمان مقدر كغسل  
الرجلين والحديث أبي بن عمار أنه قال لئن لم يمسح على الخفين قال نعم قال يوماً  
قال نعم قال ويومين وثلاثة حتى يبلغ سبعاً قال وما شئت وفي لفظ قال نعم وما بذلك  
رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم والطحاوي والدارقطني لكنه ضعيف باتفاق  
بل قيل موضوع وحديث أنس أن رسول الله ﷺ قال إذا توضأ أحدكم وليس  
خفيه فليصل فيهما ويمسح عليهما ثم لا يتخلعهما إن شاء إلا من جنابة رواه الحاكم  
والدارقطني وفي الباب عن ميمونة مرفوعاً عند الدارقطني وعن غيرها موقوفاً وروى  
أشهب مدة المسح للقيم يوم وليلة وللصافر ثلاثة أيام ولياليها وهو الراجح من  
جهة الدليل لتوازه عن رسول الله ﷺ أما ما قد مضاه وأشرنا إليه فكله معلول  
إما من جهة الصحة وإما من جهة الاستدلال (وذلك إذا أدخل فيهما رجله بد  
أن غسلهما في وضوء تحمل به الصلاة فهذا الذي إذا أحدث وتوضأ مسح عليهما  
والإفلا) لحديث أبي بكره عن النبي ﷺ أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام وليالين

والنعم يوماً وليلة إذا تطهر قلب خفيه أن يمسح عليهما رواه ابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود والدارقطني وحديث صفوان بن عسال قال أمرنا يعني عليه السلام أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثاً إذا سافرنا يوماً وليلة إذا أفنا الحديث رواه أحمد والترمذي وابن خزيمة وصححه وحديث المغيرة قال صبيت على النبي صلى الله عليه وسلم في وضوئه ثم أهويت لأنزع خفيه فقال دهما فإني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما متفق عليه وفي الباب عن جماعة (وصفة المسح أن يجعل يده اليمين من فوق الخف من طرف الأصابع وبه اليسرى من تحت ذلك) لحديث المغيرة بن شعبه قال وضأت رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فمسح على الخف وأسفله رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم وفيه منصف واضطراب وروح من فعل ابن عمر عند البيهقي والمشهور أن الجمع بين مسح الأعلى والأسفل مستحب فإن اقتصر على الأسفل أعاد أبداً وإن اقتصر على الأعلى أعاد في الوقت وقيل لا بعيد وهو الموافق للاستحباب لحديث علي عليه السلام قال لو كان الدين بالراي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه رواه أبو داود والدارقطني وفي الباب عن جماعة وباقي الأحكام التي ذكرها المصنف في الباب دليلاً واضحاً أو مذكور فيها نفسها والله الموفق .

## باب في أوقات الصلاة وأسمائها

أما صلاة الصبح فهي الوسطى عند أهل المدينة

لما ذكره مالك في الموطأ بلاغاً عن علي وابن عباس أنهما كانا يقولان الصلاة الوسطى صلاة الصبح وقد ورد عن الثاني من طرق متعددة . ووافقهما جابر بن عبد الله وابن عمر وأبو أمامة وأنس بن مالك وأبو العالية وعبيد بن عمير وعطاء ومجاهد وجابر بن زيد وعكرمة والربيع بن أنس وعبيد الله بن شداد بن الهاديل حكاة أبو العالية عن الصحابة وقد عزوت الجميع في الأصل ويؤيده ما رواه مسلم وأبو داود والترمذي عن أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنه قال أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً ثم قالت إذا بلغت هذه الآية فأذني (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين) قلنا بلانتهما آذنتها فأملت على حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين قالت



جميعها من رسول الله ﷺ وروى مالك عن أم المؤمنين خنساء مثله ، لأن المصطفى يقتضى المغيرة فتكون الوسطى غير العصر فيرجع في تعيينها إلى قول من يميننا من الصحابة واحتج أيضاً بقوله تعالى (وقوموا لله قانتين) والقنوت في صلاة الصبح حادثة أخرى خفيفة لا تقاوم ما تواتر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأنها العصر ، ورجح الحافظ السيوطي في جزءه أنه أفرد لما أنها الظاهر ودليله قوى جداً (وهي صلاة الفجر) لتسميتها بذلك في القرآن والسنة قال تعالى (وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً) والأحاديث في ذلك كثيرة وسيأتى إن شاء الله بعضها (غأول وقتها انصداع الفجر للمعترض بالغياء في أقصى المشرق خذلياً من القبلة إلى دبر القبلة حتى يرتفع فيم الأفق) لحديث سمرة بن جندب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يفرن أحدكم نداء بلال من السحور ولا هذا البياض حتى يستطير ، رواه مسلم وأبو داود وله عندهما ألفاظ وحديث أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلال إنك تؤذن إذا كان الفجر ساطعاً وليس ذاك الصبح إنما الصبح هكذا معتبراً رواه الطحاوي وفي الباب عن ابن مسعود وطلق بن علي وعبد الرحمن بن عائش وجابر بن عبد الله ( وآخر الوقت الإسفار البين الذي إذا سلم منها بدا حاجب الشمس وما بين هذين وقت واسع ) لحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، متفق عليه وسلم نحوه من حديث عائشة وحديث عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال : ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس ، رواه مسلم وأبو داود والنسائي وحديث جابر أن النبي ﷺ جاءه جبريل عليه السلام فقال له قم فصله فصل الظهر حين زالت الشمس ثم جاءه العصر فقال قم فصله فصل العصر حين صار ظل كل شيء مثله ثم جاءه المغرب فقال قم فصله فصل المغرب حين وجبت الشمس ثم جاءه المشاء فقال قم فصله فصل المشاء حين غاب الشفق ثم جاءه الفجر فقال قم فصله حين برق الفجر أو قال سطع الفجر ثم جاء من الضد الظهر فقال قم فصله فصل الظهر حين صار ظل كل شيء مثله ثم جاءه العصر فقال قم فصله فصل العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ثم جاءه المغرب وقتاً واحداً لم يزل عنه ثم جاءه المقاء حين ذهب نصف الليل أو قال ثلث الليل فصل المشاء ثم جاء حين أسفر جداً فقل قم فصله فصل الفجر ثم قال ما بين هذين الوقتين وقت رواه أحمد والنسائي والترمذي ( ٢ - مسالك )

رواه عن البخاري أنه قال هو أصح شيء في المواقيف وفي الباب عن جماعة  
 (وأفضل ذلك أوله) لقوله تعالى (حافظوا على الصلوات) والمحافظة تقديمها في أول  
 الوقت لأنها إذا أخرت عرضت للقوات ولعموم الأحاديث الواردة في أول الوقت  
 وحديث عائشة قالت كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر  
 متلفعات بمروطن ثم يتقلبن لك بيوتن حين يقضين الصلاة لا يعرفن أحدا من الناس  
 روى البخاري ومسلم وهو في الموطأ بنحوه وحديث أبي مسعود البدي أن رسول  
 الله ﷺ صلى الصبح مرة بغلس ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ثم كانت صلاته بعد  
 ذلك التمليس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر روى أبو داود وصححه الخطابي  
 وحسنه النووي وفي الباب عن جماعة وقال ابن حبيب يؤخرها الإمامة في الصيف  
 إلى الإسفار لقصر الليل وغلبة النوم نقله عنه أبو محمد قاله ابن ناجي قلت وقد  
 ورد هذا في السنة أيضاً فمن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فقال  
 يا معاذ (إذا كان في الشتاء فغلس بالفجر وأطل القراءة قدر ما يطيق الناس ولا  
 تعلم وإذا كان الصيف فأسفر بالفجر فإن الليل قصير والناس يتأمون فأعلمهم  
 حتى يدركوا) روى أبو بكر بن محمد في المسند والبيهقي في شرح السنة (وقت الظهر  
 إذا زالت الشمس عن كبد السماء وأخذ الظل في الزيادة) لحديث إمامة جبريل  
 السابق وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال وقت الظهر  
 إذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله ما لم يحضر العصر الحديث روى مسلم  
 وأحاديث الباب كثيرة (ويستحب أن تؤخر في الصيف إلى أن يزيد ظل كل  
 شيء ربه بعد الظل الذي زالت عليه الشمس) لما سيذكره المصنف (وقيل  
 إنما يستحب ذلك في المساجد ليدرك الناس الصلاة وأما الرجل في خاصة نفسه  
 فأول الوقت أفضل له) للآية وعموم الأدلة القاضية بتجيل الصلاة والحديث  
 خباب قال شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا  
 روى مسلم والبيهقي والطبراني وزاد وقال «إذا زالت الشمس فصلوا» وفي الباب  
 عن جابر بن سمرة وجابر بن عبد الله وابن مسعود وأنس وأبي برزة وأم سلمة  
 وغيرهم وأكثروا في الصحيحين (وقيل أما في شدة الحر فلا فضل له أن يرد  
 بها وإن كان وحده لقول النبي صلى الله عليه وسلم «أبردوا بالصلاة فإن شدة الحر  
 من فيح جهنم» روى البخاري وابن ماجه من حديث أبي سعيد الخدري بهذا  
 اللفظ إلا أن ابن ماجه قال بالظهر بدل الصلاة وهو بانقضاء الصلاة ضد البخاري.

في كتاب بدء الخلق كما ساقه المصنف هنا وفي الباب عن صفوان بن عزمة وأبي موسى وابن مسعود وجابر والمغيرة وأبي هريرة وأبي ذر وعبد الرحمن بن حارثة ومرو بن عيسى وعائشة وآخرون .

(قائلة) لا معارضة بين هذا الخبر وحديث خيـاب المار وما في معناه لانهما منسوخة بهذا الحديث كما بينه الأترم والطحاوي والبيهقي ويدل عليه حديث المغيرة ابن شعبة قال كتبنا نعلي مع رسول الله ﷺ صلاة الظهر بالهاجرة فقال ثاء أبردوا بالصلاة فإن شدة ، وذكره رواه ابن ماجه والطحاوي ومحمـه ابن حبان وغيره (وآخر الوقت أن يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل نصف النهار) لحديث إمامة جبريل السابق وغيره (وأول وقت العصر آخر وقت الظهر وآخره أن يصير ظل كل شيء مثله) لحديث جابر في إمامة جبريل وما في معناه (والذي وصف مالك رحمه الله أن الوقت فيها ما لم تصفر الشمس) لحديث عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله ﷺ وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ، الحديث رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ إن الصلاة أولا وآخرها وإن أول وقت صلاة الظهر حين تزل الشمس وآخر وقتها حين تصفر الشمس ، رواه أحمد والترمذي وهذا في الوقت المختار أما الضروري فيمتد إلى الغروب للحديث ، ليس في اليوم تفريط إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يحمي وقت الأخرى ، رواه مسلم من حديث أبي قتادة حديث « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » متفق عليه من حديث أبي هريرة ( ووقت صلاة المغرب هي صلاة الشاهد ) لما رواه مسلم والنسائي من حديث أبي بصرة الغفاري قال صلى بنا رسول الله ﷺ العصر بالمخمس فقال « إن هذه الصلاة عرضت على من كان قبلكم فضيعوها فن حافظ عليها كان له أجره مرتين ولا صلاة بعدها حتى يطلع الشاهد والشاهد النجم ، فأما توجيه المصنف تسميتها صلاة الشاهد بقوله ( يعني الحاضر يعني أن المسافر لا يقصرها ويصلها كصلاة الحاضر ) فلعلم وقوفه على الحديث المذكور ( فوقتها غروب الشمس ) للإجماع وحديث إمامة جبريل السابق وحديث أبي أيوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلوا للمغرب بفطر الصائم وابدؤوا طلوع

الشمس، رواه أحد الطبراني ورجال الأخير موثقون وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله ﷺ: «وقت صلاة المغرب إذا غابت الشمس عالم يسقط الشفق» رواه مسلم وغيره وفي الباب عن جماعة (فإذا توارت بالحجاب وجبت الصلاة لا تؤخر) استحباباً على الصحيح كما يأتي لإجماع أهل السنة على استحباب تقديمها وكرامة تأخيرها حكماء التورى وغيره ولما روى عن طريق متعددة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمجئها في أغلب أوقاته ولحديث عتبة ابن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يزال أمتي بخير أو على الفطرة ما لم يؤخر المغرب حتى تشفق النجوم» رواه أحمد وأبو داود والحاكم وفي الباب عن جماعة (وليس لها إلا وقت واحد لا تؤخر عنه) على المشهور لحديث جبريل الآتي الجواب عنه وقيل يمتد وقتها إلى منيب الشفق الأحمر وهو الذي شهده ابن العربي في الأحكام وصححه في العارضة واختاره الباقى وابن عبد البر وابن رشد والنخعي والمازرى وغيرهم لحديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «وقت المغرب ما لم يغب الشفق» رواه مسلم وحديث أبي موسى في بيان النبي صلى الله عليه وسلم للسائل عن مواقيت الصلاة وفيه ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق رواه مسلم وحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الصلاة أولاً وآخرأ وإن أول وقت المغرب حين تزل الشمس الحديث وفيه وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس وإن آخر وقتها حين ينيب الشفق الحديث رواه الترمذى والبيهقى وفي الباب أحاديث كثيرة وأما دليل ما ذهب إليه المصنف وهو حديث إمامة جبريل السابق فيه أنه صلى المغرب في اليمن في وقت واحد فالجواب عنه من وجوه أولها أنه مقدم في أول الأمر بمكة وهذه الأحاديث متأخرة بالمدينة فوجب تقديمها في العمل ثانياً أن هذه الأحاديث أقوى منه لأن روايتها أكثر وأسانيسها أصح ثانياً أنه إنما أراد بيان وقت الاختيار لا وقت الجواز واقتصر عليه لضيق وقتها دون سائر الصلوات (ووقت صلاة العشاء وهي صلاة العشاء وهذا الاسم أوليها) لحديث عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول لا تغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم العشاء فإنها في كتاب الله العشاء وإنما تمت بحلاب الإبل رواه مسلم وغيره وفي الباب عن عبد الرحمن ابن عوف وأبي هريرة وعبد الله بن المغفل (غيبوبة الشفق) للإجماع وحديث إمامة جبريل وحديث عبد الله بن عمرو السابقين وغيرها (والشفق الحمر الباقية

في المغرب من بقايا شعاع الشمس فإذا لم يبق في المغرب صفرة ولا حرة فقد وجب  
المغرب ولا ينتظر إلى البياض في المغرب ( لحديث عبد الله بن عمر أن رسول  
الله ﷺ قال الشفق الحرة فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة رواه البخاري في السنن  
والترمذي ومصحح البيهقي والحاكم في المدخل وقفه وحديث عبد الله بن عمرو أن  
رسول الله ﷺ قال وقت صلاة المغرب إلى أن تذهب حرة الشفق الحديث رواه  
ابن خزيمة في صحيحه ( فذلك لها وقت إلى ثلث الليل ) على المشهور لحديث إمامه  
جبريل وحديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال في العشاء صلوها فيما بين أن يغيب  
الشفق إلى ثلث الليل رواه النسائي وأصله في الصحيحين والبخاري عنها كانوا  
يصلون العتمة فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول وقال ابن حبيب يمتد  
وقتها المختار إلى نصف الليل واختاره ابن المواز وغيره لحديث أبي هريرة أنه  
رسول الله ﷺ قال إن الصلاة أولا وآخر الحديث وفيه وإن أول وقت العشاء  
حين يغيب الأفق وإن آخر وقتها حين يتصرف الليل الحديث رواه الترمذي وغيره  
وحديثه أيضا أن رسول الله ﷺ قال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك  
عند كل صلاة ولآخرت العشاء إلى نصف الليل رواه الحاكم والبيهقي ( والمبادرة  
بها أولى ) لمعوم الأداة القاضية بفضيلة أول الوقت ولأن تأخيرها قد يؤدي إلى  
فواتها ( ولا بأس أن يؤخرها أهل المساجد قليلا لاجتماع الناس ) لحديث جابر  
قال كان النبي ﷺ يصل الظهر بالمساجد والمصر والشمس تقيع والمغرب إذا وجبت  
الشمس والعشاء أحيانا يؤخرها وأحيانا يعجل إذا رآهم اجتمعوا عجل وإذا رآهم  
أبطلوا آخر الحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم ( ويكره النوم قبلها والحديث  
لفيه شغل بعدها ) لحديث أبي برزة الأسلمي أن النبي ﷺ كان يستحب أن يؤخر  
العشاء التي يدعونها العتمة وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها رواه أحمد  
والسنة وحديث عائشة قالت قال رسول الله ﷺ من نام قبل العشاء فلا نامت  
عينه قالت عائشة ما رأيت رسول الله ﷺ نام قبلها ولا تحدث بعدها رواه  
البخاري وفي الباب عن جماعة .

## باب الأذان والإقامة

الأذان واجب في المساجد والجماعات الزاتية

للمواظبة النبي ﷺ عليه في الحضر والسفر والحديث مالك بن الحويرث أن رسول

الله ﷺ قال لم ارجعوا الى اهل بيوتهم فأتواهم فسمعوا منهم وطروهم ومزموهم وصلوا كما  
رايتهم في أصلي فإذا حضرت الصلاة فيؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم متفق عليه  
والأدلة أخرى (وأما الرجل في جامعة نفسه فإن أذن لحسن) سواء كان في حرم  
أو سفر كما هو ظاهر إطلاقة حديث مالك بن الحويرث قال أتى رجلاً من بني  
يريدان السفر فقال النبي ﷺ إذا أتيتا خرجتيا فأذنا ثم أقبا ثم ليؤمكما أكبركما  
رواه البخاري وغيره وجه الدلالة منه أن الخطاب لهما ولا حاجة لهما إلى استئذان  
أحد في سفرهما فدل على أن المنفرد يسن له ذلك أيضاً وفي المسند والسنن لأبي  
داود والسنن من عقبه بن عامر مرفوعاً يصحب ربك عز وجل من راعي غنم في  
شعبة يجهل يؤذن للصلاة يصلي فيقول الله عز وجل انظروا إلى عبدي هذا يؤذن ويقيم  
الصلاة يخاف مني فقد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة فيمسنية الأذان للمنفردين لم يسمع  
أذانه أحد، والحق مثله، وفي الباب أدلة كثيرة (ولابد له من الإقامة) يريد أنها  
أكد للمنفردين من الأذان كما ثبت في غير موضع من سقوط الأذان دون الإقامة الثانية  
الصلاةين بمرقة وما بعد أولى الفوائد كما في مسند أحمد وسنن أبي داود والترمذي  
عن ابن مسعود في قضاء رسول الله ﷺ الفوائت يوم الحندق (وأما المرأة فإن  
أقامت لحسن) لأن الإقامة ذكر وهو في وقته حسن ولأن عائشة كانت تؤذن  
وتقيم كما ذكره ابن حزم في المحلى وابن قدامة في المغني والرافعي في الشرح الكبير  
(والأفلاح) حديث أسماء بنت زيد قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يقول ليس على النساء أذان ولا إقامة عزاء ابن قدامة لأن بكر النجاشي هكذا من مسند  
أسماء بنت زيد وعزاه صاحب الكنز لأبي الشيخ في الأذان من حديث أسماء بنت  
أبي بكر فإنه أعلم ثم وجدته في سنن البيهقي من حديث الثانية وضعفه بعد أن روى  
مثله عن ابن عمر من قوله (ولا يؤذن لصلاة قبل وقتها) لأنه يراد للإعلام بالوقت  
فلا يصح قبله إجماعاً (إلا الصبح فلا بأس أن يؤذن له في السدس الأخير من الليل)  
لحديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمتن أحدكم أذان بلال  
من صحوره فإنه يؤذن أو قال ينادي بليل ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم متفق عليه  
وعن عائشة وابن عمر مرفوعاً إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن  
ابن أم مكتوم رواه أحمد والبخاري ومسلم والاحمد والبخاري فإنه لا يؤذن حتى  
يطلع الفجر ولمسلم ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويرقى هذا (والأذان) أكبر  
الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد

أن محمد رسول الله ثم ترجع بأرفع من صوتك أول مرة فتكرر التشهد فتقول  
أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله حتى على الصلاة حتى على الفلاح  
فإن كنت في نداء الصبح زدت منها الصلاة خير من النوم لا تقل ذلك في غير نداء  
الصبح الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله مرة واحدة) أما الاختصار على تكبيرتين  
في الأول فلحديث أبي عذرة قال عن رسول الله ﷺ الاذان كما تؤذنون الآن  
الله أكبر الله أكبر فذكر الاذان المذكور هنا حرفاً حرفاً رواه أبو داود  
والطحاوي في معاني الآثار والسياق له وهو في صحيح مسلم على بعض الروايات  
يوم من عزاء للشيخين وفي الباب عن عبد الله بن زيد أخرجه البيهقي وأشار إليه  
أبو داود في السنن وعن سعد القرظ أخرجه الطبراني في الكبير إلا أنه من رواية  
عبد الرحمن بن عمار بن سعد وقد ضعفه ابن معين ورواه مرة أخرى لمجمل من مسند  
بلال وأما ترجيع الشهادتين بأرفع من الصوت الأول فلحديث أبي عذرة قال  
قلت يا رسول الله عني سنة الاذان قال قسح مقدم وأسى قال يقول الله أكبر الله  
أكبر الله أكبر الله أكبر ترفع بها صوتك ثم تقول أشهد أن لا إله إلا  
الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله  
تخفض بها صوتك ثم ترفع صوتك بالشهادة أشهد أن لا إله إلا الله الحمد رواه  
مسلم وأبو داود واللفظ له والنسائي وابن ماجه وغيرهم وأما زيادة الصلاة خير  
من النوم في نداء الصبح فلورودها من حديث أنس بن مالك وبلال وابن عمر  
وأبي عذرة وعبد الله بن زيد وعائشة وعبد الله بن بسر وأبي هريرة ونعم بن  
عبد الله وقد بسط تخريج أحاديثهم في تخريج أحاديث بداية ابن رشد ففي بعضها  
قول النبي ﷺ فإذا كنت في الصبح فقل حتى على الفلاح قل الصلاة خير  
من النوم مرتين وفي بعضها لا تشوب في شيء من الصلاة إلا صلاة الفجر وروى  
ابن ماجه عن بلال أنه أتى النبي ﷺ يؤذن لصلاة الفجر فقبل هو قائم فقال  
الصلاة خير من النوم مرتين فافترت في تأذين الفجر فثبت الأمر على ذلك رجاءه  
فثبت إلا أن فيه انقطاعاً والحديث طرق عن بلال ( والإقامة وتر ) الله أكبر  
الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله حتى على الصلاة حتى على  
الفلاح قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله) لحديث أبي عذرة أن  
رسول الله ﷺ أمره أن يسمع الاذان ويوتر الإقامة رواه البخاري وابن خزيمة في  
الصحيح وفي الباب عن ابن عمر عدا بن حبان ولفظه الاذان متنى والإقامة واحدة .

## باب صفة العمل في الصلوات المفروضة

وما يتصل بها من التواغل والسفن

قال رحمه الله ( والإحرام في الصلاة أن تقول الله أكبر لا يحصى غير هذه الكلمة ) لأن النبي ﷺ كان يدخل بها في الصلاة كما نقل بالتواتر وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه البخاري من حديث مالك بن الحويرث ولحديث علي عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والتكبير المبرور هو ما كان يقوله ﷺ وهو الله أكبر وقد روى الطبراني في الكبير من حديث رفاعة بن رافع أن النبي ﷺ قال لا تم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يقول الله أكبر ورجاله رجال الصلح ( وترفع يديك حذو منكبيك ) لحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه الحديث متفق عليه ولحديث علي عليه السلام نحوه أخرجه أحمد والبخاري فيه رفع اليدين والأربعة وفي الباب عن غيرهما ( أو دون ذلك ) لحديث واقل به جبر قال رأيت النبي ﷺ حين افتتح الصلاة رفع يديه حبال أذنيه قال ثم أتيتهم فرأيتهم يرفعون أيديهم إلى صدورهم في افتتاح الصلاة وعليهم برانس وأكسية رواه أبو داود والطحاوي وفي تفسير ابن مردويه عن ابن عباس في قوله تعالى ( فصل لربك انحر ) قال إن الله أوحى إلى رسوله أن ارفع يدك حذاء نمرك إذا كبرت الصلاة فذاك النحر ( ثم تقرأ فإن كنت في الصبح قرأت جهراً ) لفعل النبي ﷺ الثابت بنقل الخلف عن السلف ( بأم القرآن ) وهي فرض في جميع الصلوات لأن رسول الله ﷺ قال لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب رواه أحمد والبخاري ومسلم والأربعة وغيرهم من حديث عبادة بن الصامت وله طرق وألفاظ استوعبها البخاري والبيهقي في كتابيهما في القراءه خلف الإمام وكلاهما مطبوع ( لا تستفتح بيسم الله الرحمن الرحيم في أم القرآن ولا في السورة التي بعدها ) لحديث أنس بن مالك قال صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم رواه أحمد ومسلم وله طرق وألفاظ وهو حديث مضطرب لا يصح الاستدلال به كما بينته في غير هذا الموضع ولان عبد البر في بيان ذلك جزء مطبوع وفي الباب عن عبد الله بن



مفضل رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه ( فإذا قلت ولا الضالين نقل آمين  
 إن كنت وحدك ) لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال إذا قال أحدكم  
 آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فواقبت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من  
 ذنبه متفق عليه ( أو خلف إمام ) لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال إذا قال الإمام  
 غير المنضوب عليهم ولا الضالين فتولوا آمين فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له  
 ما تقدم من ذنبه رواه مالك والبخاري وأبو داود والنسائي ( وتخفها ) لحديث علقمة  
 ابن واثل عن أبيه أنه صلى مع النبي ﷺ فلما بلغ غير المنضوب عليهم ولا الضالين  
 قال آمين وأخفى بها صوته رواه أحمد والدارقطني والحاكم والطبراني وأبو يعلى  
 لكن قال الدارقطني يقال إن شعبة ومعه فاذ الثوري رواه عن شيخ شعبة  
 فقال ورفع بها صوته قلت ويؤيد كونها وما وردت الأحاديث الكثيرة الصحيحة  
 بالجهل ( ولا يقرؤها الإمام فيم جهر فيه ويقولها فيما أسر فيه وفي قوله إياها في الجهر  
 اختلاف ) فروى المصريون عن مالك المنع وروى مطرف وابن الماجشون  
 والمدينيون عنه أن يقولها وهو الصحيح لثبوت السنة به في الصحيحين وغيرهما  
 من حديث أبي هريرة مرفوعاً إذا أمن الإمام فأمنوا فإن من وافق تأمينة تأمين  
 الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وقال ابن شهاب كان رسول الله ﷺ إذا تلا غير  
 المنضوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمع من يليه من الصف الأول ولفظ  
 ابن ماجه حتى يسمعا أهل الصف الأول فيرتج بها المسجد صححه الحاكم وحسنه  
 الدارقطني والبيهقي وعند أحمد وأبي داود والترمذي وصححه ابن حبان عن واثل  
 ابن حنبل قال سمعت رسول الله ﷺ قرأ غير المنضوب عليهم ولا الضالين  
 فقال آمين بمد بها صوته وفي الباب عن جماعة ( ثم تقرأ سورة من طوال الفصل  
 وإن كان أطول من ذلك فسن بقدر التقليل ) لحديث سليمان بن يسار عن أبي  
 هريرة أنه قال ما رأيت أشبه صلاة برسول الله ﷺ من فلاز لإمام كان بالمدينة  
 قال سليمان فصليت خلفه فكان يطيل الأولين من الظهر ويخفف الآخرين ويخفف العصر  
 ويقرأ في الأولين من المغرب بقصار الفصل ويقرأ في الأوليين من العشاء من  
 وسط الفصل ويقرأ في النداء بطوال الفصل رواه أحمد والنسائي وصححه ابن خزيمة  
 وجماعة وحديث أبي هريرة قال كان رسول الله ﷺ يعلى الصبح فيصيرف الرجل  
 فيعرف جليسه وكان يقرأ في الركعتين أو إحداها ما بين السنتين إلى المائة متفق عليه

وعمل نحوه من حديث أبي برزة (ثنية) قوله في هذا الحديث كان يقرأ ما بين  
 السنتين إلى المائة دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بعض السورة  
 في الركعة أحياناً وقد ورد مثل هذا وأصرح منه في أحاديث كثيرة في السنة  
 والعشرين والسفن والمعاجم بل ورد أنه كان يقرأ بآيات يسيرة فلا وجه لما  
 يفهمونه في المذهب من كراهة القراءة ببعض السورة في الركعة وقد سمعت بعض  
 المشايخ يقرر في دهره أنه لم يرد عن النبي ﷺ قراءة بعض السورة في ركعة  
 البتة وهو منه غريب فإن البخاري عقد لذلك باباً في الصحيح ورواه الحافظ في الفتح  
 أحاديث أخرى لم يذكرها البخاري وكذا عقد له المجد ابن تيمية باباً في الأحكام  
 وفي الباب أحاديث أخرى لم يذكرها (وتجهر بقراءتها) لما مر في الفاتحة  
 (فإذا تمت السورة كبرت في الخطاطم للركوع) لحديث أبي هريرة قال كان  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين  
 يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم  
 ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوي ساجداً ثم يكبر حين يرفع ثم يفعل ذلك في  
 الصلاة كلها ويكبر حين يقوم من اثنتين بسد الجلوس متفق عليه وحديث ابن  
 مسعود قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في كل رفع وخفض  
 وقيام وقعود رواه أحمد والنسائي وصححه الترمذي وفي الباب عن جماعة (فتمكن  
 يدك من ركبتك) لما في حديث وقاعة بن رافع أن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم قال للمسيء صلاته وإذا ركعت فضع راحتيك على ركبتك رواه أبو  
 داود وحديث أنس قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسجد  
 الخيف لخمارة رجلان أنصاري وثقي فذكر الحديث وفيه فإذا قمت إلى الصلاة فركعت  
 فضع يدك على ركبتك وفرج بين أصابعك رواه أبو يعلى والطبراني في الصغير  
 والأزرق في تاريخ مكة واللفظ له وفي الباب عن جماعة (وتسوى ظهرك مستوياً  
 لا ترفع رأسك ولا تغطأته) لحديث البراء بن عازب أن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم كان إذا ركع بسط ظهره رواه السراج في مسنده بإسناد صحيح والحديث  
 وابضة وابن عباس وأبي برزة وعلي وأنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 كان إذا ركع سوى ظهره فلو صب على ظهره الماء لاستقر وفي لفظ بعضهم لو وضع  
 قدح ماء على ظهره لم يراق لحديث وابضة أخرجه ابن ماجه وحديث ابن عباس أخرجه  
 الطبراني وأبو يعلى وحديث أبي برزة أخرجه الطبراني في الأوسط والكبير أيضاً

وحدث على أخرجه أحمد وابنه عبد الله وحدث أنس رواه الطبراني في الصغير  
ولحديث أبي مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجزى صلاة  
لا يجتمع الرجل فيها عليه في الركوع والسجود رواه أحمد والنسائي وابن ماجه بإسناد  
صحيح وحدث علي بن شيبان نحوه أو مثله رواه ابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان  
وسنده صحيح وحدث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ركع  
لم يرفع رأسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك رواء مسلم وابن ماجه وقولها ولم يصوبه  
فهي لم يرفعها (وتجاف بضميك عن جانبك) لحديث أنس أن رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم قال له إذا ركعت فضع يدك على وكتبك وفرج بين أصابعك  
وارفع يدك عن جنبك رواه الطبراني في الصغير وحدث ابن مسعود نحوه في صلاة  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد وأبو داود والنسائي (وتقصد الخفوع  
بذلك في ركوعك وسجودك ولا تدع في ركوعك) لحديث ابن عباس أن رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أيها الناس إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرضا الصالحة  
يراهما المسلم أو ترى له ألا وإني نبيت أن أقرأ القرآن كما أو ساجداً أما الركوع  
فقطوا فيه الزبوا أما السجود فاجتهدوا في الصفاء ففمن أن يستجاب لكرهه رآه أحمد  
ومسلم وأبو داود والنسائي (وقل إن ركعت سبحان ربى العظيم وبمحمده) لحديث  
عقبة بن عامر قال لما نزلت (فسبح باسم ربك العظيم) قال لنا رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم اجعلوها في ركوعكم الحديث رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم  
وابن حبان وحدث عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
إذا ركع أحدكم فقل في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه  
وذلك أدناه الحديث رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وسنده انقطاع وحدث  
جابر بن معمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ركوعه سبحان  
ربى العظيم ثلاثاً وفي سجوده سبحان ربى الأعلى ثلاثاً رواه البزار والطبراني  
في الكبير وروى نحوه أيضاً عن أبي بكرة وقال ابن مسعود إن من السنة أن يقول  
الرجل في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثاً وفي سجوده سبحان ربى الأعلى ثلاثاً  
رواه البزار (تنبيه) هذه الأحاديث وأمثالها مما يكثر ويطول ذكره هي مستند  
الجمهور في جميع الأعصار والامصار في قدر الركوع والسجود وفيها رد لما عليه  
بعض المتعلمين من الفرق الضالة من إزام العامة والخاصة باطالة الركوع  
والسجود وتبديل بل إبطال صلاة من لم يفعل ذلك وبالله التوفيق .

(تنبيه آخر) لم يبلغ هذه الأحاديث مالكاً فقال كما في المدونة لا أعرف قول  
 الناس في الركوع سبحان رب العظيم وفي السجود سبحان رب الأعلى ويكره ولم  
 يجد فيه حداً ولا دعه مخموراً قال بعض الشراح وهو معنى قول الشيخ (وليس  
 في ذلك توقيت قول واحد في البيت) لإصلاح قوله عليه السلام أما الركوع فعظموا فيه  
 الرب كما مر قريباً مع اختلاف الآثار الواردة بأذكار الركوع نويلاً وعدداً (ثم  
 رفع رأسك وأنت قائل سمع الله لمن حمده ثم تقول اللهم ربنا ولك الحمد إن كنت  
 وحيداً) لحديث أبي هريرة المار قريباً في التكبير عند الانحطاط للركوع وغيره  
 (ولا يقولها الإمام) على المشهورة لحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد فإنه من وافق  
 قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق عليه وعلى ومثله من حديث أنس  
 ابن مالك وجه الدلالة منه أنه خص الإمام بلفظ وخص المأموم بآخر فوجب أن  
 يكون ما أضافه إلى كل واحد منهما مختصاً به دون ما أضافه إلى غيره وإلا بطل معنى  
 التخصيص وقال عيسى بن دينار وابن نافع يقول الإمام الفظين وهي رواية ابن  
 شعبة وإذا هو الراجح لحديث أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يكبر إذا قام إلى الصلاة ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع  
 صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد الحديث ورواه البخاري ومسلم  
 وروى البخاري من وجه آخر عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 إذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا ولك الحمد وحديث عبد الله بن أبي أوفى قال  
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله  
 لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد مله السموات والأرض ورواه مسلم وروى أيضاً نحوه  
 من حديث علي عليه السلام في الباب عن جماعة (ولا يقول المأموم سمع الله لمن  
 حمده ويقول اللهم ربنا ولك الحمد) لحديث إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا  
 اللهم ربنا لك الحمد الحديث وقد سبق قريباً (وتستوي قائماً مطمئناً متبركاً)  
 لحديث السيرة صلاته وفيه ثم أركع حتى تطمئن راسكاً ثم أرفع حتى تعتدل قائماً  
 وحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينظر الله إلى صلاة  
 رجل لا يقيم صلبه بين ركوعه وسجوده ورواه أحمد (ثم تهوى ساجداً لا يجلس) أي  
 لا تقدم ركبتك فتشكون مثل الجالس لحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم قال إذا سجد أحدكم فلا يرك كما يرك البعير وليضع يديه قبل  
ركبتيه رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وحديث ابن عمر أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد يضع يديه قبل ركبتيه رواه ابن خزيمة والطحاوي  
والدارقطني وذكره البخاري تعليقاً موقوفاً (ثم تسجد وتكبر في الخطأ طك  
الوجود) لما مر في الركوع من حديث أبي هريرة وابن مسعود وغيرهما (فتسكن  
جبهتك وأنتك من الأرض) لحديث أبي حنيفة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
كان إذا سجد أمكن أنفه وجبهته من الأرض ونحى يديه عن جنبه ووضع كفيه  
حذو منكبيه رواه أبو داود والترمذي وابن خزيمة ومحمّد وأصله عند البخاري  
وحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صلاة لمن لا يصب  
أنفه من الأرض ما يصب الجبين رواه الدارقطني ورجاله ثقات لكنه قال الصواب  
أنه مرسل وله طريق أخرى عند ابن عدي وروى الدارقطني من حديث عائشة  
نحوه (وتبائر بكفك الأرض باسطاً يديك مستويتين إلى القبلة تجعلهما حذو  
أذنيك أو دون ذلك وكل ذلك واسع غير أنك لا تقترش ذرايعك في الأرض  
ولا تضع عنديك إلى جنبك ولكن تجمعهما تجميعاً وسطاً وتكون رجلاك في  
مجردك قائمتين ويهلون إبهاميها إلى الأرض) لحديث إذا سجد أحدكم فليأش  
بكفيه الأرض عسى الله أن يفيك عنه الفل يوم القيامة رواه الطبراني في الأوسط  
من حديث أبي هريرة وحديث أبي حنيفة السابق وفيه ونحى يديه عن جنبه ووضع  
كفيه حذو منكبيه وفي رواية عنه إذا سجد فرج بين يديه غير حامل بطنه على  
شيء من يديه رواه أبو داود وفي أخرى عند البخاري أنه صلى الله عليه وسلم  
سجد واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة وحديث البراء بن عازب قال قال رسول الله  
ﷺ إذا سجدت فضع كفك وارفع مرفقك رواه مسلم وروى البيهقي عنه قال  
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد فوضع يديه بالأرض استقبل بكفيه  
وأصابعه القبلة وحديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعتدوا  
في السجود ولا يسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب رواه البخاري ومسلم والأربعة  
وحديث ميمونة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد لو شامت بهيمة أن  
تمر بين يديه لم تر رواه مسلم وحديث وائل قال رأيت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم حين يسجد يديه قريباً من أذنيه رواه ابن أبي شيبة (وتقول في سجودك  
إن شئت سبحانك ربّي ظلمت نفسي وعلمت سوءاً فأغفر لي) لأنه دعاء نبوي

ولحديث أبي مالك الأشعري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد يسجد فيقول رب اغفر لي ثلاث مرات إلا غفر له قبل أن يرفع رأسه رواه الطبراني في الكبير وروى الحديث أبي سعيد نحوه وأذكر السجود الواردة أنواع كثيرة بمجموعة في كتب الأذكار وهي كثيرة طبع منها لابن السني والتناوي وابن تيمية وابن القيم وابن الجزري والقنوجي وغيرهم (وتدعو في سجودك إن شئت) للحديث السابق ، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فتمن أن يستجاب لكم وحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء رواه مسلم وأبو داود والنسائي (وليس لطول ذلك وقت وأقله أن تطلعت مفاصله متمكناً) لحديث المصنف صلاته وفيه ثم اسجد حتى قطع ساجداً وفي الباب أحاديث (ثم ترفع رأسك بالتكبير) لما مر في الركوع (فتثنى رجلك اليسرى في جلوسك بين السجدين وتصب اليمنى ويطون أصابعها إلى الأرض) لحديث أبي حنيفة في وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ثم تثنى رجله اليسرى وقعد عليها واعتدل حتى يرجع كل حضو إلى موضعه رواه أبو داود والترمذي بإسناد صحيح ولقول ابن عمر من سنة الصلاة أن تصب القدم اليمنى وتستقبل بأصابعها القبلة رواه النسائي وأصله عند البخاري دون الاستقبال وفي الاستقبال عن ابن وهبان وميمونة (وترفع يديك عن الأرض على ركبتيك) لما سيأتي في جلسة التشهد (ثم تسجد الثانية كما فعلت أولاً) للإجماع ونقل الخلف عن السلف وحديث المصنف صلاته وغيره) ثم تقوم من الأرض كما أنت معتمداً على يديك لا ترجع جالساً لتقوم من جلوس ولكن كما ذكرت لك) لحديث وائل بن حجر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رفع رأسه من السجدين استوى قائماً رواه البزار وعند أبي داود من حديثه وإذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على غنذه وحديث الثعالب بن أبي عياش قال أدرت غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا رفع رأسه من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس رواه ابن أبي شيبة وابن المنذر، واختار ابن العربي وابن عبد السلام جلسة الاستراحة لثبوتها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصحة أحاديثها كحديث مالك بن الحويرث أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قائداً رواه

البخاري وروى أيضاً معناه من حديث أبي هريرة وفي الباب عن غيرهما وهو  
 أصبح من الأولى (وتكبر في حال قيامك) لحديث ابن مسعود السابق وغيره  
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في كل خفض ورفع (وتقرأ كما قرأت في  
 الأولى أو دون ذلك) وهو الأفضل لحديث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم كان يقرأ في الظهر في الأولين أم الكتاب وسورتين وفي الركعتين الأخيرتين  
 بفاتحة الكتاب ويسمى الآية أحياناً ويطول في الركعة الأولى ولا يطول في الثانية  
 وهكذا في العصر وهكذا في الصبح رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وزاد  
 فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى (وتفعل مثل ذلك سواء)  
 لقوله صلى الله عليه وآله وسلم للمسيء صلاته ثم افعل ذلك في صلاتك كلها ونقل  
 الحافظ عن السلف (غير أنك تقنت بعد الركوع) لحديث أبي هريرة أن رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت بعد الركوع رواه البخاري ومسلم . وحديث  
 ابن سيرين قال قلت لآسي قلت قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح قال نعم  
 بعد الركوع يسيراً رواه البخاري ومسلم وفي الباب عن جماعة وقد قال البيهقي رواة  
 القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ وعليه درج الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم  
 في أكثر الروايات عنهم وأشهرها وروى أبو أحمد الحاكم في الكنى عن الحسن  
 قال صليت خلف ثمانية وعشرين بدياً كلهم يقنت في الصبح بعد الركوع إلا أن  
 سنده ضعيف (وإن شئت قنت قبل الركوع بعد تمام القراءة) لحديث عاصم قال  
 سألت أنساً عن القنوت أ كان قبل الركوع أم بعده قال قبله قلت فإن فلاناً أخبرني  
 بذلك أنك قلت بعد الركوع قال كذب إنما قنت رسول الله ﷺ بعد الركوع شهراً  
 رواه البخاري ومسلم لكن قال الأثرم قلت لأحمد يقول أحد في حديث أنس إنه  
 قنت قبل الركوع غير عاصم الأحول قال لا يقوله غيره خالفوه كلهم هشام عن  
 قتادة والتميمي عن أبي مجلز وأيوب عن ابن سيرين وغير واحد عن حفظة كلهم عن  
 أنس وأخرج ابن ماجه عن حميد عن أنس أنه سئل عن القنوت في صلاة الصبح  
 قبل الركوع أم بعده فقال كلاهما قد كنا نفعل قبل وبعد وإسناده صحيح (والقنوت  
 اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك وتوكل عليك ونخضع لك ونخلع ونترك  
 من يكفرك إلخ) هذا القنوت رواه البخاري في معاني الآثار عن عبيد بن عمير  
 قال صليت خلف عمر صلاة الصبح فقنت فيها بعد الركوع وقال في قنوته اللهم إنا

فستمنك وذكر نحوه وكذلك رواه البيهقي مرفوعاً على عمر رضي الله عنه بالفاظ مختلفة مطولة ومختصرة وأخرجه يحنون عن عبد الرحمن بن سويد الكامل أن علياً قُتِلَ في القجرة وأخرج يحنون في المنوعة وأبو داود في المراسيل والحازمي في الاعتبار من طريقه من رواية خالد بن أبي عمران قال «بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على مضر إذ جاء جبريل عليه السلام فأولماً إليه أن أسكت فقال يا محمد إن الله عز وجل لم يبعثك سياباً ولا لماناً وإنما بعثك رحمة ولم يبعثك ظامياً ، ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يندبهم فإنهم ظالمون ، قال ثم عليه هذا القنوت وذكره بمثل ما عند المصنف وقد ورد أنه كان قرأه ثم نسخ أخرجه الطحاوي عن ابن عباس وغيره ، وقال الحسن بن المنادي في التاسخ والتسوخ وما رفع اسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه سورة القنوت في الوتر وتسمى سورتي الخلع والحفد ( ثم تفعل في السجود والجلوس كما تقدم من الوصف فإذا جلست بعد السجدين نصبت رجلك اليمنى ويطون أصابعها إلى الأرض وتليت اليسرى وأفضيت باليمنى إلى الأرض ولا تقعد على رجلك اليسرى ) لما مر والحديث أبي حميد أنه قال وهو في نزع من أصحاب رسول الله ﷺ كنت أحفظكم صلاة رسول الله ﷺ فذكر الحديث وقال فإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى فإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعده رواه البخاري وغيره ( والتشهد التحيات فقال أكيات لله الطيبات الصلوات لله ) هذه الصيغة أخرجه مالك والشافعي والحاكم والبيهقي عن عبد الرحمن بن عبد القادر أنه سمع عمر بن الخطاب وهو على المنبر يعلم الناس التشهد يقول قولوا فذكر مثله سواء قال الحافظ أبو عمر في الاستدكار وحكمه الرفع لأن من المعلوم أنه لا يقال بالرائي ولو كان رأياً لم يكن ذلك القول من الذكر أولى من غيره من سائر الذكر اه قلت قد ثبت تعليم النبي ﷺ التشهد جماعة من الصحابة إلا أن في الفاظه تقدماً وتأخيراً ونقصاً وزيادة وذلك مما يؤيد أن لحكم الرفع وقال البارقطين في العلل لم يختلفوا في أن هذا الحديث موقوف ورواه بعض المتأخرين عن ابن أبيس عن مالك مرفوعاً وهو وهم ( فإن سلبت بعد هذا أجزاء ) لأنه الوارد عن رسول الله ﷺ فيما عليه للصحابة فلو لم يكن مجزئاً لما اقتصر عليه ( وما يزيد إن شئت وأشهد أن الذي جاء به محمد حق وأن الجنة حق إلى آخر



الزيادة ) وفيه مسائل :

( الأولى ) الصلاة على النبي ﷺ في التشهد أدلة كثيرة منها حديث عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت ورحمت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك خير مجيد رواء الحاكم والبيهقي ورجله ثقات إلا أن فيه واوياً لم يسم وحديث أيضاً قال عليه رسول الله ﷺ كما بعثنا السورة من القرآن التحيات والصلوات والعليات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله تعالى وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم صل على محمد وعلى آل بيته كما صليت على إبراهيم إنك خير مجيد اللهم صل علينا معهم اللهم بارك على محمد وعلى آل بيته كما باركت على إبراهيم إنك خير مجيد اللهم بارك علينا معهم صلوات الله وصلوات المؤمنين على محمد النبي الأبي السلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته رواء الحارثي وفيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو ضعيف وفي الباب عن جماعة .

( الثانية ) اعترض جماعة منهم النووي وابن العربي زيادة الترحم في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النووي إنها بدعة لأصل لها وقال ابن العربي وهم شيخنا أبو محمد ومهما قبيحا خفي عليه الآثار والنظر فزاد ورحم محمداً وهي كلمة لا أصل لها إلا في حديث ضعيف لا يلتفت إليه ولا يرجع عليه وأجيب عن المصنف بما ذكره الحافظ السخاوي في فصل خاص من القول البديع بل أقف بعضهم في ذلك رسالة أوردها الأججوري في شرحه على الرسالة بتامها وقد لحصتها مع الجواب عنها في الكبير .

( الثالثة ) الزيادات التي ذكرها المصنف تكلم الشراح عليها والحق عدم التزام مالم يرد خصوصاً وقد خير الشارع المصلي في الدعاء كما في حديث فضالة بن عبيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله والتناء عليه ثم ليصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ليبدع بعد ماشاء رواء أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح وابن حبان والحاكم وقال على شرط مسلم وكما في الصحيحين من حديث ابن مسعود في التشهد وفيه عند قوله وعلى عباد الله الصالحين غلوكم إذا فعلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد صالح في السماء والأرض وفي آخره ثم يتخير من المسئلة ماشاء وفي رواية البخاري ثم يتخير من الدعاء أعجبه إليه

فعم أخرجه أحد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعاً إذا فرغ أحدكم من التشهد فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والمات ومن عمر المسيح النجال وأخرج أحمد والشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي من حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح النجال وأعوذ بك من فتنة الحيا والمات اللهم إني أعوذ بك من المغمم والمأثم وأخرج مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من حديث علي عليه السلام قال كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكون من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أشرت وما أنت أعلم به أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت وفي الصحيحين من حديث أبي بكر الصديق أنه قال لرسول الله ﷺ عني دعاء أدعوه به في صلاتي فقال قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كبيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي إنك أنت الغفور الرحيم وروى الطبراني في الأوسط والكبير من حديث عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو بعد التشهد في الفريضة فذكر دعاء وفيه ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . ( ثم يقول السلام عليكم ) . لحديث ومفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ، السابق في التكبير مع مواظبته ﷺ على الخروج من الصلاة به وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي رواء البخاري من حديث مالك بن الحويرث . ( تسليمة واحدة عن يمينك تقصدها قبالة وجهك وتقيام برأسك فليلا هكذا يفعل الإمام والرجل وحده ) . على المشهور لحديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يسم في الصلاة تسليمة تلقاء وجهه ثم يميل إلى الشق الأيمن شيئاً رواء الترمذي وابن ماجه وضعفه أبو حاتم والطحاوي والترمذي والبيهقي والدارقطني وابن عبد البر والبغوي والنووي قال الحافظ وغفل الحاكم فصحه وحديث سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسم تسليمة واحدة تلقاء وجهه رواء ابن ماجه وروى نحوه من حديث سلمة بن الأكوع وإسناد كل منهما ضعيف وفي الباب عن أنس ضد البيهقي قال الحافظ رجاله ثقات لكن قال الباجي وغيره أحاديث التسليمة الواحدة غير ثابتة وقال العقيلي لا يصح في

تسليمة واحدة شيء. وقال ابن عبد البر روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يسم تسليمة واحدة من طرق معلولة لا تصح لكن روى عن الخلفاء الأربعة وابن عمر وأنس وابن أبي أوفى وجمع من التابعين أنهم كانوا يسمون تسليمة واحدة واختلف عن أكثرهم قروى عنه تسليمتان كما رويت عنه الواحدة والعمل المشهور المتواتر بالمدينة عليها والحجة له قوله صلى الله عليه وآله وسلم تجليها التسليم والواحدة يقع عليها اسم السلام اهـ وروى ابن وهب وغيره عن مالك التسليمتين وهو الذي كان يأخذ به مالك في نفسه ورجحه جماعة وهو الصحيح فتواتره عن رسول الله ﷺ فقد ورد عنه من حديث سبعة وعشرين صحابياً ذكرت أحاديثهم في تخرج أحاديث البداية لابن رشد وفي الألام بطرق المتواتر من حديثه عليه الصلاة والسلام والجواب عن أحاديث التسليمة الواحدة أنها ضعيفة كما سبق ومائت منها لا يقابل المتواتر القطعي على أنها لو صححت كهنه لما كان بين الفعلين تعارض - فالواحدة لبيان الجواز والاثنتان لبيان الأكمل الأفضل ولذا واظب عليه السلام عليهما (وأما المأموم فيسلم واحدة يقيمن بها قليلاً ويرد أخرى على الإمام قبلاته يشير بها إليه ويرد على من كان يسم عليه على يساره) لحديث سمرة بن جندب أن النبي ﷺ قال إذا سلم الإمام فردوا عليه رواه ابن ماجه وفي رواية له أمرنا رسول الله ﷺ أن نسلم على أئمتنا وأن يسم بعضنا على بعض ورواه أبو داود والحاكم والبيهقي بلفظ أمرنا أن نرد على الإمام وأن نتعاب وأن يسم بعضنا على بعض زاد البزار في الصلاة وإسناده حسن وفي الموطأ عن نافع أن ابن عمر كان يقول السلام عليكم عن يمينه ثم يرد على الإمام فإن سلم عليه أحد عن يساره رد عليه (ويجعل يديه في تشبهه على تخذه وبقبض أصابع يده اليمنى ويبسط السبابة يشير بها وقد نصب حرفها إلى وجهه) لحديث ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع أصبعه اليمنى التي تلى الأبهام ويده اليسرى على ركبته باسرها عليها وفي لفظ كان إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على تخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلى الأبهام ووضع كفه اليسرى على تخذه اليسرى واما أحمد ومسلم والنسائي وفي الباب عن جماعة (واختلف في تحريكها فقليل يستقبل بالإشارة بها أن الله الواحد) لحديث خفاف بن إيماء النضاري قال كان رسول الله ﷺ إذا جلس في آخر صلاته يشير بأصبعه السبابة وكان المشركون يقولون يسحر بها وكذبوا ولكه

التوحيد رواه أحد والطبراني ورجاله ثقات وقال ابن سيرين كانوا إذا رأوا  
إنساناً يدعو بأصبعه ضربوا إحداهما وقالوا إنما هو إله واحد رواه ابن أبي شيبة  
(ويتأول من يحركها أنها مقمعة الشيطان) لحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم قال تعربك الأصبع في الصلاة مذخرة للشيطان رواه البيهقي وقال تفرد به  
الواقدي وهو ضعيف وحديث نافع أن ابن عمر كان إذا صلى أشار بأصبعه وأبجمها  
بحصره وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أشد على الشيطان من الحديد  
رواه أحمد والبرار وفيه كثير بن زيد وثقه ابن حبان وضعفه غيره وروى ابن أبي  
شيبة عن مجاهد قال الدعاء هكذا وأشار بأصبع واحدة مقمعة الشيطان (ويبسط  
يده اليسرى على عنقه الأيسر ولا يحركها ولا يشير بها) لما سبق عند الإشارة قبل الأصبع  
(ويستحب الذكر بأثر الصلوات يسبح الله ثلاثاً وثلاثين ويحمده ثلاثاً وثلاثين ويقيم  
المائة بلا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير)  
لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سبح الله في دبر كل صلاة  
ثلاثاً وثلاثين وحمد الله ثلاثاً وثلاثين وكبر الله ثلاثاً وثلاثين فتلك تسعة وتسعون  
ثم قال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء  
قدير غفرت له خطاياه وإن كانت مثل شغل البحر رواه مالك ومسلم وجماعته  
طرق وألفاظ (ويستحب بأثر صلاة الصبح التماسيح والذكر والاستغفار والتسليم  
والدعاء إلى طلوع الشمس) للاتباع رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من  
حديث جابر بن سمرة وحديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى  
الصبح في جماعة ثم قعد يذكر الله حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت كأجر حجة  
وعمرة قال رسول الله ﷺ تامة تامة تامة رواه الترمذي وقال حسن غريب  
وحديث معاذ بن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قعد في مصلاه  
حين يتصرف من صلاة الصبح حتى يسبح ركعتي الضحى لا يقول إلا خيراً أغفر  
له خطاياه وإن كانت أكثر من زبد البحر رواه أحمد وأبو داود وفي الباب عن  
عن جماعة (ويركع ركعتي الفجر) لحديث عائشة قالت لم يكن النبي ﷺ أشد تعاهداً  
عنه على ركعتي الفجر رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وحديثها أيضاً أن النبي  
ﷺ قال ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها رواه أحمد ومسلم والترمذي وحديث  
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تدعوا ركعة الفجر ولو  
حضرتمكم الخيل رواه أحمد وأبو داود، وحديث أبي سعيد قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم إن الله عز وجل زادكم صلاة إلى صلاة هي خير لكم من حمر النعم  
ألا وهي ركعتان قبل صلاة الفجر رواء الحاكم والبيهقي وفي الباب عن جماعة (قبل  
صلاة الصبح بعد الفجر) لحديث ابن عمر قال حدثني حفصة أن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم كان إذا أذن للوذن وطلع الفجر صلى ركعتين رواء البخاري والترمذي  
بطولاً ورواه مالك ومسلم بنحوه وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين  
رواه مالك والبخاري (يقرأ في كل ركعة بأم القرآن يسرها) لقول عائشة إن كان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم ليخفف ركعتي الفجر حتى إني لأقول أقرأ بأم القرآن  
أم لا رواء مالك والشيخان وروى الطحاوي عن عبد الرحمن بن جبير أنه سمع عبد الله  
ابن عمرو يقرأ بركعتي الفجر بأم القرآن لا يزيد منها شيئاً قال الباجي استحسب مالك  
أن يقرأ فيهما بأم القرآن خاصة لقول عائشة حتى إني لأقول أقرأ بأم القرآن أم لا  
فإن ظاهره يقتضي أنه كان لا يقرأ بغيرها . وقد روى ابن القاسم عن مالك يقرأ فيها  
بأم القرآن سورة من قصار المفصل وروى ابن وهب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قرأ فيها يقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وذكر الحديث لما لك فأعجبه اه .  
قلت وهذا هو الصحيح فقد صح هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من  
رواية جماعة منهم عائشة نفسها كما عند ابن أبي شيبة والداري وابن ماجه عنها  
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الركعتين قبل الفجر وكان يقول  
نعم السورتان هما يقرأ بهما في ركعتي الفجر قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون  
وإسناده قوي كما قال الحافظ في الفتح وفي الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن مسعود  
وابن عمر وابن عباس وأنس وحفصة وعبد الله بن جعفر وقد ذكرت أحاديثهم  
في الأصل (والقراءة في الظهر بنحو القراءة في الصبح من الطوال أودون ذلك قليلاً)  
لحديث أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر  
في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي العصر في الركعتين الأوليين  
في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الأخيرين قدر نصف ذلك رواء مسلم وحديث  
أبي العالية قال اجتمع ثلاثون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فما اختلف  
منهم اثنان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر قدر  
ثلاثين آية في الركعتين الأوليين في كل ركعة وفي الركعتين الأخيرين قدر النصف  
من ذلك ويقرأ في العصر بقدر النصف من قراءته في الركعتين من الظهر وفي

الآخرين بقدر التصف من ذلك رواه أحد وحديث جابر بن سمرة قال كان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر بالليل إذا بغض في العصر بشو ذلك وفي الصباح أطول من ذلك رواه مسلم . وروى أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر بالسنة ذات البروج والسماء والطارق وتعوذها من السور ( ولا يجر فيها بشيء من القراءة ) فنقل المتوارث وحديث أبي معمر قال قلنا لحباب أ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الظهر والعصر قال نعم قلنا بهم كنتم تعرفون ذلك . قال باضطراب لحيته رواه البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه وفي الباب عن عبد الله بن مسعود وجماعة ( وفي الآخرين بأم القرآن وحدها سراً ) على المنجور لحديث أبي قتادة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأولين بأم الكتاب وسورتين وفي الركعتين الآخرين بفاعلة الكتاب رواه البخاري ومسلم . وقال ابن عبد الحكم يقرأ بالسورتين في كل ركعة لحديث أبي سعيد المار قرياً أخرجه مسلم ( ويشهد في الجلسة الأولى إلى قوله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم يقوم ) لحديث ابن مسعود قال عني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشديد في وسط الصلاة وفي آخرها قال فكان يقول إذا جلس في وسط الصلاة وفي آخرها على وركه اليسرى التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله قال ثم إن كان في وسط الصلاة نهض حين يفرغ من تشهد وإن كان في آخرها دعا بعد تشهده بما شاء الله أن يدعو ثم يسلم رواه أحمد وأصله في الصحيح ( فلا يكبر حتى يستوي قائماً هكذا يفعل الإمام والرجل وحده ) على المعروف لأن تكبير الافتتاح يقع بعد القيام فينبغي أن يكون هذا نظيره من حيث أن الصلاة فرضت أولاً ركعتين ثم زيدت الرابعة فيكون افتتاح المزيد كافتاح المزيد عليه كذا قال بعضهم وفيه ضعف لا يخفى مع معارضته لقص وقد نقل خلف عن ابن الماجشون أنه يكبر في الشروع واختاره ابن العربي وجماعة وهو الراجح لحديث كان يكبر في كل خفض ورفع وقد سبق وحديث سعيد بن الحارث قال صلى لنا أبو سعيد الخدري لجر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود وحين يسجد وحين رفع وحين قام من الركعتين وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه البخاري وحديث مطرف قال مليت وأنا ومهران

حلاة خلف علي بن أبي طالب فكان إذا حمد كبر وإذا رفع كبر وإذا نهض من  
الركعتين كبر فلما سلم أخذ عمران يدي فقال لقد صلى بنا هذا صلاة محمد صلى الله عليه  
 وآله وسلم رَوَاهُ البخاري وروى مالك عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أنهم كانوا  
 يكبرون في حال قيامهم (ويُفعل في بقية صلاة الظهر من صفة الركوع والسجود  
 والجلوس نحو ما تقدم ذكره في الصبح) لما مر فيه (ويقتل بعدما ويستحب له أن  
 يقتل بأربع ركعات) لحديث أم حبيبة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم يقول من يحافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه  
 الله على النار رَوَاهُ أحمد وأبو داود والترمذي وقال حسن صحيح والسائي وابن  
 خزيمة (يسلم من كل ركعتين) على المنكب في نافلة الليل والنهار لحديث ابن عمر أن  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صلاة الليل والنهار مثنى مثنى رَوَاهُ أحمد والأربعة  
 وفي إسناده مقال وأصله في الصحيحين بدون ذكر النهار وحديث أبي سعيد أن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال في كل ركعتين تسليم رَوَاهُ ابن ماجه وحديث أم هانئ  
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم الفتح سبعة الضحى ثمان ركعات يسلم بين  
 كل ركعتين رَوَاهُ أبو داود وأصله في الصحيح وفي الباب عن جماعة (ويستحب تمثيل  
 ذلك قبل صلاة العصر) لحديث عبادة بن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم  
 افتحوا صلي قبل العصر أربعاً رَوَاهُ أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان وابن خزيمة  
 وحديث أم حبيبة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حافظ على أربع  
 ركعات قبل العصر بنى الله به بيتاً في الجنة رَوَاهُ أبو يعلى وحسنه بعض الحفاظ وفي  
 الباب عن علي وأبي هريرة وأم سلمة وعبادة بن عمرو بن العاص (ويُفعل في صلاة  
 العصر كما وصفنا في الظهر سواء لإلا أنه يقرأ في الركعتين الأولىين مع أم القرآن بالقصر  
 من السور مثل والضحى وإن أنزلناه ونحوهما) لما مر في الظهر أن قراءة النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم في المضرك كانت على النصف من قراءته في الظهر وأنها نحو خمس  
 عشرة آية والضحى إحدى عشرة آية وفي حديث جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم كان يقرأ في الظهر بالليل إذا يفتي وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول  
 من ذلك رَوَاهُ أحمد ومسلم (وأما المغرب فيجهر في الركعتين الأولىين منها) لتقل الخلف  
 عن السلف (ويقرأ في كل ركعة منها بأم القرآن وسورة من السور القصار) لحديث ابن  
 عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في المغرب قل يا أيها الكافرون  
 وقل هو الله أحد رَوَاهُ ابن ماجه وروى ابن حبان والبيهقي نحوه من حديث جابر بن سمرة

وحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في المغرب والتين  
والزيتون رواه الطحاوي وروى الطبراني في الكبير نحوه من حديث عبد الله بن  
زيد وفي الموطأ عن أبي عبد الله الصنابحي أن أبا بكر قرأ في المغرب بسورة من  
قصار المفصل في الأولى وفي الثانية ثم قرأ في الثالثة بقوله تعالى «ربنا لا تخرج  
قلوبنا بعد إذا هديتنا وحب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب» .  
(وفي الثالثة بأم القرآن فقط ويشهدو يسلم) لما مر في الصحيح والظهر والعصر (ويستحب  
أن يتنفل بعدها بركعتين) للاتباع رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر وحديث  
أم حبيبة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة  
ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب  
وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الفجر رواه الترمذي والنسائي إلا أنه قال  
وركعتين قبل العصر ولم يذكر ركعتين بعد العشاء قال الترمذي حسن صحيح قلت  
وأصله في صحيح مسلم بدون تفصيل وحديث مكحول بلاغاً أن رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم قال من صلى بعد المغرب ركعتين قبل أن يتكلم كتبت له صلاة في طيبيه  
قال الحافظ المنذري ذكره وزين ولم أره في الأصول قلت أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد  
ابن منصور ومحمد بن نصر في قيام الليل من رواية عمر بن عبد العزيز عن مكحول به  
(وما زاد فخر) لحديث حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم المغرب فلما  
قضى الصلاة قام فلم يزل يصلي حتى صلى العشاء ثم خرج رواه أحمد والترمذي في مناقب  
الحسن والحسين من جامعه وقال حسن غريب ورواه النسائي عنه صراً وإسناده جيد  
وحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة  
رواه ابن ماجه وغيره وإسناده ضعيف وفي الباب أحاديث في ثواب أعداد مخصوصة  
من الصلوات بعد المغرب كلها ضعيفة أو وأهية (وإن تنفل بستم ركعات لحسن)  
لحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من صلى بعد المغرب ست ركعات لم  
يتكلم فيما بينهن بسوء عدلن له بعبادة اثنتي عشرة سنة رواه الترمذي وابن ماجه  
وابن خزيمة وفي سنده راو ضعيف وورد فضلها أيضاً من حديث حماد وابن عمر  
بسندين ضعيفين (والمتنفل بين المغرب والعشاء مرغّب فيه) فمن أنس في قوله  
تعالى كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون قال كانوا يهلون بين المغرب والعشاء وكذلك  
تتجافى جنوبهم رواه الحاكم ومحمّد والبيهقي في السنن وروى عبد الله بن أحمد في  
زوائد زاهد أبيه وابن مردويه عنه نحو ذلك في سبب نزول قوله تعالى تتجافى  
جنوبهم عن المضاجع وكذلك روى البزار وابن مردويه عن بلال وروى ابن أبي



شعبة ومحمد بن نصر والبيهقي في السنن عن أنس بن مالك في قوله تعالى (إن ناشئة الليل) ما بين المغرب والعشاء وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بين المغرب والعشاء وقد سبق قريباً حديث حذيفة في ذلك وفي الباب عن غيره (وأما العشاء الأخيرة وهي العتمة واسم العشاء الأخيرة أخص بها وأولى لها) مر في الوقوت (فيجهر في الأولين بأمر القرآن وسورة في كل ركعة وقراءتها أطول قليلاً من قراءة العصر) لحديث سليمان بن يسار السابق في الصحيح وفيه ويقرأ في الأولين من العشاء من وسط للفصل وحديث البراء بن عازب قال سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في العشاء بالثين والذيتون متفق عليه وحديث بريدة أن النبي ﷺ كان يقرأ في العشاء الأخيرة بالشمس وهما ما ونحوها من السور رواه الترمذي وحسنه (ويكره التوم قبلها والحديث بعدها بغير ضرورة) لما سبق في الوقوت فإن هذا يكرر (والقراءة التي يسر بها في الصلوات كلها هي بتعريك اللسان بالكلم بالقرآن وأما الجهر فإن يسمع نفسه ومن يليه إن كان وحده والمرأة دون الرجل في الجهر وهي في هيئة الصلاة مثله) لأن الخطاب شامل لما والعشاء شقائق الرجال في الأحكام إلا ما خصن به الشارع (غير أنها تضم ولا تفرج لحذيتها ولا عضديها وتكون متضمنة متروية في جلوسها وسجودها وأمرها كله) لأنها عورة وما ذكر أستر لها وفي الباب أثران عن علي وعمر رضي الله عنهما (ثم يصلي الشفع والوتر) للاتباع كما سيأتي وحديث خارجه بن حذافة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد أمدكم الله بصلاة هي خير لكم من حر النعم وهي الوتر فجعلها لكم فيما بين العشاء الأخيرة إلى طلوع الفجر رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وحديث بريدة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول الوتر حق فقل من يوتر فليس منا فقل من يوتر فليس منا فقل من يوتر فليس منا ثلاثاً رواه أحمد وأبو داود والحاكم وروى أحمد نحوه من حديث أبي هريرة (جهرًا وكذلك يستحب في نوافل الليل الإيجار) لحديث أم هانئ قالت كنت أسمع قراءة النبي ﷺ من الليل وأنا على غريش أهل رواء محمد بن نصر وفي الباب أحاديث (وفي نوافل النهار الإسرار) قياساً الظهر والعصر ولحديث يحيى بن أبي كثير مرسلاتهم قالوا يا رسول الله إن هنا قوماً يجهرون بالقرآن بالنهار فقال ارموهم بالبر ورواه ابن أبي شيبة في المصنف ورواه ابن شاهين مستنداً من حديث أبي هريرة وله طرق متعددة ضعيفة هذا أمثلها (وإن جهر بالنهار

عن تفضله فذلك واسع) لحديث البراء بن عازب قال: كنا فصلى خلف النبي ﷺ الظهر فسمعنا الآية بعد الآيات من لقمان والذاريات رواء النسائي وفي حديث لاذي قتادة وكان يسمنا الآية أحياناً وذلك في الظهر والمغرب (وأقل الشفع ركعتان ويستحب أن يقرأ في الأولى بأم القرآن وسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بأم القرآن وقل يا أيها الكافرون وبشهادة وسلم ثم يصلي الوتر ركعة يقرأ فيها بأم القرآن وقل هو الله أحد والمعوذتين) لورود ذلك عن النبي ﷺ من رواية نحو خمسة عشر صحابياً على اختلاف منهم في ذكر المعوذتين وقد ذكرت أحاديثهم في تخرج أحاديث البداية منها حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الوتر في الأولى سبح اسم ربك وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين رواء أبو داود والترمذي وابن ماجه والطحاوي والدارقطني وابن حبان والحاكم وحديث أبي بن كعب مثله بحدوث المعوذتين رواء أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي وزاد ولا يسلم إلا في آخرهن (وإن زاد من الشفع جعل آخر ذلك الوتر) لحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة توتره ما قد صلى رواء مالك وأحمد والبخاري ومسلم والأربعة وحديثه أيضاً أن النبي ﷺ قال اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتراً رواء السنة إلا ابن ماجه (وكان رسول الله صلى من الليل اثنتي عشرة ركعة ثم يوتر بواحدة) رواء البخاري ومسلم عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس ولا يجلس في شيء منهن إلا في آخرهن وفي الباب عن غيرها (وقيل عشر ركعات ثم يوتر بواحدة) رواء البخاري عن مسروق قال سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ فقالت سبعمائة وتسماً وإحدى عشرة سوى ركعتي الفجر (وأفضل الليل آخره في القيام) لحديث عمرو بن عبسة أنه سمع النبي ﷺ يقول أقرب ما يكون الرب من العبد في جوف الليل الآخر فإن استطعت أن تكون عن يذكر الله عز وجل في تلك الساعة فكن رواء أبو داود وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وفي الصحيح عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان ينام أول الليل ويقوم آخره (فن آخر تفضله ووتره إلى آخره فذلك أفضل إلا من الغالب عليه ألا يتبطل فيقوم وتره مع ما يريد من التوافل أول الليل) لحديث جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أياكم غاف ألا يقوم من آخر الليل فليوتر ثم ليرقد ومن وثق بقيام من آخر

الليل فليوتر من آخره فإن قراءة آخر الليل محصورة وذلك أفضل رواه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه . (ثم إن شاء إذا استيقظ في آخره تنفل ماشاء منها متى متى) . لحديث أم سلمة رضى الله عنها أن النبي ﷺ كان يركع ركعتين بعد الوتر وأما كونه متى متى فتقدم عليه . (ولا يعيد الوتر) لحديث ظلق ابن علي قال سمعت رسول الله ﷺ يقول لا وتران في ليلة رواء أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وصححه ابن حبان (ومن غلبته عيناه عن حربه فله أن يصلي ما بينه وبين طلوع الفجر وأول الإسقار) لحديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا ذكره رواء أبو داود والترمذي وزاده وإذا استيقظ ، وحديث عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال من نام عن حربه من الليل أو عن شيء منه فقرأ ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل رواه أحمد ومسلم والأربعة واعلم أن في قوله غلبته عيناه عن حربه شرطين لا بد منهما في جواز التنفل بعد طلوع الفجر وهما أن يكون ورد اعتاده من الليل وأن تقبض عيناه عن أدائه في وقته وإلا فيكره التنفل بعد طلوع الفجر لما سيأتي قريباً (ولا يقضى الوتر من ذكره بعد أن صلى الصبح لأنه نافلة والنافلة متى عنها بعد صلاة الصبح ولأنه من صلاة الليل وقد خرج وقته وحال بينه وبين ما هو وقت له صلاة فرض لا يتسبب إليها فكان ذلك مما يفوت به وقته (ومن دخل المسجد على وضوء فلا يجلس حتى يصلي ركعتين) لحديث أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين رواه أحمد والبخاري ومسلم والأربعة (ومن دخل المسجد ولم يركع الفجر أجزأه لذلك ركعتا الفجر) لأن المطلوب لإشغال البقعة بالصلاة تعظيماً للمسجد وذلك يحصل بكل صلاة (وإن ركع الفجر في بيته ثم أتى المسجد فأتعطف فيه فقبل يركع) لحديث أبي قتادة المذكور وأحاديث التبري عن الصلاة بعد الفجر خصوصاً به (وقيل لا يركع) للتبري المذكور كما سيأتي والأول أصح لجمعه بين الأدليلين (ولا صلاة نافلة بعد الفجر إلا ركعتي الفجر إلى طلوع الشمس) لحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر رواه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني والطبراني واللفظ له وروى البراء والطبراني والدارقطني من حديث عبد الله بن عمر ونحوه وكذا الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة .

## باب

في الإمامة وحكم الإمام والمأموم ويوم الناس أفضلهم

لحديث زائدة بن الأسقع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصطفاوا  
ولي قدمكم في الصلاة أفضلكم فإن الله عز وجل يعطى من الملائكة رسلا ومن  
الناس رواء الطبراني في الكبير وفيه راو ضيف وحديث مرثد بن أبي مرثد  
عن النبي ﷺ قال إن سركم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم رواء الحاكم  
والطبراني (وأفهمهم) لحديث أبي مسعود البصري قال قال رسول الله ﷺ يؤم  
القوم آخرهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا  
في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سناً ولا يؤمن  
الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكبره إلا ياذنه رواء مسلم والأربعة  
وابن حبان والحاكم وقال بذكر قوله بالسنة فأفهمهم فقياً ثم قال فأكرمهم سناً ونص  
الحاكم على إخراج مسلمة وإنما استتركه للفظه الفقه فإنها عريضة غريبة ثم أخرج  
لها شاهداً من وجه آخر (ولا يؤم المرأة في فريضة ولا نافلة لرجالاً ولا نساء)  
لحديث جابر بن عبد الله قال خطبنا رسول الله ﷺ فقال لا تؤمن امرأة رجلاً  
الحديث رواه ابن ماجه والبيهقي ولأدلة أخرى ذكر الشراح بعضها وروى ابن أئمن عن  
مالك يؤم النساء واختاره النخعي وهو الراجح عنهنا لحديث أم ورقة بنت نوفل  
أن النبي ﷺ أذن لها أن تتخذ في دارها مؤذناً لها وأمرها أن تؤم أهل دارها  
رواه أبو داود والحاكم وزاد في الفرائض وروى عن عائشة من طرق أنها كانت  
تؤم النساء وتقوم وسطين رواء ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والحاكم والدارقطني  
وكذلك كانت تفعل أم سلمة رضي الله عنها رواء الشافعي وعبد الرزاق وابن أبي شيبة  
وكذلك ورد عن أسماء بنت أبي بكر الصديق وقال ابن عباس تؤم المرأة النساء  
وتقوم وسطين رواء عبد الرزاق وقد بسط أدلة المسألة في جزء سميت به شد الوطأة  
على منكر إمامة المرأة لحادث اقتضى تسميته بذلك (ويقرأ مع الإمام فيما يسر  
فيه) للأدلة السابقة في القراءة في الصلاة (ولا يقرأ معه فيما يجر فيه) لحديث  
أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا  
وإذا قرأ فأنتوا رواء أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وحديثه أيضاً أن  
رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقرآن فقال هل قرأ معي أحد منكم أنفأ  
فقال رجل نعم يا رسول الله قال فإني أقول مالي أنأزع القرآن قال فأتى الناس عن

القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه مالك والشافعي وأحمد وأبو داود (ومن أدرك ركعة فأكثر فقد أدرك الجماعة) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة رواه البخاري ومسلم واللفظ له (فليقض بعد سلام الإمام ما فاتته على نحو ما فعل الإمام في القراءة) لقول علي ما أدركت مع الإمام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن ورواه البيهقي وروى مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا فاتته شيء من الصلاة مع الإمام فيها جهر فيه الإمام بالقراءة إذا سلم الإمام قام عبد الله بن عمر فقرأ لنفسه فيها يقضى وجهر (وأما في القيام والجلوس ففعله كمن فعل الباقي المصل وحده) لحديث أبي قتادة أن النبي ﷺ قال إذا أتيتهم الصلاة فمليكم السكينة فادركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا فأتى على علي مثله من حديث أبي هريرة (ومن صلى وحده فعليه أن يعيد في الجماعة) لحديث أبي ذر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يمتنون الصلاة أو يؤخرون الصلاة عن وقتها قلت فأتأمرني قال صل الصلاة لو قتها فإن أدركتها معهم فصل فإنها لك نافعة رواه أحمد ومسلم والنسائي وفي الباب غيره عن جماعة ، ثم وجه المصنف لإعادة الصلاة مع الجماعة بقوله (الفضل في ذلك) وأحاديث فضل الجماعة كثيرة معروفة منها حديث صلاة الجماعة أفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة رواه مالك والبيهقي وغيرهم من حديث ابن عمر (إلا المغرب وحدها) لأنه إذا أعادها كانت شفعا كذا قال مالك في الموطأ وليس بظاهر ومثله استدلال بعضهم بحديث لا تتران في ليلة واستدل جماعة بأن الثانية نافعة والثالثة لم يشرع فيها الوتر (ومن أدرك ركعة فأكثر من صلاة الجماعة فلا يعيدها في جماعة) لأن الإعادة لتحصيل فضيلة الجماعة وقد حوت على أدراك الركعة كما سبق ولحديث ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين رواه أحمد وأبو داود والنسائي (ومن لم يدرك إلا التشهد أو السجود فله أن يعيد في جماعة) لأنه لم يحصل فضل الجماعة لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فاجدوا ولا تعدوها شيئا ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة والحاكم (والرجل الواحد مع الإمام يقوم عن يمينه) لحديث ابن عباس قال صليت مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فقممت عن يساره فأخذ رسول الله ﷺ برأسي

من ورائي لجلعتي عن يمينه متفق عليه وفي الباب عن غيره ( ويقوم الرجلان قائما كثر خلفه ) لحديث جابر قال قال رسول الله ﷺ ليصلي لثنت فقلت عن يساره فأخذ يدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه ثم جاء جابر بن صخر فقام عن يسار رسول الله ﷺ فأخذ بأيدينا جميعاً فنقمنا حتى أقامنا خلفه ورواه مسلم وأبو داود ( فإن كانت امرأة معها فقلت خلفهما ) لحديث أنس أن جدته عليه دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعت فآكل ثم قال قوموا فلاصلي لكم فقلت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فضمت بهاء فقام عليه رسول الله ﷺ وقت أنا واليتيم ورواه وقامت المعجوز من ورائنا فصلينا ثم انصرف متفق عليه ( وإن كان معها رجل صلى عن يمين الإمام والمرأة خلفهما ) لحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى به وبأمه وخالته قال فأقامني عن يمينه وأقام للمرأة خلفنا ورواه أحمد ومسلم وأبو داود ( ومن صلى بزوجته قامت خلفه ) لحديث ابن عباس أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى جنبه وعائشة خلفهما ورواه أحمد والنسائي ( والصبي إن صلى مع رجل واحد خلف الإمام قائما خلفه ) لحديث أنس لما ر في صلاته هو واليتيم خلف النبي ﷺ ( والإمام الراتب إن صلى وحده قام مقام الجماعة ) في حصول الفضيلة وكرامة جمع الصلاة في المسجد مرتين أما الأول فلكونه لما انتصب للإمامة صار عاقداً بقلبه وملتزماً أداء للصلاة في الجماعة فإذا حصل تقصير من غيره بعدم الحضور مع عدم استطاعته مفارقة مسجده المنتصب فيه للإمامة حصل له ثواب الجماعة كما تدل له أصول الشريعة في أن من عاقه عن العمل عائق لم يكن هو السبب فيه حصل له ثواب عمله والأحاديث بهذا كثيرة وأما الثاني فلأن العلة في كرامة جمع الصلاة بعد الإمام الراتب هي غفلة اعتقاد قصد الإفساد والكيد بالإمام وذلك حاصل سواء صلى وحده أو في جماعة وقد ذكر المصنف حكم إعادة الصلاة في الجماعة فقال ( ويكره في كل مسجد له أمام راتب أن يجتمع فيه الصلاة مرتين ) لما ذكرناه ( ومن صلى صلاة فلا يؤم فيها أحداً ) لأن الثانية نافذة ولا يصح اقتداء المفترض بالمتفل لحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه الحديث متفق عليه ولاقيصة لا يقسم المقام لبسطها ( وإذا سها الإمام ومهد لشبهه فليقبضه من لم يسه معه من خلفه ) لحديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإن كبر

فكبروا وإذا سجد فاسجدوا وإذا رفع فرفعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا  
ربنا تنزلك الحمد وإذا صلى قاعدا فصلوا قعوداً أجمعين متفق عليه ( ولا يرفع أحد  
رأسته قبل الإمام ولا يشعل إلا بعد فعله ) لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ  
قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر وإذا  
ركع فاركعوا ولا تركعوا حتى يركع وإذا سجد فاسجدوا ولا تسجدوا حتى يسجد  
رواه أحمد وأبو داود وسننه أيضاً قال قال رسول الله ﷺ أما يخشى أحدكم  
إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار أو يحول صورته  
صورة حمار رواه السنن ( ويفتح يده ويقوم من اثنين بعد قيامه ويسلم بعد  
بسلامه وما سوى ذلك فواسع أن يفعله معه وبمده أحسن ) في هذا تناقض فيه  
عليه بعض الشراح وأجابوا عنه بما يطلب من شروحه ( وكل سهو سهو المأموم  
فالإمام يصحله عنه ) لحديث عمر عن النبي ﷺ قال ليس على من خلف الإمام  
سهو فإن سها الإمام فليس عليه سهو والإمام مكانه وفيه عارجة بن مصعب  
وهو ضعيف ( إلا ركعة أو سجدة أو تكبيرة الإحرام أو السلام أو اعتقادنية  
الفرصة ) لأن هذه فرائض فلا تسقط بالسهو ولا يجوز عنها السجود ( وإذا  
سلم الإمام فلا يثبت بعد سلامه ولا ينصرف ) لحديث عائشة قالت كان رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام  
ومنك السلام تباركت إذا الجلجل والإكرام رواه أحمد ومسلم والترمذي وابن  
ماجه وحديث أنس قال صليت وراء رسول الله ﷺ فكان ساعة يسلم يقوم ثم  
صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فسكناً يقوم عن رخصة رواه عبد الرزاق  
والطبراني ورواه ابن سعد والطحاوي من رواية مسروق عن أبي بكر فقط .

## ( باب )

( جامع في الصلاة وأقل ما يجزى المرأة من اللباس في الصلاة النوع الحنيف  
السابع الذي يستر ظهور قدميها وهو التميمي والخمار الحنيف ويجزى الرجل  
في الصلاة ثوب واحد ) تقدم كل هذا في الطهارة ولعله أعاده ليطلق عليه قوله  
( ولا ينطى أنه أو وجهه في الصلاة ) لحديث عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلين أحدكم وثوبه على أنه فإن ذلك خلم الشيطان

رواه الطبراني (أو يضم ثاباً أو يكفث شعره) لحديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال أمرنا أن نسجد على سبعة أعظم ولا تكفث ثوباً ولا شعراً متفق عليه وفي الباب عن جماعة (وكل سبوح في الصلاة بزيادة فيسجد له بمحدثين بعد السلام) لحديث ذى الدين متفق عليه وله طرق وألفاظ جميعها الحافظ الملا في جزء وفيه أن النبي ﷺ سلم من التين في الظهر أو العصر ساهياً ثم صلى ركعتين وسجد بعد السلام بمحدثين (يتشهد لهما ويسلم منهما) لحديث عمران بن حصين أن النبي ﷺ صلى بهم فسجد بمحدثين ثم تشهد ثم سلم رواه أبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم وحديث المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ تشهد سجدة أن رفع رأسه من سجدة السهو رواه البيهقي وفيه مقال ١٠ وكل سبوح ينقص فليسجد قبل السلام إذا تم تشهد) لحديث عبد الله بن مجيبة أن رسول الله ﷺ قام من صلاة الظهر وعليه جلوس فلما أتم صلاته سجد بمحدثين يكبر في كل سجدة وهو جالس قبل أن يسلم ويسجد لهما الناس معه مكان ما نسي من الجلوس متفق عليه (ثم يتشهد ويسلم) لحديث ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ إذا كنت في صلاة فشككت في ثلاث وأربع وأكثر ظنك على أربع تشهدت ثم سجدت بمحدثين وأنت جالس قبل أن تسلم ثم تشهدت أيضاً ثم تسلم رواه أبو داود والنسائي وضعفه البيهقي لاختلاف في رفعه ووقفه وانقطاع فيه (وقيل لا يبعد التشهد) لأنه تكرار في جلوس واحد شرع فيه التشهد مرة واحدة (قائدة) ورد حديث صريح في التفريق بين سجدة السهو للنقص والزيادة كما هو المذهب أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث عائشة أن النبي ﷺ سجد قبل القيام فسجد بمحدثي السهو قبل أن يسلم وقال (من سجد قبل القيام سجد بمحدثي السهو قبل أن يسلم وإذا سجد بعد القيام سجد بمحدثي السهو بعد أن يسلم لكنه من رواية عيسى بن ميمون وهو مختلف فيه وقد ضعفه الآكرون) ومن نقص وزاد سجد قبل السلام) لأنه جبر للنقص الواقع فيها فكان أكد من البعدى (ومن نسي أن يسجد بعد السلام فليسجد متى ذكره وإن بعد ذلك) لأنه جبر فلم يسقط بالتأول كجبران الحج (وإن كان قبل السلام سجد إن كان قريباً) لأنه سنة مرتبطة بالصلاة وتابعة لها والتابع يعطى حكم المتبوع إن قرب ولأنه لتكثير الصلاة فأشبه ركناً من أركانها فلا يؤتى به بعد الطول (وإن بعد ابتداء صلاته) مراعاة لدليل من يقول بوجوب سجود السهو وهو حديث يحيى بن خالد عن عمه عند أبي داود وغيره (إلا أن يكون ذلك من نقص



شيء خفيف كالسجدة مع أم القرآن أو التكبيرتين أو التشديد وشبه ذلك فلا شيء عليه ( لحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال لا سهو إلا في قيام عن جلوس أو جلوس عن قيام رواه الحارثي والحاكم والبيهقي وفي سنده ضعف لكن لمشاهد ( ولا يجوز سجود السهو نقص ركعة ولا سجدة ولا ترك القراءة في الصلاة كلها أو في ركعتين وكذلك في ترك القراءة في ركعة من الصبح ) لأن الفرائض لا تجبر بالسهو لحديث المساء صلواته وفيه أرجع فصل فأنك لم تصل الحديث متفق عليه فمن حديث أبي هريرة وغيره ( واختلف في السهو عن القراءة في ركعة من غيرها فقيل يجوز فيه سجود السهو قبل السلام ) بناء على وجوبها في ركعة أو على أنها أخف الفرائض لحمل الإمام لها والاختلاف في فرضتها ( وقيل يلزمها وبأنى ركعة ) بناء على وجوبها في كل ركعة فيأتي بركعة لفوات ركعتها كما لو نسي سجودها ( وقيل يسجد قبل السلام ولا يأتي بركعة ويمد الصلاة احتياطاً ) لبراءة الذمة ( ومن سها عن تكبيرة أو عن سمع الله من حمده مرة أو القنوت فلا سجود عليه ) لحديث عبد الله بن عمر السابق قريباً لا سهو إلا في قيام عن جلوس أو جلوس عن قيام ( ومن انصرف من الصلاة ثم ذكر أنه بقي عليه شيء منها فليرجع إن كان بقرب ذلك فيكبر تكبيرة يحرم بها ثم يصلي ما بقي عليه ) لحديث ذى الدين السابق من رواية أبي هريرة وحديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى العصر فسلم في ثلاث ركعات ثم دخل منزله فقام إليه رجل يقال له الحرياق وكان في يده طول فقال يا رسول الله فذكر له صنيعه فخرج غضبان يحمر رداءه حتى انتهى إلى الناس فقال أصدق هذا قالوا نعم فصل ركعة ثم سلم ثم سجد بسجدتين ثم سلم رواه أحمد ومسلم والأربعة ( وإن تباعد ذلك أو خرج من المسجد ابتداءً لصلاة ) لطول الفصل الخائف لحيثها وفقدان الفور المشترط لصحتها ( ومن لم يدر ما صلى أثلاث ركعات أم أربعاً بنى على اليقين وصلى ما شك فيه وأتى بأربعة وسجد بعد سلامه ) لحديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته وإن كان صلى تماماً لأربع كانتا ترغيباً لليطان رواه أحمد ومسلم وحديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أثنيتين صلى أم ثلاثاً فليقل الشك وليبن على اليقين رواه البيهقي ( ومن تسكلم ساهياً بسجد بعد

السلام) لحديث ذي الدينوما في معناه (ومن لم يدرك أسلم أم لم يسلم سلم ولا يجود عليه) لأنه إذا كان سلم فقد تمت صلاته ووقع السلام الثاني خارجاً فلا وجه للسجود وإن كان لم يسلم فقد نسأ الآن ولم يقع منه ما يقتضي السجود (ومن استسكحه الشك في السهو فليخه عنه ولا إصلاح عليه ولكن عليه أن يسجد بعد السلام) لحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن أحدكم إذا قلم يصل جاءه الشيطان فليس عليه حتى لا يدري كم صلى فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد بمحدثين وهو جالس متفق عليه وفي الباب أحاديث في بعضها تعيين البعدية (وإذا أيقن بالسهو بسجد بعد إصلاح صلاته) لحديث أبي سعيد الخدري السابق قريباً وما في معناه (فإن كثرت ذلك منه فهو يعتريه كثيراً أصلح صلاته ولم يسجد لسهوه) للشقة التي تلحقه في ذلك (ومن قلم من اثنتين يرجع مالم يفارق الأرض بيديه وركبتيه) لحديث المفيرة بن شعبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قلم أحدكم من الركعتين فلم يستقم قائماً فليجلس وإن استقم قائماً فلا يجلس ويسجد بمحدثي السهو رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وفي سننه ضعف لكن له شواهد (فإن فارقها تماماً ولم يرجع وسجد قبل السلام) لحديث عبد الله بن بجنة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فقام في الركعتين فسبحوا به فبقي فلما فرغ من صلاته بسجد بمحدثين متفق عليه وسياقه للنسائي (ومن ذكر صلاة صلاتها متى ذكرها) لحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك متفق عليه ولمسلم إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول وأقم الصلاة لذكري (على نحو ما فاته) لحديث أبي قتادة في قصة نومهم عن صلاة الفجر وفيه ثم أذن بلال بالصلاة فصل رسول الله ﷺ ركعتين ثم صلى النداء فصنع كما كان يصنع كل يوم رواه أحمد وسلم ورواه مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم مرسل وفيه أن النبي ﷺ قال يا أيها الناس إن الله قبض أرواحنا ولو شاء لردنا إلينا في حين غير هذا فإذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسيها ثم فزع إليها فليصلها كما كان يصلها في وقتها الحديث (ثم أعاد ما كان في وقته بما صلى بعدما) لحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليصل التي هو فيها ثم ليصل التي ذكرها ثم ليعبد التي صلى مع الإمام رواه الدارقطني.

والبيهقي ورواه مالك عن نافع موقوفاً على ابن عمر وصححه الهارقي وأبو زرعة وغيرهما ورجح بعض الحفاظ المرفوع وحديث أبي جمعة حبيب بن سباع أن النبي ﷺ علم الأحزاب صلى المغرب فلما فرغ قال هل علم أحد منكم أنى صليت العصر فقالوا يا رسول الله ما صليتها فأمر المؤذن فأقام الصلاة فصلى العصر ثم أعاد المغرب رواه أحمد والطبراني (ومن عليه صلوات صلاها في كل وقت من ليل أو نهار وعند طلوع الشمس وعند غروبها) لحديث من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وقد تقدم وفي الباب أدلة أخرى مختصة للنبي عن الصلاة عند طلوع الشمس وغروبها بغير الفوائت هذا أحسنها (وإن كانت يسيرة أقل من صلاة يوم وليلة بداين) لحديث أبي السعيد الخدري قال حينما يوم الحدي عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل كفيئنا وذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قوياً عزيزاً قال فدخل رسول الله ﷺ بلا فأقام الظهر فصلاها فأحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أمره فأقام العصر فصلاها فأحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أمره فأقام المغرب فصلاها كذلك وذلك قبل أن ينزل الله عز وجل في صلاة الخوف فإن خفتم فرجالاً أو ركباً رواه أحمد والنسائي وفي الباب عن ابن مسعود نحوه عند النسائي والترمذي وفي الصحيحين من حديث جابر أن النبي ﷺ شغل يوم الحندق عن صلاة العصر فصلاها بعد ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعدها (وإن فات وقت ما هو في وقته) لأن المتخية مؤقنة بالذكر لحديث فليصلها إذا ذكرها ووقت الذكر أضيقت من وقت المؤداة (وإن كثرت بدأ بما يخاف فوات وقته) لأن اعتبار الترتيب فيها زاد على القليل الوارد فيه الترتيب يشق ويقضى إلى المخرج فسقط اعتباره وبقي ما عداه على مقتضى الدليل (ومن ذكر صلاة في صلاة فسدت هذه عليه) لما سبق من دليل وجوب الترتيب بين الغائتة والحاضرة (ومن سحكت في صلاة أعادها) إذا قهقهة للإجماع وأحاديث النهي عن الكلام الآتية وحديث جابر عن النبي ﷺ أنه قال لا يقطع الصلاة الكثر ولكن يقظها التهبة رواه الطبراني في الصغير مرفوعاً وموقوفاً ورجاله موثقون (ولم يعد الوضوء) إذ لم يثبت بذلك دليل بل ورد مرفوعاً الصحيح ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء رواه الهارقي من حديث جابر

ودلائل السقوط واضحة في جيبته والصحيح عن جابر موقوفاً أنه سئل عن الرجل يصنعك في الصلاة فقال يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء رواه أبو يعلى وزجالة ثقات بل له طرق متعددة عند الدارقطني ( وإن كان مع الإمام ثمانى وأعاد ) لحديث عبد الله بن عمر السابق قريباً من نسي صلاة فذكرها وهو مع الإمام غلبت صلاته وليقض التي نسي ثم يعيد التي صلى مع الإمام فتذكر الصلاة في أخرى مبطل لها ومع ذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالتأدى فيها مراعاة لحق الإمام ( ولا شيء في التيسر ) لحديث جابر السابق قريباً لا يقطع الصلاة الكثير ولكن يقطعها التهمة والكشر ظهور الأسنان عند التيسر وفي الباب حديث تيسر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة العصر يوم بدر لكنه ضعيف مضطرب ( والتفخ في الصلاة كالسلام والعامد لذلك مفسد لصلاته ) أما التفخ فلأنه مركب من حرفين ألف وفاء وهما في اللغة كلام وقول ابن عباس التفخ في الصلاة كلام رواه سعيد بن منصور والبيهقي بسند صحيح وورد في التفخ أحاديث مرفوعة ضعيفة أو ردتها في الكبير منها حديث أنس مرفوعاً من ألهاه شيء في صلاته فذاك حظه والتفخ كلام رواه البيهقي من حديث نوح بن أبي مريم وهو متروك ، وأما السلام فنقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أن من تكلم عامداً لالمصلحة الصلاة بطلت صلاته لأحاديث نسخ الكلام والنهي عنه في الصلاة كافي الصحيحين من حديث زيد بن أرقم والمسند والسنن من حديث ابن مسعود ومنشد البزار من حديث أبي سعيد ولحديث معاوية بن الحكم السابق وفيه أن هذه الصلاة لا تصلح وفي لفظ لا يحمل فيها شيء من كلام الناس الحديث ، رواه أحمد وصلم وأبو داود وغيرهم ( ومن أخطأ القبلة أعاد في الوقت ) استحباباً لجواز حصول التقصير في الاجتهاد وإنما لم يجب الإعادة لحديث عامر بن ربيعة عن أبيه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل حياه فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنزل فأتينا تولوا قم وجه الله رواه ابن ماجه والترمذي وقال حسن وليس إسناده بذلك وحديث جابر قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فأصابنا غيم فتحيرنا فاختلفنا في القبلة فصلى كل رجل منا على حدة وجعل أحدنا يخط بين يديه لنعلم أمكنتنا فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يأمرنا بالإعادة وقال قد أجزأتكم صلاتكم رواه الدارقطني بسند ضعيف إلا أن في صحيح مسلم ما يشهد للحديثين في قصة تحريك القبلة ( وكذلك من صلى بثوب نجس أو على

مكان نجمن ) ناسياً فإنه يعيد في الوقت احتياطاً ومراعاة لدليل من يقول بوجوب الإعادة وإتمامه تجب الإعادة لما قد مضى في الطهارة والحديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ صلى عليه نخلع ثوبه فخلع الناس ثيابهم فلما انصرف قال لهم لم خاتم قالوا رأيناك خلعت ثيابنا فقال إن جبريل أتاني فأخبرني أنهما خبئا الحديث رواه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الغداة يوماً ثم جلس فقال رجل يا رسول الله هذه لمعة من دم في الكساء قالت فقبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليها مع ما عليها وارسلها إلى مصروقة في يد الغلام فقال اغسلي هذا الحديث رواه أبو داود ولم يقل أنه أعاد الصلاة في الحالتين (وكذلك من توضأ بماء نجس يختلف في نجاسته) مراعاة لدليل القائل بنجاسته (وأما من توضأ بماء قد تغير لونه أو طعمه أو ريحه أعاد الصلاة أبداً ووضوؤه) للاجتماع على عدم صحة الوضوء بالماء المذكور كما سبق في الطهارة (ورخص في الجمع بين المغرب والعشاء ليلة المطر وكذلك في طين وظلة) لما رواه الأثرم في سننه عن أبي سبرة بن عبد الرحمن قال إن من السنة إذا كان يوم مطير أن يجمع بين المغرب والعشاء ولما رواه مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا جمع الأمر بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم (يؤذن للمغرب أول الوقت خارج المسجد ثم يؤخر قليلاً في قول مالك) ليقرب وقت العشاء المختار كذا قال الباقى (ثم يقيم داخل المسجد ويصلحها ثم يؤذن للعشاء) لمشروعية الأذان للصلاة المفروضة في المسجد كما تقدم في باب (داخل المسجد) لأنه أذان مختص بالحاضرين ولأن في الإعلان به على المنارة تليفاً على من ليس من أهل المسجد لأن وقت العشاء لمن يصل في بيته لم يدخل (والجمع برفة بين الظهر والعصر عند الزوال سنة واجبة بأذان وإقامة لكل صلاة وكذلك في جمع المغرب والعشاء بالمزدلفة إذا وصل إليها) لما سألني في الحج إن شاء الله تعالى (وإذا جد السير بالمسافر فله أن يجمع بين الصلوتين في آخر وقت الظهر وأول وقت العصر وكذلك المغرب والعشاء وإن ارتحل في أول وقت الصلاة الأولى جمع حيثن) لحديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر يصلحها جميعاً وإذا ارتحل بعد زنيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم سار وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصلحها مع العشاء وإذا ارتحل بعد المغرب جعل العشاء فصلها مع المغرب ، رواه أحمد وأبو داود

حوالترمذى وابن حبان والحاكم والدارقطنى والبيهقى وحديث ابن عباس نحوه رواه  
 أحمد والدارقطنى والبيهقى من طرق يقوى بعضها بعضاً وكذلك صحبه بمطهر وفى  
 الباب من جماعة (والمرضى أن يجمع إذا خاف أن يظلب على عقله عييد للجوال  
 وعند الغروب) دفعا للعرج المرفوع عن هذه الأمانة ولأن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم أمر سلة بنت سليل وحنة بنت جحش لما كانتا مستحاضتين بتأخير الظهر  
 وتمجيل العصر واجمع بينهما دفعا لما يلحقهما من المصقة فالمرضى أولى (والمنفى  
 عليه لا يقضى ماخرج وقته فى إغمائه) لحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وآله وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ ، وعن الثائم حتى يستيقظ ،  
 وعن المجنون حتى يفيق ، رواه أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه وابن حبان  
 وغيرهم فنص على المجنون وقيس عليه من زال عقله بسبب مباح وفى الباب حديث  
 فى المنفى عليه لكنه ساقط واه وروى مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر أخفى  
 عليه فذهب عقله فلم يقض الصلاة (ويقضى ماأفاق فى وقته بما أدرك منه ركعة  
 فأكثر من الصلوات) لحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك  
 ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وقد سبق (وكذلك  
 الحائض تطهر فإن بقى من النهار بعد طهرها بغير توان خمس ركعات صلت الظهر  
 والعصر وإن كان بقى من الليل أربع ركعات صلت المغرب والعشاء) لأن وقت  
 العصر وقت الظهر ووقت العشاء وقت المغرب فبادرك ركعة زائدة على وقت  
 الأخيرة يجب الأولى أيضاً لحديث أبي هريرة السابق قريباً (وإن كان من النهار  
 أو من الليل أقل من ذلك صلت الصلاة الأخيرة) لأنها لم تدرك وهى طاهرة لاوقتها  
 (وإن حاضت لهذا التقدير لم تقض ما حاضت فى وقته) لأن ما به الأدراك السقوط  
 (ومن أيقن بالوضوء وشك فى الحدث ابتداء الوضوء) لأن العبادة فى الذمة بيقين  
 فلا تبرأ إلا بيقين (ومن ذكر من وضوءه شيئاً ما هو فريضة فإن كان بالقرب  
 أعاد ذلك وما يله) لحصول الترتيب المسنون (وإن تطاول ذلك أعاده فقط وإن  
 تعبد ذلك ابتداء الوضوء إن طال ذلك) بناء على أن الفور واجب مع الذكر  
 والتهبرة ساقط مع العجز والنسيان أبا وجوبه مع الذكر والقدرة فتقوم دليله فى  
 الطهارة وأما سقوطه مع النسيان فلأن الأهل فيه أنه مفعولته إلى أن يقوم الليل

على غير ذلك لحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله وضع عن أئمة الخطأ والنسيان وما استكبروا عليه رواد ابن ماجه والطبراني والدارقطني والبيهقي وآخرون وصححه ابن حبان والحاكم وفيه مقال إلا أن له طرقاته رحمه إلى درجة الحسن والاعتبار ( وإن كان قد صلى في جميع ذلك أعاد صلاته أبدا ووضوءه ) لأنه صلى بغير وضوء معتبر شرعاً ( وعن صلى على موضع طاهر من حصير وبموضع آخر منه نجاسة فلا شيء عليه ) لأنه غير ملائق للنجاسة ولا حامل لما هو متصل بها فهو كالوصلى على أرض طاهرة وفي موضع منها نجاسة ( والمريض إذا كان على فراش نجس فلا بأس أن يسطط عليه ثوباً طاهراً أكثفاً ويصلى عليه ) وكذلك الصحيح على الصحيح لما مر قبله ( وجلاء المريض إذا لم يقدر على القيام صلى جالساً إن قدر على التربعيع ولا يقدر طاقته وإن لم يقدر على السجود فليجوز بالركوع والسجود ويمكن سجوده اخفض من ركوعه وإن لم يقدر صلى على جنبه الأيمن إيماء وإن لم يقدر إلا على ظهره ففعل ذلك ) لحديث عمران بن حصين قال كانت في براسه فيألت النبي ﷺ فقال صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فملى جنبك رواء أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وزاد فإن لم تستطع فستلقياً لا يكلف الله نفساً إلا وسعها وحديث على عليه السلام عن النبي ﷺ قال يصلى المريض قائماً إن استطاع فإن لم يستطع صلى قاعداً فإن لم يستطع أن يسجد أو مأ برأسه وجعل سجوده اخفض من ركوعه فإن لم يستطع أن يصلى قاعداً صلى على جنبه الأيمن مستقبلاً القبلة فإن لم يستطع أن يصلى على جنبه الأيمن صلى مستقبلاً رجلاه عما إلى القبلة رواء الدارقطني والبيهقي بسند ضعيف بولعل الأشبه وقفه وفي الباب عن جابر وابن عمر وابن عباس ( ولا يؤخر الصلاة إذا كان في عقله وليصلها بقدر ما يطيق ) لأن الميسور لا يسقط بالمسور لحديث أبي هريرة مرفوعاً فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم رواء أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وآخرون ( وإن لم يقدر على مس الماء لضرره به أو لأنه لا يجد من يتأوله إيماء تيمم ) للأية وما سبق في باب ( فإن لم يجد من يتأوله تراياً تيمم بالخطأ إلى جنبه إن كان طيناً أو عليه طين ) لأنه لم يتغير عن أصله فجاز للتيمم به كالماء كان مجزئاً ( فإن كان عليه جص أو جير فلا يقيم به ) لثبته عن أهل العمدة ( والمساكين

بأخذه الوقت في طين خضخاض لا يجد أن يصلي فلينزل عن دابته ويصلي فيه قائماً  
 يومه بالسجود أخفض من الركوع فإن لم يقدر أن ينزل فيه صلى على دابته إلى  
 القبله ( لحديث يعلى بن مرة أن النبي ﷺ انتهى إلى مضيق هو وأصحابه وهو على  
 راحلته والسماء من فوقهم والبله من أسفل منهم لحضرت الصلاة فأمر المؤذن فأذن  
 وأقم ثم تقدم رسول الله ﷺ على راحلته فصل بهم يومه إمام يجعل السجود  
 أخفض من الركوع رواه أحمد والنسائي والترمذي وقال غريب تفرد به عن الزمخشري  
 البلخي لا يعرف إلا من حديثه وقد روى عنه غير واحد من أهل العلم وكذا روى  
 عن أنس بن مالك أنه صلى في ماء وطين على دابته والعمل على هذا عند أهل العلم  
 اه قلت حديث أنس الذي أشار إليه رواه الطبراني وفي الباب أيضاً عن عمرو بن يعلى  
 مرفوعاً رواه البزار وعن علقمة بن عبد الله المزني عن أبيه كذلك أخرجه الطبراني  
 في الأوسط والكبير وكلاهما ضعيف ( وللشافعي أن يقتل على دابته في سفره  
 حينما توجهت به ) لحديث عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله ﷺ وهو على  
 راحلته يسبح يومه برأسه قبل أي وجه توجه لم يكن يصنع ذلك في المكتوبة  
 رواه البخاري ومسلم وروى نحوه أو مثله من حديث عبد الله بن عمرو في الباب عن  
 جماعة ( إن كان سقراً قصر فيه الصلاة ) لأنه رخصة سفر فاختص بالطويل كالقصر  
 والفطر ولأن النبي ﷺ فعل ذلك بين مكة والمدينة كما في حديث ابن عمر ( وليوتر  
 على دابته إن شاء ) لحديث ابن عمر قال كان رسول الله ﷺ يسبح على راحلته  
 قبل أي وجه توجه يوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة متفق عليه ( ومن  
 رخص مع الإمام خرج ففصل المم ثم بقى ما لم يتكلم ) لما رواه مالك عن نافع  
 أن عبد الله بن عمر كان إذا رخص انصرف فتوضأ ثم رجع فبقي ولم يتكلم  
 وروى مالك أيضاً بلاغاً عن ابن عباس أنه كان يرخف فيخرج فيفصل المم عنه  
 ثم يرجع فيبقي على ما قد صلى ورواه الدارقطني عنه مرفوعاً من فعل النبي ﷺ  
 لكنه من رواية عمر بن رباح وهو متروك وقد ورد في الرعاف أحاديث مرفوعة  
 ذكرت في الكبير لكننا راعية ساقطة لا تقوم بها الحجة وإنما الدليل في عمل  
 الصحابة والتابعين مع عدم المخالف وفي القياس أيضاً لأن الرعاف مانع يخرج من  
 الجسد من غير السيلين فلم يطل خروجه الصلاة كالدمع والعرق ولا يني على  
 ركعة لم تتم بسجديهما ( لأن البناء إنما يكون على شيء قد كل وحصل وأقل  
 ما يوصف بذلك في الصلاة ما ذكره المؤلف لحديث من أدرك ركعة من الصلاة فقد



أدرك الصلاة وقد سبق ( ولا ينصرف لهم خفيف وليفتله بأصابعه ) لأن اليسير منه معفو عنه وفي الموطأ عن سعيد بن المسيب وسلم بن عبد الله أنها كانا يفتلان ذلك عند خروج النعم منهما في الصلاة ولا يتوضآن ( ولا يني في قه ولا حدث ) لأن الحديث يبطل الوضوء فيبطل الصلاة ولأن الأصل عدم البناء خرج الرعايف بما ورد فيه وبقي غيره على الأصل ( ومن رغب بعد سلام الإمام سلم وانصرف وإن رغب قبل سلامه انصرف وغسل النعم ثم رجع لجلس وسلم والراغب أن يني في منزله إذا يئس أن يدرك بقية صلاة الإمام إلا في الجمعة فلا يني إلا في الجامع ) لأن الباقي من صلاة الجمعة وهي واجبة في المسجد ( ويغسل قليل النعم من التوب ولا تعاد الصلاة إلا من كثيره ) أما قليله فيبقى عنه لكونه مما يشق الاحتراز منه غالباً ولفضل السلف أيضاً كما سبق بعضه في الحيض ( وقليل كل نجاسة غيره وكثيرها سواء ) لما سبق من الأدلة ولأن القليل منها لا يشق الاحتراز منه فلا يني عنه ( ودم البراغيث ليس عليه غسله إلا أن يتفاحش ) لأنه مما يصير الاحتراز منه ويوقع غسله في الحرج المرفوع بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر أما عند التفاحش فلا عسر ولا مشقة في غسله .

### باب سجود القرآن

والأصل فيه قوله تعالى إذا تلى عليهم آيات الرحمن خرّوا سجداً وكيّاً وقوله تعالى فاعلموا أن لا يؤمنون وإذا قرأ عليهم القرآن لا يسجدون وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول ياويله أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرت بالسجود فأبيت فلي النار رواه مسلم وابن ماجه وحديث عبد الله بن عمر قال كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن فيقرأ السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد معه حتى لا يجدا حدنا مكاناً لموضع وجهته متفق عليه وهو سنة غير واجب لما في الموطأ والصحيح أن عمر رضي الله عنه قرأ السجدة يوم الجمعة وهو على المنبر فلم يسجد وقال إن الله لم يكتبها علينا إلا لأن نشاء ووافقه الصحابة على ذلك وقد اختلف في عدده والمعهور ما ذكره المحنف بقوله ( وسجود القرآن إحدى عشرة سجدة وهي العزائم ليس في المفصل منها شيء ) الحديث أبي برداء قال سجدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إحدى عشرة سجدة ليس فيها من المفصل شيء الحديث رواه ابن ماجه والبيهقي لكنه من رواية عثمان بن قايه وهو ضعيف وقال أبو داود في سننه إنه حديث واه وحديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة .

رواه أبو داود وهو حديث ضعيف أيضاً وقد روى ابن وهب عن مالك أنها أربعة عشرة بزيادة ثلاث في الفصل واستظهره الباجي وصححه ابن المزي وأختاره جماعة وهو الصحيح لما في الصحيحين من حديث ابن مسعود وفي البخاري من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم سجد في إذا السجدة انشقت وأقرأ باسم ربك وفي سنن أبي داود وابن ماجه والدارقطني وصحح الحاكم من حديث عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قرأ خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدة ثلثان وقد حسنه الترمذي والمتنفرى (في المجلس عند قوله ويسجدونه وله يسجدون وهو آخرهما فمن كان في صلاته فإذا سجدها قلم يقرأ من الأفعال أو من غيرها ما تيسر عليه ثم ركع) لأن الهوى إلى الركوع يجب أن يكون عن قيام (ولا يسجد السجدة في التلاوة إلا على وضوء) لحديث لا يقبل الله صلاة بغير طهور وسجود التلاوة كصلاة النافلة (ويكبر لها) لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن فإذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا برواه أبو داود وفيه عبد الله بن عمر العمري الكبير وهو ضعيف ورواه الحاكم من طريقه أيضاً إلا أنه وقع عنده مصنف أفتال له على شرط الشيخين وأجل الحديث في الصحيحين بدون ذكر التكبير كما مر أول الباب (ولا يسلم منها) لعدم وروده (وفي التكبير في الرفع منها سعة وإن كبر فهو أحب إلينا) لمعوم الحديث كان يكبر في كل خفض ورفع كما سبق (ويسجدها من قرأها في الفريضة والنافلة) لحديث عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ سجد في الركعة الأولى من صلاة الظهر ثم قام فركع فقرأنا أنه قرأ ألم تنزيل السجدة رواه أحمد وأبو داود والطحاوي والحاكم وفي الباب عن أبي هريرة متفق عليه (ويسجدها من قرأها بعد الصبح ما لم يسفر وبعد العصر ما لم تصفر الشمس) لحديث علي عليه السلام نهي عن الصلاة بعد العصر إلا والشمس مرتفعة رواه أبو داود والنسائي وفي الباب غيره .

### باب في صلاة السفر

(ومن سافر مسافة أربعة برد وهي ثمانية وأربعون ميلاً فعليه أن يقصر الصلاة فيصليها ركعتين) أما تقصر فلقوله تعالى وإذا حركتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتكم الذين كفروا . قال يعلى بن أمية سألت عمر بن الخطاب فقلت ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتكم الذين كفروا . وقد أمن الناس فقال عمر عجب لما عجبتم منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال .

حديقة تعلق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته رواه أحمد ومسلم والأربعة وحديث عبد الله بن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان لا يزيد في السفر على ركعتين وأبي بكر وعمر وعثمان كذلك متفق عليه وفي الباب عن جماعة ، وأما تقدير مسافة القصر بأربعة يرد فلما رواه مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن سالم ابن عبد الله عن أبيه أنه ركب إلى ريم فقصر الصلاة في مسيره ذلك قال مالك وذلك نحو من أربعة يرد وعن نافع عن سالم أن عبد الله بن عمر ركب إلى ذات النصب فقصر الصلاة في مسيره ذلك قال مالك وبين ذات النصب والمدينة أربعة يرد وعن ابن عباس بلاغاً أنه كان يقصر الصلاة في مثل ما بين مكة والطائف وفي مثل ما بين مكة وعسفان وفي مثل ما بين مكة وجدة قال مالك وذلك أربعة يرد وقوله فعليه أن يقصر الصلاة ظاهره أن القصر واجب وهو ما رواه أشهب عن مالك لحديث عائشة رضي الله عنها قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في السفر والجضر فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الجضر متفق عليه وحديث عمر رضي الله عنه قال صلاة السفر ركعتان وصلاة الأضحية ركعتان وصلاة القطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان وهو على شرط مسلم وروى أبو مصعب عن مالك أنه سنة وهو المشهور لقوله تعالى ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إنني الجناح يبدل على عدم الوجوب وحديث عائشة قالت خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة في رمضان فأفطر وصمت وقصر وأتممت فقلت بأبي وأمي أفطرت وصمت وقصرت وأتممت فقال أحسنت يا عائشة رواه النسائي والبارقطنى وقال حسن والبيهقي وقال في المعرفة إنه صحيح الإسناد ولم يقع فيرواه النسائي عمرة في رمضان وهو يوم عن ذكرها لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتمر إلا أربع عمر ليس منها شيء في رمضان بل كلهن في القعدة إلا التي مع حجة فكان لإحرامها في ذي القعدة وفعلها في ذي الحجة ، ولادة أخرى ذكرت في التكبير ( إلا المغرب فلا يقصرها ) للإجماع وحديث علي عليه السلام قال صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة السفر ركعتين ركعتين إلا المغرب فإنه صلاة ثلاثاً رواه ابن أبي شيبة وابن ميسرة واللعثمي ومسدد والبخاري في مسانيدهم وفيه ضعف وفي الباب عن عائشة (ولا يقصر حتى يجاوز بيوت المصر وتضيق خلفه ليس بين يديه ولا يخذاته منها شيء) لقوله

تعالى وإذا ضربتم في الأرض ولا يكون ضارباً في الأرض حتى يخرج ويفارق البيوت وحديث عبيد بن جعفر قال كنت مع أبي بصرة الغفاري في سفينة من الفسطاط في شهر رمضان فدفع ثم قرب غداؤه فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة ثم قال اقرب قلت أأنت ترى البيوت قال أبو بصرة أرغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأكل رواء أبو داود فقوله أأنت ترى البيوت دليل على أنه شرع في الغداء بعد مفارقتها إلا أنها لازالت تظهر ثم أخبر بأن ذلك هو سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( وإن نوى المسافر أربعة أيام بموضع أو ما يصلي فيه عشرين صلاة أتم الصلاة ) لأن المهاجرين حرمت عليهم الإقامة بمكة ومع ذلك أباح لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقيموا ثلاثاً بعد قضاء النسك كما رواه البخاري ومسلم من حديث الصلاء بن الحضرمي فدل على أن الثلاثة في حكم السفر وما زاد في حكم الإقامة وكذلك أجل عمر بن الخطاب رضي الله عنه اليهود من الحجاز ثم أذن لمن قدم منها تاجراً أن يقيم ثلاثة أيام كما رواه مالك وصححه أبو زرعة أما ما ذكره المصنف بعد هذا فدلله واضح مما سبق في جامع الصلاة فلا حاجة إلى إعادته والله الموفق .

## باب في صلاة الجمعة والسعي

### إلى الجمعة فريضة

لقوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله وحديث حفصة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رواح الجمعة واجب على كل محتلم رواه الترمذي بإسناد صحيح وحديث طارق بن شهاب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة : عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض . رواه أبو داود بإسناد صحيح إلا أنه قال طارق بن شهاب رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمع منه شيئاً وهذا غير قاطع في صحة الحديث لأن مرسل الصحابي حجة عند الجميع غير أبي إسحاق الأسفراييني ، وفي الباب عن أبي هريرة وابن عمر وأبي النرداء وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله ( وذلك عند جلوس الإمام على المنبر وأخذ المؤذنون في الأذان ) الآية السابعة ( والسنة المتقدمة .

أن يصعدوا حيثخذ على النار فيؤذنون ) إنما قيد السنة بالمتقدمة لئلا تصرف إلى سنة التي صلى الله عليه وآله وسلم فإنه لم يكن في عهده إلا مؤذن واحد وإنما أحدث الثاني عثمان رضي الله عنه كما سيصرح به المصنف قريباً في صحيح البخاري والسنة الأربعة وغيرها عن السائب بن يزيد قال كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فلما كان عثمان رضي الله عنه وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء وفي الباب عن مكحول عند أبي حاتم وابن زيد عند ابن جرير وابن عمر عند الحاكم وسعيد بن جابط عند ابن مندة في الصحابة وابن عباس عند الطبراني في الكبير وسليمان بن موسى عند عبد الرزاق والحسن البصري عنده أيضاً وعن غيرهم أما ما ذكره عبد الملك بن حبيب من أن المؤذنين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة واحداً بعد واحد فقلط صريح به عليه الحفاظ حتى طعنوا في عبد الملك نفسه ( ويحرم حيثخذ البيع ) لقوله تعالى وذروا البيع بحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت التجارة يوم الجمعة ما بين الأذان الأول إلى الإقامة إلى أنصراف الإمام لأن الله تعالى يقول يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله وذروا البيع رواه ابن مردويه ( والجمعة تجب بالمصر ) لأنها لم تقم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الأربعة إلا بالمصر وقد كانت قبائل العرب حول المدينة ظم بقيموا الجمعة ولا أمرهم بها النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان ذلك لم يخف ولم يترك نعله مع كثرة وعموم البلوى به وروى عبد الرزاق عن علي عليه السلام قال لا تنسرق ولا جمعة إلا في مصر جامع وإسناده صحيح كما قال ابن حزم في المحلى والحافظ في تخريج أحاديث الهداية ( والجماعة ) للاتباع والإجماع وحديث طارق ابن شهاب السابق قريباً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الحديث ( ولاحد الجماعة عند مالك إلا أن يكونوا عدداً تنقرى بهم قرية وتمكنهم الإقامة بانفرادهم ومنع ذلك في الثلاثة والأربعة ) لأنه لما كان من شرطها الإقامة ، بدليل سقوطها عن أهل الظعن وجب أن يكون من شرط وجوبها من يمكنه الإقامة من الجمع ومعلوم أن ذلك لا يمكن في الاثنين والثلاثة والأربعة فوجب أن لا تنعقد بهم الجمعة ( والخطبة فيها واجبة قبل الصلاة ) للاتباع المنقول بالتواتر وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي رواه البخاري

من حديث مالك بن الحزيرث ( ويتوكل الإمام على قوس أو عصا ) لحديث الحسبك  
ابن نوزن أنه شهد الجمعة مع رسول الله ﷺ تمام متوكلاً على قوس أو قال عصا  
الحديث رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة وابن السكن وخسته الترمذي  
والحاظ وفي الباب عن ابن عباس وابن الزبير وسعد القرظ والبراء بن عازب  
وعطاء مرسلاً ( ويجلس في أولها ) لحديث السائب بن يزيد السابق وخديجة  
عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ كان إذا خرج يوم الجمعة جلس يعني على المنبر  
حتى يسكت المؤذن ثم قام فخطب رواه أبو داود وفي الباب عن جماعة وهو من  
المنقول بالتواتر ( وفي سبطها ) لحديث عبد الله بن عمر قال كان النبي صلى الله  
عليه وسلم يخطب يوم الجمعة قائماً ثم يجلس ثم يقوم كما يفصلون اليوم رواه  
البخاري ومسلم والأربعة وحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان يخطب للجمعة خطبتين يفصل بينهما بمجلس رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني  
في الأوسط والكبير والبخاري واللفظ له وفي الباب عن جابر بن سمرة والسائب  
بن يزيد ( وتقام الصلاة عند فراغها ) لحديث السائب بن يزيد قال كان بلال يؤذن  
إذا جلس رسول الله ﷺ على المنبر يوم الجمعة فإذا نزل أقام رواه أحمد  
والنسائي وابن ماجه وأسنده في الصحيح ( ويصلي الإمام ركعتين يجهر فيهما بالقراءة )  
للتابع المنقول بالتواتر والاحاديث الآتية ( يقرأ في الأولى بالجمعة ونحوها  
وفي الثانية بهل أناك حديث القاشية ونحوها ) لحديث الثمان بن بشير وسأله  
الضحاك ما كان رسول الله ﷺ يقرأ يوم الجمعة على أثر سورة الجمعة قال كان  
يقرأ هل أناك حديث القاشية رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه  
وحديثه أيضاً قال كان رسول الله ﷺ يقرأ في العيدين وفي الجمعة سبح اسم  
ربك الأعلى وهل أناك حديث القاشية قال وإذا اجتمع العيد والجمعة في يوم  
واحد يقرأ بهما في الصلاتين رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي  
وفي الباب عن سمرة بن جندب وابن عباس وأبي هريرة ( ويجب السعي إليها على  
من في المصر ومن على ثلاثة أميال منه فأقل ) لأن أهل العوالي كانوا يأتيونها على  
عهد رسول الله ﷺ ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجمعة على من سمع  
الدعاء كما رواه أبو داود والبارقطنى والبيهقي من حديث عبد الله بن عمرو والتداء  
إذا كان عالياً يسمع من ثلاثة أميال ولحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال ألا هل عسى أحدكم أن يتخذ الصبة يعني الجماعة من النعم على رأس ميل

أو متين فيتعدو عليه الكلا فيرتفع ثم تجيء الجمعة فلا يجيء ولا يشهد بها ونجى..  
الجمعة فلا يشهد بها وتجيء الجمعة فلا يشهد بها حتى يطبع الله تعالى على قلبه رواء  
ابن مانجه (ولا تجب على مسافر ولا على أهل منى ولا على عبد ولا امرأة  
ولا صبي) لحديث عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال..  
ليس على المسافر جمعة رواء الذارقطنى وحديث طارق بن شهاب السابق أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة  
إلا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض وفي الباب عن تميم الدارى  
وأبي الدرداء وجابر وابن عباس ومولى آل الزبير وأبي هريرة وعبد بن كعب  
القرظى مرسلها وكلها ضعيفة (وإن حضرها عبد أو امرأة فليصلها) وتقع بحرية  
عن الظن للإجماع حكاه ابن المنذر وغيره لأنها إنما سقطت تخفيفاً فإذا تكلمها  
أجزأته كالمرضى إذا تكلف القيام والمتوضئ إذا ترك مسح الخف ففضل رجله  
(وتكون النساء خطب صفوف الرجال) لحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم قال خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف  
النساء آخرها وشرها أولها رواء أحمد ومسلم والأربعة وفي الباب عن جماعة حتى  
عد من المتواتر (وينصت للإمام في خطبته) لحديث على عليه السلام قال من دنا  
من الإمام فلنا ولم يستمع ولم ينصت كان عليه كفل من الوزر ومن قال صه فقد  
لغا ومن لغا فلا جمعة له ثم قال هكذا سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم  
رواه أحمد وأبو داود.. وحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم قال من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب فهو كمثل الحمار يحمل أسفاراً والذى  
يقول له انصت ليس له جمعة رواء أحمد وابن أبي شيبة والبخاري والطبراني وفي الباب  
عن أبي هريرة وجابر وأبي الدرداء ومهرقو آخرين (ويستقبله الناس) لحديث عبد الله  
ابن مسعود قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استوى على المنبر استقبلناه  
بوجوهنا رواء الترمذى وضعفه وقال لا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم شيء اه قلت في الباب حديث عدى بن ثابت عن أبيه أن رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قام على المنبر استقبله أصحابه بوجوههم رواء  
ابن ماجه ورجاله ثقات إلا أنه مرسل وحديث ابن عمر أخرجه الطبراني في الأوسط  
وابن عدى والبيهقى وضعفه وحديث عطاء مرسل أخرجه عبد الرزاق وحديث  
الشمس بنحو أخرجه ابن أبي شيبة - واستدل البخارى للسألة بحديث أبي سعيد-

الحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله لأن جلوسهم حوله لسماع كلامه يقتضى نظرم إليه غالباً قاله الحافظ وانظر بقية كلامه في الفتح (والفصل لما واجب) لحديث عبادة بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل رواه الجماعة وحديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم والسرائك وأن يمس من الطيب ما يقدر عليه متفق عليه وفي الباب عن جماعة بل الأمر بالغسل بلغ حد التواتر والمعروف في المذهب أنه واجب وجوب السنن وعليه حكى هذه الأحاديث لأدلة كثيرة منها حديث سمرة بن جندب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ للجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فذلك أفضل رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي ومنها حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة والجمعة وزيادة ثلاثة أيام رواه مسلم وجه الدليل منه على نفى الوجوب أنه ذكر الوضوء ومأموره مرتباً عليه الثواب المقتضى الصحة فدل على أن الوضوء كاف قاله القرطبي قال الحافظ وهو من أقوى ما استدلل به على عدم فرضية الغسل يوم الجمعة وفي الباب أدلة أخرى ذكرت في الأصل (والتهجير حسن) الحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكل ما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فكل ما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكل ما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكل ما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكل ما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر رواه الجماعة وفي الباب غيره (وليس ذلك في أول النهار) فلا يطلب التكبير طامناً أوله بل الساعات الخمس المذكورة محمولة هند مالك على أنها أجزاء ساعة واحدة بعد الزوال لأنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أحد من أصحابه أنه كان يذهب إليها عقب طلوع الشمس ولا يمكن حل حالتهم على التام على ترك هذه الفضيلة ولا نهو لحل الحديث على الساعات الفلكية لزم أن تصلى الجمعة قبل الزوال لأنه قسم الساعات إلى خمس وعقب بخروج الإمام فيقتضى أنه يخرج في أول السادسة وهي قبل الزوال أو ما زيادة العصفور ورواية شاذة كما قال النووي وأدلة أخرى ذكرت في الأصل (وليتطيب لها ويلبس أحسن ثيابه) حديث أبي أيوب الأنصاري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم



يقول من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب إن كان عنده وليس من أحسن ما به  
ثم خرج حتى يأتي المسجد فيركع ما بداله ولم يؤذ أحداً ثم انصت حتى يصلي كان  
كفارة لما بينها وبين الجمعة الأخرى رواه أحمد وابن خزيمة والطبراني وفي الباب  
عن أبي هريرة وابن عباس وأبي الدرداء وسليمان الفارسي وآخرين (وأحب إلينا  
أن ينصرف بعد فراغها) لقوله تعالى: فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض  
وكان أبو هريرة إذا صلى بالناس الجمعة صاح بهذه الآية فيبكر الناس الأبواب  
رواه ابن المنذر وعن الوليد بن رباح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج  
عقب الصلاة فينور في السوق ساعة ثم يرجع أخرجه ابن المنذر والطبراني  
وغههما من حديث عبد الله بن بشر لكنه من رواية عبد الله بن بشر الحيراني وهو  
ضعيف لكن صلاته صلى الله عليه وآله وسلم الركعتين بعد الجمعة في بيته كما يأتي  
يدل على أنه كان ينصرف بعد الفراغ منها (ولا يقتل في المسجد بعدها) لحديث  
عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في  
بيته رواه الجماعة (وليفضل إن شاء قبلها) لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة ثم أتى الجمعة فصل ما قدر له ثم انصت  
حتى يفرغ الإمام من خطبته ثم يصلي معه غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى  
وفضل ثلاثة أيام رواه مسلم وحديث ابن عمر أنه كان يطيل الصلاة قبل الجمعة  
ويصلي بعدها ركعتين ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل  
ذلك رواه أبو داود وصححه العراقي وفي الباب عن نيشة المذلي وابن عباس  
وعلي وابن مسعود مرفوعاً وعن صفية رضي الله عنها موقوفاً (ولا يفعل ذلك  
الإمام وليرقى المنبر كما دخل) لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خرج جلس  
على المنبر كما سبق ولم يتقل أنه كان يصلي قبل الصعود إلى المنبر والله أعلم

## باب في صلاة الخوف

والأصل فيها قول الله تعالى (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة) الآية (وصلاة  
الخوف في السفر إذا خافوا العدو أن يتقدم الإمام بطائفة ويدع طائفة مواجهة  
العدو فيصل الإمام بطائفة ركعة ثم يثب قائماً ويصلون لأنفسهم ركعة ثم يسلمون  
فإنه نون مكان أصحابهم ثم يأتي أصحابهم فيحرمون خلف الإمام فيصل بهم الركعة  
(١ - معالمة)

الثانية ثم يقفد وسلم ثم يقضون الركعة اتى فاتهم وينصرفون (لحديث صالح ابن خوات عن صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم ذات الرقاع أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء المدبر وجاءت الطائفة الأخرى فصل بهم الركعة التي بقيت من ثم انصرفوا وجاء المدبر وجاءت الطائفة الأخرى فصل بهم الركعة التي بقيت من صلاته فأتوا لأنفسهم فسلم بهم رواد الجماعة إلا ابن ماجه ورواه أيضاً عنه عن سهل بن أبي حشمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمنه فليل إنه المجه في الرواية الأولى وقيل خوات بن جبير والد صالح كذلك أخرجه البيهقي من حديث صالح ابن خوات عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع اتحاد طريقه وقد جمع بين الاختلاف فيه الحافظ في الإصابة (مكنذا يفعل الإمام في صلاة الفرائض كلها إلا المغرب فإنه يصلي بالطائفة الأولى وركعتين وبالثانية ركعة) لتعذر المساواة في القسمة وإنما لم يصل بالطائفة الأولى ركعة لأن أول الصلاة في على السكالك ألا ترى أن المصل يهر بالقرءاءة في أول صلاته دون آخرها ويعطول في أول صلاته ولا يعطول في آخرها (وإن صلى بهم في المحضر لعدة خوف صلى في الظهر والعصر والعشاء بكل طائفة وركعتين ولكل صلاة أذان وإقامة وإذا اشتد الخوف عن ذلك صلوا وحداناً بقدر طاقتهم مشاة وركباناً ماشين أو ساعين مستقبل القبلة وغير مستقبلها) لقوله تعالى: فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ، ولحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وصف صلاة الخوف وقال فإن كان خوف أشد من ذلك فرجالاً أو ركباناً رواء ابن ماجه والبخارى عن عبد الله بن يوسف ثنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل عن صلاة الخوف فذكر الحديث وفيه فإن كان خوف هو أشد من ذلك صلوا رجلاً قياماً على أقدامهم أو ركباناً مستقبل القبلة أو غير مستقبلها قال مالك قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

## باب في صلاة العيدين

والتكبير أيام منى وصلاة العيدين سنة واجبة

لأولئك النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليها ( يخرج لما الإمام والناس مخيرة بقدر ما إذا وصل حانت الصلاة ) لحديث جندب قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصل بنا يوم الفطر والشمس على قدر رحمن والاضحى على قدر رمح رواه الحسن بن النبا في كتاب الاضاحى وحديث عبد الله بن بشر صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه خرج مع الناس يوم عيد فطر أو اضحى فأمرهم بإبطاء الإمام وقال إن كنا قد فرغنا ساعتنا هذه وذلك حين التسييح رواه أبو داود وابن ماجه ( وليس فيها أذان ولا إقامة ) لحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في العيدين أذان ولا إقامة رواه الخطيب في المتفق والمفترق بسند رجاله ثقات وحديث جابر بن سمرة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العيد غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة رواه أحمد مسلم وأبو داود والترمذى وحديث ابن عباس وجابر قال لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الاضحى متفق عليه وفي الباب عن أبي رافع والبراء بن عازب وسعد بن أبي وقاص ( ويصل بهم ركعتين ) للنقل المتوارث وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلاة السفر ركعتان وصلاة الاضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والنسائي وابن ماجه ( يقرأ فيهما جهراً ) للنقل المتوارث وقال علي بن عليه السلام الجهر في صلاة العيدين من السنة روله الطبراني في الاوسط من رواية الحارث عنه ( بأم القرآن ) وسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ونحوهما ) لحديث سمرة بن جندب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في العيدين بسبح اسم ربك الأعلى وهل أذاك حديث الفاشي رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجال أحمد ثقات وروى ابن أبي شيبة من حديث أنس وابن ماجه من حديث ابن عباس ومن حديث الثمان بن بشير مثله وروى البزار من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة العيدين بسم بسماء لون والشمس وضحاها لكنه من رواية أيوب بن سيار وهو ضعيف ( ويكبر في الأولى سمعاً قبل القراءة بعد

فيها تكبيرة الإحرام وفي الثانية خمس تكبيرات لا يمد فيها تكبيرة القيام) لحديث عمرو بن عوف المزني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة ورواه الترمذي والدارقطني وابن عدي والبيهقي وقال الترمذي هو أحسن شيء في الباب عن النبي ﷺ وفي الباب عن عبد الله بن عمر وسعد القرظ وجابر وعبد الله بن عمر وآخرين (ثم رقى المنبر فيخطب) لحديث عبد الله بن عمر قال كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يصلون العيدين قبل الخطبة ورواه الجماعة إلا أبا داود وحديث ابن عباس قال شهدت العيد مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة ورواه البخاري ومسلم وأبو داود وفي الباب عن جابر وأنس وأبي سعيد وعبد الله بن السائب وغيرهم (ويجلس في أول خطبته ووسطها) لحديث سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى العيد بغير أذان ولا إقامة وكان يخطب خطبتين يفصل بينهما بحماسة ورواه البزار وحديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لآل السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم يخطب الإمام في العيدين خطبتين يفصل بينهما بجلوس ورواه الشافعي وفي الباب عن غيرهما (ويستحب أن يرجع من طريق غير الطريق التي ذهب منها والناس كذلك) لحديث جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم عيد خالف الطريق ورواه البخاري وحديث أبي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج إلى العيد يرجع في غير الطريق إلى خرج فيه ورواه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان والحاكم وفي الباب عن ابن عمر وأبي رافع وسعد بن أبي وقاص وبكر بن ميشر وسعد القرظ وعبد الرحمن بن حاطب ومعاذ بن عبد الرحمن التيمي عن أبيه عن جده (وإن كان في الأضحية خرج بأضحيته إلى المصل فذبحها أو نحرها) لحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يذبح بالمصل ورواه البخاري والأربعة إلا الترمذي وحديث جندب قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر ثم خطب ثم ذبح متفق عليه (ولذكر الله في خروجه من بيته في التطهر والأضحية جهراً حتى يأتي المصل الإمام والناس كذلك) لحديث أم عطية قالت كنا نؤمر أن نخرج يوم العيد حتى نخرج البكر من حدرها حتى نخرج الحيض فيكن خلف الناس فيكبرن بتكبيرهم ويدعون بدعائهم يرجون بركة ذلك اليوم وطهرته متفق عليه وحديث عبد الله بن عمر قال كان رسول الله

يَكْبَرُ يَوْمَ الْفِطْرِ مِنْ حِينَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَصْلَ رَوَاهُ الدَّارِ قُطْنِي  
وَالْحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ مَجْازٍ وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ أَبِي  
الْبَيْهَقِ وَقَفَّهٌ ثُمَّ أَخْرَجَهُ كَذَلِكَ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَمْرٍاءَ كَانَ يَخْرُجُ الْعِيدَيْنِ مِنَ الْمَسْجِدِ  
فَيَكْبَرُ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَصْلَ وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ وَالدَّارِ قُطْنِي وَرَوَى الدَّارِ قُطْنِي  
مِثْلَهُ مَوْقُوفًا عَلَى عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلَامِ وَحَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
مِنَ الْمَسْجِدِ وَمِنَا الْمَهَالِ فَلَمْ يَمْسُجْ مَكْبَرًا عَلَى مَهْلَتِنَا وَلَا مَهْلَتَنَا عَلَى مَكْبَرِنَا رَوَاهُ ابْنُ  
جَرِيرٍ وَفِي الْبَابِ عَنْ الزُّهْرِيِّ مَرْسَلًا نَحْوُ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍاءَ أَخْرَجَ الطَّرِيقَانِ فِي الصَّغِيرِ  
وَالْأَوْسَطِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذِينَئِذٍ أَجَادُكُمْ بِالتَّكْبِيرِ  
وَفِي سَنَدِهِ عُمَرُ بْنُ رَاشِدٍ ضَعُفَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ وَقَالَ الصَّحْبِيُّ لِأَبِاسٍ بِهِ  
وَقَالَ الْحَافِظُ إِنَّهُ غَرِيبٌ (فَإِذَا دَخَلَ الْإِمَامُ الصَّلَاةَ قَطَعُوا ذَلِكَ) لَمْ يَرَوَاهُ  
الشَّافِعِيُّ عَنْ ابْنِ عَمْرٍاءَ أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ إِلَى الْمَصْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَيَكْبَرُ  
حَتَّى يَأْتِيَ الْمَصْلَ ثُمَّ يَكْبَرُ بِالْمَصْلِ حَتَّى إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ تَرَكَ التَّكْبِيرَ (وَيَكْبَرُونَ  
بِتَكْبِيرِ الْإِمَامِ فِي خُطْبَتِهِ وَيَقْصُرُونَ لَهُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ) أَمَّا تَكْبِيرُ الْإِمَامِ فِي الْخُطْبَةِ  
فَلَمْ يَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ عَمَارٍ بْنِ سَعْدِ الْمُؤَذِّنِ حَدَّثَنِي  
أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْبَرُ بَيْنَ أَضْعَافِ الْخُطْبَةِ يَكْبَرُ التَّكْبِيرَ  
فِي خُطْبَةِ الْعِيدَيْنِ لَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ ضَعِيفٌ وَأَبُوهُ لَا يَعْرِفُ حَالَهُ وَرَوَى  
الشَّافِعِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ  
السَّنَةُ أَنْ تَقْطَعَ الْخُطْبَةَ بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ تَقْرَأُ فِيهَا ثَلَاثِينَ تَكْبِيرًا تَقْرَأُ فِيهَا ثَلَاثِينَ تَكْبِيرًا  
ضَعِيفٌ أَيْضًا ثُمَّ هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى الصَّحِيحِ وَأَمَّا تَكْبِيرُ النَّاسِ مَعَ الْإِمَامِ فَلَمْ يَرَوْهُمْ  
الْأَدْلَةُ السَّابِقَةُ (فَإِنْ كَانَتْ أَيَّامُ النُّحْرِ فَلْيَكْبَرِ النَّاسُ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ النُّحْرِ  
إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنَ الْيَوْمِ الرَّابِعِ مِنْهُ وَهُوَ آخِرُ أَيَّامِ نَحْنِ) لِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ كَمَا  
ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي الْمَرْطَا وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ فَلَمْ يَثْبُتْ مِنْهُ شَيْءٌ فِي هَذَا الْبَابِ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ  
فِي الْفَتْحِ وَابْنُ حَزَمٍ فِي الْمَحَلِّ نَعَمْ ثَبَتَ عَنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَيَّامِ الْمَعْلُومَاتِ  
أَيَّامُ النُّحْرِ الثَّلَاثَةِ (وَالْأَيَّامِ الْمَعْدُودَاتِ أَيَّامُ نَحْنِ وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ النُّحْرِ  
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍاءَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَفِي الْبَابِ عَنْ غَيْرِهِ (وَالْفَصْلُ  
الْعِيدَيْنِ حَسَنٌ) قِيَاسًا عَلَى الْجَمْعَةِ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا وَثَبُوتُهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ  
الصَّحَابَةِ أَمَّا الْأَحَادِيثُ الْمَرْفُوعَةُ فِي هَذَا الْبَابِ فَلَمْ يَثْبُتْ مِنْهَا شَيْءٌ قَالَ الْبَزَّازُ  
لَا أُحِظُّ فِي الْأَغْنِيَاءِ الْعِيدَيْنِ حَدِيثًا صَحِيحًا وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَحَادِيثُ غُلِبَ الْعِيدَيْنِ

حميفة وفيه آثار عن الضحابة جيدة فقول ابن رشد في البداية لثبوت ذلك عن رسول الله ﷺ وهم منه . أما قول ابن القيم في الهدى النبوي صح الحديث فيه وفيه حديثان ضعيفان حديث ابن عباس وحديث النافذة بن سعد لكن ثبت عن ابن عمر مع شدة اتباعه السنة أنه كان يتنقل يوم العيد قبل خروجه أه فيها بحريف كما يدل عليه السياق ولعن معتزله في سفر السعادة وهو قوله : وكان يتنقل للعيد ورد في هذا الباب حديثان وكلاهما ضعيف لكن صح عن ابن عمر أنه كان يتنقل لكل عيد وشدة مبالغته في اتباع السنة تقتضي أن الحديث في هذا الباب صحيح أه وقال الشوكاني في النيل ثبت في كتب أئمتنا كجموع زيد بن علي وأصول الأحكام والشافعي من هل عليه السلام قال أمرنا رسول الله ﷺ أن نتنقل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم العيد وقال ليس ذلك بواجب فإن صح إسناده صالح لإثبات هذه السنة أه (وليس بلازم) إذ لم يرد ما يدل على لزومه بل لم يصح ما يثبت سفهته كما عرفت (ويستحب فيهما الطيب والحسن من الثياب) لما مر في الجمعة والحديث الحسن بن علي عليهما السلام قال أمرنا رسول الله ﷺ أن تطيب بأجود ما تجد في العيد زواة الطبراني والحاكم والبيهقي وحديث جابر أن النبي ﷺ كان يلبس برده الأحمر في العيدين والجمعة رواه ابن خزيمة وحديث عبد الله بن عمر قال وجد عمر حلة من استبرق تباع في السوق فأخذها فأثني بها رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله ابتع هذه فتجعل بها للعيد والوفد فقال أئمتنا هذه لباس من لاخلاق له متفق عليه وفي الباب عن ابن عباس وجعفر بن محمد عن أبيه عن جده .

## باب صلاة المحسوف

(وصلاة المحسوف سنة واجبة إذا خسفت الشمس خرج الإمام إلى المسجد فافتتح الصلاة بالناس بغير أذان ولا إقامة) الحديث عائشة قالت خسفت الشمس على عمر رسول الله ﷺ فبعت مناديا بالصلاة جامعة فقام فصل أربع ركعات في ركعتين وأربع سجود متفق عليه وعلى مثله من حديث ابن عمر (ثم قرأ قراءة طويلة سراً بضم سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً نحو ذلك ثم رفع رأسه يقول سمع الله لمن حمده ثم قرأ دون قراءته الأولى ثم ركع نحو قراءته الثانية ثم رفع رأسه

يقول سمع الله لمن حده ثم يسجد سجدتين تامتين ثم يقوم فيقرأ دون قراءته التي  
تلى ذلك ثم يركع نحو قراءته ثم يرفع كما ذكرنا ثم يقرأ دون قراءته هذه ثم  
يركع نحو ذلك ثم يرفع كما ذكرنا ثم يسجد كما ذكرنا ثم يقشده ويسلم الحديث  
ابن عباس قال خسفت الشمس فبلى رسول الله ﷺ والناس معه فقام قياما  
طويلا نحواً من سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع رأسه من الركوع  
فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون  
الركوع الأول ثم سجد ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع  
ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون  
القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم انصرف  
وقد تجلت الحديث متفق عليه وعلى مثله من حديث عائشة وفي الباب عن أسماء  
بنت أبي بكر وعبد الله بن عمرو وجابر بن عبد الله وعلى بن أبي طالب وأبي هريرة  
وعبد الله بن عمرو وأسفيان (ولم يشأ أن يصل في بيته مثل ذلك أن يفعل) لأنها  
ناظرة لمخارج في الانفراد كاستنوافل (وليس في صلاة خسوف القمر  
جماعة) لأنه لم يرد عن رسول الله ﷺ أنه جمع الناس لصلاة القمر ولا ورد  
ذلك عن غيره أيضاً كما رواه ابن وهب عن مالك ولعن عليه بعض الحفاظ  
لكن روى الإمام الشافعي في المسند عن الحسن البصري قال خسف القمر وابن  
عباس أمير على البصرة فخرج فبلى بنا ركعتين في كل ركعة ركعتان ثم ركع  
وقال إنما صليت كما رأيت النبي ﷺ يصل نعم هو من رواية إبراهيم بن محمد  
وهو ضعيف مع أن قول الحسن خطبتنا لا يصح لأنه لم يكن بالبصرة لما كان ابن  
عباس بها أو من تدليساته المعروفة وكأنه يريد أهل البصرة وروى الدارقطني  
من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل في كسوف الشمس  
والقمر أربع ركعات وأربع سجعات لكن ذكر القمر فيه مستغوب كما قال  
الحافظ وكذلك ما رواه الدارقطني أيضاً من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ  
صلى في كسوف الشمس والقمر ثمان ركعات في أربع سجعات فإن في سنده ظمناً  
لأنه من رواية حبيب عن طاوس ولم يسمع منه مع أنه في صحيح مسلم بدون ذكر  
القمر وقال الحافظ في الفتح في الكلام على حديث أبي بكر ما نصه ووقع عند  
ابن حبان من وجه آخر أنه صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف القمر ولم يظنه من  
طريق الضعيف بن شميل عن أشعث بإسناده في هذا الحديث صلى في كسوف الشمس

والقمر ركعتين مثل صلاتكم وأخرجه الدارقطني أيضاً قال وفي هذا رد على من أطلق كابن رشد أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل فيه قال وقال صاحب الهدى لم ينقل أنه عليه السلام صلى في كسوف القمر جماعة لكن حكى ابن حبان في السيرة أنه أن القمر خسف في السنة الخامسة من الهجرة فصل النبي عليه السلام بأصحابه صلاة الكسوف وكانت أول صلاة كسوف في الإسلام قال وقد جزم هذا مقطوعاً في سيرته المختصرة وتبعه شيخنا في نظمها ١١ ووقع ذكر القمر في حديث أبي بكره أيضاً عند الطحاوي في معاني الآثار لكن على الشك ونظفه من رواية الحسن عن أبي بكره أن الشمس أو القمر انكسف على عهد رسول الله عليه السلام فذكر الحديث وكذلك ورد ذكر القمر في حديث جابر بن عبد الله ونظفه أن رسول الله عليه السلام إذا كانت ليلة ربيع شديدة كان مفزعه إلى المسجد حتى تسكن الريح وإذا حدث في السماء من كسوف شمس أو قمر كان مفزعه إلى الصلاة عزاء الحفظ للسيوطي إلى ابن أبي الدنيا وقال إنه حسن (وليس الناس عند ذلك أفذاذاً) لحديث أبي بكره أن رسوله عليه السلام قال إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ولكنهما آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده فإذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم رواه البخاري والنسائي وفي الباب عن جماعة بل بلغ حد التواتر (والقراءة فيها جبراً كسائر ركوع النوافل) لما سبق في نوافل الليل (وليس في إثر صلاة الشمس خطبة مرتبة لأنها صلاة فقل لم يحجر فيها بالقراءة فلم يكن من سنتها الخطبة كسائر النوافل كذا قال الباجي وهو قياس في مقابلة النص مع أنه ورد في بعض طرق الحديث الصحيحة الجهر فيها بالقراءة فبطل هذا القياس من كل وجه ولم يبق إلا أن يكون الإمام أدرك الناس على ذلك فيجعل لفظ الخطبة الوارد في طرق الحديث على أنه أتي بكلام على نظم الخطب فيه ذكر الله تعالى وحده ووعظ الناس وليس بخطبتين يرقى لها المنبر ويجلس في أولها وبينهما كسائر الخطب ولذلك قال (ولا بأس أن يخطب الناس ويذكروهم) كما فعل رسول الله عليه السلام.



## باب في صلاة الاستسقاء

(وصلاة الاستسقاء سنة تقام يخرج لما الإمام كما يخرج

للمعدين نحوه)

لحديث عائشة رضي الله عنها قالت شكا الناس إلى رسول الله ﷺ قحوط المطر فأمر بمنبر فوضع له في المصل ووعده الناس يوماً يخرجون فيه قالت عائشة فخرج رسول الله ﷺ حين بدا حاجب الشمس فتمد على المنبر فكبر وحمد الله عز وجل الحديث رواه أبو داود وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن والنووي (فيصل بالناس ركعتين يجر فيهما بالقراءة يقرأ بسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها وفي كل ركعة سجدة واحدة ويكسب ويسلم) الحديث عبد الله بن زيد قال رأيت النبي ﷺ يوم خرج يستسقي قال لحول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ثم حول رداءه ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي وهو في صحيح مسلم بدون ذكر الجهر بالقراءة وحديث ابن عباس قال خرج رسول الله ﷺ متبذلاً متواضعاً متضرعاً حتى أتى المصل فركب المنبر ولم يخطب خلبتكم هذه ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين زاد في رواية كما يصلي في العيد رواه أبو داود والترمذي وصححه النسائي وابن ماجه (ثم يستقبل الناس بوجهه فيجلس جلسته فإذا أطمأن الناس قام متوكئاً على قوس أو عصا يخطب فإذا فرغ استقبل القبلة لحول رداءه يجعل ماعلى منكبه الأيمن على الأيسر وماعلى الأيسر على الأيمن ولا يقلب ذلك ولا يفعل الناس مثله وهو قائم وهم قعود ثم يدعو كذلك ثم ينصرف وينصرفون) الحديث أني هريرة قال خرج النبي ﷺ يوماً يستسقي فصل بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة ثم خطبنا ودعا الله عز وجل وحول وجهه نحو القبلة رافعاً يديه ثم قلب رداءه لجل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن رواه أحمد وابن ماجه وأبو عوانة والبيهقي وقال في الخلافيات رواه ثقات وحديث عبد الله بن زيد قال رأيت رسول الله ﷺ حين استسقى لنا أطال الدعاء وأكثر المسألة ثم تحول إلى القبلة وحول رداءه فقلبه ظهراً لبطن وتحول الناس معه رواه أحمد وأبو داود ولفظه خرج النبي ﷺ يوماً يستسقي لحول رداءه وجعل عطاؤه الأيمن على عاتقه الأيسر وجعل عطاؤه الأيسر على عاتقه الأيمن ثم دعا الله عز وجل وفي رواية له ولاحمد عنه أن النبي

استحق عليه خصمه سوداء فأراد أن يأخذ أسفلهما فيجعلهما أعلاما فتلفت عليه فقلبا الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن الحديث وأصله في الموطأ والصحيحين ( ولا يكبر فيها ولا في الخسوف غير تكبيرة الإحرام والخفض والرفع ) لأنها صلاة سبق لها البذاذة والخشوع فلم يلحقها تغيير بالتكبير كصلاة الخسوف كذا قال الباجي وهو قياس في مقابلة النص فقد ورد من طرق أنها كصلاة العيد بل صرح ابن عباس بأن النبي ﷺ كبر في الأولى سبع تكبيرات وقرأ سبح اسم ربك الأعلى وقرأ في الثانية هل أتاك حديث الفاشية وكبر خمس تكبيرات أخرجه البزاز والدارقطني والبيهقي والحاكم وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه لكن تبعه الذهبي وكذلك روى الشافعي عن جعفر بن محمد أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يجرون بالقراءة في الاستسقاء ويصلون قبل الخطبة ويكبرون في الاستسقاء سبعا وخمسا وروى عن علي عليه السلام مثله وكذلك عن عثمان رضي عنه ( ولا أذان فيها ولا إقامة ) لحديث أبي هريرة قال خرج نبي الله ﷺ يستسقى بنا ففعل ركعتين بلا أذان ولا إقامة الحديث رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي وفي الباب عن ابن عباس وغيره .

## باب ما يفعل بالمحضر وغسل الميت

وصكفته وتحيطه وحمله ودفنه ويستحب استقبال القبلة بالمحضر

لحديث أبي قتادة أن النبي ﷺ حين قدم المدينة سأل عن البراء بن معرو رضى الله عنه فقالوا توفي وأوصى بك يا رسول الله وأوصى أن يوجه إلى القبلة لما احتضر فقال رسول الله ﷺ أصاب الفطرة وقد رددت ثلثه على ولده ثم ذهب فصلى عليه وقال اللهم اغفر له وارحمه وادخله جنتك وقد فعلت رواه البيهقي والحاكم وقال هذا حديث صحيح ولا أعلم في توجيه المحضر إلى القبلة غيره ( وأغمضه إذا قضى ) لحديث أم سلمة قالت دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة قد شق بصره فأغمضه ثم قال إن الروح إذا قبض تبعه البصر رواه مسلم وحديث شداد بن أوس قال : قال رسول صلى الله عليه وسلم إذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر فإن البصر يقبض الروح وقولوا أخيراً فإنه يؤمن على ما قال أهل الميت رواه أحمد وابن ماجه والحاكم والبزاز والطبراني في الأثرين ( ويلقن لا إله إلا الله عند الموت ) لحديث أبي سعيد الخدري عن

النبي ﷺ قال لقنوا موتاكم لا إله إلا الله رواه مسلم والأربعة وفي الباب من أبي هريرة وعائشة وعبد الله بن جعفر وابن عباس وابن مسعود وجابر بن عبد الله وعروة بن مسعود وحذيفة وعمر وعثمان وأنس ووالدة بن الأسقع وابن عمر ومعاذ بن جبل وقد خرجت أحاديثهم في الكثير .

(عليه) حديث أبي سعيد المذكور هو من أفراد مسلم وعزاه ابن الجوزي إلى البخاري والمحب الطبري إلى المتفق عليه فوجههما الحافظ في التلخيص ثم وقع له ذلك في تحريم أحاديث الهداية فقال متفق عليه من حديث أبي سعيد مع أن صاحب الأصل الحافظ جمال الدين الزيلعي قال في نصب الراية رواه الجماعة إلا البخاري وقد صرح الحافظ في الفتح أيضاً بأنه من أفراد مسلم قلل في تحريم أحاديث الهداية تحريفاً أو سبق قل (وإن قدر على أن يكون طاهراً وما عليه طاهر فوا حسناً) إكراماً للبلاتكة الذين يحضرون الميت كما قال تعالى (حتى إذا جاء أحدكم الموت توفته رسلنا وهم لا يفرطون) قال ابن عباس هم أعوان ملك الموت رواه ابن أبي شيبة في المصنف وجاء في حديث مرفوع أنهم خمسة لكنه من رواية يزيد الرقاشي وهو متروك أخرجه ابن أبي الدنيا وأبو يعلى في المستند (ويستحب أن لا يقربه حائض ولا جنب) لأن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه جنب كما في سنن أبي داود والنسائي ومعهما ابن حبان والحاكم من حديث علي عليه السلام ولما رواه الطبراني في الكبير من حديث يميم بن بن سعيد قالت قلت يا رسول الله هل يرقد الجنب قال ما أحب أن يرقد إلا أن يتوضأ فأني أخاف يعني إن نام بلا وضوء أن يتوفى فلا يحضره جبريل وفي مصنف ابن أبي شيبة ثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال كانوا إذا حضروا الرجل يموت أخرجوا الحيفض (وأرخص بعض العلماء في القراءة عند رأسه بسورة يس) الحديث معقل ابن يسار أن رسول الله ﷺ قال اقرأوا يس على موتاكم رواه أبو داود وابن حبان ورواه أحمد بلفظ يس قلب القرآن لا يقرؤها رجل يريد الله والدار الآخرة إلا نصر له وأقرؤها على موتاكم ونقل ابن العربي عن الدارقطني أنه قال في هذا الحديث إنه ضعيف الاستناد مجهول المتن ولا يصح في الباب حديث وقال الإمام أحمد في المستند ثنا أبو المغيرة ثنا صفوان قال كانت المشيخة يقولون إذا قرئت يعني يس لميت خفف عنه بها وأسنده الديلمي في مسند الفردوس من طريق مروان بن سالم بن صفوان ابن عمرو عن شريح عن أبي النرداء وأبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من ميت يموت فقيراً عنده يس إلا هون الله عليه وأخرجه أبو الشيخ

في فضائل القرآن من حديث أبي ذر وحده (ولم يكن ذلك عند مالك أمر معمولاً به) لصيف الحديث أو عدم وصوله إليه (ولا بأس بابيكما بالدموع حينئذ) لحديث ابن عباس قال ماتت زينب بنت رسول الله ﷺ فمكت النساء لمجلس عمر يضرهن بسوط فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده وقال مهلاً يا عمر ثم قال إيا كن ونميق الشيطان ثم قال إنه مهما كان من المؤمنين والقلب فن الله عز وجل ومن الرحمة وما كان من اليد واللسان فن الشيطان رواه أحمد ولما عاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن عباد بن بكى وبكى الناس لبيكاه ثم قال ألا تسمعون إن الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه أو يرحم متفق عليه من حديث ابن عمر وكذلك بكى صلى الله عليه وآله وسلم لما رفع إليه ابن بقة ونفسه تنمق كأنها في شنة فقال له سعد ما هذا يا رسول الله فقال هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده وإنما يرحم الله من عباده الرحماء متفق عليه من حديث أسامة بن زيد وفي الباب عن جماعة (وحسن الترمذي والنسب أجمل لمن استطاع) للأحاديث الواردة في فضل الصبر وهي كثيرة مفردة بالتأليف (وينبئ عن الصراخ والنياحة) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة من الكفر باقة شق الجيب والنياحة والظلم في النسب رواه ابن حبان والحاكم وهو في صحيح مسلم بلفظ أنان في الناس هما بهم كفر الظلم في النسب والنياحة على الميت وحديثه أيضاً قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصلى الملائكة على نائحة ولا مرنة رواه أحمد بإسناد حسن وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الميت يعذب في قبره بما نبح عليه متفق عليه وفي الباب عن جماعة بل حديث عمر وحده عد من المتواتر (وليس في غسل الميت حد ولكن ينق ويغسل بما وسدر ويجعل في الآخرة كافر) لحديث أم عافية قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفيت ابنته فقال اغسلها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيت ماء وسدر واجعلن في الآخرة كافر أو شيئاً من كافر الحديث رواه الجماعة (وتستر عورته) للاجتماع على حرمة النظر إلى عورة الميت وحديث علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبرز خلفك ولا تنظر إلى خلفك ولا يستره أبو داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي وفي إسناده مقال (ولا تلم أظفاره ولا يخلق شمرة) لأن هذه الأشياء للزينة وقد استغني الميت عنها ولأن أجزاء الميت محرمة فلا تهتك بذلك ولم يصح عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم ولا عن أصحابه في هذا الباب شيء. كقول الترمذي، ولكن في مصنف  
عبد الرازي عن سفيان الثوري عن حماد عن إبراهيم عن عائشة أنها رأت امرأة  
يكدون رأسها بالمشط فقالت علام تصون ميتكم ورواه محمد بن الحسن في كتاب  
الآثار أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي به ورواه أبو حنيفة  
القاسم بن سلام وإبراهيم الحارثي في غريب الحديث لها عن هشيم أبي مغيرة عن  
إبراهيم عن عائشة أنها سألت عن الميت يسرح رأسه فقالت علام تصون ميتكم قال  
أبو عبيد هو مأخوذ من نصرت الرجل نصرت نصوا إذا حدثت ناصيته فأرادت  
عائشة أن الميت لا يحتاج إلى تسريح الرأس وذلك بمنزلة الأخذ بالناصية اهـ وذكره  
البيهقي تعليقا ثم قال وكأنها كرهت ذلك إذا سرحته بمشط ضيق الأسنان كذا قال وهو  
يفيد أن ذلك لم يكن معروفا في زمن النبي ﷺ وأنه بدعه كقول مالك ما حديث أفعلاوا  
بميتكم ما فاعملون به ورواه أبو شامة في كتاب السواك أنه غير معروف وقال ابن  
الصلاح بحث عنه فلم أجده ثابتا (ويعصر بطنه عصرا رقيقا) ليخرج مافي بطنه  
من أذى ولأن عليا فعل ذلك بالنبي ﷺ لما غسله فلم يخرج منه شيء فقال بأبي طيب  
حيا وطيب ميتا كافي المصنف لابن أبي شيبة والسنن للبيهقي وغيرهما وذلك بما يدل  
على أنه كان أمرا متبعًا إيل أخرجه البيهقي في السنن من مرسل ابن سيرين أن رسول الله  
ﷺ قال من غسل ميتا فليبدأ بعصره لكة ضعيف وقد رواه بن أبي شيبة عنه  
موقوفًا قال يعصر بهان الميت في أول غسله عصرة خفيفة ورواه الطبراني في الكبير  
من حديث أم سليم مرفوعا إذا توفيت المرأة فأرادوا غسلها فليبدأ ببطنها فليمسح  
مسحا رقيقا إن لم تكن حبلى فإن كانت حبلى فلا يحركها وذكر حديثا طويلا نحو  
ورقة أخرجه البيهقي في السنن أيضا مختصرا وهو حديث ضعيف مضطرب لأن  
مخرجهما واحد (وان وضوء وضوء الصلاة فمن) لقول النبي ﷺ لفاسلات ابنته  
أبدان بيمامتها وموضع الوضوء منها رواه الجماعة من حديث أم عطية (وليس  
بواجب) قيا على غسل الحى (ولا بأس بفعل أحد الزوجين صاحبه من غير  
ضرورة) للاجماع حكاه ابن المنذر وغيره وحديث عائشة قالت رجعت رسول الله ﷺ من  
البيعة وأنا أجد صداعا في رأسي وأقول وارأساه فقال ما حركك لومت قبلي فقصت  
عليك وغسلتك وكففتك رواه أحمد والدارقطني وابن ماجه وابن حبان والدارقطني  
والبيهقي وأعله ابن أبي عمير وتمقبه الخفاف بانه لم ينفرد به بل تابعه عليه صالح بن  
كيسان عند أحمد والسنن وروى أحمد وأبو داود وابن ماجه عنها قالت لو استقبلنا

من أمرنا ما استبرنا ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا نائفة وأوصفت  
فاطمة عليه الصلاة والسلام أن يغسلها على وأسماء بنت حميس فضلاها رواه الشافعي  
والدارقطني وأبو نعيم في الحلية والبيهقي من طرق وهو حسن وكذلك أوصى أبو بكر  
الصديق أن يغسل أسماء بنت حميس فغسله كما في سنن البيهقي وموطأ مالك وقال ابن  
عباس الرجل أحق أن يغسله امرأته رواه ابن أبي شيبة ( والمرأة تموت في السفر  
لأنساء معها ولا ذو محرم من الرجال فليغسلها رجل وجهها وكفها ولو كان الميت رجلا  
يغسل النساء وجهه ويديه إلى المرفقين ) لحديث واثلة بن الأسقع أن رسول الله ﷺ  
قال إذا ماتت المرأة مع القوم تيمم كما يتيمم صاحب الصلوة للصلاة رواه ابن عساكر  
من طريق بشر بن عازم عن بكار بن تميم عن مكحول عنه وإسناده في نهاية السقوط  
وأخرجه أبو داود في المراسيل من وجه آخر عن مكحول مرسل أن رسول الله  
ﷺ قال إذا ماتت المرأة مع الرجال ليس معهم غيرها أو الرجل مع النساء ليس  
معهن غيره فاهما ييمان ويدفنان وهما منزلة من لا يجد الماء ، قلت والأشبه بهذا  
أنه موقوف على مكحول وقد أسند ابن أبي شيبة نحوه عن عطاء وسعيد بن المسيب  
وفي الموطأ عن مالك أنه سمع أهل العلم يقولون إذا ماتت المرأة فذكر نحوه ( فإن  
كانت امرأة من محال ما غسلته وسرت عورتها ) لأن جسد الرجل ليس بعورة  
ولذلك أيسر له كشف جسده بمحضرة ذوات محارمه من النساء ( وإن كان مع الميتة  
ذو محرم غسلها من فوق ثوب يستر جميع جسدتها ) لأن جسد ما عورة ما عدا الوجه  
والكفين ( ويستحب أن يكفز الميت في وتر ثلاثة أثواب أو خمسة أو سبعة وما جعل  
له من أزره وقبص وعامة فذلك محسوب في عدد الأثواب الوتر وقد كفن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب بيض محمولة أدرج فيها  
لإدراجاً صلى الله عليه وآله وسلم ) .

أخرجه الجماعة من حديث عائشة بلفظ كفن في ثلاثة أثواب بيض محمولة جدد  
يمانية ليس فيها قبص ولا عامة أدرج فيها إدراجاً وقال ابن أبي شيبة ثنا يزيد بن  
هريرة عن حبيب عن عمرو عن إبراهيم قال سئل جابر بن زيد عن الميت كم يكفن  
من الكفن قال كان ابن عباس يقول ثوب أو ثلاثة أثواب أو خمسة أثواب  
( ولا بأس أن يقيم الميت ويغسل ) لحديث عبد الله بن عمر أن عبد الله بن أبي لهيفة  
جاء ابنه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أعطني قبصك أكفنه فيه وصل

عليه واستغفر له فأعطاه النبي ﷺ قيصره الحديث متفق عليه وهل مثله من حديث جابر وقال ابن عمر الميت يقصص ويؤزر ويلف في الثوب اثنان فإن لم يكن إلا ثوب واحد كفن فيه رواه مالك وقال ابن أبي شيبة في المصنف ثمانية عن هشام عن قتادة قال كان الحسن يقول في الميت توضع العمامة وسط رأسه ثم يخلف بين طرفيها هكذا على جسده قال وقال ابن سيرين يعمم كما يعمم الحي (وينبى أن يحنط ويحمل الخنوط بين أكفانه وفي جسده ومواضع السجود منه) الحديث ابن عباس في المحرم الذي وقصته راحلته وفيه أن النبي ﷺ قال اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين ولا تحنطوه ولا تغمروا رأسه فإن الله تعالى يمسه يوم القيامة ملياً رواه الجماعة وفيه دليل على أن استعمال الخنوط للبهائم كان متبعاً معروفاً وإنما نهى عنه لأنه كان محرماً وأوصى على عليه السلام أن يجعل في خنوطه مسك وقال هو فضل خنوط النبي ﷺ رواه ابن أبي شيبة والحاكم وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال يوضع الكافور على موضع جهود الميت وفي الباب عن سلمان وأنس والحسن بن علي عليهما السلام وآخرين (ولا يفضل الشهيد في الممترك ولا يصل عليه ويدفن بثيابه) الحديث جابر قال كان رسول الله ﷺ يجمع بين رجائين من قتل أحد في الثوب الواحد ثم يقول أبهم أكثر أخذاً للقرآن فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في الحبل وأمر بدفنه في دماثهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم رواه البخاري والأربعة إلا أبا دؤاد عن أنس وابن عباس وغيرهما (ويصل على قاتل نفسه) لقول ابن سيرين ما أعلم أحداً من أهل العلم ولا التابعين ترك الصلاة على أحد من أهل القبلة رواه ابن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس عن هشام عن ابن سيرين به وقال ابن أبي شيبة ثنا جرير عن مغيرة عن حماد عن إبراهيم قال يصل على الذي قتل نفسه وعلى النفساء من الزنا وعلى الذي يموت مريضاً من الخمر أما حديث صلوا على من قتل لا إله إلا الله وصلا خلف من قال لا إله إلا الله فواهيان أخرج الأول ابن ماجه من حديث واثله والثاني الطبراني والدارقطني وابن عدى وأبو نعيم من حديث ابن عمر (ويصل على من قتله الإمام في حسد أو قوه) لما سبق والحديث عمران بن حصين في قصة المجنونة وفيه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكت عليه ثيابها فرجم ثم صلى عليها فقال له عمر أصلى عليها يا رسول الله وقد زنت فقال لقد تابعت نوبة لوقست بين سبعين من أهل المدينة لودعتهم وهل وجدت نوبة من أن جاءت

بنفسه الله تعالى رواه مسلم والأربعة حديثاً. أماعة بن سهل بن حنيف في قصة  
 ماعز وقتل قيل يارسل الله صلى الله عليه وسلم والثاس رواه عبد الرزاق وفي صحيح  
 البخاري من حديث جابر في قصة ماعز أيضاً قتال له النبي صلى الله عليه وسلم  
 خيراً وصلى عليه قال البخاري لم يقتل يونس وابن جريج عن الزهري فصل  
 عليه يعني إماماً قالها معمر (ولا يصل عليه الإمام) ودعا وزجراً لغيره من مثل  
 حاله ولحديث جابر بن سمرة أن رجلاً قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه النبي  
 ﷺ رواه أحمد ومسلم والأربعة (ولا يتبع الميت بمجر) الحديث أني هريرة  
 عن النبي ﷺ قال لا تتبع الجنابة بصوت ولا نار رواه أبو داود وفيه رجلان  
 مجهولان وقال ابن القطان لا يصح وإن كان متصلاً للجبل بحال ابن عمير رآه  
 عن رجل عن أبيه عن أني هريرة أنه لکن ذکر الزرقاني عن بعض الحفاظ أنه  
 حسنه ولمه لشواهد فتد قال أبو بردة أوصى أبو موسى حين حضره الموت فقال  
 لا تتبعوني بحمرة قالوا أو سمعت فيه شيئاً قال نعم من رسول الله ﷺ رواه  
 ابن ماجه وفيه أبو هريرة وهو مجهول وقال ابن أني شية ثنا وكيع عن شيان عن  
 يحيى بن أبي كثير عن رجل عن أبي سعيد قال لرسول الله ﷺ لا تتبع الجنابة  
 بصوت ولا نار ولا يمتني أمامها وقال ثنا أبو معاوية عن إسماعيل عن حش بن  
 المستم قال كان رسول الله ﷺ في جنازة فرأى امرأة معها حجر فقال اطردوها  
 فما زال قائماً حتى قالوا يارسل الله قد توارت في أجام المدينة وفي الباب عن ابن  
 عمر مرفوعاً وعمر واسماء بنت أبي بكر وأبي هريرة موقوفاً والآخران في  
 الموطأ وحديث عمر موقوفاً في المصنف لابن أبي شية (والمتى أمام الجنابة أفضل)  
 لحديث عبادة بن عمر أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنابة  
 رواه أحمد والأربعة والبرقلى وصححه ابن حبان وفي وصلة وإرساله ووقفه  
 ورفعه خلاف ومن أخرجه مراسلاً مالك عن ابن شهاب به فقال ابن عبد البر هو  
 هكذا مرسل عند رواة الموطأ وقد وصله عن مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه  
 جماعة منهم يحيى بن صالح الرضاوى وعبادة بن عون وحاتم بن سالم التراز  
 ووصله أيضاً كذلك جماعة فقات من أصحاب ابن شهاب منهم ابن عتيبة ومعمر  
 ويحيى بن سعيد وموسى بن عتيبة وابن أخي ابن شهاب وزيد بن سعد وعبد الله



ابن الحسن الحراني على اختلاف في بعضهم ثم أسند رواياتهم قلت وتابعه أيضاً جماعة خرجت متابعتهم في تخريج أحاديث البداية وقد صحح وصله ابن المنذر وابن حزم والنووي وجماعة وأخرج الترمذي عن الزهري عن أس نحوه وذكر عن البخاري أنه قال أخطأ فيه محمد بن بكر إنما يروي عن الزهري مرسلًا وفي الباب آثار ذكرتها في الأصل (ويجعل الميت في قبره على شقه الأيمن) لحديث عبيد بن عمير عن أبيه وكانت له حبة أن رجلاً قال يا رسول الله ما الكباثر قل هي سبع فذكر منها واستحلل البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتاً رواه أبو داود والنسائي والحاكم (وينصب عليه اللبن) لما رواه مسلم عن سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرجه الذي مات فيه الحدوا لي لحداً وأنصبوا على اللبن نصبا كما صنع رسول الله ﷺ وفي الباب عن علي بن الحسين وسالم والقاسم وبريدة خرجها ابن أبي شيبة (ويقول حينئذ اللهم إن صاحبنا قد نزل بك وخلف الدنيا وراء ظهره واقتدر لي ما عندك اللهم ثبت عند المسألة منطلقه ولا تمتهل في قبره بما لا طاقة له به والحقه بنبيه محمد ﷺ لما رواه محنون في المدونة عن أنس بن عياض عن اسماعيل بن رافع المدني عن رجل قال سمعت إبراهيم النخعي يقول كان ابن مسعود إذا أتى بمنازة فذكر حديثاً طويلاً وفيه قيل له أكان رسول الله ﷺ يقف على القبر إذ فرغ منه قال نعم كان إذا فرغ منه وقف عليه ثم قال اللهم نزل بك صاحبنا وخلف الدنيا وراء ظهره ونعم المنزول به أنت اللهم ثبت عند المسألة منطلقه ولا تمتهل في قبره بما لا طاقة له به اللهم نور له في قبره وحقه بنبيه وسنده ضعيف وفي الحلية من حديث أنس بن مالك نحوه وهو ضعيف أيضاً والثابت في هذا الباب ما أخرجه ابن أبي شيبة والأربعة وابن حبان والحاكم من حديث ابن عمر قال كان رسول الله ﷺ إذا وضع الميت في قبره قال بسم الله وعلى ستره رسول الله وفي لفظ ملة رسول الله ﷺ وأخرجه ابن أبي شيبة والنسائي والحاكم من حديثه أيضاً ولفظه أن رسول الله ﷺ قال إذا وضعتم موتاكم في قبوركم قولوا بسم الله وعلى سنة رسول الله ﷺ وقد اختلف في رفعه ووقفه فرجح بعض الحفاظ المرفوع ورجح آخرون الموقوف وفي الباب عن أبي أمامة والجلال والبياض (ويكره البناء على القبور وتحصيصها) لحديث جابر قال نبى رسول الله ﷺ أن يحصص القبر وأن يقدم عليه وأن يبنى عليه رواه مسلم والأربعة وفي المسئلة تفصيل ليس هذا محل بسطه (ولا يغسل المسلم أباه الكافر ولا يدخله قبره) لانه (٢ - سلك)

لا يصل عليه ولا يدعو له فلم يكن له غسله كالأجنبي (إلا أن يخاف أن يضيع فوارده)  
لحديث علي عليه السلام قال لما مات أبو طالب أتيت رسول الله ﷺ فقلت إن عمك  
الشيخ الضال قد مات فقال انطلق فواره ولا تمدن حديثاً حتى تأتيني فانتظمت  
فوارثته فأمرني فأغتسلت فدعا لي رواء أحمد وابن أبي شيبة وأبو داود والنسائي  
والبخاري وأبو يعلى والبيهقي وجماعة قال الحافظ ومدار كلام البيهقي على أنه ضعيف  
ولا يتبين وجه ضعفه وقد قال الرافعي إنه حديث ثابت مشهور قال ذلك في أماليه  
ووقع عند ابن أبي شيبة في مصنفه فقلت إن عمك الشيخ للكافر قد مات فما ترى  
فيه قال أرى أن تغسله وتجهزه كلام الحافظ قلت الذي رأيته مصنف ابن أبي  
شعبة هو ما ذكرته إلا أنه قال ثم دعا لي بدعوات ما يسرني أن لي بهن ما على  
الأرض يمشي (واللحد أحب إلى أهل العلم من الشق) لحديث ابن عباس أن  
رسول الله ﷺ قال اللحد لنا والشق لغيرنا رواه أحمد والأربعة وفيه عبد الأعلى  
ابن عامر وهو ضعيف ولذلك قال الترمذي إنه غريب لكن نقل الحافظ عن ابن  
السكن أن عمه ولله لشواهد فقد ورد من طرق أخرى (وهو أن يحفر للبيت  
تحت الجرف في حائط قبلة القبر وذلك إذا كانت تربة صلبة لا تتهيل ولا تقطع  
وكذلك فعل برسول الله ﷺ) أخرجه أحمد وابن ماجه عن أنس قال لما توفي  
رسول الله ﷺ كان رجل يلحد والآخر يضرع فقالوا نستخير ربنا ولنبي  
إليهما فأجبا سبق تركناه فأرسل إليهما فسبق صاحب اللحد فلحدوا له ورواه  
ابن ماجه أيضاً من حديث ابن عباس وفيه أن أبا عبيدة بن الجراح كان يضرع  
وأن أبا طلحة كان يلحد وقال ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن العمري عن عبد الرحمن  
بن القاسم عن أبيه عن عائشة وعن العمري عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ  
أوصي أن يلحد له والعمري ضعيف وفي الباب عن جماعة .

## باب في الصلاة على الجنازة

والصلاة لليت والتكبير على الجنازة أربع تكبيرات

لحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم وكبر أربع تكبيرات رواه الجماعة وحديث ابن عباس قال انتهى رسول الله ﷺ إلى قبر رطب فصلى عليه وصفوا خلفه وكبر أربعاً متفق عليه وفي الباب عن زيد بن ثابت وجابر وعقبة بن عامر والبراء بن عازب وعبد الله بن مسعود وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وأبي امامة بن سهل بن حنيف ومرسل عنه وعن أبيه وجماعة (يرفع يديه في أولاهن ولأن رفع في كل تكبيرة فلا بأس) لحديث عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه عند التكبيرة في كل صلاة وعلى الجنازة رواه الطبراني في الأوسط وقال لم يروه عن نافع إلا عبد الله بن عمر تفرد به عباد بن صبيح أهولاً عزاه إليه الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد قال فيه عبد الله بن عمر وهو مجهول وكأنه تصحف عليه فإن الذي في السند عبد الله بن عمر براء مبهمة مكررة وهو غير مجهول إنما المجهول ابن أبي عمر بالزاي المجهمة وقد ذكره ابن حبان في الثقات ثم إذا قول الطبراني لم يروه إلا ابن عمر مردود فقد أخرجه الدارقطني في العلل عن طريق عمر بن شبة ثنا يزيد بن هرون أنبأنا يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان إذا صلى على الجنازة رفع يديه في كل تكبيرة وإذا انصرف سلم قال الدارقطني هكذا رفعه عمر بن شبة وخالفه جماعة فرووه عن يزيد بن هرون موقوفاً وهو الصواب قلت الموقوف ذكره البخاري في باب سنة الصلاة على الجنازة من صحيحه تعليقاً ووصله في جزء رفع اليدين بسند صحيح وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة والشافعي ثم قال وبلغني عن سعيد بن المسيب وعروة بن الريب مثل ذلك وعلى ذلك أدركت أهل العلم ببلدنا قلت وأسند ابن أبي شيبة في المصنف عن عمر بن عبد العزيز وعطاء وسالم وقيس بن أبي حازم وابن سيرين وعن موسى بن نعيم أنه قال من السنة أن ترفع يديك في كل تكبيرة من الجنازة وأسند البخاري في جزء رفع اليدين عن نافع بن جبير ومكحول ووهب بن منبه والزهرى والحسن البصري وأخرجه الشافعي أيضاً عن أنس وسعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن عباس وعن عمر رضي

الله عنه أنه كان يرفع مع كل تكبيرة في الجنازة والعديد في المدونة قال ابن وهب: وأبو عبد الله بن عمر بن الخطاب والقاسم بن محمد وعمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح وموسى بن نعيم وابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد كانوا إذا كبروا على الجنازة رفعوا أيديهم في كل تكبيرة قال ابن وهب وقال مالك أنه لم يعجبني أن يرفع يديه في التكبيرات الأربع اهـ (وإن شاء دعا بعد الأربع ثم يسلم وإن شاء سلم بعد الرابعة مكانه) الدعاء في الصلاة على الجنازة واجب وإنما أراد المصنف حكمه بعد الرابعة فقط واختياره لأنه غير بعد الرابعة أما وجوب الدعاء فلحديث أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا صليت على الميت فأخلصوا له الدعاء رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي وصححه ابن حبان وأما ما اختاره من التعبير بعد الرابعة فلا له لم يرد فيه شيء كذا قال الإمام أحمد لكن يرد ما أخرجه الحاكم وصححه والبيهقي عن عبد الله بن أبي أوفى أنه كبر على جنازة بنت قمام بعد التكبيرتين يستغفر لها ويدعو ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع هكذا وفي رواية كبر أربعاً فكث ساعة حتى ظننا أنه سيكبر خمساً ثم سلم عن يمينه وعن شماله فلما انصرف قلنا له فقال إني لأزيدكم على حاربت رسول الله ﷺ وهذا دليل من قال بالدعاء بعد الرابعة وهو المختار ويقف الإمام في الرجل عند وسطه وفي المرأة عند منكبيها) لما رواه بخون عن أنس بن عياض عن إسماعيل بن رافع المدني عن رجل قال سمعت إبراهيم النخعي يقول كان ابن مسعود يقول إذا أتى بالجنازة استقبل الناس فقال أيها الناس إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كل مائة أمة ولن تجتمع مائة لميت فيجنتهون له بالدعاء إلا وهب الله ذنوبه لهم وإنكم جنتم شفعا لأخيكم فاجتهدوا له بالدعاء ثم استقبل القبلة فإن كان رجلا قام عند وسطه وإن كانت امرأة قام عند منكبيها الحديث وإسناده ساقط لإسماعيل بن رافع متروك والرجل مجهول وإبراهيم لم يترك ابن مسعود والثابت من الأحاديث خلاف هذا وقد ادعى أن ما نقل عن أبي حنيفة خاص به وهي دعوى بلا دليل وأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم كلها تشريع عالم يقيم دليل على الخصوصية (والسلام من الصلاة على الجنازة تسليمة واحدة خفية للإمام والمأموم) لو ردد ذلك عن علي وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة ورواة ابن الأئمة موقوفاً أخرجه الأئمة ابن أبي شيبة في المصنف ورواه أبو أمامة بن سهل بن حنيف عن رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أخرجه ابن وهب بل روى الجوزجاني عن عطاء مرسل أن النبي ﷺ سلم على  
الجنّاة تسليمة واحدة لكن يعارضة حديث عبد الله بن أبي أوفى المتقدم وفيه أنه سلم  
عن بيت وعن شماله وقال هكذا صنع رسول الله ﷺ صححه الحاكم وزعم ابن  
القيم أن التسليمتين انفرد بها شريك عن إبراهيم الهجري وإن المعروف عن ابن  
أبي أوفى أنه كان يسلم واحدة ( وفي الصلاة على الميت قيراط من الأجر وقيراط  
في حضور دفنه وذلك في التمثيل مثل جبل أحد ثوباً ) لحديث أبي هريرة قال : قال  
رسول الله ﷺ من شهد الجنّاة حتى يصلي عليها فله قيراط ومن شهد ما حتى  
تدفن فله قيراطان قيل وما القيراطان قال مثل الجبلين العظيمين زاد مسلم في روايته  
د أصغرهما مثل أحد ، ورواه الجماعة وحديث ثوبان أن رسول الله ﷺ قال من  
صلى على جنّاة فله قيراط وإن شهد دفنها فله قيراطان القيراط مثل أحد ورواه  
مسلم وفي الباب عن جماعة ( ويقال في الدعاء على الميت غير شيء مملود وذلك  
كله واسع ) لقول جابر بن عبد الله ما باح لنا رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا  
عمر في دعاء الجنّاة بشيء رواه ابن أبي شيبة وأحمد وروى ابن أبي شيبة عن  
إبراهيم وسعيد بن المسيب والشعبي وابن سيرين والحكم وعطاء ونجاشد أنهم قالوا  
ليس في الدعاء على الميت شيء موقت زاد بعضهم إنما أنت شفيع فاشفع بإحسن  
ما تعلم ( ومن مستحسن ما قيل في ذلك أن يكبر ثم يقول الحمد لله الذي أمانت  
وأحميا والحمد لله الذي يحيي الموتى له العظمة والكبرياء والملك والقدرة والثناء  
وهو على كل شيء قدير اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت  
وباركك على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد اللهم انه  
عبدك وابن عبدك وابن أمك أنت خلقته ورزقته وأنت أمته وأنت تحييه وأنت  
أعلم بسرّه وعلايته جهنك شفعا له فشفعنا فيه اللهم لانا نستجير بجبل جوارك له  
إنك ذو وفاء وذمة اللهم فله من فتنة القبر ومن عذاب جهنم اللهم اغفر له  
وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزلّه ووسع مدخله واغسله بماء وتلج  
وبرد وقفه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً  
خيراً من داره وأملاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجه اللهم ان كان  
محناً فرد في إحسانه وإن كان ميتاً ف تجاوز عنه اللهم إنه قد نزل بك وأنت  
خير منزل به فقير إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه اللهم ثبت عند المسألة منقطعه  
ولا يبتله في قبره بما لا طاعة له به اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده تقول هذا

بأن كل تكبيره وتقول بعد الرابعة اللهم اغفر لحينا وميتنا وحاجرتنا وغائتنا وصنعتنا  
وكبيرنا وذكركنا وأتانا إنك تعلم حقنا وموتنا ولولادتنا وكلن سبقنا بالإيمان  
والمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات اللهم من أحببتنا فأحب على الإيمان ومن  
توفيتنا فتوف على الإسلام وأرشدنا لحقناك وعلينا اللوت وطيله لنا وأجعل في قبرنا  
ومصرتنا ثم نعلم قلت هذه الأدعية بلفظ من عندنا أحاديث رواها ما في المدة عن  
ابن وهب عن الليث بن سعد عن إسماعيل بن زافع المدني أن رسول الله ﷺ كان يقول  
إذا صلى على الميت اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمك أنت خيرنا في الإسلام  
وأنت قبضت روحنا أنت أعلم بصره وعلايتنا لتشفع له ففضنا فيه اللهم إلى  
أستجير بحبل جوارك إنك ذو وقاء وذمة وقه من فتنة القبر وجذاب جهنم وروى ابن  
وهب أيضاً عن عمر بن الحارث عن أبي حمزة بن أسلم عن عبد الرحمن بن جبير بن  
نفيذ عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي قال سمعت رسول الله ﷺ صلى على  
جنازة يقول اللهم اغفر لموارحها وعاف صفة وعافوا كرم زلموها وسع مدخلها وأغسله  
بماء وتلج وبرد وقه من الخطايا كما يبق الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً  
من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجه وقه من فتنة القبر وعذاب  
النار قال عوف فتسببت أن لو كنت أنا الميت لعدنا رسول الله ﷺ وأخرجنا بن أبي  
شيبه ومسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي وهو عند مختصر ونقل عن البخاري أنه قال  
هو أصح شيء في هذا الباب وفي الموطأ والمدة أن مالكاً روى عن سعيد بن أبي  
سعيد المقبري عن أبيه أنه سأل أبا هريرة كيف فصل على الجنازة فقال أنا لعمر الله  
أخبركم اتبعها من أهلها فإذا وضعت كبرت وحدثت أقرصليت على نبيه ثم أقول  
اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك  
ورسولك وأنت أعلم به اللهم إن كان عسناً فود في إحسانه وإن كان سيئاً فتجاوز  
عن سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بصدوره روى أحمد والأربعة والنسائي وابن  
ساجان والحاكم من حديث أبي هريرة قال كان النبي ﷺ إذا صلى على الجنازة قال اللهم  
اغفر لحينا وميتنا وشدنا وغائتنا وصنعتنا وكبيرنا وذكركنا وأتانا اللهم من أحببتنا  
منا فأحب على الإسلام ومن توفيتنا فتوفه على الإيمان زاد أبو داود وابن ماجه  
اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بصدوره وقال الحاكم إنه صحيح على البخاري ومسلم  
(فتبیه) وقع في سنن أبي داود من أحببتنا منا فأحب على الإيمان ومن توفيتنا فتوفه  
على الإسلام كما أورده المصنف والموجود في معظم كتب الحديث بما ذكرناه وهو

الصواب وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة من مرسل أبي سلة وروى معنوف في الدعوة عن أنس بن عياض عن إسماعيل بن رافع المدني عن رجل قال سمعت إبراهيم التيمي يقول كان ابن مسعود إذا أتى بالجنائز استقبل الناس فقال أما التامع إلى عمت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مائة أمة ولن يجمع ما لم يمت فيتمتعون به بالعداء إلا وهب الله ذنوبهم وإنيكم جنتهم شفعا لأخيك فاجتهدوا له بالثناء الحديث وفيه ثم قال اللهم إنه عبدك وابن عبدك أنت خلقته وأنت أهديته للإسلام وأنت قبضت روحه وأنت أعلم بسره وعلانيته جشاً شقماً له اللهم إنا نتشجر بحبل جوارك له إنك ذو وقار وذمة اللهم أعذه من غلبة القبر وغذاب جهنم اللهم إن كان عسنا فزد في إحسانه وإن كان مستيئساً فتجاوز عن سيئاته اللهم توارى بغيره والحق فيه قال يقول هذا كلما كبر وإذا كانت التكبير الأخيرة قال مثل ذلك ثم يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم صل على أسلافنا وأقراننا اللهم اغفر للسلين والمستلنات والمؤمنين والمؤمنات الأخياء منهم والأموات ثم يشرف قال إسماعيل قال إبراهيم كان ابن مسعود يطم الناس هذا في الجنائز يرفي الجالس وسنده ساقط هالك كإفدته وفي الباب أحاديث وآثار ذكرت بعضها في الأهل وأكثرها في تخرج أحاديث البداية لابن رشد (وإن كانت امرأة تلك اللهم أنها أمتك ثم تنادي بذكرها على التأنيث غير أنك لا تقول وأبداً ووجاً خيراً من زوجها لأنها قد تكون زوجاً في الجنة لزوجها في الدنيا) إذا لم تأخذ غيره أو كان آخر أزواجها على مافي بعض الأحاديث أو أحسنهم خلقاً منها على مافي أخرى أما الأول فأخرجه الطبراني في الأوسط والكبير عن عطية بن قيس السكاهي قال خطب معاوية بن أبي سفيان أم الدرداء بعد وفاة أبي الدرداء قالت أم الدرداء نعمت لنا الدرداء يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أيا امرأة أتت في هذا زوجها فتزوجت بعده فهي لأخر أزواجها وما كنت لأختار على أبي الدرداء فكتب إليها معاوية فعليك بالصوم فإنها محسنة وفي إسناد أبو بكر بن أبي مريم وفيه ضعف لاخطاؤه وأخرجه الخطيب في ترجمة سمرة بن جبر الحراساني من تاريخه من حديث عائشة مرفوعاً المرأة لأخر أزواجها وسنده ضعيف أيضاً وأما الثاني فأخرجه الحرافطي في مكارم الأخلاق من حديث أنس قال قالت أم حبيبة يا رسول الله أريت المرأة منا يسكن لها زوجان في الدنيا فتموت ويموتان ويدخلان الجنة لأحباها هي قال لأحسهما خلقاً كان هتفا في الدنيا يألم حبيبة ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة

وكذلك رواه البزار والطبراني وروى الأخير نحوه من حديث أم سلمة في حديث طويل وسنده ضعيف ( والرجل قد يكون له زوجات كثيرات في الجنة ) قوله تعالى ولهم فيها أزواج مطهرة ولا حديث مدونة في كتب السنن ويكنى عنها كتاب حادى الأرواح لابن القيم فإنه مفرد في بابهِ ( ولا بأس أن تجتمع الجنائز في صلاة واحدة وبلى الإمام الرجال إن كان بينهم نساء ) لما رواه مالك في الموطأ بإسناد أن عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وأبا هريرة كانوا يصلون على الجنائز بالمدينة الرجال والنساء فيجعلون الرجال على الإمام والنساء على يمين القبة قلب وقد أسند ذلك عنه ابن أبي شيبة في المصنف فقال حدثنا وكيع عن سفيان وشعبة عن أبي حصين عن موسى بن طلحة عن عثمان أنه صلى على رجل وامرأة فجعل للرجل على يمينه وقال ثنا ابن نعيم عن حجاج عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا صلى على جنازة رجال ونساء جعل الرجال على يمينه والنساء خلف ذلك على يمين القبة وقال حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن يونس عن هلال المازني قال رأيت أبا هريرة يصل على جنازة رجال ونساء تسع أو سبع فقدم النساء على القبة وجعل الرجال يولون الإمام ولما رواه أبو داود والترمذي من حديث عمار مولى الحارث بن نوفل قال حضرت جنازة صبي وامرأة فقدم الصبي على القوم ووضعت المرأة وراءه فبلى عليهما وفي القوم أبو سعيد الخدري وابن عباس وأبو قتادة وأبو هريرة فسألهم عن ذلك فقالوا السنة ورواه البيهقي وقال وفي القوم الحسن والحسين وابن عمر وأبو هريرة ونحو من ثمانين نفساً من أصحاب النبي ﷺ ( وإن كانوا رجالاً جعل أفضلهم على الإمام ) لأن الأفضل على الإمام في صف المكتوبة فكذلك هنا تحليل الأصل حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال ليئي منكم أولوا الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وإياكم وميشتات الأسواق رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وروى الأولان النساء وابن ماجه نحوه من حديث أبي مسعود الأنصاري وقال ابن أبي شيبة ثنا شريك عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال إذا اجتمعت جناز رجال ونساء جعل الرجال على الإمام والنساء على يمين القبة فالمرء والعبد يجعل الحرام على الإمام والعبد على يمين القبة ( وجعل من فوقه نساء والصبيان من وراء ذلك إلى القبة ) تبع المؤلف ابن حبيب في هذا الترتيب والمشهور خلافه وهو الراجح لما سبق ( وأما دفن الجماعة في قبر واحد فيجعل أفضلهم على القبة ) لحديث هشام بن عامر قال شكونا إلى رسول الله



يوم أحد قتلنا يا رسول الله الحضر علينا لكل إنسان شد بد فقال رسول الله ﷺ أحفروا وأعفروا وأحسنوا وادفنوا الإثنين والثلاثة في قبر فقالوا فن تقدم يا رسول الله ؟ قال قدموا أكثرهم قرأنا ، وكان أبو نالك ثلاثة في قبر رواه النسائي والترمذي وابن ماجه مختصراً وحديث جابر قال كان رسول الله ﷺ يجمع بين الرجلين من قتل أحد في الثوب الواحد ثم يقول أيهم أكثر أخذاً للقرآن فإذا أشير إلى أحد مما قدمه في القدر رواه البخاري وغيره ( ومن دفن ولم يصل عليه وورى فإنه يصل على قبره ) لما صح عن رسول الله ﷺ أنه صلى على قبر بعد ما دفن وهو وارد من طرق بلغت حد التواتر منها حديث ابن عباس وأبي هريرة في الضحيتين وحديث عقيل بن عامر في صحيح البخاري ( ولا يصل على من قد صلى عليه ) لأن الصلاة على الميت حكم يجب فيه بعد موته فوجب أن لا يكرر مع بقله حكم الأصل كالتسل قاله الباجي ولا يخفى أنه قياس فاسد مع صلاة النبي ﷺ على المسكينة بعد ما صلى عليها وإن أطال هو في الجواب عن ذلك بما يطلب منه نعم قال ابن أبي شيبة ثنا جرير بن عبد الحميد عن مغيرة عن إبراهيم قال لا يصل على الميت مرتين وقال حدثنا هشيم أخبرنا أبو مرة عن الحسن أنه كان إذا سبق بالجنائزة يستغفر لها ويجلس أو يصرف وقال ثنا حفص بن غياث عن أشعث قال كان الحسن لا يرى أن يصل على القبر يعني بعد ما صلى على الجنائزة ( ويصل على أكثر الجسد واختلف في الصلاة على مثل اليد والرجل ) فقيل لا يصل عليه لاحتمال أن يكون صاحبه حياً وليس بشيء إذ ظاهره يصل عليه عند التحقق بموت صاحبه وقيل يصل عليه لما رواه ابن أبي شيبة ثنا عيسى بن يونس عن ثور عن حدثه أن أبا عبيدة صلى على رؤس بالشام ورواه أيضاً عن وكيع عن عمر عن ثور عن خالد بن معدان عن أبي عبيدة مثله وقال أيضاً ثنا وكيع عن سفيان عن رجل أن أبا أيوب صلى على رجل وقال ثنا شريك عن جابر عن عامر أن عمر صلى على عظام بالشام .

## باب

في الغناء القليل والصلاة عليه وغسله . ثلثين على الله تبارك وتعالى

ويحصل على نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم نقول إن

أخرجه البيهقي عن أبي هريرة أنه كان يصلي على النفوس اللهم اجعله لنا فرطاً  
وسلفاً وأجرأ وفي جامع حفيان عن الحسن في الصلاة على الصبي اللهم اجعله لنا  
سلفاً واجعله لنا فرطاً واجعله لنا أجرأ ( ولا يصلي على من يستهل طارحاً  
ولا يرث ولا يورث ) لحديث جابر عن النبي ﷺ قال الطفلة لا يصلي عليها ولا يرث  
ولا يورث حتى يستهل ورواه الترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي من  
طرق متعددة واختلف في رفعه ووقفه والموقوف ورواه ابن أبي شيبة والنسائي  
وحديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال إذا استهل الصبي صلى عليه وورث ورواه  
ابن عدي وحسنه الحفاظ في إتمام الرواية وفي الباب عن علي أخرجه ابن عدي  
بسنن ضعيف ( ويكره أن يدفن السقط في الدور ) لثلاث باع بها ( ولا بأس أن  
يفسل النساء الصبي الصغير ابن ست سنين أو سبع ) للجامع حكاه ابن المنذر فقال  
أجمع كل من نحفظ من أهل العلم على أن المرأة تغسل الصبي الصغير قلت لكن  
اختلفوا في تحديد السن الذي يجوز للمرأة غسله فيه ودليل ماذهب إليه مالك أن  
من كان في السن المذكور لم يؤمر بأمره بالصلاة ولا هورة له قلبه من دونه  
عما وقع الإجماع عليه لكن الدليل يتمشى في ابن ست لا في ابن سبع لأننا أمرنا  
بأمره بالصلاة كما سبق ( ولا يفسل الرجل الصبية واختلف فيها إن كانت لم  
تبلغ أن تشتهى والاول أحب إلينا ) لأن مطلق الأنوثة مظنة للشهوة والله سبحانه  
وتعالى أعلم .

## باب

في الصيام وصوم شهر رمضان فريضة .

لقوله تعالى ( فن شهد منكم الشهر فليصمه ) وحديث عباد بن عمر أن رسول  
الله ﷺ قال بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله

وأقام الصلاة ولبثه انزكاة وحج البيت من استطاع إليه سبيلا وصوم رمضان متفق عليه (يعلم رؤية الهلال ويفطر لرؤيته كان ثلاثين يوما أو تسعة وعشرين يوما فإن غم الهلال فيعد ثلاثين يوما من غرة الشهر الذي قبله ثم يصام وكذلك الفطر) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين متفق عليه وفي لفظ إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فمدوا ثلاثين يوما رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وحديث عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فأفطروا له متفق عليه وفي رواية لمسلم إنما الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأفطروا له وفي الباب عن غيرهما (ويبيت الصيام في أوله) لحديث إمام الأعمال بالنيات متفق عليه من حديث عمرو بن عبد الله بن عمر عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه أحمد والأربعة وابن خزيمة وابن حبان والبارقني واختلف في رفعه ووقفه وآخرجه مالك عن ابن عمر وعائشة وحفصة موقوفا عليهم (وليس عليه في بقية) لقوله صلى الله عليه وسلم وإنما لكل امرئ ما نوى وهذا قد نوى جميع الشهر فوجب أن يكون له ولأن الصوم عبادة تجب في العام مرة فجاز أن تشملها نية كالزكاة (ويتم الصيام إلى الليل) للآية وحديث عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم متفق عليه وعلى مثله من حديث عبد الله بن أبي أوفى (ومن السنة تمجيل الفطر وتأخير السحور) لحديث أبي ذر قال قال رسول الله ﷺ لا يزال أمتي بخير ما عجّلوا الإفطار وأخروا السحور رواه أحمد وحديث ابن عباس قال سمعت النبي ﷺ يقول إنما معشر الأنبياء أمرنا بتمجيل فطرننا وتأخير سحورنا وأن نضع أيماننا على شمالكنا في الصلاة رواه الطيالسي والطبراني في الكبير بسند رجاله رجال الصحيح وفي الباب عن أبي هريرة وسهل بن سعد وعنه وعدى بن حاتم وأنس وابن عمر ويعلى بن مرة الثقف وأبي هريرة وعائشة أم حكيم (وإن شئت في الفجر فلا يأكل) احتياطيا وفي المسألة أربعة أقوال أحصاها إباحة الأكل لما قاله تعالى حتى يتبين لكم الخط الابيض ولما رواه البيهقي

بإسناد صحيح عن ابن عباس قال كل ما شككت حتى يتبين لك وفي رواية عن حبيب بن أبي ثابت قال أرسل ابن عباس رجلين ينظران الفجر فقال أحدهما أصبحت وقال الآخر لا فقالا اختلفنا أدنى شرابي رواه البيهقي أيضاً ولأن الأصل بقاء الليل وهذا مذهب سائر الأئمة والعلماء ولم يخالف فيه أحد إلا ما نقل عن مالك من المنع وليس في المدونة إلا الكراهة فمن فهم المنع فقد أبعد ( ولا يصام يوم الشك ليحاط به من رمضان ) لحديث عمار بن ياسر قال من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم محمداً صلى الله عليه وآله وسلم ذكره البخاري تعليقا ووصله لأربعة وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ومثل هذا مستند ضرفوح بلا اختلاف كما قال ابن عبد البر وفي الباب عن أبي هريرة عند البزار بسند ضعيف ( ومن صامه كذلك لم يجزه وإن وافقه من رمضان ) لعدم جزم التية ( ولن شاء صومه تطوعاً أن يفعل ) لأنه يوم من شعبان فجاز أن يبدأ بصومه فلا كذا في قوله قاله الباجي قلت وهو قياس يصادم النص الذي هو فاسد بلا خلاف وقد قال ابن مسleme لا يصومه إلا من يرد الصيام وهذا هو المرافق لما رواه الجماعة من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال لا يشد من أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين إلا أن يكون رجل كان يصوم صوماً فليصمه وقد استدلل الجوز بأدلة ليس شيء منها بالقيام ( ومن أصبح فلم يأكل ولم يشرب ثم تبين له أن ذلك اليوم من رمضان لم يجزه ) لحديث من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له وقد سبق ( وليلسك عن الأكل في بقيته ) لحزمة اليوم ( وإذا قدم المسافر مفطراً أو طهرت الحايض نهاراً فليأكل في بقية يومهما ) لأنهما أفطرا لعذر فجاز لهما استدامته كما لو استدام العذر ولأنهما أفطرا بأمر الشارع فلم يكن في فطرهما منك لحزمة اليوم ( ومن أفطر في تطوعه ما بدا أو سافر فيه فأفطر لغيره فعليه القضاء ) لحديث عائشة قالت أهدى لحفصة طعام وكنا صائمين فأفطرننا ثم دخل رسول الله ﷺ فقلنا يا رسول الله إنا أهديت لنا هدية واشتهيناها فأفطرننا فقال رسول الله ﷺ لا عليكم صوماً مكانه يوماً آخر رواه أبو داود والترمذي والنسائي واختلف في وصلة وإرساله وصح جمع من الحفاظ المرسل بل قال الحلال اتفق الثقات على إرساله وشذ من وصله وتوارد الحفاظ على الحكم بضعف حديث عائشة هذا قال الحفاظ في القتح لك ورد من

طرق كثيرة يتعنر معها الحكم بضعفه ولما أورد ابن المهام أكثرها في فتح القدير قال فقد ثبت هذا الحديث ثبوتاً لا مرد له لو كان كل طريق من هذه ضعيفاً لتمتدداً وكثرة عجيتها فكيف وبعض طرقه بما يحتاج به إليه . وحديث أبي سعيد الخدري قال صنع رجل طعاماً ودعا رسول الله ﷺ وأصحابه فقال الرجل إني صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أخوك صنع طعاماً ودعاك أفطر وأقضى مكانه رواه الطيالسي والدارقطني وقال أنه مرسل وأخرجه البيهقي لكنه قال وصم مكانه إن شئت وفي الباب عن جابر أخرجه الدارقطني وفيه على بن سعيد الرازي قال الدارقطني ليس بذلك وعن أم سلمة رواه الدارقطني أيضاً وفيه الضحاك بن حمزة وهو ضعيف وعن جماعة من الصحابة موقوفاً أخرج آثارهم ابن أبي شيبة في المصنف واستدل للسألة بأدلة أخرى منها قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ولا يخفى ما فيه وقد قال ابن عبد البر من احتج بهذه الآية فهو جاهل بأقوال أهل العلم فإن الأكثر على أن المراد بذلك المعنى عن الزيادة كأنه قال لا تبطلوا أعمالكم بالزيادة بل أخلصوها لله وتعقب بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص سبب ورود لكن اعتذر ابن المنير بأنها عامة والخاص يقدم على العام قلت وعلى فرض عدم ورود الخاص فلا استدلال بها باطل أيضاً من جهة أنها أمرة بعدم إبطال العمل والتي ﷺ أقر من أبطال صيامه ولم ينه عن ذلك بل أمر صلى الله عليه وسلم بالغير كما سبق ومحال أن يقر أو يأمر بشيء قد نهى الله عنه في كتابه والأمر بالقضاء لا يخرج المنع عن كونه أبطال عمله فدل على أن الآية غير شاملة لهذا المعنى والله أعلم أما الخاص الذي أشار إليه ابن المنير فهو حديث أم هانئ أن رسول الله ﷺ دخل عليها فدعا بشراب فشرب ثم تناولها فشربت فقالت يا رسول الله إني كنت صائمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر رواه أحمد والترمذي والطبراني والدارقطني والبيهقي وفي رواية لأحمد وأبي داود وغيرهما أن رسول الله ﷺ شرب شراباً فتناولها لتشرب فقالت إني صائمة ولكني كرهت أن أرد سورك فقال إن كان قضاء من رمضان فأقضى يوماً مكانه وإن كان تطوعاً فإن شئت فأقضى وإن شئت فلا تقضى وفي الباب عن سلمان وأبي سعيد وغيرهما ولذلك استظهر ابن عبد السلام عدم وجوب القضاء (وإن أفطر ساهياً فلا قضاء عليه بخلاف الفريضة) قلت هذه التفرقة ليس لها

حجة مقبولة ولا دليل عليها من الكتاب والسنة أصلاً بل مخافة لصرح النصوص  
 فانه أعلم بمسند مالك فيها فقد أخرج البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن  
 ماجه والدارقطني وجماعة من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ  
 قال من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه وفي  
 لفظ الدارقطني إذا أكل الصائم ناسياً أو شرب ناسياً فانما هو رزق ساقه الله  
 إليه ولا قضاء عليه وقال إسناده صحيح كاهن ثقات وفي رواية أخرى له من أفطر  
 في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة وهكذا أخرجه النسائي وابن  
 خزيمة والحاكم بتعين رمضان أيضاً وقال الترمذي عقب الحديث والعمل على هذا  
 عند أكثر أهل العلم وبه يقول سفیان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وقال مالك  
 ابن أنس إذا أكل في رمضان ناسياً فعليه القضاء والاول أصح قال وفي الباب عن  
 أبي سعيد وأم إسحاق القزويني اه قلت حديث أبي سعيد أخرجه الدارقطني مرفوعاً  
 من أكل في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه إن الله أطعمه وسقاه وفي سننه محمد  
 ابن عبيد الله المزني وهو ضعيف لكن قال الحافظ هو وإن كان ضعيفاً إلا أنه  
 يصلح للتبعية فأقل درجات الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسناً فيصلح للاحتجاج  
 به قال وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ويعتد أيضاً  
 بأنه قد أفتى جماعة من الصحابة من غير مخائف لهم منهم كما قال ابن المنذر وابن  
 حزم وغيرهما على بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر ثم هو موافق  
 لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم فالنسيان ليس من كسب القلب  
 وموافق للقياس في إبطال الصلاة بعد الأكل لابن سنانة فكذا ذلك الصيام اه  
 وحديث أم إسحاق أخرجه الإمام أحمد وأسنده الحافظ في الإصابة من طريق عبد  
 بن حميد وفيه أن النبي ﷺ قال لها بعد ما أكلت وهي صائمة أتمى صومك فانما  
 هو رزق ساقه الله إليك (ولا بأس بالسواك للصائم في جميع نهاره) الحديث  
 عائشة قالت قال رسول الله ﷺ من خير خصال الصائم السواك رواه ابن ماجه  
 والدارقطني وحديث عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله ﷺ مالا أحصى  
 يقسوك وهو صائم رواه أحمد وإسحاق وأبو داود والترمذي وحسنه وابن  
 خزيمة وأبو يعلى والبخاري والدارقطني وعلقه البخاري في صحيحه  
 وأشار المصنف بقوله في جميع نهاره إلى تضعيف الخبر الوارد في النهي عن  
 السواك للصائم آخر النهار وهو ما رواه الطبراني والدارقطني من حديث غياثه

مرفوعاً إذا حتم غلبت كرا بالعادة ولا تستأكروا بالعش فإن الصائم إذا دبست شغفه كانت له نورا يوم القيامة وأخرجه الدارقطني أيضاً موقوفاً على علي عليه السلام وفي كلا الطريقين كيسان أبو عمرو القصاب ضمه ابن معين وأحمد بن حنبل وأورد له الذهبي هذا الحديث في ترجمته من الميزان (ولا تكره له الحجامة إلا خشية الضرر) الحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه بلفظ احتجم وهو محرم صائم وحديث أنس بن مالك قال أول ما كرمته الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم فرببه النبي صلى الله عليه وسلم فقال أفطر هذان ثم رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد في الحجامة للصائم وكان أنس يحتجم وهو صائم رواه الدارقطني وقال رواه كلهم ثقات ولا أعلم له علة وقال الحافظ رجاله رجال البخاري إلا أن في المتن ما ينكر لأن فيه أن ذلك كان في الفتح وجعفر كان قتل قبل ذلك قلت وليس عند الدارقطني أن ذلك كان في الفتح ولو وقع له ذلك لأعله به وحديث ثابت البناني أنه قال لأنس ابن مالك أكنتم تكرهون الحجامة للصائم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا إلا من أجل الضعف رواه البخاري وفي الباب عن جماعة وأما حديث أفطر الحاجم والمحجوم فقول أو منسوخ كما دل عليه حديث أنس الأول والله أعلم (ومن ذرعه القيء في رمضان فلا قضاء عليه وإن استقاء فمضا عليه القضاء) الحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ذرعه القيء فليس عليه قضاء ومن استقاء عمداً فليقض رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والدارقطني وله عندهم ألفاظ وفي سنده مقال ورواه مالك والشافعي عن ابن عمر موقوفاً (وإذا غابت الحامل على ما في بطنها أفطرت ولم تطعم لحديث أنس بن مالك الكوفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن أمة عز وجل وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبل والمرضع الصوم رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي (وقد قيل تطعم) رواه ابن وهب فقال وقد كان مالك يقول في الحامل تطفر وتطعم ويذكر أن ابن عمر قاله قال أشهب وهو أحب إلي ولا أرى ذلك واجباً عليها لأنه مرض من الأمراض (وللرضع إن غابت على ولدها ولم يجد من تستأجر له أو لم يقبل غيرها أن تطفر وتطعم) لقوله تعالى

وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس أثبتت للحبل والمرضع رواه أبو داود (ويستحب للشيخ الكبير إذا أفطر أن يعام) لما رواه أبو داود عن ابن عباس في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وما يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكيناً ولما رواه البيهقي عن أبي هريرة قال من أدركه الكبير فلم يستطع صيام رمضان فعليه لكل يوم مد من قح وفي الموطأ بلاغاً أن أنس بن مالك كان يفتدى لما كبر وعجز عن الصيام ووصله البيهقي من طريق قتادة وإمام لم يجب الإطعام عليه لسقوط فرض الصيام عنه لقوله تعالى لا يكاف الله نفساً إلا وسعها وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج فكان كالصبي والمجنون (والإطعام في هذا كله مد عن كل يوم يقضيه) لأثر أبي هريرة السابق وغيره (وكذلك يطعم من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر) للحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجل أفطر في شهر رمضان من مرض ثم صح ولم يصم وأدركه رمضان آخر قال يصوم الذي أدركه ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه ويطعم مكان كل يوم مسكيناً أخرجه الدارقطني وفيه راويان ضيفان والصحيح عن أبي هريرة موقوف أخرجه الدارقطني أيضاً وقال إسناده صحيح وكذلك ورد عن ابن عمر وابن عباس من قولها فالاول أخرجه الطحاوي والدارقطني والثاني أخرجه الثاني (ولا صيام على الصبيان حتى يحتمل الغلام وتمييز الجارية) لما سذكره المصنف والحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن التامم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفقه رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي وابن حبان وغيرهم وقد مر ذكره (ومن أصبح جنباً ولم يتطهر أو امرأة حائض طهرت قبيل الفجر فلم يغتسل إلا بعد الفجر أجزأها صوم ذلك اليوم) لقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفق إلى نسائكم فإنه يشير إلى الجواز لأن الليل صادق بآخر جزء منه فيلزم أن يصبح جنباً والحديث عائشة قالت قد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدركه الفجر في رمضان وهو جنب بن أهله ثم يغتسل ويصوم متفق عليه وعلى مثله من حديث أم سلمة رضي الله عنها وحديث عائشة أيضاً أن رجلاً قال يا رسول الله إني أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أصبح جنباً وأريد الصيام فأغتسل وأصوم ذلك اليوم فقال الرجل إنك لست



حدثنا قد غفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر فضنب وقال والله إلى لأرجو أن  
أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتى رواه مالك والشافعي ومسلم وأبو داود  
والنسائي (ولا يجوز صيام يوم الفطر ولا يوم النحر) للإجماع وحديث أبي سعيد  
الخدري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم  
النحر متفق عليه . وفي رواية البخاري لا صوم في يومين وفي أخرى لمسلم  
لا يصح الصيام في يومين وانفقا على مثله أيضاً من حديث أبي هريرة ومن حديث  
عمر ومن حديث ابن عمر وانفرد مسلم بمثله من حديث عائشة ( ولا يصوم اليومين  
الذين بعد يوم النحر إلا المتمتع الذي لا يجعد عدياً ) لقول النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم أيام منى أيام أكل وشرب رواه أحمد ومسلم من حديث كعب بن مالك .  
وفي الباب عن أسماء بن حارثة وعقبة بن عامر وعلى وسعد بن أبي وقاص وبيشة  
الهمداني وأم مسعود بن الحكم الزرق وعبد الله بن حذافة السهمي وأم الفضل بنت  
الحارث وأبي هريرة وبشر بن مجيم الغفاري وابن عمر وبديل بن ورقاء وابن عباس  
ومعمر بن عبد الله العدوي وعمر بن الخطاب وحزرة بن عمرو الأسلمي وأسامة الهمداني  
والزهري مرسل وهو متواتر وأما المتمتع الذي لم يجعد عدياً فلحديث عائشة وابن عمر  
قالا لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجعد الهدى رواه البخاري ورواه  
الطحاوي والدارقطني بلفظ رخص رسول الله ﷺ للمتمتع إذا لم يجعد الهدى أن  
يصوم أيام التشريق وفي سنده يحيى بن سلام وليس بالقوي (واليوم الرابع لا يصومه  
متطوع ويصومه من نذره أو من كان في صيام متتابع قبل ذلك) لأن اليومين قبله مختصان  
بالاحكام من النحر والتكبير بأثر الصلوات ولزوم الرى فيهما للمتمتع فكانت فيهما  
أحكام العيد كدقاله الباجي (ومن أفطر في نهار رمضان ناسياً فعليه القضاء فقط)  
لما سبق قريباً ( وكذلك من أفطر فيه لضرورة ) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً  
أو على سفر فعدة من أيام أخر وللأخبار السابقة في الحبل والمرضع (ومن سافر سفراً  
تتصرف فيه الصلاة فله أن يفطر وإن لم تله ضرورة وعليه قضاء) للآلة المذكورة ولحديث  
عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أصوم في السفر  
وكان كثير الصيام فقال إن شئت فصم وإن شئت فأفطر رواه الجماعة وحديث جابر  
ابن عبد الله قال كان رسول الله ﷺ في سفر فرأى رجلاً قد ظلل عليه  
فتال ما هذا فقالوا صائم فقال ليس من البر الصيام في السفر متفق عليه وفي الباب  
عن جماعة ( والصيام أحب إلينا ) لأنه قد يتنازل عن قضاءه حتى يدركه الأجل  
( ٨ - مسائل )

ولأن رسول الله ﷺ كان يصوم في السفر كما رواه البخاري ومسلم من حديث أبي البرداء ولا يأخذ نفسه إلا بما هو الأفضل أما حديث الصائم في السفر كما لفطر في الحضر فتصنيف أخرجه ابن ماجه والبخاري من حديث عبد الرحمن بن عوف وأخرجه الذهبي من حديث بلقيش كان يقال وصوب وقفه على عبد الرحمن وأخرجه ابن عدي من وجه آخر وضعفه وكذلك صحح كونه موقوفاً بن أبي خاتم عن أبيه والدارقطني والبيهقي وجماعة وأغرب من استدلل بقوله تعالى وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون (ومن سافر أقل من أربعة برد فظن أن الفطر مباح له فأفطر فلا كفارة عليه) لأنه غير متمدد (وكل من أفطر متأولاً فلا كفارة عليه وإنما الكفارة على من أفطر متعمداً بأكل أو شرب أو جماع مع القضاء) لحديث أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال هلكت يا رسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتز به قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً قال لا قال ثم جلس وأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرمق فيه تمر قال تصدق بهذا قال فهل على أفقر مني فأبى لا يتأكلها أحوج إليه مني فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه وقال اذهب فأطعمه أهلك رواه الجماعة وفي رواية لابن داود وابن ماجه وصححه ما مكانه ورواه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عائشة (والكفارة في ذلك إطعام ستين مسكيناً بكل مسكين مد يده النبي ﷺ فذلك أحب إلينا وله أن يكفر بعقوبة أو صيام شهرين متتابعين) لحديث أبي هريرة السابق وفيه فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يكفر بعقوبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً الحديث هكذا رواه مالك في الموطأ بلفظ أو في الموضعين وهي تقتضي التخيير كقوله تعالى (فقدية من صيام أو صدقة أو نسل) وأجمعنا على أن ذلك على التخيير فكذلك في مسائلنا مثله الباجي (وليس على من أفطر في قضاء رمضان متعمداً كفارة) لأن الأداء متعين برمان يحرم فالفطر منك له بخلاف القضاء (ومن أغشى عليه ليلاً فاق بعد طلوع الفجر فعليه قضاء الصوم) لحديث من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له وقد تقدم واختلافه في الصلاة والصوم كاختلاف حال الحائض فإنما تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة (ويُنهي للصائم أن يحفظ لسانه وجوارحه ويعظم من شهر رمضان ما عظم الله سبحانه وتعالى) لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه رواه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي . وفي رواية له من لم يدع قول

الرور والجبل والعمل به وهكذا رواه ابن ماجه وحديثه أيضاً قال قال رسول الله ﷺ قال الله عز وجل كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجرى به والصيام جنة فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب وإن سابه أحد أو قاتله فليقللني صائم الحديث رواه الجماعة وفي الباب عن جماعة ( ولا يقرب الصائم النساء يوطئه ولا مباشرة ولا قبلة للذة في نهار رمضان ) لما رواه صحون عن ابن وهب عن ابن أبي ذيب أن شعبة مولى ابن عباس حدثه أن ابن عباس كان ينهى الصائم عن المباشرة وما رواه مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان ينهى عن القبلة والمباشرة للصائم وما رواه ابن أبي شيبة ثنا شعبة عن أبي ذيب عن الزهري عن ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير قال رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهم ينهون عن القبلة للصائم والحديث عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ويباشره وهو صائم ولكنه كان أملككم لإربه رواه الجماعة إلا النسائي وورد من حديث أبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ رخص في ذلك للشيخ ونهى الشاب لحديث الأول رواه أبو داود وحديث الثاني رواه الطبراني بسند رجاله رجال الصحيح ورواه ابن ماجه إلا أنه لم يصرح برقمه وحديث الثالث رواه أحمد وصحون أما حديث ميمونة مولاة رسول الله ﷺ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن صائم قبل فقال أفطر ضعيف أخرجه ابن أبي شيبة وفيه راو ضعيف وآخر مجهول ( ولا يحرم ذلك عليه في ليله ولا بأس أن يصبح جنباً من الوطء ) لما سبق ( ومن التذني نهار رمضان بمباشرة أو قبلة فأمدى لذلك فعليه القضاء ) لأنه خارج بشهوة حصلته عن مباشرة فأفسد الصوم كالمثني وإنما لم تجب الكفارة لأنها ثبتت لثبوت الفطر على صفات معتبرة ونحن لا نتيقن ذلك ( وإن تعمد ذلك حتى أمني فعليه الكفارة ) لأنه قصد إفساد صومه ( ومن صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ) هذا لفظ حديث رواه البخاري ومسلم وجماعة من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ ( وإن قت فيه بما تيسر فذلك مرجو فضله وتكفير الذنوب به ) لأنه داخل في معنى القيام الوارد في الحديث السابق بل هو المراد كما دلت عليه الدلائل ( والقيام فيه في مساجد الجماعات بإمام ) لحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى في المسجد فصل يصلاته ناس ثم صلى الثانية فكثر الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ فلما أصبح

قال رأيت الذي صنعت فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا أن تقرض عليكم وذلك في رمضان متفق عليه وحديث عبد الرحمن بن عبد القاري قال خرجت مع عمر بن الخطاب في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلون كل رجل لنفسه ويصل الرجل فيصلي بصلاته الرجل فقال عمر إنى أرى لو جمعت هؤلاء على قاريء واحد لكان أمثل ثم عزم لجمعهم على أبي بن كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم فقال عمر نعمت البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون يعني آخر الليل وكان الناس يقومون أوله رواه البخاري (ومن شاء قام في بيته وهو أحسن لمن قويت نيته وحده) لحديث زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أفضل الصلاة صلاة المرة في بيته إلا المكتوبة متفق عليه وحديث عبد الله بن سعد قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما أفضل الصلاة في بيتي أو الصلاة في المسجد قال ألا ترى إلى يدي ما أقربه من المسجد فلان أصلي في بيتي أحب إلى من أن أصلي في المسجد إلا أن تكون صلاة مكتوبة رواه ابن ماجه والترمذي في الشايل وإسناده صحيح (وكان السلف الصالح يقومون في المساجد بعشرين ركعة ثم يوترون بثلاث) رواه محمد بن نصر المروزي في القيام عن محمد بن كعب القرظي قال كان الناس يصلون في زمان عمر بن الخطاب في رمضان عشرين ركعة يطيلون فيها القراءة ويوترون بثلاث رواه مالك عن يزيد بن رومان قال كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب في رمضان ثلاث وعشرين ركعة ورواه محمد بن نصر عن الأعمش وعطاء وشبير وفي الباب عن غيرهم (ويطيلون بين الشفع والوتر بسلام) رواه مالك عن ابن عمر ورواه محمد بن نصر المروزي عن حنث الصنعاني قال كان أبي بن كعب حين أمره عمر بن الخطاب أن يقوم بالناس يسلم في اثنتين من الوتر ثم قرأ بعده زيد بن ثابت يسلم في ثلاث فقال له ابن عمر لم سلت في ثلاث فقال إنما فعلت ذلك لئلا ينصرف الناس فلا يوترون ورواه أيضاً عن نافع قال سمعت معاذاً القاري يسلم بين الشفع والوتر وهو يومئذ في رمضان بالمدينة على عهد عمر بن الخطاب (ثم صلوا بعد ذلك ستاً وثلاثين ركعة غير الشفع والوتر) أخرجه يحنون عن ابن وهب عن عبد الله بن عمر عن نافع قال لم أدرك الناس إلا وهم يقومون تسعة وثلاثين ركعة يوترون منها بثلاث وكذا أخرجه محمد بن نصر وأخرجه يحنون أيضاً عن ابن وهب عن عبد الله بن عمر بن حصص قال أخبرني غير واحد أن عمر بن عبد العزيز أمر القراء أن يقوموا بذلك ويقرأوا في كل ركعة عشر آيات ورواه محمد بن نصر عن

وهب بن كيسان قال مازال الناس يقومون بست وثلاثين ركعة ويوترون ثلاث إلى اليوم في رمضان ورواه الشافعي وغيره ( وكل ذلك واسع ) لأن المقصود هو القيام ولم يرد فيه عن رسول الله ﷺ تحديد ( وسلم من كل ركعتين ) لحديث صلاة الليل مثنى مثنى وقد تقدم ( وقالت عائشة رضي الله عنها مازاد رسول الله ﷺ في رمضان ولا في غيره على اثنتي عشرة ركعة بعد ما الوتر ) رواه مالك والبخاري ومسلم وغيرهم في حديث طويل

## باب

### الاعتكاف، والاعتكاف من نوافل الحظر

وقد ورد في خصوصه أحاديث إلا أنها ضعيفة وأمثالها إسناد حديث ابن عباس مرفوعاً من مثنى في حاجة أخيه وبلغ فيها كان خيراً له من اعتكاف عشر سنين ومن اعتكف يوماً ابتغاء وجه الله تعالى جعل الله بينه وبين النار ثلاثة خنادق أبعد ما بين الحافقين رواه الطبراني في الأوسط والبيهقي في الشعب والحاكم وقال صحيح الإسناد لكن ثبراً من قوله بعض الحفاظ وقال الحفاظ في التلخيص لم أر في إسناده ضعفاً إلا أن فيه وجادة وفي المتن نكارة شديدة ( ولا اعتكاف إلا بصيام ) لما في الموطأ عن مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد وناقصاً مولى عبد الله ابن عمر قال لا اعتكاف إلا بصيام يقول الله تبارك وتعالى في كتابه ( وكلوا وأمروا حتى يبين لكم المحيط الأبيض من المحيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل ولا تبافروهن وأنتن عاكفون في المساجد ) فإنما ذكر الله الاعتكاف مع الصيام قال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا أنه لا اعتكاف إلا بصيام قلت وقد ورد هذا عن علي وابن عمر وابن عباس وعائشة موقوفاً عنهم قالوا لا اعتكاف إلا بصيام أما ورود مرفوعاً فضعيف وكذلك حديث اعتكف وصم ( ولا يكون إلا متتابعاً ولا يكون إلا في المساجد قال الله سبحانه وتعالى وأنتن عاكفون في المساجد ) ووجه الدلالة من الآية أنه لو صح الاعتكاف في غير المساجد لما خصها بالذكر فبطل أن المعنى بيان أن الاعتكاف إنما يكون في المساجد ( فإن كان في بلد فيه الجمعة فلا يكون إلا في الجامع ) لأنه لو اعتكف في غيره نزهة الخروج إلى فرض الجمعة والخروج مناف للعكوف ( وأقل ما هو واجب

إليها من الاعتكاف عشرة أيام ) لقول عائشة كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر  
الأواخر من رمضان حتى توفاه الله عز وجل متفق عليه وعلى مثله من حديث  
ابن عمر وفي الباب عن أنس وأبي بن كعب وأبي هريرة ( ومن نذر اعتكاف  
يوم فأكثر لزمه ) لحديث عبد الله بن عمر أن عمر سأل النبي ﷺ قال كنت  
تذرت في الجاهلية أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام قال فأوف بنترك متفق  
عليه وفي رواية لمسلم قال يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن اعتكف يوماً قال  
أذهب فاعتكف يوماً ولأحاديث لزوم النذر الآتية إن شاء الله ( وإن نذر ليلة لزمه  
يوم وليلة ) لما مر أنه لا اعتكاف إلا بصيام فوجب اليوم مع الليلة ( ومن أفطر  
فيه متمداً فليبتدئ اعتكافه ) لما سبق وإذا تكرر ( وكذلك من جامع فيه ليلاً  
أو نهاراً ناسياً أو متمداً ) لقوله تعالى ( ولا تبأثروهن وأتمن عاكفون ) وللإجماع  
حكم ابن المنذر وغيره ( وإن مرض خرج إلى بيته فإذا صح بنى على ما تقدم وكذلك  
إن حاضت المعتكفة وحرمة الاعتكاف عليها في المرض وعلى الحائض في الحيض  
فإذا طهرت الحائض أو فاق المريض في ليل أو نهار رجماً ساعدت إلى المسجد ) لأنهما  
خرجا لعذر لا يمكن معه العكوف بالمسجد فأشبه الخروج لحاجة الإنسان كما قال  
( ولا يخرج المعتكف من معتكفه إلا لحاجة الإنسان ) لقول عائشة إن كان رسول  
الله ﷺ ليدخل على رأسه وهو في المسجد فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة  
الإنسان إذا كان معتكفاً رواه مالك والشيخان وأبو داود وليس عند البخاري  
لفظ الإنسان ( وليدخل معتكفه قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد أن يبتدئ  
فيها اعتكافه ) ليستوفي الإيمان الذي عنه للاعتكاف فيه يقين ( ولا يعود مريضاً  
ولا يصلى على جنازة ولا يخرج لتجارة ) لحديث عائشة السابق وحديثها أيضاً قالت  
كان النبي ﷺ يمر بالمريض وهو معتكف فيمر كما هو ولا يرج يسأل عنه رواه  
أبو داود وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف ورواه أبو داود عنها أيضاً قالت  
السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يسأل امرأة ولا يباشرها  
ولا حاجة إلا لما لا بد منه ولا اعتكاف إلا بصوم ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع  
قال أبو داود غير عبد الرحمن بن إسحاق لا يقول فيه قالت السنة ، قلت كذلك أخرجه  
النسائي وقال الدارقطني يقال إنها من كلام الزهوي ومن أخرجهما في الحديث فقد وهم  
( ولا شرط في اعتكاف ) لقول مالك في الموطأ لم أسمع أحداً من أهل العلم يذكر  
في الاعتكاف شرطاً وإنما الاعتكاف عمل من الأعمال مثل الصلاة والصيام والحج  
وما أشبه ذلك من الأعمال ونظف المتن مروى عن ابن شهاب أخرجه يحنون عن ابن

وهب عن يونس بن يزيد عنه أنه قال لا شرط في الاعتكاف في السنة التي مضت (ولابأس أن يكون إمام المسجد) لأن رسول الله ﷺ كان يعتكف بالمسجد وهو الإمام (وله أن يتزوج ويعقد نكاح غيره) لأن ذلك لا ينافي الاعتكاف كما لا ينافيه دواعي النكاح من التطيب والتزين وإنما ينافيه نفس المباشر فاجماع كالصوم (ومن اعتكف أول الشهر أو وسطه خرج من اعتكافه بعد خروج الشمس من آخره ومن اعتكف بما يتصل بيوم القطر فليت ليلة الفطر بالمسجد حتى يبدو منه إلى المصل) لما في الموطأ عن مالك أنه رأى بعض أهل العلم إذا اعتكفوا المشرك الآخر من رمضان لا يرجعون إلى أهاليهم حتى يشهدوا الفطر مع الناس قال مالك وبلفظي ذلك عن أهل الفضل الذين مضوا وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك .

(باب في زكاة العين والحرق والماشية وما يخرج من الممدن وذكر الجزية وما يتخذ من تجار أهل الذمة والحريين وزكاة العين والحرق والماشية فريضة) بالإجماع للآيات والأحاديث المتواترة منها حديث سؤال جبريل وفيه قول النبي ﷺ وتؤدى الزكاة المفروضة وفي حديث إرسال معاذ إلى اليمن إنك تأتي قوما من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وإني رسول فإنهم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات كل يوم وليلة فإنهم أطاعوك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم الحديث رواه الجماعة (فأما زكاة الحرق في يوم حصاده) لقوله تعالى (وأترأوه يوم حصاده) (والعين والماشية ففي كل حول مرة) لحديث عن النبي ﷺ أنه قال لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول رواه أحمد وأبو داود والبيهقي هكذا مرفوعاً ورواه ابن أبي شيبة والبارقني والبيهقي أيضاً مرفوعاً وصححه بعضهم وضمف المرفوع بأنه من رواية الحارث الأعور وفيه مقال ورد بأن عاصم بن أبي خزيمة قد تابعه على رفعه وهو ثقة وروى ذلك عنه الثقة فوجب قبوله خصوصاً وقد ورد مرفوعاً أيضاً من حديث ابن عمر وأنس وعائشة وهي وإن كان فيها مقال واختلاف بين الرفع والوقف أيضاً فلا يخرج عن كونها معتمدة وشاهدة (ولا زكاة من الحب والقرق أقل من خمسة أوسق) لحديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس أواق صدقة ولا فيما دون خمسة خود صدقة رواه أحمد والجماعة وفي لفظ لأحمد ومسلم والنسائي غليس فيما دون خمسة أوساق من تمر ولأحب صدقة وحديث جابر قال قال رسول الله ﷺ ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس خود من

الإبل صدقة وليس فيها دون خمسة أوسق من التمر صدقة رواه أحمد ومسلم  
(والوسق ستون صاعاً بصالح التي ص) لحديث أبي سعيد الخدري أن النبي  
ص قال الوسق ستون صاعاً رواه أحمد وابن ماجه وهو عند أبي داود بلفظ  
والوسق ستون محتوماً ورواه ابن أبي شيبة عنه موقوفاً .

وحديث جابر بن عبد الله مرفوعاً مثله أخرجه ابن ماجه وفيه محمد بن عبيد الله  
وهو ضعيف وقالت عائشة جرت السنة من رسول الله ص أنه ليس فيها دون  
خمسة أوساق زكاة والوسق ستون صاعاً فذلك ثلاثمائة صاع الحديث رواه الدارقطني  
وفيه صالح بن موسى وهو ضعيف وأسنده ابن أبي شيبة في المصنف عن جماعة منهم  
سعيد بن المسيب والحسن والشعبي وإبراهيم (وهو أربعة أمداد بمده عليه الصلاة  
والسلام) لما سبق في الطهارة (ويجمع القمح والشعير والسلت في الزكاة فإذا  
اجتمع من جميعها خمسة أوسق فليزك ذلك) لأن هذه الأشياء لا ينفك بعضها عن  
بعض في المنية والمحدد فكانت جنساً واحداً ولأن منافعها متقاربة ومقاصدها  
متساوية لحكم لها بأنها جنس واحد والباقي دليل آخر يطلب منه ستاتي أدلة أخرى  
في البيوع عند قوله والقمح والشعير والسلت كجنس واحد فيما يحمل ويحرم (وإذا  
كان في الحائط أصناف من التمر أدى الزكاة عن الجميع من وسطه) لأن في إخراج  
الزكاة من كل جزء منها مشقة وصرافاً كتنفي بالوسط (وبزكي الزيتون إذا بلغ  
خمسة أوسق أخرج من زيتة ويخرج من الجلجلان وحب الفجل من زيتة) لقوله  
تعالى (وهو الذي أنفأ جنات معروشات وغير معروشات والتخل والزروع محتقماً أكله  
والزيتون والزمان متشابهان وغير متشابه كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده)  
والحق هنا الزكاة إذ لا خلاف أنه ليس فيه حق واجب غيرها كذا قالوا وفيه بحث  
ليس هذا موضع ذكره ومن جهة السنة قوله ص فيما سقت السيل المشر وهو  
عام فتعمله على عمومه إلا ما خصه الدليل ومن جهة القياس أن هذا مقتات بريته  
فوجب فيه الزكاة قاله الباقي والحديث المذكور رواه أحمد والجماعة إلا  
صالحاً من حديث عبد الله بن عمر بلفظ فيما سقت السيل والميمون أو كان عربة  
المشر وفيما سبق بالضح نصف المشر ورواه أحمد ومسلم وأبو داود والفساني  
من حديث جابر بن عبد الله والعنري بفتح العين والثاء المثناة مو  
التخيل الذي يشرب بمروقه من ماء المطر يجتمع في حفرة ثم إن في الزيتون  
حديثاً مرفوعاً أخرجه الحاكم في تاريخه ليسابور من حديث عائشة لكانه



من رواية عثمان بن عبد الرحمن الوطحي وهو متروك وأثره موقوفاً على ابن عباس.  
أخرجه ابن أبي شيبة من رواية ليث وهو ضعيف وأثره موقوفاً على عمر رضي الله  
عنه أخرجه البيهقي بإسناد منقطع ضعيف ثم قال وأصح ما في الباب قول ابن شهاب  
مضت السنة في زكاة الزيتون أن تؤخذ من صر زيتونه حين يعصره قلت وأثره ورد  
من طرق عنه وأخرجه جماعة بالفاظ متعددة منهم ابن أبي شيبة ويحون ويحيى بن  
آدم القرشي وآخرون (فإن باع ذلك أجزاء أن يخرج من ثمنه إن شاء الله) لأنه  
لما جاز انتقال الحق من الأصل إلى الزيت جاز انتقاله إلى الثمر (ولا زكاة في القواكه  
والخضر) لما رواه الترمذي من حديث الحسن بن عمار عن محمد بن عبد الرحمن بن  
عبيد عن عيسى بن طلحة عن مماذ أنه كتب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأله  
عن الخضروات وهي البقول فقال ليس فيها شيء قال الترمذي إسناده هذا الحديث  
ليس بصحيح وليس في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء  
ولما يروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل والعمل  
على هذا عند أهل العلم أن ليس في الخضروات صدقة قال والحسن هو ابن عمار  
وهو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه شعبة وغيره وتركه ابن المبارك قلت الحديث  
أخرجه الهارثي والحاكم والإزار والبيهقي وجماعة من طرق ترجع إلى موسى بن  
طلحة وفيها ضعف وانقطاع وانطراب ورواه يحيى بن آدم القرشي في الحراج  
والآثرم في سننه عنه مرسل قال المجد ابن تيمية في الأحكام وهو من أقوى المراسيل  
قلت وفي الباب عن علي وعائشة وأمس ومحمد بن جعفر مرفوعاً أخرج جميعها الهارثي  
وكلاً ضعيفاً كما قال الترمذي وعن علي وعمر وعائشة موقوفاً أخرج الأول والثاني  
ابن أبي شيبة والثالث البيهقي وكذلك في الباب آثار كثيرة أخرجه ابن أبي  
شيبة في المصنف ويحيى بن آدم القرشي في كتاب الحراج والبيهقي في السنن وهي  
تقرئ المرفوع في هذا الباب وتنهض للاحتجاج (ولا زكاة من الذهب في أقل  
من عشرين ديناراً فإذا بلغت عشرين ديناراً ففيتها نصف دينار ربع المشر) الحديث  
على عن النبي ﷺ قال إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيتها خمسة  
درهم وليس عليك شيء يعني في الذهب حتى يكون لك عشرون ديناراً وحال  
عليها الحول ففيتها نصف دينار ورواه أبو داود وحديث عمرو بن شبيب عن أبيه  
عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس في أقل من عشرين مثقالاً من  
الذهب ولا في أقل من مائتي درهم صدقة ورواه أبو حنيفة في الأموال الهارثي مطرولاً

وهو عند ابن أبي شيبة مختصراً ومطلوفاً وفي الباب عن غيرهما (فاذا زاد في حساب ذلك من قل) لحديث علي السابق وفيه وليس عليك شيء يعني في الذهب حتى تكون لك عشرون ديناراً فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار فأذا زاد في حساب ذلك رواء أبو داود ووقع عنده الشك في هذه الزيادة هل هي مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو من قول علي بن أبي طالب وكذلك وقع عند محمّد بن المدونة (ولا زكاة من النخلة في أقل من مائتي درهم وذلك خمس أواق) لحديث علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس في تسعين ومائة درهم زكاة إلا أن يشاء صاحبها وإذا تمت مائتين ففيها خمسة دراهم فإذا زادت ففي نحو ذلك رواء الدارقطني وفي رواية له ما نوا ربع العشر من كل أربعين درهماً درهماً وليس فيها دون المائتين شيء فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم فأذا فعل في حساب ذلك رواء ابن أبي شيبة موقوفاً عليه وكذلك محمّد بن المدونة والإمام زيد في المسند وحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس فيها دون خمس أواق من الورق صدقة رواء أحمد ومسلم وحديث أبي سعيد نحوه رواء البخاري والأوزاعي وأربعون درهماً لحديث جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا زكاة في شيء من الحرث حتى يبلغ خمسة أوساق فإذا بلغ خمسة أوساق ففيه الزكاة ستون صاعاً ولا زكاة في شيء من النخلة حتى يبلغ خمسة أواق والوقية أربعون درهماً رواء الدارقطني وفيه يزيد بن سنان أبو فروة الرازي وهو ضعيف وقال البخاري مقارب الحديث وفي صحيح مسلم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كم كان صدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأزواجه قالت كان صدقه لأزواجه ثلثي عشرة أوقية ونشأ قالت أتدري ما النش قال قلت لا قالت نصف أوقية فقلت خمسة دراهم فهذا صدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأزواجه (من وزن سبعة أعني أن السبعة دنانير وزنها عشر دراهم) لأن بذلك جرى التقدير في زمن الصحابة قال أبو عبيد في كتاب الأمور المأذول المتقال في آباد الدهر محدوداً لا يزيد ولا ينقص واحد وعشرة من الدرام التي واحدتها ستون أوقية تكون وزن سبعة مثاقيل سواء ، قال ومضت عليها السنة واجتمعت عليها الأمة وفي طبقات ابن سعد عن خالد بن أبي هلال عن أبيه قال كانت العشرة وزن سبعة (ويجمع الذهب والفضة في الزكاة) لأن نفعهما واحد والمقصود منهما متحد فإنهما قيم المتلفات وأرض الجنابات ومن البياعات وحل لمن يريدهما فأشبهها التوعين وذكّر بعضهم عن بكير بن عبد الله الأشج أنه قال مضت

السنة بضم الدالين إلى الهرام وروى ابن شعبة هذا المذهب عن إبراهيم النخعي  
والشعبي ومكحول والحسن البصري واستدل القائلون به من الحنفية والزيدية بأدلة  
غير ظاهرة ووقع لأبي الحسن نسبة هذا الفعل إلى النبي ﷺ وهو وهم ظاهر  
(ولا زكاة في العروض حتى تكون للتجارة) لحديث أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال  
في الإبل صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البقر صدقتها وفي البر صدقتها ومن رفع ذنابيه  
أو دراهم أو تبراً أو فضة لا يبعدها لغيره ولا ينفقها في سبيل الله فهو كاذب يكوي به يوم  
القيامة رواء الدارقطني والحاكم من طرق إسناد هذا اللفظ منها لا بأس به كما قال  
الحافظ بل قال الترمذي إنه حديث صحيح وحديث سمرة بن جندب قال أما بعد فإن  
رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نلصق لبيع رواء أبو داود  
والدارقطني والطبراني في الأوسط وسكت عنه أبو داود والمنذوي وصرح ابن عبد  
البر بأنه حديث حسن لكن قال الحافظ في إسناده جهالة وكان عمر بن الخطاب يأمر  
بأداء زكاة العروض إذا كانت للتجارة كافيته مع حاس التي أخرجهما الشافعي وأحمد  
وابن أبي شيبة وعبد الرزاق وسعيد بن منصور ومحمّد بن المنذوي والمدونة والدارقطني  
والبيهقي وجماعة وقال عبد الله بن عمر ليس في العروض زكاة إلا ما كان للتجارة  
رواه ابن أبي شيبة والبيهقي (فإذا بعته بعد حوله فأكثر من يوم أخذت ثمنها أوزكيتها  
ففي ثمنها الزكاة لحول واحد أقامت قيل البيع حولا أو أكثر) لأن هذا مال لا يجب  
في عينه الزكاة فلا يجب تقديمه كل عام كالعرض المقتنى ونقل الباجي عن القاضي  
أبي إسحاق أنه استدلل لذلك بأن أعيان العروض لا صدقة فيها لقوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة فإذا اشترى العرض يذهب  
للتجارة فقد صرف ما يجب في عينه الزكاة إلى ما لا يجب في عينه فإدام عرضاً فلا شيء  
فيه فإن التبة مفردة لا تؤثر ولو أثرت دون عمل لا وجبت الزكاة على من كان عنده  
عرض القضية فتوى بذلك التجارة وقد أجمعنا على بطلان ذلك (إلا أن تكون مديراً  
لا يستعير يدك عين ولا عرض فانك تقوم عروضك كل عام وتزكي ذلك مع ما بيدك  
من العين) لأنه لو لم يفعل ذلك لأدى إلى أحد أمرين إما أن لا يزكي أصلاً وقد بينا  
وجوب الزكاة عليه أو إلى أن مكلفه من ضبط الأموال وحفظها مالا سبيل له إليه  
وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وإذا لم يحز إسقاط الزكاة لم تلزم  
هذه المشقة فلا بد من التقويم عند الحول ومضي مدة يتمكن فيها من التسمية (وحول ربح  
المال حول أصله) قياساً على المذكور كقولهم (وكن ذلك حول نسل الأنعام حول الأمهات

لأن الكل متفرع من أصل فتيحه في الحول لأنه ملك بملك الأصل وسأقي دليل الثاني (ومن لماله ثجب فيه الزكاة عليه دين مثله أو ينقصه عن مقدار مال الزكاة فلا زكاة عليه) لأن الزكاة إنما تجب مواساة للفقراء والمدين محتاج إلى قضاء دينه كحاجة الفقير أو اشد ولما رواه مالك والشافعي ومحنون وابن أبي شيبة وأبو عبيد في الأموال والدارقطني وجماعة عن السائب بن يزيد قال سمعت عثمان بن عفان عن النبي يقول هذا شهر زكاةكم فمن كان عليه دين فليؤده حتى تخرجوا زكاة أموالكم وفي رواية فمن كان عليه دين فليقض دينه وليزك بقية ماله قال ذلك بمحض الصحابة فلم ينكره فدل على اتفاقهم عليه وفي الباب آثار كثيرة أما حديث إذا كان الرجل ألف درهم وعليه ألف درهم فلا زكاة عليه ففيه عير بن عمران قال بن عدى حدثني أبو الطاهر (إني أني يكون عنده ما لا يزكي من عروض مقتناة أو رقيق أو حيوانات مقتناة أو عقار أو ريع مائه وقاد ليدته فليزك ما ييده من المال) لأن ما عليه من الدين لا يؤثر في غناه مع ماله من العروض فوجبت الزكاة (ولا يسقط الدين زكاة حب ولا تمر ولا ماشية) لأن النبي ﷺ والخلفاء بعده بعثوا الخواص والعامة فخرجوا على الناس وأخذوا زكاة مواشيهم ولم يسألوا هل عليهم دين أم لا قال محمد بن سيرين كانوا لا يرسلون القار في الدين ويفني القين أن ترصد في الدين رواه محنن وروى أيضاً عن أبي الزناد أنه قال كان من أدركت من فقهاء المدينة وعلماهم ممن رضى وينهى إلى قولهم منهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبو بكر وخارجة ابن زيد وعبيد الله بن عبد الله وسليمان بن يسار في مشيخة سوامم من نظرناهم أهل فقه وفضل وربما اختلفوا في الشيء فأخذوا بقول أكثرهم إنهم كانوا يقولون لا يصدق المصدق إلا ما أتى عليه لا ينظر إلى غير ذلك (ولا زكاة عليه في دين حتى يقضيه) لأنه لا يدري هل يأخذه أم لا فربما ملك قبل أن يقضيه فيؤدى الزكاة عما لم يصر إليه كالمال إذا كان غائباً عنه في يده نازح فإنه لا يكلف أداء الزكاة عنه عما بيده لأنه لا يدري هل يصل إليه أم لا (وإن أقام أعواماً فإنما يزكيه لعام واحد بعد يقضيه) لأن زكاة كل شيء إنما تخرج منه لامن غيره فإذا صار المال إليه وجبت فيه الزكاة لعام واحد كالعروض تكون للتجارة عند الرجل أعواماً ثم يبيعها فليس عليه في أيامها إلا زكاة واحدة قاله مالك قلت وفي الباب آثار في أن صاحب الدين لا يزك حتى يقضيه إلا أنها حتملة لموافقة المذهب في أنه يزكيه لعام واحد ولموافقة من يقول يزكها لما مضى وفي بعضها التصريح بهذا فذلك لم أذكرها (وعلى الأصاغر الزكاة

في أموالهم في العين والحراث والماشية وزكاة الفطر) لحديث الثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ خطب الناس فقال ألا من ولي يتم له مال فليتجر فيه ولا يترك حتى تأكله الصدقة رواه الدارقطني والبيهقي والترمذي وقال إنما روى هذا الحديث من هذا الوجه وفي أسنده مقال لأن الثني بن الصباح ينعف في الحديث قلت وليس كذلك فقد روى عن عمرو بن شعيب من أوجه متعددة فرواه محزون عن أشهب عن ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب به مرفوعاً اضربوا بأموال اليتامى أو قال اتجروا بأموال اليتامى لا تأكلها الزكاة ورواه الدارقطني من طريق مندل عن أبي إسحاق الشيباني عن عمرو بن شعيب به ومندل ضعيف ورواه الدارقطني أيضاً من طريق رواد بن الجراح ثنا محمد بن عبيد الله الرزني عن عمرو بن شعيب به مرفوعاً في مال اليتيم زكاة والموزي ضعيف ورواه ابن عدي عن طريق عبيد الله بن علي الأفريقي وهو ضعيف ورواه محزون عن ابن وهب عن يزيد بن عياض عن عمرو بن شعيب به إلا أنه أعضه ثم أنه ورد أيضاً من حديث أنس أخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة ونقل الحافظ نور الدين عن شيخه العراقي أنه صححه واقتصر الحافظ على تحسينه فيما نقله المناوي عنه وورد أيضاً من وجه آخر مرسلأ أخرجه الشافعي عن عبد المجيد بن أبي رواد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك عن النبي ﷺ مرسلأ وفي الباب موقوفات عن علي وابن عباس وعمر وابن عمرو وعائشة وجابر ابن عبيد الله وأما زكاة الفطر فسيأتي لها دليل خاص في بابها إن شاء الله تعالى (ولا زكاة على عبد ولا على من فيه بقية رقب) لضعف ملكه ولأن الزكاة للباساة وليس هو من أهلها ولقول عمرو بن عمر وجابر ليس في مال العبد زكاة أخرجه ابن أبي شيبة وأخرج أيضاً عن ابن عمر وجابر أنها قالوا ليس في مال المكاتب ولا العبد زكاة بل أخرج الدارقطني هذا مرفوعاً من حديث جابر بلفظ ليس في مال المكاتب زكاة حتى يمتنع لكنه من رواية يحيى بن غيلان وهو مجهول عن عبيد الله بن زريع وهو ضعيف وفي الباب آثار عن جماعة من التابعين أخرجه ابن أبي شيبة ومحزون (ولا زكاة على أحد في عبده وخادمه وفرسه وداره ولا فيما يتخذ لقتية من الرباع والعروض) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة ورأه أحمد والجماعة وفي رواية لمسلم ليس في العبد صدقة إلا صدقة النظر وحديث أبي هريرة قال سئل رسول الله ﷺ عن الخير

فيها زكاة فقال ما جاءني فيها شيء إلا هذه الآية الفاذة ( فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ) رواه أحمد وهو في الصحيحين وفي الباب عن غيره ( ولا قيم يتخذ لباس من الخلي ) لحديث جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس في الخلي زكاة رواه الدارقطني وابن الجوزي في التحقيق من رواية عافية بن أيوب عن الليث عن أبي الزبير عن جابر وذكره البيهقي في المعرفة تعليقا وقال : إنه باطل لا أصل له وإنما يروى عن جابر من قوله وعافية بن أيوب مجهول فمن احتج به مرفوعا كان مغرورا بدينه داخل فيا يعيب به المخالفين من الاحتجاج برواية الكذابين اه وقال ابن الجوزي قالوا عافية ضيف قلنا ما عرفنا أحدا طعن فيه قالوا الصواب موقف قلنا الراوى قد يسند وقد يمي اه ونقل ابن دقيق العيد في الإمام عن شيخه المنذرى أنه قال في عافية لم ييلنى ما يوجب تضعيفه قال ابن دقيق العيد ويحتاج من يحتج به إلى ذكر ما يوجب تمديله قلت ذكر الحفاظ في اللسان أن ابن أبي حاتم نقل عن أبي زرعة أنه قال لا بأس به . وفي الباب آثار موقوفات عن ابن عمر وعائشة وجابر وأنس وأسماء بنت أبي بكر وجماعة من التابعين أخرجا ابن أبي شيبة ويحسون في المدونة ( وفيها يخرج من المعدن من ذهب أو فضة الزكاة ) لما رواه مالك والشافعي عنه عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قطع لبلال بن الحارث معادن القبيلة وهي من ناحية الفرع فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلى اليوم إلا الزكاة قال الشافعي ليس هذا مما يثبت أهل الحديث ولم يثبتوه ولم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا انقطاعه وأما الزكاة في المعدن دون الخس فليست مروية عن النبي ﷺ قال البيهقي وهو كما قال الشافعي في رواية مالك وقال أبو عبيد في كتاب الأموال حديث منقطع ومع انقطاعه ليس فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بذلك وإنما قال يؤخذ منه الزكاة إلى اليوم وقال ابن عبد البر هذا منقطع في الموطأ وقد روى متصلا على ما ذكرنا في التمهيد من رواية الدراوردي عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن الحارث بن بلال بن الحارث المزني عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلت رواه البيهقي من هذا الوجه بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ من المعادن القبيلة الصدقة وأنه أقطع بلال بن الحارث العتيق أجمع الحديث وروى يحسون عن أشهب عن ابن أبي الزناد أن أباه حدثه أن عمر بن عبد العزيز كان يأخذ من المعادن ربع العشر ( إلا أن ثاني ندرة ) فيكون فيها الخس كان يمد الندرة الركاز فيخمسها لأن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه أنه وسلم قال في الركاز الخمس وعن أشهب عن سفيان قال سمعت عبد الله بن أبي بكر أن عمر

ابن عبد العزيز كان يأخذ من المعادن من مائتي درهم خمسة دراهم وروى البيهقي عن  
تقادة أن عمر بن عبد العزيز جعل المعدن بجزلة الركاز يؤخذ منه الخمس ثم عتب  
بكتاب آخر فجعل فيه الزكاة (إذا بلغ وزن عشرين دينارا أو خمس أواق فضة  
ففي ذلك ربع العشر) لأنه لازكاة فيما دون النصاب كما سبق (يوم خروجه) لأن  
الحول يراد لكمال النماء وبالوجود يصل إلى النماء فلم يعتبر فيه الحول كالمعسر  
(وكذلك فيما يخرج بعد ذلك متصلا به وإن قل) لحديث فا زاد فيحساب ذلك  
وقد سبق (وتؤخذ الجزية من رجال أهل الذمة الأحرار البالغين) لقوله تعالى  
(قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله  
ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون)  
وحديث المغيرة بن شعبة أنه قال لكسرى أمرنا فبيننا ﷺ أن نقاتلكم حتى تعبدوا  
الله وحده أو تؤدوا الجزية رواه أحمد والبخاري وفي الباب عن جماعة (ولا تؤخذ  
من نسائهم وصبيانهم وعبيدهم) لقوله تعالى «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم  
الآخر» الآية وجه الدليل منها أن الجزية إنما تؤخذ على من وجبت مقاتلته  
لرفع السيف عنه والنساء لا يقتلن ولا يقتلن إذا أظهر عليهن بالحاربة وكذلك  
الصبيان ولما رواه سعيد بن منصور وأبو عبيد في الأموال والأثرم والبيهقي في  
صنعيهما عن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أمراء الأجناد لا تضموا الجزية على النساء  
والصبيان وكان يحتم أهل الجزية في أعناقهم وأما العبيد فلا نه لآمال لهم فأشبهوا  
الفقير الماجز وقال بن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أنه لا جزية على  
العبد كذا نقل ابن قدامة أما حديث لا جزية على العبد فلا أصل له كما قال الحافظ  
(وتؤخذ من المجوس) لحديث عمر بن الخطاب أنه لم يأخذ الجزية من المجوس  
حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس حجر رواه  
أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي ورواه مالك والشافعي عنه عن جعفر بن  
محمد بن علي عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال ما أدرى كيف أصنع  
في أمرهم فقال عبد الرحمن بن عوف أشهد سمعت رسول الله ﷺ يقول : «سنوا  
بهم سنة أهل الكتاب» وهذا السند منقطع لأن محمد بن علي لم يلق عمر ولا عبد الرحمن  
ابن عوف لكنه روى متصلا من أوجه حسان كما قال ابن عبد البر (ومن نصارى  
المرب) لعموم الآية والأدلة الأخرى ولحديث أنس أن النبي ﷺ بعث خالد  
ابن الوليد إلى أكيدر دومة فآخذه فأتوه به فخنن دمه وصالحه على الجزية رواه

أبو داود والبيهقي وسنده لا بأس به بل رجاله ثقات لولا عتمة محمد بن إسحاق وجه الدليل منه أن أكردومة من العرب ( والمجزية على أهل الذنب أربعة دنائير وعلى أهل الورق أربعون درهما ) لما رواه مالك وأبو عبيد في الأموال والبيهقي في السنن عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه ضرب الجزية على أهل الذنب أربعة دنائير وعلى أهل الورق أربعين درهما مع ذلك أرزاق المسلمين وحيافة ثلاثة أيام ( ويخفف عن الفقير ) لفعل عمر والخلفاء بعده قال ابن أبي نجيح قلت لجاهد ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنائير وأهل اليمن عليهم دينار قال جعل ذلك من قبل اليسار علقه البخاري ووصله عبد الرزاق ( ويؤخذ ممن تهر منهم من أقف إلى أفق عشرين ما ييمونه وإن اختلفوا في السنة مرارا ) للعمل حكام مالك في اللوطا فقال وأن اختلفوا في العام الواحد مرارا إلى بلاد المسلمين فعليهم كلما اختلفوا العشر لأن ذلك ليس بما صالحوا عليه ولا بما شرط لهم وهذا الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا ( وإن حلوا الطعام خاصة إلى مكة والمدينة خاصة أخذ منهم نصف العشر من ثمنه ) لما رواه ابن أبي شيبة ثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله أن عمر بن الخطاب استعمل أباه ورجلا آخر على صدقات أهل الذمة مما يختلفون به إلى المدينة فكان يأمرهم أن يأخذوا من القمح نصف العشر تخفيفاً عليهم ليحملوا إلى المدينة ومن القطنية وهي الحبوب العشر ورواه مالك والشافعي وأبو عبيد في الأموال عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من التبط من الخطة والزيت نصف العشرين يريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة ويأخذ من القطنية العشر ورواه سحنون في المدونة عن عمر بن الخطاب أنه قال لأهل الذمة الذين كانوا يتجرون إلى المدينة إن تجرم في بلادكم فليس عليكم في أموالكم زكاة وليس عليكم إلا جزيتكم التي فرضنا عليكم وإن خرجتم وضربتم في البلاد وأدرتم أموالكم أخذنا منكم وفرضنا عليكم كما فرضنا جزيتكم فكان يأخذ منهم من كل ما جلبوا من الطعام نصف العشر كلما قدموا به من مرة ولا يكتب لهم براءة كما يكتب للسلمين إلى الحول فيأخذ منهم كلما جاءوا وإن جازوا في السنة مائة مرة ( ويأخذ من تجار الحريين العشر إلا أن ينزلوا على أكثر من ذلك ) لما رواه أبو يوسف في الخراج ثنا عبد الملك بن جريج عن عمرو بن شعيب أن أهل منبج قوم من أهل الحرب ورواه البحر كتبوا إلى عمر بن الخطاب دعنا تدخل أرضك تجاراً وتعتقنا قال فشاؤروا



عمر أجماع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك فاشاروا عليه به فكثروا  
أول من عشر من أهل الحرب وقال يحيى بن آدم القرشي في الحراج ثاقب بن  
الربيع عن عاصم الأحول عن الحسن قال كتب أبو موسى إلى عمر رضي الله عنه إن  
تجار المسلمين إذا دخلوا دار الحرب أخذوا منهم العشر قال فكتب إليه عمر خذ  
نهم إذا دخلوا إلينا مثل ذلك العشر وخذ من تجار أهل الذمة نصف العشر وخذ  
من المسلمين من ما كتبت خمسة فما زاد فن كل أربعين درهماً درهم وقال أبو يوسف  
ثنا أبو حنيفة عن القاسم عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك قال بعثني عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه على المشور وكتب لي عهداً أن أخذ من المسلمين بما اختلفوا  
فيه بتجارهم ربع العشر ومن أهل الذمة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر  
(وفي الركاز وهو دفن الجاهلية الحسن على من أصابه) لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ  
قال العجماء جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس رواه أحمد والجماعة.

### باب في زكاة الماشية وزكاة الإبل والبقر والغنم فريضة

لما سياتي ( ولا زكاة من الإبل في أقل من خمس ذود وهي خمس من الإبل )  
الحديث وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة وقد مر من حديث جابر  
وأبي سعيد ( فقيهاً شاء ) لما سياتي في كتاب الصدقة الذي كتبه أبو بكر  
رضي الله عنه ( جذعة أو ثنية ) لحديث سمر الدبلي وفيه أن رجلين أتياه من  
عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم لآخذ الصدقة فقلت ما تأخذان قال عناقاً جذعة  
أو ثنية رواه أحمد وأبو داود والنسائي والطبراني ولفظه فقلت ما تريد قال أريد  
صدقة غنمك قال فجئت بئاة ماخص حين ولئت فلما نظر إليها قال ليس حقاً في  
هذه قلت فقيم حقلك قال في الثنية والجذعة الحديث ( من جل غنم أهل ذلك  
البلد من ضأن أو مزم ) لأن كل ماوجب في الذمة بالشرع اعتبر فيه عرف البلد  
كالعلم في الكفارة ( إلى تسع ثم في العشر شاتان إلى أربعة عشر ثم في خمسة  
عشر ثلاث شياه إلى تسعة عشر فإذا كانت عشرين فأربع شياه إلى أربع وعشرين  
ثم في خمس وعشرين بنت غناض وهي بنت سقن فإن لم تكن فيها فابن لبون  
وهي بنت ثلاث سنين إلى خمس وأربعين ثم في ست وأربعين حقة وهي التي يصلح  
على ظهرها الحمل ويطلقها التحمل وهي بنت أربع سنين إلى ستين ثم في إحدى  
وستين جذعة وهي بنت خمس سنين إلى خمس وسبعين ثم في ست وسبعين بنت لبون  
إلى تسعين ثم في إحدى وتسعين حقتان إلى عشرين ومائة فما زاد على ذلك ففي كل خمسين  
( ٩ - سلك )

حقة وفي كل أربعين بنت لبون) كل هذا في حديث الصدقة الطويل وسيأتي (ولا زكاة في البقر في أقل من ثلاثين فإذا بلغتها ففيها تبيع عجل جذع قد أوفق سنتين ثم كذلك حتى تبلغ أربعين فيكون فيها مسنة) لحديث طاوس البجلي أن معاذ بن جبل الأنصاري أخذ من ثلاثين بقرة تبيعاً ومن أربعين بقرة مسنة وأتى بما دون ذلك فأتى أن يأخذ منه شيئاً وقال لم أسمع من رسول الله ﷺ فيه شيئاً حتى ألقاه فأسأله فتوفي رسول الله ﷺ قبل أن يقدم معاذ بن جبل رؤاه مالك وهو منقطع لأن طاوساً لم يلق معاذاً لكن قال الإمام الشافعي إنه عالم بأمر معاذ وإن لم يلقه لكثرة من لقيه من أحرار معاذاً وهذا مما لأعلم من أحد فيه خلافاً وقال البيهقي طاوس يماق وسيرة معاذ بينهم مشهورة وقال ابن عبد البر في الاستذكار لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر ماق حديث معاذ هذا وأنه النصاب المجمع عليه فيها وحديث طاوس هذا عن معاذ غير متصل والحديث عن معاذ ثابت متصل من رواية معمر والثوري عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بمعنى حديث مالك قلت أخرجه أصحاب السنن الأربعة وقال الترمذي حديث حسن وقد رواه بعضهم مرسل لم يذكر فيه معاذاً وهذا أصح اه وكذلك صححه ابن حبان والحاكم وأعله ابن حزم بالانقطاع أيضاً بين مسروق ومعاذ وتبعه عبد الحق في الأحكام وقال ابن القطان هو على الاحتياط وينبغي أن يحكم لحديثه بالانصال على رأي الجمهور اه قلت والحديث ورد عن معاذ من طرق أخرى مرسله ومتصلة ذكرت بعضها في الأصل وفصلتها في تخريج أحاديث البداية (ولا تؤخذ إلا أثني) لقوله في الحديث السابق ومن أربعين بقرة مسنة مع مغايرته للحكم في العدد قبله فدل على أن التقييد مقصود فلا يجري غير المقيد (فأزاد في كل أربعين مسنة وفي كل ثلاثين تبيع) الحديث السابق أيضاً وفي بعض طرقه أمرت أن تأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبيعه ومن كل أربعين مسنة رواه الدارقطني من حديث ابن عباس عن معاذ (ولا زكاة في الغنم حتى تبلغ أربعين شاة فإذا بلغتها ففيها شاة جذعة أو ثنية إلى عشرين ومائة ففيها شاتان إلى مائتين شاة فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة فأزاد في كل مائة شاة) لما سيأتي في حديث الصدقة (ولا زكاة في الأوقاص وهي ما بين الفريضة من كل الانعام) لقوله معاذ لم يأمرني رسول الله ﷺ فيها بشيء ولما سيأتي في حديث الصدقة (ويجمع الضأن والمز في الزكاة) لأن الغنم يطلق في اللغة عليهما (وكل خطيئتين فائتاهما يترادف بينهما بالسوية ولا زكاة على من لم تبلغ حصته عدد الزكاة ولا يفرق بين

مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة وذلك إذا قرب الحول فإذا كان ينقص  
أداءه بغير فقرائها أو باجتماعها أخذاً بما كانا عليه قبل ذلك ( لحديث أس أن أبا  
بكر كتب لهم هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين التي  
أمر الله بها فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوق ذلك فلا  
يعطه فيما دون خمس وعشرين من الإبل الغنم في كل خمس زود شاة فإذا بلغت  
خمساً وعشرين ففيها إبرة مخاض إلى خمس وثلاثين فإن لم تكن إبرة مخاض فإن  
لبون ذكر فإذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها إبرة لبون إلى خمس وأربعين فإذا بلغت  
ستاً وأربعين ففيها حقة طروقة الفحل إلى ستين فإذا بلغت واحدة وستين ففيها  
جذعة إلى خمس وسبعين فإذا بلغت ستاً وسبعين ففيها بنتا لبون إلى تسعين فإذا  
بلغت واحداً وتسعين ففيها حقتان طروقتا الفحل إلى عشرين ومائة فإذا زادت على  
عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فإذا تباين أسنان الإبل  
في فرائض الصدقات فمن بلغت عنده صدقة الجذعة وليس عنده جذعة وعنده حقة  
فإنها تقبل منه ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهما ومن بلغت عنده  
صدقة الحقة وليس عنده إلا جذعة فإنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما  
أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليس عنده إبرة لبون فإنها تقبل منه  
ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة إبرة  
لبون وليس عنده إلا حقة فإنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو  
شاتين ومن بلغت عنده صدقة إبرة لبون وليس عنده إبرة لبون وعنده إبرة  
مخاض فإنها تقبل منه ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهما ومن  
بلغت عنده صدقة إبرة مخاض وليس عنده إلا ابن لبون ذكر فإنه يقبل منه وليس  
معه شيء ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها شيء إلا أن يشامرها  
وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين ففيها شاة إلى عشرين ومائة فإذا زادت  
ففي كل مائة شاة ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عور ولا تيس إلا أن يشاء  
المصدق ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من  
خيلطين فإنهما يترافعان بينهما بالسوية وإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين  
شاة شاة واحدة فليس فيها شيء إلا أن يشاء رباها وفي الرقة ربع العشر فإذا لم  
يكن المال إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء إلا أن يشاء رباها رواه أحمد وأبو داود

والنسائي وآخرون ورواه البخاري في صحيحه إلا أنه فرقه في عشرة أبواب ورواه أحمد وأبو داود والترمذي وجماعة عن ابن عمر قال كان رسول الله ﷺ قد كتب الصدقة ولم يخرجها إلى عماله حتى توفي قال فأخرجها أبو بكر من بعده فعمل بها حتى توفي ثم أخرجها عمر من بعده فعمل بها قال فلقد ملك عمر يوم ملك وإن ذلك لقرون بوصيته الحديث (ولا تؤخذ في الصدقة السخلة وتعد على رب الغنم) لأن بذلك أمر عمر بن الخطاب عماله كما رواه مالك والشافعي وابن حزم وجماعة من طرق وأغرب ابن أبي شيبة فرواه مرفوعاً من أمر النبي ﷺ كما قال الحفاظ وفي الباب آثار أخرجهما ابن أبي شيبة (ولا تؤخذ العجايل في البقر ولا الفصائل في الإبل وتعد عليهم ولا يؤخذ تيس ولا هرمة ولا الماخض ولا ولا غل الغنم ولا شاة التلف ولا التي تربي ولدها) لما سبق مفرقا في الأحاديث (ولا خيار أموال الناس) لحديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن قال إنك تأتي قوماً أهل كتاب الحديث وفيه فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بيننا وبين الله حجاب رواه الجماعة (ولا يؤخذ في ذلك عرض ولا ثمن) لأن الشارع علقه على مانع عليه فلا يجوز نقل ذلك إلى غيره (فإن أجبره المصنق على أخذ الثمن في الأتنام وغيره أجزأه إن شاء الله تعالى) لما قدمناه عند قوله فإن باع أجزأه أن يخرج من ثمنه (ولا يسقط الدين زكاة حب ولا تمر ولا ماشية) تقدم هذا المصنف وقدّمنا دليله فهو تكرار بدون مناسبة،

### باب في زكاة الفطر

(وزكاة الفطر سنة واجبة فرضها رسول الله ﷺ على كل كبير أو صغير ذكر أو أنثى حر أو عبد من المسلمين صاعاً عن كل نفس بصاع النبي ﷺ) لحديث ابن عمر قال فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين رواه أحمد والجماعة وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ بعث منادياً في لجاج مكة ألا إن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ذكراً أو أنثى حر أو عبد صغير أو كبير مدان من قح أو سواء صاع من طعام رواه الدارقطني والترمذي وقال حسن غريب وفي الباب عن ابن عباس وأبي سعيد (فتبينه) زكاة الفطر واجبة للأحاديث السابقة والإجماع حكاه

البيهقي وابن المنذر وغيرهما قال ابن المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن صدقة  
الفطر فرض وعن حفظنا ذلك عنه من أهل العلم محمد بن سيرين وأبو العالية  
والضحاك وعطاء ومالك وسفيان الثوري والشافعي وأبو ثور وأحمد وإسحاق  
وأصحاب الرأي وقال إسحاق هو كالإجماع من أهل العلم أنه وبمكة بالإجماع  
ضئف الثوري الرواية عن ابن علية والأصم بعدم الوجوب ثم قال وإن كان الأصم  
لا يعتد به في الإجماع أنه لكن حكى ابن حزم عن مالك القول بسنيتها ثم قال  
واستحب له من قبله بأن قال معني فرض رسول الله ﷺ أي قدر مقدارها قال  
وهذا خطأ لأنه دعوى بلا برهان وإحالة للفتنة عن موضوعها بلا دليل وقد أوردنا  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بها وأمره فرض قال تعالى فليحذر الذين  
يغالون عن أمره الآية قال وذكرنا خبراً رويته عن قيس بن سعد أمرنا  
رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة قلنا نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم  
ينها ونحن نفعله وعنه أيضاً كنا نصوم عاشوراء ونعطى زكاة الفطر ما لم ينزل  
علينا صوم رمضان والزكاة قلنا نزالا لم نؤمر ولم تنه عنه ونحن نفعله قال وهذا  
الخبر حجة لنا عليهم لأن فيه أمر رسول الله ﷺ بزكاة الفطر فصار أمراً مفترضاً  
ثم لم ينه عنه فبقى فرضاً كما كان وأما يوم عاشوراء فلو لا أنه عليه الصلاة والسلام  
صح أنه قال بعد ذلك من شاء صامه ومن شاء تركه لكان فرضه باقياً ولم يأت  
مثل هذا القول في زكاة الفطر فبطل تعللهم بهذا الخبر وقد قال تعالى أقيموا  
الصلاة وآتوا الزكاة وسمى رسول الله ﷺ زكاة الفطر زكاة في داخله في أمر  
الله تعالى بها والدلائل على هذا تتكرر جداً أه قلت وحديث قيس بن سعد الذي  
ذكره أخرجه أبو داود الطيالسي وأحمد في مستدركهما والنسائي وابن ماجه  
وأجاب عنه النووي في شرح المذهب والمافظ في الفتح على تقدير صحته بنحو  
ما ذكره ابن حزم ووقع لهما في الكلام على إسناده ما فيه إشكال ثم أن ما حكمه  
ابن حزم عن مالك غريب وإن ذكر ابن ناجي عن بعضهم أنه حكاه عن مالك  
أيضاً ولمه يريد بالبيض ابن حزم والله أعلم (وتؤدى من جل عيش أهل ذلك  
البلد من بر أو شمر أو سلت أو تمر أو أقط أو دخن أو ذرة أو أرز) لحديث  
أبي سعيد الخدري قال كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شمر  
أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط أو صاعاً من زبيب متفق عليه وحديث

عبد الله بن عمر قال كان الناس يخرجون صدقة الفطر بجل هدي رسول الله ﷺ  
صلواتاً من شهر أو تمر أو سلت أو زبيب الحديث وزاد أبو داود وحديث محمد  
ابن سيرين عن ابن عباس قال أمرنا أن نعطي صدقة الفطر رمضان عن الصنبر  
والكبير والحمر والمملوك صلواتاً من طليم من أدى برأ قبل منه ومن أدى شعيراً  
قبل منه ومن أدى زبيباً قبل منه ومن أدى حنظل قبل منه قال وأحببه قال ومن  
أدى قبل قبل منه ومن أدى سويقاً قبل منه ورواه الدارقطني ورواهه ثقات إلا  
أن فيه انقطاعاً فإن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس وفي الباب عن جماعة  
ويخرج أحاديثهم فيجد أن المعتبر فطلم لأهل البلد من غير إلزام بشيء معين  
(ويخرج عن العبد سيده) الحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال ليس في  
العبد صدقة إلا صدقة الفطر ورواه مسلم وغيره (والصنبر لآمال له يخرج منه  
حواله ويخرج الرجل زكاة الفطر عن كل مسلم طومه غفقه) الحديث ابن عمر قال  
أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر بين الصنبر والكبير والحمر والعبد بين  
تخونون ورواه الدارقطني والبيهقي وحديث علي عليه السلام نحوه ما أخرجه الدارقطني  
وفيه حذف وإرسال كما قال البيهقي والمحقق (ويستحب إخراجها إذا طلع الفجر  
من يوم الفطر) الحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ أمر بزيادة الفطر أن تؤدى  
قبل خروج الناس إلى الصلاة ورواه أحمد والجماعة إلا ابن ماجه وحديث ابن عباس  
قال فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم من الفغو والرفث وطعمة  
للمساكين فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي  
صدقة من الصدقات ورواه أبو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه  
وقال ابن أبي شيبة ثنا عبد الرحمن بن سليمان عن سجاج عن عطاء (عن ابن  
عباس قال من السنة أن تخرج صدقة الفطر قبل الصلاة ورواه أيضاً الدارقطني  
(ويستحب الفطر فيه قبل الندو إلى المصل وليس ذلك في الأضحية) الحديث  
بريد قال كان رسول الله ﷺ لا يندو يوم الفطر حتى يأكل ولا يأكل يوم  
الأضحية حتى يرجع فيأكل من أضحيته ورواه أحمد والفظالة والترمذي وابن  
ماجه وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وصححه ابن القطان وقال سيده  
ابن الحبيب كان للمسلمون يأكلون يوم الفطر قبل الصلاة ولا يملكون ذلك يوم  
النحر ورواه الشافعي وفي الباب عن أنس وعلي وابن عباس وأبي سعيد وجابر

بين حمزة والثائب بن يزيد ومحمد بن عمر ( ويستحب في العيدين أن يمشى من طريق ويرجع من آخرى ) لما سبق في العيدين فإن المصنف ذكره هناك

## باب

في الحج والعمرة وجميع يكت الله الحرام الذي بمكة فريضة  
على كل من استطاع إلى ذلك سبيلا من المسلمين

قوله تعالى ( وقل على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ) وحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان متفق عليه وحديث سؤال جبريل المتواتر في الباب عن جماعة يطول ذكرهم ( الأحرار البالغين ) لأن العبد والصبي لا يجب عليهما حج لحديث رقع العلم عن ثلاثة وقد سبق وحديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال إيا منى حج ثم بلغ الحديث فله أن يجمع حجة أخرى وإيا عبد حج ثم عتق فله حجة أخرى زواه ابن خزيمة وأما أبو يحيى وابن خزيمة وابن حرم وصححه لكن اختلف في رفعه ووقفه وصح بعض الحفاظ الموقوف ويرجع آخرون المرفوع ويؤيد رفعه ما زواه ابن أبي شيبة ثنا معاوية عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال احتفظوا عني ولا تقولوا قال ابن عباس فذكره فهذا يدل على أنه أراد الرفع وكذلك أخرجه أبو داود من مرسل محمد بن كعب القرظي مرسلا وفي الباب عن جابر أخرجه ابن عدي لكنه من زوايه حرام بن عثمان وهو متروك وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم إلا من شذ عنهم من لا يمتد بخلافه على أن الصبي إذا حج في حال صغره والعبد إذا حج في حال رقه ثم بلغ الصبي وعتق العبدان عليهما حجة الإسلام إذا وجدنا إليها سبيلا كذلك قال ابن عباس وطاء والحسن وأحمد والثوري ومالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال الترمذي وقد أجمع أهل العلم عليه قلت لكن ظن ابن خزم في حكاية الإجماع وزعم أن حديث ابن عباس متسوخ وكذلك ظن في الاستدلال بأن النبي ﷺ حج بأزواجه ولم يجمع أيام ولادة كما أحسب به أبو الحسن في شرحه بما يرجع من كتابه الحل (مرة في عمرة)

للإجماع وحديث ابن عباس قال خطبنا رسول الله ﷺ فقال يا أيها الناس كتب عليكم الحج ، فقام الأقرع بن حابس فقال أفي كل عام يا رسول الله فقال لو قلنا لو جئت ولو وجبت لم تعملوا بها الحج مرة فن زاد فهو تلوع رواء أحمد وابن داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي والحاكم وقال صحيح الاسناد وحديث أبي هريرة نحوه أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وغيرهم وفي الباب عن جماعة ( والسبيل الطريق السابلة والزاد المبلغ إلى مكة والقوة على الوصول إلى مكة إما راجلاً أو راكباً مع صحة البدن ) لأن هذا معنى الاستطاعة في الآية وليس الركوب داخل فيها على من يستطيع المشي لأنه زيادة على صحة البدن وما ذكرناه وروى النায়ري والبيهقي عن أبي أمامة قال قال رسول الله ﷺ من لم يمنعه عن الحج حاجة ظاهرة أو سلطان جائر أو مرض حابس فأتى ولم يحج فليمت إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً قال البيهقي وهذا وإن كان إسناده غير قوى فله شاهد من قول عمر بن الخطاب ثم أخرجه عنه نحوه هذا وذلك في باب إمكان الحج من سنه لكن ورد تفسير السبيل بالواد والراحة عن النبي ﷺ من طرق متعددة من حديث ابن عمر وأنس وابن عباس وابن مسعود وعائشة وجابر بن عبد الله وعلى بن أبي طالب وعمر بن شبيب عن أبيه عن جده وعن جماعة من التابعين كالحسن ومجاهد وعطاء وسعيد بن جبيرة والربيع بن أنس وقتادة وغيرهم قاله أهل ( وإنما يؤمر أن يحرم من الميقات وميقات أهل الشام ومصر والمغرب الجحفة فإن مروا بالمدينة فالأفضل لهم أن يحرموا من ميقات أهلها من ذى الحليفة وميقات أهل العراق ذات عرق وأهل اليمن يلزم وأهل نجد من قرن ) لحديث أبي الويزر عن جابر قال خطبنا رسول الله ﷺ فقال مهل أهل المدينة من ذى الحليفة ومهل أهل الشام من الجحفة ومهل أهل اليمن يلزم ومهل أهل نجد من قرن ومهل أهل المشرق من ذات عرق ثم أقبل بوجهه للأفق ثم قال اللهم أقبل بقلوبهم رواء أحمد وابن ماجه وهو في صحيح مسلم إلا وقع أنه فيه عن أبي الويزر سمع جابراً سئل عن المهل فقال سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فذكره وحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مهل أهل المدينة من ذى الحليفة ومهل أهل الشام من الجحفة ومهل أهل نجد من قرن قال ابن عمر وذكر لي ولم أسمع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ومهل أهل اليمن من يلزم متفق عليه وفي الباب عن جماعة ( ومن مر من هؤلاء



بالمدينة فوجب عليه أن يحرم من ذي الحليفة ( لحديث ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأهل المدينة ذاك الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يلزم قال فمن لمن أين طهين من غير أهلين لمن كان يريد الحج والعمرة فمن كان دونهم فله من أهله وكذلك حتى أهل مكة يهلون منها حتى يفرقوا عليه ) ( إذ لا يمتداه إلى ميقات له ) لحديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال لا يجاوز أحد الميقات إلا محرماً رواء ابن أبي شبة والطبراني وفيه خفيف وهو ضعيف لكنه ورد موقوفاً بإسناد صحيح وله شواهد تعضده ( ويحرم الحاج أو المتمتع بأثر صلاة فريضة أو نافلة ) لحديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ أهل في ذي الصلاة رواء الترمذي والنسائي ورواه أبو داود والحاكم وغيرهما عنه قال خرج رسول الله ﷺ فلما صلى في مسجده بنى الحليفة ركعتين أوجب في عمله فأهل بالحج حين فرغ من ركعتيه وفي الباب عن أنس وجابر وابن عمر ( يقول ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ) لحديث ابن عمر أن نبيه رسول الله ﷺ ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك رواء مالك واللفظ له وأحمد والبخاري ومسلم وغيرهم وفي الباب عن جماعة ( ويؤى ما أراد من حج أو عمرة ) لحديث إنما الأعمال بالنيات متفق عليه من حديث عمر رضي الله عنه ( ويؤمر أن يقتل عند الإحرام قبل أن يحرم ) لحديث زيد بن ثابت أنه رأى النبي ﷺ يجرد لإحرامه اغتسل رواء الترمذي والدارقطني والطبراني وغيرهم من حديث عائشة أن النبي ﷺ كان إذا خرج إلى مكة اغتسل حين يريد الإحرام رواء الطبراني في الأوسط وسنده ضعيف وحديث ابن عمر قال من السنة أن يقتل إذا أراد أن يحرم رواء ابن أبي شبة والبراء والحاكم والدارقطني ( ويتجرد من غيظ الثياب ) لحديث ابن عمر أن رجلاً قال يا رسول الله ما يليس المحرم من الثياب قال رسول الله ﷺ لا يليس القميص ولا العمام ولا البراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نملين قليلس خفين وليطعمها أسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئاً منه زعفران أو ورس رواء مالك وأحمد والبخاري ومسلم وغيرهم قال القاضي عياض أجمع المسلمون على أن ما ذكر في هذا الحديث لا يليسه المحرم وأنه به بالقميص والنراويل على كل غيظ وبالعمام.

والبرانس على كل ما يغطي الرأس به عتيقا أو غيره وباتخفاف على كل ما يستر الرأس  
( ويستحب له أن يتنفل لدخول مكة ) الحديث ابن عمر أنه كان إذا دخل الحرم  
أمسك عن التلبية ثم ينثى طوى ثم يغطي به الصبح ويتنفل ويحدث أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله كان يفعل ذلك شفق عليه ولقطة البخاري ( ولا يزال يلبس  
الصلوات وعند كل شرف وعند ملاقة الرضا ) الحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله كان  
يلبس في هيمته إذا لقي راكبا أو عالا أو علة أو عبط وأذا ذق أدبار المشركين ومن  
آخر الليل رواء ابن ناجية في فوائده وفي نسخة من لا يعرف لكن صح عن ابن  
سابط أنه قال كان سلفنا لا يدعون التلبية عند أربع عند اصطدام الرقاق وعند  
أشراقهم على الشيء ومبوطهم من بطون الأودية وعند هبوطهم من الشيء إلى  
يشرفون منه وعند الصلاة إذا فرغوا منها رواء الشافعي وابن أبي شيبة ورواد ابن  
سابط بالسلف الضعابة وكبار التابعين لأنه تابعي فقد ظن أن الحديث أصلا  
وقال ابن أبي شيبة ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن نعيمة قال كانوا يستحبون  
التلبية عند سنت در الصلاة وإذا استلقوا بالرجل راحته وإذا سجد شرة أو  
حبط وأذا لقي بعضهم بعضا بالأحجار ( فإذا دخل مكة أمسك عن التلبية حتى  
يطوف ويسمى ثم يماودها حتى يروى القس من يوم عرفة ويروح إلى مضلما )  
الحديث نافع أن عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى الحرم  
حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يلقى حتى يحدو من منى إلى عرفة فإذا  
غدا ترك التلبية رواء مالك وسبق قريبا أنه كان إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن  
التلبية وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك متلف عليه  
وردى مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب عليه السلام كان  
يلبس بالحج حتى إذا زاعت الشمس من يوم عرفة قطع التلبية قال مالك وذلك بالامر  
الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا ( ويستحب أن يدخل مكة من كداء التبية التي  
بأعلى مكة وإذا خرج خرج من كدوى وإن لم يفلح في الوجهين فلا يخرج ) الحديث  
ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل مكة دخل من التبية العليا التي  
بالبطحاء وإذا خرج خرج من التبية السفلى رواء أحمد والجماعة إلا الترمذي وعديت  
عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء مكة دخل من أعلاها وخرج من أسفلها  
بحسب علي قال ( فإذا دخل مكة فليدهل المشرك الحرام ) الحديث عائشة أن

الثاني صلى الله عليه وآله وسلم أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توسأ ثم طاف بالبيت حتى عليه وحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم مكة دخل المسجد الحرام فاستلم الحجر رواء مسلم وقال طوافاً لما دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة لم يزل على شيء ولم يرجع ولا بلغنا أنه دخل بيتاً حتى دخل المسجد فبدأ بالبيت طواف به رواء الأوزقي في تاريخ مكة (ومستحسن أن يدخل من بني شيبعة) أقبلاً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما قال طواف يدخل المحرم من حيث شاء ودخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من باب بني شيبعة وخرج من باب بني عزم إلى الصفا ذكره البيهقي وقال إنه مرسل جيد وروى الطبراني من حديث عبد الله بن عمر قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودخنا معه من باب بني عبد المطلب وهو الذي يسميه الناس باب بني شيبعة وخرجنا معه إلى المعينة من باب المزورة وهو باب الحنظليين وفي حديثه عبد الله بن نافع وهو ضعيف (فيستلم الحجر الأصغر بفيه إن قدر) الحديث جابر السابق وحديث ابن عمر قال استقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحجر ثم وضع شفتيه عليه فحكى طويلاً ثم التفت فإذا هو بعمر بن الخطاب فقال يا عمر هنا تكلم العبرات رواء ابن ماجه والحاكم وغيرهما وفي صحيح البخاري عنه أنه سئل عن استلام الحجر فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه ويقبله وحديث ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ يأتي هذا الحجر يوم القيامة له عينان يبصر بهما ولسان ينطق به يشهد بأن استلمه بحق رواء أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم (والأول وضع يده عليه ثم وضعها على فيه من غير تقبيل) له يريد بصوت وإلا فقد قال نافع رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يخطه رواء أحمد والبخاري ومسلم (ثم يطوف والبيت على يساره سبعة أطواف ثلاثة خيراً ثم أربعة شياً) الحديث جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما تقدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مضى على يمينه فرمل ثلاثاً ومضى أو يماً رواء من لم يفتقر حديث ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ إذا طاف بالبيت الطواف الأول فخب ثلاث ومضى أربعاً حتى يصير مستلم الركن الثاني به كما ذكرنا ويكبر) الحديث ابن عمر أن النبي ﷺ كان لا يرفع أن يستلم الحجر والركن الثاني في كل طوافه رواء أحمد والترمذي وسعيد ابن عباس قال طاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على البيت كما

أن كل الركن أشار إليه بشيء في يده وكبر ورواه أحمد والبخاري وحديث أبي الطفيل قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت ويستلم الحجر بمحضه معه ويقبل المحجن زواحه وسلم وأبو داود وابن ماجه ( ولا يستلم الركن الثاني فيه ولكن يمسحه ثم يضمها على فيه من غير تقبيل ) لحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استلم الحجر فقبله واستلم الركن الثاني فقبل يده ورواه البيهقي بإسناد ضعيف وهو مذهب الجمهور فلعل ما لم يكتم لم يبلغه الحديث أو لم يعمل به لضيفه ( فإذا تم طوافه ركع عند المقام ركعتين ثم استلم الحجر إن قدر ) لحديث جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما انتهى إلى مقام إبراهيم قرأوا واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى فصل ركعتين فقرأ فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ثم عاد إلى الركن فاستلم ثم خرج إلى الصفا ورواه أحمد ومسلم والنسائي والفظ له ( ثم يخرج الصفا فيقف عليه للدعاء فيسمى إلى المروة ويتجيب في يطن المسيل فإذا أتى المروة وقف عليها للدعاء ثم يسمى إلى الصفا بفعل ذلك سبع مرات فيقف بذلك أربع وقفات على الصفا وأربعاً على المروة ) لحديث جابر أن رسول الله ﷺ لما دنا من الصفا قرأ إن الصفا والمروة من شعائر الله ابتدأ بما بدأ الله به فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره وقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم دعا بين ذلك فقال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل إلى المروة حتى انصبت قدماه ورمى في بطن الوادي حتى إذا صعدنا مشى حتى أتى المروة فقبل على المروة كما فعل على الصفا ورواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وحديث ابن عمر قال قم النبي صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت سبعاً وصلى خلف المقام ركعتين وطاف بين الصفا والمروة سبعاً ورواه البخاري وغيره وفي الباب عن جماعة ( ثم يخرج يوم التروية إلى منى فيصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ثم يمضي إلى عرفات ) لحديث جابر قال لما كان يوم التروية ترجعوا إلى منى فاعلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوصل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شمر تضرب له بنمرة فصار رسول الله ﷺ لا تشك قریش انه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قریش تصنع في الجاهلية فأجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أتى عرفة ورواه مسلم وغيره وحديث ابن الزبير قال سنة

الحج أن يصل الإمام الظهر وما بعدها والفجر بمنى ثم يغدون إلى عرفة رواه ابن خزيمة والحاكم ( ولا يدع التلبية في هذا كله حتى تزول الشمس من يوم عرفة وروح إلى مصلاهما ) الحديث محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك وهما غادبان من منى إلى عرفة كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله ﷺ فقال كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه متفق عليه وفي رواية للبخاري ذكرها في صلاة العيد كان يلى الملبى لا ينكر عليه الحديث وحديث ابن عمر قال غدونا مع رسول الله ﷺ من منى إلى عرفات منا الملبى ومنا المكبر رواه مسلم ( وليظهر قبل رواحه ) لما رواه مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يغسل لآحرامه قبل أن يحرم ولدخوله مكة ولو قوفه عشية عرفة وما رواه الشافعي أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرنا جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً رضي الله عنه كان يغسل يغسل يوم العيد ويوم الجمعة ويوم عرفة وإذا أراد أن يحرم ( فيجمع بين الظهر والعصر مع الإمام ثم يروح معه إلى موقف عرفة فيقف معه إلى غروب الشمس ) الحديث جابر أن النبي ﷺ نزل بمنى حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصوى فرحلت له فأتى بطن لؤدّى فخطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصل العصر ثم ركب حتى أتى الموقف فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص رواه مسلم وغيره وحديث ابن عمر قال غدا رسول الله ﷺ من منى حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل بمنى وهي منزل الإمام الذي ينزل به بعرفة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ مهجراً لجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من عرفة رواه أحمد وأبو داود ( ثم يدفع يدفعه إلى المزدلفة فيصل حبه بالمزدلفة المغرب والعشاء والصبح ثم يقف معه بالمسعر الحرام يومئذ بها ثم يدفع بقرب طلوع الشمس إلى منى ويحرك دابته يعطى محرماً فإذا وصل إلى منى رعى جرة العقبة بسبع حصيات مثل حصي الخذف ويكبر مع كل حصة ) الحديث جابر أن النبي ﷺ أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئاً ثم اضطجع حتى طلع الفجر فصلى حين تبين له الصبح بأذان وإقامة ثم ركب قصواء حتى أتى المسعر الحرام استقبل القبلة فدعا الله وكبره وهله ووحده فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً فدفع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن محررك قليلاً ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة

الكبرى حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حبات يكبر مع كل حصة مثل حصى الخذف روى من بطن الوادى ثم انصرف إلى المنحر ورواه مسلم وغيره (ثم نضر إن كان معه هدى ثم يحلق) لحديث أسد أن رسول الله ﷺ أتى منى فألقى الجمرة فرماها ثم أتى منزله بنى ونحر ثم قال للحلاق خذ وأشار إلى جانبه الأيمن ثم الانصرف ثم جعل يطليه الناس رواه مسلم وأبو داود (ثم يأتي البيت فيفيض ويطوف سبعا ويركع) لحديث بن عمر أن رسول الله ﷺ أقام يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى متفق عليه وحديث جابر أن رسول الله ﷺ انصرف إلى المنحر فحضر ثم ركب فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر رواه مسلم وجمع النووي بين الحديثين بأنه ﷺ أقام قبل الزوال وطاف وصلّى الظهر بمكة في أول النهار ثم رجع إلى منى وصلى بها الظهر مرة أخرى إماما بإصحابه كما صلى بهم في بطن نخل مرتين مرة بطائفة ومرة بأخرى فروى ابن عمر صلواته بمنى وجابر صلواته بمكة وهما صادقان وهذا جمع ابن المنذر بين الحديثين أيضاً والله أعلم (ثم يقيم بمنى ثلاثة أيام فإذا زالت الشمس من كل يوم منها روى الجمرة التي تلى منى سبع حبات يكبر مع كل حصة ثم يرى الجمرتين كل جمرة بمثل ذلك ويكبر مع كل حصة ويقف للدعاء بأثر الرمي في الجمرة الأولى والثانية ولا يقف عند جمرة العقبة ولنصرف) لحديث سالم أن ابن عمر كان يرى الجمرة الدنيا بسبع حبات يكبر مع كل حصة ثم يتقدم فيسهل فيقوم مستقبل القبلة طويلاً يدعو ويرفع يديه ثم يرى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل فيقوم مستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً ثم يرمى الجمرة ذات العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها ثم ينصرف ويقول هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل رواه أحمد والبخارى وحديث عائشة قالت أقام رسول الله ﷺ منى آخر يوم حين صلى الظهر ثم رفع إلى منى فكث بها ليلى أيام التشريق يرمى الجمرة إذا زالت الشمس كل جمرة سبع حبات يكبر مع كل حصة ويقف عند الأولى وعند الثانية فيطيل القيام ويتضرع ويرمى الثالثة ولا يقف عندها رواه أحمد وأبو داود وابن حبان والحاكم (فإذا رمى في اليوم الثالث وهو رابع يوم النحر انصرف إلى بمكة وقد تم حجه وإن شاء تمجّل في يومين من أيام منى فرمى وانصرف) للآية وحديث عبد الرحمن بن عيسى أن ناساً من أهل نجد أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو واقف بعرفة فسألوه فأمر منادياً ينادى الحج عرفة من جاء ليلة جمع.



ليس على المحرم جناح الغراب والحداة والعقرب والفأرة والكلب العقور  
رواه أحمد والبخاري إلا الترمذي وفي صحيح مسلم عنه قال حدثني إحدى نسوة  
لقد صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور فذكرها وزاد  
الحية وحديث عائشة قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل خمس  
فخواسق في الحل والحرم الغراب والحداة والعقرب والفأرة والكلب العقور  
رواه أحمد والبخاري ومسلم قال الحافظ في الفتح التقييد بالخمس وإن كان مفترمه  
اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهوم عدد وليس بحجة عند الأكثر وعلى  
تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم أولاً ثم بين بعد  
ذلك أن غير الخمس يشترك معها في الحكم فقد ورد في بعض طرق عائشة بلفظ  
أربع وفي بعض طرقها بلفظ ست فأما طريق أربع فأخرجها مسلم من طريق  
القاسم عنها فأسقط العقرب وأما طريق ست فأخرجها أبو عروبة في المستخرج من  
طريق المحاربي عن هشام عن أبيه عنها فأنبتها وزاد الحية وأغرب عياض فقال وفي غير  
كتاب مسلم ذكر الأفعى فصارت سبعة وتعقب بأن الأفعى داخلة في مسمى الحية  
والحديث الذي ذكرت فيه أخرجه أبو عروبة في المستخرج من طريق ابن عروة عن نافع في  
آخر حديث الباب قال قلت لنافع قال الأفعى قال ومن يشك في الأفعى وقد وقع  
في حديث أبي سعيد عند أبي داود زيادة السبع العادي فصارت سبعة وفي حديث  
أبي هريرة عند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة ذكر الذئب والنمر على الخمس المشهورة  
فتصير هذا الاعتبار تسعاً لكن أفاد ابن خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب والنمر  
من تفسير الرازي للكلب العقور ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه  
ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال يقتل المحرم الحية والذئب ورجاله ثقات وأخرج أحمد  
من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال أمر رسول الله ﷺ بقتل  
الذئب للمحرم وحجاج ضعيف وغالقه مسعر عن وبرة فرواه موقوفاً أخرجه  
ابن أبي شيبة قال فهذا جميع ما وقفت عليه في الأحاديث المرفوعة زيادة على الخمس  
المشهورة ولا يخلو شيء من ذلك من مقال اهـ (ويجتنب في حجه وعمرته النساء)  
لقوله تعالى فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج والرفث  
كلية جامعة لكل ما يريده الرجل من المرأة وحديث عثمان أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب رواء مالك وأحمد ومسلم



والأربعة (والطيب) لحديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما  
 لا تطيبى وأنت محرمة ولا تحمى الحناء فإنه طيب رواه الطبراني والبيهقي وفيه  
 ابن أبي عمير وحديث ابن عباس في المحرم الذي وقع عن راحلته فأتى وفيه فقال  
 النبي ﷺ ولا تمسوه بطيب ولا تمسوه برأسه فإنه يبعث يوم القيامة محرماً  
 رواه الجماعة (ويحيط الثياب) لما سبق عند الإحرام فإنه مكرر (والصيد وقتل  
 النواجب) لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأتم حرم وقوله وحرم عليكم حيد البر  
 مادمت محرماً (والقاء النفت) لحديث ابن عمر أن رجلاً قال يا رسول الله من الحاج قال  
 الشمت التفل الحديث رواه الترمذي وابن ماجه وغيرهما والتفل هو الذي ترك  
 استعمال الطيب من التفل بفتح الفاء وهي الریح الكريهة والشمت هو الذي ترك  
 شعره عفرافاً غير ذهين ولا ملبد وحديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال  
 إن الله يباهى بأهل عرفات ملائكة السماء فيقول أنظروا إلى عبدي هؤلاء  
 جاءوني شعناً غراً رواه أحمد وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما وفي  
 الباب عن جماعة (ولا يغطي رأسه في الإحرام) لحديث ابن عباس أن رجلاً  
 وقصته راحلته وهو محرم فأتى رسول الله ﷺ فغسله بماء وسدر  
 وكفوه في ثوبيه ولا تمسوه وجهه ولا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً  
 رواه الجماعة كما سبق (ولا يحلقه إلا من ضرورة ثم يفتدي بصيام ثلاثة أيام أو  
 إطعام ستة مساكين مدين لكل مسكين بعد النبي ﷺ أو ينسك شاة يذبحها  
 حيث شاء من البلاد) لقوله تعالى (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى حله  
 فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك)  
 قال عبد الله بن معقل قدمت إلى كعب بن عجرة في هذا المسجد يعني مسجد الكوفة  
 فسالته عن فدية من صيام فقال حلت إلى النبي ﷺ والقمل يتأثر على وجهي  
 فقال ما كنت أرى الجهد بلغ بك هذا أما تجد شاة قلت لا قال صم ثلاثة أيام أو  
 أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من طعام واحلق رأسك ففزلت  
 في خاصة وهي لكم عامة متفق عليه (وتلبس المرأة الخفين والثياب في إحرامها  
 وتجنب ما سوى ذلك مما يجتنبه الرجل) لحديث ابن عمر أنه سمع رسول الله  
 ﷺ نهى النساء عن الإحرام من عمن القفازين والثياب وما من الوركين  
 والعفران من الثياب والتلبس بعد ذلك ما أحب من ألوان الثياب مصفراً أو خضراً  
 (١٠ - مسائل)

أو حلياً أو سراويل أو قيصاً أو خفأً رواه أبو داود وغيره بإسناد حسن لأن محمد بن إسماعيل صرح فيه بالجماع (ولاحرام المرأة في وجهها وكفها وإحرام الرجل في وجهه وراسه) لحديث ابن عمر وابن عباس السابقين وروى الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر قال لإحرام المرأة في وجهها وإحرام الرجل في رأسه ورواه البيهقي من وجه آخر عنه مرفوعاً بلفظ ليس على المرأة إحرام إلا في وجهها وفي الباب غير هذا (ولا يلبس الرجل الخفين في الاحرام إلا أن لا يجد لهما لين فليقطعهما أسفل من الكعبين) لحديث ابن عمر السابق عند ذكر الاحرام (والإفراد بالحج أفضل عندنا من التمتع ومن القرآن) لأن الأفراد هو الأكثر في الروايات الصحيحة في حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه أخص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الأخرى كجابر ابن عبد الله فإنه أحسنهم سياقة لحجته صلى الله عليه وآله وسلم واضبطهم لها وعمر ابن الخطاب فإنه قال كنت تحت ناقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمى لها بها اسمع يا بلج وعائشة وقرينا من النبي ﷺ واطلعا على باطن أمره وفعله في خلوته وعلايته معروف مع فقها وعظيم فطنتها وعبد الله بن عباس وهو بالحج المعروف من الفقه والعلم الثاقب مع كثرة بحثه وحفظه لأحوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي لم يخفها وأخذها إياها من كبار الصحابة ولأن الخلفاء الراشدين رضوا الله عنهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم أفردوا الحج وواظبوا عليه كذلك فعل أبو بكر وعمر وعثمان واختلف فعل علي عليه السلام لبيان الجواز وقد حج عمر بالناس عشر حجج مدة خلافته كلها مفرداً ولو لم يكن ذلك هو الأفضل عندكم وعلوا أن النبي صلى الله عليه وسلم حج مفرداً لما واطبوا عليه مع أنهم أئمة يقتدى بهم وكيف يظن بهم المواظبة على خلاف فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع ما هو معروف من شدة حرصهم على اتباعه صلى الله عليه وسلم وعظيم اهتمامهم بسنته ولأن الأفراد لا يجب فيه دم بالإجماع وذلك لكأله ويجب الدم في التمتع والقران وذلك جبران لسقوط المقات وبعض الأعمال وما لا يخل فيه ولا يحتاج إلى جبر أفضل وأكمل ولأن الأمة أجمعت على جواز الأفراد من غير كراهة وكراهة جماعة من الصحابة وغيرهم التمتع وبعضهم التمتع والقران وإن كانوا يجوزونه فكان ما أجمعوا على أنه لا كراهة فيه أفضل (فن قرن أو تمتع من غير أهل مكة فمليه هدى يذبحه أو يحرره يعني إن أوقفه برفة فإن لم يوقفه برفة فليحرره بمكة بالمرءة بعد أن يدخل من الحل فإن لم يجد هدياً فصيام ثلاثة أيام في الحج يعني من وقت يحرم إلى يوم عرفه فإن قال ذلك

صام أيام منى وسبعة إذا رجع ) لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام والقارن مثل المتمتع لأنه إذا وجب على المتمتع بجمعه بين التمتع في أشهر الحج فلا ينبغي على القارن وقد جمع بينهما في الإحرام أولى بل التمتع بشملهما معا فالتم فيه بالنسب وروى البخاري من حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة فأهل بعمرة ثم أهل بالحج فتمتع الناس مع رسول الله ﷺ وبدأ رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فها قدم النبي ﷺ قال للناس من كان منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصر وليحلل ثم ليحل بالحج فمن لم يجد هدایا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله الحديث قال الزهري وأخبرني عمرو عن عائشة بمثل ما أخبرني سالم عن أبيه وهو في صحيح مسلم أيضاً وروى مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا أهدى هدایا من المدينة قلده وأشعره من ذى الحليفة ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس بعرفة ثم يدفع به معهم إذا دفعوا فإذا قدم منى غداة النحر نحره قبل أن يحلق أو يقصر وروى عن نافع أيضاً أن عبد الله بن عمر كان يقول الهدى ما قلده وأشعره ووقف به بعرفة قال الباجي يريد أن من حكمه وسقته التكاليد والاشعار وأن من حكم ما ينجر منه بمنى أن يوقف بعرفة والأصل في ذلك أن الهدى من شرطه أن يجمع فيه بين الحل والحرم ولا يجوز من اشتراه بالحرم وأن ينحره بالحرم دون أن يخرج به إلى الحل هذا مذهب مالك وقال أبو حنيفة والشافعي إن اشتراه في الحرم ونحره فيه أجزأه والدليل على ما نقوله أن النبي ﷺ جمع في هديه بين الحل والحرم لأنه قلده وأشعره بذى الحليفة وساقه إلى البيت ودلينا من جهة القياس أن هذا نسك من شرط صحته أن يجمع بين الحل والحرم كالعمرة قال وإذا ثبت ذلك فإنه يلزم من كان معه وساقه من الحل أن ينفض به عنه ويقتطع به في عرفة مع الناس وكذلك فعل النبي ﷺ بما ساق معه من الهدى في حجه وكذلك كان يفعل ابن عمر وكذلك قال هذا الهدى ما قلده وأشعره ووقف به بعرفة يريد أن هذا الهدى الكامل الصفات والفضائل اه وروى أبو خازم وابن ماجه والبيهقي من حديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ

كل عرفة موقف وكل منى منحر وكل مزدلفة موقف وكل لحاج مكة طريق ومنحر وهو في صحيح مسلم بلفظ غمرت ههنا ومنى كلها منحر فأنحروا في رجالكم وفي الباب عن أبي هريرة رواه أبو داود والبخاري وفيه انقطاع لأن محمد بن النكع لم يسمع من أبي هريرة ولفظه أن رسول الله ﷺ قال فطركم يوم تظفرون وأحجامكم يوم تضحون وكل عرفة موقف وكل منى منحر وكل لحاج مكة منحر وكل جمع موقف وروى الواقدي في كتاب المغازي حدثني إبراهيم بن اسماعيل بن أبي حنيفة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال في عمرة القضية وهذه عند المروة هذا المنحر وكل لحاج مكة منحر فأنحروا عند المروة وروى البيهقي عن نافع أن عبد الله بن عمر كان ينحر بمكة عند المروة وينحر بمنى عند المنحر (وصفة التمتع أن يحرم بعمره ثم يحل منها في أشهر الحج ثم يبعث من عامه قبل الرجوع إلى أهله أو إلى مثل أهله في البعد) لما رواه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله فمن تمتع بالعمرة إلى الحج يقول من أحرم بالعمرة في أشهر الحج وروى مالك عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من اعتمر في أشهر الحج في شوال أو في ذي الحجة قبل الحج ثم أقام بمكة حتى يدركه الحج فهو متمتع إن حج عليه ما استيسر من الهدى فإن لم يجد فصيأً ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع من منى قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج أنه الاعتار في أشهر الحج قبل الحج (ولهذا أن يحرم من مكة إن كان بها) لحديث ابن عباس السابق في المقات وفيه وكذلك حتى أهل مكة يهلون منها متفق عليه والمراد بأهل مكة من كان بها لا فرق بين مستوطن وغيره بالإجماع (ولا يحرم منها من أراد أن يعتمر حتى يخرج إلى الحل) لحديث عائشة أن النبي ﷺ أمرها وهي بمكة أن تعتمر من التمتع مختصر من البخاري ومسلم وفي رواية أن النبي ﷺ قال لعبد الرحمن بن أبي بكر أخرج بأحنتك من الحرم فتلهم بعمره الحديث وروى الفاكهي في تاريخ مكة عن محمد بن سيرين قال بلغنا أن رسول الله ﷺ وقت لأهل مكة التمتع وروى أيضاً عن عطاء قال من أراد العمرة ممن هو من أهل مكة أو غيرها فليخرج إلى التمتع أو إلى الجسرانة فليحرم منها (وصفة القرآن أن يحرم بحجة وعمره مما يبدأ بالعمرة في نيته) لحديث أنس قال سمعت رسول الله ﷺ يلبى بالحج والعمرة يقول لييك عمرة وحجة متفق عليه وحديث ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ

وسلم من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسمى واحد حتى يحل منها جميعاً رواه الترمذى وابن ماجه ورواه الإمام أحمد بلفظ من قرن بين حجة وعمرة أجزاء طواف واحد وسمى واحد حتى يحل منها جميعاً ( وإذا أردف الحج على العمرة قبل أن يطوف ويركع فهو قارن ) لما في الموطأ عن مالك أنه سمع بعض أهل العلم يقولون من أهل بعمرة ثم بداه أن يحل بالحج معها فذلك له ما لم يطف بالبيت وبين الصفا والمروة وقد صنع ذلك ابن عمر حين قال إن صدقت عن البيت صنعت كما صنعت مع رسول الله ﷺ ثم التفت إلى أصحابه فقال ما أمرهما إلا واحد أشهدكم أني أوجبت الحج مع العمرة قالوا قد أهل أصحاب رسول الله ﷺ عام حجة الوداع بالعمرة ثم قال لهم رسول الله ﷺ من كان معه هدى فليبدل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منها جميعاً قلت حديث ابن عمر أخرجه أحمد والبخارى ومسلم من حديث نافع أن ابن عمر أراد الحج عام نزل الحجاج بابن الزبير فقبل له إن الناس كائن بينهم قتال وإنما نخاف أن يعصروك فقال ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، إذن أصنع كما صنع رسول الله ﷺ الحديث وكذلك أخرجه مالك في باب من أحصر قال الباجي وقد اختلفت الرواية عن مالك في الوقت الذي يجوز إرداف الحج على العمرة فيه فقال في الموطأ في هذا الحديث ذلك له ما لم يطف بالبيت وبين الصفا والمروة وهذا يقتضي أن له ذلك ما لم يكملها وقال ابن القاسم ذلك له ما لم يكمل الطواف فإذا طاف وركع الركعتين لم يكن قارناً ولم يصح الإرداف وقاله أشهب وابن عبد الحكم له ذلك ما لم يشرع في الطواف فإذا شرع فيه لم يكن ذلك له وقد حكى القاضي أبو محمد هذه الثلاثة الأقوال رواية عن مالك ووجه قوله أن ذلك له ما لم يكمل السعى أن السعى ركن مقصود من العمرة فصح إرداف الحج عليها ما لم يكمل أصله الطواف ووجه اختيار ابن القاسم أن طواف الورد ليس من أركان الحج فإذا أردف الحج قبل التلبس بالسعى لم يفته شيء من أركان الحج فإذا شرع في السعى فقد فاته ركن من أركانه الحج وهو السعى لأنه قد افتتحه للعمرة ومضى جزء من أجزائه لنهر الحج فلا يصح افتتاح الحج حيثئذ ووجه قول أشهب أن المقصود بالإحرام بالعمرة الطواف والسعى وهو الذي يتقدم بهما وأما الإحرام فلا يتقدم بزمان ولا مكان وإنما أراد الطواف والسعى فله الإرداف ما لم يتلبس بالمقصود وهو الطواف فإذا تلبس به لم يكن له الإرداف لأنه شرع فيه للعمرة خالصاً ولا يصح أن يكون السعى الحج جنباً على طواف لنهره من السلك فئات بذلك إرداف الحج .

(وليس حل أهل مكة هدى في تمتع ولا قران) لقوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) (ومن حل من عمرته قبل أشهر الحج ثم حج من عامه فليس بمتمتع) لما سبق في صفة المتمتع (ومن أصاب صيداً فعليه جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذو عدل من فقهاء المسلمين وعمله متى إن وقف به بعرفة ويدخل به من الحل وله أن يختار ذلك أو كفارة إطعام مسكين أن ينظر إلى قيمة الصيد طبعاً فيصدق به أو عدل ذلك صياماً) لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرمة ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مسكين أو عدل ذلك صياماً ليزوق وبال أمره) قال مالك في الموطأ والذي يحكم عليه بالهدى في قتل الصيد أو يجب عليه هدى في غير ذلك فإن هديه لا يكون إلا بمكة كما قال الله تبارك وتعالى (هدياً بالغ الكعبة) قال الباجي وهل يجزئه أن ينحره بمكة أم لا ظاهر قوله هنا يمنع من ذلك ويتضمن اختصاصه بمكة وكذلك يقتضيه استدلاله بقوله تبارك وتعالى (هدياً بالغ الكعبة) غير أن حكم الهدى حكم غيره من الهدايا لأن ساقه وهو معتسر أو حلال نحره بمكة ولو ساقه في حج فوقف به في عرفة لم يجزه أن ينحره إلا بمكة في أيام منى قاله أشهب وابن القاسم عن مالك ووجه ذلك أنه هدى وقف به في عرفة فوجب أن ينحر في أيام منى كهدي المتعة (أن يصوم عن كل مد يوماً) لأنه إطعام كفارة لا يجب فيها ترتيب فأشبهه الإطعام في كفارة الفطر في رمضان عامداً وكفارة اليمين (ولكسر المديوما كاملاً) لأن الكسر لا يلحق بالصيام لا يتجزأ فلم يبق إلا جبره بالكمال (والعمرة سنة مؤكدة مرة في العمر) على المشهور من المذهب لحديث الحاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر أن النبي ﷺ سئل عن العمرة أواجبة أم لا وإن يستمر أو أفصل رواه الترمذي وحسنه والبيهقي وضعفه وقال المحفوظ عن جابر موقوف ونقل الترمذي عن الشافعي أنه قال العمرة لا نعلم أحداً أرخص في تركها وليس فيها شيء ثابت بأنها تطوع قال وقد روى عن النبي ﷺ وهو ضعيف لا تقوم بمثل الحج وقال الحافظ نقل جماعة من الأئمة الذين صنفوا في الأحكام المجردة عن الأسانيد أن الترمذي رحمه الله من هذا الوجه وقد نبه صاحب الإمام على أنه لم يرد على قوله حسن في جميع الروايات عنه إلا في رواية الكرخي فقط فإن فيها حسن صحيح وفي تصحيحه نظر كثير من

الحجاج فان الأكثر على تضعيفه والاتفاق على أنه مدلس وقال الثوري ينبغي أن لا يعتبر بكلام الترمذي في تصحيحه فقد اتفق الحفاظ على تضعيفه وقد نقل الترمذي عن الثنافي أنه قال ليس في العمرة شيء يثبت أنها تطوع وأفرط ابن حزم فقال إنه مكتوب باطل وروى البيهقي من حديث سعيد بن عفير عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر قال قلت يا رسول الله العمرة فريضة كالحج قال لا وأن تستمر فهو خير لك وعبيد الله هذا هو ابن المغيرة كذا قال يعقوب بن سفيان ومحمد بن عبد الرحيم بن البرقي وغيرهما عن سعيد بن عفير وأعزب الباغندي فرواه عن جعفر بن مسافر عن سعيد بن عفير عن يحيى عن عبيد الله بن عمر العمري وروى في ذلك فقد رواه ابن أبي داود عن جعفر بن مسافر فقال عن عبيد الله بن المغيرة ورواه الطبراني من حديث سعيد بن عفير ووقع مهملان في روايته وقال بعده عبيد الله هذا ابن أبي جعفر وليس كما قال بل هو عبيد الله بن المغيرة وقد تقدم به عن أبي الزبير وقد تقدم به عنه يحيى بن أيوب والمشهور عن جابر حديث الحجاج وعارضه حديث ابن طيمعة ومهما ضعيفان والصحيح عن جابر من قوله كذلك رواه ابن جريج عن ابن المنكدر أيضاً عن جابر كما تقدم ورواه ابن عدى من طريق أبي عصمة عن ابن المنكدر أيضاً وأبو عصمة كذبه وفي الباب عن صالح عن أبي هريرة ورواه البارقي وابن حزم والبيهقي وإسناده ضعيف وأبو صالح ليس هو ذكوان السمان بل هو أبو صالح ماهان الحنفي كذلك رواه الثنافي عن سعيد بن سالم عن الثوري عن معاوية بن اسحق عن أبي صالح الحنفي أن رسول الله ﷺ قال الحج جهاد والعمرة تطوع ورواه ابن ماجه من حديث طلحة وإسناده ضعيف والبيهقي من حديث ابن عباس ولا يصح من ذلك شيء واستدل بعضهم بما رواه الطبراني من طريق يحيى بن الحارث عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً من مثلي إلى صلاة مكتوبة فأجره كأجر حجة ومن مثلي إلى صلاة تطوع فأجره كعمرة اهـ (ويستحب لمن انصرف من مكمن حج أو عمرة أن يقول آيئون تائبون عابدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده) لحديث عبيد الله بن عمر أن النبي ﷺ كان إذا قفل من حج أو عمرة يكبر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آيئون تائبون عابدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده رواه أحمد والبخاري ومسلم .

## باب

( في الضحايا والذبايح والحقبة والصيد والحلتان وما يحرم من الاطعمة  
والاشربة والاضحية سنة واجبة على من استطاعها )

الحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ من وجد سمه ولم يضح فلا يقرب  
مصلانا رواه ابن أبي شيبة وأحمد واسحاق وابن ماجه والدارقطني وأبو يعلى والحاكم  
واختلف في رفعه ووقفه والذي رفعه ثقة فخره مقبول وحديث ابن عباس قال  
قال رسول الله ﷺ ثلاث هي على فرائض ولكم تطوع النحر والوتر وركعتا  
الضحى رواه البزار واللفظ له والحاكم وابن عدى والدارقطني والبيهقي إلا أن  
روايتهم الاخرى بدل النحر وركعتا الضحى وحديث زيد بن أرقم قال  
قلت أرأيتما قال رسول الله ما هذه الاضاحي قال سنة أبيكم إبراهيم قالوا مالنا منها  
قال بكل شجرة حسنة قالوا قالوا الصوف قال بكل شجرة من الصوف حسنة رواه  
أحمد وابن ماجه ( وأقل ما يجزى فيها من الأسنان الجذع من الضأن ) لحديث  
عقبة بن عامر قال ضحينا مع رسول الله ﷺ بالجذع من الضأن رواه النسائي  
ورواه أحمد والبخاري ومسلم عنه بلفظه قسم رسول الله ﷺ بين أصحابه ضحايا  
فصارت لعقبة جذعة فقلت يا رسول الله أصابني جذع فقال ضح به وحديث أم  
بلال بنت هلال عن أبيها أن رسول الله ﷺ قال يجوز الجذع من الضأن ضحية  
رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي إلا أنه لم يقل عن أبيها وحديث أبي هريرة قال  
سمعت رسول الله ﷺ يقول نعم أو نعمت الاضحية الجذع من الضأن رواه  
أحمد والترمذي ( والثاني من المزم وهو ما أوفى سنة ودخل في الثانية ) لحديث  
جابر الآتي وحديث البراء بن عازب قال ضحى غالي يقال له أبو بردة قبل  
الصلاة فقال له رسول الله ﷺ شاتك شاة لحم فقال يا رسول الله إن عندي  
داجنا جذعة من المزم قال اذبحها ولا تصلح لتفرك الحديث رواه أحمد والبخاري  
ومسلم وحديث عقبة بن عامر أن النبي ﷺ أعطاه غنما يقسمها على صحابته ضحايا  
فبقي عتود فذكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضح به أنت ولا رخصة  
فيه لاحد بعدك والعتود من ولد المزم مارعي وقوي وأتى عليه حول وفي الباب  
عن علي وابن عباس موقرة ( ولا يجزى في الضحايا من المزم والبقر والإبل  
إلا الثني ) لحديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تذبحوا إلا مسنة  
إلا أن يسر عليكم فذبحوا جذعة من الضأن رواه أحمد ومسلم والأربعة إلا الترمذي



والمسته هي التية من كل شئ من الإبل والبقر والغنم ( ولحول الضحايا أفضل من خصيانها ) لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم خير الضحية الكباش الأقرن وغير الكفن الحلة رواه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث عبادة ابن الصامت والترمذي وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي أمامة ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل الجذع من الضأن يحزى دون الجذع من غيرها فدل على أنه أفضل في الأضحية ( وخصيانها أفضل من إناثها ) لأن المقصود من الأضحية طيب اللحم كما سيأتي ولحم الخصى أطيب من لحم الأنثى ولأن النبي ﷺ ضحى بالخصى ولم يصح عنه أن ضحى بالأنثى فعن أبي رافع قال ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين موجودين خصيين رواه أحمد والحاكم بإسناد حسن وعن عائشة نحوه أخرجه أحمد أيضاً ورواه ابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديثها وحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يضحي اشترى كبشين عظيمين سمينين أقرنين أملحين موجودين فذبح أحدهما من أمته لمن شهد بالتوحيد وشهد له باللاغ وذبح الآخر عن محمد آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، الأملح الذي يباضه أكثر من سواده وقيل هو النقي البياض ( وإناثها أفضل من ذكور المزم ومن إناثها ولحول المزم أفضل من الإبل والبقر في الضحايا وأما في الهدايا فالإبل أفضل ثم البقر ثم الضأن ثم المزم ) لأن المقصود من الهدايا تكثير اللحم للساكنين كما في حديث أبي هريرة السابق في الجمعة من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بذنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن الحديث وأما الضحايا فالمقصود منها طيب اللحم بدليل مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على الكبشين في الأضحية وأهدى في الحج البدن ( ولا يجوز في شئ من ذلك عوراء ولا مريضة ولا العرجاء البين ظلمها ولا المعفأة التي لا شحم فيها ويتقي فيها العيب كله ) لحديث البراء بن عازب قال قال رسول الله ﷺ أربع لا تجوز في الأضاحي العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين ظلمها والكسير التي لا تقي رواه أحمد والأربعة ومحمه الترمذي وابن جبان والحاكم والنووي وهو في الموطأ عن البراء أن رسول الله ﷺ سئل ماذا يتقى من الضحايا فأشار بيده وقال أربعا الحديث وفيه والمعفأة التي لا تقي أي التي لا تخلفها وهزالها وهو بضم التاء وسكون النون ( ولا المشقوقة الآذان إلا أن يكون يسيراً وكذلك القطع ومكسورة القرن إن كان يدي فلا تجوز ) لحديث علي عليه السلام قال نهى رسول الله ﷺ أن يضحي بأعصب القرن-

حوالاً لأن قال قتادة فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال العصب انصف فأكثر  
 عن ذلك رواه أحمد والأربعة ومحمد الترمذى وحديثه أيضاً قال أمرنا رسول الله  
 ﷺ أن نشتري العين والأذن وأن لا نضحي بمقابلة ولا مدابرة ولا شرقاء ولا  
 خرقاء رواه أحمد والأربعة ومحمد الترمذى وابن حبان والحاكم والمقابلة بفتح  
 الباء الموحدة هي التي قطعت أذنهما من قدام وتركتم معلقة والمدابرة هي التي قطعت  
 أذنهما من جانب والشرقاء هي مشقوقة الأذن طولاً والخرقاء التي في أذنهما خرق  
 مستدير وحديث عتبة بن عبد السلى قال إنما نبى رسول الله ﷺ عن المصفرة  
 والمستأصلة والبخقاء والمشيمة والكسراء فالمصفرة التي تستأصل أذنهما حتى يهر  
 سحماخا والمستأصلة التي ذهب قرنهما من أصله والبخقاء التي تبغق عينها والمشيمة  
 التي لا تنزع الغنم عفا وضفا والكسراء التي لا تنق رواه أحمد والبخاري في التاريخ  
 وأبو داود والحاكم ( وإن لم يدم فذلك جائز ) لأنه ليس بعيب ولا نقص ( وليل  
 الرجل ذبح أضحيته ) كما كان رسول الله ﷺ يفعل فمن عاتقه رضى الله  
 عنها أن النبي ﷺ أمر بكبش أقرن يطأ في سواد ويترك في سواد وينظر في سواد  
 فأتى به ليضحي به فقال لها يا عائشة ألم المديّة ثم قال أشحذها على حجر ففعلت ثم  
 أخذها وأخذ الكبش فأضججه ثم ذبحه ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل  
 محمد ومن أمة محمد ثم ضحى رواه أحمد ومسلم وأبو داود وغيرهم وحديث ألس  
 قال ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين أقرنين فرايته واحداً قدمه على  
 صفاحها يسمى ويكبر فذبحها يده رواه أحمد والجماعة وعن جابر قال شهدت  
 مع رسول الله ﷺ الأضحية في المصلى فلما قضى خطبته نزل من منبره وأتى  
 بكبش فذبحه رسول الله ﷺ بيده وقال بسم الله والله أكبر هذا عني وعن لم  
 يضح من أمي رواه أحمد وأبو داود والترمذى والبيهقي ( بعد ذبح الإمام أو غيره  
 يوم النحر ضحوة ومن ذبح قبل أن يذبح أو ينحر أعاد أضحيته ) لحديث البراء  
 ابن عازب أن رسول الله ﷺ قال من ذبح قبل الصلاة فأبما يذبح لنفسه ومن  
 بعد الصلاة فقد تم لسكو وأصابسته المسلمين رواه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم  
 وحديث جندب بن سفيان البجلي أن رسول الله ﷺ قال من كان ذبح قبل أن  
 يصلي فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صلينا فليذبح بسم الله رواه أحمد  
 والبخاري ومسلم وفي الباب عن جابر وألس ( ومن ضحى بليل أو أهلى لم يجزه )  
 لأن الشرع ورد بالذبح في زمن مخصوص وهو النهار قال تعالى ( ليذكروا اسم

الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ونهر النبي ﷺ وذبح  
أضحية نهاراً فقد على جواز ذلك في النهار ولم يجوز أن يعديه إلى الليل إلا بدليل  
وهو غير موجود وقد ورد عن النبي ﷺ أنه نهى أن يضحي بالليل أخرجه  
الطبراني من حديث ابن عباس وفيه سليمان بن سلة وهو مبروك وذكره ابن حزم  
من مرسل عطاء وفيه بشر بن عبيد وهو متروك أيضاً بل قال ابن حزم مذكور  
بوضع الحديث عمداً ورواه ابن حزم عن الحسن موقوفاً قال نهى عن جذاذ الليل  
وحصاد الليل والأضحية بالليل قالوا إنما كان ذلك من شدة حال الناس فهمي عنه ثم رخص  
فيه (وأيام النحر ثلاثة ذبح فيها أو ينحر إلى غروب الشمس من آخرها) الحديث  
جابر بن مطعم عن النبي ﷺ قال كل أيام التشريق ذبح وعرفة كلها موقف  
الحديث رواه أحمد والنزار وابن حبان والدارقطني والبيهقي في المعرفة وغيرهم  
وروى مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال الأضحية يومان بعد يوم الأضحية  
وذكر مالك أنه بلغه عن علي عليه السلام مثله وروى الإمام زيد عن أبيه عن  
جده علي عليه السلام قال أيام النحر ثلاثة أيام يوم العاشر من ذي الحجة ويومان  
بعده في أيها ذبحت أجزأك. (وأفضل أيام النحر أولها) لمواظبة النبي ﷺ على  
الذبح فيه ولقول علي عليه السلام الأيام المعدودات ثلاثة أيام يوم الأضحية  
ويومان بعده أذبح في أيها شئت وأفضلها أولها رواه عبد بن حميد وابن أبي حاتم  
وله عن علي طرق متعددة (ومن فاته الذبح في اليوم الأول إلى الزوال فقد قال  
بعض أهل العلم يستحب له أن يصبر إلى ضحي اليوم الثاني) قلت هذا مجرد  
استحسان لا مستند له بل هو مخالف للنصوص وقد أنكره العلماء على ابن حبيب  
وضمفوا رأيه هذا وهو الحق (ولا يباع شيء من الأضحية جلد ولا غيره)  
الحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ من باع جلد أضحية فلا أضحية له  
رواه البيهقي والحاكم في تفسير سورة الحج ومححه وتمقب بأنه من رواية عبادة  
ابن عياش القتيبي وهو مختلف فيه وفي الباب عن غيره (وتوجه الذبيحة عند  
الذبح إلى القبلة) الحديث جابر قال ضحى رسول الله ﷺ يوم عيد بكشين  
فقال حين وجههما وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيفاً وما أنا  
من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك  
أمرت وأنا أول المسلمين اللهم منك ولك عن محمد وأمه رواه ابن ماجه وغيره

وروى البيهقي عن حفص قال رأيت علياً يستقبل بذبيحته القبلة (ويقول الذابح بسم الله والله أكبر) لحديث جابر قال شهدت مع رسول الله ﷺ الأضحية في المصلى فلما قضى خطبته نزل من منبره وأتى يكبش فذبحه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده وقال بسم الله والله أكبر هذا عني وعن لم يضح من أمي رواه أحمد وأبو داود والترمذي وفي الباب عن أنس وعائشة وقد مر ذكرهما (وإن زاد في الأضحية ربنا قبل منا فلا بأس بذلك) لحديث عائشة السابق وفيه أن النبي ﷺ أخذ الكبش فأضجعه ثم ذبحه ثم قال بسم الله اللهم قبل من محمد وآل محمد الحديث رواه أحمد ومسلم (ومن نسي التسمية في ذبح أضحيته أو غيرها فإنها توكّل) لحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه رواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم والطبراني والدارقطني والبيهقي وغيرهم وصححه جماعة وحسنه آخرون وحديثه أيضاً أن النبي ﷺ قال المسلم يكفيه اسمه فإن نسي أن يسمى حين يذبح فليسم وليذكر اسم الله ثم ليأكل رواه الدارقطني والبيهقي لكن اختلف في رفعه ووقفه فقد رواه سعيد بن منصور وعبد الرزاق والحديث موقوفاً وصح الحفاظ الموقوف وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد أن عبد الله بن عباس سئل عن الذي ينسى أن يسمى الله تعالى على ذبيحته فقال يسمى ويأكل. فلا بأس وحديث أبي هريرة قال سألت رجلاً رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أرايت الرجل منا يذبح وينسى أن يسمى الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسم الله على كل مسلم وفي لفظ علي قم كل مسلم رواه الدارقطني وابن عدى وفيه مروان بن سالم القرطبي وهو ضعيف وروى سعيد بن منصور عن عيسى بن يونس ثنا الأحوص بن حكيم عن راشد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ذبيحة المسلم حلال وإن لم يسم إذا لم يعتمد هذا مرسل وأخرجه أيضاً الحارث بن أبي أسامة وزاد في آخره والصيد كذلك وأخرجه أبو داود في المراسيل من طريق ثور الشامي عن الصلت مولى يزيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبيحة المسلم حلال وإن نسي أن يذكر اسم الله تعالى لأنه إذا ذكر لم يذكر إلا الله وفي الباب آثار موقوفة (ومن تعمد ترك التسمية لم توكّل وكذلك عند إرسال الجوارح على الصيد) لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وقوله تعالى (فكلوا مما أمكنكم علىه واذكروا اسم الله عليه).

وحدث عدي بن حاتم قال قال رسول الله ﷺ إذا أرسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله عليه فإن أمسك فأدركه حياً فاذهب به وإن أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكله وإن وجدت مع كلبك كلباً غيره وقد قتل فلا تأكل فأنك لا تدري أيهما قتله وإن رميت سهمك فاذا ذكر اسم الله فان غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل إن شئت وإن وجدته غريباً في الماء فلا تأكل متفق عليه واللفظ لمسلم وحدث أني ثعلبة قال قال رسول الله ﷺ إذا أرسلت كلبك للملح وذاكرت اسم الله عليه فكل ما أمسك عليك متفق عليه وحدث رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ قال ما أنهر اللحم وذاكر اسم الله عليه فكلوه متفق عليه ( ولا يباع من الأضحية والحقيقة والنسك لحم ولا جلد ولا ودك ولا عصب ولا غير ذلك ) لحدث من باع جلد أضحيته فلا أضحية له وقد سبق وحدث أني سعيد أن قتادة ابن النعمان أخبره أن النبي ﷺ قام فقال ه إلى كنت أمرتكم ألا تأكلوا لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام ليسعكم وإلى أهلها لكم فكلوا ما شئتم ولا تبيعوا لحوم الهدى والأضاحي وكلاوا وصدقوا واستمتوا بجلدهما ولا تبيعوها وإن أطعمتم من لحومها شيئاً فكلوا أني شئتم ، رواه أحمد وحدث علي بن عبد السلام قال أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه وأن أصدق بلعومها وجلودها وأجلتها وأن لا أعطي الجزاء منها شيئاً وقال نحن نعطيه من عندنا رواه أحمد والبخاري ومسلم ( وبأكل الرجل من أضحيته ويتصدق منها أفضل له ) لحدث ثوبان قال ذبح رسول الله ﷺ أضحيته ثم قال يا ثوبان أطع لي لحم هذه فلم أزل أطعمه منه حتى قدم للمدينة رواه أحمد ومسلم وحدث بريدة قال قال رسول الله ﷺ كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاثة ليسع ذوو الطول على من لا طول له فكلوا ما بدا لكم وأطعموا وادخروا رواه أحمد ومسلم والترمذي وحدث أني سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال يا أهل المدينة لا تأكلوا لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام فشكلوا لى رسول الله ﷺ أن لهم عيالاً وحشماً وخدماً فقال كلوا وأطعموا وأجسروا وادخروا رواه مسلم وفي حديث عائشة عند أحمد والبخاري ومسلم إنما نهيتكم من أجل الدافقة فكلوا وادخروا وصدقوا ، الدافقة بتشديد الفاء قوم من الأعراب يريدون المصر يريد أنهم قوم قدموا المدينة عند الأضحية فنهام عن ادخال لحوم الأضاحي ليعرفوها ويتصدقوا بها فينتفع أولئك القادمون بها قاله ابن الأثير في النهاية ( وليس بواجب عليه ) لأن الإجماع دل على اتقاء الوجوب لحمل على

التنب كذا قال الباجي وفيه نظر (ولايأكل من فدية الأذى وجزاء الصيد وتذر  
المساكين وما عطف من هدى التطوع قبل حله) حديث ذؤيب بن حاحلة قال كان  
النبي ﷺ يبيت معه بالبدن ثم يقول إن عطف منها شيء غشيت عليها موتاً  
فانحرها ثم اغمس نعلها في دمه ثم اضرب به صفحتها ولا تطعمها أنت ولا أحد من  
أهل رقتك رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وحديث ناجية الخزاعي وكان صاحب  
بدن رسول الله ﷺ قال قلت كيف أصنع بما عطف من البدن قال اغمره واغمس  
نعله في دمه واضرب صفحته واخل بين الناس وبينه فليأكلوه رواه أحمد وأبو داود  
والترمذي وقال حسن صحيح وابن ماجه (ويأكل كل مما سوى ذلك إن شاء) لقوله  
تعالى فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر وحديث جابر الطويل في صفة حج النبي  
ﷺ وفيه ثم انصرف إلى المنحر فحرق ثلاثاً وستين بدنة بيده ثم أعطى علياً  
عليه السلام فحرق ما غبر وأشركه في هديه ثم أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في  
قدر فغليخت فأكلوا منها وشربوا من مرقها رواه أحمد ومسلم وحديث عائشة في  
الحج أيضاً وفيه قولها فدخل علينا يوم التحر بعلم فبرققت ما هذا فقبل نحر رسول  
الله ﷺ عن أزواجه متفق عليه (والذكاة قطع الحلقوم والأوداج ولا يعزى  
أقل من ذلك) لحديث أبي هريرة قال بعث رسول الله ﷺ بديل بن ورقاء  
الخزاعي على جبل أوزق في غجاج مني ألا إن الذكاة في الحلق واللبة ولا تعجلوا  
الأنفس أن ترهق الحديث رواه الدارقطني وفيه سميد بن سلام الطار كذاب  
وحديث ابن عباس وأبي هريرة قالانبي رسول الله ﷺ عن شريط الشيطان  
وهي التي تذبج فيقطع الجله ولا تنفري الأوداج ثم ترك حتى تموت رواه أبو داود  
وحسنه بعضهم اعتماداً على سكوت أبي داود مع أن فيه عمرو بن عبد الله الصنعاني  
وهو ضعيف وذكره ابن حبان في الثقات وحديث أبي أمامة أن رسول الله ﷺ  
سأله امرأة ذهبت شاة فقلها أفريت الأوداج قالت نعم قال كل ما أقرى الأوداج  
مالم يكن سن أو ظفر رواه الطبراني وابن حزم وقال إنه في غاية السقوط أي  
لاشتماله على كذاب ومتروك وضعيف وفي الباب أحاديث في جميعها مقال وهي  
معارضة بحديث أبي العشاء الذارمي عن أبيه قال قلت يا رسول الله ما تكون  
الذكاة إلا في الحلق واللبة قال لو طمعت في نخذهما لأجزأك رواه أحمد والأربعة  
وغيرهم وفيه مقال أيضاً وحلوه على ما لم يقدر عليه وقد يستدل منه لمساواة

الكتاب بأن الذكاة في الحلق واللبة كان معلوما عندهم ومشهورا فيما بينهم فلذلك وقيل السؤال والله أعلم ( وإن رفع يده بعد قطع بعض ذلك ثم أعاد يده فأجزأ فلا تؤكل ) ليس لهذا دليل من السنة إلا في الحلق لأن حزم عن ابن عباس قال كل ما أقرى الإدراج غير متردد ولا حجة فيه لما يقوله المصنف ثم إن كلامه ليس على إطلاقه كما يعلم من مراجعة كتب المذهب ( وإن تمادى حتى قطع الرأس فقد أساء ) الحديث ابن عباس أن النبي ﷺ نهى عن الذبيحة أن تفرس قبل أن تموت رواه الطبراني بسند ضعيف والفرس كسر رقبتها قبل أن تبرد وبه سميت فريسة الاسد وفي الباب أثر عن عمر بالنهي عن ذلك ( وتؤكل ) لأنها مذكاة من المذبح المأمور بالذكاة فيه قبل قطع الرأس وتقول أبي مجلز سألت بن عمر عن ذبيحة قطع رأسها فأمر ابن عمر بأكلها رواه ابن حزم وهذا أفتى على عمران ابن حصين وابن عباس وابن مسعود وأنس كما أخرج ذلك عبد الرزاق وابن أبي شيبة ووكيع ( ومن ذبح من القفا لم تؤكل ) لأن من شرط الذكاة أن يكون أوله ما يقطع من مقاتلها الحلقوم والودجان ومن ذبح من القفا فقد بدأ بقطع الخنع وهو من المقاتل فتمرت ولا يقطع الحلقوم والودجين ( وأبقر تذبيح فإن نحرث أكلت والإبل تحرق فإن ذبحت لم تؤكل وقد اختلف في أكلها والغنم تذبح فإن نحرث لم تؤكل وقد اختلف أيضاً في ذلك ) والصحيح من الخلاف جواز النحر والتذبيح في الجميع لعدم حديث ما أنهر الدم وذكر اسم عليه فكل وحديث أمر الدم بما شئت وغيرهما مما سبق وغيره وقد سئل علي بن أبي طالب عن رجل ضرب عتق بهير بالسيف وذكر اسم الله فقطعه فقال علي ذكاة وجيئة رواه ابن أبي شيبة ( وذكاة مافي البطن ذكاة أمه ) الحديث أني سمعت الحنظري قال قلنا يا رسول الله تحرق الثفانة وتذبح البقرة والشاة في بطنها الجنين ألتية أم نأكله قال كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة البقرة أمه رواه أحد وأبو داود واللفظ له والترمذي وابن ماجه والدارقطني وابن حبان بلفظ أن النبي ﷺ قال في الجنين ذكاته ذكاة أمه وصححه الدارقطني وابن حبان وحديث جابر قال قال رسول الله ﷺ ذكاة الجنين ذكاة أمه رواه أبو داود وأبو يعلى والدارقطني وفي الباب عن أبي هريرة وابن عمر وأبي أيوب وابن مسعود وعلي وابن عباس وأبي الهرداء وأبي أمامة وكعب بن مالك والبراء بن عازب وقد عده إمام الحرمين من المتواتر ( إذا تم خلقه أو نبت شعره )

لحديث أبي بن كعب قال كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون في الجنين إذا أشعر قد كانه ذكاة أمه ذكره البيهقي وحديث نافع أن ابن عمر كان يقول إذا نحرث الناقة فذكاة ما في بطنها ذكاتها إذا كان قد تم خلفه ونبت شعره فإذا خرج من بطن أمه ذبح حتى يخرج الدم من جوفه رواه مالك وعن علي بن أبي طالب نحوه رواه الإمام زيد وابن حزم (والمنخقة بحبل ونحوه والموقوذة بمصا وشبهها والمتردية والتطيحة واكلة السبع إن بلغ ذلك منها في هذه الوجوه مبطناً لا تمشي معه لم تؤكل بذكاة) لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير الآية (ولا بأس للخطر أن يأكل الميتة ويشبع ويتزود فإن استغنى عنها طرحا) لحديث عروة بن الزبير عن جده أن رجلا من الأعراب أتى النبي صلى الله عليه وسلم يستفتيه في الذي حرم الله عليه والذي أحل له فقال له الذي صلى الله عليه وسلم يحل لك الطيبات ويحرم عليك الجائث إلا أن تفتقر لل طعام لك فتأكل منه حتى تستغنى عنه الحديث رواه ابن جرير وحديث جابر بن سمرة أن أهل يثرب كانوا بالحرة محتاجين قال فأتت عندهم ناقة لهم أو لغيرهم ففرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في أكلها فصمتهم بقية شتا ثم أمرهم ستم رواه أحمد وأبو داود (ولا بأس بالانتفاع بجلدها إذا دبغ) لحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يقتضع بجلود الميتة إذا دبغت رواه مالك وأحمد وأبو داود والفسائي وابن ماجه وغيرهم وحديث ابن عباس قال تصدق على مولاة لميمونة بشاة فأتت فربها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالا أخذتم إياها فدنتموه فأتتموه فقالوا إنما ميتة فقال إنما حرم أكلها رواه مالك وأحمد والبخاري ومسلم والترمذي والفسائي وليس عند مالك والبخاري ذكر الدباغ وفي الباب عن أنس والمغيرة وسلة بن المحبق وأم سلة وميمونة وأبي أمامة وزينب بنت جحش وزيد بن ثابت وجابر وابن عمر وابن مسعود وسودة وغيرهم كما ذكرت جميع ذلك في جزء مفرد سميت مسامرة التديم بطرق حديث دباغ الأديم (ولا يصل عليه ولا يباع) على المشهور لأن الدباغ إنما يبيع الانتفاع بالجلد مع حكم التجاسة لأنه جزء من الميتة فوجب أن تنأى نجاسته كاللحم قاله الباجي وهو قياس فاسد باطل بالإجماع وقد روى المراقبون عن مالك أنه يطره بالدباغ إلا جلد الخنزير وهو الصحيح للحديث المتواتر أي ما أهاب دبغ فقد طهر أما حديث عبد الله بن حكيم على تسليم صلاحته للحجة فلا دليل فيه لأنه مطلق



وما معنا مقيد ولا معارضة بين مطلق ومقيد . على أن المشهور عكاف له أيضاً لأن فيه قرينة علينا كتاب رسول الله ﷺ أن لا تتنفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب حتى للمشهور ينتفع به إذا دبغ . ولذا قل الباجي لا يصح احتجاجنا به لأننا لا نمنع الانتفاع بجلده الميتة بعد البياض ( ولا بأس بالصلاة على جلود السباع إذا ذكيت وبمعناها ) لقوله تعالى لا ما ذكيتكم فلا ذكاة طاهرة لما تعمل فيه وعملها في السباع لأن النبي ﷺ ورد عن أكلها فوجب أن يكون مختصاً به دون التذكية كذا قالوا على أنهم رويوا عن مالك جواز أكلها مع الكراهة ثم عجزوا عن دليل ذلك لمعارضته للشرح ومتناقضته لقوله ﷺ كل ذى ناب من السباع حرام ولا ينبغي لما قل أن ينقل ما ذكره في الجواب عن هذا الحديث ولا ما احتجوا به في مقابلته فإنه من الفصائح مع أن مالكاً يقول في الموطأ عقب الحديث المذكور أكل كل ذى ناب من السباع حرام وهو الأمر عندنا وأزيد أنه ورد النهي في الأحاديث الصحيحة عن جلود السباع وأثر اشبه لجوازه مع ورود النهي عنها والمنع مما أتى قبلها مع ورود الأمر بها من عجائب الدنيا ( وينتفع بصوف الميتة وشعرها وما ينزع منها في حال الحياة ) لقوله تعالى وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتاً تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاناً ومتاعاً إلى حين وهذا عام في كل حال والحديث ابن عباس السابق وفيه إنما حرم أكلها متفق عليه وحديثه أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إنما حرم من الميتة لحمها فأما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به رواه الدارقطني لكنه من رواية عبد الجبار بن مسلم وهو ضعيف على أنه عنده طريقاً آخر إلا أن فيه أبا بكر الهذلي وهو أضعف وروى أيضاً عن أم سلة مرفوعاً لا بأس بمسك الميتة إذا دبغ ولا بأس بصوفها ولا شعرها وقرونها إذا غسل بالماء وفيه يوسف بن السفر وهو متروك ( ولا ينتفع بريشها ولا بقرونها وأظلافها وأنيابها ) لأنها أجزاء لحمها الحياة فتجس بمفارقتها ( وكره الانتفاع بأنياب الفيل وقد اختلف في ذلك ) أما الانتفاع فالحديث ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا ثوبان اشتر لقاطعة فلانة من عصب وسوارين من عاج رواه أحمد وأبو داود بسند ضعيف وحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمشط بمشط من عاج رواه البيهقي وأما الكراهة فللاختلاف في أنها ميتة ( وما ماتت فيه فارة من سم أو زيت أو عسل غائب طرح ولم يؤكل ولا بأس أن يستصبح بالزيت وشبهه في غير المساجد

وليتخلف منه وإن كان جامداً طرحتوما حولها وأكل ما بقى ( الحديث ميمونة  
 قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القارة تقع في السمن فقال  
 إن كان جامداً قالقوما وما حولها وإن كان مائماً فلا تقربوه رواه أبو داود  
 وأصله في الصحيح وحديث أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن قارة وقعت في سمن فأتت فقال إن كان جامداً غذوها وما حولها ثم كلوا  
 ما بقى وإن كان مائماً فلا تقربوه رواه أحمد وأبو داود . وأما الاستصباح  
 فحديث أبي هريرة في المسألة وفيه وإن كان ذاتياً أو مائماً فاستصبحوا به أو  
 قال اتصفوا به صححه ابن حزم وحديث أبي سعيد الخدري قال سئل رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم عن القارة تقع في السمن والزيت قال استصحبوا به  
 ولا تأكلوه رواه الدارقطني وفيه أبو هارون العبدى وهو ضعيف وعن ابن  
 عمر نحوه مرفوعاً لكنه ضعيف وموقوف وهو صحيح على شرط الشيخين (ولباس  
 بطعام أهل الكتاب وذبايحهم) لقوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم  
 قال ابن عباس وأبو أمامة ومجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة وعطاء والحسن  
 ومكحول وإبراهيم التيمي والسدى ومقاتل وابن حبان يعنى ذبايحهم قال  
 ابن كثير . وهذا أمر يجمع عليه بين العلماء أن ذبايحهم حلال للسليدين ( وكره  
 أكل كل شئ من اليهود منهم من غير تحريم ) إذ لا فرق بينها وبين اللحم وفى المسند  
 وغيره من حديث أنس أن يهودياً دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى خبز  
 شعير وإمامة نسخة فأجابته والإمامة الشحم للذاب وفى المسند والصحيحين  
 وغيرهما عن عبد الله بن مغفل قال دلى جراب من شحم يوم خيبر فأخذته فالتزمته  
 فقال لى رسول الله ﷺ هو لك وفى الصحيح أيضاً أن يهودية أهدت للنبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم شاة مسمومة فأكل منها ولا تخلو من شحم وبعد هذا  
 فلا وجه للكراهة ولا أعلم لها دليلاً إلا ما قيل من أنه لما لم يقصد الشحم بالذكية  
 أشبه اللحم الذى لا يقصد المسلم وهذا افتيات وفضول وتعمق وتطعن ( ولا يؤكل  
 ما ذكاه الجوسى ) لفهم الآية السابقة وحديث قيس بن السكن الأسدى قال قال  
 رسول الله ﷺ إنكم نزلتم بفارس من التبط فإذا اشتريتم لحماً من يهودى  
 أو نصرانى فكلوا وإن كانت ذبيحة مجوسى فلا تأكلوا عزاء الموقف لأحد قلت  
 وهو مرسل والله أعلم وحديث الحسن بن محمد بن الحنفية أن النبي ﷺ كتب إلى  
 مجوس يجرى عن عليهم الإسلام فمن أسلم قبل منهم من لم يسلم ضربت عليهم الجزية

غير ما كفى فسأتم ولا أكل ذبائحهم رواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وهو مرسل جيد الاسناد (وما كان مما ليس فيه ذكاة من طعام فليس بحرام) لعدم توقيفه على الذكاة لقول علي عليه السلام لا بأس بخبز الجوسى إنما نهى عن ذبائحهم رواه البارقي وغيره وله حكم الرفع (والصيد لله مكره) لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من سكن البادية جفا ومن اتبع الصيد غفل ومن اقرب من أبواب السلطان افتتن رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه وآخرون وأوله عند الطبرانى من بدا جفا ورجاله ثقات وقال الترمذى حديث حسن ورواه أحمد والبخارى والقتضى من حديث أبي هريرة (ولفسير الله مباح) للآيات والأحاديث الكثيرة الآتية (وكل ما قتله كلبك الممل أو بازك الممل لجأز أكله إذا أرسلته عليه وكذلك ما أنفذت الجوارح مقاتله قبل قدرتك على ذكائه) لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونن مما عليكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه وحديث أنى ثعلبة الحنفى قال قلت يا رسول الله إنا بأرض صيد أصيد بقوس وبكلب الممل وبكلب الذى ليس بممل فما يصلح لى فقال ما صيدت بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت بكلبك الممل فذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت بكلبك غير الممل فأدركته ذكائه فكل متفق عليه وحديث عدى بن حاتم أن رسول الله ﷺ قال ما علمت من كلب أو باز تم أرسلته وذكرت اسم الله عليه فكل ما أمسك عليك رواه أحمد وأبو داود والبيهقى (وما أدركته قبل أنفذها لمقاتله لم يؤكل إلا بذكاة لحديث عدى بن حاتم أن رسول الله ﷺ قال إذا أرسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله فإن أمسك عليك فأدركته حياً فاذهبته وإن أدركته قد قيل ولم يأكل منه فكله فإن أخذ الكلب ذكاة رواه أحمد والبخارى ومسلم (وكل ما صيدته سهمك أو رمحك فكله فإن أدركته ذكائه فذكه وإن مات بنفسه فكله إذا قتله سهمك) لحديث عدى بن حاتم قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصيد قال إذا رميت سهمك فاذا ذكر اسم الله فإن وجدته قد قتل فكل إلا أن تجده قد وقع فى ماء فإنك لا تدرى الماء قتله أو سهمك رواه أحمد والبخارى ومسلم وحديث أنى ثعلبة الحنفى عن النبي ﷺ قال : (إذا رميت سهمك فغاب ثلاثة أيام وأدركته فكله مالم ينن رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائى) مالم يبت عنك وقيل إنما ذلك فيما بات عنك مما قتله الجوارح) لحديث عائشة أن رجلاً أتى النبي ﷺ بطير فذبحه فذبحه بالأس فقال لو أعلم أن سهمك قتله أكلته ولكن لا أدري وهو ما لا أرض

كثيرة رواه عبد الرزاق وفيه عبد الكريم بن أبي الخارق وهو ضعيف والحديث  
 الشعمي أن أعرابياً أمسى النبي صلى الله عليه وسلم ظلياً الحديث وفيه بات  
 تحتك ليلة فلا آمن أن تكون هامة آمنت عليه لاجابة لي فيه رواه أبو داود في  
 المراسيل (وأما السهم يوجد في مقاتله فلا بأس بأكله) لحديث عدي بن حاتم  
 عن النبي ﷺ قال : إذا رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس فيه  
 إلا أثر سهمك فكل وإن وقع في الماء فلا تأكل رواه أحمد والبخاري ورواه مسلم  
 والنسائي بلفظ إذا رميت سهمك فاذا ذكر اسم الله فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه  
 إلا أثر سهمك فكل إن شئت وإن وجدت غريقاً في الماء فلا تأكل (ولا تؤكل  
 الإنسية بما يؤكل به الصيد) لأنها إذا نذت لم يثبت لها حكم الوحش بدليل أنه  
 لا يصير الحمار الأهلي مباحاً إذا توحش كذا قالوه وهو فاسد لمعارضته للنص في  
 الصحيحين عن رافع بن خديج قال قلت يا رسول الله إنا لاقو العدو غداً وليست  
 معنا مدى فقال اجعل أو ارن ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن  
 والظفر وساحئك أما السن فمظلم وأما الظفر فدى الحبشة وأصبنا نهب إبل وغنم  
 فخذ منها بمير فرماه رجل بسهم فخسه فقال رسول الله ﷺ إن لهذه الإبل  
 أرباباً كأرباب الوحش فاذا نذ عليكم منها شيء فافعلوا به هكذا وقد خالف مالك  
 الجمهور في هذه المسألة واعتذر عنه الإمام أحمد بقوله لعل مالكاً لم يسمع حديث  
 رافع بن خديج (وللمقيقة سنة مستحبة) لأن النبي ﷺ عن الحسن والحسين  
 عليهما السلام والحديث سليمان بن عامر قال قال رسول الله ﷺ مع الغلام عقيقة  
 فأمر بقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى رواه أحمد والبخاري والأربعة وحديث  
 عائشة قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نلق عن الجارية شاة وعن  
 الغلام شاتين رواه أحمد وابن ماجه وفي الباب عن غيرهما والصارف للأمر عن  
 الوجوب حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله ﷺ  
 عن العقيقة فقال لأحب العتوق كأنه كره الاسم فقالوا يا رسول الله إنما نسأل  
 عن أحدنا تولد له قال من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان  
 وعن الجارية شاة رواه أحمد وأبو داود والنسائي ويعني عن المولود يوم سابعه  
 لحديث سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل غلام رهين بعقيقته  
 تذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه به خلق رأسه رواه أحمد والأربعة والحاكم وحديث  
 عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع

الاذى عنه والحق رواه الترمذى وصححه الحاكم ( بشاة ) لحديث ابن عباس  
أن رسول الله ﷺ عى عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً رواه أبو داود وصححه  
الثورى وفى الموطأ عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يعق عن ولده بشاة شاة  
( مثل ما ذكرنا فى سنن الأصبهية وصفتها ) قياساً عليها لأن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم سماها نسكاً فقال من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل كما سبق وهو  
دليل ما ذكره المصنف بعد من أنها تذبح خضرة وأنه يؤكل منها ويتصدق ( ولا يمس  
الصبي بشيء من دمه ) لحديث بريدة وعائشة الآتين ( وإن خلق شعر رأس المولود  
وتصدق بوزنه من ذهب أو فضة ففلك مستحب حسن ) لحديث على عليه السلام  
قال عى رسول الله ﷺ عن الحسن شاة وقال بإفاطمة أحاق رأسه وتصدق  
بزنة شعره فضة فوزناه فكان وزنه درهماً أو بعض درهم رواه الترمذى والحاكم وفى  
الباب أحاديث متفقة على ذكر الفضة ليس فى شيء منها ذكر الذهب إلا فى حديث  
ضعيف عند الطبرانى فى الأوسط من حديث ابن عباس ( وإن خلق رأسه مخلوق  
بدلاً من الدم الذى كانت تفعله الجاهلية فلا بأس بذلك ) لحديث بريدة قال كنا فى  
الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة ولطخ رأسه بدمها فلما جاء الله بالإسلام  
كنا نذبح شاة ونخلق رأسه ونلطخه بزعفران رواه أحمد وأبو داود والنسائى بسند  
صحيح وحديث عائشة قالت كان أهل الجاهلية يجهلون قطنه من دم العقيقة  
ويجهلون ما على رأس المولود فأمرهم النبي ﷺ أن يجهلوا مكان الدم خلواً  
رواه ابن السكن وصححه ( والختان سنة فى الذكور واجبة ) لحديث عائشة أن  
رسول الله ﷺ عى عن الحسن والحسين وختنهما لسبعة أيام رواه البيهقى  
والحاكم وحديث غنيم بن كليب عن أبيه عن جده أنه جاء إلى النبي ﷺ فقال  
له ألقى عنك شعر الكفر واختن رواد أحمد وأبو داود والطبرانى والبيهقى وفى  
الباب عن جماعة ( والحفائض فى النساء مكرمة ) لحديث أبي الملح بن أسامة عن  
أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الختان سنة فى الرجال مكرمة فى النساء  
زواه أحمد والبيهقى وفى سننه اختلاف وحديث الضحاك بن قيس قال كان بالمدينة  
امراة يقال لها أم عطية تخفض الجوارى فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يا أم عطية اخفضى ولا تنهكى فإنه أنضر للوجه وأعطى عند الزوج رواه  
الحاكم والطبرانى وغيرهما وأصله عند أبي داود .

## باب في الجهاد والجهاد فريضة

لقوله تعالى قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم وقوله تعالى اتقوا خفافاً وغالاً  
وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله وغيرهما من الآيات وحديث أمّرت أن  
أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله الحديث متفق عليه من حديث ابن عمر  
وهو متواتر وحديث أنس قال قال رسول الله ﷺ ثلاث من أصل الإيمان  
الكف عن قال لا إله إلا الله لا تكفره بذهب ولا تخرجه من الإسلام بعمل والجهاد  
ماض مذ يعني الله إلى أن يقاتل آخر أمّ الدجال لا يظله جور جائر ولا عدل عادل  
والإيمان بالأقدار رواء أبو داود (يعمله بعض الناس عن بعض) لقوله تعالى (لا يستوى  
القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم  
فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى)  
ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث السرايا ويقم هو وسائر أصحابه ولأنه  
ليس مقصوداً لذاته بل لأعزاز كلمة الدين فإذا حصل المقصود بالبعث سقط الطلب  
عن الباقيين (وأحب إلينا أن لا يقاتل المدن حتى يدعوا إلى دين الله) لحديث ابن  
عباس قال ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوماً قط إلا دعاهم رواء أحد  
والطبراني وأبو يعلى والحاكم وحديث فروة بن مسيك قال قال لي رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم لا تقاتلهم حتى تدعهم إلى الإسلام رواء أحد وحديث أنس  
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث علياً إلى قوم يقاتلهم فقال لا تقاتلهم حتى  
تدعهم رواء الطبراني وفي الباب عن علي وسلمان وسهل بن سعد وغيرهم (فإذا أن  
يسلبوا أو يؤدوا الجزية ولا قتلوا) لحديث بريدة قال كان رسول الله ﷺ إذا  
أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه فذكر الحديث إلى أن قالوا إذا لقيت عدوك  
من المشركين فدعهم إلى ثلاث خصال فإينهم ما أجابوك فاقبل منهم أدهم إلى الإسلام  
فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم أدهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين  
وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فليهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين فأخبرهم  
أن يكونوا كأعراب المسلمين يجرى عليهم ما يجري على المسلمين ولا يكون لهم في الفقه  
والفتنة شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإنهم أبوا فسلمهم الجزية فإن أجابوك  
فاقبل منهم وكف عنهم وأن أبوا فاستعن بالله عليهم وقاتلهم الحديث رواء أحد  
ومسلم والترمذي وابن ماجه وحديث المنيرة بن شعبة أنه قال لما عمل كسرى أمرنا

حينئذ عليه السلام أن تقا تلکم حتى تعبدوا الله وحده أو تودوا الجزية رواء أحمد  
والبخاری (والفرار من العدو من الکبار إذا كانوا مثل حدد المسلمین فأقل)  
لقوله تعالى يا أيها الذین آمنوا إذا لقیم الذین کفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار  
ومن یولهم یومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من  
الله ومأواه جهنم وبئس المصیر وحديث أبی هريرة عن النبی صلى الله علیه وسلم قال اجتنبوا  
السبع الموبقات قالوا وما هی یا رسول الله قال الشریک بالله والسحر وقتل النفس  
التي حرم الله إلا بالحق وأکل الربا وأکل مال الیتیم والتولی یزیم الزحف وقذف  
المحصنات الفافلات رواء أحمد والبخاری ومسلم وأبو داود والنسائی (فإن كانوا  
أكثر من ذلك فلا بأس بذلك) لقول ابن عباس لما نزلت هذه الآية : إن ین  
منکم عشرون صابرون یغلوا مائتین ، نقلت علی المسلمین وأعظموا أن یقاتل  
عشرون مائتین ومائة ألفا تخفف الله عنهم ففسخها بالآية الاخری فقال ( الآن  
خفف الله عنکم وعلم أن فیکم ضعفاً ) الآية فکانوا إذا كانوا علی الشطر من  
عدوهم لم یسغ لهم أن یفروا من عدوهم وإذا کانوا دون ذلك لم یجب علیهم قتالهم  
وجاز لهم أن یتحوزوا عنهم رواء ابن اسحاق وهو فی الصحیح بسباق آخر  
( ویقاتل العدو مع کل بر وفاجر ) من الولاة لحديث أبی هريرة قال قال رسول  
الله صلى الله علیه وسلم الجهاد واجب علیکم مع کل امیر برأکان أو فاجراً والصلاة واجبة  
علیکم خلف کل مسلم برأکان أو فاجراً وإن عمل الکبار رواء أبو داود بسند  
لا بأس به إلا أنه من رواية مکحول عن أبی هريرة ولم یسمع منه وحديث أنس  
السابق قریباً بلفظ ثلاث من أصل الإیمان الحديث وفيه الجهاد ما مضى یعنی الله  
إلى أن یقاتل آخر أمی السجال لا یطله جور جائر ولا عدل عادل رواء أبو داود  
( ولا بأس بقتل من أسر من الأعلاج ) لا منوم للأعلاج بل حکم الأسارى  
واحد وهو أن الإمام غیر فیه علی ما یراه من القتل والاسترقاق والى والغداء  
لحديث ابن عباس فی قوله تعالى ( ما کان لى أن ینکون له أسرى ) قال ذلك یوم  
بدر والمسلمون یومئذ قلیل فلما کثروا واشتد سلطانهم أنزل الله تعالى بعد هذا فی  
الأسارى : فلما منا بعد وإما غداء ، فجعل الله التی والمؤمنین فی أمر الأسرى  
بالخیار إن شاءوا استعبدوهم وإن شاءوا فادوهم رواء ابن جریر والناحس فی  
الناحس والمنسوح والبیقی وقد قتل النبی صلى الله علیه وسلم یوم بدر صبرا عقبه بن أبی معیط

والنضر بن الحارث وطعمة بن عدى كما رواه الطبراني في الأوسط من حديث ابن عباس وغيره عن غيره ( ولا يقتل أحد بعد أمان ولا يخفر لم يهد ) لحديث عمرو ابن عبسة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشد عقده ولا يجلها حتى ينقضى أمرها رواه أحمد وأصحاب السنن وحديث سليمان بن صرد قال قال رسول الله ﷺ إذا أمنك الرجل على دمه فلا تقتله رواه أحمد وابن ماجه وحديث عمرو بن الحق أن رسول الله ﷺ قال إذا أمن الرجل الرجل على نفسه ثم قتله فأما يرى من القاتل وإن كان المقتول كفراً رواه الطيالسي وأحمد وابن ماجه وغيرهم ( ولا يقتل النساء والصبيان ) لحديث ابن عمر قال وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي النبي ﷺ فنبى عن قتل النساء والصبيان رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وحديث الأسود بن سريع قال قال رسول الله ﷺ لا تقتلوا الذرية في الحرب فقالوا يا رسول الله أوليس هم أولاد المشركين قال أوليس خياركم أولاد المشركين رواه أحمد بسند صحيح وفي الباب عن جماعة ( ويحتمل قتل الرهبان والأخبار إلا أن يقاتلوا ) لحديث ابن عباس قاله كان رسول الله ﷺ إذا بعث جيوشه قال اخرجوا باسم الله تعالى. تقاتلون في سبيل الله من كفر بالله لا تدرؤا ولا تفلوا ولا تملأوا ولا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع رواه أحمد وفي إسناده مقال وينبغي قصر الحكم على أصحاب الصوامع المعتزلين عن الخلق والمنفردين بالمباداة لا مطلق الرهبان فإنهم أهدم ضرراً على الإسلام مالم يصح دليل صريح بالعموم ( وكذلك المرأة تقتل إذا قاتلت ) لحديث رباح بن ربيع أنه خرج مع رسول الله ﷺ في غزوة غزاهوا على مقدمته خالد بن الوليد فر رباح وأصحاب رسول الله ﷺ على امرأة مقتولة بما أصابت المقدمة فوقفوا ينظرون إليها يعني وهم يتعجبون من خلقها حتى لحقهم رسول الله ﷺ على راحلته فأخرجوا عنها فوقف عليها رسول الله ﷺ فقال ما كانت هذه لتقاتل فقال لأحدم الحق خالد أقتل له لا تقتلوا ذرية ولا عبيداً رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي ( ويجوز أمان أدنى المسلمين على يقاتلهم ) لحديث علي أن رسول الله ﷺ قال للمؤمنون تسكفوا أدماءهم ويسمى يذمتهم أدماءهم وهم يد على من سولهم رواه أحمد وأبو داود والنسائي والدارقطني والحاكم وأصله في الصحيح وعن عبد الله بن عمرو بن العاص مثله رواه أحمد



وأبو داود وابن ماجه وحديث عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يجر على المسلمين أدنانهم رواه الطيالسي وحديث أبي هريرة مثله رواه أحمد وفي الباب من جماعة ( وكذلك المرأة والصبي إذا هقل الأمان ) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم يسمى بذمتهم أدنانهم كما سبق وحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن المرأة لتأخذ القوم يعني تجير على المسلمين رواه الترمذي وصححه ، وحديث عائشة قالت إن كانت المرأة لتجير على المؤمنين فيجوز رواه أبو داود والنسائي ( وقيل إن أجاز ذلك الإمام جاز قاله ابن الماجشون وسحنون وهو ضعيف والصحيح خلافه الأحاديث السابقة قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة إلا شيئاً ذكره عبد الملك ابن الماجشون صاحب ذلك لا أحفظ ذلك عن غيره قال إن أمر الأمان إلى الإمام وتأول ماورد مما يخالف ذلك على قضايا خاصة قال وفي قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمى بذمتهم أدنانهم دلالة على لغفاله هذا القائل قال الحافظ وجاء عن سحنون مثل قول ابن الماجشون فقال هو إلى الإمام إن أجازاه جاز وإن رده رده ( وما غنم المسلمون بأبجاف فلأخذ الإمام خمسة ويقسم الأربعة الأخصاص بين أهل الجيش ) لقوله تعالى ( واعلوا أنما غنم من شيء فإن لله خمسة ) الآية وحديث شقيق بن رجل قال أئمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو بوادي القرى وهو يعرض فرساً فقلت يا رسول الله ما تقول في النخبة فقال لله خمسة وأربعة أخصاص للجيش قلت فإحد أولى به من أحد قال لا ولا سهم تستخرجه من جيئك ليس أنت أحق به من أخيك المسلم رواه البيهقي بسند صحيح وحديث ابن عباس قال كانت النخبة تقسم على خمسة أخصاص فأربعة منها لمن قاتل ومخمس يقسم على أربعة فرمعه وللرسول ولأهل القرى فما كان لله وللرسول فهو لقرابة النبي ﷺ والثاني واليتامى والثالث للساكنين والرابع لابن السبيل وهو الضعيف الفقير الذي ينزل بالمسلمين رواه أبو عبيد في الأموال واللفظ له والطبراني وابن مردويه ( وقسم ذلك ببلاد الحرب أولى ) لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان كذلك يفعل كما ذكره أهل السير وكما ورد في أحاديث متعددة ( ولأنما يخمس ويقسم ما أوجب عليه بالخيال والركاب وما غنم بقتال ) أما التي - وهو ما حصل للمسلمين مما لم يوجبوا عليه بخيل ولا ركاب فانتظر في مصرفة إلى رأى الإمام لقوله تعالى ( ما أقام الله على

رسوله من أهل القرى) الآية وحديث عمر رضي الله عنه قال كانت أموال بني  
النضير مما آتاه الله على رسوله مما لم يوجب للمسلبون عليه بخيل ولا ركاب فكانت  
لرسول الله ﷺ خالصة فكان ينفق على أهله منها نفقة سنة وما في جملته في  
الكراع والسلاح في سبيل الله عز وجل رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود  
والترمذي والنسائي وفي سنن أبي داود عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال كانت نخل بني النضير لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة  
 أعطاهما الله إياه فقال ما آتاه الله على رسوله منهم الآية قال فأعطى أكثرهما  
للبهجرين وبقي منها صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي في أيدي بني  
فاطمة عليها السلام (ولا بأس أن يؤكل من الثنينة قبل أن تقسم الطعام والعلف  
لن احتاج إلى ذلك) لحديث ابن عمر قال كنا نصيب في منازلنا السمل والنب  
فأكله ولا نرفقه رواه البخاري وحديث ابن أبي أوفى قال أصبنا طعاماً يوم خير  
وكان الرجل يجيء فيأخذ منه مقدار ما يكتفيه ثم يتطلق رواه أبو داود والحاكم  
والبيهقي وابن الجارود وغيرهم وحديث عائشة قالت قال رسول الله ﷺ حضر  
مباحة للمسلمين في منازلهم السمل والماء والملح والطعام والخيل والوئيب والأتارب  
والجلد الطري والحجر والمواد ما لم ينحت رواه الطبراني في الأوسط وفي الباب  
أحاديث وأخبار كثيرة ذكرت بعضها في الأصل وعند سعدون في المدونة منها  
الكثير (ولما يسهم لمن حضر القتال) لحديث أبي هريرة عن رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم في قصة بعثه إلى ابن سعيذ بن العاص على سرية من المدينة قبل  
نجد وفيه أنه لم يقسم لمن لم يحضر الوقعة ولقول أبي بكر رضي الله عنه لما التفت إليه  
شهد الوقعة رواه الشافعي وعن عمر رضي الله عنه مثله رواه ابن أبي شيبة ورواه  
البيهقي مرفوعاً وموقوفاً وقال الصحيح موقوف (أو تخلف عن القتال في شغل  
المسلمين من أمر جهادهم) لحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قام يوم بدر  
فقال إن عثمان إنطلق في حاجة الله وحاجة رسوله وأنا أباع له فغضب امرؤ لرسوله  
ﷺ بسهم ولم يضرب لاحد غاب غيره رواه أبو داود وأصله في صحيح البخاري  
(ويسهم للربيع وللفرس الرهين) للاستواء في السبب وهو شهود الوقعة (ويسهم  
للفرس سهمان وسهم لراكبه) لأن النبي ﷺ أعطى للفرس سهمين وللرجل سهماً  
كما ورد من حديث ابن عمر وابن عباس وأنس وأبي هريرة وجابر وجبريل وعتبة  
ابن عبد وحذيفة وأبي هريرة وأبي كبشة وعروة بن الحميد البارقي وأسماء بنت

يزيد وغيرهم وبهضبا في الصحيحين ( ولا يسهم لعبد ولا لأمراة ولا لصبي )  
 لحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغزو بالنساء فبادوا بن الجرحى  
 ويخدنين من الغنيمة وأما يسهم فلم يضرب لمن رواه أحد ومسلم وحديث فضالة  
 ابن عبيد أنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة وفيها مملوكون  
 فلم يقسم لهم رواه ابن حزم وحديث ابن عباس أنه كتب لنجدة الحروري سألت  
 عن المرأة والعبد هل كان لهما سهم معلوم وإنه لم يكن لهما سهم معلوم إلا أن يخديا  
 من غنائم القوم وحديث عبد الله بن عمر قال عرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد فلم يحزني الحديث رواه البخاري ومسلم ( إلا أن يطبق الصبي  
 الذي لم يحتمل القتال ويميزه الإمام ويقاقل فيسهم له ) لأنه حر مسلم ذكر وجد  
 منه القتال ومكابدة العدو فوجب أن يسهم له كالبالغ وروى الترمذي عن  
 الأوزاعي قال أسهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم للصبيان بخير وروى أبو داود  
 في المراسيل عن مكحول أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسهم للنساء والصبيان  
 والحيل لكن حل على الرضخ جمعا بينه وبين الأحاديث السابقة قريبا والله أعلم  
 ( ولا يسهم للأجير ) لحديث يعلى بن منية قال أذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 بولس والغزو وأنا شيخ كبير ليس لي خادم فالتفت أجيأ يكفيني وأجرى له سهمه  
 فوجدت رجلا فلما دنا الرجل أثنى فقال ما أدري ماسمك وما يبلغ سهمي قسم  
 شيئا كان السهم أو لم يكن فسميت له دنائير فلما حضرت غنيمة أردت أن أجرى  
 له سهمه فذكرت الدنيا فحقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت أمره فقال  
 ما أجد له في غزوته هذه في الدنيا والآخرة إلا دنائيره التي سمى رواه أبو داود  
 وأصله في الصحيح ( إلا أن يقاقل ) لأنه لم يأخذ على القتال عوضا ولا يستحق ذلك  
 عليه غيره فاستحق به سهما في الغنيمة والحديث سلة بن الأكوع أنه كان أجيأ  
 لطلحة بن عبيد الله يسق فرسه ويخدمه وأنه قاتل فأسهم له النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم أخرجه مسلم في حديث طويل ذكره في باب غزوة ذي قرد ( ومن  
 أسلم من العدو على شيء في يده من أموال المسلمين فهو له حلال ) لتول النبي  
 ﷺ من أسلم على شيء فهو له رواه محمد بن الحسن وابن وهب وسعيد بن منصور  
 عن عروة بن الزبير مرسلًا ورواه أبو يعلى موصولا من حديث أبي هريرة لكنه  
 ضعيف والمرسل صحيح ( ومن اشترى شيئا منها من العدو لم يأخذه ربه إلا بالثمن )  
 لحديث تميم بن طرفة قال وجد رجل مع رجل ناقة له فارتفعا إلى النبي ﷺ

فأقام أحدهما الديبة أنها له الآخر أنه اشتراها من العدو فقال ابن شئت أن تأخذها  
بالتن الذي اشتراها به فأبت أحق بها وإلا غل عنه رواه أبو داود في المراسيل  
والبيهقي هكذا ومرسلا ورواه الطبراني موصولا عن جابر بن سمرة لكن الموصول  
فيه ياسين الزيات وهو ضعيف ( وما وقع في المقاسم منها فربه أحق به بالتن  
وما لم يقع في المقاسم فربه أحق به بالتن ) لحديث ابن عباس أن النبي ﷺ  
قال فيما أحرز العدو فاستقذه المسلمون منهم أو أخذه صاحبه قبل أن يقسم فهو  
أحق به فإن وجدته وقد قسم فإن شاء أخذه بالتن رواه ابن وهب والدارقطني  
والبيهقي وفيه الحسن بن عمارة وهو متروك وحديث عبد الله بن عمر قال سمعت  
رسول الله ﷺ يقول من وجد ماله في الشيء قبل أن يقسم فهو له ومن وجدته  
بعد ما قسم فليس له شيء رواه الدارقطني وفيه إمام بن أبي فروة وهو متروك  
ورواه من وجه آخر عنه عن النبي ﷺ أنه قال وما أحرزه العدو ووجده صاحبه  
قبل أن يقسم فهو له وفي إسناده رشدين بن سعد وهو ضعيف ورواه الطبراني في  
الأوسط وابن عدى في الكامل من وجه آخر عنه بلفظ من أدرك ماله في الشيء قبل  
أن يقسم فهو له وإن أدركه بعد أن يقسم فهو أحق به بالتن وفي سنده ياسين الزيات  
وهو ضعيف وورد نحوه عن عمر موقوفاً أخرجه الدارقطني وعن علي نحوه رواه  
ابن أبي شيبة ( ولا نفل إلا من الخمس على الإجماع من الإمام ولا يكون ذلك إلا  
بعد القسم ) لما رواه مالك في الموطأ عن أبي الزناد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول  
إنما كان الناس يعطون النفل من الخمس وما رواه ابن وهب عن مكحول أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما نفل من نفل يوم خيبر من الخمس أما  
أصل النفل فتفق عليه من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ بعث سرية قبل نجد  
فخرجت فيها قبلت سمانا اثني عشر بغيراً ونفلنا رسول الله ﷺ بغيراً بغيراً  
( والسلب من النفل ) لما رواه مالك وعبد الرزاق وابن جرير عن ابن عباس  
أنه قال الفرس من النفل والسلب من النفل أما أصل السلب فلحديث أبي قتادة  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه متفق عليه  
وحديث أنس أن النبي ﷺ قال يوم حنين من قتل رجلاً فله سلبه قتل  
أبو طلحة عشرين رجلاً وأخذ أسلابهم رواه أحمد وأبو داود ( والرباط فيه  
فضل كبير وذلك بقدر كثرة خوف أهل ذلك الثغر وكثرة تمرؤم من عدوم )  
لحديث سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ قال رباط يوم في سبيل الله خير من

الدنيا وما فيها وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها والروحة بروحها العبد في سبيل الله أو القدوة خير من الدنيا وما عليها رواه أحمد والبخاري ومسلم والترمذي وحديث سلمان قال سمعت رسول الله ﷺ يقول رباط يوم ليلة خير من صيام شهر وقيامه وإن مات فيه جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمن من الفتان رواه أحمد ومسلم والترمذي والطبراني وزاد وبعث يوم القيامة شهيدا وحديث فضالة بن عبيد أن رسول الله ﷺ قال كل ميت يحتم على عمله إلا المرباط في سبيل الله فإنه ينمى له عمله إلى يوم القيامة يؤمن من فتنة القبر رواه أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح والحاكم وصحه على شرط مسلم وابن حبان .

وفي الباب عن جماعة ( ولا يفرض بغير إذن الأبوين ) لحديث أبي سعيد الخدري أن رجلا هاجر إلى النبي ﷺ من اليمن فقال هل لك أحد باليمن فقال أبواي فقال أذنك فقال لا قال أرجع إليهما فاستأذنهما فارت أذنا لك لجاهدا ولا فبرهما رواه أبو داود وصحه ابن حبان وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله اني جئت أريد الجهاد معك ولقد أتيت وإن والدي يبيكان قال فارجع إليهما فأخبركما كما أبكيتهما رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وله في الصحيح حديث آخر بمعناه ( إلا أن يفاجأ العدو مدينة قوم ويفيرون عليهم ففرض عليهم ولا يستأذن الأبوان في مثل هذا ) إذ لا استئذان في فرض عين ولا طاعة في معصية كما ورد من حديث علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا طاعة لأحد في معصية الله إنما الطاعة في المعروف متفق عليه رواه أحمد والحاكم من حديث عمران . والحكم بن عمرو التفاري بلفظ لا طاعة لخلق في معصية الخالق .

## باب الأيمان والتذور

ومن كان حائفا فليحلف بالله أو ليصمت

الحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ سمع عمر وهو يحلف بأبيه فقال ان الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حائفا فليحلف بالله أو ليصمت متفق عليه وحديثه أيضا قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من حلف بنسب الله فقد كفر أو أشرك رواه الترمذي وصحه ابن حبان والحاكم ( ويؤدب من حلف بطلاق ) لما فيه من التشبه بالنساق فقد روى ابن حبيب في الواضحة أن النبي ﷺ كتب إلى ورنه

الأنبياء وإلى الناس وإلى أشياء الناس لا تحلفوا بطلاق ولا بعتاق فانهما من أيمان  
 السباق ذكره ذوق وغيره وقال الحافظ السخاوي في المقاصد إنه لم يرد عن  
 النبي ﷺ قلت وليست ألفاظ الحديث بل ولا هو معقول المعنى فقله كتب  
 إلى الناس وإلى أشياء الناس كلام فاسد والنبي ﷺ لم يكتب كتابا عاما إلا كتاب  
 الزكاة بل الذي كتبه أبو بكر الصديق وكتب النبي ﷺ غفوة بمجموعة وهم إلى ناس  
 معروفين ليس فيها هذا الحديث ولا ذكره غير المالكية وسلفهم فيه ابن حبيب وقد  
 تكلم فيه وانهم بالكذب لأنه كان اخباريا لا يدري الحديث ولا يميز صحيحه من مقبوه  
 وعلى كل فالتركيب ظاهر في هذا الحديث والله أعلم أما كرامة الحلف بالطلاق  
 فأصولها ثابتة والله أعلم وفي حديث ضعيف عند ابن عساكر من حديث أنس مرفوعا  
 ما حلف بالطلاق مؤمن ولا استخلف به إلا منافق (ويلزمه) حديث فضالة بن عبيد  
 أن رسول الله ﷺ قال ثلاث لا يجرز القلب فيهن الطلاق والنكاح والعق ورواه  
 الطبراني وحديث أنس هرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث جدهن  
 جد وهن جد النكاح والطلاق والرجعة رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه  
 (ولا نثيا ولا كفارة إلا في اليمين بالله عز وجل أو شيء من أسمائه وصفاته) فيه مسألتان  
 (الأولى) الاستثناء يؤثر في اليمين بالله عز وجل ولا يؤثر في اليمين بالطلاق أما تأثيره  
 في اليمين بالله عز وجل فلما سأتى قريبا وأما عدم تأثيره في الطلاق والعق فقول ابن  
 عباس إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن شاء الله فهي طالق رواه ابن شاهين ولقول  
 ابن عمر وأبي سعيد كنا معشر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نرى الاستثناء  
 جائزا في كل شيء إلا في العتاق والطلاق ذكره الموفق في المفتي وعزاه لأبي الخطاب  
 لكن يعارض هذا ما هو أقوى منه في تأثير الاستثناء في الطلاق أيضا كما هو مذهب  
 الجمهور ورواية عن مالك وهو الأحاديث المطلقة الآتية وحديث معدي كرب  
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من طلق أو عتق واستثنى فله ثمانية رواته  
 أبو مسلم الدين في الذيل وحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم من قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله أو لقلامة أنت حر إن شاء الله أو قال  
 على المشي إلى بيت الله إن شاء الله فلا شيء عليه رواه ابن عدى والبيهقي وفيه إسحاق  
 ابن أبي نعيم الكوفي وهو ضعيف وحديث معاذ رفته ما خلق الله أحب إليه من العتاق  
 ولا أنفض إليه من الطلاق فمن أعتق واستثنى فالعبد حر ولا استثناء له وإذا طلق  
 واستثنى فله استنائة ولا طلاق عليه رواه الهارثي وفيه ضعف وانقطاع

فالحجة في الأحاديث الصحيحة المطلقة الآتية وهذه إنما هي شاهدة بستانس بها ولا يستدعيها (الثانية) أن الذين يتعبد بصفات الله كما يتعبد بأسماءه لحديث ابن عمر قال: كان أكثر ما كان النبي ﷺ يحلف لا ومقلب القلوب رواه البخاري والأربعة. وحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما خلق الله الجنة أرسل جبريل فقال أنظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها فطر إليها فقال لا وعزتك لا يسمع بها أحد إلا دخلها الحديث متفق عليه (ومن استثنى فلا كفارة عليه إذا قصد الاستثناء وقال إن شاء الله ووصلها بيئته قبل أن يصمت) لحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حنث عليه رواه أحمد والأربعة وصححه ابن حبان والحاكم ورواه مالك عن نافع عنه موقوفاً. وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث رواه أحمد والترمذي وابن ماجه، وقال فله نفياء والنسائي؛ وقال فقد استثنى (ولألم ينفعه ذلك) لقوله تعالى (وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث) فلو كان الاستثناء بعد القطع يفيد لامره به لأنه أسهل من التحيل لعل الذين بالضرب المذكور وحديث عبد الرحمن بن سمره أن رسول الله ﷺ قال: وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها أفضل منها فكفر عن يمينك وأنت الذي هو خير رواه السنة والاستدلال منه كالأية أيضاً لأن الاستثناء أسهل من التكفير لو كان يفيد بعد القطع (والإيمان بالله أربعة فيمينان تكفران) للآية والأحاديث الآتية (ويمينان لا تكفران أحدهما لغو اليمين) لقوله تعالى (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم الآيات) واختلف في تفسيره فالكثير ما ذكره المصنف بقوله (وهو أن يحلف على شيء يظنه كذلك في يمينه ثم يثبت له خلافه) لقوله عائشة في هذه الآية هو الشيء يحلف عليه أحدكم لم يرد فيه إلا الصدق فيكون على غير ما حلف عليه فليس فيه كفارة رواه بن وهب وابن أبي حاتم في التفسير من طريقه وهو ضعيف شاذ لخالفته ما رواه البخاري عنها ثم قال ابن أبي حاتم وروى عن أبي هريرة وابن عباس في أحد قوله وسليمان بن يسار وسعيد بن جبيرة ومجاهد في أحد قوله وإبراهيم النخعي في أحد قوله والحسن ووزارة بن أوفى وأبي مالك وعطاء الخراساني وبكر بن عبد الله وأحد قول عكرمة وحبيب بن أبي ثابت والسدّي ومكحول ومقاتله وطائوس وقبادة والربيع بن أنس ومجيب بن سعيد وربيعة نحو ذلك اه وقيل لغو اليمين ما سبق إليه السان من غير عقد قاله القاضى إسماعيل والأبهري والشمس ومجاهد

وقال ابن عبد السلام هو الأقرب لأنه أسعد بظاهر قوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان وبقره تعالى ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم. ولحديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال هو كلام الرجل في بيته لا والله وبلى والله. ورواه أبو داود وذكر أن جماعة رويوه عن عائشة موقوفاً وقد أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم من مرقعها موقوفاً ثم قال ابن أبي حاتم وروى عن ابن عمر وابن عباس وأحد قوليهِ والشمعي وعكرمة في أحد قوليهِ وعروة بن الزبير وأبي صالح والضحاك في أحد قوليهِ وأبي قلابة والزهرى نحو ذلك (والأخرى الخائف متمداً للكذب أو شاكاً فهو آثم ولا تنكر ذلك الكفارة) لقوله تعالى (ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان) وهذه بين غير متعقدة لأن المتعقد ما يمكن حله ولا يأتي في الدين الغموس البر أصلاً وحديث عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال الكبائر الإشراف بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس والدين الغموس رواه أحمد والبخاري والترمذي والشافعي لأن المذكورات من الشرك والعقوق والقتل لا كفارة لها فكذلك لغير الغموس وحديث ابن مسعود قال كنا نعد الذنب الذي لا كفارة له الدين الغموس أن يحلف الرجل على مال أخيه كاذباً ليقطعه رواه إسماعيل القاضي في الأحكام ونقل محمد بن نصر وابن المنذر وابن عبد البر اتفاق الصحابة على أنه لا كفارة في الدين الغموس (والكفارة إطعام عشرة مساكين من المسلمين الأحرار مداً لكل مسكين بمد النبي ﷺ) وأحب إلينا أن لو زاد على المد مثل ثلث مد ونصف مد وذلك بقدر ما يكون من وسط عيشهم في غلاء أو رخس ومن أخرج مداً على كل حال أجزاءه وإن كساهم للرجل قميص وللزوجة قميص أو خمار أو أعتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد ذلك ولا إطعاماً فليصم ثلاثة أيام يتابعن فإن فرقهن أجزاءه) فيه مسائل (الأولى) أن الحائض في الدين بخير في الكفارة بين الإطعام وكسوة الفقراء والعنق فإذا لم يجد صام ثلاثة أيام لقوله تعالى لا يؤخذكم الله بالغفوة أي بآيائكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام (الثانية) يشترط في المساكين أن يكونوا مسلمين أحراراً لأن الله تعالى حد الفقير في الزكاة صنفاً غير صنف المساكين فدل على تفايرهما في الحكم أما الإسلام فلورود اشتراطه عن نافع ومجاهد والحكم ولعلمهم لم يقولوا ذلك إلا عن توفيق (الثالثة) قدر المصطفى في الطعام مد لكل مسكين لحديث عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ كان يقيم كفارة الدين مداً من حنطة بالمد الأول رواه



ابن مردويه وفيه عبد الله العمري وهو ضعيف وحديث أسماء بنت أبي بكر قالت  
كنا نعطى في كفارة اليمين المدة الذي يقتات به رواه ابن مردويه وعن ابن عباس  
وزيد بن ثابت وأبي هريرة وابن عمر موقوفاً : كفارة اليمين مد من حنطة لكل  
مسكين (الرابعة) يعطى في الكسوة للرجل قيص وللرأة قيص ونحوها لأنهم أحسن  
ماحه مالك في ذلك كما قاله في الموطأ ولحديث عائشة عن النبي ﷺ في قوله أو  
كسوتهم ، قال عبادة لكل مسكين رواه الطبراني وابن مردويه وحديث حذيفة  
قال قلنا يا رسول الله أو كسوتهم ما هو قال عبادة رواه ابن جرير وابن أبي  
حاتم (الخامسة) لا يجرى في المتق إلا رقبة مؤمنة حلاً للطلق في هذه الآية على  
المقيد في آية كفارة القتل ولحديث اعتقها فإنها مؤمنة رواه مسلم من حديث  
معاوية بن الحكم السلمي (السادسة) يستحب في الصيام التابع لما روى عن أبي  
ابن كعب وابن مسعود أنهما كانا يقرآن الآية فصيام ثلاثة أيام متتابعات رواه  
ابن أبي شيبة والأثرم وهى : وإن لم تثبت قرأنا متواتراً فلها حكم الأحاد أو  
تكون من قبيل تفسير الصحابي وله حكم الرفع على خلاف فيه ، وروى ابن  
مردويه من حديث ابن عباس قال : لما نزلت آية الكفارات قال حذيفة يا رسول الله  
نحن بالخيار ، قال أنت بالخيار إن شئت أعتقت وإن شئت كسوت وإن شئت  
أطعمت فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات ، وقال ابن كثير لأنه غريب جداً  
(السابعة) إن فرق أجزاءه لإطلاق قوله تعالى (فصيام ثلاثة أيام) وهو صحيح  
على المتابعة والمفرقة كما في قضاء رمضان لقوله تعالى : (فعدة من أيام أخر) (وله  
أن يكفر قبل الحنث أو بمده) لحديث أنى موسى الأشعري أن النبي ﷺ قال  
لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذى هو خير وتحملتها متفق عليه  
وفى رواية لها إلا كفرت عن يميني وفعلت الذى هو خير وفى أخرى لها إلا أتيت  
الذى هو خير وكفرت عن يميني وحديث عبد الرحمن بن سمرق أن رسول الله ﷺ  
قال وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فأتيت الذى هو خير وكفرت عن  
يمينك متفق عليه وفى رواية لها فكفرت عن يمينك وأتيت الذى هو خير وفى الباب من  
عدى بن حاتم وأبي هريرة نحوه ما هنا بالاختلاف المذكور فيها أيضاً وهو يلد على  
أن الخلاف غير بين تقديم التكفير وتأخير (وبعد الحنث أحب إلينا) والتمرجح من  
خلاف الحنفية وحصول اليقين ببراءة الذمة (ومن نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر  
أن يعصى الله فليعصه) وهذا لفظ حديث رواه مالك وأحمد والبخارى وأبو داود  
( ١٢ - مسأله )

والترمذى والنسائى وابن ماجه من حديث عائشة قالت قال رسول الله ﷺ فذكرت مثل ما هنا وفي الباب عن غيرها (ولاشئ عليه) لأنه نذر غير منعقد فلم يوجب شيئاً كاليمين غير المنعقدة لحديث عائشة المذكور وحديث ابن عباس قال بينا النبي ﷺ بخطب إذ هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا أبو إسرائيل نذر أن يقوم في الشمس ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم وأن يصوم فقال النبي ﷺ مروءة فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه رواه البخارى وأبو داود وابن ماجه ولم يأمره بكفارة وحديث عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ قال لا وفاة لنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد رواه أحمد ومسلم مطولاً (ومن نذر صدقة مال غيره أو عتق عبد غيره لم يلزمه شيء) لحديث عمران المذكور قبله لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد وحديث ثابت بن الضحاك أن رسول الله ﷺ قال ليس على الرجل نذر فيما لا يملك متفق عليه ولا بن داود عنه في حديث فإنه لا وفاة لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم ، وحديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نذر ولا يمين فيما لا يملك ولا في معصية ولا قطيعة ورحم رواه أبو داود والنسائى (ومن قال إن فعلت كذا فعلى نذر كذا وكذا لشيء يذكره من فعل البر من صلاة أو صوم أو حج أو عمرة أو صدقة شيء ساء فذلك يلزمه إن حثت كما يلزمه لو نذره مجرداً من غير يمين) لحديث عائشة السابق من نذر أن يطيع الله فليطعه وحديث عمر قال قلت يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام قال فأوف بنسؤرك متفق عليه وفي الباب عن جماعة (ومن لم يسم لنذره مخرجاً من الأعمال فعليه كفارة يمين) لحديث عتبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين رواه الترمذى وصححه وابن ماجه وأصله عند مسلم وحديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال من نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة يمين ومن نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين ومن نذر نذراً لا يطبقه فكفارته كفارة يمين ومن نذر نذراً أطاقه فليف به رواه أبو داود وابن ماجه وذكر أبو داود أن بعض الرواة أوقفه (ومن نذر معصية من قتل نفس) لمخ هذا مكرر مع قوله فيما سبق ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه ولا شيء عليه (ومن قال على عهد الله وميثاقه في يمين ، حثت فعليه كفارتان) (لأن الميثاق بمعنى العهد يمين لقوله تعالى) (وأوفوا بعهدهم إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان) وقوله (إن الذين يعترون بهذا هم ممتنعون) (وفي الصحيح عن ابن مسعود قال

قال رسول الله ﷺ من حلف على عین صبر يقتطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان فأرسل الله تهديق ذلك (إن الذين يشتركون بهد الله الآية) وفي المدونة عن الزهري أنه قال من عاهد الله على عهد لحث فليتهدق بما فرض الله في اليمين وقاله ابن عباس وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد والشعبي وإبراهيم (وليس على من وكده اليمين فكررهما في شيء واحد غير كفارة واحدة) لأنها مع قصد التأكيديتين واحدة وروى يحنون عن عطاء في رجل حلف عشرة أيمان ثم حث قال إن كان في أمر واحد فكفارة واحدة وأخرج عن عروة وابن جريج نحو ذلك (ومن قال أشرك بالله أو هو يهودي أو نصراني إن فعل فلا يلزمه غير الاستغفار) لأن هذا ليس يمين إنما اليمين ما كان بالله عز وجل وصفاته ولحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال من حلف فقال في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله متفق عليه وحديث ثابت بن الضحاك أن رسول الله ﷺ قال من حلف على يمين بجملة غير الإسلام كاذباً فهو كاذب متفق عليه وفي الباب أحاديث ليس في شيء منها أمر بالكفارة (ومن حرم على نفسه شيئاً مما أحل الله له فلا شيء عليه) لأن تحريم الحلال قلب للشروع فلا ينهده به تصرف مشروع وهو اليمين (إلا في زوجته فإنها تحرم عليه إلا بعد زوج) لما سيأتي في النكاح (ومن جمل ماله صدقة أو هدياً أجزأه ثلثه) لأن أبا لبابة بن عبد المنذر لما تاب الله عليه أراد أن يخلع من ماله صدقة فنهى تعالى ولرسوله فقال له رسول الله ﷺ يحزى هنك الثلث رواء أحمد وأبو داود وعن كعب بن مالك مثله رواه أبو داود وأصله في الصحيحين (ومن حلف بنحر فإن ذكر مقام إبراهيم أهدى هدياً يذبح بمكة وتجزئه شاة) لأن إبراهيم عليه الصلاة والسلام فدى ابنه إسماعيل عليه السلام بذبح شاة فقبل الله منه ذلك كما أفق به ابن عباس فيما رواه يحنون وابن أبي شيبة (ولأن لم يذكر المقام فلا شيء عليه) لأن ذكر المقام دليل على إرادة الهدى وهو مشروع فيلزمه أما عند الإطلاق فهو نذر بمصيبة ولا نذر في مصيبة الله كما قال رسول الله ﷺ (ومن حلف بالمشي إلى مكة لحث فليتهدق المشي من موضع حلفه فليمش إن شاء في حجب أو عمرة فإن ججز عن المشرك ركب ثم يرجع ثانية إن قدر فليمش أما كنز كونه لفتوى الله صاحب تعبد الله ابن عباس وابن عمر وابن الزبير بذلك روى فتوى ابن عمر مالك وابن أبي شيبة وروى فتوى ابن عباس يحنون وابن أبي شيبة والحاكم وروى فتوى ابن الزبير ابن أبي شيبة ولفظه حدثنا يعلى بن عبيد عن الأجلح عن عمرو بن سعيد السلمي قال كنت عند:

فحدثني عن ابن الزبير وهو عليه لجام رجل فقال يا أمير المؤمنين حتى إذا كان كذا وكذا ومشيت خشيت أن يفوتني الحج فركبت فقال لا خطأ عليك أرجع عام قابل فامش ماركبت واركب ماشيت (فإن علم أنه لا يقدر قدم وأهدى) لحدثني ابن عباس أن عتبة بن عامر سأل النبي ﷺ فقال إن أخته نذرت أن تمشي إلى البيت وشكى ضعفها فقال النبي ﷺ إن الله غني عن نذر أخذك فتركب ولتهد بدنة رواه أحمد وأبو داود (وقال عطاء لا يرجع ثانية وإن قصر ويجزيه الهدى) للحدثني المذکور إذ ليس فيه أمر بالاعادة وهو الصحيح (وإذا كان ضرورة جعل ذلك في عمرة) لتلا ينمقد لإحرام عن حجتين واجبتين وهذا عند إطلاق التية وفي المسألة تفصيل بطلب من الشروح الفرعية (فإذا طاف وسمى قصر) لما سيذكره المصنف وليجد ما يعلق عند القراع من حجه (وأحر من مكة بفريضة وكان متمتعاً) إذا صادفت عمرته أشهر الحج لما سبق (والحلاق في غير هذا أفضل) لما سبق في الحج (ولنما يستحب له التقصير) في هذا استبقاء للشمع في الحج لأنه مرغّب فيه للأحاديث الكثيرة كحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله يباهي بأهل عرفات ملائكة السماء فيقول أنظروا إلى عبادي هؤلاء جاءوا إلى شمتنا غبراً رواه أحمد ومحمّد بن حبان والحاكم وحدثني ابن عمر أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحاج قال الشمت التفل قال فأى الحج أفضل؟ قال الدعج والتج قال وما البهيل قال الزاد والراحلة رواه ابن ماجه وغيره وفي الباب عن جماعة (ومن نذر مشياً إلى المدينة أو إلى بيت المقدس أتاها راكباً) إن شاء لأن نفس المني ليس بقربة فلا يلزم ثم إنه يأتيهما (إن توى الصلاة بمسجدهما وإلا فلا شيء عليه) لأن المني إليهما بدون قصد الطاعة فيهما ليس بقربة مالم يقصد بالمني إلى المدينة زيارة النبي صلى الله عليه وسلم فإنها قربة للأحاديث الكثيرة الواردة في المحث على زيارته صلى الله عليه وسلم وأنها توجب لها علها الشفاعة وإن أنكرها المارقون (وأما غير هذه الثلاثة مساجد فلا يأتيها ماشياً ولا راكباً لصلاة نذرهما) لحدثني أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى متفق عليه وفي رواية لمسلم إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد (وليصل بموضعه) لحدثني جابر أن رجلاً قال يوم الفتح يا رسول الله إنني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس قال صل منها فله فقال

صل هنا فساله فقال شأئك شأنك إذا رواه أحمد وأبو داود والبيهقي وصححه الحاكم فإذا كان هذا في بيت المقدس لأنه ليس أفضل من المسجد الحرام في غيره أولى لأنه ليس مسجد أولى من غيره بالصلاة بعد الثلاثة المذكورة فلا يجب الوقوف بإيقاع الندوة به (ومن نذر رباطاً بموضع من الثغور فنذك عليه أن يأتيه) لأنه قرينة وطاعة ومن نذر أن يطيع الله فليطعه الحديث وقد تقدم .

## باب النكاح والطلاق والرجعة والظهار والإيلاء

### واللعان والخلع والرضاع، ولا نكاح إلا بولي

كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي موسى الأشعري وروى أحمد وابن ماجه من حديث ابن عباس مثله وفي الباب عن نحو ثلاثين صحابياً وهو حديث متواتر وروى عائشة عن النبي ﷺ أنه قال أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم (وصداق) لقوله تعالى «فانكحوهن بإذن أهلن وآتوهن أجورهن» وقوله تعالى «فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة» وقوله تعالى «وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين» وفي الباب أحاديث منها حديث «النفس ولو غائماً من حديد» متفق عليه (وشاهدني عدل) لحديث عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل رواه عبد الله بن أحمد والدارقطني والبيهقي وحديث عائشة مثله وزيادة فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له رواه الدارقطني وابن حبان وقال لا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا وحديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال البغايا الثلاثي ينكحن أنفسهن بغير بينة رواه الترمذي (فإن لم يشهدوا في العقد فلا يبنى بها حتى يشهد) لأنه شرط في صحة الدخول لا في العقد لأنه عقد على منفعة فلم تكن مقارنة الشهادة شرطاً في صحته كالأجارة (وأقل الصداق ربع دينار) لأنه في مقابلة البضع وهو عضو آدمي عترم فلا يحتاج بأقل مما ذكر قياساً على ما ذكره السارق كثيراً استبدل به يالك وتبعه

الجمهور بأنه قياس في مقابلة النقص فلا يصح وبأن اليد تقطع وتبين ولا كذلك الفرج وبأن القدر المبرورق يجب على السارق رده مع القطع ولا كذلك الصداق وقال القسبي ليس هذا القياس بين لأن اليد إنما قطعت في ربع دينار نكالا للمصية والنكاح مباح بوجه جائز وكذلك قال ابن الفخار ولهذا قال الفراءوردي لما لك لما سمع منه هذه المسئلة تمرقت يا أبا عبد الله أى ساكت مملك أهل العراق في القياس وقال ابن العربي وزن الحاتم من الحديد لا يساوى ربع دينار وهو مما لأجواب عنه ولا عنر فيه ثم ذكر أدلة وأقضية لا ينبغي الاشتغال بها لأنها قاعدة ( وللأب إنكاح ابنته البكر بغير إذنهما ) على المشهور لقوله تعالى ( واللأب ينسب من المحيض من نسائك إن ارتبتم فعدتین ثلاثة أشهر واللأب لم يحضن ) لجعل لمن لم يحضن العدة وهي لا تكون إلا من طلاق فدل على أنها تزوج وتطلق ولا إذن لما فيعتبر ( وإن بلغت ) على المشهور لحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الثيب أحق بنفسها من أهلها والبكر تستأذن في نفسها وإذن عيانتها رواه أحمد ومسلم والأربعة وجه الدليل أنه أنه قسم النساء قسمين وأثبت الحق لأحدهما فدل على نفيه عن الآخر وهو البكر فيكون ولها أحق منها بها سواء بلغت أم لا لأن لفظ البكر يعمها ( وإن شاء شاورها ) للحديث المذكور لأنه عمول على البكر إذا بلغت لأن غيرها لا يتأتى استئذانها ( وأما غير الأب في البكر وحى أو غيره فلا يزوجها حتى تستأمر وتأذن وإذن عيانتها ) لحديث أبو موسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تستأمر القيمة في نفسها فإن سكنت فقد أذنت وإن أبى لم تكره رواه أحمد وابن حبان والحاكم والطبراني وغيرهم وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تستأمر القيمة في نفسها فإن سكنت فهو إذنهما وإن أبى فلا يجوز عليهما رواه أحمد وأبو داود والنسائي وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان والحاكم وفي الباب عن غيرها ( ولا يزوج الثيب أب ولا غيره إلا برضاها وتأذن بالقول ) لحديث ابن عباس السابق فيه الثيب أحق بنفسها وفي رواية لأبي داود والنسائي ليس الولي مع الثيب أمر الحديث وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف إذن قال أن تسكت رواه أحمد والبخاري ومسلم والأربعة وحديث خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فردت نكاحها رواه أحمد

والبخارى والأربعة وفي الباب عن جماعة ( ولا تنكح المرأة إلا بإذن وليها  
أو ذى الرأى من أهلها كالرجل من عشيرتها أو السلطان ) للأحاديث السابقة  
أول الباب ولقول عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها أو ذى الرأى  
من أهلها أو السلطان رواه مالك في الموطأ بلاغاً عن سعيد بن المسيب  
ووصله البارقلى عنه وروى البيهقى عن عبد الرحمن بن القاسم أن عائشة كانت  
يخطب إليها المرأة من أهلها فتشهد فإذا بقيت عقدة النكاح قالت لبعض أهلها  
زوج فإن المرأة لا تلى عقدة النكاح ( وقد اختلف في الدية أن تولى أجنبياً )  
عن له ولاية الإسلام مع وجود الولي الخاص الذى لا جبر له فرواية ابن القاسم  
صحته وهو المشهور لأن الدية يتعذر عليها رفع أمرها إلى الحاكم فلو كلفت ذلك  
لاضربها وتمتد نكاحها قاله الباجى ولا يخفى ما فيه وأما رواية المنع فدليلها  
ظاهر ( والابن أولى من الأب والأب أولى من الأخ ومن أقرب من المصبة  
أحق ) ما ذكره من أن الابن مقدم على الأب هو المشهور وقيل إن الأب أولى  
منه حكاية الباجى من رواية المدنيين واختار بعض الشيوخ أن لا ولاية للإن في  
هذا الباب إلا أن يكون من عشيرة أمه وهو القياس كما قال الباجى وفي البداية  
روى عن مالك أن الأب أولى من الابن وهو أحسن ما واستدل التتاقى  
للأول بحديث عمر بن سلمة إذ قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قم  
يا عمر فزوج أمك إذ هو أقرب منه تعصياً لأنه يحجبه عن الميراث ولأنه أحق  
بالصلاة عليها وبموالى وليها وهو استدلال باطل لعدم وجود أبيها وحياته  
في ذلك الوقت وقبله بمدة فلا يعقل الاستدلال به على صحة تقديم الابن على الأب  
فهو غفلة عظيمة نعم يصح دليلاً لصحة تزويج الابن ورداً على من ينكره مطلقاً ،  
وأما الثانى فاستدل له بأن الولد موهوب لأبيه وإثبات ولاية الموهوب له على  
الحبة أولى من العكس وبأن الأب أكل نظراً وأشد شفقة فوجب تقديمه في  
الولاية كتقديمه على الجد ولأن الولاية احتكام واحتكام الأصل في فرعه أولى  
من العكس وفارق الميراث لأنه يعتبر له النظر ولهذا يرث الصبي والمجنون وليس  
فيه احتكام ولا ولاية الموروث بخلاف المذكور ، ولا قضية أخرى ( وإن  
زوجها البعيد مضى ذلك ) لأن الولاية ثابتة له وإنما قدم الأقرب ابتداءً لأن  
النكاح يراد منه دفع العار والأقرب أولى من ذلك بالبعد وفي المسألة تفاصيل  
تطلب من الشروح ( والوصى أن يزوج البطل في ولايته ) لا يثبت لمجيب

الوصى كإيجاب الأب والأب له أن يزوجه بلا خلاف بين أهل العلم كما قال ابنه المنذر لما روى أن ابن عمر زوج ابنته وهو صغير فاختصا إلى زيد فأجازاه جميعاً رواء الأثر ثم هذا في التلام السليم من الجنون أما غيره فقيه خلاف (ولا يزوج الصغيرة إلا أن يأمره الأب بإنكاحها) لأن إنكاح البنت يراد منه دفع العار والوصى لا ضرر عليه في وضعا عند من لا يكافئها وما يلحق بذلك من العار فلم تثبت له الولاية كالأجنبي بخلافه في الذكر ولأن الذكر له الفسخ إذا بلغ بخلاف الأنثى (وليس ذوو الأرحام من الأولياء والأولياء من العصبة) لأن الولاية في النكاح تثبت للأولياء لدفع العار عن النسب والنسب إنما هو للعصبة ولهذا رجح بعضهم عدم ولاية الابن لأنه لا نسب بينه وبين الأم إلا أن يكون ابن عمها كما سبق (ولا يخطب أحد على خطبة أخيه ولا يوم على سومه) لحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يوم سومه، متفق عليه وفي الباب عن عتبة بن عامر وابن عمر وسمرة بن جندب وغيرهم (وذلك إذا ركنوا وتقاربا) لحديث فاطمة بنت قيس أنه خطبها معاوية وأبو جهم وأسامة بن زيد فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما معاوية فرجل ترب لا مال له وأما أبو الجهم فرجل ضراب للنساء ولكن أسامة الحديث رواء مسلم والأربعة وقد تقدم، وجه الدلالة منه عدم إنكاره عليه السلام على خطبة الثلاثة وإشارته بإنكاح أسامة وذلك محمول على أنه لم يحصل منها ركون إلى أحد من الثلاثة وأحاديث النهي محمولة على ما إذا حصل الركون جميعاً بين الأداة (ولا يجوز نكاح الشغار وهو البضع بالضع) لحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته وليس بينهما صداق رواء أحمد والستة وفي رواية بعضهم أن التفسير مدرج من كلام نافع وحديث أبي هريرة نحوه رواء أحمد ومسلم وحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا شغار في الإسلام، رواء مسلم وفي الباب عن جماعة (ولا نكاح بغير صداق) لما تقدم (ولا نكاح المنة وهو النكاح للأجل) لحديث على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن نكاح المنة وعن لحوم الحر الأعطية زمن خير متفق عليه وحديث بسرة الجهمي أنه كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أيها الناس أني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء



وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة ، رواه أحمد ومسلم وفي رواية عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع نهي عن نكاح الممتعة رواه أحمد وأبو داود وفي الباب أحاديث (ولا النكاح في المدة) لقوله تعالى (ولا تمزوا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله) وحديث فاطمة بنت قيس السابق وفيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما إذا حلت فأذني وحديث ابن عباس في قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء قال يقول إلى أريد التزويج ولوددت أنه يسر لي امرأة صالحة رواه البخاري (ولا ما جر إلى غرر في عقد) كالنكاح على الخيار لأنه لا يدري هل من له الخيار يعض العقد أولا (أو صدق) كالعبد الآبق والبعير الشارد لأنه عقد يميز لا يملكه الناكح ولأن الصدق عوض في عقد فلا يجوز بما ذكر كالعوض في البيع والإجارة (ولا بما لا يجوز يمينه كالخمر والخنزير) لحديث عائشة مرفوعا من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد متفق عليه والنكاح أمر شرعي فلا يجوز بحرم في الدين (وما فسد من النكاح لعداقه فسخ قبل البناء) لقوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم) والمحرم ليس من أموال المسلمين فارتفعت الحلية ووجب الفسخ (فإن دخل بها مضى وكان فيه صدق المثل) لأن الصدق حقت وجب بالدخول فلا يوجد المسمى الذي لأجله فسخ قبل الدخول ثم لما كان المسمى حراما وجب صدق المثل (وما فسد من النكاح بعقده) كالنكاح بغير ولو (وفسخ بعد البناء ففيه المسمى) لحديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال إنما امرأة تكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وفي رواية للخلل فلها ما أعطاهما (وتقع به الحرمة كما تقع بالنكاح الصحيح) للإجماع حكاه ابن المنذر ولأنه وطء يلحق به النسب فأثبت التحريم كالوطء المباح (ولكن لا تلح به المطلقة ثلاثاً) لقوله تعالى (حتى تنكح زوجاً غيره) وإطلاق النكاح يقتضيه الصحيح وهذا فاسد (ولا يصح به الزوجان) لأن الإحصان متعلق بالكمال وتتمام الحرمة فلم يؤثر فيه العقد الفاسد لأنه مضاد للكمال ومناف له فلا تحصل به صفات الكمال (وحرم الله سبها بالقرابة وسبها بالرضاع والصهر) فذكر الآيات الواردة في ذلك ثم قال (وحرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالرضاع ما يحرم من النسب) فقال إن الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب وبها أحمد والترمذي ومحمد بن حنبل في حديث علي عليه السلام ومن

عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب رواه الجماعة واللفظ لابن ماجه والباقيين ما يحرم من الولادة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أريد على ابنة حزة فقال إنها لا تحمل لي إنها ابنة أخي من الرضاعة ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب رواه أحمد والبخاري ومسلم وجماعة (ويشئ أن تتكح المرأة على عمتها أو خالتها) رواه أحمد والجماعة بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة وفي لفظ لهم إلا الترمذي وابن ماجه نهي أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها وعن جابر نحوه رواه أحمد والبخاري والترمذي والنسائي وفي الباب عن جماعة (فمن نكح امرأة حرمت بالعقد دون أن تمس على آباءه وأبنائه لقوله تعالى: وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم، وقوله تعالى: ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم،) (وحرمت عليه أمهاتها) لقوله تعالى (وأمهات نسائكم) سئل زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة ثم فارقها قبل أن يصيدها هل تحمل له أمها فقال لا الأم مبهمة ليس فيها شرط وإنما الشرط في الرائب رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد وعن ابن عباس أنه كان يقول إذا طلق الرجل امرأة قبل أن يدخل بها أو ماتت لم تحمل له أمها رواه ابن أبي حاتم وعن ابن مسعود أنه رخص في ذلك لما كان بالكوفة ثم قدم المدينة فسأل عن ذلك فأخبر أنه ليس كما قال وإنما الشرط في الرائب فرجع إلى الكوفة فلم يصل إلى منزله حتى جاء الرجل الذي أفتاه بذلك فأمره أن يفارق امرأته رواه مالك في الموطأ عن غير واحد (ولا تحرم عليه بناتها حتى يدخل بالأم) للتعقيد بالمدخول في قوله تعالى (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) مع الآثار السابقة وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من نكح امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها حرمت عليه أمهاتها ولم تحرم عليه بنتها رواه الترمذي والبيهقي وأبو بكر الرازي في الأحكام وإسناده ضعيف (أو يتلذذ بها) لأنه سبب دافع إلى الوطء فيقام مقامه في موضع الاحتياط ولأنه نوع استمتاع فتعلق به بتحريم المصاهرة كالوطء ولما ذكره مالك في الموطأ أن عمر بن الخطاب وهب لابنه جارية فقال لا تمسها فإنني قد كشفتها وكذلك رواه البيهقي وروى ابن أبي شيبة عنه أنه جرد جارية ونظر إليها فسأله إياها بعض أهل بيته فقال إنها لا تحمل لك وفي الموطأ آثار عن بعض التابعين في ذلك (ولا يحرم

بإزنا حلال ) لقوله تعالى ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) ولم يذكر الزنى في جملة ما وقع به التحريم ولحديث عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحرم الحرام الحلال رآه ابن ماجه والدارقطنى لكنه من رواية عبد الله بن عمر عن نافع وهو ضعيف وحديث عائشة قالت مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل زنى بإمرأة فأراد أن يتزوجها أو ابتها فقال لا يحرم الحرام الحلال إنما يحرم ما كان بنكاح زواه النازقطنى ورواه هو والطبرانى عنها مختصراً لا يفسد الحلال بالحرام وفى الباب آثار عن جماعة من الصحابة والتابعين واستدل مالك فى الموطأ بقوله تعالى ( وأما نساكنكم ) قال فإنما حرم ما كان تزويجاً ولم يذكر تحريم الزنا فكل تزويج كان على وجه الحلال يصيب صاحبه امرأته فهو بمنزلة التزويج الحلال فهو الذى سمعت والذى عليه أمر الناس عندنا ( وحرم الله سبحانه وتعالى وطء الكوافر من ليس من أهل الكتاب بملك أو نكاح ) فقال تعالى ( ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ) وقال تعالى ( ولا تمسكوا بعض الكوافر ) وانفق أهل العلم على أن النكاح والملك فيه سواء بل حكى بعضهم الإجماع عليه ولعله لم يعتبر خلاف من عالف فيه لشذوذه لأن كل صنف حرم وطء حرائرهم بعقد النكاح حرم وطء إمامهم بملك اليقين كالآخوات والعمات ( ويحل وطء الكتابيات بالملك ) لقوله تعالى ( إلا على أزواجهن أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين ) ( ويحل وطء حرائرهن بالنكاح ) لقوله تعالى ( والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتنهم أجورهن محصنين غير مسافحين ) وللإجماع حكماء ابن جرير وابن المنذر لكن صح عن ابن عمر خلافه ، وثبت عن حذيفة وطلحة والجارود بن المعلى وأذينة العبدى وعثمان ابن عفان وجابر بن عبد الله وجماعة من الصحابة أنهم تزوجوا نساء من أهل الكتاب وكان عمر رضى الله عنه يكره ذلك لئلا يزهد الناس فى المسلمات وروى ابن جرير من حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال تزوج نساء أهل الكتاب ولا يتزوجون نساءنا ثم قال وهذا الخبر وإن كان فى إسناده ما فيه قاله لجماعة لإجماع الجميع من الأمة عليه ( ولا يحل وطء إمامهم بالنكاح لحر ولا لعبد لقوله تعالى ( ومن لم يستطع منكم طولا

أن ينكح المحضات المؤمنات فما ملكك أيمانكم من فتيانكم المؤمنات .  
 ( ولا تزوج المرأة عبدا ) للاجماع حكاه ابن المنذر ولأن أحكام الملك والنكاح  
 تقتاضى فالمرأة بحكم الملك تأمر بالسفر إلى المشرق والعبد بحكم النكاح يأمر  
 بالسفر إلى المغرب والمرأة بحكم النكاح تطالبه بالنفقة والعبد بحكم الملك  
 يطالبها بالنفقة والخبر جابر بن عبد الله أن امرأة جاءت إلى عمر بن الخطاب وقد  
 نكحت عبدا فأنتهرهما عمرو بن جهم وقال لا يحل لك رواه عبد الرزاق  
 والأثرم في سننه وروى ابن أبي شيبة عن الحكم أن عمر كتب في امرأة تزوجت  
 عبدا أن يفرق بينهما ويقام الحد عليهما وروى عنه من وجوه أخرى وفي  
 الباب آثار ذكر الكثير منها سحنون في المدونة ( ولا عبد ولدها ) لأنه  
 كعبدها إذ لومات لورثته ولأن لها شبهة في ماله إذ لا تقطع إذا سرت من  
 ماله ( ولا الرجل أمته ) لأن النكاح يوجب للمرأة حقوقا يمنع منها ملك  
 الغير فبطل ولأن ملك الرقة يفيد ملك المنفعة وإباحة البضع فلا يجتمع معه  
 عقد أضعف منه ( ولا أمة ولده ) لحديث أمت ومالك لأبيك رواه ابن ماجه  
 من حديث جابر والطبراني من حديث سمرة وابن مسعود ولأن له فيها شبهة  
 أن سقط الحد بوطئها فلم يحل له نكاحها كالجارية المشتركة بينه وبين غيره ( وله  
 أن يتزوج أمة والده وأمة أمه ) لأنه لا ملك له فيها ولا شبهة ملك فأنشبه  
 الأجنبية ( ويجوز للعمر والعبد نكاح أربع حرائر مملكات أو كتابيات )  
 لقوله تعالى ( فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ) والحديث  
 قيس بن الحارث قال أسلمت وعندي ثمان نسوة فأبى الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم قد كرت ذلك له فقال اختر منهن أربعا رواه أبو داود وابن ماجه  
 وحديث ابن عمر قال أسلم ابن غيلان الثقفي ونحوه عشر نسوة في الجاهلية  
 فأسلمن معه فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يختار منهن أربعا رواه  
 الشافعي وأحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم وفي الباب  
 عن غيرهما وأما العبد فمعلوم الآية السابقة وقوله تعالى ( والعالمين من  
 عبادكم ) فهو داخل في عموم الآيتين والحكم له وعليه بما للأحرار وعليهم إلا ما قام  
 الدليل على تخصيصه ولأن هذه طريقة الفقه والشهرة فسادى العبد الحر فيها  
 كالأحرار ( والعبد نكاح أربع إماء مملكات ) بدون شرط للأدلة السابقة ولأنه

مساو لن في الرقلم يعتبر فيه ما اعتبر في الحر من الشروط كالحر مع الحرمة (والحر ذلك إن خشي العنت ولم يجد للحرار طولاً) لقوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات) ثم قال تعالى (ذلك لمن خشي العنت منكم) فاشتراط في نكاح الحر الأمة عدم استطاعة الطول وخشية العنت (وليعدل بين نسائه) لقوله تعالى (فإن خفتن ألا تعدلوا) وحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من كانت عنده امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه ساقط. رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم وحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقم فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك يعني القلب رواه الأربعة وصححه ابن حبان وقال الترمذي روى مرسلًا وهو أصح (وعليه النفقة والسكنى بقدر وجده) لقوله تعالى (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله) وحديث جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطب الناس فقال اتقوا الله في النساء فإنهن عندكم أئمة ما وهن يأمنن الله واستطعن فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف رواه مسلم وأبو داود وغيرهما وحديث معاوية القرظي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أطعموهن مما تأكلون واكسوهن مما تكسونهن ولا تضربوهن ولا تقبحوهن رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم (ولا قسم في المبيت لأتمته ولا لام ولده) لقوله تعالى (فإن خفتن ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم) ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يقسم لما رية القبطية وريحانة ولأن الأمة لاحق لها في الاستمتاع ولذلك لا يثبت لها الخيار بكون السيد مجبوراً أو غنياً (ولا نفقة للزوجة حتى يدخل بها) لأن النبي ﷺ تزوج عائشة ودخلت عليه بعد ستين ولم ينق إلا بعد دخوله ولم يلزم نفقتها لما مضى ولأن النفقة يجب في مقابلة الاستمتاع وهو غير حاصل قبل الدخول (أو يدعى إلى الدخول) لأنها عرضت عليه ووجد التمكن لكن بشرط ذكره بقوله (وهي ممن يوطأ مثلاً) لأنها إذا كانت ممن لم توطأ فلا فائدة في التمكن لفقدان الاستمتاع الموجب للنفقة (ونكاح التفويض جائز) لقوله تعالى (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة) وحديث عقبة ابن عامر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل أترض أن أزوجه فلا قال نعم

وقال للمرأة أترضين أن أزوجك فلا تأكلت نعم فزوج أحدهما صاحبة قدخل بها الرجل ولم يفرض صداقاً ولم يعطها شيئاً وكان عن شهد الحديبية وكان من شهد الحديبية له سم بخير فلما حضرته الوفاة قال إن رسول الله ﷺ زوجني فلانة ولم أفرض لها صداقاً ولم أعطها شيئاً وإنني أشهدكم أني أعطيتها من صداقها سيمي بخير فأخذت سمي فباعته بمائة ألف رواه أبو داود والحاكم وفي حديث معقل بن سنان أن بروع بنت راشق تزوجت ولم يفرض لها زوجها صداقاً فقضى رسول الله ﷺ بأن لها مثل مهر نساها رواه أحد والأربعة ومحمد بن حبان والحاكم وهو عندهم مطول في قصة لابن مسعود (فإن فرض لها صداق المثل لزمها) لحديث معقل بن سنان المذكور ولأن الزوج قد ملك استباحة بضمها بدليل صحة النكاح وإذا ملك ذلك بنفس العقد لم يلزمه أكثر من قيمته وهو مهر المثل كالساعة المستهلكة في يد المشتري يبيع فأخذ (وإذا ارتد أحد الزوجين انفسخ النكاح) لقوله تعالى (ولا تمسكوا بعضكم البعض) وقوله تعالى (فلا ترجعوا إلى الكفار لأن حل لهم ولا يحلون لهم) ولأنه اختلاف دين يمنع الإصابة فأوجب فسخ النكاح كالأسم أحدهما بإطلاق) لأنه نكاح ثابت صحته بالإسلام فلا يفسخ إلا بإطلاق (وقد قيل بغير طلاق) وهو رواية ابن أبي أويس وابن الماجشون عن مالك لأنها فرقة عرية عن لفظ الطلاق وبنيته وكانت فسخاً كسائر الفسوخ ولأنهما مغلوبان على فسخته الآية السابقة (وإذا أسلم الكافران ثبتا على نكاحهما) للإجماع حكاه ابن عبد البر ولأنه أسلم خلق كثير فأقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنسكتهم ولحديث ابن عباس أن رجلاً جاء مسلماً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاءت امرأته مسلمة بعد فقال لرسول الله إنها كانت أسلمت معي فردها عليه رواه أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح وفي الباب غيره (وإن أسلم أحدهما فذلك فسخ بغير طلاق) لما مر قريباً ولأنها فرقة واقعة بالشرع من غير موقع فكانت فسخاً كالفرقة الواقعة بملك الزوج زوجته (فإن أسلمت هي كان أحق بها إن أسلم) في العدة لتعدد الوقائع بذلك في زمان رسول الله ﷺ كما في صحيح البخاري عن ابن عباس وموطأ مالك عن ابن شهاب وكما ورد عن غيره من علماء السير مما شهرته تفنى عن إسناده (وإن أسلم هو وكانت كتابية ثبت عليها) لأنه يجوز نكاحها ابتداء (فإن كانت مجوسية فأسلمت بعده مكانها

كانا زوجين وإن تأخر ذلك بابت منه) على اختلاف في مدة التأخر وقد حدهما شهب  
بالعدة وهو القياس لما سبق وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن بن موسى  
أسلمهما على نكاحهما فإن أسلم أحدهما قبل صاحبه فقد انقطع ما بينهما من النكاح  
وروى أيضاً بسند صحيح عن قتادة نحوه و زاد فلا سيل له عليها إلا بمغطبة وأخرج  
أيضاً عن عمر بن عبد العزيز نحوه ذلك ( وإذا أسلم المشرک وعنده أكثر من أربع  
فليختر أربعاً ويفارق باقيهن ) لحديث ابن عمر قال أسلم غيلان الثقفي ونحوه عشر  
نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن  
أربعاً ويفارق سائرهن رواه أحمد والترمذي وابن ماجه والدارقطني وآخرون  
وحديث قيس بن الحارث نحوه وقد تقدم وحديث نوفل بن معاوية أنه أسلم ونحوه  
خمس نسوة فقال له النبي ﷺ أسلك أربعاً وفارق الأخرى رواه الشافعي  
( ومن لآعن زوجته لم تحل له أبداً ) لما سيأتي ( وكذلك الذي يتزوج المرأة في  
عديتها ويعطوها في عديتها ) لحكم عمر بذلك رواه مالك في الموطأ ولأنه استعمل الحق  
قبل وقته خرمه في وقته كالقاتل إذا قتل مورثه وحكي الباجي رواية أخرى وهي  
أنه زان عليه الحد ولا يلحق به الولد وله أن يتزوجها إذا انقضت عديتها لأنه وطء  
ممنوع فلم يتأبد تحريره كما لو زوجت نفسها أو زوجت متعة أو زنت قال وقد قال  
القاضي أبو الحسن إن مذهب مالك المشهور في ذلك ضعيف من جهة النظر اه كلام  
الباجي قلت وكذلك هو ضعيف من جهة السمع فقد صح رجوع عمر رضي الله عنه  
عن هذا القضاء فروى الثوري عن الشعبي عن مسروق عن مجاهد عن عمر أنه رجع  
فقال لها مهرها ويحتمل ما شاء ذكره البيهقي وورد أن سبب رجوعه رد على عليه  
السلام عليه عندما حكم بذلك مرة أخرى فقام عمر بحمد الله وأثنى عليه ثم قال بأبها  
الناس ردوا الجاهلات إلى السنة رواه البيهقي وأما القياس الذي ذكره فيبطل بما  
إذا زنى بها فإنه قد استعمل وطأها ولا تحرم عليه مع التأبيد ( ولا نكاح لعبد ولا لامة  
إلا بإذن السيد ) لحديث جابر أن رسول الله ﷺ قال يا أيما عبد تزوج بغير إذن سيده  
فهو عامر رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ابن حبان والحاكم وحديث  
ابن عمر عن النبي ﷺ قال إذا نكح العبد بغير إذن مولاه فتكاحه باطل رواه  
ابن ماجه وأبو داود وصححه هو والدارقطني وقفه ( ولا تمقد امرأة ولا عبد ولا من  
على غير دين الإسلام نكاح امرأة ) أما الأولان فلأنهما لا يمكن أن يعدلا نفسيهما

فلا يملكه وأما الثالث فلاه لا ولاية بين مؤمن وكافر لقوله تعالى ( والمؤمنون  
والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ) بقرينه تعالى ( والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ) ولهذا  
لا يتوارثان وقال ابن المنذر أجمع على هذا كل من تحفظ عنه من أهل العلم ( ولا يجوز  
أن يتزوج الرجل امرأة ليحلها لمن طلقها ثلاثاً ) لحديث علي عليه السلام قال لعن  
رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه  
وحديث ابن مسعود مثله رواه أحمد والفسائي والترمذي وصححه وحديث ابن  
عباس مثله رواه ابن ماجه ( ولا يحلها ذلك ) لحديث نافع عن ابن عمر أنه سأله رجل  
عن رجل طلق امرأته وأتته تزوجها ولم يأمرني ولم أعلم فقال ابن عمر لا إلا نكاح  
رغبة إن رضيت أمسكت وإن كرهت فارت كذا نعت هذا على عهد رسول الله ﷺ  
سفا حارواه الحاكم والطبراني في الأوسط وأبو نعيم في الثوري من الحلية واللفظ  
له ( ولا يجوز نكاح المحرم لنفسه ولا يمتد نكاحاً لغيره ) لحديث عثمان أن رسول الله ﷺ  
قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح رواه أحمد ومسلم والاربعية وحديث ابن  
عمر أن رسول الله ﷺ نهى أن يتزوج الرجل وهو محرم رواه أحمد وفي الموطأ عن  
أبي غطفان عن أبيه أن عمر فرق بين رجل وامرأته لأنه تزوج وهو محرم وكذلك  
رواه الدارقطني ( ولا يجوز نكاح المريض ويفسخ وإن بنى بها فلها الصداق في الثلث  
مبدأ ولا ميراث لها ) وذلك إذا كان مريضاً مرضاً مخوفاً وهو الذي يحجر فيه عن المال  
لما فيه من إدخال وارث وهو منهي عنه كما نهى عن إخراجها بالطلاق قاله التتائي  
قلت انفرد مالك رحمه الله عن سائر الأئمة بهذه المسألة قولاً دليلاً ولا مستند وقد  
روى يحنون عن ابن شهاب مثل هذا وكذلك رواه ابن وهب عنه وعن يحيى بن  
سعيد بنحوه وكلها آراء لا مستند لها والله أعلم ( ولو طلق المريض امرأته لومه ذلك  
وكان لها الميراث منه إن مات في مرضه ذلك ) لأنه منهم في قطع إرثها فورثت كالقاتل  
لما كان متيماً في استعجال الميراث لم يرث ولأن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته  
اليتة وهو مريض فورثها عثمان بن عفان منه بعد انقضاء عدتها رواه مالك عن أبي  
سلة ورواه عبد الرزاق عن عبد الله بن الزبير وكذلك رواه الشافعي وسمى المرأة  
تماضر وقال هنا حديث متصل وحديث مالك متقطع وذكر ابن الهمام في فتح القدير  
أن عثمان قال حين ورثها ما اتهمته ولكن أرحت السنة ( ومن طلق امرأته ثلاثاً لم تحل  
له بملك ولا نكاح حتى تنكح زوجاً غيره ) لقوله تعالى ( فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى  
تنكح زوجاً غيره ) وحديث عائشة قالت جاءت امرأة القرظي إلى النبي صلى الله



عليه وسلم فقالت كنت عند رفاة فطلقتي فبنت طلاق فتزوجت بعده جدي الرحمن ابن الزبير وإنا معه مثل هبة الثوب فقال أتريدن أن ترجعي إلى رفاة لاحتى تذوق عسلته ويزوق عسلتك متفق عليه مع الأربعة وأحد وحديث ابن عمر قال سئل نبي الله ﷺ عن الرجل يطلق امرأته ثلاثاً ويتزوجها آخر فينقض السبب ويرخي السر ثم يطلقها قبل أن يدخل بها هل تحمل للأول قال لاحق بمقامها الآخر رواه أحد والنسائي وفي الباب عن غيرهما .

(قائدة) روى أحد وأبو نعم من طريقه ثم من حديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال العسيلة بالجماع ( وطلاق الثلاث في كلمة واحدة بدعة ) لحديث محمود ابن لبيد قال أخبرنا رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطلقات جميعاً ففضب ثم قال أيلب بكتاب الله عز وجل وأنا بين أظهركم حتى قام رجل فقال يا رسول الله ألا أقوله رواه النسائي بسند رجاله ثقات إلا أنه مرسل لأن محمود ابن لبيد له رؤية وليست رواية بالسباع وقال أنس بن مالك كان عمر رضي الله عنه إذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثاً أوجع ظهره رواه بنجيذ بن منصور بسند صحيح وكذا أبو نعم وروى ابن منيع عن علي عليه السلام قال ما طلق الرجل طلاقاً السنة فندم وفي الباب آثار يأتي بعضها ( ويلزم إن وقع ) لحديث سويد بن غسلة قال كانت عائشة بنت الفضل عند الحسن بن علي فلما قتل علي قاتلته الخوارج قال يقتل علي تظهرين الشامة اذهبي فأنت طالق يعني ثلاثاً قال فتلقت بلبابها وقدمت حتى قضت عدتها فبعت إليها ببيعة بقيت لها من صداقها عشرة آلاف صدقة ، فلما جاءها الرسول قالت متاع قليل من حبيب مفارق فلما بلغه قولها بكى ثم قال لولا أني سمعت جدي أو حدثني أبي أنه سمع جدي يقول أبا رجل طلق امرأته ثلاثاً عند الإقرار أو ثلاثاً مبهمه لم تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره لراجعتها رواه الطبراني والبيهقي .

وحديث ابن عمر في قصة طلاق لامرأته وهي حائض وفيه قلت يا رسول الله أرأيت لو طلقت ثلاثاً قال أذن قد عصيت ربك وبانت منك امرأتك رواه ابن أبي شيبة والدارقطني وفي رواية لأحمد ومسلم والنسائي وكان ابن عمر إذا شغل عن ذلك قال لأحدم أما إن طلقت امرأتك مرة أو مرتين فإن رسول الله ﷺ أمرني بهذا وإن كنت طلقت ثلاثاً فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيره وعصيت الله عز وجل فيها أمرك به من طلاق امرأتك وفي الموطأ بلاغاً أن رجلاً

قال لابن عباس إني طلقت امرأتى مائة تطلقه فإذا ترى على فقال ابن عباس طلقت منك ثلاثاً وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزوا وفيه أيضاً عن ابن مسعود نحو ذلك في رجل طلق امرأته ثمان تطلقات وفي اللوطا وسنن أبي داود عن محمد بن إبراهيم بن البكير قال طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ثم بدا له أن يتكلمها فجاء يستغنى فذهبت معه فقال ابن عباس وأيا هريرة عن ذلك فقال لا ترى أن تتكلمها حتى تتكبح زوجها غيرك قال فإنما كان طلاقاً إماماً واحدة فقال ابن عباس إنك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل ولادة أخرى طويلة الذيل تطلب من المولودات الخاصة بهذه المسألة وهي عديدة متكررة ومن كتب الخلاف (وطلاق السنة مباح) الكتاب والسنة والإجماع قال تعالى الطلاق مرتان فإمساك بعمره أو تسريح بإحسان ، وقال تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبغض الحلال إلى الله الطلاق رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث ابن عمر ، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه طلق النبي ﷺ حفصة ثم راجعها رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأمره ﷺ بالطلاق لمن شكا إليه ، وكذلك إقراره لمن طلق من الصحابة كثير متعدد وسيأتي بعضه (وهو أن يطلقها في طهر لم يقر بها فيه طلاق) لحديث ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً رواه أحمد ومسلم والأربعة وغيرهم وله طرق وألفاظ منها أنه طلق امرأة له وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فتعجب فيه رسول الله ﷺ ثم قال ليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها قبل أن يمسها فذلك العدة كما أمر الله تعالى وفي لفظ فذلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (ثم لا يتبعها طلاقاً حتى تنقضي العدة) لقول ابن مسعود طلاق السنة أن يطلقها وهي طاهر ثم يدعها حتى تنقضي عدتها أو يراجعها إن شاء رواه ابن عبد البر وروى بخنوص نحوه مطولاً وقول علي عليه السلام لو أن الناس أخفوا بما أمر الله من الطلاق ما يتبع رجل نفسه امرأة أبداً يطلقها تطلقه ثم يدعها ما بيننا وبين أن تحيض ثلاثاً فتي شاء راجعها رواه النجاشي (وله الترجمة) بالإجماع قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء الآية إلى قوله وبمراتهن أحق بردهن فذلك أن أرادوا إصلاحاً وقوله تعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكنهن

بمعروف أى بالرجمة وحديث عمر السابق أن النبي ﷺ طلق خنصة ثم راجعها  
 ( فى التى تحيض مالم تدخل فى الحيضة الثالثة فى الحرة ) لقوله تعالى والمطلقات  
 يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وهى الأطهار كما سيأتى فإذا دخلت فى الحيضة الثالثة  
 فقد انقضت عدتها فلا رجعة له عليها ولقول عائشة إذا دخلت المطلقة فى الحيضة  
 الثالثة فقد برئت منه رواء البيهقي وروى مالك عنها نحوه فى قصة وكذلك روى  
 هو والشافعي عنه عن نافع وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار أن الأحرص طلق  
 بالشام حين دخلت امرأته فى الدم من الحيضة الثالثة فكتب معاوية إلى زيد بن  
 ثابت فكتب إليه أنها إذا دخلت فى الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرىء  
 منها ولا ترثه ولا يرثها وروى عن ابن عمر نحوه ( أو الثانية فى الأمة ) لأنها  
 على النصف من الحرة كما يقتضيه القياس على الحد إلا أن القرء لا يقبض فشكل ،  
 فصارت قرأين ولهذا قال عمر بن الخطاب لو استطلعت لجمعتها حيضة ونصفاً ورواه  
 الشافعي والحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلق الأمة تطليقتان  
 وعدتها حيضتان ورواه أبو داود والترمذي والدارقطني والبيهقي بسند ضعيف ،  
 وحديث ابن عمر مثله ورواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي وهو ضعيف أيضاً وصح  
 الأخيران وقفه كما هو عند مالك والشافعي وكذلك رواه البيهقي عن عمر بن قولة  
 بسند صحيح ( فإن كانت بمن لم تحيض أو عن قد بدست من الحيض طلقها متى شاء  
 وكذلك الحامل ) لانتفاء العلة فى الثلاثة وهى ما يلحقه من النسم على الولد وعدم  
 معرفته هل علقت منه يولد أم لا ولما فى طلاق الحائض من تطويل المدة وهو  
 لإضرار بها وقد نهى الله عنه بقوله تعالى : ولا تمسكوهن ضرراً آنسدتوا الآية :  
 ( وترتجع الحامل مالم تضع ) لقوله تعالى : وأولات الأحمال أجلن أن يضعن  
 حملهن فإذا وضعت خرجت من المدة فلم يبق له رجعة عليها ( والحيضة بالشهر فى  
 مالم تنقض المدة ) لما سبق ( والأقراء هى الأطهار ) لما سبق قريباً عن عائشة وابن عمر :  
 وغيرهما عند قوله فى التى تحيض مالم تدخل فى الحيضة الثالثة فى الحرة . ولقوله  
 أبى بكر بن عبد الرحمن ما أدركت أحداً من فقهاءنا يعنى أهل المدينة إلا وهو يقول  
 ذلك وقال أحمد فى رواية الأثرم عنه رأيت الأعاديين عن قال القروء الحيض  
 مختلف والأحاديث عن قال إنه أحق بها حتى تدخل فى الحيضة الثالثة أحاديثها  
 صحاح وقوية وأن قوله تعالى : فطلقوهن لعدتهن ، يعنى أن الأقراء هى الأطهار  
 إذ المراد فى عدتهن كقوله تعالى ( ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ) أى



ما بأس بإمام عليها راحة الجنة رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه  
من حديث ثوبان وبتموله عليه السلام المختلعات من المختلعات رواه الترمذي من حديث  
ثوبان أيضاً وقال غريب ليس إسناده بالقوى ورواه أحمد من حديث أبي هريرة  
وابن جرير من حديث عتبة بن عامر أما كونه طلاقاً بآنة ليس بفسخ فقول سعيد  
ابن المسيب أن النبي صلى الله عليه وآله جعل الخلع تطليقة رواه عبد الرزاق وأبو بكر الرازي  
في الأحكام ورواه الدارقطني موصولاً من حديث ابن عباس لكنه ضعيف جداً  
ولأن عثمان حكم بذلك في اختلاع أم بكر الأسلية من زوجها عذبة بن عاصم أسيد  
كما رواه مالك والشافعي عنه لكن ضعفه أحمد بن حنبل وغيره وروى ابن أبي شيبة  
عن علي وابن مسعود أنهما قالاً لا تكون طلاقاً بآنة إلا في فدية أو إيلاء ولأن  
المرأة بذلك العرض للفرقة والفرقة التي يملكها الزوج هي الطلاق دون الفسخ  
فوجب أن يكون الخلع طلاقاً ولأنه أتى بكناية الطلاق فأصداً فراقها فكان طلاقاً  
كغير الخلع من الكتابات ولأنها لم تسلم المال إلا تسلم لها نفسها وذلك بالبيعة  
(ومن قال لزوجته أنت طالق البتة فهي ثلاث دخل بها أو لم يدخل) لحديث عائشة  
أن امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله  
إني كنت تحت رفاعة القرظي فطلقتني البتة وفي لفظ فبت طلاقاً فزوجت بسنده  
عبد الرحمن بن الزبير وإنما معه إلا مثل الهدية وأخذت هدية من جلبابها فقال  
تريدن أن ترجعي إلى رفاعة لا حتى تنوق حبيلك ويدوق عسيلتك رواه الجماعة وهو  
ظاهر في أن حكم البتة ثلاث ولو اختلف الحكم لما منها من الرجوع حتى يسألها عن  
أى أنواع البتة كان طلاقاً إياها وحديث ركانة بن عبد الله أنه طلق امرأته سمية  
البتة فأخبر النبي صلى الله عليه وآله بذلك فقال والله ما أردت إلا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله  
والله ما أردت إلا واحدة قال ركانة والله ما أردت إلا واحدة الحديث وقد سبق  
قريباً فيه دليل على أن هذا اللفظ كان معروفاً لثلاث ولذلك لم يقبل النبي صلى الله عليه وآله  
قوله أنه أراد بها واحدة حتى استطفه وجاءه عن علي من طرق يقوى بعضها  
بعضاً أنه قال الحلية والبريق البتة والبائن والحرام ثلاثاً لا عمل لهم حتى تنكح زوجاً  
رواه ابن أبي شيبة والدارقطني والبيهقي وورد عن عمر وابن عمر وابن عباس وأبي  
هريرة وعائشة أن البتة لا عمل حتى تنكح زوجاً آخر ولأن البتة معناه القطع وذلك  
يقضي قطع العصمة بينهما والمبالغة في ذلك كما يقال لم يبق بينهما شيء البتة (وإن قال  
برية أبو خليفه أو حرام أو حبلك علي غارك ففي ثلاث في التي دخل بها) لا عمل

السابق ولما رواه عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه في الحلية والبرية والبيئة أنه كان يجعلها ثلاثاً ثلاثاً وما رواه مالك والشافعي عنه بلاغاً أنه كتب إلى عمر بن الخطاب من العراق أن رجلاً قال لامرأته حبلك على غاربك فكتب عمر إلى عامله أن مره يوافيني بمكة في الموسم فيبني عمر بطوف في البيت إذ لقيه الرجل فسلم عليه فقال عمر من أنت فقال أنا الذي أمرت أن أجلب عليك فقال له عمر أسألك برب هذه البنية ما أردت بقولك حبلك على غاربك فقال له الرجل أردت بذلك الفراق فقال عمر بن الخطاب هو ما أردت ورواه البيهقي من وجه آخر عن عمر وفيه أنه قال له بانت منك وما رواه مالك والشافعي عنه بلاغاً أن علياً كان يقول في الزجل يقول لامرأته أنت على حرام أنها ثلاث تطليقات ووصله عنه عبد الرزاق من وجوه متعددة وفي قضايا مختلفة وكذلك روى عن زيد بن ثابت مثله (وينبئ في التي لم يدخل بها) لأن هذه الألفاظ تقتضي البيونة وهي تحصل قبل الدخول واحدة فلم يدخلها إلا بنية لأن اللفظ لا يقتضي زيادة عليها وفي المدخول بها يقع ثلاثاً لأن البيونة لا تحصل إلا بها (والمطلقة قبل البناء لها نصف الصداق إلا أن تفوضه هي إن كانت ثيباً وإن كانت بكرًا فذلك إلى أبيها وكذلك الأسد في أمت) إجماعاً لقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح (ومن طلق فيبني له أن يمتع) لقوله تعالى (ومتوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين) وقوله تعالى (وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين) وقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فتعوهن وسرحوهن سراحاً جيلاً) وفي صحيح البخاري عن سهل بن سعد وأبي أسيد أنها قالاً تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أمة بنت شرييل فلما أدخلت عليه بسط يده إليها فكانها كرهت ذلك فأمر النبي ﷺ أبا أسيد أن يجزها ويكسوها ثوبين أزرقين وروى البيهقي عن جابر قال لما طلق حصن بن المغيرة امرأته طاطمة أتت النبي ﷺ فقال لزوجها متعها قال لا أجد ما أمتعها قال فإنه لا بد من المتاع متعها ولو بنصف صاع من تمر (ولا يجبر) لأنها ليست بواجبة لقوله تعالى (حقاً على المحسنين) فتخصيص المحسنين بها يدل على أنها على سبيل الإحسان والتفضل لا على سبيل الوجوب إذ لو كانت واجبة لم تخصص بالمحسنين وقال الشعبي والله ما رأيت أحداً حبس فيها والله لو كانت واجبة لحبس فيها القضاة ورواه ابن أبي

حاتم وقال أبو الزناد كانوا لا يرون المتاع للطلقة واجبا ولكنها تخصص من الله  
وفضل ذكره الرازي في الأحكام عن كتاب ابن أبي الزناد في البيعة وقال سعيد  
بن جبير ليست المنة على كل أحد إنما هي على المتقين ومن الطائف في الباب  
مارواه البيهقي عن قتادة قال طلق رجل امرأته عند شريح فقال له شريح متها  
فقالت المرأة إنه ليس لي عليه منة إنما قال الله (متاعا بالمعروف حقا على المحسنين  
وللطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين) وليس من أولئك (والتي لم يدخل  
بها وقد فرض لها فلا منة لها) لقوله تعالى (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم  
تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة فتتموهن) ثم قال (وإن طلقتموهن من قبل أن  
تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فصف ما فرضتم) يخص الأولى بالمنة والثانية  
بنصف المفروض وروى مالك والشافعي عنه عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول  
لكل مطلقة منة إلا التي تطلق وقد فرض لها صداق ولم تمس لحسبها نصف  
ما فرض لها وكذا روى عبد الرزاق وعبد بن حميد والناحس في ناصبه والبيهقي  
وعند بعضهم كني بالنصف متاعا (ولا للختلة) لأن المنة شرعت جبرا وتولية  
لما يلحقها من ألم الفراق فإذا حصل الفراق من جهتها وبرغبتها فلا منة لها (وإن  
مات عن التي لم يفرض لها ولم يبين بها فلها الميراث) لقوله تعالى (ولهن الربع مما  
تركتم) وقوله تعالى (ولكم نصف ما ترك أزواجكم) وعند الزوجية هنا ثابت  
صحيح فورثت به لدخولها في عموم النص (ولا صداق لها) لما رواه مالك عن نافع  
أن أبنه عبيد الله بن عمر وأما بنت زيد بن الخطاب كانت تحت ابن لعبد الله بن عمر  
فات ولم يدخل بها ولم يسم لها صداقا فابتعت أمها صداقا فقال عبيد الله بن عمر ليس  
لها صداق ولو كان لها صداق لم تمسكها ولم يطلبها فأبت أمها أن تقبل ذلك فجعلوا  
بينهم زيد بن ثابت فتضى أن لا صداق لها ولها الميراث قال سمعون وأخبرني ابن وهب  
عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس وعمر بن عبد العزيز والقاسم وسالم وابن  
شهاب وسليمان بن يسار ويزيد بن قسيط وربيعة وعطاء مثل ذلك غير أن بعضهم  
قال عن زيد بن ثابت وابن شهاب وربيعة وغيرهم عليها المدة أربعة أشهر وعشر  
وروى سعيد بن منصور عن طريق وكذا البيهقي عن علي عليه السلام مثل ذلك (ولو دخل  
بها كان لها صداق المثل) لأن الوطء في النكاح من غير مهر خاص برسول الله  
ﷺ وهو بوطئها قد فوت عليها سلحتها فوجب لها القيمة وهي صداق المثل كاللمنة  
المستهلكة في يد المشتري ببيع قاسد (إن لم تكن ربيعت بشيء معلوم) بخلافه طاهر

ابن ربيعة أن امرأة من فوارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله ﷺ أرخصت  
 من نفسك ومالك بنعمان قالت نعم فأجازه رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال  
 صحيح وفي بعض النسخ حسن وبه حكم ابن الصلاح في المقدمة بالنظر لمجموع طرقه  
 (وترد المرأة من الجنون والجذام والبرص وداء الفرج فإن دخل بها ولم يعلم أدى  
 صداقها ورجع به على أبيها وكذلك إن زوجها أخوها) لقول عمر بن الخطاب  
 أيما بعل تزوج امرأة بها جنون أو جذام أو برص فبها فبها صداقها كاملاً وذلك  
 لزوجها غرم على وليها رواه مالك والشافعي وابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب  
 ورواه الدارقطني عنه بلفظ قضى عمر في البرصاء والجذام والمجنونة إذا دخل بها  
 فرق بينهما والصداق لها بمسيسة إياها وهو له على وليها وورد مثله من على أخرجه  
 سعيد بن منصور والبيهقي وعن ابن عباس أخرجه البيهقي وقد ورد أن النبي ﷺ  
 تزوج امرأة من بني غفار فوجد بكشها يياضاً فلم يقربها وقال خذى عليك ثيابك  
 ولم يأخذ مما أعطها شيئاً رواه أحمد وأبو نعيم والبيهقي وغيرهم من حديث كعب  
 ابن زيد وفي بعض طرقه أنه قال دلستم على إلا أن في سنده اضطراباً شديداً (وإن  
 زوجها ولي ليس بقريب القرابة فلا شيء عليه) لعدم اطلاعه على العيب بخلاف الأب  
 والأخ ولذلك إذا علم اطلاعه رجوع عليه الزوج كما يرجع على القريب لاستوائهما  
 في الملة وهي التدليس على الزوج (ولا يكون لها إلا ربع دينار) لأنه أقل الصداق  
 والفرق بين الولي يرجع عليه بالجميع وبين المرأة يترك لها ربع دينار أنه لو رجع  
 عليها بالجميع لعرض البضع عن الصداق وهو متنوع بخلاف رجوعه على الولي فإن جميعه  
 يبقى لها لأن الولي لا يرجع عليها بشيء (ويؤجل المعتز سنة فإن وطئ وإلا لافرق بينهما  
 إن شاءت) لحكم عمر بذلك رواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار وسعيد بن منصور وابن  
 أبي شيبة وعبد الرزاق والدارقطني والبيهقي وروى ابن أبي شيبة عنه أنه قال يؤجل  
 العتين سنة فإن وصل إليها وإلا لافرق بينهما وعن علي بن أبي شيبة والبيهقي  
 وعبد الرزاق وروى هؤلاء والدارقطني عن ابن مسعود مثله أيضاً وكذلك روى  
 ابن أبي شيبة والدارقطني عن المنيرة بن شعبة والملة في ذلك أن المارضة قد يكون  
 من البرودة أو الرطوبة أو اليبوسة فإذا مرت الفصول الأربعة واختلقت الأهوية  
 ولم يزل ذلك على استحكامه أو على أنه خفي ففرق بينهما لما يلحقها من الضر وإن  
 شاءت هي وطلبت ذلك وإذا رضيت هي وساحت في حقها فلا يجبران على الفراق  
 (والمنقود يخرب له أجل أربع سنين من يوم ترفع ذلك وينتهي الكشف عنه ثم



تعد كعدة الميت ثم تزوج إن شئت) لحكم عمر رضي الله عنه بذلك في امرأة أبلان  
 اختطفته الجن رواه ابن أبي شيبة والدارقطني والبيهقي وجماعة من طرق عديدة  
 بلغت الثمانية كما قال أحد بن حنبل لقوله رضي الله عنه أيما امرأة فقدت زوجها فلم يدر  
 أين هو فإنها تنتظر أربع سنين ثم تنتظر أربعة أشهر وعشراً رواه مالك والشافعي  
 وابن أبي شيبة وعبد الرزاق وغيرهم وروى ابن أبي شيبة عن عثمان مثله وروى أبو عبيد  
 عن ابن عباس وابن عمر مثله وروى الجوزجاني عن علي عليه السلام مثله (ولا تحطب  
 المرأة في عدتها) لقوله تعالى (ولا تمسوا عدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله) قال  
 ابن عباس ومجاهد والشعبي وقتادة والربيع بن أنس ومقاتل وزيد بن أسلم والوهري  
 وعطاء والسدي والثوري والضحاك في جماعة من المفسرين حتى تقضى العدة ولأنه  
 تعالى أباح التعريض فدل على أن التصريح محرم لأن التصريح لا يحتمل غير النكاح  
 فلا يؤمن أن يحملها الحرم على النكاح فتخبره بانقضاء العدة (ولا بأس بالتعريض  
 بالقوله المعروف) لقوله تعالى (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء)  
 وحديث بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثاً قالت فقالت رسول الله ﷺ إذا  
 حلت فأذنني الحديث رواه أحمد ومسلم والأربعة وعند أبي داود أن النبي ﷺ  
 قال لما لا فتوتينا بنفسك وحديث محمد بن علي قال دخل رسول الله ﷺ على أم  
 سلمة وهي متأينة من أبي سلمة فقال لقد علمت أني رسول الله وخير من من خلفه وموضعي  
 من قومي، كانت تلك خطبته رواه الدارقطني وقال ابن عباس في الآية يقول إن أريد  
 التزويج ولوددت أنه يسر لي امرأة سالحة رواه البخاري والبيهقي وغيرهما (ومن  
 نكح بكراً فله أن يقيم عندها سبعة أشهر وسائر لسانه وفي الثيب ثلاثة أيام) الحديث  
 أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثة أيام وقال إنه  
 ليس بك هوان على أهلك فإن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت لسانك  
 رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه والطحاوي والدارقطني أن النبي ﷺ  
 قال لما إن شئت أقمت عنده ثلاثة عايله لك وإن شئت سبعت لك وسبعت لسانك  
 قالت نعم هم ثلاثة نفي خالصة وحديث أبي قلابة عن أنس قال من السنة إذا تزوج  
 البكر على الثيب أقام سبعم ثم قسم وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً ثم قسم  
 قال أبو قلابة ولو شئت لقلت إن أنسا رفعه إل النبي ﷺ متفق عليه ورواه  
 أبو عوانة والاسماعيل وابن خزيمة وابن حبان في صحاحهم والدارقطني  
 والبيهقي عنه قال قال رسول الله ﷺ البكر سبعة أيام والثيب ثلاث ثم يعود لسانه

(ولا يجمع بين الأختين في ملك البين في الوطء فإن شاء وطء الأخرى فليحرم عليه فرج الأولى ببيع أو كتابة أو عتق وشبهه بما تحرم به ) لقوله تعالى ( وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف ) وحديث فيروز الديلمي قال أسلمت وعندى امرأتان أختان فأمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أطلق إحداهما رواه أحمد والأربعة إلا النسائي وحسنه الترمذي وهذا عام يدخل فيه التكاثر والوطء بملك البين وأما حديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع ماله في رحم أختين فلا أصل له وقال إياس بن عامر سألت علي بن أبي طالب فقلت إن لي أختين بمملكت يميني اغتضت إحداهما سرية فولدت لي أولاداً ثم رغبت في الأخرى فما أصنع قال تمنع التي كنت تطأ ثم تطأ الأخرى رواه ابن أبي شيبة وابن عبد البر في الاستذكار وقال لو رحل رجل من أقصى المغرب إلى المشرق ثم لم يصب غيره لما غابت رحلته وورد عن ابن مسعود وعمار بن ياسر والتميم بن بشير وابن عمر نحو ذلك ( ومن وطئ أمة بملك لم تحمل له أمها ولا بنتها وتحرم على آباءه وأبنائه كتحريم التكاثر ) لما سبق في الحرائر ( والطلاق بيد العبد دون السيد ) لحديث ابن عباس قال أتى النبي ﷺ رجل فقال يا رسول الله إن سيدي زوجني أمة وهو يريد أن يفرق بيني وبينها قال فمصد رسول الله ﷺ المنبر فقال يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده أمة ثم يريد أن يفرق بينهما إنما الطلاق لمن أخذ بالساق رواه ابن ماجه والطبراني والدارقطني وغيرهم ( ولا طلاق لصبي ) لحديث علي عليه السلام عن النبي ﷺ قال رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفق رواه أحمد وأبو داود والنسائي والدارقطني وابن حبان والحاكم وآخرون وفي الباب عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة أما حديث كل طلاق واقع إلا طلاق الصبي والمجنون فلا يوجد بهذا اللفظ إنما ورد بلفظ كل طلاق جائز إلا طلاق المتوهم والمغلوب على عقله رواه الترمذي من حديث أبي هريرة لكنه من رواية عطاء بن مجلان وهو متروك نعم صح عن علي من قوله كل طلاق جائز إلى طلاق المتوهم أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح وروى أيضاً عن ابن عباس قال لا يجوز على الغلام طلاق حتى يحتلم ( والمملوك والخميرة لما أن يقضيا ) لحديث عائشة رضي الله عنها قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاختارناه فلم يمدحها شيئاً رواه أحمد والبخاري ومسلم والأربعة ولقول علي عليه السلام في الرجل يغير امرأته إن اختارت زوجها فلا شيء وإن اختارت نفسها فهي واحدة بائنة رواه

عبدالرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي وعن ابن مسعود مشهورة رواه ابن أبي شيبة (ماداماً في المجلس) لاجتماع الصحابة حكاه بعضهم واعتزله الموفق بخلاف على عليه السلام ورد بأنه لم يثبت عنه بل ورد عنه موافقة الجماعة في مستند الإمام زيد عن علي مثل حديثه السابق وزاد في آخره فإن قامت من المجلس فلا خيار لها وأخرج عبد الرزاق والطبراني والبيهقي عن ابن مسعود إذا ما سكتها أمراً فاقعة قال قبل أن تقضى بشيء فلا أمر لها رجالة ثقات إلا أن فيها انقطاعاً وروى عبدالرزاق بسند صحيح عن جابر مثله وروى عن جماعة آخرين من الصحابة وأما من جهة النظر فإن ذلك هبة فيلزم مادام في المجلس لأنه وقت القبول فإذا قاما من المجلس فقد تركت القبول فبطل ما كان لها من ذلك (وله أن يناكر المصلحة خاصة فيما فوق الواحدة) لأن الطلاق إما صار بيدهما بجعله ذلك إليها فلم يكن لها إيقاعه كالواحدة قبل أن يجعل ذلك إليها وهذا قضى عمر بن الخطاب وعبدالله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبدالله بن عمرو بن العاص كما عند الشافعي ومالك وعبدالرزاق وابن أبي شيبة ومخزون (وليس لها في التخيير أن تقضى إلا بالثلاث ثم لا تسكرة له فيها) لأن الخيار قد جعل لها أن تقيم عنده أو تبين منه وهي لا تبين منه بالواحدة بل بالثلاث (وكل حالف على ترك الوطء أكثر من أربعة أشهر فهو مولى) لقوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم أربعة أشهر وجه الدلالة من الآية أنه جعل له تربع أربعة أشهر فإذا حلف على أربعة أشهر أو مادونها فلا معنى للتربع لأن مدة الإيلاء تنقضي قبل ذلك مع انقضائه وتقدير التربع بأربعة أشهر يقتضي كونه في مدة تناولها الإيلاء ولأن المطالبة إنما تكون بعد أربعة أشهر فإذا انقضت المدة بأربعة أشهر فما دون لم تصح المطالبة من غير إيلاء وقال ابن عباس كان إيلاء الجاهلية السنة والستين فوكت الله لهم أربعة أشهر فمن كان لإيلاؤه أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء رواه الطبري في التفسير (ولا يقع عليه الطلاق إلا بعد أجل الإيلاء وهو أربعة أشهر الحرج) للآية السابقة (وشهران للمبد) لقول عمر رضي الله عنه إيلاء المبد شهران رواه عبد الرزاق من طرق فيها مقال ولأن مدة الإيلاء يتعلق بها حكم البينة فوجب أن لا يساوى فيها المبد المبد كالطلاق (حتى يوقفه السلطان) لقول ابن عمر أيما رجل آلى من امرأته فإنه إذا مضت الأربعة أشهر وقف حتى يطلق أو ينفق ولا يقع عليه طلاق إذا

عن الأربعة حتى يرقب رواء مالك والبخارى وبهذا حكم على عمرو وعثمان وأبو البرداء وجماعة من الصحابة بل قال الشافعي إن أكثر الصحابة قال به (قائدة) لم يرد في الأيلاء حديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا كونه آلي من نساء شهر الحديث المعروف في كون الشهر تسعا وعشرين على أن كونه من الأيلاء المعروف خلافا ليس هذا محل بسطه والمذهب ظاهر في كونه ليس من الأيلاء (ومن تظاهر من أمراءه فلا يظن ما حتى يكفر بمنق رقية مؤمنة سليمة من الميوب ليس فيها شرك ولا طرف من حرية فإن لم يجد صام شهرين متتابعين فإن لم يستطع أطعم ستين مسكيناً) لقوله تعالى (والذين يتظاهرون من نسائهم ثم يعودن لما قالوا فتحرير رقية من قبل أن يتأسا فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا فن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً) وحديث خولة بنت مالك قالت طاهر مني أوس بن الصامت لجئت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشكو إليه ورسول الله صلى الله عليه وآله يجادلني فيه ويقول اتقي الله فإنه ابن عمك فأبرح حتى نزل القرآن (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها) إلى الفرض فقال يمتق رقية قالت لا يجد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت يا رسول الله إنه شيخ كبير ما به من صيام قال فليطعم ستين مسكيناً قالت ما عنده من شيء يتصدق به قالت فأني ساءتذ بهرق من تمر قالت يا رسول الله فأني سأعنه بهرق آخر قال قد أحضرت أذهبى فأطعمى بهما عنه ستين مسكيناً وأرجى إلى ابن عمك والعرق ستون صاعاً رواء أبو داود وغيره أما اشتراط كون الرقية مؤمنة فلاها عرجة على وجه الكفارة فاعتبر فيها الإيمان ككفارة القتل إذ نفس تعالى على كونها مؤمنة وحديث معاوية بن الحكم السلي في قصة جاريته وفيه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتقها فإنها مؤمنة رواء مسلم وأبو داود وغيرهما وأما اشتراط السلامة من الميوب فإن إطلاق اسم الرقية يقتضى السلامة لأن التقصيص يمنع التصرف التام فوجب أن يمنع الأجزاء ولأن المقصود من العتق تخليص العبد منفعته وتمكينه من التصرف وذلك لا يحصل مع العيب المضر بالعمل (مدني لكل مسكين) لأن الله تعالى لم يقل في كفارة الظهارة من أوسط ما تطعمون فضل على أنه أراد أفضل الشيع وذلك يحصل بمدني بعد النبي ﷺ بخلاف كفارة اليمن فإن الله تعالى قال فيها (من أوسط ما تطعمون أطعمكم) قال مالك والوسط

بالمدينة مذهب النبي ﷺ ولأن في حديث غزوة بكت مالك هذا في داود في رواية والرق مصكل يسع ثلاثين صاعا وقال هذا أصح والصاع أربعة أمداد فيكون لكل واحد مدين (ولا يطؤها في ليل أو نهار حتى تنقضي الكفارة) لقوله تعالى (من قبل أن يتأسا) (فإن فعل ذلك فليتب إلى الله عز وجل) وليس عليه كفارة أخرى لحديث سلة بن صخر عن النبي ﷺ في المظاهر يواقع قبل أن يكفر قال كفارة واحدة رواه ابن ماجه والترمذي هكذا مختصرا (فإن كان وطؤه بعد أن فعل بعض الكفارة بالإطعام أو الصوم فليبتدئها) لقوله تعالى (فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا) لجعل ذلك شرطاً في الصيام الواجب عليه الذي به يتخلص من حكم الظهار فن جامع قبل أن يتم الصيام فلم يأت بصيام الشهرين قبل أن يتأسا فلم يبرأ بذلك من صوم الظهار والإطعام مثله ولحديث ابن عباس أن رجلا أتى النبي ﷺ قد ظاهر من امرأة فوقع عليها فقال يا رسول الله إنني ظاهرت من امرأة فوقعت عليها قبل أن أكفر قال ما حملك على ذلك يرحمك الله قال رأيت خلخالها في ضوء القمر قال فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله رواه الأربعة وصححه الترمذي والحاكم، والواطئي. قبل إتمام الكفارة لم يكن آتياً بما أمره الله (ولا بأس بعتق الأعور في الظهار) لأن العور لا يمنع من التصرف والإنفاق بخلاف العمى ونحوه (وولد الزنى) لشمول الرقية في الآية وأما حديث نعلان أجاهد بهما أحب إلى من أن أعتق ولد الزنا فليس بصحيح وهو في سني ابن ماجه من حديث ميمونة (ويجزئ الصغير) لصدق اسم الرقية عليه (ومن صل وصيام أحب إلينا) لتكسبه من الانفاق بنفسه والتكسب لما يشاء بخلاف الصغير.

(والعنان بين كل زوجين في نفي حمل يدعى قبله الاستبراء أو رؤية الزنا كالرود في المسكحة) لقوله تعالى (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهاد إلا أنفسهم فبشاعة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخائصة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين) الآية (وإذا افترقا بالعنان لم يتأكبا أبدا) لحديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبدا رواه البخاري وأوصله عند أبي داود وحديث علي عليه السلام قال مضى سنة في المتلاعنين أن لا يجتمعان أبدا رواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة والدارقطني

(ويبدأ الزوج فيلتمن أربع شهادات بالله ثم خمس بالجنة ثم تلتزم هي أيضا وتغضب بال غضب كما ذكر الله سبحانه وتعالى ) وكافي الصحيحين من حديث سعيد ابن جبير أنه قال لعبد الله بن عمر يا أبا عبد الرحمن المتلاعنان يفرق بينهما قال سبحانه الله نعم أول من سأل عن ذلك فلان بن فلان قال يا رسول الله أرايت لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع إن تكلم تكلم بأمر عظيم وإن سكت سكت عن مثل ذلك قال فسكت النبي ﷺ فلم يحبه قلبا كان بعد ذلك أمناه فقال إن الذي سألتك عنه ابتليت به فأقول الله عز وجل هؤلاء الآيات في سورة التور (والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء ) فتلاهن عليه ووعظه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فقال لا والذي يمثلك بالحق ما كذبت عليها ثم أمأها فوعظها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فقالت لا والذي يمثلك بالحق أنه لكاذب فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ثم هي بالمرأة فشهدت أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين (والمعتقة تحت العبد لها الخيار أن تقيم معه أو تفارقه) لحديث القاسم عن عائشة أن بريرة كانت تحت عبد فلان أعتقتها قال لها رسول الله ﷺ اختاري إن شئت أن تمسكي تحت هذا العبد وإن شئت أن تفارقيه رواه أحمد والدارقطني وفي رواية عنه عن عائشة أن بريرة خيرها التي ﷺ وكان زوجها عبداً وفي رواية عنها أيضاً أن بريرة أعتقت وكان زوجها عبداً لغيرها رسول الله ﷺ ولو كان حراً لم يغيرها رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وبه أخذ مالك في أنه إذا كانت تحت الحر فلا خيار لها ( ومن اشترى زوجته انفسخ نكاحه ) لمناقة ملك البين للنكاح ولذلك لا يجوز للرجل أن يتزوج أمته ولا للمرأة أن تتزوج عبداً كما سبق دليله ( وطلاق العبد طلقتان وعدة الأمة حيضتان ) لقضاء الصحابة بذلك عمر وعثمان وزيد بن ثابت وابن عمر وعائشة وجابر بن عبد الله وابن مسعود وغيرهم أما حديث أم سلمة في حكم النبي ﷺ بذلك فلم يثبت لأنه من رواية عبده بن زياد وهو متروك كاذب وكذلك حديث طلاق الأمة طليقتان وقرؤها حيضتان فإنه ضيف من جميع طرقه وإن صح بعضها الحاكم وهو واره من حديث عائشة وابن عمر وابن عباس وقد استدل ابن مسعود بالقياس على الحد فقال ينكون عليها نصف العذاب ولا يمكن

لها نصف الرخصة (وكفارات العبد كالحُر) لأنها من باب العبادات فيستوى فيها الحر والعبد (بمخلاف معاق الحدود) لقوله تعالى فإذا أحسن فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب (والطلاق) لما ذكرناه والقياس على الحدود كما قال ابن مسعود (وكل ما وصل إلى جوف الرضيع في الحولين من اللبن فإنه يحرم) لقوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة ذكرهما الله تعالى في جملة المحرمات وحديث يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وفي رواية من الرحم وفي أخرى من الولادة متفق عليه من حديث ابن عباس ومن حديث عائشة وفي الباب عن علي وثوبان وأبي أمامة وأنس وكعب بن عجرة وجماعة أما اشتراط كونه في الحولين فلقوله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فجعل تمام الرضاع في الحولين خد على أنه لا حكم للرضاع بعد الحولين ولحديث أم سلمة قالت قال رسول الله ﷺ لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبيل الفطام رواه الترمذي والحاكم ومصحاه وقوله في الثدي يعني في زمن الرضاع وحديث ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ لا رضاع إلا ما كان في الحولين رواه الدارقطني والبيهقي ورواه مالك موقوفاً ورجعه جمع من الحفاظ (وإن مصة واحدة) لا طلاق الرضاع في الآية والأحاديث وهو يتناول القليل والكثير فوجب أن نصير أمّا يوجد مطلق الرضاع ولقوله ﷺ يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والنسب إذا ثبت من وجه أو جب التحريم وإن لم يثبت من وجه آخر فكل ذلك الرضاع لقسوة النبي ﷺ بينهما في الحكم وقد ورد في الباب أحاديث وأما لا يحتاج بشيء منها لإنتفاع أسانيدهما وسقوط أكثرهما (ولا يحرم ما أرضع بعد الحولين إلا ما قرب منهما كالشهر ونحوه وقيل والشهرين) لأن ذلك في حكم الحولين إذ لا يستثنى عن الرضاع بانقضاء الحولين بل يحتاج إلى تدريج فكان ما قاربهما وتم حكمهما داخل فيهما (و) لذلك (لو فصل قبل الحولين فصلاً استثنى فيه بالطعام لم يحرم ما أرضع بعد ذلك) لعدم التوقف على القدر المتمم لحكم الرضاع والموجب للإستثناء (ويحرم بالوجور) لو صول اللبن به إلى حيث يصل بالارضاع ولأنه يحصل به من إنبات اللحم وانتشار العظم ما يحصل بالارضاع (والسوط) لأنه سبيل ينظر الصائم فكان سبيلاً لتحريم الرضاع كالصائم .

**باب في المنة والنفقة والاستبراء وعدة الحرة المطلقة ثلاثة قروء**  
 لقوله تعالى : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ( والأمة ومن فيها  
 بنية روق قرءان ) لما سبق قريبا عند قوله وعدة الأمة حيضتان ( كان الزوج في  
 جميعهن حراً أو عبداً ) لقول ابن عباس الطلاق بالرجال والعدة بالقضاء رواه ابن أبي  
 شيبة والطبراني عن ابن مسعود مثله وكذلك روى عبد الرزاق عن عثمان وزيد بن  
 ثابت وقدر رواه بعضهم من حديث ابن عباس مرفوعاً إلى النبي ﷺ وليس بصحيح  
 ( والاقراء هي الاطهار التي بين الدمين ) لما سبق في النكاح عند قوله والاقراء هي  
 الاطهار ( فان كانت بمن لم تحض أو بمن قد يئست من الحيض فتلاثة أشهر في الحرة  
 والأمة ) لقوله تعالى واللاتي يئسن من الحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة  
 أشهر واللاتي لم يحضن وإنما ساوت الأمة الحرة لعدم الآية ولأن براءة الرحم  
 لا تحصل إلا بثلاثة أشهر لأن الحمل يمكن أربعين يوماً فطرفة ثم أربعين يوماً فطرفة  
 أربعين يوماً فطرفة ثم يتحرك ويملأ جوف المرأة فيظهر الحمل وبهذا قال عمر بن  
 الخطاب وعمر بن عبد العزيز والحسن ومجاهد وابن شهاب وغيرهم ( وعدة الحرة  
 المستحاضة أو الأمة في الطلاق سنة ) لقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه بذلك  
 في الرسالة التي حالها كحال المستحاضة رواه مالك في الموطأ وعله ذلك أن تسعة أشهر  
 هي معتاد أمداً للحمل فتتظروا لنفي الزبية ثم تمتد بعدما بثلاثة أشهر لا تتقالها عن  
 الاقراء ( وعدة الحامل وفاة أو طلاق وضع حملها كانت حرة أو أمة أو كناية )  
 لقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن قال ابن كعب قلت يا رسول  
 الله وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن لبطنة ثلاثاً وللتوفي عنها فقال هي  
 للبطنة ثلاثاً وللتوفي عنها رواه أحمد وأبو يعلى والدارقطني والضياء في المختارة  
 وحديث أم سلمة أن سبعة الأسلية توفي عنها زوجها وهي حبلى فكنت قريباً من  
 عشر ليال ثم نفست ثم جاءت إلى النبي ﷺ فقال انكهي رواه أحمد والبخاري  
 ومسلم وغيرهم ( والمطلقة التي لم يدخل بها لأعدة لها ) لقوله تعالى إذا نكحتم  
 المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ( وعدة  
 الحرة من الوفاة أربعة أشهر وعشرون كانت صغيرة أو كبيرة دخل بها أو لم يدخل مسلماً كانت  
 أو كناية ) لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة  
 أشهر وعشراً وحديث أم سلمة أن النبي ﷺ قال لا يعمل لامرأة قوم باقة واليوم  
 الآخر أن محمد علي ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً متفق عليه وهو



عام في المدخول بها وغيرها للإجماع وحديث معقل بن يسار الأنصبي أن رسول الله ﷺ قضى بذلك في بروج بخت واشق وواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي (وفي الأمانة ومن فيها بقية رقي شهران وخمس ليال) لأن عدتها على النصف كما سبق (وأما التي لا تحيض لصفر أو كبر وقد بنى بها فلا تنكح في الوفاة إلا بعد ثلاثة أشهر لما سبق من أن براءة الرحم لا تنحقق إلا بثلاثة أشهر (والإحداد واجب) لنبي النبي ﷺ عما ينافي من الزينة كما سياتي وهو أن لا تقرب المعتدة من الوفاة شيئاً من الزينة بحلي أو كحل أو غيره وتجنب الصباغ كله إلا الأسود وتجنب الطيب كله ولا تختضب بخناء ولا تقرب دهنًا مطيبًا ولا تمشط بما يختص في رأسها) لحديث أم سلمة قالت جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله إن ابنتي توفى عنها زوجها وقد اشتكت عينها أفكحلها فقال رسول الله ﷺ لا، مرتين أولًا ثم لا كل ذلك يقول لأم قال إنما هي أربعة أشهر الحديث متفق عليه وفي رواية لابن حزم إن ابنتي تشكى عينها أما كحلها قال لا قالت إني أخشى أن تنفق عينها قال وإن انفقت وسند هذه الرواية صحيح أيضاً وحديث أم عطية قالت كنا نهي أن نحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ولا نكنحل ولا نتطيب ولا نلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب غصص وقد رخص لنا عند الظهر إذا اغسلت إحداً من حيثها في نبذة من كست أظفار متفق عليه وحديث أم سلمة قالت دخل على رسول الله ﷺ حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على صبرا فقال ما هذا بأمر سلمة فقلت إنما هو صبر يا رسول الله ليس فيه طيب قال إنه يشب الوجه فلا يجعله إلا بالليل وتزعينه بالثاء ولا تمشط بالطيب ولا بالحناء فإنه خضاب قالت قلت يا شيء اعتشط يا رسول الله قال الله بالسدر تنظفين به رأسك وراه أبو داود والنسائي وحديثها أيضاً عن النبي ﷺ قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب ولا المشقة ولا الحل ولا تختضب ولا تكنحل وراه أحمد وأبو داود والنسائي أما ابتداء السواد فلا نه ليس من لباس الزينة بل هو لباس الحزن ولذلك لو كان في عرف قوم زينة لموجب عليها اجتنابه كغيره (وعلى الأمانة والحرة الصغيرة والكبيرة الإحداد) لقوله ﷺ لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً متفق عليه من حديث أم سلمة وغيرها فإنه شامل للأمة والصغيرة والكبيرة وكذلك قوله ﷺ في حديثها السابق المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب الحديث شامل للجميع (واختلف في الكناية)

فروى ابن نافع عن مالك لإحداد عليها لأن رسول الله ﷺ قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تمسك على ميت فوق ثلاث والنصرانية ليست مؤمنة ووؤى ابن القاسم عليها الإحداد وقال قال مالك إنما رأيت عليها الإحداد لأنها من أزواج المسلمين فقد وجبت عليها المدة أى والإحداد من لوازم المدة والحديث أمثلة السابق المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب الحديث فإنه شامل لكل زوجة كتابية كانت أو مسلمة ولأن الله تعالى قال وأن أحكم بينهم بما أنزل الله فوجب الحكم عليها بحكم الإسلام وهو وجوب الإحداد على المتوفى عنها زوجها أما قوله ﷺ لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تخارج مخرج الرغبة في ذلك والوعد لمن خالفه بمعنى أنه لا يتركه من يؤمن بالله واليوم الآخر كقوله ﷺ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ( وليس على المطلقة إحداد ) لعدم وروده عن الشارع أما قياسها على المتوفى عنها زوجها فنقض بالملاحظة والمختلة وبوجود الفارق بين مدة عدة اليأس التي هي ثلاثة قروء وعدة المتوفى عنها التي هي أربعة أشهر وعشر ليال ، وقد قيل إن الحكمة في الاحتياط للنسب لأن الميت لا يحيا له عن نسبة لجمال الإحداد زاجراً وقائماً مقام الحياى عن الميت بخلاف المطلق فإنه لوجوده يحياى عن نسبه ويحتاط له ( وتجبر الحرة الكتائية على عدة من المسلم في الوفاة والطلاق ) للأدلة السابقة في الإحداد ولأن الله تعالى أوجب المدة حفظاً للنسب واستبراء للرحم من ماء الزوج الأول وذلك أمر تستوى فيه النساء مسلمات كن أو كتايبات ( وعدة أم الولد من وفاة سيدتها حيضة وكذلك إذا اعتقها ) لأنه استبراء لو وال الملك عن الوقبة كسائر استبراء المستقات والمملوكات ولأنها ليست بزوجة ولذلك لا تراث أما قول عمرو بن العاص لا تفسدوا علينا سنة نبينا عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدتها أربعة أشهر وعشر فضعيف لا يصح كما قال أحمد وغيره ( فإن قعدت عن الحيض ثلاثة أشهر ) لأنها المدة التي لا يقيم الحمل في أقل منها كما سبق ( واستبراء الأمة في انتقال الملك حيضة ) الحديث أبي سعيد الخدرى أن النبي ﷺ قال في سبي أو طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم وحديث رويض بن ثابت عن النبي ﷺ أنه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها رواه أبو داود ( انتقل الملك ببيع أو هبة أو سبي أو غير ذلك ) لأن المعتبر بالانتقال المظنون معه شغل الرحم بما انتقل منه

إلى المنتقل إليه لا أسباب الانتقال (ومن هي في حيازه قد حاضت عنده ثم إنه اشتراها فلا استبراء عليها) (للمسلم براءة الرحم) (إن لم تكن تخرج) لوجود الشك وتطرق احتمال أن تكون أصيبت في خروجها بعد حيضتها المحققة لبراءة زوجها من سيدها الأول (واستبراء الصغيرة في البيع إن كانت توطئه ثلاثة أشهر والياثة من المحيض ثلاثة أشهر) لما سبق من أنها المدة التي تتحقق فيها براءة الرحم (والتي لا توطئه فلا استبراء فيها) لتتحقق براءة زوجها من ماء الغير (ومن ابتاع حاملا من غيره أو ملكها بغير البيع فلا يقربها ولا يتلذذ منها بشئ حتى تضع) لحديث أبي سعيد الخدري السابق قريبا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا توطئه حامل حتى تضع وحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال لا يقرب رجل على امرأة وحملها لغيره رواه أحمد والطبراني وحديث رويغ بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق مائه ولد غيره رواه ابن أبي شيبة وأحمد والداري وأبو داود والترمذي وغيرهم أما المتع من الالتفاف بها فلاه داعية إلى الوطئه المحرم فأشبهت الميعة ولأنها في حالة الخل أم ولد لغيره والبيع باطل فلا يجوز معه الاستمتاع (والسكنى لكل مطلقة مدخول بها) لقوله تعالى (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) والتقييد بالمدخول بها لوجود التمكن بخلاف غير المدخول بها (ولا نفقة إلا التي طلقت دون الثلاث) لأنه يملك رجعتها فالزوجية باقية والتسكين من الاستمتاع موجود لحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان زوجها عليها الرجعة رواه أحمد والنسائي وفي رواية لأحمد إنما النفقة والسكنى للمرأة على زوجها ما كانت له عليها رجعة فإذا لم تكن عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنى وهو وإن كان ضعيفا لا يفراد بعض الضعفاء برفعه إلا أن ما تضمنه من حكم الرجعية يجمع عليه وهو على انفراده دليل مقبول أما المطلقة البائن فلا نفقة لها المفهوم قوله تعالى (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضمن حملن) فإنه ظاهر في أنهن إذا لم يكن حوامل لا ينفق عليهن ولحديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها البتة وهو غائب فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته فقال والله مالك علينا من شيء فجاءه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقال

ليس عليه نفقة رواه مسلم (والحامل كانت مطلقة واحدة أو ثلاثاً) لقوله تعالى (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة بنت قيس وقد بت زوجها طلاقها لا نفقة لك إلا أن تمكثي حاملاً رواه أحمد وأبو داود والنسائي (ولا نفقة للزانية) لأنها بائن ولا نفقة لبائن كما سبق (إلا في الحمل) للآية السابقة (ولا نفقة للملاعة) لحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرق بين المتلاعنين وقضى أن لا بيت لها عليه ولا قوت رواه أحمد وأبو داود ولأنها بائنة مؤبدة التحريم (ولو كانت حاملاً) لأن الحمل منفي من أبيه والنفقة إنما تجب له أولها بسببه ولذلك لو استحلفه وجبت عليه ورجعت بها عليه (ولا نفقة لكل معتدة من وفاة) لأن النفقة إنما تجب للتمسك من الاستمتاع ولا استمتاع لبيت ولأنها أيضاً تجب مياومة ولا ملك له بعد اللوث فلا يمكن إجهاها على الورثة ولقول ابن عباس في قوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهن ممّا تركن من أجل الحول غير إخراج) نسخ ذلك بآية الميراث بما فرض الله لها من الربع والفن ونسخ أجل الحول أن جمعل أجلها أربعة أشهر وعشراً رواه أبو داود والنسائي (ولها السكنى إن كانت الدار للبيت أو قد تقد كراهها) لحديث فريسة بنت مالك قالت خرج زوجي في طلب علاج له فأدركهم في طريق القديوم فقتلوه فأتاني نعيه وأنا في دار شاسعة من دور أهلي فأتيته النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقلت إن نعي زوجي أتاني في دار شاسعة من دور أهلي ولم يدع نفقة ولا مالاً لورثته وليس المسكن له فلو تحولت إلى أهلي واخوتى لكان أوفى لي في بعض شأنى قال تحولت فلياً خرجت إلى المسجد أو إلى الحجرة فدعاني أو أمرني فذهبت فقال امكثي في بيتك الذي أتاك فيه نعي زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً رواه مالك وإمام الأربعة ومحمه الترمذى وابن حبان والحاكم قوله صلى الله عليه وآله وسلم امكثي في بيتك وقد ذكرت أنه لا بيت لزوجها يدل على وجوب سكناها في بيت زوجها إذا كان له بيت بطريق الأولى، ثم إن البيت الذي كانت تسكنه الظاهر أنه بالكراء وإذا أخذ الزوج الكراء فقد صار في معنى ملكه مدة أجل الكراء (ولا تخرج من بيتها في طلاق أو وفاة حتى تم المدة) أما المطلقة الرجعية فلقوله تعالى (لا تخرجون من بيوتهن ولا تخرجن إلا بأعين بفاضة مدينة) أو أماً البائن فلتتضاء جماعة من الصحابة

بذلك ففي الموطن أن يحيى بن سعيد بن الماص طلق ابنة عبد الرحمن بن الحكم البتة فأتتها عبد الرحمن بن الحكم فأرسلت عائشة أم المؤمنين إلى مروان بن الحكم وهو يومئذ أمير المدينة فقالت اتق الله واردد المرأة إلى بيتها وفي الموطن أيضاً عن نافع أن بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل كانت تحت عبادة بن عمرو ابن عثمان فطلقها البتة فأتته فأنكر ذلك عليها عبادة بن عمرو وقدروى عبد لرزاق نحو هذا عن عمرو وعثمان وأما المتوفى عنها فلهديث فريضة السابق وقول النبي ﷺ لها امكثي في بيتك الذي أناك فيه نسي زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله (إلا أن يخرجها رب الدار ولم يقبل من الكراه ما يشبه كراه المثل فلتخرج ) لوجود العذر المبيح لها الخروج والانتقال لأن واجب عليها فعل السكنى ولو لم المسكن لانحصار ( وتقيم بالموضع الذي تنقل إليه حتى تقضى المدة ) لأنه قائم مقام الذي نقلت عنه ( والمرأة ترضع ولها في العصمة ) وجوباً لقوله تعالى ( والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ) ( إلا أن يكون مثلاً لا يرضع ) لمرض وقلة لبن أو كونها ذات قعر وشرف فالأولى للمنفرة والمخرج المرفوع عن الأمة أما اثباتية فهي مما انفرد به مالك ولادليل له إلا ما قيل من العرف المنزل منزلة الشرط قال ابن العربي اختص مالك دون فقهاء الأمصار باستثنائها يعني الشريعة من عموم الآية لأصل من أصول الفقه وهو العمل بالمصلحة ( وللطهارة رضاع ولها على أبيه ولها أن تأخذ أجره رضاعاً إن شاءت ) لقوله تعالى في سورة الطلاق بعد ذكر المصنفات فإن أرضعن لكم فأنوهن أجورهن ( والحضانة للأم بعد الطلاق إلى احتلام الذكر ونكاح الأنثى ودخولها ) لحديث عبادة بن عمرو بن الماص أن امرأة قالت يا رسول الله إن ابني هذا كان يظني له وءاه وحجرت له حواء وثدي له سقاء وزعم أبوه أنه يتزوجه مني فقال أنت أحق به ما لم تنكحي ورواه أحمد وأبو داود وله ظه إلى أبيه طلقني وزعم أنه يتزوجه مني ومعهما الحاكم ( وذلك بعد الإجماع إن ماتت أو تنكحت للجدة ) لأنها أم ومشاركة في الولادة ( ثم للحالة ) لحديث البراء بن عازب أن ابنة حمزة اختصم فيها على وجعفر وزيد فقال علي أنا أحق بها مني ابنه عبيد بن جعفر بنت عمي وعائنها تحق وقال زيد ابنة أخي فقضى به رسول الله ﷺ لحائنها وقاله الحاله بمنزلة الأم متفق عليه ورواه أحمد من حديث علي وقال فيه فإن الحاله والدة ( فإن لم يكن من ذوى رحم الأم أحسد فالأخوات والمات فإن لم يكونوا فالرعية ) لأن في هذا وإنما الاعتبار بوجود الشفقة والحنان والمطف وقوة ذلك

فمن كان أكثر قدم مراعاة لمصلحة الرضيع لأن الشارع ما قسم الأم إلا لملك إلا أنه لما قسم الأم على الأب كان من يملكها مقدما على من يملك بالأب (ولا يلزم الرجل النفقة إلا على زوجته كانت غنية أو فقيرة) لحديث جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال في خطبة في حجة الوداع اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف رواه مسلم وحديث معاوية القشيري قال أتيت رسول الله ﷺ فقلت ما تقول في نساءنا قال أطعموهن مما تأكلون واكسوهن مما تكسون ولا تضربوهن ولا تنقيهن رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم (وعلى أبويه الفقيرين) لقوله تعالى وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ومن الإحسان الإنفاق عليهما وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرابيا أتى النبي ﷺ فقال إن لي مالا ولدا ووالدي يريد أن يجتاح مالي قال أنت وما لك لأبيك إن أولادكم من أطيب كسبكم فكلوا من كسب أولادكم رواه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وابن الجارود وحديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال ولد الرجل من كسبه فكلوا من أموالهم رواه أبو داود والحاكم وأصله عند أحمد والثلاثة الباقيين من أهل السنن (وعلى صغار ولده الذين لا مال لهم) لقوله تعالى فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وأوجب رضاع الولد على أبيه وقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وحديث عائشة في قصة هند امرأة أبي سفيان وشكايتها من بخله وشحه فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك متفق عليه وحديث أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال أنفقه على نفسك قال عندي آخر قال أنفقه على ولدك قال عندي آخر قال أنفقه على أمك قال عندي آخر قال أنفقه على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم أخرجه الشافعي وأبو داود واللقطه له ورواه النسائي والحاكم بتقديم الزوجة على الولد وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن نفقة الوالدين الفقيرين الذين لا كسب لهما ولا مال واجبة في مال الولد وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن على المرأة نفقة أولاده الأطفال الذين لا مال لهم هكذا قال ابن المنذر لكنه متقوض بوجود من يخالفه من السلف وذهب إلى أنه لا تجب نفقة أحد على أحد (ولا نفقة لمن سوى هؤلاء من الأقارب) لأن الدليل دل على وجوب نفقة الوالدين والمولودين ومن

سوام لا يلحق بهم في الولادة وأحكام الولادة فلم يلحق بهم في وجوب النفقة ( وإن اتسع فعليه إعدام زوجته ) إذا كانت من ذوات الشرف التي لا تنضم نفسها في العرف والمادة لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف ومن العشرة بالمعروف أن يقيم لها خادماً ولأنه ما يحتاج إليه في الدوام فاشبه النفقة ( وعليه أن ينفق على عيده ويكفهم إذا ماتوا ) الحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق رواه أحمد ومسلم وحديث السابق قريياً أن رجلاً قال يا رسول الله عندي دينار قال أنفقه على نفسك قال عندي آخر قال أنفقه على ولدك قال عندي آخر قال أنفقه على أهلك قال عندي آخر قال أنفقه على خادمك الحديث ( واختلف في كفن الزوجة فقال ابن القاسم في مالها ) لأنه من توابع النفقة الواجبة بوجود الاستمتاع وبذمها به سقطت النفقة ( وقال عبدالمالك في مال الزوج ) لحسم انقطاع علاقة الزوجية بدليل جواز اطلاعه على عورتها بالفصل ونحوه ووجود الموارثة بينهما ( وقال سحنون إن كانت مليه في مالها وإن كانت فقيرة في مال الزوج ) وهو مجرد استحسان منه وتفريق لا يدل عليه دليل

## باب في البيوع

### وما شا كل البيوع ، وأحل الله البيع وحرم الربا

بالكتاب والسنة فن الكتاب قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بين من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تعملوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وقوله تعالى ( الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ) ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ) وهو أصل ما ذكره المصنف ، ومن السنة حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اجتنبوا السبع الموبقات قالوا يا رسول الله وما هي قال الأشرار بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات متفق عليه وحديث ابن مسعود قال لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله رواه مسلم ورواه أبو داود والترمذي مصححاً وابن ماجه بزيادة وشاهده وكاتبه وحديث عبد الله بن حنبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم

أشد من ست وثلاثين زنية رواه أحمد (ومن الربا في غير النسيئة بيع الفضة يداً بيد متافحلاً وكذلك الذهب بالذهب ولا يجوز فضة بفضة ولا ذهب بذهب إلا مثلاً بمثل يداً بيد) لحديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق إلا متع بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها غائباً بناجز متفق عليه وحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الذهب بالذهب وزناً وبوزن مثلاً بمثل رواه أحمد ومسلم والنسائي والفضة بالذهب ربا (لا يداً بيد) لحديث عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق ربا إلا هاه وهاه الحديث متفق عليه وفي الباب من عبادته بن الصامت وغيره (والطعام من الحبوب والقطنة وشبهها مما يدخر من قوت أو إدام لا يجوز منه بمنه إلا مثلاً بمثل يداً بيد ولا يجوز فيه التأخير) لحديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والتمر بالتمر والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل يداً بيد فن زاد أو استزاد فقد أرى الآخذ والمعطى فيه سواء رواه أحمد والبخاري وحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والملح بالملح مثلاً بمثل يداً بيد فن زاد أو استزاد فقد أرى إلا ما اختلفت أرواؤه رواه مسلم وحديث عمر ابن الخطاب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذهب بالورق ربا إلا هاه وهاه والبر بالبر ربا إلا هاه وهاه والتمر بالتمر ربا إلا هاه وهاه متفق عليه (ولا يجوز طعام بطعام إلى أجل كان من جنسه أو من خلافه كان مما يدخر أو لا يدخر) لحديث عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بدوا يداً بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد رواه أحمد ومسلم ورواه أبو داود والنسائي وابن ماجه بنحوه وفي آخره وأمرنا أن نبيع البر بالشعير والتمر بالبر يداً بيد كيف شئنا (ولابأس بالقواكه والبقول وما لا يدخر متافحلاً وإن كان من جنس واحد) لأن علة الربا عند مالك الإذخار للاقتيات فلا تجرى الربا فيما ليس كذلك كالقواكه والبقول (يداً بيد) لالنسيئة لأن ربا النساء يدخل الطعام وإن لم يكن بربوا لقوله ﷺ وفي حديث عباد السارق فإذا اختلفت هذه الأصناف



فيعو كيف شتم إذا كان بدأ بيد فأجاز التفاضل ومنع النساء (ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد فيما يدخر من الفواكه اليابسة) كالجزر والورز والبندق عند ابن نافع وابن حبيب لأن علة الربا عندهما الإدخار للأكل لا للاقتيات وهذه الاشتاء تدخر للأكل والمشهور خلافه لما تقدم من علة مالك (وسائر الإدام والطعام والشراب) لأنه يدخر للاقتيات (إلا الماء وحده) فإنه يدخر ولا يقتات (وما اختلفت أجناسه من ذلك ومن سائر الحبوب والثمار والطعام فلا بأس بالتفاضل فيه بدأ بيد) أقوله عليه السلام في حديث غبادة المار فإذا اختلفت هذه الأصناف فيعو كيف شتم إذا كان بدأ بيد (والتمتع والشعير والسك كجنس واحد فيما يحل منه ويحرم) لأنه مقتات تساوت منفعتهم فوجب أن يحرم فيه التفاضل كما لو كان برأكله أو شعيراً كله ولما رواه مالك في الموطأ حيث قال بلغني أن سليمان بن يسار قال فني علف حمار سعد ابن أبي وقاص فقل لغلامه خذ من حنطة أدلك فاتبع بها شعيراً ولا تأخذ إلا مثله وروى أيضاً عن نافع عن سليمان بن يسار أنه أخبره أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث فني علف دابته فقال لغلامه خذ من حنطة أهلك طعاماً فاتبع بها شعيراً ولا تأخذ إلا مثله وذكر بلاغاً عن ابن معيقيب الهوسى مثل ذلك ولما في صحيح مسلم عن معمر بن عبد الله أنه أرسل غلامه بصاع قح فقال به ثم اشتر به شعيراً فذهب الغلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع فلما جاء معمر أخبره بذلك فقال له معمر لم فعلت ذلك الطلق فردّه ولا تأخذه إلا مثلاً بمثل قال وكان طعامنا يومئذ الشعير قيل له فإنه ليس بمثل قال إني أخاف أن يضارع ، هذا هو المشهور والصحيح كما قال ابن عبد السلام وغيره خلافه لقوله عليه السلام البر بالبر والشعير بالشعير مثلاً بمثل ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثرهما بدأ بيد رواه أبو داود والنسائي وفي رواية تقدمت قريباً وأمرنا بنحو النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع البر بالشعير والشعير بالبر بدأ بيد كيف شئنا فهذه صراحة لا قبل التأويل وأما حديث سعد بن أبي وقاص ومعمر فلا حجة فيهما لأنه لم يصرح فيهما بأنهما جنس واحد وإنما قلنا ذلك تورعاً واحتياطاً أو تساهلاً وتكرماً فلا دليل فيه ثم لو كان صريحاً لما كان فيه دليل أصلاً لما روت للرفوع الثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا معارضة بين مرفوع وموقوف (والزبيب كله صنف والتمر كله صنف) لحديث أبي سعيد وأبي هريرة أن رسول الله ﷺ

استعمل رجلا على خير لجام بتمر جنب فقال أكل تمر خير هكذا قال إنما نأخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال لا تفعل بع الجمع بالبرام ثم اتبع بالدارم جنباً وقال في الميزان مثل ذلك روى البخارى ومسلم (والقطنية أصناف في البيوع) لاختلافها في الصورة والمنافع وعدم استعمال بعضها إلى بعض واختصاص بعض البلاد ببعضها دون بعض (واختلف فيها قول مالك) فرة قال إنما جنس واحد لا يجوز التفاضل فيها لأنها تجمع في الزكاة ومرة قاله أجناس مختلفة يجوز التفاضل فيها لما قدمناه (ولم يختلف قوله في الزكاة أنها صنف واحد) لتقارب منافعها واتفاق معظم الأغراض فيها كذا قالوا وهو مما قضى وتضارب قال من أجله الباجي والأظهر عندي أن يكون كل صنف منها صنفاً منفرداً لا يضاف إلى غيره في الزكاة والبيوع لأننا الجنس بانفصال الحبوب بعضها من بعض اطرد ذلك فيها وانعكس وصح وإن علمنا باختلاف الصور والمنافع صحواها علم ويقول الثاني إنه احتياط للربا في البيوع ولحظ الفقهاء في الزكاة وهو كلام قاسد أيضاً لأن الاحتياط للربا يقتضى أن تكون القطنية صنفاً واحداً حتى لا يتسع التفاضل المباح بين الأصناف المتنوعة (ولحوم ذوات الأربع من الأنعام والوحش صنف) لتشابه لحمها وتقارب منفعتها (ولحوم الطير كله صنف) لتقاربها في الشبه والمنفعة ومخالفه جميعها للحوم الأنعام في الصورة والمنفعة (ولحوم دواب الماء كلها صنف) لما سر في الصنفين قبلها (وما تولد من لحوم الجنس الواحد من شحم فهو كله) لأنها متولدة عنها فلها حكم أصلها كشحم الخنزير لو ورود النص في اللحم (والبأن ذلك الصنف وجبه وصنمه صنف) له حكم أصله كما في الذي قبله وظاهر كلام المصنف أن الثلاثة صنف واحد والمذهب خلاف هذا بل كل واحد من الثلاثة على حدة (ومن ابتاع طعاماً فلا يجوز بيعه قبل أن يستوفيه الحديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ابتست طعاماً فلا تبمه حتى تستوفيه رواه أحمد ومسلم وحديث أبي هريرة قال نبى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يشتري الطعام ثم يبيع حتى يستوفى رواه أحمد ومسلم أيضاً وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ابتاع طعاماً فلا يمه حتى يستوفيه قال ابن عباس ولا أحسب كل شيء إلا مثله رواه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود والقساق وابن ماجه (إذا كان شراؤه ذلك على وزن أو كيل أو عدد) الحديث ابن

عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اشترى طعاما بكيل أو وزن  
خلا يمه حتى يقبضه رواه أحمد وأبو داود والنسائي ولفظهما نهي أن يبيع أحد  
طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه وحديث جابر نهي رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري رواه  
ابن ماجه والدارقطني وروى البزار نحوه من حديث أبي هريرة بسند حسن  
( بخلاف الجراف ) التقييد بالمكيل والموزون في الأحاديث السابقة وقوله صلى  
الله عليه وآله وسلم حتى يستوفيه ولم يقل حتى يتقوله أو يأخذه فطلق هذا الحكم  
بما ثبت له حكم الاستيفاء وهو المكيل والموزون والمسدود أما الجراف  
فاستيفاءه بتمام المقدوليس فيه توفية أكثر من ذلك ( وكذلك كل طعام أو إدام  
أو شراب ) للأدلة السابقة في النهي عن بيع الطعام قبل استيفائه والإدام والشراب  
مطعمومان داخلان في النهي ( إلا الماء وحده ) لعدم مشاحة الناس فيه ( وما يكون  
من الأدوية والزراريع التي لا يعصر منها زيت فلا يدخل ذلك فيما يحرم من بيع  
الطعام قبل قبضه ) لأنه ليس بطعام فلا يتناوله النهي الوارد عن الشارع صلى الله  
عليه وآله وسلم ( أو التفاضل في الجنس الواحد منه ) لأنه ليس بمعدن ولا  
حقنات فلا تدخله الربا ( ولا بأس ببيع الطعام القرض قبل أن يستوفيه ) لأن  
المتع من بيع الطعام قبل قبضه ما توالى فيه بيعتان لم يتخللها قبض وليس  
القرض كذلك ( ولا بأس بالشركة والتولية والاقالة في الطعام المكيل قبل  
قبضه ) لما رواه سحنون في المدونة عن ابن القاسم عن سليمان بن بلال عن ربيعة  
ابن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال  
من ابتاع طعاما فلا يمه حتى يستوفيه إلا ما كان من شركة أو تولية أو إقالة  
ولاجتماع أهل العلم على أنه لا بأس بالشركة والتولية والاقالة في الطعام قبل أن  
يستوفى إذا انتقد الثمن بمن يشركه أو يقبله أو يوليه كما قال مالك في المدونة ( وكل  
عقد بيع أو اجارة أو كراء ينظر أو غرر في ثمن أو شئون أو أجل فلا يجوز )  
لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن بيع الحصة وعن بيع  
الغرر رواه أحمد وسلم والأربعة وبيع الحصة هو أن يقول بملك من هذه  
الأثواب ما وقعت عليه هذه الحصة ويرى الحصة وقيل هو أن يجعل نفس الرمي  
بيعا وحديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تشترؤا السمك  
في الماء فإنه غرر رواه أحمد وحديث أبي سعيد الخدري قال نهي رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم عن شراء مافي بطون الأنعام حتى تضع وعن بيع مافي ضروعة  
إلا بكيل وعن شراء العبد وهو آبق وعن شراء الخاتم حتى تقسم وعن شراء  
الصدقات حتى تقبض وعن ضربة الناص رواه أحمد وابن ماجه ( ولا يجوز بيع  
النمر ولا يبيع شيء مجهول ولا إلى أجل مجهول ) للأحاديث المذكورة فهنا مكرور  
مع ما قبله ( ولا يجوز في البيوع التدليس ) وهو كتمان العيب لحديث عقبة بن عامر  
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول المسلم أخو المسلم ولا يحل لمسلم  
أن يبيع من أخيه بيعاً فيه عيب أن لا يبينه له رواه ابن ماجه والبيهقي ( ولا الفس )  
وهو خلط الشيء بما ليس منه كاللبن بالماء والسمن بالشحم وهو أيضاً شامل للتدليس  
فمن أتى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر على صبرة طعام فأدخل  
يدها فقالت أصابعه بلا فقال ما هذا يا صاحب الطعام قال أصابعه السماء يا رسول  
الله قال أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس من غشنا فليس منا رواه مسلم  
والترمذي وابن ماجه وأبو داود وحديث ابن عمر قال مر رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم بطعام وقد حسنه صاحبه فأدخل يده فيه فإذا طعام ردى فقال ب هذا  
على حدة وهذا على حدة فن غشنا فليس منا رواه أحمد والترمذي والطبراني وحديث  
ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال من غشنا فليس منا والمكر والخديعة في النار  
رواه الطبراني في الصغير وابن حبان في الصحيح وأبو نعيم في الحلية وفي الباب  
عن جماعة ( ولا الخلاصة ) لحديث ابن عمر قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم أنه يخدع في البيوع فقال من يابعت فقل لا خلاصة رواه أحمد والبخاري  
ومسلم وحديث أنس أن رجلاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان  
يبتاع وكان في عقده يمتن في عقله ضفد فأتى أهله النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا  
يا رسول الله احجر على فلان فإنه يبتاع وفي عقده ضفد فدعاه ونهاه فقال يابني  
الله إني لأصبر عن البيع فقال إن كنت غير تارك البيع قتل هاوما ولا خلاصة  
رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي ( ولا الخديعة ) لحديث أنس أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال المكر والخديعة والخيانة في النار يعني يجر أصحابها  
إلى النار رواه الحاكم ورواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان من حديث أبي هريرة  
وأبو داود في المراسيل من مرسل الحسن البصري وتقدم حديث ابن مسعود عن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من غشنا فليس منا والمكر والخديعة في

الثار (ولا كتمان العيب) لما سبق في التدليس والحديث واثلة بن الأسقع قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من باع عيًّا لم يبيته لم يزل في مقت الله ولم يزل الملائكة تلعنه رواه ابن ماجه هكذا مختصراً ورواه الحاكم والبيهقي وفيه عندهما قصة ولفظ المرفوع عندهما لا يحل لأحد يبيع شيئاً إلا بين ما فيه ولا يحل لمن علم ذلك إلا يبيته وقال الحاكم صحيح الإسناد (ولا خلط ذني بجيد) لأنه غش وقد مر ما فيه (ولا أن يكتم من أمر سلطه ما إذا ذكره كرهه المبتاع أو كان ذكره أغش له في الثمن) لأن ذلك تدليس وقد مر ما فيه فهو مكر (ومن ابتاع عبداً فوجد به عيًّا فله أن يبعه ولا شيء له أو يردّه ويأخذ بماله) للحديث أن هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصروا إلا بل والتم من ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رخصها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر رواه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم (إلا أن يدخله عنده عيب مفسد فله أن يرجع بقيمة العيب القديم من الثمن أو يردّه ويرد ما ناقصه العيب عنده) للحديث المذكور ووجه الدليل منه أن المشتري لما أئلف اللبن وبنى سائر الحيران جعل له النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخيار بين أن يفرم ما أئلف ويرد الحيسوان أو يحسكه ولقول مالك في الموطأ إنه الأمر المجتمع عليه عند علماء المدينة ولأن البائع قد دلس بعيب والمشتري قد حدث عنده عيب بخير تدليس منه كل واحد منهما غير راض لما كان عند صاحبه من العيب فلما تعارض الحقان كان أولاهما بالرد المشتري لأنه لم يوجد منه تدليس ولا تعمد (وإن رد عبداً بعيب وقد استغله فله غلته) للحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن الخراج بالضمان رواه أحمد والترمذي والشافعي وابن ماجه وفي رواية عنها أن رجلاً ابتاع غلاماً فاستغله ثم وجد به عيًّا فردّه بالعيب فقال البائع غة عبيد فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغة بالضمان رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والمعنى أن المشتري يملك الغة والمنفعة الحاصلة من المبيع بضمها الأصل الذي عليه (والبيع على الخيار جائز) لحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار رواه مالك والبخاري ومسلم وغيرهم ومعناه على تأويل مالك وأصحابه أن المتساومين لما الخيار قبل الإيجاب فإذا انعقد

البيع بينهما لوم إلا إذا اشترط الخيار فثبت لها الخيار على حسب ما شرطه .  
 وإذا خربا ذلك أبغلا قريباً إلى ما يختار فيه تلك السلة أو ما تكون فيه المشورة .  
 لأن الخيار في البيع في أصله غرر وإنما جوزه السنة لحاجة الناس إلى ذلك  
 لأن المشتري قد لا يحسن الشراء ولا الوقوف على حقيقة ما اشتراه من جودة  
 وسلامة وغير ذلك فيحتاج إلى مشورة واختيار وإذا كانت العلة حاجة الناس  
 إلى ذلك فالواجب أن تقدر بقدر ما يحصل المقصود لأن فيما زاد على ذلك ضرراً  
 على البائع وتقرباً لمصلحته وتضييعاً لماله وذلك ممنوع ( ولا يجوز التقديف  
 الخيار ولا في عدة الثلاث ولا في المواضعة بشرط ) لأنه تارة يكون بيعاً إن  
 اختار البيع وتارة يكون سلفاً إن رد البيع ولا يجوز أن يشترط السلف للتخيير  
 في بيع لأن السلف من عقود المرفوف التي تبطل المعاوضة إذا قارنتها كالبيع  
 والسلف أما إذا لم يكن ذلك بشرط فإنه جائز لأنه تبرع من المشتري بتعجيل  
 التقديف ( والنقطة في ذلك والضمان على البائع ) لأن المبيع في مدة الخيار لا زال  
 على ملكه لأن الإيجاب لا يلزمه فلم ينتقل الملك عنه ( وإنما يتوابع للاستبراء  
 الجارية التي للفراش في الأغلب ) لأن الغالب فيمن هي كذلك أن توطأ  
 فيزل الأغلب مذلة المحقق احتياطاً للفروج ( أو التي أمر البائع بوطئها  
 وإن كانت وخشاً ) خشية أن تكون حملت والأصل في المواضعة دفع  
 الضرر والخطر والسلف الذي يحرم المنفعة إن تقديف الأمة الرفيعة التي تراد  
 لوطموليست بظاهرة الحمل ولا معرضة لحل يقيمها في البيع كذات الزوج أو  
 التي وطئها البائع وإن كانت وخشاً أي وضيمة لأن الحمل في مثل هذه ينقص  
 من ثمنها كثيراً فيقع في البيع غرر وخطر بضائع المال عند ظهور الحمل فلذلك  
 وجبت المواضعة وهي أن الأمة توضع عند امرأة عدل أو أمين متأهل حتى  
 تحيض وتحقق براءتها فيتم البيع أو يظهر بها الحمل فترد ( ولا يجوز البراءة من  
 الحمل إلا حلاً ظاهراً ) يعني أنه لا يجوز للمالك أن يبيع أمة رفيعة ويشترط على  
 المشتري أنه يرى من حملها بحيث لا رد له بسببه إن ظهر بها لما فيه من الضرر أما  
 إذا كان حملها ظاهراً وقت العقد فإنه يجوز انتزاعه منه لدخول المشتري عليه وعدم  
 وجود الفرر فيه ( والبراءة في الرقيق جائزة ما لم يعلم البائع ) لما رواه مالك  
 في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر باع غلاماً له  
 بثمانمائة درهم وباعه بالبراءة فقال الذي ابتاعه لعبد الله بن عمر بالغلام داء لم تسمه

لى فاختصا لى عثمان بن عفان بالبراء قضى عثمان بن عفان على عباده بن عمر أن  
يخلف له لقد باعه العبد وما به داه يعله فأبى عباده أن يخلف وأرتجع المبد فضع  
عنده بقاءه عباده بعد ذلك بألف وخمسة درهم فهذا حكم عثمان وإقرار عباده  
ابن عمر إياه ولم يعلم لها مخالف من الصحابة وفيه دليل على البراء بما لم يعلم دون  
ما علم ولذلك استخلف عثمان عباده بن عمر أنه لم يعلم العيب ليحكم له بعدم الرد فلما  
استمع عن ذلك حكم عليه بالرد لعدم ثبوت جيل البائع بالعيب شرعا بالنسبة لابن  
عمر لأن الأحكام يراعى فيها حال الموم لآحال الأفراد (ولا يفرق بين الأم  
وولدها في البيع) الحديث أن أبوب الانصارى قال سمعت رسول الله ﷺ يقول  
من فرق بين والدته وولدها فرق الله بين أحبته يوم القيامة رواه أحمد والترمذى  
وقال حسن غريب والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم والدارقطنى والدارمى  
وغيرهم وحديث أبى موسى قال لعن رسول الله ﷺ من فرق بين الوالدة وولدها  
وبين الأخ وأخيه رواه ابن ماجه والدارقطنى (حتى يشر) لاستثنائه عن أمه  
وللإجماع على العمل بالحديث المتقدم إذا كان الولد طفلا لم يبلغ سبع سنين حكمه  
ابن النذر فى الاشراف ومازاد على السبع فيه خلاف لكن الحديث مطلق فلا  
ينفى تقيده إلا بتوقيف وهو نقل ابن يونس عن ابن عبدالحكم (وكل بيع فاسد  
فضائه من البائع) لبقائه على ملكه لأن البيع الفاسد لا ينقل الملك بعده لوجوب  
فسخه بخلاف الصحيح فإنه على ذمة المشتري بنفس العقد لزومه بالايجاب (فإن  
قبضه المتناع فضائه من المتناع من يوم قبضه) لأنه قبضه على نية التملك فكان  
ضمائه عليه وإن لم يكن التملك صحيحاً فى نفسه لتمدبه بالقبض لما يجب فسخ عقده  
قبل فرواته فهو كالتناصب يضمن ماغضب (فإن حال سوقه أو تغير يده فعليه  
قيمه يوم قبضه ولا يرد) لانتقال ملكه إلى المشتري بالفوات (وإن كان بما يوزن  
أو يكال فليرد مثله) لأنه لا يفتوت بتغير السوق لقيام مثله مقامه (ولا يفتى الرباع  
حوالة الأسواق) لأن الغالب فى العقد أن يراد لقنية لالتجارة فلا يطلب فيه  
كررة فمن كذا قالوا وهى تعليقات فارغة والحق أن هذه آراء متناقضة متعارفة  
لا تتمشى مع معقول ولا منقول وليست من شرع الله ورسوله فى ورد ولا صدر  
(ولا يجوز سلف بخر منفعة) الحديث على عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ كل  
قرض جر منفعة فهو ربا رواه الحارث بن أبى أسامة فى مسنده لكنه ساقط الاستاد  
لأنه من رواية سوار بن مصعب وهو متروك لكن له شواهد منها عن فضال بن عبيد

هو قوما قال كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا رواه البيهقي وحديث أنس  
ابن مالك قال: قال رسول الله ﷺ إذا أقرض أحدكم قرضاً فاهدي إليه أو حمله  
على العادة فلا يركبها ولا يقبله إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك رواه  
ابن ماجه والبيهقي وسنده ضعيف أيضاً والبخاري في التاريخ عنه أيضاً عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أقرض أحدكم فلا يأخذ هدية وله شواهد موقوفة  
عنها عن أبي بردة بن أبي موسى قال قدمت المدينة فلقيت عبد الله بن سلام فقال لي  
إنك بأرض فيها الربا فاش فإذا كان لك على رجل حق فأهدي إليك حمل تين أو  
حمل شعير أو حمل قث فلا تأخذ منه فإنه ربا رواه البخاري والبيهقي وعن ابن  
مسعود إنه سئل من رجل استقرض من رجل دراهم ثم إن المستقرض أقرض  
المقرض ظهر دابته فقال عبد الله ما أصاب من ظهر دابته فهو ربا رواه البيهقي  
وقال أنه منقطع وعن زر بن حبیش قال قلت لأبي بن كعب يا أبا المنذر إني  
أريد الجهاد فأني الصراف فأقرض قال إنك بأرض فيها كثير فاش فإذا  
أقرضت رجلاً فاهدي إليك هدية نخذ قرضك وأردد إليه هديته رواه البيهقي  
وروى أيضاً عن ابن سيرين أن أبي بن كعب أهدى إلى ابن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنهما من ثمرة أرضه فردما فقال أبي لم رددت على هديتي وقد علمت  
أني من أطيب أهل المدينة ثمرة خذ عني ما ترد على هديتي وكان عمر رضي الله عنه  
أسلفه عشرة آلاف درهم قال البيهقي هذا منقطع (ولا يجوز بيع وسلف) لحديث  
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحمل  
سلف وبيع الحديث رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم  
(وكذلك ما قرن السلف من إجارة أو كراء) لأنهما في معنى البيع (والسلف  
جائز) بالكتاب والسنة والاجماع بل مندوب إليه مرغّب فيه قال تعالى إذا  
قد أنتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وقضاياه صلى الله عليه وآله وسلم في السلف  
الواقع منه ومن غيره في عصره كثير شيرة يأتي بعضها وعن أنس أن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال الصدقة بعشرة أمثالها والقرض بثمانية عشر رواه ابن  
ماجه وروى البيهقي عنه مرفوعاً قال قرض الشيء خير من صدقته وهو أيضاً  
داخل في عموم الأدلة القرآنية والحديثية الواردة بفعل المعاونة وفعل  
الخير والمعروف وقضاء حاجة المسلم وتفريج كربته وسد فاقته (في كل شيء) إلا  
في الجور (لأن الملك بالقرض ضعيف فإنه لا يمنعه من الجارية على المقرض



غلا يتباح به الوطء كملك في مدق الحيار وإذا لم يبع الوطء لم يصح القرض لعدم  
التقابل بالفرق ولأن الابتاع مما يحتاج له ولو أبتنا قرضه أنقضى ذلك إلى أن  
يطأها ثم يرد ما فيكون فرجاً معاراً وهو شنيع بشيع قال مالك في الموطأ ولم يزل  
أهل العلم يتهون عنه ولا يرخصون فيه لأحد (وكذلك تراب النخعة) لأن فيه جبلاً  
وغرراً لعدم انحصار وصفه (ولا تجوز الرضعة من الدين على تمجيله) لأنه من باب  
السلف الذي يمر المنفعة لأن من عجل شيئاً قبل وجوبه يعد مسداً لما عجله ليأخذ  
عنه بعد الأجل ما كان في ذمته وهو جميع الدين ولما رواه مالك عن ابن عمر أنه  
سئل عن الرجل يكون له الدين على الرجل إلى أجل فيضع عنه صاحب الحق  
ويصطلحه الآخر فكره ذلك عبد الله بن عمر ونهى عنه وروى أيضاً عن عبيد أبي  
صالح مولى السفاح أنه قال بعت برأى من أهل دار نخلة إلى أجل ثم أردت الخروج  
إلى الكوفة فمرضوا على أن أضع عنهم من الثمن وينقدون فسألت عن ذلك زيد بن  
ثابت فقال لا أترك أن تأكل هذا ولا تؤكله (ولا التأخير به على الزيادة فيه) لأنه  
سلف بزيادة أيضاً لأن المؤخر لما في الذمة مسلف سيأخذ أكثر من دينه بعد الأجل  
الثاني ولما رواه مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم أنه قال كان الربا في الجاهلية أن  
يكون للرجل على الرجل الحق إلى أجل فإذا حل الأجل قال أنقض أم تربي فإن  
نقض ولا زاده في حقه وآخر عنه في الأجل (ولا تمجيل عرض على الزيادة فيه  
إذا كان من بيع) لأنه من أكل المال بالباطل والله تعالى يقول ولا تأكلوا أموالكم  
بينكم بالباطل (ولا بأس بتمجيل ذلك من قرض) لأن الأجل فيه حق للمقرض  
دون المقرض فلم يسقط بالتمجيل حقاً له فينسب إلى أنه فعل ذلك لما حصل له من  
مقابلته بالزيادة لأن الأجل لم يكن حقاً له بخلاف ذلك في البيع فلان الرجل حق لها  
جميعاً (إذا كانت الزيادة في العفة) لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استقرض  
سناً فأعطى سناً خيراً من سته وقال خياركم أحاسنكم قضاء رواه أحمد والترمذي  
وصححه من حديث أبي هريرة وروى الجماعة إلا البخاري عن أبي رافع قال استلف  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكرة لجماعة إلى الصدقة فأمرني أن أضي الرجل  
بكره فقلت إني لم أجد في الإبل إلا جملاً خياراً رباعياً فقال أعطه إياه فإن من خير  
الناس أحسنهم قضاء وروى النسائي والبيهقي من حديث الرباض بن سارية نحوه  
قال بعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكرة فجئت أقتضاه فقلت يا رسول  
الله اقضني بمن بكري قال نعم لا أقضيها إلا بختبة ثم قضاني فأحسن قضائي ثم

جاء أعرابي فقال يا رسول الله اقضني بكري قضاء بعير أ مسناً فقال يا رسول الله هذا أفضل من بكري فقال هو لك إن خير القوم خيرهم قضاء ( ومن زدق أقرض أكثر عدداً في مجلس القضاء فقد اختلف في ذلك إذا لم يكن فيه شرط ولا رأى ولا عادة فأجاز ما شهب ) وهو الصحيح للأحاديث السابقة وحديث جابر بن عبد الله قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان لي عليه دين فقضاني وزادني رواء البخاري وسلم وهو ظاهر في الزيادة في العدد بل وقع في رواية عند مسلم والبيهقي وأرسل يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى بلال فقال أعطه وقية ذهب وزده فأعطاني وقية وزادني قيراطاً الحديث فذه صريحة في الزيادة في العدد ( وكره ابن القاسم ولم يجزه ) لعدم وقوفه على الحديث ( ومن عليه دنائير أو دراهم من بيع أو قرض مؤجل فله أن يسجله قبل أجله ) لأن الأجل من حقه فإذا أسقطه وتعدل الأداء جاز ( وكذلك له أن يجعل المروض والطعام من قرض ) لما سبق ( لامن بيع ) لأنهما لا يرد بهما إلا في الأسواق غالباً فلنشتري غرض صحيح في تأخير ذلك إلى وقته لينفع بالبيع فيه بخلاف القرض فإنه لا يجوز له أن يقصد النفع بما أقرض ( ولا يجوز بيع تمز أو حب لم يبد صلاحه ) لحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع رواه أحمد والبخاري ومسلم والأربعة إلا الترمذي وفي رواية عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع التمر حتى يبيض ويأمن الباعة رواه أحمد ومسلم والأربعة إلا ابن ماجه وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتبايعوا التمار حتى يبدو صلاحها رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم وفي حديث آخر له أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى ترمي قالوا وما ترمي قال تعمر وقال إذا منع الله الثمرة فم تستحل مال أخيك رواه البخاري ومسلم ( ويجوز بيعه إذا بدا صلاح بعضه وإن نخلة من نخيل كثيرة ) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الأحاديث السابقة حتى يبدو صلاحها وبدو الصلاح ظهوره فإذا ظهر في البعض يطلق عليه في اللغة والعرف إنه قد بدا صلاح هذا الثمر ولو أراد صلى الله عليه وآله وسلم صلاح الجميع لقال حتى يصلح جميعه ولأن جميع التمار يبدو صلاح بعضه ثم يتابع صلاحه شيئاً فشيئاً فلا يصلح آخره إلا ولو ترك أوله لتبطل

وضاع وهو خلاف المقصود مع النهي عن احضارة المال كما الصحيح ولأن العمل جار بهما في كل زمان منذ عصره عليه السلام في جميع أقطار أهل الإسلام (ولا يجوز بيع مافي الأنهار والبرك من الحيتان) لحديث عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشربوا السمك في الماء فإنه غرر ورواه أحمد والبيهقي من طريقه وقال فيه ارسال بين المسيب بن رافع وابن مسعود والصحيح أنه موقوف على عبد الله أنه كره بيع السمك في الماء والموقوف رواه أحمد أيضاً ( ولا يبيع الجنين في بطن أمه ) لأنه غرر وقد نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الغرر كما سبق ويأتي وذلك أنه لا يدري أيمخرج أم لا فإن خرج لم يدري أ يكون حسناً أم قبيحاً أم ناقصاً أم ذكراً أم أنثى وذلك كله يتفاضل في القيمة ( ولا يبيع مافي بطون سائر الحيوانات ) لحديث أبي سعيد الخدري قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن شراء مافي بطون الأنعام حتى تضع الحديث رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي ( ولا يبيع نتاج ما تنتج الناقة ) الحديث ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع جبل الحبله ورواه أحمد ومسلم والترمذي وفي رواية عنه نهى عن بيع جبل الحبله وجبل الحبله أن تنتج الناقة مافي بطنها ثم تعمل التي تنتج رواه أبو داود وفي رواية نهى عن بيع جبل الحبله وكان يبيعاً يقايمه أهل الجاهلية كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها رواه مالك والبخاري ( ولا بيع مافي ظهور الإبل ) حديث ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن عصب الفحل رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي والبيهقي وحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع ضراب الفحل رواه مسلم والنسائي وروى مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال لأربابا في الحيوان وإنما نهى عن الحيوان عن ثلاثة عن المضامين والملاقيح وجبل الحبله والمضامين بيع مافي بطون أنثى الإبل والملاقيح بيع مافي ظهور الجمل ( ولا يبيع الآبق والبعير الثارد ) حديث أبي سعيد قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شراء مافي بطون الأنعام حتى تضع وعن بيع مافي ضروعها إلا بكيل وعن شراء العبد وهو آبق رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي ( ونهى عن بيع الكلاب ) لحديث أبي مسعود عتبة بن عمرو قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب ومهر البهي وطلوان الكاهن رواه أحمد والبخاري ومسلم والأربعة وحديث ابن عباس قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب وقال إن جاء يطلب ثمن الكلب فأما كفه تراباً

رواه أحمد وأبو داود وحديث جابر أن النبي ﷺ نهي عن ثمن للكلب والسنور  
 وزاه أحمد ومسلم وأبو داود (واختلف في بيع ما أذن في اتخاذه منها) وهو كلب  
 الصيد والماشية والزرع فمن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من  
 اتخذ كلباً إلا كلب ماشية أو صيد أو زرع انتقص من أجره كل يوم قيراط رواه  
 البخاري ومسلم وعن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول  
 عن اقتنى كلباً إلا كلب صيد أو ماشية فإنه ينقص من أجره كل يوم قيراط رواه  
 مالك والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي قيل لا يجوز بيعه للأحاديث السابقة  
 وإن أذن في اقتنائه فالأقنائه يكون بدون بيع وقيل يجوز بيعه وهو قول ابن كنانة  
 وممنون حتى قال أيمنه وأصح بثمنه وذلك لأنه يباح الاتفاق به ويصح نقل اليد  
 فيه والوصية به فيصح بيعه كالخار والحديث جابر أن النبي ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم  
 نهي عن ثمن السنور والكلب إلا كلب صيد رواه النسائي وقال ليس بصحيح وقال  
 الدارقطني الصحيح أنه موقوف على جابر وحديث أبي هريرة قال نهي عن ثمن  
 الكلب إلا كلب الصيد رواه الترمذي وقال هذا حديث لا يصح من هذا الوجه  
 قال وروى عن جابر عن النبي ﷺ نحو هذا ولا يصح إسناده أيضاً وحكى  
 النووي اتفاق أهل الحديث على ضعفه فالصحيح القول الأول (وأما من قتله  
 فعليه قيمته) للتمددى بقتل ما أذن الشرع في اقتنائه ولأنه ليس كل ما لا يجوز بيعه  
 لا يجوز أخذه قيمته لأن أم الولد لا يجوز بيعها ويجوز أخذ قيمتها من قائلها وهذا على القول  
 الصحيح أنه لا يجوز بيعه أما على القول بجوازها فظاهر (ولا يجوز بيع اللحم بالحيوان)  
 لحديث ابن عمر أن النبي ﷺ نهي عن بيع اللحم بالحيوان رواه الأزرلكنه من رواية  
 ثابت بن زهير وهو ضعيف وحديث الحسن عن سمرة أن النبي ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم  
 نهي أن يتباع الشاة باللحم رواه البيهقي وقال هذا إسناده صحيح ومن أثبت سماع الحسن  
 البصري من سمرة عنه موصوفاً ومن لم يثبت فهو مرسل جيد يضم إلى مرسل سعيد  
 ابن المسيب والقاسم بن أبي بزة وقول أبي بكر الصديق، قلت مرسل سعيد بن المسيب  
 رواه مالك في الموطأ والشافعي عنه عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب أنه النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن بيع اللحم بالحيوان ورواه سعيد بن منصور عن  
 الراوردي وحض بن ميسرة عن زيد بن أسلم مثله ومرسل القاسم رواه الشافعي

عنه قال قدمت المدينة فوجدت جزورا قد جزرت لجزئت أربعة أجزاء كل جزء منها يتناق فأردت أن أبتاع منها جزءا فقال لي رجل من أهل المدينة إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يباع حتى يميت قال فسألت على ذلك الرجل فأخبرني عنه خيرا وقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه رواه الشافعي أيضا عن ابن عباس عن أبي بكر أنه كره بيع اللحم بالحيوان (من جنسه) لأن ما يجري فيه الربا يعتبر فيه الجنس كالحبوب والثمار وقال ابن القاسم لم أر عند مالك تفسير حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اللحم بالحيوان إلا من صنف واحد لموضع المزابنة (ولا بيعتان في بيعة) لحديث أبي هريرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيعتين في بيعة رواه أحمد والترمذي وصححه والنسائي والبيهقي وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع وسلف وعن بيعتين في صفقة واحدة الحديث رواه البيهقي وغيره (وذلك أن يشتري سلعة إما بخمسة نقدا أو عشرة إلى أجل قد لزمته بأحد الثنتين) لأن هذا فسره رواة الحديث الذين فهموا معناه بالمشافهة وقراءت الأحوال فمن سماه عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صفقتين في صفقة قال سماك هو الرجل يبيع البيع فيقول هو ينسا بكذا وهو يتقد بكذا وكذا رواه أحمد والبخاري والطبراني في الأوسط والكبير وروى البيهقي حديث أبي هريرة السابق من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا نهى عن بيعتين في بيعة قال عبد الوهاب يعني يقول هو لك بتقد بمشرة وبنسيئة بمشرين (ولا يجوز بيع الثمر بالرطب ولا الزبيب بالعتب لا متاخلا ولا مثلا بمثل ولا رطب يابس من جنسه من سائر الثمار والفواكه وهو عما نهى عنه من المزابنة) فمن ابن عمر قال نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة أن يبيع الرجل تمر حاطه إن كان نخلا بتمر كيلا وإن كان كرما أن يبيعه بزبيب كيلا وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كله رواه أحمد والبخاري ومسلم وعن سعد بن أبي وقاص قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأل عن اشتراء الثمر بالرطب فقال لمن حوله أيقص الرطب إذا ييس قالوا نعم فنهى عن ذلك رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه ولا يباع جزاف بمكيل من صنفه) لأنه مجهول بمعلوم من جنسه (ولا جزاف بجزاف من صنفه)

لأنه مجهول بمجهول وكل ذلك غرر وخطر وقد تقدم النبي عنه (إلا أن يتبين  
الفضل بينهما إن كان مما يجوز التفاضل في الجلس الواحد منه) لكونه ليس بما يدخله  
ربا الفضل للأدلة السابقة (ولا بأس ببيع الشيء الغائب على الصفة) العمل حكمه  
حالك في الموطأ وقياسا على السلم المضمون في الذمة ولأن الصفة تقوم مقام الموصوف  
لقوله تعالى (فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به) فاستدلوا اليهود بمعرفة النبي ﷺ  
من نمته المذكور في التوراة وكذلك قال فيهم (يعرفونه كما يعرفون أبناءهم)  
وروى البيهقي عن سعيد بن المسيب قال قال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وددنا  
أن عثمان وعبد الرحمن بن عوف قد تبايعا حتى ننظر أيهما أ أعظم جدا في التجارة .  
فاشترى عبد الرحمن من عثمان رخصا الله عنهما فرسا بأرض أخرى بأربعين ألف  
درهم أو نحو ذلك إن أدركتها الصفة وهي سالمة ثم أجاز قليلا فقال أزيدك ستة  
آلاف درهم إن رجدها رسول سالمة فقال نعم فوجدها رسول عبد الرحمن قد هلك  
فخرج منها بشرطه الآخر ولا إعمال عبد الرحمن إلا وقد عرفنا وروى أيضا عن ابن  
أبي مليكة أن عثمان ابتاع من طلحة بن عبيد الله أرضا بالمدينة ناقه بأرض له  
بالكوفة فلما تبايعا بهم عثمان ثم قال يا بعتك ما لم أره فقال طلحة إنما النظر لي إنما  
أبتعت مغنيا وأما أنت فقد رأيت ما أبتعت فجعللا بينهما حكما حكما جبر بن مطعم  
فقضى على عثمان أن البيع جائز وأن النظر لطلحة إنه ابتاع مغنيا قال البيهقي وروى  
ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح ثم أسند من طريق - سعيد بن منصور  
حدثنا إسماعيل بن عياش عن أبي بكر بن أبي مرزوق عن مكحول رفع الحديث إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار إذا رآه إن شاء أخذه  
وإن شاء تركه ثم قال البيهقي هذا مرسل وأبو بكر بن أبي مرزوق ضعيف وروى  
من وجه آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح ثم رواه من حديث أبي هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار إذا رآه  
وفي - أسنده عمر بن إبراهيم الكندي يضع الحديث قال الدارقطني والحديث باطل  
لا يصح وإنما يروى عن ابن سيرين من قوله (ولا يتقد فيه بشرط) لأنه قد يكون  
متمنا وقد يكون سلفا عند الرد بعد الرقبة فيؤدى إلى سلف جر منعة بخلافه إذا لم  
يكن بشرط (إلا أن يقرب مكانه) بحيث يؤمن تغييره عن الصفة إلى وقع البيع  
عليها لأنه لا يؤدى إلى الرد المؤدى إلى السلف الذي يجر المنفعة (أو يكون ما يؤمن

تغيره من دار أو أرض أو شجر فيجوز النقد فيه) لما ذكرناه (والمعدة جائرة في الرقيق إن اشترطت أو كانت جارية بالبلد فعدة الثلاث الضمان فيها من البائع من كل شيء) الحديث قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عدة الرقيق ثلاثة أيام ففسره قتادة إن وجد في الثالث عيباً رده بغير بينة وإن وجده بعد ثلاثة لم يرده إلا ببينة ورواه أحمد والداري وأبو داود والحاكم والبيهقي ورواه ابن ماجه إلا أنه قال لا عدة بعد أربع لكن ضعفه أهل الحديث فقال أحمد بن حنبل لا يثبت في عدة الثلاث حديث وضعه غيره بالانقطاع والاضطراب لأن الحسن لم يسمع من عقبة بن عامر شيئاً ولهذا قال الحاكم في المستدرک صحيح الإسناد إلا أنه مرسل والحسن لم يسمع من عقبة ثم وقع فيه الاضطراب فبعضهم يقول عنه عن عقبة وبعضهم يقول عنه عن سمرة كما وقع عند ابن ماجه أيضاً وبعضهم يقول عدة الرقيق ثلاث وبعضهم يقول أربع وبعضهم يقول لا عدة فوق أربع وروى الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدة بعد أربعة أيام والبيعان بالخيار ما لم يتفرقا وفي سنده هشام بن زياد متروك واعتمد مالك على أثر ذكره في الموطأ وسيأتي (وعدة السنة من الجنون والجذام والبرص) لما رواه ابن وهب عن ابن سحمان قال سمعت رجلاً من علقاتهم يحيى بن سعيد وغيره يقولون لم تزل الولاة بالمدينة في الزمان الأول يقضون في الرقيق بعمدة السنة من الجنون والجذام والبرص إن ظهر بالملوك شيء من ذلك قبل أن يحول الحول عليه فهو رد إلى البائع ويقضون في عدة الرقيق بثلاث ليال فإن حدث في الرأس في تلك الثلاث ليال حدث من حدث أو سقم فهو من الأول وروى ابن وهب أيضاً عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال قضى عمر بن العزيز في رجل باع من أمهاني عبداً فوعك العبد في عدة الثلاث فأتى لجملة عمر من الذي باعه وروى مالك في الموطأ عن عبادة بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع أنان بن عثمان بن عفان وهشام بن إسماعيل يقولان في خطبتهما المدة ثابتة عدة الثلاث وعدة السنة وروى ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال سمعت سعيد بن المسيب يقول في المدة في كل داء عضال نحو الجنون والجذام والبرص سنة قال ابن شهاب القضاء منذ أدركنا يقضون في الجنون والجذام والبرص سنة (ولأناس بالنسب في العروض والرقيق والخير والاطعام والادام بصفة معلومة وأجل معلوم) الحديث ابن

عباس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم وهم يسلفون في القمار السنة والسنتين فقال من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم . رواه أحمد .  
والبخارى ومسلم والأربعة وغيرهم وحديث عبد الرحمن بن أربى وعبد الله بن أبي أوفى قال كنا نصيب المقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يأتينا أنباط من أنباط الشام فنسلفهم في الخنطة والشعر والزيت إلى أجل مسمى قيل أكان لهم ذرع أو لم يكن قالوا ما كنا نسألهم عن ذلك رواه أحمد والبخارى وحديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشاً فنفتت الإبل فأمره أن يأخذ في قلاص الصدقة فكان يأخذ البعير باليعبرين إلى لابل الصدقة رواه أبو داود وروى مالك عن علي بن أبي طالب أنه باع جلاله يدعى عصفير بعشرين مغيراً إلى أجل وروى أيضاً عن نافع أن ابن عمر اشترى راحلة بأربعة أميرة مضومة عليه يوفىها صاحبها بالربذة وروى البيهقي عن ابن عباس في السلف في الكرايبس قال إذا كان ذرع معلوم إلى أجل معلوم فلا بأس ( ويعجل رأس المال ) لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم والتسليف في اللغة هو أن يعطى شيئاً فمن لم يدفع ما استلف فلم يسلف شيئاً لكن وعد بأن يسلف وأيضاً إنما سمى سلفاً لما فيه من تسليم رأس المال فإذا تأخر لم يكن سلفاً فلم يضح شرعاً وأيضاً إذا لم يعجل ذلك في المجلس كان من الكالية بالكالية وهو حرام ( أو أن يؤخره إلى مثل يومين أو ثلاثين وإن كان بشرط ) خفة الأمر في ذلك فهو في حكم المقبوض كذا قالوا وهو مجرد استحسان ورأى لا يستند إلى دليل مقبول وقد انفرد المذهب المالكي بهذا القول وإن لم يتفق فقهاؤه عليه ( وأجل السلم أحب إلينا أن يكون خمسة عشر يوماً ) أما الأجل فلقوله <sup>في الحديث</sup> من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم أما تحديده خمسة عشر يوماً فهو رأي ارتآه ابن القاسم لأنه أقل زمن تتغير فيه الأسواق ففي المدونة قال ابن القاسم ولقد سمعت بعض أهل العلم وهو الليث بن سعد يذكر عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن السلم إلى يوم أو يومين أو ما أشبهه قال سمعته لا إلا إلى أجل ترتفع فيه الأسواق وتنخفض قال يحنون قلت وما هذا الذي ترتفع فيه الأسواق وتنخفض ما حده قال ما حده لنا مالك فيه حد أو إلى لاري خمسة عشر يوماً والمشرى يوماً ( وأعلى أن يضيء ببلد آخر وإن كانت مسافته يومين أو ثلاثة ) لأن اختلاف الأسواق باختلاف البلدان كاختلافها بعد الأجال بدليل أن الناس يجهزون الأمتعة إلى البلاد رجاء اختلاف



الاسواق كما يؤخرون السلع لاجل ذلك (ومن أسلم إلى ثلاثة أيام يقبضه بئله أسلم فيه فقد أجازته غير واحد من العلماء) منهم مالك في رواية ابن وهب عنه لأنها مدة يجوز فيها خيار الشرط ولأنها آخر حد القلة فصح إطلاق الاجل الوارد في الحديث عليها (وكرهه آخرون) لأن الاجل إنما اعتبر في السلم ليتحقق الرفق الذي من أجله شرع السلم ولا يحصل ذلك بالمدة التي لا وقع لها في الثمن وتغير الاسواق كالثلاثة أيام وكونها آخر حد القلة لا يقتضي التقدير بها ولا يجوز أن يكون رأس المال من جنس ما أسلم فيه (لأن الشيء في مثله قرض لاسلم فيشترط فيه شروط القرض التي من جملتها تمحض النفع للقرض لتحريم السلف الذي يحرر المنفعة) ولا يسلم شيء في جنس أو ما يقرب منه (لأن المقاربة تصير الجفدين بمنزلة الجنس الواحد) إلا أن يقرضه شيئاً في مثله صفة ومقداراً والنفع المتسلف فيكون قرضاً لاسلاً كما سبق (ولا يجوز دين بدين) للإجماع حكاه أحد ولحديث ابن عمر أن النبي ﷺ نهي عن بيع الكليء بالكليء هو النسيئة بالنسيئة رواه الدارقطني والحاكم ومحمد علي شرط مسلم والبيهقي وابن غلظ شيخه الحاكم في تصحيحه حيث وقع له في الإسناد موسى بن عقبة والواقع أنه موسى بن عبيدة الربدي وهو ضعيف وقد تفرد بهذا الحديث (وتأخير رأس المال بشرط إلى محل السلم أو ما بعد من المعقدة من ذلك) أي من الدين بالدين لأن فيه تعمير كل من الذمتين (ولا يجوز فسخ دين في دين وهو أن يكون لك شيء في ذمته فتمسكه في شيء آخر لاتمجملة) لمنفعة في ذلك انفسخ فيكون من باب آخر وأزيدك وهو منهي عنه كما سبق (ولا يجوز بيع ما ليس عندك على أن يكون عليك حالا) لحديث حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي هل أبيع منه ثم أبتاعه من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان والبيهقي وقال في رواية له نهى رسول الله ﷺ أن أبيع ما ليس عندي وقال الترمذي حديث حسن صحيح وحديث عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ لا يخل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا يبيع ما ليس عندك رواه أحمد والأربعة وغيرهم ورواه البيهقي عنه أن رسول الله ﷺ أرسل عتاب بن أسيد إلى أهل مكة أن أبلغهم عن أربع خصال أن لا يسلح شرطان في بيع ولا يبيع سلف ولا يبيع ما لا يملك ولا يبيع ما لم يضمن (وإذا بعت سلعة بشئ مؤجل فلا تشتريها بأجل منه نقداً

إلى أجل دون الأجل الأول ولا بأكثر من إلى أبعد من أجله) لأن ذلك كله يؤدي إلى سلب جر منفعة وهو حرام كما سبق ولما رواه أحمد في مسنده من حديث أبي إسحاق السيمى عن امرأته أنها دخلت على عائشة هي وأم ولد زيد بن أرقم فقالت أم ولد زيد لعائشة إنى بعث من زيد غلاماً بثمانمائة بنسبته واشتريت بثمانمائة نقداً فقالت أبلغى زبداً أن قد أبطلت جهادك مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب فبئس ما اشتريت وبئس ما اشتريت ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر والثورى عن أبي إسحاق السيمى عن امرأته أنها دخلت على عائشة في نسوة فسلأها امرأة فقالت يا أم المؤمنين كانت لى جارية فبعبتها من زيد بن أرقم بثمانمائة إلى المصطفى ثم ابتعتها منه بثمانمائة فقدته البثمانمائة وكتبت عليه البثمانمائة فقالت عائشة بئس ما اشتريت وبئس ما اشترى أخبرى زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب فقالت امرأة لعائشة أرايت إن أخذت رأس مالى ورددت عليه للفضل فقالت فن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف ورواه الدارقطنى والبيهقى عن طريق يونس بن أبي إسحاق عن أمه العالمة وفيه ضعف واضطراب وقال ابن حزم إنه خرافة مكذوبة وأتى على بطلانه بأدلة معقولة واصطلاحية واستدل الحنفية لتحريم هذه المسألة بحديث ابن عمر في العينة وهو ضعيف أيضاً وعلى فرض صحته فلا دلالة فيه على التحريم ولا على أن هذه المسألة هي العينة بعينها إذ قد تكون العينة بما شرط فيه ذلك والمسألة محرمة في المذهب على ما يظهر بشرط وبدون شرط وقد أفنى ابن عمر بخلاف ما روى عنه في حديث العينة بما دل على دهم ثبوته عنده أو على أن معناه خلاف ما في هذا الباب أما ابن رشد فقال في المقدمات إن أصل ما بنى عليه هذا الكتاب يعنى كتاب بيع الأجل هو الحكم بالذرائع ومذهب مالك القضاء بما والمنع منها وهي الأشياء التى ظاهرها الإباحة ويتوصل بها إلى فعل المخطور ومن ذلك البيوع التى ظاهرها الصحة ويتوصل بها إلى استباحة الربا ومثل ذلك أن يبيع الرجل سلعة من رجل بمائة إلى أجل ثم يبتاعها بخمسين نقداً فيكونان قد توصلا بما أظهرهما من البيع الصحيح إلى سلف خمسين ديناراً في مائة إلى أجل وذلك حرام لا يحل ولا يجوز وأباح الذرائع الشافعى وأبو حنيفة وأصحابهما والصحيح ما ذهب إليه مالك ومن قل بقوله لأن ما جر إلى الحرام وتطرق به إليه حرام مثله قال الله تعالى (ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم) فنهى تبارك وتعالى عن سب آله الكفار لئلا يكون ذلك خريمة وتطرقاً إلى سب الله تعالى وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرونا وبإسمعوا) فنهى عز وجل

عباده المؤمنين أن يقولوا النبي ﷺ راعنا وهي كلمة صحيحة معروفة في لغة العرب  
مناها ارعني سمعك وفرغه لي ثمنى قولى وتفهم عنى ، لأنها كلمة سب عند اليهود  
فكانت تسب بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أنفسها فلما سمعوا من أصحاب  
النبي ﷺ فرحوا بها واغتموا أن يعلنوا بها النبي ﷺ ويظهروا سبه فلا يلحقهم في  
أظهاره شيء فاطلع الله نبيه والمؤمنين على ذلك ونهى عن الكلمة لئلا يكون ذلك  
ذريعة لليهود إلى سب النبي ﷺ وقال تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت  
فلنأخذهم كمنوا قردة عاسئين وقال وأسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ  
يعبدون في السبت إذ تأتيتهم حيتانهم يوم مسيهم شرعا ويوم لا يستون لأناتيتهم كذلك  
نبؤهم بما كانوا يفسقون ، وجه الدليل من الذرائع أن الله حرم على اليهود الإصطيد  
في يوم السبت ابتلاء لهم فكانت الحيتان تأتيتهم شارعة ظاهرة وتفتب عنهم سائر  
الأيام فكافروا يسدون عليها المسالك يوم السبت ويأخذونها في سائر الأيام ويقولون  
لا نفعل الإصطيد الذي نهينا عنه فهاقيم الله على فعلهم ذلك لأنه ذريعة للإصطيد  
الذي نهوا عنه بأن مسخهم قردة وخنازير ثم ذكر أدلة أخرى إلى أن قال وأبواب  
الذرائع في الكتاب والسنة يطول ذكرها ولا يمكن حصرها من ذلك قول النبي ﷺ  
دع ما يريك إلى ما لا يريك وقوله الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات  
فإن اتقى المشبهات استبرأ لدينه ومن وقع في المشبهات كان كالواقع حول الحمى يوشك  
أن يقع فيه الأول إن لكل ملك حمى وإن حمى الله محارمه ومن حام حول الحمى يوشك  
أن يقع فيه والربا أحق ما حيت مراعاة ومنع منها لئلا يستباح الربا بالذرائع اه  
( وأما إلى الأجل نفسه فذلك كله جائز وتكون مقاصة ) لأنه إذا انقضى الأجل  
فلما أن يتفق الثمان أو يختلفا فإن اتفقا تساقطا وإن اختلفا فمعد تمام الأجل تقع  
المقاصة في قدر التقليل ويدفع الزائد لافي مقابلة شيء زائد على المضمون فانتفى ابتداء  
الدين بالدين الموجب للنسخ ( ولا بأس بشراء الجزاف فيما يكال أو يوزن ) لثبوت  
المعاملة به في زمان النبي ﷺ بين الصحابة وإطلاعه على ذلك كافى عدة أحاديث في  
صحيح البخارى ومسلم عن ابن عمر قال رأيت الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم إذا تبايعوا الطعام جزافا يضربون أن يبيعوا مكانهم حتى يؤووه إلى  
رحمهم وفي رواية عنه كنا نشترى الطعام من الركبان جزاغا فلما بارسل الله صلى الله  
عليه وآله وسلم أن نبيعه حتى تنقله من مكانه وفي صحيح مسلم عن أنس هريرة أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر على صبرة طعام فادخل يده فيها فالت أصابعه

بلا فقال ما هذا يا صاحب الطعام قال أصابته السهله يا رسول الله قال أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس من غشنا فليس منا (سورة النور والدرهم ما كان مسكوكا) لأنه يصير مخاطرة وقاراً (وأما نحر الذهب والفضة فذلك فيهما جائز) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اختلفت هذه الأصناف فيبىءوا كيف شئتم إذا كان بيننا يبدروا أحدهم وسلم من حديث عبادة كما تقدم ولحديث أبي بكر قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب إلا سواء بسواء وأمرنا أن نشتري الذهب بالفضة كيف شئنا ونشتري الفضة بالذهب كيف شئنا رواه البخاري ومسلم (ولا يجوز شراء الرقيق والثياب جزافاً) لأن الأفراد تختلف اختلافاً كثيراً يؤدي إلى المخاطرة والمفامرة وهو حرام (ولا يمكن عده بلا مشقة جزافاً) لأن الجراف بيع مجهول في الأصل وإنما أبيع للشفة في المكيل والموزون فإذا ارتفعت المشقة بسهولة المدفلا جواز (ومن ابتاع نخلاً قد أبرت فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع) لحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ابتاع نخلاً بعد أن يؤبر فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع رواه البخاري ومسلم (وكذلك غيرهما من الثمار) قياساً عليها وروى البخاري عن نافع مولى ابن عمر موقفاً عليه أيما نخلاً بيعت وقد أبرت ولم يذكر الثمر فالثمر الذي أبرها وكذلك العبد والحريث (ومن باع عبداً وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع) لحديث ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ابتاع عبداً وله مال فإله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع وقد أطل البيهقي في طريقه وأفاضه وحديث جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من باع غلاماً مؤبراً أو عبداً له مال فالثمر والمال للبائع إلا أن يشترط المبتاع ورواه أبو داود وابن جابر والبيهقي واللفظه وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع وحديث عبادة بن الصامت قال إن من قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله له وسلم أن ثمر الثفل لمن أبرها إلا أن يشترط المبتاع وإن مال المملوك ما زاد إلا أن يشترط المبتاع رواه ابن ماجه والبيهقي وروى الأخير عن علي بن عبد السلام نحوه (ولابأس بشراء ما في العدل على البرناج بصفة معلومة) للعمل بحكام مالك في الموطأ فقال هذا الأمر الذي لم يزل عليه الناس عدنا يميزونه بينهم إذا كان المتاع مواتفاً للبرناج ولم يكن مخالفاً له اهـ ولأن حل العدل فيه حرج ومشقة على البائع من تلويت ما فيه وإتلافه والإذغاب لكثير من جهته ومؤنة شدة إذا لم يرده المشتري ولأنه

بيع على الصفة لجاز في العين الغائبة كالسلم المضمون في الذمة (ولا يجوز شراء ثوب لا يشر ولا يوصف أو في ليل مظلم لا يتأملانه ولا يعرفان ما فيه) لحديث أبي سعيد الخدري قال نهى رسول الله ﷺ عن الملامسة والمنازمة في البيع واللامسة لمس الرجل ثوب للآخر يده بالليل أو بالنهار ولا يقبله ولا يباذله وللمنازمة أن يبذل الرجل إلى الرجل ثوبه ويبذل الآخر بثوبه ويكون ذلك منهما من غير نظر ولا تراض رواه البخاري ومسلم وحديث أنس قال نهى النبي ﷺ عن المحاققة والمخاضرة والمنازمة واللامسة والمزاينة رواه البخاري ( ولا يسوم أحد على سوم أخيه ) لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يسوم على سومه رواه البخاري ومسلم وحديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال لا يبيع أحدكم على بيع أخيه حتى يبتاع أو يذر (وذلك إذا ركنا وتقاربا) لافي أول التساوم لأن النبي ﷺ باع فيمن يزيد كما في مستند أحمد وسنن أبي داود والترمذي والنسائي من حديث أنس وبيع من يزيد سوم رجل على سوم أخيه ولكن البائع لم يرض السوم الأول حتى طلب الزيادة فإذا ركنا فلم يبق له تطلع ولا تشوف إلى ثمن زائد فعند ذلك يحرم السوم (والبيع ينعقد بالسكلام وإن لم يفتقر المتبايعان) لأن المال لم يعمل بحديث المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا إلا يبيع الخيار فقال في الموطأ بعد أن رواه عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ وليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه فقدم على أهل المدينة على الحديث على قاعدته وأصله في ابتناء الأحكام خصوصاً مع احتماله للتأويل لأن الافتراق في اللفظ يكون بالأبدان ويكون بالسكلام وانجاز المعاني والتباين فيها كما في قوله تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وقوله تعالى وما تحرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم البينة وقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح المتواتر تفرق أمتي على اثنتين وسبعين فرقة وحيث يمكن أن يكون معنى الحديث المتساومان كل واحد منها على صاحبه بالخيار ما لم يتكلا يبيع بالنقل لأن المتساومين يقع عليهما أنهما متبايعان كما في الحديث المار قريباً (لا يبيع أحدكم على بيع أخيه) والمعنى لا يسوم على سومه لأن المتبايعين لا يوصفان حقيقة بأنهما متبايعان إلا في حالة مباشرة البيع والتلبس به ، وأما بعد كاله وانفصال كل واحد منهما عن صاحبه واستبداده بما صار إليه فلا يوصفان بأنهما متبايعان إلا مجازاً لاحتمال أن يكون هذا معنى الحديث فلا يصح أن يفرق

بين عقد البيع وسائر العقود اللازمة باللفظ إلا بلفظ جلي لا يحتمل التأويل كهدية  
والمسألة طويلة الميزيل في كتب الخلاف وهذا المختصر ليس علا ليدت كل ما لها  
وما عليها خصوصاً ونحن مقيسون فيه بذكر دلائل الكتاب لا بما هو الحق عندنا  
(والاجارة جائزة) لقوله تعالى فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وقوله تعالى  
قالت إحدهما باليت استأجره إن خير من استأجرت اتوى الالدين إلى آخر  
القصة فذكر الحق سبحانه وتعالى أن نبياً من أنبيائه عليهم الصلاة والسلام أجر  
نفسه حججاً صباه ملك بها بضع امرأة فدل على تجوز الاجارة أما السنة فكثيرة  
منها حديث ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ أعطوا الاجير أجره قيل أن يحف  
عرقه رواء ابن ماجه والقضاعي ورواه الطبراني في الصغير من حديث جابر بن عبد الله  
والطحاوي في المشكل والبيهقي وأبو نعيم في الحلية من حديث أبي هريرة وحديث  
أبي هريرة عن النبي ﷺ قال قال الله تعالى ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن  
كنت خصمه خصمته رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حراً فأكل ثمنه ورجل  
استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره رواه البخاري وابن ماجه (إذا ضربا  
لها أجلاً) لثلاث يكون فيها جهل مؤد إلى الفرر وأكل المال بالباطل وقد قال تعالى  
حكاية عن شعيب إني أريد أن انكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرنني ثمانى  
حجج فنضرب الاجل للاجارة (وسميا الثمن) لحديث أبي سعيد الخدري قال نهى  
رسول الله ﷺ عن استئجار الاجير حتى يبين له أجره رواه أحد والبيهقي وقال  
عبد الرزاق في مصنفه ثنا معمر والثوري عن حماد عن إبراهيم عن أبي هريرة وأبي  
سعيد الخدري أو أحدهما عن النبي ﷺ قال من استأجر أجيراً فليسم له أجرته،  
وقال محمد بن الحسن في الآثار أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم  
النخعي عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة عن النبي ﷺ قال من استأجر أجيراً  
فليسم له أجره وقد اختلف في رفعه ووقفه كما بين ذلك البيهقي وغيره (ولا يضرب  
في الجمل أجل في رد أبق أو بعير شارد أو حفر بير أو بيع ثوب ونحوه) لانه  
ما يزيد في غرر الجمل إذ قد ينقض الاجل قبل تمام العمل فيذهب عمله باطلاً أو يتم  
العمل قبل انقضائه فيأخذ ما لا يستحقه حيث لم يتم الاجل (ولا شيء له إلا  
بتام العمل) لقوله تعالى حكاية عن يوسف وأتباعه ولمن جاء به حمل بعير  
مفهومه أن من لم يأت به لا شيء له (والاجير على البيع إذا تم الاجل ولم يبع  
وجب له جميع الاجر وإن باع في نصف الاجل فله نصف الاجارة) لأن الاجارة

إذا تطلعت بمنافع كان كل جزء منها في مقابلة جزء من المنافع فإن كانت المنافع  
معلومة بالبدلة تقررت بالبدلة وكلما مضى جزء من المدة استحق جزء من العوض  
يقدر ما يقابله وهذا إذا كانت الإجازة على السمسرة أما إذا كانت على نفس البيع فإن  
الاجير لا يستحقها إلا بنفس البيع (والكراء كالبيع فيما يحل ويحرم) لأن كلاهما  
عقد يقصد به العوض فالبيع في الأعيان والعكراء والإجازة في المنافع فإن كانت  
المنفعة بمن يعقل سميت إجازة وإن كانت بما لا يعقل سميت كراء (ومن أكرى ذابة  
بمئنا إلى بلد فانت أفسخ الكراء فيما بقي وكذلك الاجير يموت والدار تهمهم  
قبل تمام مدة الكراء) لأن المأمور عليه المنافع وقد تلب بعضها قبل قبضة أى  
استيماها فيبطل العقد فيما تلف دون ما قبض كالأشترى صبرتين فقبض أحدهما  
وتلفت الأخرى قبل قبضها (ولأبأس بتعليم المعلم القرآن على الخذاق) لأن النبي  
ﷺ زوج رجلا بما ماله من القرآن كما في الصحيح والحديث ابن عباس أن نقرأ  
من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء فيه لديغ أو سلم فمرض لهم رجل من أهل الماء  
فقال هل فيكم من راق فإن في الماء لدينا أو سليا فأنطلق رجل منهم فقرأ  
بفاتحة الكتاب على شاء فأتى بالشاء إلى أصحابه فكهروا ذلك وقالوا أخذت على  
كتاب الله أجرا حتى قدموا المدينة فقالوا يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجرا فقال  
رسول الله ﷺ إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله رواه البخارى والبيهقى  
وحديث أبى سعيد الخدرى قال أنطلق نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في  
سفرة سافروها حتى نزلوا على حى من أحياء العرب فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم  
فلدغ سيد ذلك الحى فسمعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء فأتوهم فقالوا يا أيها الرهط  
إن سيدنا لدغ وسعينا له بكل شيء لا ينفعه فهل عند أحد منكم من شيء قال بعضهم  
أى والله لا رقى ولكن والله لقد استضعفنا كظم تضيقونا فإنا براق لكم حتى  
تجملوا لنا رجلا فصالحوهم على قطيع من غنم فأنطلق يتفضل عليه ويقرأ الحمد  
فه رب العالمين فكأما نسط من عقاب فأنطلق يمشى وما به قلبه قال فأوفروهم جملهم  
الذى صالحوهم عليه فقال بعضهم اقسموها فقال الذى رقى لا تفعلوا حتى تأتى النبي  
صلى الله عليه وسلم فذكر له الذى كان فتظر الذى يأمرنا فقدموا على النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم فذكروا له ذلك فقال ما يدريك أنها رقية قال قد أسبتم  
اقسموا واضربوا إلى معكم سها وضحك النبي ﷺ رواه أحمد والبخارى  
ومسلم والأربعة إلا النسائى وحديث غابرة بن الصلت عن عمه أنى النبي ﷺ

ثم أقبل راجعا من عنده فمر عن قوم عديم رجل مجنون موثق بالحديد فقال أهله  
 إنما قد حدثنا أن صاحبكم هذا قد جاء بخير فهل عندك شيء تناو به قال فرقيته  
 بفاتحة الكتاب ثلاثة أيام كل يوم مرتين فقرأ فاعطوني مائتي شاة فأنتيت النبي  
 ﷺ فأخبرته فقال خذها فلجسري من أكل برقية باطل لقد أكلت برقية  
 حق رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان والحاكم وروى بن أبي شيبة والبيهقي  
 عن الوضين بن عطاء قال ثلاثة معلون كانوا بالمدينة يملون الصبيان وكان عمر بن  
 الخطاب رضى الله عنه يرزق كل واحد منهم خمسة عشر درهما كل شهر وروى البخوي  
 في الجمعيات والبيهقي من طريقه عن شعبة قال سألت معاوية بن نبرة عن أجر المعلم  
 قال أرى له أجرة قال شعبة وسألت الحكم فقال لم أسمع أحدا يكرمه وروى أحمد  
 والبيهقي عن ابن عباس قال لم يكن لأنا من أسارى بدر فداء فجعل رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم فداءهم أن يملوا أولاد الانصار الكتابة قال فجاء غلام  
 من الانصار يبكي يوما إلى أبيه فقال له أبوه ما شأنك قال ضربني معلمى قال الخبيث  
 يطلب بدخل بدر والله لا تأتبه أبدا وروى مخزون عن عمرو بن قيس عن عطاء  
 ابن أبى رباح أنه كان يعلم الكتاب على عهد معاوية بن أبى سفيان ويشترط ، قلت  
 الراوى عن عمرو بن قيس هو ابن وهب حذفه سخون كما بينه ولده فى أدب  
 المعلمين وروى أيضا عن ابن وهب عن جريح قال قلت لعطاء أجر المعلم على تعليم  
 الكتاب اعلمت أحدا كرمه قال لا قال واخرى حفص بن عمر عن يونس بن يزيد عن  
 ابن شهاب أن سعد بن أبى وقاص قسم برجل من العراق يعلم أبناءهم الكتاب بالمدينة  
 ويعطونه على ذلك الأجر وعن ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن المتي بن الصباح قال سألت  
 الحسن البصرى عن معلم الكتاب الغلبان ويشترط عليهم قال لا بأس به وعن عبد الجبار  
 ابن عمر قال كل من سألت من أهل المدينة لا يرى بتعليم الغلبان بالأجر بأسا وعن ابن  
 لهيعة عن صفوان بن سليم أنه كان يعلم الكتاب بالمدينة ويعطونه على ذلك الأجر وقال محمد  
 ابن سخون فى كتابه أدب المعلمين حدثنا عن سفيان الثورى عن العلاء بن السائب قال  
 قال ابن مسعود ثلاثة لا بد للناس منهم لا بد للناس من أمير يحكم بينهم ولولا ذلك لأكل  
 بعضهم بعضا ولابد للناس من شراء المصاحف ويبيعون لولا ذلك لقل كتاب الله ولابد  
 للناس من معلم يعلم أولادهم ويأخذ على ذلك أجرا ولولا ذلك لكان الناس أميين  
 (ومشارطة الطبيب على البرء) الحديث أنى سمي المارقيا فى المشارطة على الرقية بفاتحة  
 الكتاب ولأن ذلك منفعة مبارحة فجازت المشارطة عليها كاسترا المنافع (ولا يتنقض  
 الكسرا بموت الراكب أو الساكن) لأنه عند لازم فلا يطل بالموت مع سلامة المقود



عليه كالبيع (ولا يموت غم الرعاة وليأت بثلثها) لأن المفقود عليه منفعة الراعي وهي موجودة بتسليم نفسه للرعاية (ومن اكترى كراء مضموناً وماتت الدابة غليات بغيرها) لأن المنفعة مطلقة بالدابة لا بالعين فلا يفسخ الكراء بموتها ومعنى المضمون أن يقول له أكرلى دابة أحمل عليها كذا لموضع فهذا مضمون في ذمة المكري فإن ماتت هذه الدابة فعليه خلفها بخلاف المينة فإنها كالأجير المضمين يفسخ الكراء بموته (وإن مات الراكب لم يفسخ الكراء وليكثروا وامكاته غيره) هذا مكرر مع ما سبق (ومن اكترى ماعوناً أو غيره فلا ضمان عليه في هلاكه بیده) لأنه قبضه لاستيفاء منفعة يستحقها منه فلم يضمنه بالقبض كالرأف في يد الزوج والنخلة التي اشترى ثمربها (وهو مصدق) لأنه مؤتمن على ما استأجره (إلا أن يبين كذبه والصانع ضامنون لما غابوا عليه) مراعاة للصلحة في المدونة عن ابن وهب قال مالك إنما يضمن الصانع ما دفع إليهم مما يستعملون على وجه الحاجة إلى أعمالهم وليس ذلك على وجه الاختيار لهم والأمانة ولو كان ذلك إلى أمانتهم هلكت أموال الناس وضاعت قبلهم واجترأوا على أخذها ولو تركوها لم يجدوا مستمباً ولم يجدوا غيرهم ولا أحد يعمل تلك الأعمال غيرهم فضمنوا ذلك لصلحة الناس وبما يشبه ذلك من منفعة العامة ما قال رسول الله ﷺ لا يبيع حاضر لباد ولا نلقوا السلع حتى يهبط بها إلى الأسواق فلما رأى أن ذلك يصلح العامة أمر فيه بذلك، ابن وهب عن طلحة ابن أبي سعيد أن بكير بن الأشج حدثه أن عمر بن الخطاب كان يضمن الصانع الذين في الأسواق وانتصبوا الناس ما دفع إليهم يخشون عن ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عطاء بن يسار ويحيى بن سعيد وربيعة وابن شهاب وشرح مثله وقال يحيى بن سعيد ما زال الخلفاء يضمنون الصانع قال ابن وهب وأخبرني الحارث بن نهران عن عطاء ابن السائب قال كان شرع يضمن الصانع والقصار أهـ وقال القلشاني في شرح الرسالة قال في المدونة وقد قضى الخلفاء رضى الله عنهم بتضمن الصانع وهو أصلح العامة قال الباجي ضمان الصانع مما أجمع عليه العلماء وقال القاضي أجمع عليه الصحابة رضى الله عنهم وقال ابن رشد للأشافى قول بعدم الضمان وإن عمل بما جاز قال القلشاني والإشارة بقوله في المدونة وهو أصلح العامة إلى أن الأصل في الصانع عدم الضمان لأنهم مؤتمنون لأنهم أجراء وقد أسقط النبي ﷺ الضمان عن الأجراء عموماً والعموم يحتمل الخصوص خصوص أهل العلم في ذلك الصانع وأخرجهم من حكم الأجراء في الائتمان وضمنهم نظراً واجتهاداً لضرورة الناس إلى استعمالهم فلو جرى الحكم بعدم ضمانهم (١٦ - منهاك)

فساروا إلى أخذ أموال الناس واجترأوا على كل ما فكان ذلك ذريعة إلى تلافى الأموال  
 وإهلاكها ولحق الناس بذلك أعظم الضرر لأنهم بين أن يدفعوها إليهم للاستئناس  
 فيمنعونها هلاكاً أو يسكوها مع الحاجة إلى منعتهم فيها فيضر ذلك بهم إذ ليس كل أحد  
 يحسن الحياطة أو النسيج أو غير ذلك من الأعمال فكان من النظر المصلحة الحكم بضمانهم  
 إلا ما قامت بهلاك البينة حينئذ يسقط الضمان عنهم إذا لم يكن منهم تقصير في الحفظ اهـ  
 وقال أبو الحسن في الكتابة بهذا قضى الخلفاء الأربعة ولم ينكر عليهم أحد فكان ذلك  
 إجماعاً اهـ . وهو مورد عظيم منه ومن الباجي الذي حكى الإجماع قبله فلا خلفاء الأربعة  
 حكموا بذلك ولا الإجماع انصد على ذلك أما الخلفاء فلم يرد ذلك إلا عن عمر وعلى وعيسى الله  
 عنهما مع ضعف الإسناد إليهما كما قال الشافعي والبيهقي وجماعة قال الشافعي وقد روى من  
 وجه لا يثبت أهل الحديث مثله أن علي بن أبي طالب ضمن النسل والصباغ وقال لا يصلح  
 الناس إلا ذلك أعبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً قال ذلك قال  
 وروى عن عمر تضمن بعض الصناع من وجه أضعف من هذا ولم نعلم واحداً  
 منهما يثبت ، قال ، وقد روى عن علي من جهة آخر أنه كان لا يضمن أحد من الأجراء  
 من وجه لا يثبت مثله وروى البيهقي من طريق سليمان بن بلال عن جعفر بن محمد  
 عن أبيه عن علي مثل ما رواه الشافعي ومن طريق قتادة عن خلاص أن علياً كان يضمن  
 الأجير ثم قال حديث جعفر عن أبيه عن علي مرسل وأهل العلم بالحديث يضمنون أباديت  
 خلاص عن علي قال وقد روى جابر الجعفي وهو ضعف عن الشعبي قال كان علي يضمن  
 الأجير فهذا كل ما روى في الباب عن الصحابة فإين الخلفاء الأربعة وإن إجماعهم  
 كما بقوله القاضي عبد الوهاب وقول يحيى بن سعيد ما زال عمل الخلفاء على ذلك يريد به  
 غير الخلفاء الأربعة لأنهم الذين يطلق عليهم هذا اللفظ ثم هو مطلق ومنقطع فليس  
 له غطاء ولا زمام وأما الإجماع الذي ادعاه الباجي فالحش في الخطأ وأغرب في  
 الدعوى فإن عدم تضمن الصناع هو قول إبراهيم النخعي وخطأ ابن أبي رباح وزيد  
 ابن عبد الله بن موهب ومحمد بن سيرين والشعبي وطاوس وابن شبرمة ومحمد بن أبي  
 سليمان عن أبي خنيفة والشافعي وزفر وأبو ثور وأحمد وإسحاق والمزني وداود الظاهري  
 وابن حزم فإين الإجماع وقد استدلل الخفية لذلك بمحمد بن عمرو بن شبيب  
 عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال لا ضمان على مؤتمن رواه الدارقطني  
 لكنه ضعيف لأنه من رواية يزيد بن عبد الملك وهو مقروك ( ولا ضمان على  
 صاحب الحمام ) لأنه أجبر ولا ضمان على أجبر ولأنه أمين وقال القسائي لأنه  
 إنما قبض ثياب الداخلين لمنعتهم دون منفعة نفسه فكان كالمدودع فلا ضمان

عليه قيل إلا أن قبض الثياب وهنأى أجرة الحمام فيضمن لأنه قبض لشفقة نفسه  
(ولا على صاحب السفينة) لأنه غير متعد ولا متسبب ولذلك إذا حصل منه عدوان وتسبب  
خمن (ولا كراهه إلا على البلاغ) لأن الأجار في السفر تجرى مجرى الجمل فإذا لم  
يحصل الفرض المطلوب لم يستحق الأجرة لأن حمل السفن بشرطة البلاغ إذا لم يكن  
تبلغ لم تحصل المنفعة التي عاوض عليها فلم تلزمه الأجرة كالمبدل إذا تلف قبل وصوله  
إلى سيده لم يكن للجمول له (ولا بأس بالشركة بالبدان) لحديث أبي عبيدة عن  
عبد الله بن مسعود قال اشتركنا أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر قال لجاء  
سعد بأسيرين ولم أجدني أنا وعمار بشيء رواه أبو داود والتمسني وابن ماجه لكه  
منقطع لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً كما صرح هو بذلك ولا يكون حجة  
إلا إذا ثبت اطلاع النبي ﷺ على ذلك وإقراره ولا سبيل إلى ذلك ثم أن  
مدلول هذا الحديث لا يقول به أحد وهو جواز أفراد أحد من أهل المعسكر بما يصيب  
دون جميع أهل المعسكر حتى تقسم المنافع إلا السلب على خلاف فيه وليس  
هذا منه وأيضاً فإن غنائم بدر كانت لرسول الله ﷺ يدفعها لمن يشاء ولم يحصل  
لأحد منها شيء لا لسعد ولا لعمار ولا لابن مسعود لأن الصحابة رضى الله عنهم  
اختلفوا في غنائم بدر فآثر الله تعالى يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول  
فاقرأوا الله وأصلحوا ذات بينكم قال عبادة لما اختلفنا نزعها الله منا وجعلها للرسول ﷺ  
يقسمها على سواء قالوا احتجاج به لشركة الإبداء باطل كما ترى من وجوه متعددة  
وقد أجيب عن هذا الأخير بأن غنائم بدر كانت لمن اخضعها من قبل أن يشرك الله  
تعالى بينهم وإنما جعل الله النسيئة لثبته عليه الصلاة والسلام بعد أن غنموا واختلفوا  
في الثنائم والشركة كانت قبل ذلك وحينئذ يبق الجواب عن ضعف الحديث ووقفه  
ولا حجة في ضعفه ولا موقوف وعن كون مدلوله غير معمول به ولا يجوز  
الاحتجاج بما سبيله كذلك (إذا عملاً في موضع واحد عملاً واحداً أو متقارباً)  
لأن العمل إذا اختلف اختلافاً بعيداً كعدد وخياط جاز احتيال رواج صنعه  
أحدهما دون الآخر في كل أحدهما استحقاق الآخر بدون عمل ولأن ما يتقبله كل  
واحد منها يلزمه ويلزم صاحبه ويطلب به كل واحد منهما فإذا تقبل أحدهما  
شيئاً مع اختلاف صناعتها لم يمكن الآخر أن يقوم به فكيف يلزمه عمله وكيف  
يطلب بالقدرة له عليه (وتجوز الشركة بالأموال) لقوله تعالى أنا نالك الشريكين  
مالم ينح أحدهما صاحبه فإذا عانه جرح من بينهما رواه أبو داود والبيهقي وصححه البخاري

واستبدال بعضهم بقوله تعالى فهم شركاء في الثلث وقوله تعالى ( وإن كثيرا من  
الخطاء لينيي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل مالم ) وهو  
استدلال غريب ( على أن يكون الربح بينهما بقدر ما أخرج كل واحد منهما ) لأن  
الربح تمام المال فيجب أن يكون على قدره ( والعمل عليهما بقدر ما شرط من  
من الربح لكل واحد ) لأنه ليس عليه أن يعمل لنيره بل يعمل على قدر ماله مالم  
يتبرع بذلك فيجوز ( ولا يجوز أن يختلف رأس المال ويستويا في الربح ) لأنه  
شرط ينافي مقتضى الشركة فلم يصح كالشرط أن يكون الربح لاحدهما ( والقراض جائز )  
بالإجماع وهو رخصة مستتاة من الإجارة المجبولة ومن السلف بالمنفعة وأصله  
كان في الجاهلية وخرج رسول الله ﷺ في قراض جمال خديجة رضي الله عنها  
فلما جاء الإسلام أقره وعمل به المسلمون عملا متيقنا بنقل الخلف عن بوروده أيضا  
عن جماعة من الصحابة كعمر وابنه عبد الله وعلي وعثمان وابن مسعود وابن عباس  
وأبيه وجابر وحكيم بن حزام فمن زيد بن أسلم عن أبيه قال خرج عبد الله وعبيد  
الله بن عمر بن الخطاب في جيش إلى العراق فلما قفلا سرا على أبي موسى الأشعري فرحبا بها  
وسهلا وهو أمير البصرة فقال لواء قدر لك على امرأ فمكنا به فقلت ثم قال بل هي مال من مال  
الله أراد أن يبعث به إلى أمير المؤمنين فأسلفناه فاشتبا عان به متاعا من متاع العراق فتيما نه  
بالمدينة فتوديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون لك الربح فقال لا وددنا فاعملا فكتب  
إلى عمر رضي الله عنه يأخذ منها المال فلما أقدم المدينة باعوا ويحيا فلما رضى الله عن ذلك إلى عمر رضي  
الله عنه قال كل الجيش أسلفناه كأسلفنا قال لا قال عمر رضي الله عنه ابنا أمير المؤمنين  
فأسلفنا أديا المال وورجعه فاما عبد الله فقال لا ينبغي لك يا أمير المؤمنين هذا لو ملك المال أو  
نقص لضمناه قال أديا فكتب عبد الله ورجعه فاما عبد الله فقال رجل من جلساء عمر بن  
الخطاب يا أمير المؤمنين لو جعلت قراضا فقال قد جعلت قراضا فأخذ عمر رضي الله عنه المال  
ونصفه بمحاذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح المال رواء مالك والشافعي والبارقني  
والبيهقي وعن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده أنه عمل في مال لعثمان بن عفان على أن  
الربح بينهما رواء البيهقي من طريق يحيى بن بكير عن مالك عن العلاء وهو في الموطأ بهذا الاسناد  
أن عثمان بن عفان أعطاه مالا قراضا يعمل على أن الربح بينهما رواء البيهقي أيضا من طريق  
ابن وهب عن مالك فقال عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه ولم يذكر جده أنه قال جئت عثمان بن  
عفان فقلت له قد قدمت سلعة فهل لك أن تعطيني مالا فأشترى بذلك فقال أترى قال لا فأنعم  
ولكني رجل مكاتب فاشترتها على أن الربح بيني وبينك قال نعم فأعطاني مالا على ذلك  
وعن نافع أن ابن عمر كان يصور عنده مال النبي فيزكيه ويعطيه مضاربة

ويستقرض فيه رواه البيهقي وأثر على رواه عبدالرزاق في مصنفه وأثر ابن مسعود رواه الشافعي في اختلاف العراقيين والبيهقي في المعرفة وأثر جابر أخرجه البيهقي في السنن وأثر العباس وابنه رواه الطبراني في الأوسط والبيهقي في الدين وفيه أن النبي ﷺ أطلع على شرطه وأقره ولكنه ضعيف ضعفه البيهقي وغيره وأثر حكيم بن حزام رواه الدارقطني والبيهقي ( بالدنانير والدرهم ) لأن المقصود بالقرض رد رأس المال والاشتراك في الربح متى عقد على غير المتقدين لم يحصل المقصود لأنه وبمازادت قيمة العروض فيحتاج أن يصرف العامل جميع ما اكتسبه في رد مثله إن كان له مثل وفي رد قيمته إن لم يكن له مثل وفي هذا إضرار بالعامل وربما نقصت قيمته فيصرف جزءاً يسيراً من الكسب في رد مثله أو قيمته ثم يشارك رب المال في الباقي وفي هذا إضرار برب المال لأن العامل يشاركه في أكثر رأس المال وهذا لا يوجد في الدنانير والدرهم لأنها لا تقوم بغيرها ( وقد أرخص فيه بنقار الذهب والفضة ) لأنها عين تجب فيها الزكاة فصح القراض فيها كاللنانير والدرهم ولأنها أعيان وأثمان ورؤوس أموال ( ولا يجوز بالعروض ) لما ذكرناه ( ويكون إن نزل أجيراً في بيعها وعلى قراض مثله في الثمن ) يعني يكون العامل لأنه نزل القراض بالعرض أجيراً في بيع العروض يأخذ أجرة مثله في بيعها إن أطلع على ذلك قبل عمله في الثمن ولا يكون مضارباً لعدم صحة العروض في رأس ماله القراض فإن لم يطلع على ذلك حتى قامت بالعمل فله قراض مثله إن كان ربح أخذ منه وإن لم يكن ربح فلا شيء له لأنه وإن بطل المقد فقد تصرف بإذن رب المال فاستحق العوض على تصرفه وهو قراض مثله وفي تعيين كون العوض قراض المثل غرض في الاستدلال بطول تقريره ( وللعامل كسوته وطعامه إذا سافر في المال الذي له بال ) لأنه مسافر لتسمية المال وليس له عرض غير ذلك فكانت نفعته فيه ولذلك لم تكن له نفعة في موضع الإقامة ( وإنما يكفى في السفر البعيد ) لأنه الذي تنخرق فيه الثياب وتلاشي لافى القريب ( ولا يقسمان الربح حتى ينض رأس المال ) لأن الربح هو الفاضل عن رأس المال ومالم يحصل التضوض لم يعرف الربح الذي يقسم لأنهما لو اقتسماه قبل التضوض ثم خسر المال جبراً بما اقتسماه من الربح فلم يكن للاقتسام معنى ( والمساقاة جائرة في الأصول على ما تراضوا عليها من الأجزاء ) لحديث ابن عمر أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج من ثمر أو زرع رواه أحمد والبخاري ومسلم والأربعة وغيرهم وحديث ابن عباس أن النبي ﷺ

دفع خبير أرضها ونخلها مقاسمة على النصف ورواه أحمد وابن ماجه وحديث طاوس أن معاذ بن جبل أكرى الأرض على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان على الثلث والربع فهو يعمل به إلى يومك هذا رواه ابن ماجه (والعمل كله على المساق) لحديث ابن عمر أن النبي ﷺ دفع إلى جود خبير نخل خبير وأرضها على أن يعملوها عن أموالهم ولرسول الله ﷺ شطر ثمرها رواه مسلم وأبو داود والشافعي وحديث أنس بن مالك قال لما خرج المهاجرون من مكة إلى المدينة وليس بأيديهم شيء فقامتهم الأنصار على أن أعطوهم أنصاف ثمار أموالهم في كل عام على أن يسكفهم المؤنة والعمل الحديث رواه البخاري ومسلم وحديث أبي هريرة قال قالت الأنصار للنبي ﷺ اقم بيننا وبين اخواتنا النخل قال لا فقالوا تكفونا العمل ونشرككم في الثمرة فقالوا سمعنا وأطعنا رواه البخاري (ولا يشترط عليه عملا غير عمل المساقاة) لأنه هو اللازم لا غيره (ولا عمل شيء ينشئ في الحائط إلا مالا باله) بما تسمع به للتفوس (من سد الخطيرة وإصلاح الصغيرة وهي يجتمع الماء) لأنه السنة في المساقاة كما قال مالك في الموطأ لكونه مما يتعلق بحفظ الزرع ونماته (من غير أن ينشئ بناءها) لأنها تبقى بعد انقضاء مدة المساقاة فلا تعلق لها بالعمل الواجب على المساق بل هي من منفعة صاحب الأرض (والتذكير على العامل وتيقية منافع الشجر وإصلاح مسقط الماء من القرب وتيقية العين وشبه ذلك جائز أن يشترط على العامل) لأن هذا كله من عمل المساقاة وهو مكرر مع قوله والعمل كله على المساق (ولا تجوز المساقاة على إخراج مائ الحائط من الدواب) لأن مساقاة المالك على حاله الذي هو عليه والدواب من تمامه فلا يجوز إخراج شيء منه عند عقد المساقاة (وما مات منها فملى ربه خله) لأن بقاءها في الحائط شرط في صحة المساقاة فلا يجوز أن يخلو وقت من أوقات المساقاة منها فلا يتلقى المقد بأعيانها إلا مع بقائها فإن عدمت أرم صاحب الحائط الإتيان بموضها (ونفقة الدواب والإجراء على العامل) لأن عليه العمل وجميع متعلقاته للأحاديث السابقة (وعليه زريعة البياض اليسير) لأنه تبع للأصل فيدخل فيه (ولا بأس أن يبنى ذلك للعامل وهو أحله) ليسلم من النهي الوارد عن المحاقلة وهي كراه الأرض بما يخرج منها فقد قيل أن معناها دفع الأرض البياض على بعض ما يخرج منها وأن المساقاة تختص بالتمر وماله من أصل ثابت ورفع ظاهر حين المساقاة (وإن كان البياض كثيرا لم يجز أن يدخل في مساقاة النخل) لأن الأرض البيضاء لا تساق لجواز كراهها بالذات غير الدوام لأن المساقاة فيها يدخل

الغرض لأن الزرع يقل مرة ويكثر أخرى وربما ملك رأياً فيكون صاحب الأرض  
قد ترك كراء معلوما يصلح له أن يكرى أرضه به أو أخذ أمر آخر أو ألبس أتم أم لا  
كما قال مالك في الموطأ ولأن أحاديث النبي عن كراء الأرض بما يخرج منها خاص  
بذلك كما في صحيح البخاري عن جابر قال كانوا يزعمونها بالثلث والربع والنصف  
فقال النبي ﷺ من كانت له أرض فليزرعها أو فليئمنها فإن لم يفعل فليمسك أرضه  
وفي صحيح مسلم عن حفظة بن قيس قال سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض  
بالذهب والفضة قال لا بأس به إنما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله ﷺ  
على الماذنات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع فبذلك هذا ويسلم هذا ويسلم هذا  
وبذلك هذا ولم يكن للناس كراء إلا هذا فذلك زجر عنه فأما شيء معلوم مضمون  
فلا بأس به وفي الباب أحاديث أخرى في النبي عن كراء الأرض بما يخرج منها  
والعلة في ذلك الغرض كما تقدم يختلف المسافة في التخل فإن الشارع رخص فيه  
لأنه لا يجوز بيع ثمارها حتى يبدو صلاحه فإذا بدأ لم يحز فيها المسافة وصارت  
بمثلة الأرض البيضاء وبالناس حاجة إلى المسافة لعجز كثير من أرباب المال عن  
القيام باصلاحه (إلا أن يكون قدر الثلث من الجميع فأقل) لأن الثلث من اليسير  
واليسير يتبع الأصل كما سبق والدليل على كون الثلث من اليسير أن كل موضع  
جعل الثلث فيه حداً بين ما يجوز وما لا يجوز فإنه من جملة ما يجوز كالوصية كننا  
قال الباجي وقال ابن رشد الحفيد إنه استحسان مبنى على غير الأصول لأن  
الأصول تقتضي أنه لا فرق بين الجائز من غير الجائز بالليل والكثير من الجففس  
الواحد وقد تقدم حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل  
خيبر على شطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم دفع لهم أرضاً وتخلها فدل ذلك على الجواز إذا كانت بسيرة تبعاً  
لأصل التخل جمعا بين هذه الأحاديث وأحاديث النبي عن كراء الأرض بما  
يخرج منها (والشركة في الزرع جائزة) لأن اسم الشركة يشملها وليس في الشرع  
ما يمنعها (إذا كانت الزريعة منهما جميعاً) لتحقيق اسم الشركة ومعناها (والربع  
بينهما) كذلك (كانت الأرض لأحدهما والعمل على الآخر) في مقابلة الأرض  
أو العمل بينهما وأكبرها الأرض أو كانت بينهما) وهذا ظاهر (أما إن كان  
البذر من عند أحدهما ومن عند الآخر الأرض والعمل عليه أو عليهما والربع بينهما  
لم يحز) لأن في ذلك كراء الأرض بما يخرج منها وهو متزوج كاسبق (ولو كانا كثيراً

الأرض والبذر من عند واحد وعلى الآخر العمل (جاز) لسلامته من كراه الأرض بما يخرج منها (إذا تقاربت قيمة ذلك) ليحصل التساوى في الشركة فلا يأخذ أحدهما حق صاحبه إذا كان الربح بينهما على التساوى (ولا ينتقد في كراه أرض غير مأونة قبل أن تروى) أما جواز كراتها بالنقد فلحديث حفظة بن قيس السابق وفي رواية عنه أنه سأل رافع بن خديج عن كراه الأرض فقال نهى رسول الله ﷺ عن كراه الأرض قال فقلت بالذهب والفضة قال إنما نهى عنها يعض ما يخرج منها أما بالذهب والفضة فلا بأس رواه البخاري ومسلم وحديث سعد قال كنا نكسرى الأرض بما على السواقي وما سد بالماء منها فهنا رسول الله ﷺ عن ذلك وأمرنا أن نكسرها بذهب أو فضة رواه أبو داود وأما كونه لا ينتقد في أرض غير مأونة قبل أن تروى فلأن للثمن المقتصد منها لائم إلا بالمطر ولما كان عدمه ممتازاً جاز أن يتخلف المطر فيجب رده فيكون تارة كراه وتارة سلقاً إن عدم المطر وذلك لا يجوز كما سبق (ومن ابتاع ثمرة في رموس الشجر فأجبع يبرد أو جراد أو جليد أو غيره فإن أصبح قدر الثلث فأكثر وضع عن المشتري قدر ذلك من الثمن) أما وضع الجائحة فلحديث جابر أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح رواه مسلم ورواه أحمد وأبو داود والسنائي عنه أن النبي ﷺ وضع الجوائح وفي رواية لمسلم وأن داود والسنائي وابن ماجه عنه أيضاً أن النبي ﷺ قال إن بست من أخيك تمراً فأصابها جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ثم تأخذ مال أخيك بغير حق وحديث أنس قال نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى نزهى قالوا وما نزهى قال تمعر وقال إذا منع الله الثمرة فبم تستحل مال أخيك رواه البخاري ومسلم وأما تقدير ذلك بالثلث فأكثر فلما رواه سخون عن ابن وهب عن يزيد بن عياض عن رجل حدثه عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصاري أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال إذا ابتاع الرجل الثمرة فأصابها جائحة فذهب بثلث الثمرة فقد وجب على صاحب المال الرجعية لكنه ساقط بالمرة قال ابن وهب وأخبرني يزيد بن عياض عن عبد الرحمن بن القاسم وربيعة بن أبي عبد الرحمن وأبي الزناد عن القاسم بن محمد قال إذا أصيب المتاع بثلث الثمرة فقد وجب على البائع الرجعية قال سخون وأخبرني عثمان بن الحكم عن يحيى ابن سعيد أنه قال لا جائحة فيما أصيب دون الثلث رأس المال قال يحيى وذلك في سنة المسلمين (وما نقص عن الثلث فن المبتاع) لأن المادة جرت بضياع مثل ذلك بالمواد.



وأكل الطير وغير ذلك من دون جائحة والمشتري يدخل على ذلك لأنه يسير يتساحح بمثله (ولاجائحة في الزرع) لأنه إنما يباع بعد ما يفس فهو بمنزلة ما لو باعه في الأندلس فتأخيره فمريط من المشتري فلا توضع عنه الجائحة (ولافيا اشتري بعد أن يفس من الثمار) لعللة المذكورة (وتوضع جائحة البقول وإن قلت) لفسد معرفة ثلثها لأنها تقطع شيئاً فشيئاً كذا قالوا (وقيل لا يوضع إلا قدر الثلث) كذا كره على ابن زياد وابن أشرس من مالك قياساً على الثمار (ومن أعرى ثمر غلات لرجل من جنانه فلا بأس أن يشتريها منه إذا أزهرت بخرصها تمراً) لحديث سهل بن أبي حشمة قال نبى رسول الله ﷺ عن بيع النخز بالتمر ورخص في المرايا أن يشتري بخرصها يأكلها أهلها وطبا رواء البخارى ومسلم وفي رواية نبى عن بيع التمر بالتمر وقال ذلك الرباطك المزابنة إلا أنه رخص في بيع العريفة النخل والنخلتين يأخذها أهل البيت بخرصها تمراً يأكلونها وطبا رواء البخارى ومسلم أيضاً وحديث زيد بن ثابت أن النبي ﷺ رخص في بيع المرايا أن تباع بخرصها كيلا رواء أحد والبخارى وأما اشتراط كونها أزهرت فلحديث ابن عمر أن النبي ﷺ نبى عن بيع النخل حتى تزهر وعن بيع السنبلي حتى يبيض ويأمن الهاهة رواء أحد ومسلم والأربعة إلا ابن ماجه وحديث أن النبي ﷺ نبى عن بيع التمرة حتى تزهر قالوا وما تزهر قال تحمر الحديث متفق عليه (يعطيه ذلك عند الجذاذ إن كان فيها خمسة أوسق فأقل) لحديث داود ابن الحصين عن أبي سفيان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رخص في بيع المرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شك داود قال دون خمسة أوسق خمسة رواء البخارى ومسلم (ولا يجوز شراء أكثر من خمسة أوسق إلا بالعينه أو العرض) هذا تكرار سبق للتأكيد.

## باب في الوصايا والمدير والمكاتب والمتق وأم الولد والولاء

ويحق على من له ما يوصى فيه أن يعد وصيته

لقوله تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية) وقوله تعالى (من بعد وصية يوصى بها أو دين) وحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال ما حق امرئ مسلم بيت ليلتين ولا شيء يوصى فيه يريد أن يوصى فيه إلا الوصية مكتوبة عند رأسه رواه أحمد والبخاري ومسلم والأربعة (ولا وصية لوارث) هذا لفظ حديث رواه عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة أبو أمامة وعمر بن خارجة وأنس وابن عباس وعبد الله بن عمرو وجابر وزيد بن أرقم والبراء بن عازب وعلي بن أبي طالب وخارجة بن عمرو الجعفي وابن عمر ومقل بن يسار ومجاهد وسلا الحديث أني أمامة رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه عنه أن رسول الله ﷺ خطب فقال إن الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وقال الترمذي حديث حسن وحديث عمرو بن خارجة رواه أحمد والترمذي والقسائي وابن ماجه والبخاري وأبو يعلى والطبراني والخارث بن أبي أسامة بنحو الذي قبله وحديث أنس رواه ابن ماجه وحديث ابن عباس رواه الدارقطني وحديث عبد الله بن عمرو رواه ابن عدي والدارقطني وحديث جابر رواه ابن عدي باللفظ الذي ذكره المصنف وحديث زيد والبراء رواه ابن عدي أيضاً في حديث بلفظ وليس لوارث وصية وحديث علي رواه ابن عدي أيضاً بلفظ المصنف وزاد الولد لمن ولد علي قرأش أبيه وللأعر الحجر وحديث خارجة رواه الطبراني في الكبير بلفظ ليس لوارث وصية وحديث ابن عمر رواه الحارث بن أبي أسامة ولفظه قضى رسول الله ﷺ بالدين قبل الوصية وأن لا وصية لوارث وحديث مقل بن يسار رواه ابن عدي ومرسل مجاهد رواه البيهقي بلفظ المصنف (والوصايا خارجة من الثلث) لحديث سعد بن أبي وقاص قال جاءني رسول الله ﷺ بعودتي من وجع اشتدني فقلت يا رسول الله إنني قد بلغني من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة لي أفأصدق بثأني مالي قال لا قلت قال شطر يا رسول الله قال لا قلت فالثلث قال الثلث والثلث كثير أو كبير إنك إن نذر ورتلت أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس رواه أحمد والبخاري ومسلم والأربعة وحديث أبي البرداء عن النبي ﷺ قال إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجمعها لكم زيادة في أعمالكم رواه أحمد والدارقطني ورواه ابن ماجه والبخاري والبيهقي من حديث أبي هريرة والدارقطني والبيهقي من

حديث أبي أمامة وحديث ابن عباس قالوا أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع  
فإن رسول الله ﷺ قال الثلث والثلث كثير رواه أحمد والبخاري ومسلم (ويرد  
مازاده عليه) لأن النبي ﷺ منع سحداً من ذلك كما تقدم (إلا أن يميز الورثة)  
لأنها تكون عطية منهم لأن الحق انتقل إليهم كما قال النبي ﷺ لا وصية لوارث  
إلا أن يميز الورثة رواه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده  
بسنن فيه سهل بن عمار كذبه الحاكم ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس بلفظ  
لا يجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة وسنده لا بأس به (والمعنى بعينه  
مبدأ عليها) لما رواه ابن وهب عن حيوة بن شريح قال حدثني السكن بن أبي  
كريمة أنه سأل يحيى بن سعيد الأنصاري عن رجل يوصي بوصايا كثيرة وعتاقة  
أكثر من الثلث قال يحيى بلغنا أن رسول الله ﷺ أمر أن يبدأ بالعتاقة قال  
وقد صنع ذلك أبو بكر وعمر وروى أيضاً عن سفيان الثوري عن رجل حدثه  
عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال إذا أوصى رجل بوصايا وعتاقة بدينه بالعتاقة  
وأما تهيبه بمعين فلأن المعين أكد في الشرع من غيره بدليل نفوذه في ملك الغير  
(والمدير في الصحة مبدأ على ماني المرض من عتق وغيره) لأن التدبير لا يفسخه  
شيء وليس لليت أن يرجع في تدبيره قبل موته والوصية بالعتق له أن يرجع فيها  
قبل موته لأنها وصية (وعلى ما فرط فيه من الزكاة فأوصى به) لأنه حق لله عام  
والأول خاص بتمينه للتدبير والخاص يقدم على العام ولأن الزكاة موكولة إلى أماته  
فلو شاء لم يقربها كذا قال ابن حبيب وهو متل في غابة الوهن والسقوط (فإن ذلك في  
ذلك مبدأ على الوصايا ومدير الصحة مبدأ عليه) في هذا التمييز قصور وتكرار والمعنى  
أن المدير في الصحة مبدأ على ما فرط فيه من الزكاة فأوصى به وما فرط فيه من الزكاة  
مبدأ على غيره من الوصايا لأن الزكاة إقرار بأمر مقدم وجوبه بالشرع فكان مقدماً  
على مائت من فله وعلى ما أوجبه على نفسه كالصلاة والصوم ما وجب منها بالشرع  
أكد بما أوجبه مواعيل نفسه (وإذا ضاق الثلث تحاص أهل الوصايا التي لا تبذره فيها)  
لأن تقديم بعضها يرجع بدون مرجع ولأنها حقوق مقدرة في المال تقتل من ميت  
إلى مالك دون عوض كالوارث التي يدخلها المول (والرجل الرجوع عن وصيته  
من عتق وغيره) لأن الوصية عقد جائز غير لازم ولأنه وعد الوفاء بالوعد لا يجب  
ولأن عليه عمل أهل المدينة كما قال في الموطأ الأمر مجتمع عليه عندنا أن الموصي إذا  
أوصى في محضه أو في مرضه بوصية فيها عتاقة رقيق من رقيقه أو غير ذلك فإنه غير

من ذلك ما بدله ويصنع من ذلك ما شاء حتى يموت وإن أراد أن يطرح تلك الوصية ويبدلها فقل وروى ابن وهب وغيره عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال يحدث الله في وصيته ما شاء. وملاك الوصية آخرها قال ابن وهب وبلغني عن عبد الرحمن بن القاسم وأبي بكر بن حزم ويحيى بن سعيد وابن قسيط وعبد الله بن يزيد بن هرم أن الوصي يخبر في وصيته بمحو ما يشاء ويثبت منها ما يشاء ما عاش قال ابن قسيط ويحيى بن سعيد هذا الذي عليه قضاء الناس وروى يعقوب بن سنده عن الحسن بن مالك أنه كان يشترط في وصيته إن حدث الموت قبل أن أغفر وصيتي هذه وروى عنه من بعده بن عمر ( والتدبير أن يقول الرجل لعبده أنت مدبر أو أنت حر عن دبر مني ثم لا يجوز له بيعه ولا ميثه ) لحديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال المدبر لا يباع ولا يشتري وفي لفظ ولا يوهب وهو حر من الثلث رواه ابن قانع والدارقطني بسند ساقط حتى قال ابن حزم إنه موضوع والصحيح أنه موقوف كما قال أبو زرعة والدارقطني والبيهقي وجماعة ولما رواه ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ابن شهاب وربيعة قالوا جميعاً إن عائشة أم المؤمنين باعت مدبرة لها في الأعراب فأخبر بذلك عمر فبعث في طلب الجارية فلم يجدها فأرسل إلى عائشة فأخذ الثمن فأشترى به جارية لملأها مكانها على تدبيرها ولما رواه وكيع بسنده عن ابن عمر أنه كره بيع المدبر ولعمل أهل المدينة كما قال مالك في الموطأ الأمر المجتمع عليه عندها في المدبر أن صاحبه لا يبيعه ولا يحوله عن موضعه الذي وضعه فيه ( وله خدمته إلى أن يموت فيعتق ) لأن ذلك معنى التدبير ولأن المدبر في حياة السيد لا يزال في ملكه ولأن الذين وقع منهم التدبير في حياة النبي ﷺ استمر مدبروم على خدمتهم يعلم من النبي ﷺ وإقراره ( وله انتزاع ماله ) لأنه لا يزال في ملكه ومادام في ملكه فالعبد وما ملك لسيدته ( مالم يمرض ) يعني مرضاً مخفواً لأنه يكون انتزاعاً للوارث لاله ( وله وطؤها إن كانت أمة ) لأنها ملكة إلى الموت ( ولا يطلأ المعتقة إلى أجل ) لأن فيه شبه نكاح المنة بتعيين مدة الوطء وتحديدها بانقضاء الأجل وشرط استباحة الفروج اعتقاداً لا يبد ( ولا يبيعا ) لما فيها من عقد الحرية ( وله أن يستخدما ) لبقائها على ملكه إلى انتهاء الأجل ( وله أن ينزع ماله ) لما ذكر ( مالم يمرض ) ( لا يخلع ) لأن ما قرب الشيء يعطى حكمه ( وإذا مات فالمدبر حر من ثلثه ) لحديث ابن عمر السابق قريباً ( والمعتق للأجل من رأس ماله ) لأنه لازم بخلاف المدبر لأن التدبير جار مجرى الوصية وهي من الثلث ( والمكاتب عبد ما بقي عليه شيء )

لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم ورواه داود ورواه الأربعة والدارقطني والحاكم وابن حبان وغيرهم من وجه آخر عن عمرو بن شعيب أيضاً عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيا عبد كاتب على مائة أوقية فأداها إلا عشر أواق فهو عبد وأيا عبد كاتب على مائة دينار فأداها إلا عشرة دنانير فهو عبد لنظر أبي داود وروى مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر موقوفاً المكاتب عبد ما بقي عليه شيء من كتابته ورواه ابن أبي شيبة في المصنف موقوفاً أيضاً عليه وعلى أبيه عمرو وعلى بن أبي طالب وزيد بن ثابت وعائشة (والكتابة جائزة على مرضيه العبد والسيد من المال منجماً قلت التجوم أو كُتِرْت) لقوله تعالى (فكاتبهم إن علمت منهم خيراً) وحديث عمرو بن شعيب السابق وحديث عائشة أن بريرة جاءت تستعينها في كتابتها فقالت لها عائشة ارجعي إلى أهلك فإن أحبرا أن أقتضى منك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت فذكرت بريرة ذلك لأهلها فأبوا وقالوا إن شاءت أن تحتسب عليك فلتعمل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لها رسول الله ﷺ ابتاعني فاعتقني فأبوا الولاء لمن أعتق ثم قام فقال ما بال أناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن شرطه مائة مرة شرط الله أحق وأوثق ورواه البخاري ومسلم وفي رواية لها قالت جاءت بريرة فقالت إني كاتب على أهل على تسع أواق في كل عام أوقية الحديث وروى الدارقطني عن أبي سعيد المقبري قال اشتريت امرأة من بني ليث بسوق ذي الحجاز بسبع مائة درهم ثم قدمت فكأنبتني على أربعين ألف درهم فأذهبت إليها عامة المال ثم حملت ما بقي إليها فقلت هذا مالك فأقبضه فقالت لا والله حتى أخذ منك شهراً بشهر وستة ستة فخرجت به إلى عمر بن الخطاب فذكرت ذلك له فقال عمر أرفعه إلى بيت المال ثم بعث إليها هذا مالك في بيت المال وقد عتق أبو سعيد وإن شئت غلظي شهراً بشهر وستة ستة قال فأسلكت فأخذته (فإن عجز رجوعاً) فقد انقضى شرط العتق وروى ابن وهب عن جابر بن عبد الله في المكاتب يعجز أريد عبداً قال لسيدة الشرط الذي اشترط عليه وروى أيضاً عن سعيد بن المسيب أن رجلاً كاتب غلاماً له صائناً على عشرين ألف درهم وغلام يعمل مثل عمله فأدى العشرين الألف ولم يجد غلاماً يعمل مثل عمله فخاصمه إلى عمر بن الخطاب فقال انقضى الغلام لا أجد من يعمل مثل عمل قضي عمر على الغلام فأعتقه صاحبه بعد ما قضى عليه

عمر وروى أيضاً عن شبيب بن غرقنة قال شهدت شريحاً رده مكاناً في الرق بسجور (وحل له ما أخذ منه) لأنه ماله حيث لا يزال في ملكه (ولا يسجره إلا السلطان بعد التلوم إذا امتنع من التمتع) لأنه قد تعلق به حق الله تعالى وهو العتق فليس لأحد منهما نقضه إلا بحكم حاكم ينظر في ذلك لحق الله تعالى فإن رجا الأداء أو نفوذ العتق أبقاه وإن تبين منه العجز أنفذ فسخته (وكل ذات رحم فولدها بمنزلها) لأنه بعضها على تفصيل يعلم من الشروح وكذا قوله (ولد أم الولد من غير السيد بمنزلها) (ومال العبد له إلا أن ينزعه السيد فإن أعتقه أو كاتبه ولم يستثن ماله فليس له أن ينزعه) لحديث ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ من أعتق عبداً وله مال فالعبد له إلا أن يشترطه السيد رواه أبو داود وغيره وروى ابن أبي شيبة عن عبد الله بن أبي مليكة أن عائشة قالت لامرأة سألتها وقد أعتقت عبداً إذا عتقته ولم تشترطه ماله فإله وروى مثله أيضاً عن ابن عمر وروى عن الزهري قال مضت السنة إذا عتق العبد يتبناه ماله (وليس له وطء مكانته) لأنها بالكتابة أحرزت نفسها ومالها فصارت كالأجنبية (وما حدث للكتاب والمكانة من ولد دخل معها في الكتابة وعتق بعتقها) لأنه لم يتله ملك السيد قط لأنه انفصل من الأب بعد أن ثبت له حكم الكتابة ولم يتعلق به استحقاق لغيره فهو كالجزء منه لحكمه في الحرية بالكتابة حكمه (وتجوز كتابة الجماعة ولا يستقون إلا بأداء الجميع) للعمل حكاه مالك في الموطأ فقال الأمر المجتمع عليه عندنا أن العبد إذا كوتبوا جميعاً كتابة واحدة فإن بعضهم حملاه عن بعض وإنه لا يوضع عنهم لموت أحدهم شيء وإن قال أحدهم قد عجزت وألقي يديه فإن لأصحابه أن يستعملوه فيما يطبق من العمل ويتعاونون بذلك في كتابتهم حتى يمتق بعتقهم إن عتقوا وبق برقمهم إن رفقوا ولأنه عقد مقصوده إزالة الملك عن الرقة فجاز أن يخص بعضهم كالتمديد والعتق (وليس للكتاب عتق ولا إلتلاف ماله حتى يمتق ولا يتزوج ولا يسافر السفر البعيد بغير إذن سيده) لأنه رق مابق من كتابته درهم كما تقدم في حديث عمرو بن شعيب وغيره وليس للرق ملك ولا تصرف تام إلا بإذن سيده (وإذا مات وله ولد قام مقامه) لأن الكتابة عقد يقتضى عوضاً يلزم أحد المتعاقدين فلا يعطل بموت من عقده إذا كان معه في العقد من يقرم به كالبيع والإجارة بموت المستأجر (وأدى من ماله مابق عليه حالاً) لأن الديون الموجبة تحمل بموت من تكون عليه (وورث من ماله من ولده مابق)

لأنه إذا لم يكن للكاتب أن يعجز نفسه مع القوة على الأداء ووجود المال وكان  
ماترك المكاتب موجوداً ولم يكن السيد الامتاع من أخذه إن عجله البعد كان حال  
البيت مزاعين فإن وصل المال إلى السيد علينا أنه كان استحق الحرية من يوم وجود  
المال وظهوره عنده لاسباباً وعن شركة في الكتابة قد تعلق حقه فإذا مات مع أداء  
المال إلى السيد قضى بأنه كان له حكم الحرية قبل موته وهذا كان حكم كل من ممة في  
الكتابة فوجب أن يرثوا ما فضل من ماله بعد أداء كتابته وروى عبد الرزاق عن  
ابن جريج سمعت ابن أبي مليكة عبد الله يذكر أن عباداً مولى المولى مات مكاتباً قد قضى  
النصف من كتابته وترك مالا كثيراً وابنة له حرة كانت أمها حرة فكتب عبد الملك أن  
يقضى ما بقي من كتابته وما بقي من ماله بين ابنته ومواليه ورواه مالك في الموطأ عن حميد  
ابن قيس المكي أن مكاتباً كان لابن المتوكل ملك بمكة وترك عليه بقية من كتابته وديوناً  
لناس وترك ابنته فأشكّل على عامل مكة القضاء فيه فكتب إلى عبد الملك بن مروان  
يسأله عن ذلك فكتب إليه أن ابداً بديون الناس ثم اقض ما بقي من كتابته ثم اقسّم  
ما بقي من ماله بين ابنته ومولاه (ولأن لم يكن في المال وقاه فإن أولاده يسمون فيه  
ويؤدون بنحو ما إن كانوا كباراً) لما سبق قريباً ولما رواه ابن وهب عن الليث بن  
سعد أنه سمع يحيى بن سعيد يقول إذا توفي المكاتب وقد بقي عليه من كتابته شيء  
وله ولد من أمة له كان ولده بمنزلة يسمون في كتابته حتى يوفوها ، على ذلك أدركنا  
أمر الناس (ولأن كانوا صفاراً وليس في المال قدر النجوم إلى بلوغهم السمي رقوا  
سريعاً) لمعجزهم عن أداء بقية الكتابة كما لو عجز أبوه فإنه يرقى كما سبق (ولأن لم يكن  
له ولد ممة في كتابته ورثه سيده) أي أخذه لأنه ملكه حيث مات المكاتب وهو  
رق لم يؤد جميع كتابته (ومن أولاد أمة فله أن يستمتع منها في حياته وتعتق عليه  
من رأس ماله بعد مماته ولا يجوز بيعها) لحديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال  
من وطئ أمة فولدت له فهي معتقة عن دبر منه وزواه أحمد وابن ماجه والحاكم  
والبيهقي وفي رواية لأحمد أيما امرأة ولدت من سيدها فهي معتقة من دبر منه أو  
قال من بعده وحديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه نهي عن بيع أمهات الأولاد  
وقال لا يمين ولا يوهن ولا يورثن يستمتع بها السيد مادام حياً وإذا مات فهي  
حرة رواه الدارقطني والبيهقي هكذا مرفوعاً وروياه أيضاً موقوفاً على عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه وصحاحاً وقفه وكذلك صحح الموقوف جماعة من الحفاظ وهو  
في الموطأ من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر وحديث ابن عباس قاله

تذكرت أم إبراهيم عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعتقها ولها ورواه ابن ماجه  
والدارقطني وقاسم بن أصبغ وغيرهم وأما كونها تعتق من رأس مالها فلا فيها  
حصل بالاستمتاع فاعتبر من رأس المال كالانطلاق بأكل الطيب وليس الناعم ولأنه  
لم يكن بقى له فيها إلا معنى يختص به وهو الاستمتاع لأنه محرم فيها على غيره بذلك  
اليمين فإذا مات لم يبق لغيره فيها تصرف فوجب أن تعتق من رأس المال (ولأنه  
عليها خدمة ولاغلة) لأنها بالولادة صارت شبيهة بالحرمة فلم يبق لها عليها إلا الاستمتاع  
والخدمة اليسيرة التي تلزم مثلها (وله ذلك في ولدها من غيره) لأن حرمتها ضعيفة  
خلا تسرى إلى ولدها من غير سيدها (وهو بمنزلة أمه في المتق يعق بمقتها) لأن الولد  
يقيمها في الرق والحرية (وكل ما سقطت عما يعلم به أنه ولنفسه به أم ولد) لأن الولد  
أول ما يكون نطفة ثم علقه ثم مضغة ثم عظاما مكسوة لحما ثم ينفخ فيها الروح كما  
في القرآن والسنة فإذا خرج عن أن يكون نطفة إلى أن يكون علقه فهو حينئذ ولد عتاق  
كما قال تعالى (من نطفة مخلقة وغير مخلقة) فقبر المخلقة هي التي لم تنتقل عن أن تكون  
نطفة ولا خلق منها ولد بعد والمخلقة هي المتتمة من اسم النطفة وحدها وصفتها إلى  
أن خلفها عز وجل علقه كما قال الله تعالى فهي حينئذ ولد عتاق فهي بسقوطه أو بقاءه  
أم ولد (ولا ينقعه الزل إذا أنكر ولدها وأقر بالوطء) لأن الماء قد يسبقه من  
غير شعور به ولحديث أبي سعيد الخدري قال جاء رجل من الأنصار فقال يا رسول  
الله إنا نصيب سبيا فنحب الأثمان فكيف ترى في الزل فقال النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وإنكم لتفعلون ذلك لا عليكم أن لا تفعلوا ذلك فإنها ليست أسمة كتب الله  
عز وجل أن يخرج إلا وهي حارجة رواه أحمد والبخاري وروى الشافعي عن مالك  
عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن عمر قال ما بال رجال يطؤون ولا تدثم ثم يمتزجون  
لا تأنيب أم ولد يعترف سيدها أنه قد ألم بها إلا ألحقت به ولدها فأسلوهم بعد أو  
أمسكوهن (فإن ادعى استبراء لم يطأ بعده لم يلحق به ما جاء من ولد) لتحقق براءة  
الرحم بالاستبراء وهل يقبل قوله بغير يمين خلاف الصحيح مع اليمين والإفك  
تأخذ ادعاؤه متى شاء استبقاء الرقية (ولا يجوز عتق من أحاطت الدين بجماله) لأنه  
للمال له فكأنه يعتق مال الغرماء وللعمل حكاه مالك في الموطأ فقال الأمر المجتمع  
عليه عندنا أنه لا يجوز عتاق رجل وعليه دين يحيط بجماله وإنه لا يجوز عتاق الغلام  
حتى يحتلم أو يبلغ مبلغ الحمل وأنه لا يجوز عتاق المولى عليه في ماله وإن بلغ الحلم حتى  
على ماله (ومن أعتق بعض عبده استتم عليه وإن كان لغيره معه فيه شركة قوم عليه



نصيب شريك بقيمته يوم يقام عليه وعق فإن لم يوجد له مال بقى سهم الشريك  
 رقيقاً) لحديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال من أعتق شركاً له في عبد وكان له  
 مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعق عليه  
 العبد وإلا فقد عتق منه ما عتق رواه أحمد والبخارى ومسلم والأربعة والدارقطنى  
 وزاد ورق مارق وحديث أبى المليلح عن أبيه أن رجلاً من قوماً أعتق شقشاً له  
 من مملوكه فرفع ذلك إلى النبي ﷺ ليجل خلاصه عليه في ماله وقال ليس لله  
 عز وجل شريك رواه أحمد وفى الباب عن أبى هريرة فى الصحيحين وعن غيره  
 (ومن مثل بعبد مئة مثقة بئنة من قطع جراحة ونحوه عتق عليه) لحديث عبد الله  
 ابن عمرو بن العاص أن زبياً أبا روح وجد غلاماً له مع جارية له لجدع أنفه  
 وجبه فأتى النبي ﷺ فقال من فعل هذا بك قال : زبياع فدعاه النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم فقال ما حلك على هذا فقال كان من أمره كذا وكذا فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فأنت حر فقال يا رسول الله قولى من أنا فقال  
 مولى الله ورسوله فأوصى به المسلمين الحديث رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه  
 وفى رواية لأحمد والطبرانى عنه أن النبي ﷺ قال من مثل بعبد أو حره بالنار فهو  
 حر وهو مولى الله ورسوله قال فأتى رجل قد خصى يقال له سندر فأعتقه الحديث  
 وفى الموطأ لبلاغان عمر بن الخطاب أته وليدة قد ضربها سيدها بنار أو أصابها بها  
 فأعتقها وذكر أحمد بن حنبل فى رواية ابن منصور عنه أن رجلاً أعتد أمة له فى  
 منى حارفاً حرق عجزها فأعتقها عمر وأوجعه ضرباً (ومن ملك أبويه أو أحداً من  
 ولده أو ولد ولده أو ولد بناته أو جده أو جدته أو أخاه لأم أو لأب أو لها جميعاً  
 عتق عليه) لحديث سمرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ملك ذارحم  
 محرم فهو حر رواه أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه وروى النسائى عن ابن  
 عمر عن النبي ﷺ مثله إلا أنه قال من ملك ذارحم محرم عتق (ومن أعتق حاملاً  
 كان جنينها حراً معها) لأنه عضو من أعضائها كذا قالوا (ولا يمتق فى الرقاب الواجبة  
 من فيه معنى من عتق بتدبير أو كتابة أو غيرهما) لأن إيجاب المقت يقتضى أن يكون  
 من أجل ما وجب فيه وهذه الرقاب فيها عقد حرية فليس عتقها خالصاً لما وجب  
 عليه ولأن كل واحد من هذه الرقاب قد تعلق به عتق ليس السيد رده فليس له صرفه  
 بل وجه آخر وجب عليه (ولا أعمى وأقطع اليد وشبهه) لأنه ناقص بالميب والواجب

رقبة كاملة ولأن المقصود تملك العبد منفعتة وتمكينه من التصرف وذلك لا يحصل مع العيب الذي يقصر بالعمل ضرراً بيننا (ولا يجزى من على غير دين الإسلام) لقوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) فقص في كفارة القتل على رقبة مؤمنة وقيس عليها سائر الكفارات ولحديث أعتقها فإنها مؤمنة رواه مسلم وأبو داود والنسائي من حديث معاوية بن الحكم السلمي (ولا يجوز عتق الصبي) لأنه ليس من أهل التكليف فلا يصح منه التصرف لأن القلم مرفوع عنه كافي الحديث فلم يكن لقوله حكم كالغلوب عليه ولأنه لما لم يصح طلاقه لم يصح عتقه كالتأم ومن لا عقل له (ولا المولى عليه) لفسفه وفقد الرشد لأن الإنسان لا يصح تصرفه في ماله إلا بأربعة أوصاف البلوغ والعقل والحرية وكمال الرشد وهو حسن التصرف في المال ولا ينافي هذا صحة صفة الصغير والفسفه لأن شرطها التمييز والحرية والملك لما أوصى به وإنما صحت منها لعدم لودها (والولاء لمن أعتق) لحديث عائشة أن النبي ﷺ قال في قصة برة إنما الولاء لمن أعتق رواه البخاري ومسلم وغيرهما (ولا يجوز بيعه ولا هبته) لحديث ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ الولاء لمة كلحمة النسيب لا يباع ولا يوهب رواه الشافعي ومحممه ابن حبان والحاكم وهو في الصحيحين بلفظ نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته (ومن أعتق عن رجل قالوا له الرجل) لأن الثواب حاصل عن العتق والولاء حاصل عنه فوجب أن لا يفتروا ولا أنهم أجمعوا على أن من وكل رجلاً عنه في عتق عبده قالوا له للوكل لا للوكيل الذي تولى فعل الإعتاق فهذا مثله لأنه إذا أعتق عنه فكأنه ملكه إياه ثم أباه عن عتقه (ولا يكون الولاء لمن أسلم على يديه وهو للسلبين) لقوله ﷺ إنما الولاء لمن أعتق وحرف إنما للحصر فيفيد إثبات المذكور ونفي ما عداه فدل على إثبات الولاء للعتق ونفيه عن عداه ولأن الولاء بسبب زوال الملك بالحرية وهذا المعنى غير موجود فيمن أسلم أحاديث من أسلم على يديه رجل فولاه له فضعيف وكذا حديث هو أولى الناس بمحياه وعماه كما قال الشافعي وأحمد وابن المنذر والبيهقي وجماعة وقال ابن رشد إنه محمول عندنا على أنه أحق به في نصرته والقيام بأمره وتولى دفعه إذا مات (وولاء ما أعتقت المرأة لها وولاء من يجر من ولد أو عبد أعتقته) للحديث السابق وفي اللفظ إشكال يعلم من الشروح (ولا تراث ما أعتق غيره ما من أب أو ابن أو زوج أو غيره) لما رواه البيهقي عن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت أنهم كانوا يعملون الولاء الكبير من الصبية ولا يورثون النساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن وروى أيضاً عن إبراهيم قال كان عمر وعلي وزيد بن ثابت لا يورثون

النساء من الولاء إلا ما أعتق وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن الحسن أنه قال لا يرث النساء من الولاء إلا ما أعتق أو أعتق من أعتق وروى أيضاً عن حمزة بن عبد العزيز قال لا يرث النساء من الولاء إلا ما أعتق أو كاتب وروى نحوه عن ابن سيرين وابن المسيب وعطاء والتخمي (وميراث الساتبة لجماعة المسلمين) لأن معناه أنه أعتقه عن جماعة المسلمين فثبت ولاؤه لهم كما روى ذلك عن حمزة وابن عمرو بن عباس وقال مالك في الموطأ أحسن ما سمع في الساتبة أنه لا يرث أحد وأما ميراثه للمسلمين وعقله عليهم (والولاء للأقعد من عصية الميت الأول) يعني المقتل الأول لما تقدم عن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت أنهم كانوا يحملون الولاء الكبير من العصب وقال عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا الثوري عن منصور عن إبراهيم أن عمر وعلياً وزيد بن ثابت كانوا يحملون الولاء الكبير وقال الدارمي أخبرنا يزيد بن هرون ثنا أشعث عن الشعبي عن عمر وعلي وزيد أنهم قالوا الولاء الكبير قال يعنون الكبير ما كان أقرب بهم وأب ورواه من وجه آخر زاذبية ابن مسعود ورواه قاسم السرقسطي في غريب الحديث من رواية إبراهيم عن علي وزيد وعبد الله أنهم كانوا يقولون الولاء الكبير قال ومعناه لأقعد الناس بالمعتق يوم يموت المعتق وقال في موضع آخر قال يعقوب الولاء الكبير بضم الكاف وهو أكبر ولد الرجل المقتل (فإن ترك ابنين فورثا ولله مولى لأبيهما ثم مات أحدهما وترك بنتين رجع الولاء إلى أخيهما دون بنتيه) لأن الأخ أقرب المقتل من بنى أخيه الميت (وإن مات واحد منها وترك ولداً وذكر أومات أخوه وترك ولدين قالوا له بين الثلاثة أثلاثاً) كما هو ظاهر وفي الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه أنه أخبره أن العاص بن هشام ملك وترك ثلاث بنين اثنتان لأم ورجل لعمته (١) فهلك أحد الذين لأم وترك مالا وموالي فورثه أخوه الذي لأبيه وأمه ماله وولاه مواله ثم هلك الذي ورث المال وولاه الموالى وترك ابنه وأخاه لأبيه فقال ابنه قد أحزمت ما كان أبي أحزمت المال وولاه الموالى وقال أخوه ليس كذلك إنما أحزمت المال وأما ولاه الموالى فلا أرايت لو هلك أخى اليوم ألسنت أروته أنا فاختصما إلى عثمان بن عفان فقتل لأخيه بولاه الموالى .

## باب في الشفعة والمبة والصدقة والحبس والرهن

والعارية والوديعة والقتلة والنصب

وأما الشفعة في المشاع ولاشفعة فيما قد قسم لحديث جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قضى بالشفعة في كل مالم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلاشفعة رواه أحمد والبخاري وفي رواية لها ولا في داود وابن ماجه إنما جعل النبي ﷺ بالشفعة في كل مالم يقسم الحديث وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ إذا قسمت الدور وحدت فلاشفعة فيها رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي وروى مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن أبي سلمة وسعيد قال قال رسول الله ﷺ الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلاشفعة ووصله البيهقي من طريق مالك أيضا ثم من روايتها عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلاشفعة (ولالجار) لحديث جابر السابق إنما جعل رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلاشفعة، ولأن الشفعة إنما ثبتت لأنه يدخل عليه فينأذى به فتدعو الحاجة إلى مقاسمته فيدخل عليه الضرر بنقصان قيمة الملك وما يحتاج إلى إحداثه من المرافق وهذا لا يوجد في المقسوم وأما حديث الشفعة للجار ففيها مقال والصحيح منها ليس نصرا ولا في طريق) لأنها مبنية على الاشتراك في المنافع على صورتها فلا حق له في الملك وإنما له الحق في الجوار (ولا عرصه دار قد قسمت بيوتها) لأنها تابعة لليوت غير مقصودة بذاتها فخرجت عن حكم المشاع بقسم متبوعها المقصود بالذات (ولا في لخل نخل أو بئر) إذا قسمت النخل أو الأرض (لكون كل منها تابعا غير مقصود ولأن الشفعة إنما ثبتت للضرر الذي يلحقه بالمقاسمة وذلك لا يوجد فيما لا يقسم كالفعل والبئر) ولاشفعة إلا في الأرض وما يتصل بهامن البناء والشجر (لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لاشفعة إلا في دار أو عمار رواه البيهقي بسند ضعيف وحديث جابر قال قال رسول الله ﷺ لاشفعة إلا في ربع أو حائط ولا ينفي له أن يبيع حتى يستأمر صاحبه فإن شاء أخذ وإن شاء ترك رواه البزار ورواه مسلم وأبو داود والنسائي والبيهقي بلفظ قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم أربعة أو حائط وحديث عبادة بن الصامت قال قضى رسول الله ﷺ بالشفعة بين الشركاء في الدور والأرضين رواه عبد الله بن أحمد والبيهقي وذكر مالك في الموطأ أنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن الشفعة هل فيها من سنة فقال نعم؛ الشفعة في الدور والأرضين ولا تكون إلا بين الشركاء قال مالك وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك قلت وقد

وصله البيهقي من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة في الدور والأرضين مالم تقسم فإذا قسمت وافتقرت فيها الحدود فلا شفعة فيها ( ولا شفعة الحاضر بعد السنة ) لأن ترك الشفع على شفعة إضراراً بالمشتري ومنما له من التصرف في ملكه بالمعاقرة والإنفاق له فكان له حديثي إليه بأمن المبتاع عند انقضائه الشفعة ولما كانت السنة تجعل قدراً لتقطع الأعذار في النية وغيرها كذلك جعلت حداً في المتمكن من القيام بالشفعة وأما حديث الشفعة كحل العقال فضعيف جداً كما قال الحفاظ وهو في سنن ابن ماجه والبيهقي من حديث ابن عمر أورده البيهقي في باب رواية النفاذ منكراً يذكرها بعض الفقهاء في مسائل الشفعة ( والغائب على شفخته وإن طالت غيبته ) لأن الأخذ بالشفعة للشفيع ثابت مالم يترك أو يظهر منه ما يدل على الترك والغائب لم يصدر منه شيء من هذا لعدم علمه ولأن النية غنر في ترك القيام بالشفعة وإن علم فلم يسقط بذلك حقه كالانغماء والجنون أما حديث لاشفعة لغائب ولا صغير ولا شريك على شريك إذا سبق بالشراء فباطل وهو بعض الحديث السابق على بعض الروايات أعني حديث الشفعة كحل العقال ذكره البيهقي في الباب المذكور ( وعده الشفع على المشتري ) لأنه الذي أخذ الثمن كما ردمشترى السلمة الذي لم يعلم حصة ملك بائنها فستحق منه فإنه يرجع بثمنها على بائنها ويردعها عليه بالعب لم يعلم به حين الشراء ( ويوقف الشفع فيما أخذ أو ترك ) لأن المشتري يحتاج إلى التصرف فيما اشتراه بالبناء والمدم والإصلاح فحق طال عليه بقاء الشفع على حكم الخيار وجواز أن يأخذ وأن يترك أو ضر ذلك به والضرر مرفوع شرعاً ولا ينتفع خيار الشفع معجلاً إلا بالايقاف من السلطان والحكم عليه إما بالأخذ أو الترك ( ولا توجب الشفعة ولا تباع ) لأنها إنما جعلت للشريك لإزالة الضرر عنه بأن لا يدخل عليه من لا يعرف معاملته فإذا نقلها لغيره بطل الحق المقصود منها ( وتضم بين الشركاء بقدر الأنصاء ) لأن الشفعة إنما وجبت لشركتهم لالعدم فوجب تضاعفهم فيها بتفاضل الشريك كمتقربين لجن نصيبها في عبد فالقوم عليها بقدر نصيب كل واحد ( ولا تمهية ولا صدقة ولا حبس إلا بالحيازة ) لما رواه مالك والبيهقي من طريقه عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان نخلنا جذاذ عشرين وسقاً من ماله بالغابة فلما حضرته الوفاة قال والله يا بنية ما من الناس أحد أحب إلى غنى بمدى منك ولحق كتب نخلتك جذاذ عشرين وسقاً فلو كتب جذذتي واحترتني كان لك ولما هو اليوم

قال وارث وإنما هما أخراك وأختاك فأقسموه على كتاب الله ثالث عائلة قلت  
يا أبت والله لو كان كذا وكذا تركته وإنما هي أسماء فمن الأخرى قال أبو بكر ذوبان  
بنت خازجة أراها جارية وروى أيضاً عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن  
عبد الرحمن بن عبد القاري أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال ما بال رجال ينحلون  
أبنائهم نحلانهم يسكنونها فإن مات ابن أحدكم قال مالي بيدي لم أعطه أحداً وإن مات  
هو قال هو لابن قد كنت أعطيت إياه من نحل نحلة فلم يحزها إلا نحلها حتى تسكون  
إن مات لوارثه فهي باطلة وروى ابن وهب عن الحارث بن تهبان أنه ذكر عن  
محمد بن عبيدة عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب وذكر محمد بن عبيدة عن  
ابن أبي مليكة وعطاء بن أبي رباح أن أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان  
ابن عفان وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس قالوا لا تجوز صدقة حتى قبض واستدل  
بعضهم بحديث أو تصدقت فأضيت وهو استدلال باطل (فإن مات قبل أن تحاز  
عه فهي ميراث إلا أن يكون ذلك في المرض فذلك نافذ من الثلث) لأنه خرج مخرج  
الوصية وهي لا تبطل بالموت وتكون من الثلث (إن كان لغير وارث) لما سبق من  
قوله عليه السلام لا وصية لوارث (والهبة لصفة الرحم أو لفقير كالصدقة لا رجوع فيها)  
لحديث حمزة قال قال رسول الله ﷺ إذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها  
رواه البخاري ومسلم والبيهقي والحاكم في البيوع من المستدرك وقال صحيح على شرط  
البخاري وتعقب وروى مالك في الموطأ عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف  
المزني أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال من وهب هبة لصفة رحم أو على وجه صدقة  
فإنه لا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها  
إذا لم يرع منها (ومن تصدق على ولده الصغير فلا رجوع له عليه) هذا مكرم مع ما سبق  
نعم هو مع ذلك فيه إشكال واعتراض على المؤلف يعلم من الشروح (وله أن يتمصر  
بأوليه لولده الصغير والكبير) لحديث طاوس أن ابن عمر وابن عباس رفعاه إلى  
النبي ﷺ قال لا يعمل للرجل أن يعطى العطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده  
ومثل الرجل يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى إذا شبع قام ثم رجع  
فيقته رواه أحد الأربعة وصححه الأثرمذي وابن حبان والحاكم وحديث عمرو بن  
شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ لا يرجع في هبته إلا الوالد  
والعائد في هبته كالعائد في قبته رواه النسائي وابن ماجه والبيهقي (مالم ينكح لذلك  
ألم يداين أو يحدث في الهبة حدثاً) لعمل ذكره مالك في الموطأ فقال الأمر المخرج

عليه عندنا فيمن حمل ولده نحلاً أو أعطاه صطاء ليس بصدقة أن له أن يعتصر ذلك  
 ما لم يستحدث الولد ديناً يداينه الناس به ويأمنونه عليه من أجل ذلك العطاء  
 الذي أعطاه أبوه فليس لأبيه أن يعتصر من ذلك شيئاً بعد أن تكون عليه الدينون  
 أو يعطى الرجل ابنه أو ابنته المال فتشكح المرأة الرجل وإنما تشكحه لئلا ينفك  
 الذي أعطاه أبوه فيريد أن يعتصر ذلك الأب أو يتزوج الرجل المرأة قد تحلها  
 أبوها التحل إنما يتزوجها ويرفع في صداقها لئلا ينفكها وما أعطاهما أبوها ثم يقول  
 الأب أنا اعتصر ذلك فليس له أن يعتصر من ابنه ولا ابنته شيئاً من ذلك إذا كان  
 على ما وصفت لك اهـ . وقال البيهقي في سننه بلغنا عن علي بن المدني عن عبد الرزاق  
 عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال كتب عمر بن الخطاب يقبض الرجل من ولده  
 ما أعطاه ما لم يمت أو يستهلك أو يقع فيه دين وروى ابن وهب عن ابن لحيعة عن يزيد بن  
 أبي حبيب أن موسى بن سعد حدثه أن سعداً مولى آل الزبير نحل ابنته جارية له فلما تزوجت  
 أراد ارجاعها فحضى عمر أن الوالد يعتصرها مادام يرى ماله ما لم يمت صاحبها فتقع فيها  
 المواريث أو تكون امرأة فتشكح قال يزيد وكتب عمر بن عبد العزيز أن الوالد يعتصر  
 ما وهب لابنته ما لم يداين الناس أو ينكح أو يموت ابنه فتقع فيه المواريث وقال في  
 ابنته مثله إذا هي نكحت أو ماتت وروى ابن وهب أيضاً عن غمرة بن بكير عن أبيه قال  
 سمعت سليمان بن يسار قال يعتصر الوالد من ولده مادام حياً وما رأى عليه بنتها وما لم  
 يستهلكها وما لم يكن فيها ميراث (والأم تعتصر) لأنها أحد الأبوين (مادام الأب  
 حياً فإذا مات لم تعتصر) لأن الولد بعد موت أبيه يصير يتيماً (ولا يعتصر من  
 يتيماً) لأن الهبة تكون لليتيم لأجل الاشفاق عليه وخوف ضياعه وهذا معناه الصلة  
 والقرابة فكان حكمها حكم الصدقة (واليتيم من قبل الأب) لأن قوام الولد بأبيه في  
 الأغلب الأكثر ونص على هذا ليعلم حكم ما إذا ماتت الأم وبقي الأب فإن الولد  
 لا يكون يتيماً ولأبيه أن يعتصر منه ما وهب له (وما وهبه لابنته الصغير لحيازته له  
 جائزة) لما رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة أخبرني المسور بن  
 غمرة وعبد الرحمن بن عبد القاري أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول ما بال أقوام  
 يفعلون أولادهم فإذا مات الابن قال الأب مالي وفي يدي وإذا مات الأب قال كنت  
 نحلته ابني كذا وكذا لا يحل إلا لمن سازه وقيضه عن أبيه قال الزهري فأخبرني سعيد  
 ابن المسيب قال فلما أتى عثمان شكى ذلك إليه فقال عثمان نظرنا في هذه التحول فرأينا  
 أحق من يجوز عن الصبي أبوه ورواه مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن

يحيى بن عثمان أنه قال من محل ولداً صغيراً له لم يبلغ أن يحوز محبة فأعلن بها وأشهد عليها فهي جائزة وإن وليها أبوه قال ابن وهب وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز وشرح والوهري وريصة وبكير ابن الأشج مثل هذا وللإجماع حكاه ابن المنذر فقال أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا وهب لولده الطفل داراً بيمينها أو عبداً بيمينه وقبضه له من نفسه وأشهد عليه أن الهبة تامة ، وقال ابن عبد البر أجمع الفقهاء على أن هبة الأب لابنه الصغير في حجره لا يحتاج إلى قبض وأن الإشهاد فيها ينفي عن القبض وإن وليها أبوه اهـ . لكن هذا مقيد بما ( إذا لم يسكن ذلك أو يلبسه إن كان ثوباً ) لأن حيازة الأب لابنه ضعيفة واستمرار السكنى والبأس يدل دلالة قوية على الملكية وعدم الهبة فوجب الإخلاء ومشاهدة البيت له ولأن الهبة استمرت على الصورة التي كانت عليها قبل العطية فلا تصح فيها الحيازة إلا بتغييرها عما كانت عليه بالنقل والإخلاء . ولأن الانتفاع بالسكنى والبأس ينافي الحيازة ( وإنما يحوز له ما يعرف بيمينه ) لأن الأب قد يتلف ذلك بالتصرف فيه أو يتلف بغير سببه ولا يمكن أن يعرف عبه فلا يعلم إن وجد هل هو الذي كان وهبه أو غيره ( وأما الكبير فلا يحوز حيازته له ) لأنه مالك لأمر نفسه فكان حكمه حكم الأجنبية ولأن الأصل حيازة المهر بنفسه وإنما جوزت نيابة الأب عن الصغير لمعجزه عن الحيازة وهو معنى غير موجود في الكبير فوجب أن يبقى الحكم فيه على أصله ( ولا يرجع الرجل في صدقته ) لحديث ابن عمر وابن عباس السابق قريباً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يحمل الرجل أن يعطى العطية فيرجع فيها الحديث . وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العائد في هبته كالعائد يمود في قيته ليس لنا مثل السوء رواه أحمد والبخاري ومسلم وليس عنده زيادة ليس لنا مثل السوء ( ولا ترجع إليه إلا بالميراث ) لأنها لم تكن بتسبب منه ولا رغبة ولا سعاية ، والحديث سنن بن سلة أن رجلاً من المهاجرين تصدق بأرض عظيمة على أمه فماتت وليس لها وارث غيره فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن أمتي فلانة كانت من أحب الناس وأعزهم علي وإنني تصدقت عليها بأرض عظيمة فماتت وليس لها وارث غيري فكيف تأمرني أن أصنع بها فقال أوجب الله أجرك ورد عليك أرضك أصنع ما شئت رواه الطبراني ورجاله ثقات . وحديث عبد الله بن عمرو أن رجلاً قال



يارسول الله إني أعطيت أمتي حديقة في حياتها وإنها توفيت ولم تدع وارثاً غيري فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تبارك وتعالى رد عليك حديثك وقبل صدقتك رواء البزار بإسناد حسن ، أما بغير الميراث فيكره أو يحرم احتسابها لحديث عمر رضي الله عنه قال حملت على فرسين في سبيل الله فأضاعه الذي عنده فأردت أن أشتريه وظننت أنه يبيعه برخص فأسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تشتره ولا تمد في صدقتك وإن أعطاك بدم فأنت العائد في صدقته كالعائد في قبته متفق عليه (ولابأس أن يشرب من لبن ما تصدق به) لكونه مائضاً مبتذلاً تسمع به النفوس وقد اعترض على المصنف في هذا واستشكل ما راجع في الشروح (ولا يشتري ما تصدق به) لحديث عمر رضي الله عنه السابق قريباً فهذا مكرر مع قوله ولا ترجع إليه إلا بالميراث (والموهوب للمرض إما أناب القيمة) لأنه عقد يوجب المرض فإذا لم يكن مسمى وجب عوض المثل كالنكاح (أورد الهبة) لعدم توليته بالشرط والأصل في هذا ما رواه مالك في الموطأ وابن وهب من طرق عن عمر رضي الله عنه قال من وهب هبة يرى أنه إنما أراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها إذا لم يرض منها وما رواه ابن وهب عن ابن لميعة عن يزيد بن أبي حبيب أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال الموهاب ثلاثة ، موهبة يراد بها وجه الله . وموهبة يراد بها وجه الناس ، وموهبة يراد بها الثواب . فوهبة الثواب يرجع فيها صاحبها إن لم يثب منها ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حديث أبي هريرة وابن عباس وابن عمر الرجل أحق بهبته ما لم يثب منها فإن صح فهو محمول على هبة الثواب أما حديث أبي هريرة فرواه ابن أبي شيبة وابن ماجه والدارقطني وفيه لإبراهيم وإسماعيل بن جارية ضعفه ، وأما حديث ابن عباس فرواه الطبراني والدارقطني من طريقين في الأول ضعف وانقطاع ، وفي الثاني كذاب منهم وأما حديث ابن عمر فرواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين إلا أن يكون الحبل فيه على شيخنا ورواه البيهقي في المعرفة وقال غلط فيه عبد الله بن موسى والصحيح أنه موقوف على عمر من قوله (فإن قامت فعليه قيمتها) للعمل بحاكم مالك في الموطأ فقال الأمر المجتمع عليه عندنا أن الهبة إذا قيمت عند الموهوب له للثواب بزيادة أو نقصان فإن على الموهوب لأن يعطى صاحبها قيمتها يوم قبضها ، وروى ابن وهب نحوه عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه

قال الأمر حدثنا فذكر نحوه يريد عند أهل المدينة ولأنها صد على التفويض  
فتلتزم فيه القيمة عند التلف كتحاشي التفويض يلزم بالدخول مهر الخ (وذلك إذا  
كان يرى أنه أراد الثواب من الموهوب له) بأن دلت عليه القرآن والأعراف لأن  
المعروف كالمشروط أما إذا لم يكن ما يدل على إرادة الثواب فالأصل في الهبة للموادة  
والمكارمة وإرادة المعروف والدار الآخرة وذلك لا يلزم فيه ثواب من الموهوب له  
كما سبق (ويكره أن يجب لبعض ولده ماله كله) لأنه يؤدي إلى حقوق الباقيين وحرمانهم  
وتباعدتهم والمطلوب الحرص على المواساة والموادقة والعدل بينهم ولحديث الثمان  
ابن بشير قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اعدلوا بين أبنائكم اعدلوا بين أبنائكم  
اعملوا بين أبنائكم رواه أحمد وأبو داود والنسائي وحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
سواء بين أولادكم في العطية فلو كنت منفلاً أحداً لفطمت الفداء رواه الطبراني  
والبيهقي وحديث جابر قال قالت امرأة بشير أتحمل ابني غلاماً وأشهد لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن ابنة فلان سألتني أن  
أحمل ابنها غلاماً فقال: له أخوة قال نعم قال فكلمهم أعطيت مثل ما أعطيت قال لا  
قال فليس يصلح هذا وأنا لأشهد إلا على حق رواه أحمد ومسلم وأبو داود ورواه  
أحمد من حديث الثمان بن بشير وقال فيه لا تشهدني على جور إن بنبئك عليك من  
الحق أن تعدل بينهم ورواه البخاري ومسلم من حديث الثمان أيضاً وفيه أكل ولدك  
نخلته مثل هذا قال لا فقال فأرجعه وفي رواية لمسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أفعلت هذا  
بولدك كلمهم قال لا فقال اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم فرجع أبي في تلك الصدقة  
وفي رواية له والبيهقي عن الثمان قال جاءني أبي يحملني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
يا رسول الله إني نعلت الثمان من مالي كذا وكذا قال كل بنبئك نعلت مثل الذي نعلت  
الثمان قال لا قال فأشهد على هذا غيري أليس يسرك أن يكونوا في البر سواء قال بلى  
قال فلا إذا (وأما الشيء منه فذلك سائق) لأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه وهب  
لثلاثة جذاذ عشرين وسقا كما سبق ولأنه إذا وهب البعض لم ير لذلك عداوة لأنه  
قد بق ما يعطى الباقيين بخلاف ما لو وهب الكل (ولابأس أن يصدق على الفقراء  
بما له كله تعالى لقوله تعالى (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وقوله  
تعالى (والذين لا يجدون لإجهدهم) ولأن أبا بكر الصديق تصدق بجميع ماله وأقره  
النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه أبو داود وغيره عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصدقة فأتى أبو بكر بماله كله فقال له رسول الله

صلى الله عليه وسلم ما بقيت لأهلك فقال أقيمت لهم الله ورسوله ورواه البخاري  
من وجه آخر عنه قال أمرنا رسول الله ﷺ بالصدقة لئلا يفتقر  
رسول الله ﷺ ما بقيت لأهلك فقلت مثله وجاء أبو بكر بكل ما عنده فقال  
يا أبا بكر ما بقيت لأهلك قال الله ورسوله (ومن هبة فلم يحرمها الموهوب  
له حتى مرض الراهب أو أفلس فليس له حقت قبضها) لا تراهي بكر الصديق  
رضي الله عنه السابق أنه قال لما كتبه رضي الله عنها في مرض موته إن كنت  
نحلتك جذاذ عشرين وسقا فلو كنت جذذته واحترته كان لك ما هو اليوم مال  
وارث رواء مالك في الموطأ وغيره (ولو مات الموهوب له كان لورثته القيام فيها  
على الواهب الصحيح) لأنها صارت حقه لأن الهبة عقد يؤول إلى الزوم فلم  
يبيطل بالموت كالبيع بشرط الخيار وإذا مات عن حق له فهو لوارثه فله القيام  
فيه (ومن حبس داراً فمن على ما جعلها عليه) أما أصل الحبس فله حديث أبي  
هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من  
ثلاثة أشياء صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له رواه أحمد ومسلم  
وأبو داود والترمذي والنسائي وحديث ابن عمر أن عمر أصاب أرضاً من أرض  
خير فقال يا رسول الله أصبت أرضاً بخير لم أصب ما لقط أنفـس عندي منه  
فأنا مرنى فقال إن شئت حبست أصلها وتصدق بها فتصدق بها عمر على أن لا يباع  
ولا يوهب ولا يورث في الفقراء وذوى القربى والرقاب والضيـف وابن السبيل  
لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويعطم غير متمول وفي لفظ غير  
متأمل ما لـ رواء أحمد والبخاري ومسلم والأربعة وغيرهم وفي رواية البخاري فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق  
ثم روى حديث عثمان أن النبي ﷺ قدم المدينة وليس فيها ماء يستعذب غير يثرومة  
فقال من يشتري يثرومة فيجعل فيه دلوه مع دلاء المسلمين يخبر له منها في الجنة  
فأشتريتها من صلب مالي ذكره البخاري تعليقا ورواه الترمذي وحسنه والنسائي  
وآخرون وأما كون الحبس على ما جعل عليه فله حديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ  
المسلمون على شروطهم رواه أبو داود والحاكم والبيهقي وحسنه الترمذي ورواه الدارقطني  
والحاكم من حديث أنس والترمذي والحاكم من حديث عمرو بن عوف والدارقطني والحاكم  
من حديث عائشة بأسانيد ضعيفة وأما أن أوقف الصحابة كانت كلها مشروطة بشروط  
جري عملهم على رعايتها كما في كتب السنن والآثار (إن حوت قبل موته ولو كانت

حبساً على ولده الصغير جازت حيازته له إلى أن يبلغ وليكرها له ولا يسكنها فإن لم يدع سكناها حتى مات بطلت ( تقدمت أدلة جميع هذه الفروع قريباً وقرله بطلت بإثاء صوابه بطل بدونها - يعنى الحبس - وزعم بعضهم أن الصغير عائد على الحيازة فاقه أعلم ) وإن افترض من حبست عليه رجعت حبساً على أقرب الناس بالحبس يوم المرجع ) لأنهم أولى الناس بصداقته التواخل والمفروضات حيث حث الشرع على تقديم القرابة بالصدقة والصلة كما في الآيات والأحاديث الكثيرة وهو المنقول عن علماء المدينة من التابعين كإبن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة وأبي الزناد وغيرهم روى ذلك بن وهب وغيره ( ومن أمر رجلاً حياته داراً رجعت بعد موت الساكن ملكاً لرجلها ) لحديث جابر قال إنما العمرى التى أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هى لك ولمليك ، فأما إذا قال هى لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها رواه مسلم والبيهقى وزاد وكان الزهرى يفتى به ولما رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً الدمشقى يسأل القاسم بن محمد عن العمرى ما يقول الناس فيها ، فقال القاسم بن محمد أدركت الناس إلا وهم على شروطهم فى أموالهم وفيها أعطوا وروى أيضاً عن نافع أن عبد الله بن عمر وروث من حفصة بنت عمر دارها قال وكانت حفصة قد أسكتت بنت زيد بن الخطاب مالها عاشت فلما توفيت بنت زيد قبض عبد الله بن عمر المسكن ورأى أنه له وأما من جهة القياس فلأن تطبيق الملك بوقت معين يقتضى تمليك المنافع دون الرقبة لأن تعليق الملك لوقت ينتهى إليه يمنع ملك الرقبة كمالك ورقبة مجرى زيد أو زول المطر كنذا قالوا ولا يحنى ما فيه ( وكذا إن أمرها عقبه فأنقضوا بخلاف الحبس فإن مات الممرى بمرتد كانت لورثته يوم موته ملكاً ) لما لما سبق فى الحبس والعمرى ( ومن مات من أهل الحبس فنصيبه على من بقى ) لأن نشر يكمهم فى لفظ الحبس يقتضى أن يكون لمن يستحق الاسم ويقاوله حتى ينقضوا ( ويؤثر فى الحبس أهل الحاجة بالسكنى والنسبة ) لأن معنى الحبس القرينة وقصد الحبس الإحسان إلى الفقراء وسد حاجتهم وذلك يقتضى إثارة من تحقق فيه المعنى وهو اشتداد الحاجة ( ومن سكن فلا يخرج لغيره ) لأن المعنى المؤثر فى التقديم الحاجة والقرابة والبدار فإذا بادر إلى السكنى كان أحق من غيره لأن الشارع اعتبر البدار فى كثير من الأشياء ولأه لو جاز لإخراجه لغيره لمجاز لإخراج ذلك الغير له عقب استقراره من أجله أيضاً لأنه ليس أحدهما أولى به من الآخر وفى ذلك ضرر

بالطرفين ( إلا أن يكون في أصل الحبس شرط فيمضي ولايباع الحبس وإن  
خرب ) لموم قوله عليه السلام كاسبق لايباع ولايوهب ولايورث ولأن ما لا  
يجوز بيعه مع بقاء منافعه لايجوز بيعه مع تعطيلها كالمعتق واستدل في المدونة  
بقوله : هذه جل الاجاس قد خربت فلا شيء أدل على سقمتها منها ألا ترى أنه  
لو كان البيع يجوز فيها ما أغضه من مضي ولكن بقاؤه خراباً دليل على أن بيعه  
غير مستقيم وبجسبك حجة في أمر قد كان متقادماً بأن تأخذ منه ما جرى الأمر  
عليه فالاجاس قديمة ولم تزل وجل ما يؤخذ منها بالذي به لم تزل تجري عليه فهو  
دليلاً قال سحنون فبقاء هذه خراباً دليل على أن البيع فيها غير مستقيم لأنه لو  
استقام لما أخطأ من مضي من صدر هذه الأمة وماجهل من لم يعمل به حين  
تركت خراباً وإن كان قد روى عن ربيعة خلاف لهذا في الرباع والحيوان إذا  
رأى الامام ذلك اهـ ( ويباع الفرس الحبس يكلب ويجعل منه في مثله أو يعان  
به فيه ) لأن في عدم بيعه واستبداله شياً فساداً لما لا ترجى عودته إلى ما كان  
عليه كالحرم والمرض المضال اللزوم بخلاف العقار فانها تضرر بعد الخراب فذلك  
لايجوز بيعها ( واختلف في المعاوضة بالربع الحرب برع غير خرب ) فن قال بالبيع  
تمسك بأدلته في البيع لأن المعاوضة كالبيع ومن قال بالجواز نظر إلى مصلحة  
الحبس وإلى أن صورته البيع غير موجودة ( والرهن جائز ) بالكتاب والسنة  
والاجماع في الجملة أما الكتاب فتقول الله تعالى ( وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً  
فرهان مقبوضة ) وأما السنة فقال أنس بن مالك رهن رسول الله صلى الله عليه  
وآله سلم درعاً له عند يهودى بالمدينة وأخذ منه شعيراً لأهله رواه أحمد والبخارى  
والنسائي وابن ماجه والبيهقي وقالت عائشة اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً من  
يهودى إلى أجل ورهنه درعاً من حديد رواه البخارى ومسلم وفي رواية لهما عنها  
توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة عند يهودى بثلاثين صاعاً من شعير ( ولا  
يتم إلا بالحيازة ) لقوله تعالى فرهان مقبوضة لجل القبض من صفات الرهن  
اللازمة له وذلك بمعنى الشرط فيه فصار حكم الرهن متعلقاً بالرهن المقبوض ( ولا  
تنفع الشهادة في حيازته إلا لمعينة البيئة ) لأن البيئة إذا شهدت بميازته ثبت  
كونه رهنًا وتعلق حق المرتهن به وانفرد به وإذا لم يكن إلا باقرار المرتهن لا يقبل لأنه  
اسقاط للحق غيرهما من الفرماة إذا قاموا على الراهن بأدائهم سبق حقهم على احوالهم  
للرهن وأنه لم يسطع الا بعد قيامهم عليه ( وضمان الرهن من المرتهن فيما يناب عليه )

لأنه يدعى فيه الضياع على وجه لا يعلم فيه كذب مدعيه غالباً فيؤدى ذلك إلى ضياع أموال الناس والمرتمن يأخذه لمنفعة نفسه وقد كان له أن يضمه على يد عدل فيبرأ من ضمانه فإذا لم تتم له بيعة بهلاكه كان عليه ضمانه (ولا يضمن ما لا يقاب عليه) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينلق الرهن من صاحبه الذى رهنه له غنمه وعليه غرمه ، رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي ورجاله ثقات إلا أن المحفوظ إرساله عن سعيد بن المسيب كما عند مالك والشافعي وأبي داود والبيهقي والعمل حكماء مالك في الموطأ فقال الأمر الذى لا اختلاف فيه عندنا في الرهن أن ما كان من أمر يعرف هلاكه من أرض أو دار أو حيوان فهلك في يد المرتمن وعلم هلاكه فهو من الرهن وأن ذلك لا ينقص من حق المرتمن شيئاً (وتمرة النخل الرهن للرهن وكذلك غلة الدور) للحديث السابق له غنمه وعليه غرمه (والولد مع أمه الرهن تلبه بعد الرهن) لأنه من جنس الأصل فأشبهه بمتها ، ولأن الولد يتبع الأصل في الحقوق الثابتة كولد أم الولد ، قال مالك في الموطأ والفرق بين الثور وبين ولد الجارية أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من باع نخلاً قد أبرت فتمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع قال والأمر الذى لا اختلاف فيه عندنا أن من باع وليدة أو شيئاً من الحيوان وفي بطنها جنين أن ذلك الجنين للشترى بشرطه المشتري أو لم يشترطه فليست النخل مثل الحيوان وليس الثور مثل الجنين في بطن أمه من الرقيق ولا من الدواب (ولا يكون مال العبد رهنًا إلا بشرط) لأن منفعة الرهن للرهن كما سبق فإذا اشترطه المرتمن جاز وكان داخلاً في الرهن (وما ملك يداً أمين فهو من الرهن) للحديث السابق له غنمو عليه غرمه (والعارية مؤداة) كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العارية مؤداة والمنحة مردودة الدين مقضى والزمع غارم وورد من حديث أنس وابن عباس ورجل من الصحابة وغيرهم وروى البيهقي من طريق الدارقطني ثم مرسل عطاء بن أبي رباح أنه أخبر عن تفسير العارية مؤداة ، قال أسلم قوم في أيديهم عواري من المشركين فقتلوا قد أخرجنا للإسلام ما بأبدنا فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن الإسلام لا يجرز لكم ما ليس لكم العارية مؤداة فأدى القوم ما بأيديهم من تلك العواري (يضمن ما يباع عليه) للحديث السابق وحديث سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

على اليد ما أخذت حتى تؤديه رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم  
والبيهقي من رواية قتادة عن الحسن عنه زاد أبو داود والترمذي والبيهقي قال قتادة  
ثم نسي الحسن فقال هو أمينك لاضمان عليه يعني العارية وحديث صفوان بن أمية  
أن النبي صلى الله عليه وسلم استعار منه يوم حنين أدرا فقال أخصبها يا محمد فقال بل  
عارية معضومة قال فضاع بعضها فمرض عليه النبي صلى الله عليه وسلم أن يضمها له  
فقال أما اليوم في الإسلام أرغب رواه أحمد وأبو داود والحاكم ( ولا يضمن  
مالا يغاب عليه من عبد أو دابة إلا أن يتعدى ) الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المستودع غير المخل ضمان ولا على  
المستعير غير المخل ضمان رواه الدارقطني والبيهقي بسند ضعيف قال لا يما يروى هذا  
من قول شريح ثم أخرجه من قوله وكذلك عوفي مصنف عبد الرزاق من قول شريح  
وحديثه أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لاضمان على مؤتمن رواه الدارقطني  
بسند ضعيف فكان مقتضى الجمع بين هذه الأحاديث حمل الأولى على ما يغاب عليه  
والثانية على ما لا يغاب عليه ولأنه قبضها باذن مالكها فكانت أمانة كالوديعة  
( والمودع أن لا يردد الوديعة إليك صدق ) لأنه مدعى عليه في ماله وما له محرم لكن  
مع يمينه لأن البيعة على المدعى واليمين على من أنكره لأنه أخذ المين للتمتع بالمالك  
وحفظه وديعته فالقول قوله ( إلا أن يكون قبضها بأشهاد وإن قال ذهب فهو مصدق  
بكل حال ) لما ذكر ولأنه أمين عند المودع ولو لم يكن كذلك لما أودع عنده ( والعارية  
لا يصدق في ملاكها فيما يغاب عليه ومن تعدى على وديعة ضمنها ) لقوله تعالى ومن  
اعتدى عليكم فاعندوا إليه بمثل ما اعتدى عليكم ( وإن كانت دنانير فرد ما في صرتها  
ثم هلك فقد اختلف في تضمينه ) فقيل لا يضمن لأنه لاضمان على المودع الأمين  
كما سبق في الحديث وقيل يضمن لأنه متمدد بخلها والتصرف فيها وأن تلفت بمدردها  
( ومن أتمر بوديعة فذلك مكروه لأنه تصرف في مال الغير بغير إذنه ( والبيع له ) لأنه  
بالتعدي والتصرف فيه صار في ضمانه وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغلة  
بالضمان كما سبق ( إن كانت عينا وإن باع الوديعة وهي عرض فربما غير في الثمن  
أو القيمة يوم التحدى ) أما الثمن فظاهر وأما القيمة فقلته ضامن بالتعدي على مال  
غيره ( ومن وجد لقطة فليعرفها سنة ) الحديث زيد بن عاصم الجهني قال جاء رجل  
إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله عن القطة فقال اعرف صاحبها وركاه ما تم  
عرفها سنة فإن جاء صاحبها وإلا فأنالك بها قال فضالة الفهم يارسوله الله قال من

لك أولاً خيك أو للذئب قال فضالة الإبل قال مالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد  
الما وتأكل الشجر حتى يلقاها ربهارواه مالك والبخارى ومسلم (يوضح  
يرجو التعريف بها) لأن المقصود لا يحصل إلا بذلك ولما رواه مالك عن أيوب بن  
موسى عن معاوية بن عبد الله بن بكر الجهمي أن أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام  
فوجد صرة فيها ثمانون ديناراً فذكرها لعمر بن الخطاب فقال له عمر عرفها على  
أبواب المساجد واذكرها لكل من يأتي من الشام سنة فإذا مضت السنة فثأرك بها  
(فإن تمت سنة ولم يأت لها أحد فإن شاء حبسها وإن شاء تصدق بها وضعتها لرجل إن  
جاء) لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا فثأرك بها لأن هذه كلمة معناها  
التخيير وكذلك لأنه أن يستنفقها كافي حديث أبي بن كعب عند البخارى ومسلم فإن جاء  
صاحبها وإلا فاستمتع بها وأما كونه يضمها أن جاء فلقول النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم فإن جاء صاحبها فلا يكتم فهو أحق بها وإن لم يجيء صاحبها فهو مال الله يؤتاه  
من يشاء رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والبيهقي وقوله صلى الله عليه  
وآله وسلم فإن جاء صاحبها فأدها إليه رواه البخارى ومسلم من حديث زيد بن خالد  
الجهمي (وإن انتفع بها ضمها) لما تقدم (وإن هلك قبل السنة أو بعدها بغير تحريك  
لم يضمها) لأنه يحفظ لصاحبها فلم يلزم ضمها من غير شرط كالوديعة فقد سماها النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وديعة ففي حديث زيد بن خالد الجهمي أن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم قال أعرف وكأها وعفاصها ثم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنفقها ولتكن  
وديعة عندك فإن جاء طالبها يؤمها من الدهر فأدها إليه رواه البخارى ومسلم والبيهقي  
(وإذا عرف طالبها المقاص والوكاء أخذها ولا يأخذ الرجل ضالة الإبل من الصحراء  
وله أخذ الشاة وأكلها) لحديث زيد بن خالد السابق وغيره (إن كانت بغيها لامعارة  
فيها) لأن ذلك معنى قوله صلى الله عليه وسلم هي لك أولاً خيك أو للذئب لأن الذئب  
لا يتعرض لها إلا إذا كانت بغيها لامعارة بها أما إذا كانت في موضع يهدم بحفظها  
في غنمها فإن لها حكم القطة التي تبقى يعرفها سنة (ومن استهلك عرضاً فليقيمته)  
لحديث عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركاً له في عبد فإن كان معه  
ما يبلغ ثمن المبدقوم عليه وأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد ولا نقد عتق عليه  
ما عتق رواه البخارى ومسلم والأربعة فأوجب القيمة في العبد بالتلف بالعق ولأن  
إيجاب مثله من جهة الحلقة لا يمكن لاختلاف المجلس الواحد القيمة فكانت القيمة أقرب  
إلى الرغاء حقاً ولأن ما يجوز الجزاء في عدد يميته فإنه لا يجب بالتلفه المثل كالذئب (وكل



ما يوزن أو يكال فعليه مثله ) لأنه رجوع إلى المساعدة والقطع وأما القيمة  
 فرجوع إلى الإجتهد والظن فإذا أمكن الرجوع إلى القطع لم يرجع إلى الاجتهاد  
 كما لا يجوز الرجوع إلى القياس مع وجود النص ولأن العمل جرى على الفرق  
 بين العرض وبين المكيل والموزون كما قال مالك في الموطأ : فرق بين ذلك السنة  
 والعمل المعمول به ( والغاصب ضامن لما غصب ) لحديث سمرة عن النبي ﷺ  
 أنه قال على اليد ما أخذت حتى تؤديه وفي رواية حتى تؤدى رواه أحمد وأبو داود  
 والنسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي ( فإن رد ذلك بحاله فلا شيء عليه وإن  
 تغير في يده فربه غير بين أخذه بنفسه أو تضمينه القيمة ) لأن المصنوب منه  
 كان قادراً على تضمين الغاصب جميع القيمة فتركها ولأن الغاصب يضمن الجملة  
 التي اغتصبها إلا ما حدث بغيره ولا امر سماعي ( ولو كان النقص بتعديده غير  
 أيضاً في أخذه وأخذ ما نقصه ) لأن ذلك حدث بفعله فكان جناية على ملك غيره  
 كالغصب المبتدأ ( وقد اختلف في ذلك ) فقال ابن القاسم بما ذكر المصنف لما  
 ذكرناه وقال يضمنون وابن المواريس له ذلك وإنما له أخذها ناقصة بغير  
 أورش أو إسلامها وأخذ قيمتها يوم النصب لأنه مضمون بالنصب ولذلك  
 لا يضمن بقيته يوم الجناية وإنما يضمن بقيته يوم النصب ( ولا غلة للغاصب )  
 بل هي لصاحب الملك لأنها نماء ملكه فلها حكمه ( ويرد ما أكل من غلة أو  
 انتفع وعليه الحد إن وطئه ) لأنه زان ( وولده رقيق لرب الأمة ) لأن ولدها  
 من غير سيدها الحر رقيق ولو كان من زنى أو زوج لأنه بعضها وهي ملك  
 للمالك لا للغاصب ( ولا يطيب لغاصب المال ربحه حتى يرد رأس المال على ربه )  
 أما كون الربح له فلا نه ضامن للأصل والملة بالضيان كما سبق وأما كونه لا يطيب  
 له حتى يرد رأس المال فنسحق بال مالك بما له وتفسيره من أجله فإذا رده  
 إليه أطمانت نفسه بملكه فلم يبق له تعلق بما زاد على أصل ملكه ( ولو تصدق  
 بالربح كان أحب إلى بعض أصحاب مالك ) استبراء للذمة وتورعا عن الشبهة  
 وخروجاً من خلاف من يقول بتحريره وسعيها في تكفير خطيئة الغصب .

## باب في أحكام الدماء والحدود

( ولا تقتل نفس بنفس إلا بينة عادية )

أما قتل النفس بالنفس فلقوله تعالى ( كتب عليكم القصاص في القتل الخطأ بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى ) وحديث لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة متفق عليه من حديث ابن مسعود وأما كونه لا يقتل إلا بينة عادية فلحديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر رواه البيهقي بإسناد صحيح وأصله في المتفق عليه ( أو باعتراف ) لأن المكلف مؤاخذ بإقراره على نفسه في حال اختياره لأن العاقل لا يكذب على نفسه كذا يضربها ولحكم الشارع به في قضايا كثيرة منها أن ما حرم أقر بالزنا فرجمه رسول الله ﷺ وكذلك الغامدية وقال واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها والاجماع متفق عليه ( أو بالقسامة إذا وجبت يقسم الولاة خمسين يمينا ويستحقون السم ) لما رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار أنه أخبره أن عبداً بن سهل الأنصاري وعبيدة بن مسعود خرجا إلى خيبر ففترقا في حوائجهما فقتل عبداً بن سهل فقدم عبيدة فأتى هو وأخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل إلى النبي ﷺ فذهب عبد الرحمن ليتكلم لمكانه من أخيه فقال رسول الله ﷺ كبر فنتكلم حويصة وعبيدة فذكرا شأن عبداً بن سهل فقال لهم رسول الله ﷺ أتعلمون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم قالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضرهم فقال رسول الله ﷺ فتبريكم يهود بخسين يمينا فقالوا يا رسول الله كيف تقبل أيمان قوم كفار قال يحيى بن سعيد فزعم بشير بن يسار أن رسول الله ﷺ وداه من عنده وهو في الصحيحين أيضاً ( ولا يحلف في العهد من رجلين ) للعمل بحكاه مالك ولأن أيمان الأولياء أقيمت مع الوث مع البينة فلما لم يكن في البينة بشهادة واحد فكذلك لا يكفي هنا في الأيمان واحد ولأن النبي ﷺ عرض الأيمان على جماعة فقال كما سبق أتعلمون وتستحقون دم صاحبكم وأقل الجماعة اثنان ( ولا يقتل بالقسامة أكثر من رجل واحد ) لقوله ﷺ في الحديث السابق وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم ولأن القسامة أضف من الأقرار والبينة وفي قتل الواحد ودع ولأنه لا يدور أقتله الكل أو البعض

والحق واحد والباقي مشكوك فيه فترك ( وإنما يجب القسامة بقول الميت دى عند فلان أو يشاهد على القتل أو يشاهد على الجرح ثم يئش بعد ذلك أولاً كل ويشرب ) للعمل حكاه مالك في الموطأ فقال : الأمر المجتمع عليه عندنا والذي سمعت من أرضي في القسامة والذي اجتمعت عليه الأئمة في القديم والحديث أن يبدأ بالأيمان المدعون في القسامة فيحلفون وأن القسامة لا يجب إلا بأحد أمرين إما أن يقول المقتول دى عند فلان أو يأق ولادة الدم بلوطة من بينة وإن لم تكن قاطعة على الذي يدعى عليه الهم فهذا بوجوب القسامة للدم على من ادعوه عليه ولا يجب القسامة عندنا إلا بأحد هذين الوجهين اهـ وقد استدلووا لهذه المسألة بأدلة ساقطة خارجة عن الموضوع لم يرضها كثير من المالكية أنفسهم فاسمع ما كتبه الباجي في دليل المسألة قال : وقد استدلت أصحابنا بقوله تعالى إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة الآية في المجموعة والموازية قال مالك وما ذكره الله سبحانه وتعالى من شأن البقرة التي ضرب القتل بلحمها لحي فأخبر عن قتله دليل على أنه سمع من قول الميت فإن قيل إن ذلك آية قيل إنما الآية في إحيائه فإذا صار حياً لم يكن كلامه آية وقد قيل قوله فيه وهذا مبنى على أن شريعة من قبلنا شريعة لنا إلا ما ثبت نسخها واستدل أصحابنا على ذلك أيضاً بما روى هشام بن زيد عن أنس أن يهودياً قتل جارية على أوضح لما قتلها بحجر لحي بها إلى النبي ﷺ وبها رمق فقال أقتلك فلان فأشارت برأسها أن لا ثم قال الثانية فأشارت برأسها أن نعم وهذا الحديث رواه قتادة عن أنس فواد فيه فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل به حتى أقر قرض رأسه بالحجارة واستدلوا من جهة المعنى بأن الغالب من أحوال الناس عند الموت أن لا يتزودوا من الدنيا قتل النفس التي حرم الله بل يسعى إلى التوبة والاستغفار والدم على التفریط ورد المظالم ولا أحد أبغض إلى المقتو من القاتل لعل أن يزود من الدنيا سفك دم حرام يعدل إليه ويحقق دم قاتله وهذا عمدة ما يتعلق به أصحابنا في هذه المسألة وهي مسألة فيها نظر وآفة اعلم وأحكم اهـ وقال البساطي قد أكثر الناس التشنيع على المالكية في هذه المسألة وأكثر تشنيعهم على قبول المدعى بغير بينة وقال ابن عبد السلام كل ما يحاول أهل المذهب في هذه المسألة من الحجج ضعيف ( وإذا نكل مدعى الدم طلب المدعى عليهم خمسين مينا ) لقول النبي ﷺ في الحديث السابق بعد تكول المدعين وقولهم يارسول الله ولم تنصره فتبريكم

يهود بخمسين يمينا ، ولا حديث أخرى في الباب ( فإن لم يجد من يحلف من ولايته  
 معه غير المدعى عليه وحده حلف الخمسين ) لأنه يرى نفسه من الدم والبراءة  
 عنه لا تكون بأقل من خمسين يمينا ولأنه على يقين من نفسه بخلاف ولي الدم لا يجوز  
 له أن يقسم وحده ويستحق الدم لأنه حلف على تهمة ولأن وجود العدد الذين  
 يحلفون قد يتمنر بخلاف الإيثار فإنها متيسرة والميسور لا يسقط بالميسور ( ولو  
 ادعى القتل على جماعة حلف كل واحد خمسين يمينا ) لأنه أحسن ما سمع مالك في هذه  
 المسألة كما قال في الموطأ ولأن كل واحد منهم يحلف عن نفسه إذ لمعه الذي كان يقسم  
 عليه ( ويحلف من الولاية في طلب الدم خمسون رجلا خمسين يمينا ) لقول النبي ﷺ  
 في حديث القسامة يقسم خمسون رجلا منكم على رجل منهم فيدفع برمته قالوا أمر لم  
 نشهده كيف يحلف قال فترىكم يهوداً يمان خمسين منهم قالوا يارسول الله قوم كفار  
 قال فوداه رسول الله ﷺ من قبله متفق عليه وروى البيهقي عن سعيد بن المسيب  
 قال مضت السنة في القسامة أن يحلف خمسون رجلا خمسين يمينا فإن نكل واحد منهم  
 لم يعطوا الدم ( وإن كانوا أقل قسمت عليهم الأيمان ) لما رواه عبد الرزاق عن ابن  
 جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز أن النبي  
 ﷺ قضى في الأيمان أن يحلف الأولياء فإن لم يكن عدد عصيته يبلغ خمسين ردت  
 الأيمان عليهم بالغا ما بلغوا وما رواه ابن وهب أخبرني محمد بن عمرو عن ابن جريج عن  
 عمرو بن شعيب قال قضى رسول الله ﷺ بخمسين يمينا ثم يحق دم المقتول إذا حلف  
 عليه ثم يقتل قاله أو تأخذ دية ويحلف عليه أو لياؤه من كانوا قليلا أو كثيرا فن ترك  
 منهم اليمين ثبتت على من بقي من يحلف فإن نكلوا كلهم حلف المدعى عليهم خمسين يمينا  
 ما قلناه ثم يطل دمه وإن نكلوا كلهم حلف المدعى عليهم ولا يطل دم مسلم إذا ادعى إلا  
 بخمسين يمينا ولأن النبي ﷺ قال لا ولياء القتل إلا حلفون خمسين يمينا وتستحقون  
 دم قاتلكم ولم يكونوا إلا ثلاثة أخاه عبد الرحمن وابني عمه حريصة ومحبة فالظاهر  
 أنه وجه الخطاب إليهم دون بقية العصبه ( ولا يحلف امرأ في العمد ) للعمل بحكا  
 مالك في الموطأ قال : الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه لا يحلف في القسامة في العمد  
 أحد من النساء وإن لم يكن للمقتول ولادة إلا النساء فليس للنساء في قتل العمد قسامة  
 ولا عفوا هـ ( وتحلف الورثة في الخطأ بقدر ما يرون من الدية ) لأنه لما قسط  
 عليهم ما يجب بالإيمان من الدية على قدر موارثهم وجب أن تقسط الأيمان أيضاً على  
 قسمة الموارث ( من رجل أو امرأة ) لأن القسامة في الخطأ اختصت بالمال فكان ذلك

لورثة رجالاً ونساء. وأما العهد فإن مقتضاه اقتصاص وإنما يقوم به العصبة من الرجال فلذلك تعلقت الايمان بهم دون النساء ( وإن انكسرت يمين طليم حلف أكثرهم نصيباً منها ) لأن الذين لا تجزأ وقد دللنا على أن الايمان على قدر الليارات فمن كان أكثر خطأً كان أكثر يميناً ( وإذا حضر بعض ورثة ذية الخطأ لم يكن له بد أن يحلف جميع الايمان ) لأن الدم لا يثبت إلا بخمسين يميناً ولا تثبت الذية حتى يثبت الدم فإذا حلف الخمسين ثبتت الذية ( ثم يحلف من يأتي بعده بقدر نصيبه من الميراث ) لأنه لا يثبت الدم في حق كل أحد إلا بعد حلفه ( وبحلقون في القسامة قياماً ) لأنها كررت فيها الايمان تغليظاً وفي اليمين من قيام ردع وتغليظ أيضاً لحديث ابن عباس في قصة هلال بن أمية في العان وفي فأرسل إليها لجماء فقام هلال فشهد ثم قامت فشهدت الحديث رواه البخاري وغيره ( ويحلب إلى مكة والمدينة وبيت المقدس أهل أعمالها للقسامة ) لأنها مبنية على الزجر والتغليظ كما قدمنا واليمين تغلظ بالصفة والإمان والمكان كالحرمة وبيت المقدس لورود السنة بذلك كتعظيم اليمين عند منبر النبي ﷺ وبعد العصر كما في الصحيح وغيره ففي حديث أبي هريرة ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم فقال ( ورجل حلف على يمين بعد صلاة العصر ) الحديث متفق عليه ورد عن جماعة من السلف في قوله تعالى ( تحبسونهما من بعد الصلاة ) أنها صلاة العصر رواه عبد الرزاق عن عبيدة السلفي وعبد بن حميد عن قتادة وفي حديث أبي هريرة أيضاً أن النبي ﷺ قال لا يحلف على هذا المنبر عبد ولا أمة على يمين آمنة ولو على سواك رطب إلا وجبت له النار رواه أحمد وابن ماجه والحاكم وثبت أن عمر رضي الله عنه جلب المدعى عليهم في القسامة من اليمن إلى مكة ومن الكوفة إلى مكة ليحلفوا فيها وعن معاوية أنه حلف من المدينة إلى مكة للتخفيف في الحطيم أو بين الركن والمقام وهو من هنات معاوية فإن من كان في المدينة لا يجلب إلى مكة لأن الكل حرم الله وفي الموطأ من حديث جابر ابن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال من حلف على منبري آتماً تبرأ مقعده من النار ( ولا يجلب في غيرها إلا من الأميال اليسيرة ) لأن المقصود الدين وهو حاصل أينما كان وإنما إلى الأماكن الثلاث لثبوت الفضل فيها بخصوصها أما غيرها فلم يرد فيه تخصيص نعم إذا كان قريباً من المسجد أميالاً يسيرة فإنه يجلب إليه لأن بقعة المسجد أفضل ولها من الحرمة والهيبة في النفوس ما ليس لغيرها فكمن رجل يجترى على اليمين

في الاسراق وهباق الإقدام عليها في المسجد (ولا قسامة في جرح) لأن النبي ﷺ إنما حكم بها في النفس (ولا في عبد) للعمل حكمة مالك فقال : الأمر عندنا في العبيد أنه إذا أصيب العبد عمداً أو خطأ ثم جاء سيده بشاهد حلف مع شاهده يميناً واحدة ثم كان له قيمة عبده وليس في العبيد قسامة في عمد ولا خطأ ولم أسمع أخذاً من أهل العلم قال ذلك اهـ ولأن العبد مال كالبهيمة ولا قسامة فيها ولا في سائر الأموال ولأن النبي ﷺ حكم بها في الحر ولا يقاس عليه العبد لأن له أحكاماً تخصه في الجنایات (ولا بين أهل الكتاب) لأن القسامة وردت في قتل حر مسلم وهي رخصة فلا يقاس عليها ولا يحكم بها إلا فيما وردت فيه (ولا في قتل بين الصنفين) لأن القسامة شرعت في قتل لم يعلم قاتله وأما من قتل بين صنفين فإن قاتله معلوم على الجملة وله حكم يخصه على تفصيل مذکور في الشروح (أو وجد في محلة قوم) ليس هذا على إطلاقه فإن القسامة ما شرعت إلا في قتل وجد في محلة قوم وهي خير محلة اليهود ولكن المراد محلة مطروقة للناس لأن ذلك ليس بلوث يوجب القسامة لأن كل من أراد أذية قوم حل قتيله وطرحه بمحلتهم ولأن العادة قاضية بإبعاد القتل عن محل القتال إبعاداً للثيمة (وقتل الغيلة لا غو فيه) لما رواه البيهقي عن الواقدي في ذكر من قتل بأحد من المسلمين قال ومجذر بن زياد قتله الحارث بن سويد غيلة وكان من قصة مجذرين زياد أنه قتل سويد بن الصامت في الجاهلية فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة أسلم الحارث بن سويد بن الصامت ومجذر بن زياد فشهدا بدرأ لجعل الحارث يطالب مجذراً ليقضه بأبيه فلم يقدر عليه يومئذ فلما كان يوم أحد وجمال المسلمون تلك الجولة أتاه الحارث من خلفه فضرب عنقه فرجع رسول الله ﷺ إلى المدينة ثم خرج إلى حراء الأسد فلما رجع أتاه جبريل عليه السلام فأخبره أن الحارث بن سويد قتل مجذراً بن زياد غيلة وأمره بقتله فركب رسول الله ﷺ إلى قباء فلما رآه دعا عويم بن ساعدة فقال قسم الحارث بن سويد إلى باب المسجد فأحارب عنقه بالمجنز بن زياد فإنه قتله يوم أحد غيلة فأخذ عويم فقال الحارث دعني أكلم رسول الله ﷺ فأبى عليه عويم فجأزه يريد كلام رسول الله ﷺ ونهى رسول الله ﷺ أن يركب لجعل الحارث يقول قد والله قتلت يا رسول الله والله ما كان قتلي إياه رجوعاً عن الإسلام ولا أرتياباً فيه ولكنة حمية الشيطان وأمر وكنت فيه إلى نفسي فأبى أنوب إلى الله عز وجل وإلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج دينه وأصوم شهرين متتابعين واعتق

وأطعم ستين مسكيناً إلى أن أتوب إلى الله عز وجل بمسك بركاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبني جعفر حضور لا يقول لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً حتى إذا استوصى كلامه قال قدمه يا عويم فاضرب عنقه فغضب عنه، ولما رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قتل قرأ خمسة أو سبعة برجل واحد قتلوه غيلة وقال عمر لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً (والرجل العفو عن دمه العمد) لأنه حقه فإذا أسقطه سقطوا لقول مالك في الموطأ إنه أدرك من يرضى من أهل العلم يقولون في الرجل إذا أوصى أن يعني عن قاتله إذا قتل عمداً أن ذلك جائز له وأنه أولى بدمه من غيره من أوليائه من بعده (إن لم يكن قتله غيلة) لما تقدم من دليل أن قتل التيلة لا عفو فيه (وعفوه عن الخطأ في تلك) لأنه قد تهاى للورثة فصار التصرف فيه بمنزلة الوصية لا ينفذ منها أكثر من الثلث (وإن عفا أحد البنين فلا قتل) لأن القصاص مشترك بينهم وهو بما يتبعض وميتاً على الإسقاط فإذا أسقط بعضهم حقه سرى إلى الباقي كالمقت في نصيب أحد الشريكين والحديث والآثار الآتية قريباً (ولكن بقى قسم نصيبهم من الدية) لأنه سقط حق من لم يدف عن القصاص بغير رضاه فثبت له البذل مع وجود المال كما يسقط حق من لم يمتق من الشريكين إلى القيمة ولما رواه البيهقي عن زيد بن وهب قال وجد رجل عند امرأته رجلاً فقتلها فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فوجد عليها بعض أخوتها فتصدق عليه بنصيبه فأمر عمر رضي الله عنه لسايرهم بالدية وفي رواية له عنه أن رجلاً قتل امرأته فاستعدي ثلاثة إخوة لها عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فمعا أحدهم فقال عمر للباقيين خذا ثلثي الدية فإنه لا سبيل إلى قتله (ولا عفو للبنات مع البنين) لأن ولاية الدم مستحقة بالنصرة وليس للنساء من أهل النصرة فلم يكن لهن مدخل في الولاية المستحقة بها وروى عن مالك أيضاً أن لهن مدخلا فيه حكاه القاضي هبة الوهاب وهو الصحيح لعموم قوله صلى الله عليه وسلم من قتل له قاتل فأمه بين خيرتين إن شاءوا قبلوا وإن شاءوا عفوا وأخطوا الدية وسيأتي وروى عبد الرزاق عن معمر بن الأعمش عن زيد بن وهب أن عمر بن الخطاب رفع إليه رجل قتل رجلاً فجاء أولياء المقتول فأرادوا قتله فقالت أخت المقتول وهي امرأة القاتل قد عفوت عن حصتي من زوجي فقال عمر حتى الرجل من القتل ولأن القصاص مستحق على استحقاق الموازيك فوجب أن يثبت لمجسح الورثة

كسائر الحقوق ( ومن عني عنه في العمد ضرب مائة وجس عاماً ) لأنه لما عفا عنه من له العفو وبقيت لله عقوبة جعلت كمعقوبة الزاني البكر جلد مائة وجس سنة ولأنه لما سقط القصاص بقيت المعقوبة كالسيد إذا قتل عبده فإنه لا يقتل به ولكنه يجلد مائة ويبنى سنة لما رواه الدارقطني والبيهقي من طريقه ثم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً قتل عبده متعمداً لجلده النبي صلى الله عليه وآله وسلم مائة جلدة ونفاه سنة وعما سهمه من المسلمين ولم يقده به وأمره أن يعتق رقبة ورواه أيضاً من حديث علي عليه السلام قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل قتل عبده متعمداً لجلده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مائة ونفاه سنة وعما سهمه من المسلمين ولم يقده به ( والدية على أهل الإبل مائة من الإبل ) لحديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب إلى أهل اليمن فذكر الحديث وفيه ومن اعتبط مؤمناً قتلاً عن بيته فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول وإن في النفس الدية مائة من الإبل الحديث رواه أبو داود في المراسيل والنسائي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان وغيرهم وفي حديث القسامة فوداه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عنده فمعت إليهم مائة ناقة رواه مالك والبخاري ومسلم ( وعلى أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم ) لما ذكره مالك في الموطأ بلاغاً أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوم الدية على أهل القرى لجمعها على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم وروى الشافعي والبيهقي من طريقه عن ابن شهاب وعن مكحول وعطاء قالوا أدر كنا الناس على أن دية المسلم الحر على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مائة من الإبل فقوم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تلك الدية على القرى ألف دينار وأثنى عشر ألف درهم وفي حديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم السابق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب إلى أهل اليمن ( وعلى أهل الذهب ألف دينار ) وفي السنن الأربعة عن ابن عباس قال قتل رجل رجلاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لجلل النبي صلى الله عليه وآله وسلم دية اثني عشر ألفاً ( ودية العمد إذا قبلت خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون بنت مخاض ) لما رواه مالك في الموطأ عن ابن شهاب أنه كان يقول في دية العمد إذا قبلت خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت



ليون ونخس وعشرون حقة ونخس وعشرون جذعة ، وهذا تفصيل لا يقال من قبل الراى فهو محمول على الرواية والسامع ( ودية الخطأ خمسة عشرون من كل ما ذكرناه وعشرون ابن ليون ذكرنا ) لحديث ابن مسعود عن النبي ﷺ قال دية الخطأ أثماناً عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت لبون رواء البارقطنى وهو فى السنن الأربعة بلفظ وعشرون بنتى مخاض بدل بنى لبون وإسناد الأول أقوى ( وإنما نقلت الدية فى الأب يرى ابنه بمديدة فيقتله فلا يقتل به ويكون عليه ثلاثون جذعة وثلاثون حقة وأربعون خلفه فى بطونها أولادها ) لما رواء مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رجلاً من بنى مدلج يقال له قتادة حذف ابنه بالسيف فأصاب ساقه فزاق جرحه فأتى فقدم سراقه بن جشم على عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فقال عمر اعدلى على ما قديد عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم إليه عمر بن الخطاب أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال ابن أخو المختول قال ما أنا قال خذها فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس لقاتل شيء ورواه البيهقى فى السنن من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن قتادة بن عبد الله كانت له أمة ترعى غنمه فبعضها يوماً ترعاها فقال له ابنه منها حتى متى تستأى أمى واه لا تستأى بها أكثر مما استأيتى فأصاب عوقبه فطعن فى خاصرته فأتى فذكر ذلك لسراقه بن مالك بن جشم لعمر بن الخطاب رضى الله عنه فذكر نحوه وفى آخره وقال لولا أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يضاد والد بولد فقتلتك أو لضربت عنقك ( وقيل ذلك على عاقبته ) لأن عمر قال لسراقه اعدلى مائة وعشرين بعيراً وليس هو بالأب القاتل وإنما هو سيد القوم فالظاهر أنه كلفه بذلك لأنه سيد العاقلة ولأنه قتل لا يعتبر عمداً لما كان على جهة الأدب فكانت ديبته على العاقلة كقتل الخطأ ( وقيل ذلك فى ماله ) لأنه بالعمد أشبه فلم تحمله العاقلة لأنه قد وجد فيه القصد ( ودية المرأة على النصف من دية الرجل ) لحديث معاذ بن جبل قال قال رسول الله ﷺ دية المرأة على النصف من دية الرجل رواء البيهقى وضعفه وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دينته رواء النسائى والبارقطنى وصححه ابن خزيمة واستدل مالك بما رواءه فى الموطأ عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أنه كان يقول تماقل المرأة الرجل إلى الثلث الهبة وما رواءه عن ابن شهاب وابنه عن عروة بن الزبير أنهما كانا يقولان مثل

سقول سعيد بن المسيب في المرأة أنها تعاقب الرجل إلى ثلاث دية الرجل فإذا بلغت تلك دية الرجل كانت إلى النصف مزية الرجل وروى البيهقي من طريق الشافعي ثم من رواية ابن شهاب ومكحول وعطاء قالوا أدركنا الناس على أن دية المسلم الحر على عهد النبي ﷺ مائة من الإبل تقوم عمر بن الخطاب تلك الدية على أهل القرى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم ودية الحرة المسلمة إذا كانت من أهل القرى خمسمائة دينار أو ستة آلاف درهم فإذا كان الذي أصابها من الأعراب فديتها خمسون من الإبل ودية الأعرابية إذا أصابها الأعرابي خمسون من الإبل لا يكف الأعرابي الذهب ولا الورق (كذلك دية الكتابيين) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال عقل الكافر نصف دية المسلم رواه أحمد والترمذي وصححه والنسائي وابن الجارود والبيهقي وفي رواية للأخير أن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين وهم اليهود والنصارى واستدل مالك في الموطأ بما بلغه عن عمر بن عبد العزيز أنه قضى أن دية اليهودي أو النصراني إذا قتل أحدهما على نصف دية الحر المسلم (ونساؤم على النصف من ذلك) للأدلة السابقة فإنها عامة في كل امرأة وادعى بعضهم الإجماع على ذلك (والمجوسى ديتة ثمانمائة درهم) لحديث عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية المجوسى ثمانمائة درهم رواه الطحاوى والبيهقي وقال الأئمة أن يكون موقوفاً تفرد به أبو صالح كاتب الليث وقال الطحاوى لا يعلم روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في دية المجوسى غير هذا الحديث الذى لا يثبت أهل الحديث لأجل ابن لميعة ولا سيما من رواية عبد الله بن صالح عنه وروى البيهقي من طريق ابن وهب ثم من حديث سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى في دية المجوسى ثمانمائة درهم وروى ابن وهب عن ابن شهاب أن علياً وابن مسعود كانا يقولان في دية المجوسى ثمانمائة درهم (ونساؤم على النصف من ذلك) لما قدمناه ولما رواه ابن وهب عن عمر بن قيس عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قضى في دية المجوسى ثمانمائة درهم والمجوسية بأربعمائة درهم (ودية جراحهم كذلك) قياساً على ما سبق في الجميع وقد اختلف الشراح في معنى هذا وهل هو راجع إلى جميع المذكورين من أهل الكتاب والمجوس ونسأهم أو هو راجع إلى نساء المجوس فقط لأنهن أقرب مذكور والصواب الأول لأنه مأخوذ من قول مالك في الموطأ: وجراح اليهودي والنصراني والمجوسى في دياتهم على حساب جراح المسلمين في دياتهم أو من قول

مخزون في المدونة : قلت لابن القاسم كم ديات أهل الكتاب في قول مالك ودية نسائهم قال دية أهل الكتاب على النصف من دية المسلمين رجالهم على النصف من دية رجال المسلمين ونسائهم على النصف من دية نساء المسلمين وأما الجورسي فإن دية رجالهم ثمانمائة درهم ودية نسائهم أربعمائة درهم وجراحاتهم في دياتهم على قدر جراحات المسلمين من دياتهم قال وهذا كله قول مالك اه فلو وقف الشرح على هذا ما اختلفوا في فهم كلام المصنف هنا (وفي الديدن الدية وكذلك في الرجلين) لحديث مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن حزم في العقول أن إني النفس مائة من الإبل وفي الأنف إذا أوعب جدعا مائة من الإبل وفي المأمومة تلك الدية وفي الجائفة مثلها وفي العين خمسون وفي اليد خمسون وفي الرجل خمسون وفي كل أصبع مائة من الإبل وفي السن خمس وفي الموضحة خمس وما رواه البيهقي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قضى النبي ﷺ في اليد إذا قطعت نصف العقل وفي الرجل نصف العقل (أو العينين) لحديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب إلى أهل اليمن قد ذكر الحديث وفيه وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية وفي العينين الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي الذكر الدية وفي البيضتين الدية وفي الصلب الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي المأمومة تلك الدية وفي الجائفة تلك الدية وفي المنقطة خمس عشرة من الإبل وفي كل أصبع من اليد والرجل عشر من الإبل وفي السن خمس من الإبل وفي الموضحة خمس من الإبل وإن الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار رواه أبو داود في المراسيل والنسائي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والبيهقي وجماعة وفي مصنفه اختلاف كبير (وفي كل واحدة منهما نصفها) للأحاديث السابقة (وفي الأنف يقطع ماله الدية) لما روى عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا ابن جريج عن ابن طاوس قال في الكتاب الذي عتدم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الأنف إذا قطع ماله الدية وروى ابن أبي شيبة في مصنفه ثنا وكيع ثنا ابن أبي ليلى عن عكرمة بن خالد عن رجل من آل عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الأنف إذا استؤصل ماله الدية وقال أيضا حدثنا ابن إدريس عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال كان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

لعمر بن حزم في الأنف إذا استوعب مارته الدية وروى البيهقي من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الأنف إذا جُدع بالدية كاملة وإذا جُدعت ثُدونته فنصف العقل خمسون من الإبل أو عدلها من الذهب أو الورق وروى سعيد بن منصور عن علي عليه السلام قال وفي الأنف الدية (وفي السمع الدية) لما رواه البيهقي عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وفي السمع مائة من الإبل ولإسناده ضعيف وروى ابن أبي شيبة بسند ضعيف أيضاً عن أبي الهلب عم أبي قلابة قال رى رجل رجلاً بمصر في رأسه في زمان عمر بن الخطاب فذهب مائة وعقله ولسانه وذكره فلم يقرب النساء فقضى عمر فيها بأربع ديات وهو حي ورواه أيضاً عبد الرزق والبيهقي في سننه أما مالك فقال في الموطأ إنه بلغه أن في كل زوج من الإنسان الدية كاملة وإن في اللسان الدية كاملة وإن في الأذنين إذا ذهب سمعها الدية كاملة اصطلتا أو لم تصطلتا وفي ذكر الرجل الدية كاملة وفي الأثنين الدية كاملة اهـ ولم يبين عن بلغه ذلك ولعله يقصد عن علماء المدينة فقد روى ابن وهب عن سعيد بن المسيب أنه قال وفي السمع إذا ذهب الدية تامة وروى أيضاً عن ربيعة وأبي الزناد ومكحول ويحيى بن سعيد مثله وورد ذلك أيضاً عن الشعبي والنخعي وغيرهما كما ذكره البيهقي (وفي العقل الدية) للأثر السابق في السمع عن عمر رضي الله عنه ولحديث معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وفي العقل الدية مائة من الإبل رواه البيهقي بسند ضعيف وروى البيهقي من طريق الدارقطني ثم من رواية قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت قال في الرجل يضرب حتى يذهب عقله الدية كاملة وروى ابن وهب عن عياض بن عبد الله القهري أنه سمع زيد بن أسلم يقول مضت السنة في أشياء من الإنسان في نفسه الدية وفي العقل إذا ذهب الدية وروى البيهقي عن الحسن أنه مثل عن رجل أفرع رجلاً فذهب عقله قال لو أدركه عمر رضي الله عنه لضمته الدية (وفي الصلب يكسر الدية) لما في حديث عمرو بن حزم السابق قريباً ولما رواه ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب أخبره أن السنة مضت في العقل بأن في الصلب الدية ومارواه البيهقي عن الزهري قال بلغنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الصلب مائة من الإبل (وفي الاثنين الدية وفي الحشفة الدية) لما سبق في حديث

عمرو بن حزم : وفي البيهقيين الدية وفي الذكر الدية ، وروى ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب أخبره أن السنة مضت في العقل بأن في الذكر الدية وفي الاثنين الدية وروى أيضا عن عياض بن عبد الله القهري أنه سمع زيد بن أسلم يقول مضت السنة بأن في الذكر الدية وفي الاثنين الدية وروى سعيد بن منصور في سننه أنبأنا أبو عروبة عن اسحاق عن عامر بن ضمرة عن علي عليه السلام أنه قال وفي الذكر الدية وفي إحدى البيهقيين النصف وسأني حديث عبد الله بن عمر وفي الحاشية قريبا فيما يمنع اللسان من الكلام ( وفي اللسان الدية ) لما سبق في حديث عمرو بن حزم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب في اللسان الدية وروى ابن أبي شيبة في مصنفه ثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن عكرمة ابن خالد عن رجل من آل عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اللسان الدية كاملة ورواه البيهقي أيضا وقال ابن أبي شيبة حدثنا عبد الرحمن بن سليمان عن أشعث عن الزهري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اللسان إذا استوصل الدية كاملة وقال أيضا حدثنا عبد الرحمن بن سليمان عن محمد بن اسحاق عن مكحول قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نحوه وروى ابن وهب عن يونس بن شهاب أن سعيد بن المسيب أخبره أن السنة مضت في العقل بأن في اللسان الدية وروى بسنده السابق عن زيد بن أسلم نحوه ( وفيما منع منه الكلام الدية ) لما رواه البيهقي من طريق ابن عدى ثم من رواية ابن وهب أخبرني الحارث بن نهان عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في اللسان الدية إذا منع الكلام وفي الذكر الدية إذا قطعت الحشفة وفي الشفتين الدية وقال ابن عدى هذا غريب المان لا يروى إلا من هذا الطريق وضعف محمد بن عبيد الله العزمي وقال إن عامة ما يرويه غير محفوظ وقال البيهقي هذا إسناد ضعيف محمد بن عبيد الله العزمي والحارث بن نهان ضعيفان وروى البيهقي عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفي اللسان إذا استوعى الدية التامة وما أصيب من اللسان فبلغ أن يمنع الكلام ففيه الدية وما كان دون ذلك فبجساره وروى أيضا عن الحسن أنه قال في ذهاب الكلام الدية ( وفي ندي المرأة الدية ) لما ذكره مالك في الموطأ أنه بلغه أن في ندي المرأة الدية كاملة ولعله يقصد ما رواه ابن وهب أخبرني يونس

عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال في ثدى المرأة نصف الدية وفيها للدية قال وأخبرني يونس عن ربيعة أنه قال ثدى المرأة سداد لصدرها ومثال لو لدعا وهو بمنزلة المال في الفتي ومنزلة الأثاث في الجمل ومنزلة الجرح الشديد في المصيبة فأرى فيه نصف دية المرأة عروى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سليمان الشيباني عن الشعبي قال في ثدى المرأة الدية وروى أيضا عن النخعي قال في ثدى المرأة الدية وفي ثدى الرجل حكومة ( وفي عين الأعور الدية ) لما رواه ابن وهب أخبرني عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح أن عليا عليه السلام قضى في أعور فقتت عنه أن له الدية كاملة ورواه البيهقي من رواية يونس عن الحسن عن علي أنه كان يقول في الأعور إذا فقتت عنه قال إن شاء أخذ الدية كاملا وإن شاء أخذ نصف الدية وفقاً بالأخرى إحدى عيني الفاق قال البيهقي ورواه أيضا قتادة عن خلاص عن علي ، وروى ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال في عين الأعور إذا فقتت عنه الباقية عمداً القود لا يراد أن يقاد بها عينا مثلها فإن قبل فيها العقل فقيتها الدية كاملة لأنها بقية بصره اهـ ولأنه يبصر بالعين الواحدة ما يبصر بالعينين فوجبت الدية كاملة وهذا بخلاف اليدين والرجلين لأنه لا يعمل بيد واحدة ما يعمل بيدين ولا يسمى رجل واحدة سميه برجلين ( وفي الموضحة خمس من الإبل ) لحديث عمرو بن حزم السابق وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المواضع خمس خمس رواء الأربعة والبيهقي وصححه ابن خزيمة وابن الجارود ( وفي السنن خمس ) لحديث عمرو بن حزم السابق وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في السن خمس من الإبل رواء ابن ماجه وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الانسان خمس من الإبل في كل سن رواء أبو داود والبيهقي وهو مختصر ( وفي كل أصبع عشر ) لحديث عمرو بن حزم السابق وحديث أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الأصابع سواء عشر عشر من الإبل رواء أبو داود والسناني وحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية أصابع اليدين والرجلين سواء عشر من الإبل لكل إصبع رواء الترمذي وقال حسن صحيح غريب وصححه أيضا ابن حبان وأصله في مسند أحمد وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الأصابع كلها سواء في كل واحدة

عشر من الإبل رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والفظ له (وفي الأئمة ثلاث  
وثلث وفي كل أئمة من الإجماع خمس من الإبل) لما رواه البيهقي عن زيد بن ثابت  
قال في الأصابع في كل مفصل تلك الدية إلا الإبهام فإن فيها نصف الدية لأن فيها  
مفصلين وروى ابن وهب عن مكحول أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى الأجناد في  
كل قصبة قطعت من قصب الأصابع ثلث عقل الأصابع (وفي المنقلة عشر ونصف عشر)  
لحديث عمرو بن حزم السابق وفيه وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل وروى البيهقي  
عن مكحول قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجراحات في الموضحة  
فصاعداً قضى في الموضحة بخمس من الإبل وفي السن خمساً وفي المنقلة خمس عشرة  
وفي الجائفة الثلث وفي الأمانة الثلث الحديث وروى أيضاً من طريق الدارقطني ثم  
من حديث زيد بن ثابت أنه قال في الموضحة خمس وفي الهاشمية عشر وفي المنقلة خمس  
عشر وفي المأمومة ثلث الدية وروى سميد بن منصور حدثنا أبو عوانة عن أبي إسحاق  
عن عاصم بن ضمرة عن علي بن عيسى السلام قال في المنقلة خمس عشرة (والموضحة  
ما أوضح العظم والمنقلة ما طار فراشها من العظم ولم تصل إلى الدماغ وما وصل إليه  
فهي المأمومة ففيها ثلث الدية وكذلك الجائفة) لحديث عمرو بن حزم السابق وفيه وفي  
الجائفة ثلث الدية ولما تقدم في المنقلة ولحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال  
قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المأمومة ثلث العقل ثلاثاً وثلاثين من  
الإبل وثلثاً أو قيمتها من الذهب أو الورق أو البقر أو الشاة والجائفة مثل ذلك  
رواه البيهقي وغيره (وليس فيما دون الموضحة إلا الاجتهاد) لأن النبي صلى الله  
عليه وسلم انتهى إليها كما قال مالك في الموطأ: الأمر مجتمع عليه عندنا أنه ليس  
فيما دون الموضحة من الشجاج عقل حتى تبلغ الموضحة فما فوقها وذلك أن رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم انتهى إلى الموضحة في كتابه لمعرو بن حزم لمجل فيها خمساً  
من الإبل وقال الشافعي الإمام: قرأنا على مالك إن لم تعلم أحداً من الأئمة في القديم  
ولا الحديث قضى فيما دون الموضحة بشيء اهـ ولما رواه البيهقي عن طاوس مرسل  
قال قال رسول الله ﷺ لا طلاق قبل ملك ولا قصاص فيما دون الموضحة من الجراحات  
ومارواه عن عبد الرزاق عن الحسن وعمر بن عبد العزيز أن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم لم يقض فيما دون الموضحة بشيء ومارواه ابن وهب أخبرني عبد الجبار بن عمر  
عن ابن شهاب وربيعة وأبي الزناد وإسحاق بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لم يعقل مادون الموضحة وجعل مادون الموضحة عفواً بين المسلمين ومارواه

ابن أبي شيبة عن مكحول أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل في الموضحة خمسا من  
 من الإبل ولم يوجب فيها دون ذلك شيئا وقال عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا  
 سفيان الثوري عن حماد عن إبراهيم النخعي قال فيها دون الموضحة حكومة وقال  
 ابن أبي شيبة حدثنا وكيع عن سفيان به وروى محمد بن الحسن في الآثار عن أبي  
 حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي عن شريح أنه قال فيها دون الموضحة حكومة  
 عدل (وكذلك في جراح الجسد) لأن مقادير العقل لا تؤخذ بالقياس وليس في  
 جراح الجسد شيء مقدر (ولا يعقل جرح إلا بعد البرء) لحديث عمرو بن شعيب  
 عن أبيه عن جده أن رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته فقال يا رسول الله أفدني فقال  
 له رسول الله ﷺ لا تعجل حتى يبرأ جرحك فأبى الرجل إلا أن يستقيد فأقاده  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج الرجل المستقيد وبرا الاستقاد منه فأبى  
 المستقيد إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول الله عرجت منه وبرا صاحبي  
 فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ألم أمرك ألا تستقيد حتى يبرأ جرحك فعصيتني  
 فأبعدك الله وبطل جرحك قال ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد من كان  
 به جرح أن لا يستقيد حتى تبرأ جراحته فإذا برأ استقادره أحمد والدارقطني  
 والبيهقي وحديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تقاس الجراحات  
 ثم يستانى بها سنة يقضى فيها بقدر ما انتهت رواء الدارقطني والبيهقي وغيرهما وفي  
 سنده اختلاف واضطراب وحديث ابن عباس قال وجأ رجل فغذ رجل فجاء  
 إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله أفدني منه قال حتى تبرأ قال أفدني قال حتى تبرأ  
 ثم جاء فقال أفدني يا رسول الله فأقاده فجاء بعد إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 شك رجل قال قد أخذت حقه رواء البيهقي (وما يرى على غير شين مما دون  
 الموضحة فلا شيء فيه) لأنه لم يرد عن الشارع فيه شيء بل ورد عنه كما سبق أنه  
 جعل ما دون الموضحة كفوا بين المسلمين ولأنه إنما عليه غرم ما نقص فإن عاد  
 لهيته فلم يثلف شيئا فلا أرض عليه (وفي الجراح القصاص في العمد) لقوله  
 تعالى والجروح قصاص وهم وإن كانت حكاية عن بني إسرائيل فقد قرر ذلك النبي  
 ﷺ كافي حديث أنس المتفق عليه أن الربيع كسرت ثنية جارية فأمر النبي ﷺ  
 بالقصاص وقال كتاب الله القصاص ولو قاتع أخرى متكررة حكم فيها ﷺ بالقصاص  
 وقد تقدم بعضها (إلا في المتألف مثل المأموقة والجائفة والمنقلة والفخذ والأشئين  
 والصلب ونحوه ففي كل ذلك الدية) لعدم إمكان القصاص لانه يؤدي إلى



التب والموت والقصاص مبنى على المائة بل هو معناه في اللغة ولما رواه سعيد  
ابن منصور ثنا هشيم ثنا حجاج بن أرطاة ثنا عطاء بن أبي رباح أن رجلاً كسر  
نخذه رجل فخاصه إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال يا أمير المؤمنين أقدني  
قال ليس لك القود إنما لك العقل ولما رواه البيهقي عن عبد الرحمن بن أبي الزناد  
عن أبيه عن الفقهاء من أهل المدينة أنهم كانوا يقولون القود بين الناس من كل كسر  
أو جرح إلا أنه لا قود في مأومة ولا جاتمة ولا متاف كائناً ما كان وكانوا يقولون  
القخذ من المتاف قال البيهقي وقد روى في هذا عن النبي ﷺ بأسانيد لا يثبت  
عنها ثم روى من حديث العباس بن عبد المطلب قال قال رسول الله ﷺ لا قود  
في المأومة ولا الجاتمة ولا المتاف وروى أيضاً عن نمران بن جارية عن أبيه أن  
رجلاً ضرب رجلاً بالسيف على ساعده فقطعها من غير مفصل فاستمدى عليه النبي  
ﷺ فأمر له بالدية فقال يا رسول الله أريد أقصاص قال خذ الدية بارك الله لك  
فيها ولم يقض له بالقصاص وروى سعيد بن منصور ثنا أبو معاوية ثنا حجاج عن  
عطاء أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا أقيد من العظام (ولا تحمل العاقلة  
قتل عمد ولا اعتراً به) لما رواه مالك عن ابن شهاب أنه قال مضت السنة أن  
العاقلة لا تحمل شيئاً من دية العمد إلا أن يشأوا ذلك وروى البيهقي عن عمر قال  
العمد والعبد والأصلح والاعتراف لا تمقله العاقلة ثم قال البيهقي وهذا منقطع  
والمحفوظ أنه من قول الشعبي ثم أخرجه عن الشعبي قال لا تمقل العاقلة عمداً  
ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعتراً وروى الدارقطني في سننه والطبراني في مسند  
الشاميين من حديث عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال لا تجمعوا على  
العاقلة من قول معترف شيئاً وفيه الحارث بن تهبان وهو متروك وشيخه محمد بن  
سعيد وعله المصلوب وروى البيهقي عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء من أهل  
المدينة كانوا يقولون لا تحمل العاقلة ما كان عمداً ولا يصلح ولا اعتراف ولا ما جنى  
المملوك إلا أن يجبروا ذلك طولاً منهم وروى ابن وهب عن ابن أبي الزناد أيضاً  
عن أبيه قال حدثني الثقة عن عبد الله بن عباس فذكر مثله (وتحمل من جراح  
الخطأ ما كان قدر التلك فأكثر وما كان دون التلك في مال الجاني) للعمل حكمه  
هالك في الموطأ فقال : الأمر عندنا أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ التلك  
فصاعداً فما بلغ التلك فهو على العاقلة وما كان دون التلك فهو في مال الجراح خاصة  
ومأرواه البيهقي عن زيد بن ثابت قال لا تمقل العاقلة ولا يعمها العقل إلا في تلك

الدية فصاعداً ثم قال البيهقي والمحفوظ أنه من قول سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار  
 هم رواه من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار أنها قالوا  
 مثله (وأما الأمومة والجائفة عدداً فقال مالك ذلك على عاقفته) لأنه لا يقاد منها  
 فأشبهها الخطأ والخطأ على العاقلة (وقال أيضاً إن ذلك في ماله إلا أن يكون عدماً  
 فتحمله العاقلة) لأنه عمد ودية الصمد على الجاني (ولامتل العاقلة من قتل نفسه عدماً  
 أو خطأ) لأنه رأى أهل الفقه بالمدينة كمالك في الموطأ واستدل البيهقي بما رواه  
 البخاري ومسلم من حديث سلمة بن الأكوع قال لما كان يوم خيبر قاتل أخى قتالا  
 شديداً فارتد عليه سيفه فقتله فقال أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك وشكوا فيه  
 زجلاً مات بسلاحه فقال رسول الله ﷺ مات جاهداً بجاهد وفى رواية فقال  
 رسول الله ﷺ كذبوا مات جاهداً بجاهد فله أجره مرتين ورواه أبو داود  
 والبيهقي وبما رواه أبو داود عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال أغرتنا على حى  
 من جيئة فطلب رجل من المسلمين رجلاً منهم فغزبه فأخطأه وأصاب نفسه  
 بالسيف فقال رسول الله ﷺ أخركم بامشرك المسلمين فابتدوه الناس فوجدوه قد  
 مات فلفه رسول الله ﷺ بلبابه ودماه وصلى عليه ودفنه فقالوا يا رسول الله  
 أشيد هو قال نعم ولعل وجه الاستدلال من الحديث أن النبي ﷺ لم يأمر  
 العاقلة بالدية (وتماثل المرأة الرجل تلك دية الرجل فإذا بلغتها رجعت إلى قتلها)  
 لما قدمناه عند قوله دية المرأة على النصف من دية الرجل (والنفر يقتلون رجلاً  
 فإنهم يقتلون به) لأن عمر رضى الله عنه قتل نفراً خمسة أو سبعة برجل قتلوه وقال  
 لو تملاً عليه أهل صنعا لقتلتهم جميعاً رواه مالك والبخاري وغيرهما وقد تقدم  
 وكذلك قتل على رضى الله عنه جماعة بواحد كما ذكره البيهقي في سننه ولأنه لو لم  
 يقتص من جميعهم لجعل الاشتراك طريقاً إلى إسقاط القصاص وسفك الدماء  
 (والسكران إن قتل قتل) لأنه يبقى معه من الهز ما يثبت عليه القصاص وسائر  
 الحقوق أما لو بلغ حد الإغماء الذى لا يصح منه قصد ولا إرادة فقل لكأنه جنايته  
 كالمغشى عليه والنائم . ولأنه متمعد بتماطى ما يزيل عقله بمصيبة لجمل كالصاحي  
 ولأنه إذا لم يقتص منه اتخذ السكر ذريعة ووسيلة إلى القتل وسفك الدماء لأن  
 كل من يريد قتل نفس سكر حتى لا يقع عليه قصاص واستدل مالك في الموطأ بما  
 ذكر أنه بلغه أن مروان بن الحكم كتب إلى معاوية بن أبي سفيان يذكر أنه أتى  
 يسكران قد قتل رجلاً فكتب إليه معاوية أن اقله به (وإن قتل مجنون رجلاً

قائده على عاقلة محمد الصبي كالحطأ) لما رواه البيهقي بسند ضعيف عن علي عليه السلام قال عبد المجنون والصبي خطأ ومارواه أيضاً عن الحكم قال كتب عمر رضي الله عنه لا يؤمن أحد جالساً بمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمد الصبي وخطؤه سواء فيه الكفارة وأما امرأة تزوجت عبداً فاجلها الحد وسنده ضعيف ومنقطع وما رواه مالك بن يحيى بن سعيد أن مروان بن الحكم كتب إلى معاوية ابن أبي سفيان أنه أتى بمجنون قتل رجلاً فكتب إليه معاوية أن اعقله ولا تقدمه فإنه ليس على مجنون قود اه لأن فعله من غير قصد فأشبه قتل الخطأ وقتل الخطأ يختص بالعقل دون القصاص وهو على العاقلة ، أما كون الصبي والمجنون لا يقتل منهما فلقوله عنه رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق رواه أحمد وأبو داود والفسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث عائشة ورواه أحمد وأبو داود والفسائي والدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث علي عليه السلام (وذلك على عاقلة وإن كان تلك الآية فأكثر وإلا ففي ماله) لما سبق قريباً عند قوله وتحمل من جراح الخطأ ما كان قدر الثلث (وتقتل المرأة بالرجل والرجل بها ويقتص لبعضهم من بعض في الجراح) لقوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) الآية قال ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال قال عز وجل (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى) الآية كلها ثم قال (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) الآية كلها قال ابن شهاب فلما نزلت هذه الآية أقيدت المرأة من الرجل وفيها تصمد من الجراح وقال أيضاً أخبرني مالك أن سعيد بن المسيب قال: الرجل يقتل بالمرأة إذا قتلها قال الله عز وجل (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) ولقوله صلى الله عليه وسلم للمؤمنون تنكأوا دماؤهم وفي رواية المسلون تنكأوا دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم رواه أبو داود والفسائي والحاكم من حديث علي وأحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث عبدالله بن عمرو ابن العاص ولما في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الذي كتبه إلى أهل اليمن مع عمرو ابن حزم وفيه أن الرجل يقتل بالمرأة وهو حديث مشهور وقد تقدم عزوه مراراً (ولا يقتل حر بعبد) لحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل حر بعبد رواه الدارقطني والبيهقي وفيه جوير وغيره من المتروكين وحديث علي عليه السلام قال من السنة أن لا يقتل حر بعبد رواه الدارقطني والبيهقي أيضاً وفيه

جابر الجعفي وهو مفروق وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أبا بكر  
وعمر رضي الله عنهما كانا لا يقتلان الحر يقتل العبد روي أيضاً وحديثه أيضاً  
أن رجلاً قتل عبده متعمداً جلده النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونفاه ستة وعما  
سهمه من ديوان المسلمين ولم يقده رواه الدارقطني بسند ضعيف وقد تقدم وقال  
ابن وهب أخبرني ابن لهيعة عن ابن أبي جعفر عن بكير أن السنة قضت بأن  
لا يقتل الحر المسلم بالعبد وإن قتله عبداً وعليه العقل أما مالك فقال ليس بين الحر  
والمعبد قود في شيء من الجراح والعبد يقتل بالحر إذا قتله عبداً ولا يقتل الحر  
بالمعبد وإن قتله عبداً وهو أحسن ما سمعت اهـ ولم يذكر من سمعه ولا عن بلغه  
(ويقتل به العبد) لأنه إذا قتل العبد بالمعبد فقتله بالحر أولى (ولا يقتل مسلم  
بكافر) لحديث أبي جحيفة قال سألت علياً هل عندكم شيء مما ليس في القرآن  
قال العقل وفكك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر رواه البخاري وغيره وفي  
رواية قال قلت لعلي رضي الله عنه هل عندكم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء  
سوى القرآن قال لا والذي غلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطى الله عبداً فهما في  
كتابه وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكك الأسير ولا يقتل  
مسلم بكافر وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم قال لا يقتل مؤمن بكافر رواه أبو داود وابن ماجه وحديث عائشة  
قالت وجد في قائمة سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمنون تتكافأ  
خماؤهم ويسمى بذمتهم أدناهم ولا يقل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده الحديث  
رواه البخاري في التاريخ والبيهقي وفي الباب عن غيرهم (ولا قصاص بين حروجه  
في جرح ولا بين مسلم وكافر) لعدم وجود التكافؤ في السماء ولما رواه ابن وهب  
عن الحارث بن زهران عن سليمان بن عمرو عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى  
أنه ليس بين الحر والعبد قصاص في الجراح وأن العبد مال فعقل العبد رقبته وجراحه  
من قيمة رقبته وإذا جرح الحر العبد انتظر به حتى يبرأ فيقوم به وهو صحيح  
ويقوم وهو مجروح فيرد الجراح على صاحبه ما نقص من قيمة رقبته وروى أيضاً  
نحو هذا عن علي وابن مسعود ومعاذ بن جبل وسالم بن عبد الله وعبد الرحمن  
ابن القاسم وابن قسيط وابن شهاب وربيعة وعطاء ومجاهد وسليمان بن موسى  
وأبي الزناد وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار وغيرهم بأسانيد يطول  
تفصيلها (والسائق والقائد والراكب ضامنون لها وطئت الباقية) لأن ذلك

من فعلهم ومفسوب إليهم لأنه مقتضى السوق والقيادة والركوب إذا كان الراكب مستقلاً بصريف الدابة أو له دخل في ركبتها وزجرها ولأن عمر رضي الله عنه قضى في الذي أجرى فرسه بالمقل فالقائد والسائق أخرى أن يضرهما من الذي أجرى فرسه ذكره مالك في اللوطا ( وما كان منها من غير فعلهم أو وهى واقفة لغير شيء فعل بها فذلك هدر ومامات في بئر أو معدن من غير فعل أحد فهو هدر )  
 لحديث أنى هريرة قال قال رسول الله ﷺ العجاء جرحها جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاك الخمس رواء مالك واليحاوى ومسلم والأربعة ( وتشمج الدبة على العاقلة في ثلاث سنين أو ثلثها في سنة ونصفها في سنتين ) لما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه قال حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن أشعث عن الشعبي وعن الحكم عن إبراهيم قال أول من فرض المطاء عمر بن الخطاب وفرض فيه الدبة كاملة في ثلاث سنين ثلث الدبة في سنتين والنصف في سنتين وثلث في سنة ومادون ذلك في عامه ورواه عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا ابن جريج أخبرنا عن أبي وائل أن عمر بن الخطاب جعل الدبة الكاملة في ثلاث سنين وجعل نصف الدبة في سنتين ومادون النصف في سنة ورواه ابن وهب في مصنفه حدثني سفيان الثوري عن الأشعث بن سوار عن عامر الشعبي قال جعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه الدبة في ثلاث سنين وثلث الدبة في سنتين ونصف الدبة في سنتين وثلث الدبة في سنة قال وقال مالك مثل ذلك سواء وقال مالك في النصف يكون في سنتين لأنه زيادة على الثلث وقال أيضاً أخبرني ابن أبي حنيفة عن يزيد بن أبي حبيب أن علي بن أبي طالب عليه السلام قضى بالعدل في غزل الخطأ في ثلاث سنين وقال الشافعي وجدنا عاماً في أهل العلم أن رسول الله ﷺ قضى في جنازة الحر المسلم على الحر المسلم خطأ بمائة من الإبل على عاقلة الجاني وعماماً فيهم أنها في معنى الثلاث سنين في كل سنة ثلثها وبأسان معلومة اهـ لكنه تعقب على هذا بأنه لا يعلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك شيء ، نعم قال الأثرمذي أجمع أهل العلم على أن الدبة تؤخذ في ثلاث سنين في كل سنة ثلث الدبة ( والدبة مورثة على الفرائض ) لحديث حجاج بن الصواف قال قرأت في كتاب معاوية بن عمير في قلابة أنه من كتاب أبي قلابة فوجدت فيه : هذا ما استذكر محمد بن ثابت المغيرة بن شعبة من قضاء فضاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الدبة بين الورثة ميراث على كتاب الله عز وجل رواه أبو يعلى والبيهقي وحديث ابن شهاب أن عمر بن الخطاب فسد الناس بمنى من كان عدده علم من الدية أن يخصم من فقام الضحاك بن سفيان

الكلابي فقال كتب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فحضى بذلك عمر بن الخطاب قال ابن شهاب وكان قتل أشيم خطأ رواء الشافعي عن ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر كان يقول الدية للعاقلة ولا تراث المرأة من دية زوجها حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية فرجس إليه عمر رضي الله عنه ومن هذا الوجه رواء أحمد والأربعة وغيرهم أعنى من طريق سفيان ابن عيينة وحديث قرعة بن دعوص النخعي قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا وعمي فقلت يا رسول الله دية أبي عند هذا فلهذا فليعطني قال أعطه دية أبيه وكان قتل في الجاهلية قلت يا رسول الله لا شيء منها شيء قال نعم وكان دية أبيه مائة بعير رواء البيهقي (وفي جنين الحرة غرة عبد أو وليدة) لحديث أبي هريرة أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحتا جنينها فحضى فيه رسول الله ﷺ بغرة عبد أو وليدة رواء مالك وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي والبيهقي وآخرون (تقوم بخمسين ديناراً أو ستائة درهم) لما ذكره مالك عن ربيعة أنه كان يقول الغرة تقوم بخمسين ديناراً أو ستائة درهم ودية المرأة الحرة خمسمائة دينار أو ستة آلاف درهم قال مالك : فدية جنين الحرة عشر دينها والعشر خمسون ديناراً أو ستائة درهم ولما رواء ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا إسماعيل بن عياش عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوم الغرة خمسين ديناراً وروى إبراهيم الحربي في كتاب الغريب قال حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا عبد الرزاق حدثنا جعفر عن قتادة قال الغرة خمسون ديناراً (وتورث على حكم الفرائض في كتاب الله تعالى) لما رواء ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه سئل في رجل ضرب امرأة فأسقطت مادية سقطت قال بلغنا في السنة أن القاتل لا يرث من الدية شيئاً فديته على فرائض الله تعالى ليس للذي قتله من ذلك شيء أهولان الغرة دية فهي حكم الدية وقد تقدم أنها مووثة على الفرائض ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفرد ما يجب في الجنين عما يجب في أمه لجل في الأم دية وجعل في الجنين غرة فصح أن حكم الغرة كحكم دية النفس لا كحكم دية الأعضاء ( ولا يرث قاتل العمد من مال ولا دية ) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ القاتل لا يرث رواء الترمذي والنسائي في الكبرى وقال الترمذي هذا حديث لا يصح ولا يعرف إلا من حديث إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة وقد ترك بعض أهل العلم منهم أحمد

ابن حنبل والعمل على هذا عند أهل العلم أن القاتل لا يرث له وحديث عمر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس لقاتل ميراث رواه مالك والشافعي وعبد الرزاق وابن ماجه والبيهقي وفيه انقطاع وحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث القاتل شيئاً رواه البارقي من طريق حنبل بن اسلم وهو ضعيف وفي رواية عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره وإن كان والده أو ولده رواه البيهقي من طريق عمرو بن بركة وهو ضعيف (وقاتل الخطأ يرث من المال دون الدية) لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام يوم فتح مكة فقال لا يوارث أهل ملتين المرأة ثرت من دية زوجها وماله وهو يرث من دينها وماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه. عمداً فإن قتل أحدهما صاحبه عمداً لم يرث من دينه وماله شيئاً وإن قتل صاحبه خطأ وورث من ماله ولم يرث من دينه رواه البارقي والبيهقي وأشار إلى قوته وضعفه غيره وقال مالك في الموطأ : الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن قاتل المبد لا يرث من دية من قتل شيئاً ولا من ماله وأن الذي يقتل خطأ لا يرث من الدية شيئاً وقد اختلف في أن يرث من ماله لأنه لا يتم على أنه قتله ليرثه وليأخذ من ماله فأحب إلى أن يرث من ماله ولا يرث من دينه (وفي جنين الأمة من سيدها ما في جنين الحرة) لأنه حر (وإن كان من غيره ففيه عشر قيمتها) لأن الأمة المحكوم بها في جنين الحرة المذلية قومت بخمسين ديناراً كاسبق وهو عشرة دية أمه فوجب أن يكون في جنين الأمة عشر قيمة أمة أيضاً لأن دية الأمة قيمتها (ومن قتل عبداً فعليه قيمته) لما رواه البيهقي عن عمر رضي الله عنه في المبد يصاب قال قيمته بالغة ما بلغت وما رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب المملوك عن الأحنف بن قيس عن عمر وعلى رضي الله عنهما في الحر يقتل المبد قالاً ثمة ما بلغ قال البيهقي وهذا سند صحيح (وتقتل الجماعة بالواحد في الحراية والنيلة وإن ولي القتل بعضهم) لما سبق أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قتل نفرأ خمسة أو سبعة برجل قتلوه قتل غيلة وقالوا لمالاً عليه أهل صنعا فقتلهم جميعاً رواه مالك وغيره ورواه البيهقي مطولاً عن المغيرة ابن حكيم الصنعاني عن أبيه أن امرأة بصنعاء غاب عنها زوجها وترك في حجرها ابناً له من غيرها يقال له أصيل فاعتذرت المرأة بعد زوجها خليلاً قالت لخليلى إن هذا الغلام بضعتنا فأنته فأتى فاستمعت عنه فطأوعها واجتمع على قتله الرجل ورجل آخر والمرأة وعادما فقتلوه ثم قطعوه أعضاء وجعلوه في عيبة من آدم فطرحوه

في ركية في ناحية القرية وليس فيها ماء ثم صاحت المرأة فاجتمع الناس فخرجوا يطلبون الغلام قال فر رجل بالركية التي فيها الغلام فخرج منها الذباب الأخضر فقالوا والله إن في هذه الحيفة ومناخيلها فأخذته رعدة فذهبنا به لحبسناه وأرسلنا رجلاً فأخرج الغلام فأخذنا الرجل فاعترف فأخبرنا الخبر فاعترفت المرأة والرجل الآخر وغادما فكتب يعلى وهو يومئذ أمير بشانهم فكتب إليه عمر رضي الله عنه بقتلهم جميعاً وقال والله لو أن أهل صنعاء شركوا في قتله لقتلهم أجمعين (وكفاوة القتل في الخطأ واجبة حتى ربة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) لقوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير ربة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير ربة مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير ربة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) (ويؤمر بذلك إن عني عنه في العمد فهو خير له) لما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق متعددة من حديث أبي هريرة وعقبة بن عامر ووائل بن لاسقع ومالك بن الحويرث ومرة بن كعب وعمرو بن عبسة وأبي موسى الأشعري وغيرهم أن العتق فكأن من النار خصوصاً وفي حديث وائلة أن نقرأ من بني سليم أتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا إن صاحباً لنا قد أوجب قال فليعتق ربة يملك الله بكل عضو منها عضواً منه من النار رواه أبو داود والحاكم وروى البزار من حديث عمر بن الخطاب قال جاء قيس بن عاصم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إني وأدت بنتاً لي في الجاهلية قال أعتق عن كل واحدة منهن ربة الحديث (ويقتل الزنديق) الحديث عكرمة قال لما بلغ ابن عباس أن علياً رضي الله عنه حرق المرتدين أو الوادعة قال لو كنت أنا لم أحرقهم ولقتلهم لقول رسول الله ﷺ من بدل دينه فاقتلوه ولم أحرقهم لقول رسول الله ﷺ لا ينفى لأحد أن يعذب بعذاب الله رواه البخاري وحديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن إلهه إلا الله وأن رسول الله إلا أحد ثلاثة نفر النفس بالنفس والثيب الزاني والتارك لدينه المفارق للجماعة رواه البخاري ومسلم وحديث أبي موسى أن النبي ﷺ لما بعث إلى اليمن أتيه معاذ بن جبل فلبى قدم عليه قال أنزل وألقي له وسادة ولذا رجل عنده موقوق قال ما هذا قال هذا كان يهودياً فأسلم ثم رجع دينه دين السوء قال لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله



صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات وأمر به فقتل رواء البخارى ومسلم (ولا تقبل توبته) لأنها لا تعرف لحث طوبته وإسراؤه على الكفر والاحاداك دله عليه إعلانه بالاسلام وإخفاؤه للكفر ولعموم الاحاديث السابقة فان النبي ﷺ لم يقيد ذلك باستتابة ولا استتاجهم على ولا معاذ وقال إنه قضاء الله ورسوله كما سبق (وهو الذى يسر الكفر ويظهر الايمان) كما نقل ذلك عن جماعة ممن لهم اطلاع على لغة الفرس قالوا إن أصل هذه الكلمة فى اللغة الفارسية زان دين أى عانى الكفر فلما عرت قيل زنديق وكذلك الساحر ولا تقبل توبته لأن الله تعالى سمي الساحر كفراً فقال تعالى (وانتم ما تاتوا الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر) إلى قوله (فلا تكفر) وسماه النبي صلى الله عليه وآله وسلم شركاً فقال من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر ومن سحر فقد أشرك ومن تعلق شيئاً وكل إليه رواء الفساق وغيره من حديث أبى هريرة وإذا ثبت أنه كفر فإن من كفر بعد إيمانه يقتل كما سبق ولحديث جندب قال قال رسول الله ﷺ حد الساحر ضربة بالسيف رواء الترمذى والدارقطنى والبيهقى والحاكم وقال الترمذى الصحيح أنه موقوف على جندب اه وهو من رواية إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف وثبت عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وخضعة أم المؤمنين وعبد الله بن عمر وعثمان وعبد الله بن عمر وقيس بن ربيعة وسالم ابن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وغيرهم قتل الساحر قروى الشافعى والبيهقى من طريقه ثم من حديث عمرو بن دينار أنه سمع بحالة يقول كتب عمر رضى الله عنه أن اقتلوا كل ساحر وساحرة قال فقتلنا ثلاث سواحر ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرنى عمرو بن دينار قال إن عمر بن الخطاب كتب إلى جزء بن معاوية عم الاحنف بن قيس وكان عاملاً لعمر بن الخطاب أن يقتل كل ساحر قال بحالة كاتب جزء فأرسلنا فوجدنا ثلاث سواحر فضربنا أعناقهن وقال عبد الرزاق أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن أبى الجعد قال إن قيس بن سميذ قتل ساحراً وروى البيهقى وغيره عن نافع عن ابن عمر أن حفصة بقت عمر رضى الله عنها سحرتها جارية لما فاقرت بالسحر وأخرجت فقتلها فبلغ ذلك عثمان رضى الله عنه فغضب فأتاه ابن عمر رضى الله عنه فقال جاريته سحرتها أفرت بالسحر وأخرجت قال فكف عثمان رضى الله عنه قال وكأنه إنما كان غضبه لقتلها لإيها ما بفكر أمره ورواه مالك فى الموطأ مختصراً منقطعاً عن محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارته.

أنه بلغه أن حصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قتل جارية لها سحرها وقد كانت دبرتها فأقرت بها فقتلت (وبقتل من ارتد) للأحاديث السابقة في الوندق وغيرهما (إلا أن يتوب) للادلة الفاضية بقبول توبة الكافر كقوله تعالى (فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ظلوا سيئهم إن الله غفور رحيم) وقوله تعالى (إن يلتفتوا فبغفر لهم ما قد سلف) وقوله تعالى (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات) ولأنها محصية لم يتعلق بها حد ولا حق مخلوق فقبلت فيها التوبة كسائر المعاصي وللأثر الآتية عند قوله (ويؤخر للتوبة ثلاثة أيام) لما رواه مالك عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن أبيه محمد بن عبد الله بن عبد الله قال قدم على عمر بن الخطاب رجل من قبل أبي موسى الأشعري فسأله عن الناس فأخبره ثم قال له عمر هل كان فيكم من مفرقة خبر فقال نعم رجل كفر بعد إسلامه قال فما فعلتم به قال قربناه فضرينا عنقه فقال عمر أفلا حبستموه ثلاثاً وأطعمتموه كل يوم رغيفاً واستتبتموه لله يتوب ويراجع أمر الله ثم قال عمر اللهم إني لم أحضر ولم آمر ولم أرض إذ بلغني ورواه الشافعي عن مالك ثم قال ومن قال لا يتأني به زعم أن الحديث المروي عن عمر ليس بثابت لأنه لا يعلم متصلاً قال البيهقي وقد روى في الثاني به حديث آخر عن عمر رضى الله عنه بإسناد متصل ثم أخرجه من حديث أنس بن مالك قال لما نزلنا على نسر فذكر الحديث في الفتح وفي قدومه على عمر رضى الله عنه قال عمر يا أنس ما فعل الرهط الستة من بكر بن وائل الذين ارتدوا عن الإسلام فلحقوا بالمشركين قال فأخذت به في حديث آخر ليشفه عنهم قال ما فعل الرهط الستة الذين ارتدوا عن الإسلام فلحقوا بالمشركين من بكر بن وائل قال يا أمير المؤمنين قتلوا في المعركة قال إنا لله وإنا إليه راجعون قلت يا أمير المؤمنين وهل كان سيئهم إلا القتل قال نعم كنت أعرض عليهم أن يدخلوا في الإسلام فإن أبوا استودعتم السجن قلت وهذا الأثر ليس كالأول فإنه يدل على عدم توقيت المدة في الاستتابة بخلاف الأول وقد روى التوقيت بالثلاث عن علي وعثمان رضى الله عنهما لكنها مطابقة فيحتمل ثلاث مرات أو ثلاثة أيام وقد حلها جماعة على الأول فلذلك لم أوردتها (وكذلك المرأة) لقوله والتوبة من يدل دينه فأقتلوه ولأنه سبب يوجب القتل فاستوى فيه الذكر والأنثى كالقتل ولما رواه البيهقي عن مصعب بن سعد عن أبيه قال لما كان يوم فتح مكة آمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس إلا أربعة نفر وامرأتين وقال اقتلوه

ولأن وجد محمود متعلقين بأستار الكعبة وذكر الحديث في ردتهم ورجوع بعضهم وقتل البعض بما رواه أيضا عن ابن عباس أن أم ولد لرجل سبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتلها فنادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن دهما مدرو عن جابر قال اردت امرأة عن الاسلام فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يعرض عليها الاسلام ولا تقتل فعرضوا عليها الاسلام فأبى إلا أن تقتل فقتلت رواه ابن عدى والبيهقي وقال في هذا الاسناد من يجهل وقد روى من وجه آخر ثم أخرجه، وعن خالد بن الوليد أن امرأة سبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتلها رواه البيهقي وعن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه قتل امرأة يقال لها أم قرفة في الردة رواه سعيد بن منصور في سننه والبيهقي (ومن لم يرتد وأقر بالصلاة وقال لا أصلي آخر حتى يمضي وقت صلاة واحدة فإن لم يصلي قتل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح المتواتر أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الاسلام وحسابهم على الله وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح نهي عن قتل المصلين وقوله لخالد بن الوليد لما قال له أضرِب عُنُقَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ لَا لِمَنْ يَكُونُ يَصِلُ، ففهم هذه الأحاديث أن من ترك الصلاة مباح الدم يقتل ولا عهد له كإررد من حديث أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال له في حديث لا تترك صلاة مكتوبة متعمداً فمن تركها فقد برئت منه الذمة رواه ابن ماجه وغيره (ومن امتنع عن الزكاة أخذت منه كرهاً) لقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في كل أربعين من الأبل السائمة بنت لبون من أعطاهما مؤجراً فله أجرها ومن منها قايماً أخذوها وشطر ماله عزمة من عزات ربنا ليس لآل محمد منها شيء رواه أحمد وأبو داود والفتاوى والحاكم والبيهقي من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده وأشكك على بعضهم قوله وشطر ماله فادعى أنه منسوخ ورد بأن النسخ لا يثبت بمجرد الدعوى وادعى إبراهيم الحربي أن الراوى وهم فيه وأن صوابه أخذوها من شطر ماله أى نجعل ماله شطرين فتخير عليه المصدق ويأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة له لمنه الزكاة ولمله الصواب إن كان له دليل على ذلك ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء من بعده كانوا ييسئون السفاة لأخذ الزكاة كما هو مشهور في الصحيحين وغيرهما ولأن أبا بكر رضى الله عنه قاتل من

منع الزكاة وقال والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة كما في الصحيح أيضاً (ومن ترك الحج فله حسيه) لأن شرط وجوبه وهو الاستطاعة مذكول عليه لاماته ودياته ولأنه لم يرد نص من الشارع يفيد حكماً بالنسبة لتارك الحج في الدنيا وإن ورد تهديد ووعيد على تركه للاستطيع في الأخرى، والفقهاء إنما يبحثون الأحكام الدينية التي للامام تنفيذها (ومن ترك الصلاة جعداً فهو كالمرتد) بالاجماع لأنه كذب الله تعالى ورسوله في خبرهما كما هو الشأن في إنكار كل ما علم من الدين بالضرورة ومن يقول إن تاركها تكاسلاً يقتل حداً لا كفرًا يحمل ما ورد من النصوص بتسمية تاركها كافراً على من تركها جحوداً كقوله صلى الله عليه وآله وسلم العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر رواه أحمد والأربعة ومحمد بن القزويني وابن حبان والحاكم وقوله صلى الله عليه وآله وسلم بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة رواه أحمد ومسلم والأربعة وغيرهم وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تتركوا الصلاة متعمدين فمن تركها متعمداً فقد خرج من الملة رواه الطبراني ومحمد بن نصر في كتاب الصلاة من حديث عبادة بن الصامت أثناء حديث وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا سهم في الإسلام لمن لا صلاة له رواه البزار من حديث أبي هريرة وفي الباب عن جماعة (ومن سب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتل) للاجماع حكاه ابن المنذر وحديث علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سب الانبياء قتل ومن سب أصحابي جلد رواه الطبراني والدارقطني وسنده ضعيف ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل جماعة كانوا يؤذونه بالسب والمجاعة فأرسل محمد بن مسلمة ومعه نفر لقتل كعب بن الأشرف اليهودي بعد أن قال من لكعب بن الأشرف فقد استعلن بعداوتنا ومحاماتنا وفي رواية في الصحيح فإنه يؤذى الله ورسوله وأمر بقتل عبد الله بن خطيل لأنه كان يقول الشعر يمجوه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويأمر جاريته أن تغتصبا به فأخذوه متعلقين بأستار الكعبة فضربت عتقه بين زمزم والمقام وكذلك قتل جاريته وعلى هذا خرج عمل الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم (ولا تقبل توبته) لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدع لكعب بن الأشرف إلى الكف عن سبه ومحاماته ولا قبل توبة ابن خطيل وتعلقه بأستار الكعبة ولأنه يقتل حداً والمحدود إذا بلغ للأمام لا تقبل توبته (ومن سبه من أهل الذمة بغير ما به كفر أو سب الله عز وجل بغير ما به كفر قتل) لأن الشرع أقره وأعطاه العهد ورفع عنه السيف على ما هو أصل في دينه

الفاقد كاعتقاد كونه صلى الله عليه وآله وسلم ليس بربي أو نبوته خاصة إلى العرب بأمر وصف الله تعالى بكونه ثالث ثلاثة أماما ليس هو من أصل دينهم فإن الشرع لم يعطهم أماماً ولا عهداً عليه فن صدر شيء منه قتل كما لو صدر من المسلم (لأن الإسلام) لورود الشرع بقبول توبة الكافر دون المسلم المرتد فقال تعالى في حق الكفار (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) وقال النبي ﷺ في حق المرتد من بدل دينة فاقتلوه (وميراث المرتد لجماعة المسلمين) لحديث أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم رواه أحمد ومسلم والاربعة وفي الباب عن غيره . (والمحارب لا عفو فيه إذا ظفر به) لأن عقوبته حدقه ولا يعني عن حدود الله تعالى (فإن قتل أحداً فلا بد من قتله) يعني وإن عفا ولي المقتول لاجتماع حقين حق الله تعالى في الحراية والقتل بها وحق الولي في القتل وإذا اجتمع حق الله وحق الغير وجب تقديم حق الله تعالى لقوله ﷺ في الحديث الصحيح انضوا الله فهو أحق بالوفاء دين الله أحق أن يقضى وقوله ﷺ في الحديث الصحيح أيضاً كتاب الله أحق وشرط الله أوثق (وإن لم يقتل فيسحق الإمام فيه اجتباؤه بقدر جرمه وكثرة مقامه في فساد ما قتله أو صلبه ثم قتله أو يقطعه من خلاف أو ينفية إلى بلدة يسجن بها حتى يتوب) لقوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو يندوا من الأرض) . ولحديث ابن عباس أن أناساً أغاروا على إبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وارتدوا عن الإسلام وقتلوا راعي رسول الله ﷺ مؤمناً فبيعت في آثارهم فأخذوا فقطع أيديهم وأرجلهم وصل أعيينهم قال فزلت فيهم آية المحاربة رواه أبو داود والنسائي وهو في مستد أحمد والصحيحين والسنن الأربعة من حديث أنس بن مالك أن أناساً من عكل أو عرينة قدموا على النبي ﷺ وتسلموا بالإسلام فاستنخوا المدينة فأمر لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنود وراع وأمرهم أن يخرجوا فليشربوا من أبرها والبائنا فانطلقوا حتى إذا كانوا بناحية الحرة كفروا بعد إسلامهم وقتلوا راعي النبي ﷺ واستاقوا الذود فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبيعت الطلب في آثارهم فأمر بهم فمسروا أعيينهم وقطعوا أيديهم وتركوا في ناحية الحرة حتى ماتوا على حالهم وحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث خصال زان عصى برجم أو رجل

قتل متعمداً فيقتل أو رجل يخرج من الإسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل أو يعصب أو ينفي من الأرض رواءه النسائي أما من المحارب بالبلد التي ينفي إليها فتتلا يقطع الطريق بها أيضاً وتحصل منه إزاية الناس فكان من الاتقي حبه حتى يموت (فإن لم يقدر عليه حتى جاء ثانياً وضع عنه كل حق هو لله من ذلك) لقوله تعالى (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم) فذلك الآية على أنه يسقط عنهم تحم القتل أو الصلب أو القطع أو البني لأنه أوجب عليهم الحد ثم استثنى التائبين قبل القدوة لأنه إذا تاب من نفسه قبل طلبه والقدرة عليه فالظاهر أنها توبة صدق وإخلاص بخلاف ما لو تاب بعد القدرة عليه أو طلبه وتضييق الخناق عليه فإن ذلك يكون منه توبة (وأخذ بحقوق الناس من مال أو دم) لأنها لا تسقط بالتوبة فيجب التقصاص والرد ما لم يحصل عفو وإسقاط (وكل واحد من العصوص ضمان لجميع ما سلوه من الأموال) لأن الفعل مشترك بينهم وحاصل بإعانة كل منهم فكل واحد منهم كالكل فيؤخذ بالجميع (وتقتل الجماعة بالواحد في الحاربة والغيلة وإن ولي القتل واحد منهم) هذه ثالث مرة تذكر فيها هذه الجملة وقد تقدم دليلها (ويقتل المسلم بقتل الذي قتل غيلة أو حاربة) لأنه حق لله تعالى لا الذي والعمل كما يفهم من قول مالك في الموطأ الأمر عندنا أن لا يقتل مسلم بكافر إلا أن يقتله مسلم قتل غيلة فيقتل به (ومن زنى من حر محصن رجم حتى يموت) لحديث أبي هريرة وزيد بن خالد قال أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أنشدك الله لأقضيته لي بكتاب الله وقال المحصن الآخر وهو أقضه منه نعم فأقضى لنا بكتاب الله وأئذن لي فقال رسول الله ﷺ قل إن ابني كان عسيماً على هذا فزنى بامرأته وإني أخبرت أن علي ابن الرجم فاقضيت منه بامانة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابن جلد مائة وتغريب عام وأن علي امرأة هذا الرجم فقال رسول الله ﷺ والذي نفسي بيده لأقضيته بكتاب الله الوليدة والتم رد عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام وأغد يا أنيس لرجل من أسلم إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها قال ففدا عليها فاعترفت فأمر رسول الله ﷺ ففرجتم رواء أحمد والبخاري ومسلم والأربعة وغيرهم، وحديث الشعبي أن علياً عليه السلام حين رجم المرأة ضربها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال جلدتها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم رواء أحمد والبخاري وحديث عبادة بن الصامت قال قال

رسول الله ﷺ خذوا عني خذوا عني قد جعل الله من سيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وآخرون وحديث جابر بن عبد الله أن رجلا زنى بامرأة قاصية النبي ﷺ جلد الحمد ثم أخبر أنه محصن قاصية فرجم رواه أبو داود وفي الباب عن جماعة وتقدم حديث لا يجل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس (فإن لم يحصن جلد مائة جلدة) لقوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وللأحاديث السابقة قريبا (وغريه الإمام إلى بلد آخر) للأحاديث السابقة وحديث زيد بن خالد الجهني قال سمعت رسول الله ﷺ يأمر فيمن زنى ولم يحصن بجلد مائة وتقريب عام رواه البخاري من طريق الزهري وزاد في آخره قال ابن شهاب وأخبرني عروة أن عمر رضى الله عنه غرّب ثم لم تزل تلك السنة وحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال فيمن زنى ولم يحصن ينفى عاما من المدينة مع إقامة الحمد عليه قال ابن شهاب وكان عمر رضى الله عنه ينفى من المدينة إلى البصرة وإلى خيبر رواه البخاري والبيهقي وغيرهما وحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ ضرب وغرب وأن أبا بكر ضرب وغرب وأن عمر ضرب وغرب رواه النسائي (وحبس فيه عاما) ليتحقق استيفاء مدة التغريب ولأنه لو لم يسجن لذهب في البلاد كذا في المدونة (وعلى العبد في الزنى خمسون جلدة وكذلك الأمة وإن كانا متزوجين) لقوله تعالى (فإن أتينا بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) والرجم لا يتبع فانتقل الحكم إلى الجلد والحديث على طيه السلام قال أرساني رسول الله ﷺ إلى أمة سوداء زنت لاجلها الحد، قال فوجدتها في دمها فأيتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته بذلك فقال لي إذا تماثلت من نفاسها فاجلدها خمسين رواه عبد الله بن أحمد في زوائد مسند أبيه وروى مالك في الموطأ عن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي قال أمرنا عمر بن الخطاب فجلدنا ولائد من ولائد عمارة خمسين خمسين في الزنى وروى ابن وهب عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت تجمد وليدتها إذا زنت خمسين ولا قاتل بالنكاح بين الأمة والعبد في هذا الحكم (ولا تغريب عليها) لأنه الأمر الذي أدرك مالك أهل العلم بالمدينة عليه كما قال في الموطأ الحديث أبي هريرة وزيد بن خالد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن فقال إن زنت فاجلدها ثم إن زنت فاجلدها ثم إن زنت فاجلدها ثم يموتها

ولو بغير قال ابن شهاب لأدري أبعاد الثالثة أو الرابعة رواه مالك والبخاري ومسلم فأمر بالبيع بعد المرة الثالثة ولم يأمر بنى لأفيا ولا في التي قبلها ولو كان الحق واجبا لذكره لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقته وحديث علي قال يا أيها الناس أقيموا على أركانكم الحد من أحسن منهم ومن لم يحسن فإن أمة لرسول الله ﷺ زنت فأمرني أن أجلبها رواه أبو داود ولم يذكر أنه غريبها ولأن التغريب في حق العبد والامة عتوبة للسيد دونها لأن العبد لا ضرر عليه في التغريب لأنه غريب في موضعه وترفه في تغريبه من الخدمة يتضرر سيده بتقويت خدمته والخطر بالخروج من تحت يده والكلفة في حفظه والافتاق عليه مع بعده عنه فيصير الحد حشروعا في حق غير الزاني والضرر على غير الجاني (ولا على امرأة) لأنها تحتاج إلى حفظ وصيانة ولأن تغريبها لا محذور أن يكون بمحرم أو بغير محرم فإن كان الثاني فهو غير جائز شرعا لقول النبي ﷺ لا يحل لامرأة أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي رحم محرم متفق عليه ولأن تغريبها بغير محرم إغراء لها بالفجور وتضيق لها وإن كان الأول وهو تغريبها بمحرم أفضى إلى تغريب من ليس بزان وبني من لا ذنب له وإن كلفت أجرته ففي ذلك زيادة على العقوبة المفروضة شرعا عليها (ولا يحذر الزاني إلا باعتراف) لقول النبي ﷺ في الحديث السابق واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها ، ولأن النبي ﷺ لم يحذر إلا بعد الاعتراف كما في قصة ماعز والفسامدية وغيرهما) أو بحمل يظهر أو بشهادة أربعة رجال أحرار باليمين عدول بروحه كالمروء في المسكحة) لحديث ابن عباس قال قال عمر بن الخطاب كان فيما أنزل الله آية الرجم فقرأناها وعقلناها ووعيناها ورحم رسول الله ﷺ ورجعنا بعده فأعشى إن طال بالناس زمان أن يقول قاتل والله ما نجد الرجم في كتاب الله تعالى فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله تعالى والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحسن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف رواه الجماعة إلا النسائي وحديث ابن عباس أيضا قال قال رسول الله ﷺ لو كنت راجعا أحدا بغير بينة رجعت فلاة فقد ظهر منها الريفة في منطقتها وهياتها ومن يدخل عليها رواه ابن ماجه أما اشتراط كون البينة أربعة فبالإجماع لقوله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فامتهنوهن أربعين جلد) حكمه وقوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) وقوله تعالى (ولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فادخلوا بها في النار) ولأنك عند الله الكاذبون



وحديث أبي هريرة أن سعد بن عبادَةَ قال لرسول الله ﷺ رأيت إن وجدت مع امرأتين رجلاً معه حتى أتى بأربعة شهداء فقال رسول الله ﷺ نعم رَوَاهُ مالك في الموطأ ومسلم وأبو داود وأما كونهم رجالاً فلأن لفظ الأربعة في الآيات المذكورة يختص بالرجال دون النساء ولأن الأربعة إذا كان بعضهم نساء لا يمكنهم بالإجماع بل لا بد أن يكون بك الرجل امرأتان فيصرون خمسة وهو خلاف النص أيضاً وأما كونهم أحراراً فلقوله تعالى (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) ورجالنا هم الأحرار لا المالك الذين يطلبهم من يملكهم هل كثير من أمورهم وروى ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عثمان رضى الله عنه أنه قضى في شهادة المملوك والعبي والمشارك أنها جائزة إذا شهد بها المملوك بعد عتقه والصغير بعد كبره والمشارك بعد إسلامه إلا أن يكونوا ردت عليهم قبل ذلك وروى عبد الرزاق عن عمر رضى الله عنه نحو ذلك في العبد وعن ابن عباس أنه قال لا تجوز شهادة العبد وعن ابن عمر لا تجوز شهادة المكاتب ما بق عليه درهم وأما كونهم بالثنين فلم يعم تكليف العبي وأما كونهم عدولاً فلأن الفاسق لا يؤمن عليه الكذب فالعدالة شرط في كل شهادة وخصوصاً في مثل هذا الباب الذى يستدعى مزيد الاحتياط لظهور والنماء وأما كونهم يرونه كالمروء في المحكمة فلحديث أبي هريرة قال جاء الأسلى إلى نبي الله ﷺ فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراماً أربع مرات كل ذلك يعرض عنه فأقبل عليه في الخامسة فقال أمكنها قال نعم قال كما يغيب المروء في المحكمة والرشاء في البئر قال نعم قال فهل تدعى ما الزنا قال نعم أنيت منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً قال فاسترد هذا القول قال أريد أن تطهرنى فأمر به فرجهم رَوَاهُ أبو داود والدارقطنى فإذا اعتبر هذا في إقرار المرأة على نفسه فاعتباره في شهادة الغير عليه أولى (ويشهدون في وقت واحد) لأن أبا بكره وناقصاً وشيلاً بن سعيد شهدوا عند عمر على المخيرة بن شعبة بالزنا ولم يشهد زياد أحد الثلاثة كما سيأتى ولو كان المجلس غير مشروط لم يحز أن يحدهم لجواز أن يكلوا الرابع في مجلس آخر ولأنه لو شهد ثلاثة لحدهم ثم جاء رابع فشهد لم تقبل شهادته ولو لا اشتراط المجلس لكانت شهادتهم (ولأن لم يتم أحدهم الصفة حد الثلاثة الذين أتوها) لقوله تعالى (٢٠٤ - سآله)

(والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) فهذا يوجب الجلد على كل رام لمشهد بما قال أربعة وللقصة المشهورة لعمر رضى الله عنه في الشهادة على المغيرة بن شعبة فإنه لما شهد عنده الثلاثة وبقي زياد قال عمر أرى شابا حسنا وأرجو أن لا يفضح الله على لسانه رجلا من أصحاب محمد ﷺ فقال يا أمير المؤمنين رأيت أستا تذبو ونفسا يعلو ورأيت رجليا فوق عنقه كأنهما أذنا حمار ولا أدري ما وراء ذلك فقال عمر الله أكبر وأمر بالثلاثة لخصدوا رواها الحاكم والبيهقي وأبو نعيم في المعرفة وأبو موسى في الذيل وجماعة (ولا حد على من لم يحتمل) لحديث رفع القلم عن ثلاثة من التائب حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل رواه أبو داود والترمذي وجماعة من حديث علي عليه السلام (ويحد وأطىء أمة والده) لأنه لا شبهة له في ماله (ولا يحد وأطىء أمة ولده) لأن له شبهة في ماله لقوله ﷺ أنت ومالك لأبيك رواه ابن ماجه عن جابر والطبراني عن سميرة وابن مسعود (وتقوم عليه وإن لم تحمل) لأنه أنظفها عليه حيث صارت محرمة عليه بنكاح الأب (ويؤدب الشريك في الأمة يطؤها) للإقدام على ما لا يحل له ولا يحد لوجود الشبهة بالخصه التي يملك (ويضمن قيمتها إن كان له مال) لتفويتها على الشريك حيث حرم بيعها لأنها صارت أم ولد للواطىء (فإن لم تحمل فالشريك بالخيار بين أن يتماسك أو تقوم عليه) لأنها باقية على الرق ولم يحصل ما يفوت منفعتهما على الشريك (وإن قالت امرأة بها حمل استكرهت لم تصدق وحدث) لأن الأصل الطولع حتى يثبت الإكراه ولأن تصديقها ذريعة إلى انتشار الزنا لأن كل من مالت للوطء زنت وادعت أنها مكروهة لاسيما مع قلة دين النساء وشدة ميلهن للوطء (إلا أن تعرف بيعة أنها احتملت حتى غاب عليها أو جاءت مستغنية عند النزلة أو جاءت تدى) فإن هذه قرائن تدل على صدقها فلا تحد حينئذ لقوله ﷺ رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه رواه الطبراني في الكبير من حديث ثوبان ورواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس بافظ إن الله وضع عن أمي وفي لفظ إن الله تجاوز لأمي عن الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه (والنصراني إذا غضب المسلمة في الزنا قتل) لأنه تناقض للمهد بذلك (ولن يرجع المقربا لونا أقبل وترك) لأن النبي ﷺ كان يعرض لما عزله يرجع عن الإقرار ولأنه ورد من طرق متعددة

في قصته أن ماعزاً لما هرب فقال لهم ردوني لدى رسول الله ﷺ قال لهم النبي  
 ملا تركموه يتوب فيتوب الله عليه ، فيه دليل على أنه يقبل رجوعه ولأن  
 رجوعه شبهة والحدود محذراً بالشبهات ولأن الإقرار لأحدى بنتي الحد فيسقط  
 بالرجوع عنه كالينة إذا رجعت قبل إقامة الحد ( ويقيم الرجل على عبده وأمه  
 حد الزنا إذا ظهر حمل أو قامت بينة غيره أربعة شهاد أو كان لإقرار ) لحديث  
 أبي هريرة أن النبي ﷺ قال إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد  
 ولا يثرب عليها ثم إن زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن زنت الثالثة  
 فليهما ولو بحمل من شعر رواه البخاري ومسلم وحديث أبي هريرة وزيد بن خالد  
 السابق قال سئل النبي ﷺ عن الأمة إذا زنت ولم تحسن قال إن زنت  
 فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم ييموها ولو بصغير  
 قال ابن شهاب لأدري أبعد الثالثة أو الرابعة رويها أيضاً وحديث على عليه  
 السلام قال قال رسول الله ﷺ أقيموا الحدود على ما ملكتم أيمانكم مختصر  
 رواه أحمد وأبو داود والحاكم والبيهقي وأصله في صحيح مسلم ( ولكن إن  
 كان للأمة زوج حر أو عبد لغيره فلا يقيم الحد عليها إلا السلطان ) لأن منفعتها  
 مشتركة بينه وبين غيره لأن عمل الحد هو عمل استمتاع الزوج وهو بذنها فلا  
 يملكه وروى عبد الزقاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن  
 أبيه قال في الأمة إذا كانت ليست بذات زوج فظهر منها فاحشة جلدت نصفه  
 ما على المحصنات من العذاب بجلدها سيدها فإن كانت من ذوات الأزواج رفع  
 أمرها إلى الإمام ( ومن عمل عمل قوم لوط بذكر بالغ أطلعها رجلاً أحصنا أو لم  
 يحصنا ) لحديث ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ من وجدتموه يعمل عمل  
 قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن  
 ماجه والحاكم والبيهقي وحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ في الذي يعمل عمل  
 قوم لوط قال أرجوا الأعلى والأسفل أرجوهما جميعاً رواه ابن ماجه والحاكم  
 ولنظفه من عمل قوم لوط فارجوا الفاعل والمفعول به وسنده ضعيف وفي  
 الباب أحاديث وآثار عن الصحابة والتابعين ( وعلى التاذف الحر الحد بمائتين )  
 لقوله تعالى ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهاد فاجلدوهم بمائتين  
 جلدة ) الآية ، وحديث عائشة قالت لما نزل عذري قام رسول الله ﷺ

على المتبر فذكر ذلك وتلا القرآن فلما نزل أمر رجلين وامرأة فضروا الحد  
أخرجه أحمد والأربعة وحديث أنس بن مالك قال أول لمان كان في الإسلام  
أن شريك بن صماء قذفه هلال بن أمية بامرأته فقال له رسول الله ﷺ البينة  
ولا أحد في ظهرك الحديث رواه أبو يعلى وأصله عند البخاري من حديث ابن  
عباس (وعلى العبد أربعون في القذف) لحديث عبد الله بن عامر بن ربيعة قال  
قد أدركت أبا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم فلم أرم بضرب الملوكة في  
القذف إلا أربعين رواه مالك في الموطأ ولأنه حد يتبعض فكان المبد فيه على  
النصف من الحر كحد الزنا (ومخسون في الزنا) لما سبق فهو محض تكرار  
(والكافر يحد في القذف ثمانين) لأنه يحكم عليهم بحكم الإسلام لقوله تعالى  
(وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) (ولا حد على قاذف عبد) لحديث أنس بن مالك  
قال قال رسول الله ﷺ من قذف مملوكه بغيره يوم القيامة إلا أن يكون  
كما قال رواه البخاري ومسلم ففيه دلالة على أنه لا يحد من قذف عبده لأن تطبيق  
لإيقاع الحد عليه يوم القيامة ظاهر في ذلك إذ لو وجب حده في الدنيا لم يجب  
عليه الحد يوم القيامة لأن الحدود كفارات لمن أقيمت عليه ولأنه لو كان  
يجمع عليه بين الأمرين لكان الحر كذلك (أو كافر) لحديث ابن عمر أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أشرك بالله فليس بمحصن رواه إسحاق  
ابن راهويه في مسنده والدارقطني والبيهقي في المصنف ومحمداً وقته على ابن عمر  
قال البيهقي وكان المروك بالاحسان في هذا الحديث إحسان القذف وإلا فابن عمر  
هو الراوي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رجم يهوديين ذنبا وهو  
لا يخالف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يرويه عنه أنه وحد القذف إنما هو على  
المحصن لقوله تعالى (والذين يؤمنون بالمحصنات) الآية (ويحد قاذف الصبية بازنا  
إن كان مثلاً يوطأ) لأن الإحصان في اللغة هو المنع وبه سمى الحصن حصناً والصبية  
محصنة بمنع الله تعالى لها من الزنا وبمنع أهلها فمن قذفها فقد ألحق العار بها وبأهلها  
(ولا يحد قاذف الصبي) لأنه لا تلحقه مرة لبعده في العادة عن صدور الزنا منه بخلاف  
الصبية فإن ذلك يشيها عند الأزواج ويلحق العار بها بين أقرانها (ولا حد على من لم  
يلبغ في قذف ولاوطء) للحديث السابق ورفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ  
والصبي حتى يحتلم والمجنون حتى يفيق (ومن نفي رجلاً من نفسه فليحد) لأنه قذف  
أمة بالزنا قد خل في قوله تعالى (والذين يؤمنون بالمحصنات) الآية وللمعمل حكماء مالك

قَالَ : الأمر عندنا أنه إذا نفي رجل ورجلا من أيه فطية الحد وإن كانت أم الذي نفي يملوك فإن طيه الحداه وزوى وكيع قال حدثنا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال قال عبد الله بن مسعود لا حد إلا في إثنتين أن يقذف عصاة أو ينفي رجلا من أيه (وفي الترميض الحد) لأن الكتابة مع القرينة الصارفة إلى أحد محتملتها كالصريح الذي لا يحتمل إلا ذلك المعنى ولذلك وقع الطلاق بالكنية ولما رواه مالك في الموطأ عن عمرة بنت عبد الرحمن أن رجلين استبيا في زمن عمر بن الخطاب فقال أحدهما للآخر واقمأني بزان ولا أي بزانة فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب فقال قائل مدح أباه وأمه وقال آخرون قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا نرى أن يجلده الحد لجلده عمر الحد ثمانين وقال عبد الرزاق في مصنفه أنا معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال إن عمر كان يجلد الحد في الترميض بالفاحشة وروى ابن وهب أخبرني سعيد بن أيوب عن عطاء عن عمرو بن دينار عن أبي صالح الغناري أن عمرو بن العاص جلد رجلا الحد كاملا في أنه قال للآخر يا ابن ذات الراية وقال وكيع ثمانية غير واحد عن جابر عن طريف المكي عن علي بن أبي طالب قال من عرض عرضته بالسوط (ومن قال لرجل يا لوطي حد) لأنه قد فطه بوطه يرجع الحد فأشبه الزنا (ومن قذف جماعة لحد واحد يلزمه لمن قام به منهم) لأن النبي ﷺ حد من قذف عائشة رضي الله عنها حداً واحداً مع أنه قذفها والذي اتهم بها وكذلك قال لجلال بن أمية حين رى امرأته بشريك البية أوجد في ظهرك ولم يقل حدان مع أنه رى المرأة وشريكا وكذلك حد عمر الثلاثة الذين شهدوا على الخيرة حداً واحداً مع أنهم رموه ورموا المرأة التي زنى بها ولأن الله تعالى قال (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولم يفرق بين واحد أو جماعة ولأنها جناية توجب الحد فإذا تكررت كفى حد واحد كما لو سرق من جماعة أو زنى بنفسه أو شرب أنواعا من المسكر) ثم لا شيء عليه) لأن الحق ثابت لهم على سبيل البذل فأقيم طالب به استوفى وسقط فلم يكن لغيره الطلب به كحق المرأة على أوليائها تزويجها إذا قام به واحد سقط عن الباقي (ومن كره شرب الخمر أو الزنا لحد واحد في ذلك كله) لأن الحدود تتداخل كالاحداث إذا تكررت إنما يجب عن جميعها طهر واحد ولأن الحد لا يجب بمجرد الفعل وحده بل بانضمام ثبوته عند الإمام ونائبه فلم يثبت عند الحاكم فلا حد فيه إذ لو كان كذلك لكان قرحاً لازماً على كل أحد أصاب شيئاً من موجبات الحد أن يقيم الحد

على نفسه أو يخبر الحاكم بذلك ليقبض عليه وهذا أمر لا يقول به أحد من الأمة بلا خلاف بل إقامة الإنسان الحد على نفسه كقطع يده إذا سرق بالاجتماع ولما تأمر الله الحاكم بإقامة ذلك إذا ثبت عنده فكل ما حصل قبل ثبوت به عند الإمام فلا جد فيه وقد حكى ابن المنذر الاجماع على هذا فقال: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم منهم عطاء والزهرى ومالك وأبو حنيفة وإسحاق وأبو ثور وأبو يوسف والثاقفى على أن ما يوجب الحد من الوباء والسرقة والقتل وشرب الخمر إذا تكرر قبل إقامة الحد أجزاء عنه حد واحد اهـ لكن الخلاف موجود حكاه ابن حزم فى المحلى وهو مذهب الظاهرية (ومن لو تمت حدود وقتل فاقبل بجرىء عن ذلك) لأن المقصود من الحد زجر المحدود عن الفعل وكفه عن العود إليه والمقتول لا يحتاج إلى زجر وروى عن ابن مسعود قال ما كانت حدود فيها قتل إلا أحاط القتل بذلك كله (إلا فى القذف فليحد قبل أن يقتل) لأن الحب فيه حق للقذوف فلولم يحد قبل القتل للحق المقذوف عار بخلاف الحدود الأخرى فإنها حق لله تعالى (ومن شرب خمرًا أو نبيذًا مسكرًا حد ثمانين) لحديث أنس أن النبي ﷺ أتى رجلاً قد شرب الخمر فجلده بجرميتين نحو أربعين قال وقوله أبو بكر فلما كان عمر قد استشار الناس فقال عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر رواه أحمد وصلى وأبو داود والترمذى وحديث السائب بن يزيد قال كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله ﷺ وفى امرأة أبي بكر وصدرًا من امرأة عمر فقوم إليه فنضربه بأيدينا ونعالتنا وأردبنا حتى كان صدرًا من امرأة عمر فجلده فيها أربعين حتى إذا اعتوا فيها وقسموا جلد ثمانين رواه أحمد والبخارى وأما كون النبيذ المسكر له حكم الخمر فلحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام الحديث رواه أحمد والأربعة (سكر أو لم يسكر) لحديث معاوية أن رسول الله ﷺ قال من شرب الخمر فاجلدوه الحديث رواه أحمد والأربعة مع قوله ﷺ كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وقوله أيضاً ما سكر كثيره فقله حرام رواه أحمد والأربعة من حديث جابر وصحبه ابن حبان فدل على أن اسم الخمر واقع على القليل والكثير وأن التحريم شامل للسكر وغيره (ولا يجزئ عليه) لأنه لم يرد عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الخلفاء الراشدين بل ولا عن الصحابة ممن الشارب بعد إقامة الحد عليه (ويجوز المحدود) زيادة فى زجره وعقوبته (ولا تجوز المرأة إلا بما يقينها الضرب) لأن جسد ما عورة (بجلدان قاعدتين) ليتمكن الضارب منهما (ولا يحد حامل حتى تضع) لحديث يربدة

أن النبي ﷺ جاءته امرأة من غامد من الأزد فقالت يا رسول الله طهرني فقال ويحك أرجعي فاستغفري الله وتوبى إليه فقالت أراك تريد أن تردني كما رددت ما عر بن مالك قال وما ذاك قالت إنما حبلى من الزنا قال أنت قالت نعم فقال لها حق تضعي ما في بطنك فكتلها رجل من الأنصار حتى وضعت قال فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال قد وضعت النامدية فقال إذا لا ترجعها وتدع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه فقام رجل من الأنصار فقال الى رضاعه ياتني الله قال فرجعها رواء مسلم والدارقطني والبيهقي وحديث عمران بن حصين أن امرأة من جهينة أتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا رسول الله أصبت حداً فأقعه على فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليها فقال أحسن إليها فإذا وضعت فأنتي ففعل فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلدت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجعت ثم صلى عليها فقال له عمر رضي الله عنه يا رسول الله وقد زنت قال لقد تابعت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوستمهم وهل وجدت من أن جادت بنفسها لله رواء أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ( ولا مريض مثقل حتى يبرأ ) لحديث على عليه السلام قال إن أمة لرسول الله ﷺ زنت فأمرني أن أجدها فأتيته فإذا هي حديثة عهد بنفاس فخشيت أن أجدها أن أقتلها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أحسنت أتركها حتى تمأثل رواء أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والبيهقي ( ولا يقتل واطيء البهيمة ) لضعف الحديث الوارد بقتله وهو ما رواه أحمد وأبو داود والترمذي من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة قال الترمذي لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد رواه سفيان الثوري عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس أنه قال من أتى بهيمة فلا حد عليه حدثنا بذلك محمد بن بشر ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان وهذا أصح من الحديث الأول اه وقال أبو داود عقب الحديث الأول ليس هذا بالقوي ثم أسند الحديث الثاني عنه ثم قال وهذا يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو وكذلك ضعفه جماعة من الحفاظ وبيان ضعفه يطول ( وليعاقب ) لا تركابه منكرأ فاحشاً لأن الله تعالى قال ( ولذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم غير ملومين . فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) ومرتكب المنكر يعزوز و يودب ( ومن سرق

ربع دينار ذهباً أو ما قيمته يوم السرقة ثلاثة دراهم من العروض أو وزن ثلاثة دراهم فضة قطع) لقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عَزِيزٌ حَكِيمٌ) ولحديث ابن عمر أن النبي ﷺ قطع في مِجَنِّه ثلثة دراهم رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَالٍ وَمُسْلِمٌ وَالْأَرْبَعَةُ وَفِي لَفْظٍ بَعْضُهُمْ فِيمَتِ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ وَحَدِيثُ حَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَمُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَا تَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ أَقْطَعُوا فِي رُبْعِ دِينَارٍ وَلَا تَقْطَعُوا فِيهِمَا أَذَى مِنْ ذَلِكَ وَكَانَ رُبْعُ دِينَارٍ يَوْمَئِذٍ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ وَالدِّينَارُ اثْنِي عَشَرَ دِرْهَمًا (إِذَا سَرَقَ مِنْ حَرْزٍ) لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الثَّغْرِ الْمَلْقُوقِ فَقَالَ مَنْ أَصَابَ مِنْهُ بَقِيَّةً مِنْ شَيْءٍ حَاجَةٌ غَيْرُ مَتَّخَذَةٍ خَبْنَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ فَلَيْلَهُ غَرَامَةٌ مِثْلُهُ وَالْمَقْبُورَةُ وَمَنْ سَرَقَ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ يُوْرِيَ الْجُرْنَ فَلْيُجَنِّ فَمِنْ الْجَمْعِ فَلَيْلَهُ الْقَطْعُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ مَرْسَلًا مُخْتَصَرًا وَلَفْظُهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَا تَقْطَعُ فِي ثَمَرٍ مَلْقُوقٍ إِذَا آوَاهُ الْجُرْنَ فَفِيهِ الْقَطْعُ وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ وَوَرَدَ اخْتِبَارُ الْحَرْزِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عَمْرُو بْنُ وَثَّانٍ وَعَلِيٌّ وَابْنُ عَمْرٍو وَأَبُو الدَّرْدَاءُ وَغَيْرُهُمْ وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ لَمْ يَخَالَفَ فِيهِ إِلَّا شَرْدُمَةُ قَلِيلَةٌ فَهُوَ كَالْإِجْمَاعِ كَذَا قَالَ (وَلَا تَقْطَعُ فِي الْخُلْسَةِ) لِحَدِيثِ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَيْسَ عَلَى عَاتِقٍ وَلَا مَتْنَبٍ وَلَا مَخْتَلَسٍ قَطْعٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّاحُ التِّرْمِذِيِّ وَابْنُ حَبَّانٍ وَالْحَاكِمُ (وَيَقْطَعُ فِي ذَلِكَ يَدَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ) لِلآيَةِ وَالسَّنَةِ الثَّابِتَةِ فِي قَطْعِ يَدِ الْخُزْومِيَّةِ (وَالْمِدَّةِ) لِمَعْنَى الْآيَةِ .

ولأنه لا يقبض فلن يقطع لسقط الحد بخلاف الرجم فإنه وإن كان لا يقبض فإن له بدلا وهو الجلد فلا يسقط معه الحد ولأن عمل الصحابة رضي الله عنهم جرى على قطع العبد واحتج بعضهم بمعنى الآية مع عليهم باختصاص العبد بأحكامه في الحدود فدل على أنه في السرقة كالحر وروى مالك والشافعي عنه عن نافع أن عبداً لعبد الله بن عمر سرق وهو آبق فأرسل به عبد الله بن عمر إلى سعيد بن الجاهن وهو أمير المدينة ليقطع يده فأبى سعيد أن يقطع يده وقال لا تقطع يد الآبق السارق إذا سرق فقال له عبد الله بن عمر في أي كتاب الله وجدت هذا ؟ ثم أمر به



عبد الله بن عمر قطعتم يده ، وقال سعيد بن منصور في سننه حدثنا هشيم أنبأنا  
ابن أبي ليلى عن نافع أن غلاماً لابن عمر أبق فسرق في إباحته فأتى به ابن عمر فقال  
له ابن عمر إن ينحك إياك من حد من حد الله فقطعه ( إن سرق قطعتم  
رجله من خلاف ثم إن سرق فيده ثم إن سرق فرجله ) ثم لحديث أبي هريرة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا سرق السارق فاقطعوا يده فإن عاد فاقطعوا رجله  
فإن عاد فاقطعوا يده فإن عاد فاقطعوا رجله ورواه الدارقطني وحديث عبد الرحمن  
ابن القاسم عن أبيه أن أبابكر رضى الله عنه أراد أن يقطع رجلاً بعد اليد والرجل  
فقال عمر رضى الله عنه السنة اليد ورواه البيهقي من طريق الدارقطني وروى مالك  
في الموطأ عنه أيضاً أن رجلاً من أهل اليمن أقطع اليد والرجل أقدم على  
أبي بكر الصديق فشكا إليه أن عامل اليمن قد ظلمه فكان يصلى من الليل فيقول  
أوبكر وأبيك ما لي بك ليل سارق ثم إنهم فقدوا عقداً لاسماء بنت أبي عيسى  
امرأة أبي بكر الصديق رضى الله عنه فجعل الرجل يطوف معهم ويقول اللهم عليك  
بمن بيت أهل هذا البيت الصالح فوجدوا الحلبي عند صائغ زعم أن الأقطع جاءه  
به فاعترف به الأقطع أو شهد عليه به فأمر به أبو بكر الصديق فقطع يده اليسرى  
وقال أبو بكر لدعاؤه على نفسه أشد عندي عليه من سرقة ورواه عبد الرزاق في  
مصنفه فقال أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قدم على أبي  
بكر رجل أقطع فشكا إليه أن يعلى بن أمية قطع يده ورجله في سرقة وقال والله  
ما زدت على أن كان يولى شيئاً من عمله غشته في فريضة واحدة فقطع يدي ورجلي  
فقال أبو بكر رضى الله عنه إن كنت صادقاً فلا بد لك منه فلم يلثوا قليلاً حتى فقد  
آل أبي بكر حلياً لهم فاستقبل القبلة ورفع يده وقال أظهر من سرق هذا البيت  
الصالح قال فما انتصف النهار حتى حشروا على المتاع عنده فقال أبو بكر ويحك إنك  
قليل العلم بالله فقطع أبو بكر يده الثانية قال ابن جرير وكان اسمه جبراً أو جبيرا  
لأنه لم يبق له ما يقطع ( ويحتمل ) لكف ضرره عن الناس ( ومن أقر بسرقة قطع )  
وكان أبو بكر يقول لجرأته على الله أغبط عندي من سرقة ( ثم إن سرق جلد )  
لما سبق من أن لإقرار المرء على نفسه أقوى شيء في الثبوت وإقامة الحجة وعلى  
ذلك كان يقيم النبي صلى الله عليه وسلم الحدود والحديث أبي أمية الخزاعي أن رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بلص فاعترف اعترافاً ولم يوجد معه المتاع فقال  
له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لك سرقته قال بلى مرتين أو ثلاثاً قال

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقطعوه الحديث رواه أحمد وأبو داود  
والنسائي وابن ماجه على اختلاف في ألفاظهم وحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ  
أتى بسارق قد سرق شاة فقالوا يا رسول الله إن هذا قد سرق فقال رسول الله ﷺ  
ماله قال سرق فقال السارق بلى يا رسول الله فقال ذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه ثم  
اتنوفى به الحديث رواه الدارقطني (وان رجع أقيل) لأن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم كان يعرض للسارق بالرجوع كما في الحديثين السابقين من قوله مال غالك سرق  
فدل على أنه لو رجع قبل ولأنه حذقه تعالى ثبت بالاعتراف فقبل رجوعه عنه كحد  
الزنا ولأن الحدود تدرأ بالشبهات ووجوهه شبهة لاحتمال أن يكون كذب على  
نفسه في اعترافه (وغرم السرقة إن كانت معه ولا تتبعها) لأنها حتى الأدنى فلا تفسد  
يعد الإقرار بخلاف القطع فإنه حق الله تعالى (ومن أخذ في الحرز لم يقطع حتى يخرج  
السرقة من الحرز) لأنه قبل أن يخرجها منه لا يثبت لها حكم السرقة كالزاني إذا  
جلس بين غنذي المرأة ولم يولج والشارب إذا أحضر أو اتى الخمر بين يديه ولم  
يشرب (وكذلك الكفن من القبر) لأنه حرزه فلا يقطع حتى يخرج منه (ومن سرق  
من بيت أذن له في دخوله لم يقطع) لأنه عان لمن اتهمه وأدخله بيته ولا قطع على  
عان كما سبق في حديث جابر (واقرار العبد فيما يلزمه من بدنه من حد أو قطع يلزمه  
لأنه إقرار مضربه وجناية على نفسه فلا يتهم فيه فهو كالحر فيه (وما كان في رقبته  
فلا إقرار له) لانهماه بجلب ضرر للسيد وجلب نفع المقر له) ولا قطع في ثمر معلق  
ولافي الجار في النخل) لحديث رافع بن خديج قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يقول لا قطع في ثمر ولا كثر رواه أحمد والأربعة والحاكم والبيهقي وصححه جماعة  
والكثر الجار والحديث عمرو بن شعيب الآتي (ولافي النعم الرابعة حتى تسرق من  
مراحها وكذلك القر من الأندر) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال  
سمعت رجلا من مزينة يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحرسة التي  
توجد في مراتها قال فيها ممرتين وضرب نكال وما أخذ من عطف فيه القلع  
إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ممن الجن قال يا رسول الله فالنار وما أخذ منها في أكمامها  
قال من أخذ بهم ولم يتخذ خبئة فليس عليه شيء ومن احتل فعليه ثمنه ممرتين  
وضرب نكال ومن أخذ من أجرانه ففيه القلع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ممن المجه  
رواه أحمد والنسائي (ولا يشفع لمن بلغ الامام في السرقة والزنا) الحديث ابن عمر عن  
النبي ﷺ قال من سالت شفاعة دون حد من حدود الله فهو مضاد الله في

أخبره رواه أحمد وأبو داود والحاكم وحديث الزبير بن العوام أنه لقي رجلا قد أخذ سارقا يريد أن يذهب به إلى السلطان فشفع له الزبير ليرسله فقال لا حتى أبلغ به السلطان فقال الزبير إنما الشفاعة قبل أن يبلغ السلطان فإذا بلغ السلطان فلعن الله الشافع والمشفع رواه مالك واللفظ له والبيهقي وقال فإذا بلغ السلطان فلا أعفاه الله إن أعفاه وفي صحيح مسلم من حديث عائشة في قصة المخزومية التي كانت تستعير المتاع وتحمده أن النبي ﷺ قال لأسامة بن زيد يا أسامة لا أراك تشفع في حد من حدود الله الحديث (واختلف في ذلك في القذف) هل هو حق للبقذوف محض فيجوز العفو عنه والشفاعة فيه أو فيه مع حق المقدوف حتى الله فلا تجوز الشفاعة فيه وكلا القولين عن مالك (ومن سرق من السكم قطع) لأنه سرق من الحرز (ومن سرق من الهدى أو بيت المال أو المنعم فليقطع) لأنه سارق ولم يرد نص بتخصيص السرقة بغير ما ذكر (وقيل إن سرق فوق حقه من المنعم بثلاثة دراهم قطع) لسرقة التصاب الذي يجب فيه القطع فوق حقه أما حقه فلا يقطع لكونه ثابتا له وإنما أخذه بغير علم الامام (ويقع السارق إذا قطع بقيمة ما مات من السرقة في ملأه) لأنها عين يجب ضمانها بالرد لو كانت باقية فيجب ضمانها إذا كانت تالفة كالأولم يقطع ولأن القطع والنرم حقان يجبان للمستحقين لجواز اجتماعهما كالأجزاء والقيمة في الصيد الحرى المملوك أما حديث إذا أقيم الحد على السارق فلا غرم عليه فضيف ومنقطع لأنه من رواية مجهول وقال أبو حاتم في العلل إنه منكر (ولا يقع في عدمه) لأنه سيكلف عقوبتين القطع والإتباع مع العدم والشرع لم يرد إلا بمقربة واحدة (ويقع في عدمه بما لا يقطع فيه من السرقة) لأنه لما لم يلزمه القطع لم يبق ما يمنع من الاتباع لعدم اجتماع العقوبتين

## باب في الأقضية والشهادات

والبينة على المدعى واليمين على من أنكر

كما قال النبي ﷺ رواه البيهقي في سننه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر وهو في صحيح البخاري ومسلم من حديثه أيضا بلفظ لكن اليمين على المدعى عليه ورواه الدارقطني البيهقي

من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيعة على من ادعى واليمين على من أنكر إلا في القسامة لكنه من رواية مسلم بن خالد وهو ضعيف وفي الصحيحين معناه من حديث وائل بن حجر ومن حديث الأشعث بن قيس ( ولا يمين حتى تثبت الخاطئة أو الظنة كذلك قضى حكم أهل المدينة ) فروى مالك في الموطأ عن حميد بن عبد الرحمن المؤذن أنه كان يحضر عمر بن عبد العزيز وهو يقضى بين الناس فإذا جاءه الرجل يدعى على الرجل حقا نظر فإن كانت بينهما مخالطة أو ملازمة أحلف الذي ادعى عليه وإن لم يكن شيء من ذلك لم يحلفه قال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا أنه من ادعى على رجل بدعوى نظر فإن كانت بينهما مخالطة أو ملازمة أحلف المدعى عليه فإن حلف بطل ذلك الحق عنه وإن أبى أن يحلف ورد اليمين على المدعى لحلف طالب الحق أخذ حقه والدليل عليه من جهة النظر أن مجرد الدعوى لا يوجب حكما إلا لوجه الضرورة واستحلاف المدعى عليه مضرة لتلحقه فلا يجوز أن يؤذى باليمين بمجرد الدعوى عليه إلا أن تكون ضرورة بأن يكون من الأمور التي تقع عليه كثير من غير مخالطة ولذلك تأمير في الشرع وبذلك تقبل شهادة الصبيان في القتال لما كان يتصغر إنبات ذلك بشهادة العدول قاله الباجي ( وإذا نكل المدعى عليه لم يقض للطالب حتى يحلف فيما يدعى فيه معرفة ) لأنه لا يجوز أن يخلف على مالا يتحققه لأنه حكم عليه بيمين الغموس أما قلب اليمين عليه فدلالة السنة على أن أحد المتداعين إذا نكل عن اليمين ردت على خصمه كما في حديث القسامة السابق وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق رواء الدار قطني والحاكم والبيهقي بسند ضعيف وعن سالم بن غيلان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من كانت له طلبة عند أحد فليبيه البيعة والمطلوب أول باليمين فإن نكل حلف الطالب وأخذ رواء عبد الملك بن حبيب في الرامضة وهو مرسل ولأن عليه حمل أهل المدينة كأهملهم في كلام مالك بل حكم مالك في الموطأ الإجماع فقال في باب القضاء باليمين مع الشاهد في الرد على من أنكره ما نقله من: الحق على من قال ذلك القول أن يقال أرأيت لو أن رجلا ادعى على رجل مالا أليس يحلف المطلوب بما ذلك الحق عليه فإن حلف بطل ذلك عنه وإن نكل عن اليمين حلف صاحب الحق أن حقه للحق وتثبت حقه على صاحبه فهذا مما لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا يبله من البلدان في أي شيء أخذ هذا وفي أي كتاب الله وجدناه

(واليمين بالله الذي لا إله إلا هو) لحديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال لرجل خلفه أحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما له منى شيء يعني المدعى رواه أبو داود (ويحلف قائما وعند قبر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في ربع دينار فأكثر وفي غير المدينة يحلف في ذلك الجامع وحيث يعظم منه ) لما قدمناه في القسامة إلا كون الحلف عند قبر النبي ﷺ يكون في ربع دينار فأكثر فإنه لم يقدم له ذكر هناك ودليله أن الموضع يلزم تعظيمه فلا يحلف فيه على الشيء التافه لأنه ابتداء له وربع الدينار جملة الشارع حداً لما يقطع فيه فدل على اعتباره إذ لو كان تافهاً لما قطعت يد الآدمي المحترم فيه (ويحلف الكافر بالله حيث يعظم ) لأنه أهيأ في صدره من الجرأة على الكذب والافدام فيه على الباطل (ولذا وجه الطالب بيئة بعد يمين المطلوب لم يكن علم بها قضى له بها ) لأن اليمين لا تبرئ الذمة وإنما شرعت لقطع الخصومة إذ لو شرعت لبراء الذمة لما غرم بعد اليمين ولأن ظاهر البيئة الصديق ويلزم من صدقها مجور اليمين المتقدمة فتكون أولى وبهذا كان يحكم شرع ويقول البيئة المأذلة أحق من اليمين الفاجرة رواه وكيع في مصنفه ( وإن كان علم بها فلا تقبل منه ) لأن الشرع لم يجعل الأمرين وإنما جعل له البيئة ونخصه اليمين فلما لم يأت بالبيئة مع علمه بها سقط حقه بانتقال اليمين إلى المدعى عليه وهذا بخلاف ما إذا لم يعلم بها فإن اليمين في تلك الصورة توجهت إلى المدعى عليه بغير تحقيق فقد المدعى البيئة ( وقد قيل تقبل منه ) لما ذكرناه وهو ضعيف ( ويقضى بشاهد ويمين في الأموال ) لحديث عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه زاد أحمد في رواية وإنما كان ذلك في الأموال وفي رواية قال عمرو في الأموال وحديث جابر ابن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين مع الشاهد رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وحديث جعفر بن محمد عن أبيه عن أمير المؤمنين علي أن النبي ﷺ قضى بشهادة شاهد واحد ويمين صاحب الحق وقضى به أمير المؤمنين علي بالمرأى رواه أحمد والدارقطني وفي الباب عن جماعة بلغ عدد الماتر ( ولا يقضى بذلك في نكاح أو طلاق أو وحد ولا في دم عداً ونفس ) لما سبق من قول عمر بن دينار أن ذلك في الأموال ولحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين فإن جاء بشاهدين أخذ حقه وإن جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده

رواه الدارقطني والبيهقي ونظفه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمين وشاهد في الحقوق وروى البيهقي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين مع الشاهد يعني في الأموال وروى اسماعيل القاضي ثنا اسمعيل بن أبي أويس وعيسى بن ميثاء قالنا ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء الذين ينهى لى قولهم من أهل المدينة كانوا يقولون لا تكون اليمين مع الشاهد في الطلاق والعتاق والافرية (إلا مع القسامة في النفس) كما سبق في القسامة (وقد قيل يقضى بذلك في الجراح) لحكم عمر بن عبد العزيز بذلك ويقول بعضهم إنه استحسان (ولا يجوز شهادة النساء إلا في الأموال) لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه إلى أن قالوا استشهدوا شهودين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فنص على ذلك في السلم وقيس عليه للمال وكل ما يقصده المال أما غير المال فلا يجوز شهادة النساء فيه لأن أقلم ينص على شهادتهن إلا في الأموال ونص على الرجال في القذف فقال والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء وقال في الطلاق إذا طلقت النساء فطلقوهن لعدتهن إلى قوله فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم فلم ينص على النساء إلا في الأموال فدل على اختصاص شهادتهن بها ولما رواه ابن وهب عن اسماعيل بن عياش عن الحجاج بن أرطاة عن الزهري قال مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والخلفيين بعده أنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود والنكاح والطلاق (ومائة امرأة كأمراةين) لأن الشرع لم يعتبر شهادتهن إلا مقرونة بالرجال ماعدا الذي لا يمكن إطلاع الرجال عليه (وذلك كرجل واحد يقضى بذلك مع رجل) للآية (أو مع اليمين فيما يجوز فيه شاهد ويمين) لأن اليمين تقوم مقام الرجل وتدفع انفرادهن بالشهادة وما يتطرق إليها من الضلال (وشهادة امرأتين فقط فيما لا يطلع عليه الرجال من الولادة والاستئلال وشبه جائزة) للضرورة ولأنه إذا جازت شهادتهن مع إمكان شهادة الرجال فلا يجوز شهادتهن مع عدم إمكان شهادة الرجال أولى ولما رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفهما عن ابن شهاب قال مضت السنة أن يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادات النساء وعيهن وقال عبد الرزاق أخبرنا أبو بكر بن أبي سبرة عن موسى ابن عتبة عن القعقاع بن حكيم عن ابن عمر قال عمر لا يجوز شهادة النساء وحدهن إلا على ما لا يطلع عليه إلا من من عورات النساء وما يشبه ذلك من حملن وحيشهن

وروى أيضا مثل ذلك عن سعيد بن المنجب ( ولا يجوز شهادة خصم ولا ظنين )  
لحديث عمرو بن شعيب الآتي قريبا ومارواه مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب  
قال لا يجوز شهادة خصم ولا ظنين ووصله الزارقي مستنده من طرق عن عمر رضي الله عنه  
( ولا يقبل إلا العدول ) لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله من ترضون  
من الشهداء ولا يرضى بشيء العدول وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم  
فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين  
( ولا يجوز شهادة المحدود ) لقوله تعالى ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا  
بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم  
الفاسقون ) وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال النبي ﷺ  
لا يجوز شهادة عاتق ولا عاتنة ولا محدود في الإسلام ولا محدود وذي غمر على  
أخيه رواه البيهقي ورواه أحمد وأبو داود بدون ذكر الحد ولفظها عنه لا يجوز  
شهادة عاتق ولا عاتنة ولا ذي غمر على أخيه ولا يجوز شهادة القانع لأهل البيت  
القانع الذي يتفق عليه أهل البيت وفي رواية لأبي داود عن عمرو بن شعيب عن  
أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ رد شهادة الحائض وذي الغمر على أخيه ورد  
شهادة القانع لأهل البيت وأجازها لغيرهم قال أبو داود : القمير المحدود والشحناء  
والقانع الأجير التابع مثل الأجير الخاص وفي رواية له لا يجوز شهادة عاتق  
ولا عاتنة ولا زان ولا زانية ولا ذي غمر على أخيه وحديث عائشة قالت قال  
رسول الله ﷺ لا يجوز شهادة عاتق ولا عاتنة ولا محدود في حد ولا ذي غمر  
لأخيه ولا يجرب عليه شهادة زور ولا ظنين في ولاء ولا قرابة رواه الترمذي  
والبيهقي وقال الترمذي حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن زياد القاسمي  
وهو يصف في الحديث ولا يصح هذا من قبل إسناده وروى البيهقي والدارقطني  
نحوه من حديث ابن عمر بسند ضعيف أيضا وفي كتاب عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه إلى أبي موسى : والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلودا في  
حد أو مجرما في شهادة زور أو ظنينا في ولاء قرابة رواه الدارقطني والبيهقي  
وجامعة ( ولا شهادة عبد ) لأن الله تعالى قال ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم  
قالوا : ورجالنا أحرارنا لا مالिकنا الذين يظلمهم من يملككم على كثير من  
أمورهم ولأن الشهادة من باب الولاية وهو لا يلي نفسه فأولى أن لا تثبت له

الولاية على غيره ولأن الشهادة أمر لا ينقض بنى على التفاضل فلم يكن للعبد فيه مدخل كالميراث ( ولا صبي ) لقوله تعالى ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ) والصبي ليس من الرجال ولأن الله تعالى جعل للمرأة بدل الرجل إذا فقد ولم يجعل الصبي بدله ولأن الله تعالى قال عن ترضون من الشهداء وليس الصبي عن ترضى بشهادته وقوله عنه في الحديث السابق مراد رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفيق ولأنه إذا لم يؤتمن على حقوقه فلان لا يؤتمن على حقوق غيره أولى ( ولا كافر ) لقوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ) ، والكافر فاسق ، وقوله تعالى ( وأشهدوا ذوي عدل منكم ) والكافر ليس يعدل وقوله تعالى ( عن ترضون من الشهداء ) ونحن لا ترضى بغير أهل ديننا وقوله صلى الله عليه وسلم لا ترضى شهادة ملة على ملة إلا أمتي تجوز شهادتهم على من سواهم رواه الطبراني في الأوسط والبيهقي وضمه بمر بن راشد وله عنده ألقاظ ( وإذا تاب المحدث في الزنا قبلت شهادته ) لا مفهوم للزنا بل المحدث في غيره كذلك حكمه إذا تاب لقوله تعالى ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم ) قال مالك في الموطأ : قال الأمر الذي لا خلاف فيه عندنا أن الذي يجلد المحدث ثم تاب وأصلح تجوز شهادته وهو أحب ما سمعت إلى في ذلك وذكر أنه بلغه عن سليمان بن يسار وغيره أنهم سئلوا عن رجل جلد الحد أن تجوز شهادته فقالوا نعم إذا ظهرت منه التوبة قال وسمعت ابن شهاب يسأل عن ذلك فقال مثل ما قال سليمان بن يسار اه . لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما حد أبا بكر في قصته المشهورة في شهادته على المتيرة بن شعبة قال له تب إلى الله أقبل شهادتك ( إلا في الزنا ) لما طبع عليه الخلق أن من كانت به وصحة أو تورط في أمر حرص أن يلحق ذلك بغيره من الناس ليساوه وبقى عنه مرة ذلك فيتهم أن يشهد على غيره بما واقعه ليساويه ولا مفهوم للزنا كما قدمناه قال أبو الحسن في تحقيق المباني نقلا عن يوسف بن عمر : ولو قال أبو محمد إذا تاب المحدث قبلت شهادته إلا فيما حد فيه لسكان أبين على قول سحنون وجماعة من أصحاب مالك إلا ابن القاسم فإنه يقول تجوز شهادته في كل شيء اه . والمشهور قول سحنون ووجه القاسم أن يهتم أن



يكون قد قصد أن يكون غيره مشاركاً له فيما أتى من المعرفة التي تلحقه ، أنه منه باختصار ( ولا يجوز شهادة الإبن للأبوين ولاهما ) لحديث عائشة السابق قريباً وفيه ولا ظنين في ولاء ولا قرابة والظنين هو المتهم وهذا منهم لأنه يميل إليه بالطبع ولأن الولد بضعة من الوالد كما في الصحيحين من حديث المصور بن عزمة أن النبي ﷺ قال فاطمة بضعة مني من أغضبها فقد أغضبني ولأن نفسه كنفه وماله كاله ولهذا قال النبي ﷺ أنت ومالك لأبيك كما سبق وقال إن أطلب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه رواه الترمذي وابن ماجه وغيرهما من حديث عائشة ولهذا يصح عليه إذا ملكه ويستحق عليه النفقة إذا احتاج ( ولا الزوج للزوجة ولا هي له ) لأن كل واحد منهما يرث الآخر بإلحاق وينسب في ماله عادة فلم تقبل شهادته له كالإبن مع أبيه ولأن يسار الرجل يزيد نفقة امرأته ويسار المرأة تزيد به قيمة بعضها المملوك لزوجها فكان كل واحد منهما يقتضيه بشهادته لصاحبه فلم تقبل كشهادته لنفسه وبحق هذا أن مال كل واحد منهما يضاف إلى الآخر كما في قول الله تعالى ( وقرن في بيوتكن ) وقوله تعالى ( لا تدخلوا بيوت النبي ) فأضاف البيوت إلىهن تارة وإلى النبي ﷺ أخرى وقال تعالى ( لا تخرجوهن من بيوتهن ) والبيت في الغالب يكون للزوج ومع ذلك أضافه إلىهن ( وتجاوز شهادة الأخ العدل لأخيه ) لعدم قوله تعالى ( وأشهدوا ذوي عدل منكم ) ولأن الشرع لم يجعل نفس أحدهما كنفس الآخر في العتق ولا ماله كاله في النفقة وقد حكى ابن المنذر الإجماع على جواز شهادة الأخ لأخيه وفي حكاية نظر ( ولا يجوز شهادة مجرب في كذب ) لحديث عائشة السابق وحديث موسى بن شعبة مرسل أن النبي ﷺ جرح شهادة رجل في كذبة كذبها رواه البيهقي وفي رواية أخرى له أبطل شهادة رجل في كذبة كذبها وفي كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري : المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلود في حد أو مجرب في شهادة أو ظنين في ولاء أو قرابة رواه الدارقطني والبيهقي ( أو مظهر لكبيرة ) لأنه فاسق والفاسق لا تقبل شهادته وهذا مكرر مع قوله ( ولا يتقبل إلا العدول ولا جار لنفسه ولا دافع عنها ولا وصي لقيمة ) لوجود التهمة في كل هذا ( وتجاوز شهادته عليه ) لانتفاء التهمة ( ولا يجوز تعديل النساء ولا تخرجهن ) لأنها شهادة فيما ليس بمال والمقصود منه المال ويطلع عليه الرجال في غالب الأحوال فأشبه الشهادة في القصاص ولأن النساء ناقصات عقل ودين والتمديد والتجريح يحتاج إلى فطنة ( ٢١٢ م - مالك )

وذلك وعقل ودين كاملين ولأن من شرط التعديل تقدم المعرفة بالعاهد وطول الخبرة وذلك متعذر في حق النساء غالباً (ولا يقبل في التوكية إلا ما يقول عند رضى) لأن الله تعالى قال (وأشهدوا ذوى عدل منكم) وقال (من ترضون من الشهداء) فيجب أن يشهد بالوصفين اللذين أجاز الله شهادة المتصفين بهما (ولا يقبل في ذلك ولا في التجريح واحد) لقوله تعالى (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) وهذا عام في كل شهادة فإن المعدل شاهد بالعدالة أو بالتجريح (وتقبل شهادة الصبيان في الجراح قبل أن ينفروا أو يدخل بينهم كبير) لما رواه مالك في الموطأ عن هشام بن عروة أن عبده بن الزبير كان يقضى بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح ورواه البيهقي عن عبده بن أبي مليكة قال أرسلت إلى ابن عباس رضى الله عنهما أسأله عن شهادة الصبيان فقال قال الله عز وجل (من ترضون من الشهداء) وليسوا بمن رضى قال فأرسلت إلى ابن الزبير أسأله فقال بالحرى إن سئلتوا أن يصدقوا قال فما رأيت القضاء إلا على ما قال ابن الزبير وللعمل حكماء مالك في الموطأ فقال : الأمر مجتمع عليه عندنا أن شهادة الصبيان تجوز فيما بينهم من الجراح ولا تجوز على غيرهم وإنما تجوز على شهادتهم فيما بينهم من الجراح وحدها لا تجوز في غير ذلك إذا كان ذلك قبل أن ينفروا أو يجنبوا أو يعلموا فإن افترقوا فلا شهادة لهم إلا أن يكونوا قد شهدوا العدول على شهادتهم قبل أن ينفروا (وإذا اختلف المتبايعان استحلف البائع ثم يأخذ المبتاع أو يحلف ويبرأ) لحديث أبي عبيدة وأناه رجلان تبايعا سلعة فقال هذا أخذت بكذا وكذا وقال هذا بمت بكذا وكذا فقال أبو عبيدة أتى عبده في مثل هذا فقال حضرت النبي ﷺ في مثل هذا فأمر البائع أن يستحلف ثم يغير المبتاع إن شاء أخذ وإن شاء ترك رواه أحمد والنسائي والبيهقي وروى إسماعيل القاضي ثنا ابن أبي أويس ثنا ابن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء الذين ينهى إلى قولهم من أهل المدينة كانوا يقولون إذا تبايع الرجلان بالبيع واختلفا في الثمن احتلفا جميعاً فأبهما نكل لزمه القضاء فإن حلفاً جميعاً كان القول ماقول البائع وخير المبتاع إن شاء أخذ بذلك الثمن وإن شاء ترك وللحديث الصحيح لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه واختلفان كل منهما مدعى ومدعى عليه فالبايع مدعى أنه باع بعشرة ومدعى عليه أنه باع بخمسة والمشتري مدعى أنه اشترى بخمسة ومدعى عليه أنه اشترى بعشرة فوجه اليمين

لكل منهما ( وإذا اختلف المتداعيان في شيء بأيديهما حلفاً وقسم بينهما )  
لحديث أبي موسى الأشعري أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في دابة  
ليس لواحد منهما بيعة فجعلها بينهما نصفين رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن  
ماجه والبيهقي وحديث أبي هريرة أن رجلين تدارما في دابة ليس لواحد منهما  
بيعة فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يستهما على اليمين أحبا أم  
كرها رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي وقال يحتمل أن تكون قصة  
واحدة حكم فيها النبي ﷺ بالقسمة وجعل ذلك بينهما نصفين بحكم اليد فطلب  
كل واحد منهما يمين صاحبه في النصف الذي حصل له لجعل عليهما اليمين فتنازعا  
في البداية بأحدهما فأمرهما النبي أن يقترضا على اليمين ( وإن أقاما يثبتن قضى  
بأحدهما ) لأن إحداهما كاذبة وألتي معها زيادة عدالة معها زيادة ورع وثبت  
فيقضى بها ( فإن استريا حلفا وكان بينهما ) لحديث أبي موسى الأشعري أن  
رجلين ادعيا بهراً على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبعث كل واحد منهما  
شاهدين فقسمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما نصفين رواه أحمد وأبو داود  
والحاكم وصححه على شرط الشيخين والبيهقي وحديث أبي هريرة أن رجلين  
ادعيا دابة فأقام كل واحد منهما شاهدين فقضى بها رسول الله ﷺ بينهما  
نصفين رواه اسحاق بن راهويه في مسنده وحديث جابر بن سمرة مثله رواه  
الطبراني في الكبير من رواية تميم بن طرفة عنه ورواه أبو داود في المراسيل  
والبيهقي عن تميم المذكور مرسل ( وإذا رجع الشاهد بعد الحكم أغرم ما ألتف  
في شهادته إن اعترف أنه شهد بزور ) لأنه أقر بأنه ألتفه وقد روى الشافعي  
والبيهقي عن الشعبي أن رجلين شهدا عند علي عليه السلام على رجل بالسرقة فقطع  
على يده ثم جاء بأختر فقال هذا هو السارق لا الأول فأغرم على عليه السلام  
الشاهدين دية يد المقتطوع الأول وقال لو أعلم أنك تعمدتما لقطعتم أيديكما ولم  
يقطع الثاني ( ومن قال رددت إليك ما وكلتني عليه أو على يمينه أو دفعت إليك  
ثمنه أو ودعتك أو قراضك فالقول قوله ) لأنه فاعل خير مؤتمن ولأنه أخذ  
العين لمنفعة المالك ولأنه مدعى عليه في ماله وماله محرم لكن مع يمينه لأن البيعة  
على المدعى واليمين على المدعى عليه كما في الصحيح ( ومن قال دفعت لى فلان كما  
أمرتني وأنكر فلان فعلى الدافع البيعة ) لأنه دفع إلى غير اليد الذي دفعت عليه  
فيجب عليه الاشهاد لقوله تعالى : ( فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم )

(والأخمين) لتفريطه بعدم الإشهاد لأن كل دافع من حقه أن يشهد على المدفوع إليه حين الدفع لقوله تعالى: (فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم) (وكذلك على ولي الأيتام البينة أنه أنفق عليهم أو دفع إليهم) للآية المذكورة وإن كانوا في حضنته صدق في النفقة فيما يقبى) لأنه يشق عليه الإشهاد في كل يوم (والصلح جائز إلا ما جر إلى حرام) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً) رواه أبو داود وابن حبان والحاكم والبيهقي إلى قوله (جائز بين المسلمين) وروى الترمذي والحاكم من حديث عمرو بن عوف نحوه وفيه مقال (ويجوز على الإقرار) للحديث السابق وحدث كعب بن مالك أنه تقاضى ابن أبي حنيفة ديناً كان له في عهد رسول الله ﷺ في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته فخرج إليهما رسول الله ﷺ حتى كشف ستر حجرته وفأدى كعب بن مالك فقال يا كعب قال ليك يا رسول الله فأشار إليه بيده أن ضع الشطر من دينك قال كعب قد فعلت يا رسول الله قال رسول الله ﷺ قم فأقضه رواه البخاري ومسلم (والإنكار) لمعوم قوله عليه الصلاة والسلام (الصلح جائز بين المسلمين) ولقول عمر رضي الله عنه ردوا الخصوم حتى يصطلحوا فإن فصل القضاء يحدث بين القوم الغفائن رواه البيهقي (والأمة الفارة تزوج على أنها حرة فليسيدها أخذاً) لأنها لم تخرج عن ملكه (وأخذ قيمة الولد يوم الحكم له) لأن ولد الأمة ملك لسيدها إلا أنه لما دخل أبوه على الحرية ولم يعلم بالرقية التي تؤدي إلى رقه ولده كان ولده حراً وألزم يدفع قيمته لسيد الأمة جمابين الحقيين وقد قيل إن على هذا إجماع الصحابة، قال ابن رشد القياس أن الولد رقاً لملك أمه لإجماعهم على أن ولد الأمة من غير سيدها ملك له وترك هذا القياس لإجماع الصحابة على حرته خلافاً لابن ثور وداود في قولها إنه رقه وذكروا غير واحد أن الذي قضى به من الصحابة عمر وعلى وابن عباس في مصنف ابن أبي شيبة عن سليمان بن يسار أن أمة أتت قوماً ففرتهم وزعمت أنها حرة فزوجها رجل فولدت له أولاداً فوجدوها أمة قضى عمر بقيمة أولادها في كل مفروغ غرة وفي موطن مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب أو عثمان بن عفان قضى أحدهما في أمة غرت رجلاً بنفسها فذكرت أنها حرة فزوجها فولدت له أولاداً قضى أن يفسد أولاده بمثلهم قال مالك وتلك القيمة عندي (ومن استحق أمة قد ولدت فله قيمتها) لأنها دخلت في يد المشتري على وجه صحيح لجهلها بكونها مضمومة

ولأنها إذا ولدت منه فأخذت كان ذلك عاراً على سيدها التي ولدت منه وعلى  
ولدها ( وقيمة الولد ) لأنه تخلف وهو حر لا اعتقاد أيه أن الجارية ملكة وأن ولده  
حر ( يوم الحكم ) لأنه يوم ثبوت الحق له بحكم الحاكم ( وقيل يأخذها ) لأنها  
ملكه ولقول النبي ﷺ من وجد ماله عند رجل فهو أحق به ويقع البيع من  
بأيه رواه البيهقي من حديث سمرة وروى سعيد بن منصور عن الحسن أن رجلاً  
باع جارية لآبيه وأبوه غائب فلما قدم أبي أبوه أن يميز يمه وقد ولدت من  
المشتري فاختصموا إلى عمر بن الخطاب فحضر الرجل بجاريته وأمر المشتري أن  
يأخذ بامته بالخلاص فزعمه فقال أبو البائع مره فليخل عن ابني فقال عمر رضي  
الله عنه وأنت غل عن ابنه وروى أيضاً عن الشعبي في رجل وجد جاريته في يد  
رجل قد ولدت منه فأقام البيعة أنها جاريته وأقام الذي في يده الجارية البيعة أنه  
اشتراها فقال قال علي يأخذ صاحب الجارية جاريته ويؤخذ البائع بالخلاص  
( وقيمة الولد ) لأنه تخلف على اعتقاد أيه أن الجارية ملكه وذلك يوجب له  
الحرية ولما كان هذا مفوتاً له عن سيد الجارية الأصلي وجبت له قيمته ( وقيل  
له قيمتها فقط ) نفواتها بالولادة ودخولها في يد مستولدها على وجه صحيح وليس  
له قيمة الولد لثبوت الحرية بالإصالة ( إلا أن يختار الثمن فيأخذها من الناصب )  
لأنه كالتغريب بيمينه ( ولو كانت بيد الناصب فعليه الحد ) لأنه لاشبهة له في نكاحها  
وهي لازالت على ملك غيره ( وولدها رقيق معها لربها ) لأن الولد ملك للسيدهو  
المغصوب منه ( ومستحق الأرض بعد أن عمرت بدفع قيمة العمارة قائمة ) لأن  
الحمي عمر يشبهه ملك فهو غير متعدل ذلك وجبت له قيمة العمارة وإنما خير المستحق  
أولاً لأنه أقوى سبباً لكونها أرضه ( فإن أبي دفع إليه المشتري قيمة البقعة  
براحاً ) لأنها كذلك خرجت من يده فيأخذ قيمتها كما كانت في ملكه ( فإن أبي  
كانا شريكين ) صاحب الأرض بقيمتها براحاً والثاني بقيمة عمارته الواقعة عن  
شبهة ملك واستحقاق ( والناصب يؤمر بقلع بناءه وزرعه وشجره لحديث عروة  
ابن الزبير أن رسول الله ﷺ قال من أحمأ أرضاً فهي له وليس لعرق ظالم حق  
ولقد أخبرني الذي حدثني هذا الحديث أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ  
غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر فحضر لصاحب الأرض بأرضه وأمر صاحب  
النخل أن يخرج نخله منها قال فلقد رأيتهما ولما نلت ضرب أصولها بالقبوض ولما  
لتنخل غمر رواده أبو داود والدارقطني والبيهقي ( وإن شاء أعطاه ربحاً قيمة ذلك

النقض والشجر ملق بعد قيمة أجر من يقطع ذلك ) لأنه لم يبن أو يخرس بإذن صاحب الأرض فكان المقال لصاحب الحق لأنه أضربه ووقع الضرر واجب ( ويرد الناصب الفلة ) لأنها نماء ملك صاحب الشجر ولأن الشجر عين ملكه نما وزاد فأشبهه ما لو طالت أغصانه ولحديث ليس لعرق ظالم حق فإن الناصب لاحق له في شيء مما غصب ( ولا يردها غير الناصب ) وهو من وضع يده بوجه شبهة كالوارث من الناصب أو من باعه الناصب أو وهب له إذا تحقق عدم عليه بالنصب أو جهل هل هو عالم أم لا فيحمل على عدم العلم استصحاباً لحال المسلم لوجود الشبهة المذكورة ولحديث الخراج بالضمان رواه أحمد والأربعة والحاكم من حديث عائشة وفي رواية لأحمد والبيهقي الفلة بالضمان فإنه يحتمل على ما إذا وقع في يد بشبهة لا بنصب لخبر ليس لعرق ظالم حق ( والولد في الحيوان وفي الرقيق إذا كان الولد من غير السيد يأخذه المستحق للأهبات من يد مبتاع أو غيره ) لأنه تابع جزء لا غلة ( وإصلاح السفل على صاحب السفل والخشب السفف عليه ) لأنه ستارة وقد أضاف الله تعالى السفف للأسفل فقال تعالى ( وليؤتم سقفا ) وتعلق العرف عليه إذا وهي السفل وهم حتى يصلح ويحرم أن يصلح أو يبيع ممن يصلح ) لأن الضرر من جهته ( و ) قد قال النبي ﷺ ( لا ضرر ولا ضرار ) رواه البخاري والبيهقي من حديث أبي سعيد الخدري بزيادة من ضار ضره الله ومن شاق شق الله عليه وقال الحاكم صحيح الإسناد على شرط مسلم ورواه مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى عن أبيه مرسل لم يقل عن أبي سعيد ووجه جمع من الحفاظ ورواه ابن ماجه من حديث عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قضى أن لا ضرر ولا ضرار ورواه ابن ماجه والبخاري من حديث ابن عباس باللفظ الذي ذكره المصنف فقط ورواه الطبراني والبخاري من حديث عائشة والطبراني من حديث جابر بلفظ لا ضرر ولا ضرار في الإسلام ورواه أبو داود في المراسيل عن واسع بن حبان مرسل بدون ذكر جابر ورواه البخاري من حديث أبي هريرة بلفظ لا ضرر ولا ضرورة ولا يمتنع أحدكم جاره أن يضع خشبه على حائطه وفي كل أسانيده مقال لكنه اعتضد بتعدددها وبوجود شواهد منها ( فلا يفعل ما يضر بجاره من فتح كوة قرية يكشف جاره منها أو فتح باب قبالة بابه أو حفر ما يضر بجاره في حفره وإن كان في ملكه ) لأن ذلك كله ضرر بالجار ( ويقضى بالحائط لمن إليه القمط والعقود ) لحديث جارية بن زعفر

أن دار أكانت بين أخوين لخطرا في وسطها حطار آثم ملكا وترك كل واحد منهما عقبا فدعى عقب كل واحد منهما أن الخطار له من دون صاحبه فاختصم عقباهما إلى النبي ﷺ فارسل حذيفة بن اليمان يقضي بينهما فقضى بالخطار لمن وجد معاقده القسط عليه ثم رجع فأخبر النبي ﷺ فقال النبي ﷺ أصبت أو قال أحسنت رواه الدارقطني والبيهقي وأصله في سنن ابن ماجه مختصراً ولأن العرف جاربان من بني حاطلاً جعل وجه الحائط إليه ( ولا يمنع فضل الماء ليمين به الكلا ) هذا حديث رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال لا تمنعوا فضل الماء ليمينهم به الكلا ورواه مالك في الموطأ بالقسط الذي ذكره المصنف . وفي النبي عن بيع الماء أحاديث كثيرة منها ما هو في مطلق النبي كحديث نبى عن يمين فضل الماء رواه أحمد والأربعة إلا ابن ماجه وصححه الترمذى من حديث لمياس بن عبيد وابن ماجه من حديث جابر بن عبد الله ومنها ما فيه وعيد على منعه كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال من منع فضل مائه أو فضل كلته منعه الله من فضله يوم القيامة رواه أحمد ( وأهل آبار الماشية أحق بها حتى يسقوا ) لأنهم حفروها لذلك ورب الشيء أحق به ( ثم الناس فيما سواه ) لأننى عن بيع فضل الماء فافضل عن صاحب البئر استوى فيه الواردون على تفاصيل مذكورة في الشروح ( ومن كان في أرضه عين أو بئر فله منها ) لأن من له ملك العين له منع الغير من التصرف فيه وأحاديث التهي محمولة على مياه الفلاة لأنها المباحة لكل الناس ( إلا أن تهدم بئر جاره وله ذرع يخاف عليه فلا يمنعه فضله ) لما يترتب على منعه من ضياع زروعه ولوجوب المواساة خصوصاً بالماء الذى لا يملك عينه ( واختلف هل عليه في ذلك بمن أم لا ) فقيل جائز لأن الأصل أن من له منع ملكه من التصرف فيه له الإذن بالبيع وغيره وقيل يمنع منه لحديث ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار ومنعه حرام قال أبو سعيد يعنى الماء الجارى رواه ابن ماجه وسنده ضعيف والنهى الصحيح عن بيع فضله يقتضى تحريم منعه ( وبغنى أن لا يمنع الرجل جاره أن يفرز خشبة في جداره ) لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبة في جداره ثم يقول أبو هريرة مالى أراكم عنها معرضين والله لأرومين بها بين أكتافكم رواه أحمد والبخاري ومسلم والأربعة إلا النسائي وحديث ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ لا ضرر

ولا ضرار والرجل أن يضع خشبة في حائط جاره وإذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع رواه أحمد وابن ماجه ( ولا يقضى عليه بذلك ) لأن النبي المتقدم في الحديث يحول عند مالك ومن وافقه على التنب جمعاً بينه وبين الأصول القاضية بأنه لا يحمل مال امرئ إلا بطيب نفسه ( وما أفسدت الماشية من الزرع والحواشي بالليل فذلك على أرباب الماشية ولا شيء عليهم في إفساد النهار ) الحديث حرام بن سعد بن محبة أن ناقة البراء بن عازب دخلت حائط قوم فأفسدت فيه فقضى رسول الله ﷺ أن على أهل الأموال حفظها بالأنهار وما أفسدت الماشية بالليل فهو ضامن على أهلها رواه مالك والشافعي عنه وأحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني وابن حبان والحاكم والبيهقي وقال الشافعي أخذنا به ثبوته واتصاله ومعرفة رجاله ( ومن وجد سلعت في التفليس فأما حاصص ولا أخذ سلعت إن كانت تعرف بينها وهو في الموت أسوة الغرماء ) الحديث أبي بكر بن عبد الرحمن مرسل أن رسول الله ﷺ قال أيمان رجل باع متاعاً فافلس التي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجسد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء رواه مالك وأبو داود ووصله أبو داود والبيهقي من روايته عن أبي هريرة لكن قال أبو داود المرسل أصح وقال البيهقي إن الموصول لا يصح يعني هذه الزيادة وإلا فهو في الصحيحين من روايته أيضاً عن أبي هريرة قال سمعنا رسول الله ﷺ يقول من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره ( والضامن غارم لما ضمن ) الحديث أبي أمامة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول فلذكر حديثاً وفيه العارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى والوعيم غارم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني وأبو يعلى وجماعة ( وحمل الوجه إن لم يأت به غرم ) لعموم قوله ﷺ الوعيم غارم كما سبق ( حتى يشترط أن لا يغرم ) فيكون على شرطه لأن المسلمين على شروطهم كما في الحديث ( ومن أحيل بدين فرضى فلا رجوع له على الأول وإن أفلس هذا ) لأن الحوالة إما أن تكون تحصيل حق أو بيع حق وأيهما كان وجب أن تبرأ به دمة المحيل والحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال مطلق النبي ظلم وإذا أتبع أحدكم على شيء فليتبعناه رواه أحمد والسنة وفي رواية لأحمد



ومن أحيل على ملى فليحتل وحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مطلق التني ظلم وإذا أحلت على ملى فاتبه رواه ابن ماجه والبيهقي فشرط للملاة في الحوالة وذلك يقتضى أنه لا رجوع على المحيل إذ لو كان له الرجوع لما كان لشرط للملاة معنى لأنه لا يخاف تفديته بإفلاسه (إلا أن يفرض منه) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم وإذا أتبع أحدكم على ملى فليتبّع فشرط للملاة وهذا غير ملى ولأن إفلاس التريم عيب فيما يتعلق بذمته فإذا دلس به المحيل كان له الرجوع عليه كسائر العيوب (ولأن الحوالة على أصل دين) لأن حقيقة نقل الدين من ذمة إلى ذمة تبرأ بها الأولى ولأنها عقد لازم ولا يتصور لزومه مع عدم الضامن وثيقة فلا يستوفى الحق منها إلا عند تعذر استيفائه من الأصل كالرهن (ويحل بموت المطلوب أو تخليه كل دين عليه) أما الموت فلأن الأصل جمل رفقاً بمن عليه الدين والرفق بالميت قضاء دينه وإبراء ذمته لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه) رواه أحمد والترمذي وابن ماجه والحاكم والبيهقي ، ولأنه لا يجوز بقاؤه في ذمة الميت لخبرها وتعذر مطالبة بها ولا في ذمة الورثة لأنهم لم يلزموها مع كونها مختلفة متباينة وقد ذكر أبو إسحاق الشيرازي حديثاً نصاً في الموضوع وهو عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا مات الرجل وله دين إلى أجل وعليه دين إلى أجل فالذي عليه حال والذي له إلى أجل ، اه وهذا حديث باطل مرفوعاً لاشك في بطلانه بل وباطل موقوفاً على ما يظهر وروى ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب أنه قال مضت السنة بأن دين الميت حل حين مات لأنه لا يكون له ميراث إلا بعد قضاء الدين ، وأما التفليس فلأن الفلاس معنى يفسد الذمة فاقضى حلول الديون كاللوث (ولا يحل ما كان له على غيره) تمسكاً بالأصل لأن ذمتهم عامرة غير خربة بموت ولا إفلاس (ولا تباع رقبة المأذون فيما عليه ولا يتبع بمسبده) لأنه دين ثبت يرضى من له دين فوجب أن لا يتعلق برقبته كما لو افترض بغير إذن سيده (ويحبس المديان ليستبرأ) لحديث عمرو بن الشريد عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ لي الراجل يحل عرضه وعقوبته رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي وقال أحمد قال وكيع : عرضه شكايته وعقوبته حبسه وقال البيهقي قال سفيان يعني عرضه أن يقول ظنوني في حق وعقوبته يسجن

وأُسندهُ أيضاً من طريق ابن المبارك ثم قال يعني ابن المبارك عرضه يفظ له وعقوبته يحبس ( ولا حبس على معدم ) لحديث أبي سعيد قال : أصيب رجل على عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله ﷺ لفرمانه خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك رواه أحمد ومسلم والأربعة وروى البيهقي عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما كانا يستحلان المعسر بالله ما يجد ما تقضيه من عرض ولا فرض أو قال ناض ولئن وجدت من حيث لا أعلم لتقضيه ثم يخليان سيده ( وما تقسم بلا ضرر قسم ) للكتاب والسنة والاجماع قال تعالى ( وإذا حضر القسمة أولوا القربى ) الآية ، وقال النبي ﷺ الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة كما سبق وقسم النبي ﷺ خيبر على ثمانية عشر سهماً وكان يقسم الغنائم ، وحكى الاجماع على جواز القسمة جماعة ولأن بالناس حاجة إلى القسمة ليتمكن كل واحد من الشركاء من التصرف في نصيبه ويتخلص من سوء المشاركة وكثرة الأيدي ( من ربع وعقار ) لحديث الشفعة المذكور وحديث ثور بن زيد الدبلي قال بلغني أن رسول الله ﷺ قال أيما دار أو أرض قسمت في الجاهلية فهي عز قسم الجاهلية وأيما دار أو أرض أدركها الإسلام لم تقسم فهي على قسم الإسلام رواه مالك في الموطأ ( وما لم يقسم بغير ضرر فن دع إلى البيع أجبر عليه من أباه ) لعدم مكان القسم أو لوجوده مع الضرر وهو مرفوع لقوله ﷺ لا ضرر ولا ضرار وقد أمر الشرع بإعطاء كل ذي حق حقه ولا يتوصل الحق إلا بالبيع فيجبر عليه من أباه ( وقسم القرعة لا يكون إلا في صنف واحد ) لأنه إذا كان في صنفين متباعدين أدى ذلك إلى الضرر ( ولا يؤدي أحد الشركاء ثمناً ) لأن ذلك يخرج عن كونه قرعة إلى كونه بيعاً والبيع لا يجوز إلا عن تراض والقرعة مبنية على الإيجاب ولهذا قال ( وإن كان في ذلك تراجع لم يجز القسم إلا بتراض لما ذكرناه من أنه يؤدي إلى الجبر على بيع بعض ملكه وهو ممنوع لقول النبي ﷺ إنما البيع عن تراض رواه ابن ماجه من حديث أبي سعيد الخدري ( ووصي الوصي كالوصي ) لأن الأب أنزله منزله فكان له من التصرف ماله لأن يد الوكيل كيد الموكل ( والوصي أن يتجر بأموال اليتامى ) لقوله صلى الله عليه وآله الوكيل كيد الموكل ( والوصي أن يتجر بأموال اليتامى لا تأكلها الزكاة رواه الطبراني في الأوسط من

حديث أنس بن مالك والبيهقي في السنن من حديث يوسف بن باهك مرسلًا ومالك في الموطأ عن عمر رضي الله عنه موقوفًا وروى الشافعي والبيهقي عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة رضي الله عنها توكي أموالنا وإنها ليتجر بها في البحرين (ويزوج إمام) لأن فيه منفعة لهم يسقط النفقة عنهم بلزومها أزواجهن (ومن أوصى إلى غير مأمون فانه يزل) لأنه غير عدل والفساق لا يجوز وصايتهم لأنه لا حظ في نظره للطفل ولا لليت ولأن المراد من الوصي حفظ مال الطفل القاصر والوصي إذا كان غائبًا سوى القاصر في سوء تصرفه فلم تصح له وصاية عليه ولا تثبت له ولاية (ويبدأ بالكفن) لأن لليراث إنما انتقل إلى الورثة لأن الميت استغنى عنه وفضل عن حاجته والكفن وموثة التجيز لا يستغنى عنه فقدم على الارث (ثم الدين) لقوله تعالى (من بعد وصية يوصي بها أو دين) ولأن الدين تستغرقه حاجته فقدم على غيره بعد موثة التجيز بالاجماع وإنما قدمت الوصية في الآية لتشبهها بالميراث من جهة أخذها بغير عوض فقدمت عليه للسرعة لاخراجها ولذا أتى بأو التسوية بينهما في الوجوب وليغيد تأخر الارث عنهما مجتمعين ولحديث علي عليه السلام قال قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالدين قبل الوصية رواه الترمذي والبيهقي (ثم الوصية) لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين (ثم الميراث) ومن حاز داراً على حاضر عشر سنين فنسب إليه وصاحبها حاضر عالم لا يدعى شيئاً فلا قيام له) لما رواه ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سميد بن المسيب يرفع الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من حاز شيئاً عشر سنين فهو له قال عبد الجبار وحديثي عبد العزيز بن المطلب عن زيد بن أسلم عن النبي ﷺ مثله قال عبد الجبار عن ربيعة أنه قال إذا كان الرجل حاضراً وماله في يد غيره فضت له عشر سنين وهو على ذلك كان المال للذي هو في يده في بعبازته إياه عشر سنين إلا أن يأتي الآخر بينة على أنه أكرى أو أسكن أو أعار عارية أو صنع شيئاً من هذا والا فلا شيء له اهـ ولشهادة العرف بأن الإنسان إذا رأى ملكة في يد غيره يتصرف فيه بالهدم والبناء والجارة وغير ذلك وهو حاضر معه ولا مانع يمنعه ثم لا يمارضه ولا يذكر أنه ملكة ثم يقوم بعد عشر سنين يدعيه فهو خلاف العرف والمادة (ولاحيازة بين الأقارب والأصهار في

مثل هذه المدة) لجرى ان العرف بالمساعة فيما بينهم في مثلها (ولا يجوز إقرار المريض لو ارته بدين أو بقبضته) لأنه لإثبات مال لوارث بقوله من غير رضى الورثة فلم يصح كالوصية وفي الباب حديث ساقط منه لاوصية لوارث ولا إقرار بدين، وهو مقتل من بعض الكذابين رواه البيهقي وغيره وبين البيهقي ضعفه وسقوطه (ومن أوصى بحج أنفذ) مراعاة لقول من يقول من مات ولم يحج حج عنه وليه (والوصية بالصدقة أحب إلينا) لانتفاع الميت بها ووصول ثوابها إليه اتفاقا لقوله عليه الصلاة والسلام إذا مات الإنسان وفي رواية ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له رواه البخارى في الادب المفرد ومسلم وأبو داود والترمذى وجماعة من حديث أبى هريرة (وإذا مات أجير الحج قبل أن يصل فله بحساب ماسار) لأنه لو لم يمتد لذهب عمله باطلا (ويرد ما بقى) لأنه لم يستحق منه شيئا لعدم حصول التوفية (وما ملك يده فته) لأنه ضامن بالتبض (إلا أن يأخذ المال على أن يتفق على البلاغ والضمان من الذين واجروه) لتفريطهم بعدم إجارة الضمان التي هي أحرط (ويرد ما فضل إن فضل شيء) لأنه لا يستحق بما أخذه إلا ما أنفق

## باب في الفرائض

(ولا يرث من الرجال إلا عشرة الإبن وابن الإبن وإن سفل) لقوله تعالى :  
 (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) وابن الإبن دخل في الولد  
 (والأب والجد للأب وإن علا) لقوله تعالى (ولا يورثه لكل واحد منهما السدس)  
 والجد دخل في الأب كما دخل ولد الإبن في الولد (والأخ) لقوله تعالى : (وله  
 أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس) هذا في الأخت من الأم وأما من الأبوين  
 أو لأب فلقوله تعالى (وله أخت فلها نصف مترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد)  
 (وابن الأخ وإن بعد والعم وابن العم وإن بعد) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 في الحديث الصحيح المتفق عليه فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر (والزوج)  
 لقوله تعالى : (ولكم نصف مترك أزواجكم) (ومولى النعمة) لقوله ﷺ في  
 الحديث المتفق عليه إنما الولاء لمن أعتق (ولا يرث من النساء غير سبع البنات)  
 لقوله تعالى (لذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء) الآية (وبنت الإبن) للإجماع  
 ولدخولها في الولد لأن ولد الولد ولد (والأم) لقوله تعالى (ولا يورثه لكل  
 واحد منهما السدس) الآية (والجدة) لأن النبي ﷺ أعطاهما السدس كسباقي  
 (والأخت) لقوله تعالى (وله أخت فلها نصف مترك) بوقوله تعالى وله أخ أو  
 أخت فلكل واحد منهما السدس (والزوجة) لقوله تعالى (ولهن الربع مما تركن)  
 الآية (ومولاة النعمة) لحديث : إنما الولاء لمن أعتق ، (فيراث الزوج من  
 الزوجة إن لم تترك ولداً ولا ولد ابن النصف فإن تركت ولداً أو ولد ابن منها أو  
 من غيره فله الربع) لقوله تعالى (ولكم نصف مترك أزواجكم إن لم يكن لهن  
 ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين)  
 (وترث منهن الربع إن لم يكن له ولد ولا ولد ابن فإن كان له ولد أو ولد ابن  
 منها أو من غيرها فلها الثلث) لقوله تعالى (ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن  
 ولد فإن كان لهن ولد فلهن الثلث مما تركن من بعد وصية يوصون بها أو دين) فنص الحق سبحانه  
 وتعالى على فرضهما مع وجود الولد وعدم الولد وقيس ولد الإبن في ذلك على ولد  
 الصلب لاجتماعهم على أنه كولد الصلب في الإرث والتحصين فكذلك في حجب  
 الزوجين (وميراث الأم من ابنتها الثلث إن لم يترك ولداً أو ولد ابن أو اثنتين من  
 الأخيرة ما كانوا نصاعداً) لقوله تعالى (فإن لم يكن له ولد وورثه أبواؤه فللثلاث

( إلا في فريصتين في زوجة وأبوين فللزوجة الربع وللأم ثلث ما بقي وما بقي للآب )  
 فعمل حكماء مالك ولأنه دخل بين الأبوين خوسم فوجب أن يكون للأم ثلث ما بقي  
 بعد السهم أصله إذا كان مع الأبوين بذت أو تقول لأن الآب والأم إذا اجتمعا كان  
 للآب الثلثان وللأم الثلث فإذا زاحمها ذو فرض قسم الباقي بعد الفرض بينهما على  
 الثلث والثلثين كما لو اجتمعا مع بنت وروى البيهقي عن زيد بن ثابت قال: وميراث  
 الأم من ولدها إذا توفي أبنتها فترك ولداً أو ولد ابن ذكر أو أنثى  
 أو ترك الاثنين من الأخوة فصاعداً ذكوراً أو إناثاً من أب وأم أو من أب  
 أو من أم السدس فإن لم يترك المتوفى ولداً ولا ولد ابن ولا اثنين من الأخوة  
 فصاعداً فإن للام الثلث كاملاً إلا في فريصتين فقط وهما أن يتوفى رجل ويترك  
 امرأته وأبويه فيكون لامرأته الربع ولأمه الثلث عما بقي وهو الربع من رأس المال  
 وأن تتوفى امرأة ويترك زوجها وأبويها فيكون لزوجها النصف ولأمها الثلث  
 عما بقي وهو السدس من رأس المال (ولها في غير ذلك الثلث إلا ما نقصها العول)  
 كما سيأتي دليله آخر الباب ( إلا أن يكون للميت ولد أو ولد ابن أو اثنان من  
 الأخوة ما كانا ظها السدس حيث ذك ) لقوله تعالى (ولا يوه لكل واحد منها السدس  
 عما ترك إن كان له ولد) ففرض لها السدس مع الولد وقيس عليه ولد الابن لما سبق  
 أما مع الاثنين من الأخوة فقلوه تعالى ( فإن كان له أخوة فلامه السدس ) ففرض  
 لها السدس مع الأخوة وأقلهم ثلاثة وقيس عليهم الاثنين لأن كل فرض تنهيه بعد ذلك  
 الاثنان فيه كالثلاثة كفرض البنات وروى البيهقي في سننه من طريق عبد الرحمن  
 ابن أبي الزناد عن أبيه عن عارضة بن زيد عن أبيه أنه كان يحجب الأم بالأخوين  
 فقالوا له يا أبا سعيد فإن الله يقول (فإن كان له إخوة فلامه السدس ) وأنت  
 تحجبها بأخوين فقال إن العرب تسمى الأخوين إخوة فقال له يا أبا سعيد أوهمت  
 إنما هي ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين ومن الإبل اثنين ومن البقر  
 اثنين فقال لا إن الله يقول ( لجعل منه الزوجين الذكر والأنثى ) فيما زوجان  
 كل واحد منهما زوج يقول الذكر زوج والأنثى زوج وروى الحاكم وروى البيهقي  
 عن ابن عباس أنه دخل على عثمان رضي الله عنهما فقال إن الأخوين لا يردان  
 الأم عن الثلث قال الله فإن كان له إخوة فالأخوان بلسان قومك ليسا بإخوة  
 فقال عثمان لا أسطيع أن أرميها كان قبلي ومعنى في الاصطلاح وتوارث به الناس.  
 ( وميراث الآب إذا انفرد ورث المال كله ) لأنه عاصب والعاصب إذا انفرد

أخذ المال كله لقوله تعالى (إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد) فورث الأخ جميع مال الأخت إذا لم يكن لها ولد ولحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به في الدنيا أقرؤا إن شئتم (التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) وأما امرؤ ترك مالا فليرثه عصبته من كانوا وإن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني فأنا مولاه رواه البخاري ومسلم وهو عام في الجماعة والواحد (وبفرض له مع الولد الذكر أو إله ولد الابن السدس) لقوله تعالى (ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد) ففرض له السدس مع الابن وقيس عليه ابن الابن لأنه كالابن في الحجب والتعصيب (فإن لم يكن له ولد ولا ولد ابن فرض للاب السدس) للآية المذكورة لأن السدس فرضه مع جنس الولد ولهذا كان للام السدس مع البنت إجماعاً (وأعطى من شركة من أهل السهام سهامهم ثم كان له ما بقي) لحديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال ألقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولي رجل ذكر رواه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم (وميراث الولد الذكر جميع المال إن كان وحده) لأنه عاصب والمعاصب يأخذ جميع المال إذا انفرد لما سبق في الأب (أو يأخذ ما بقي بعد سهام من معه زوجة وأبوين أو جد أو جدة) لقوله ﷺ فما بقي فهو لأولي رجل ذكر والابن أولى من الأب لأن الله تعالى بدأ به فقال (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) والعرب تبدأ بالام فالام ولأن الأب إذا اجتمع مع الابن فرض له السدس وجعل الباقي للابن (وابن الابن بمنزلة الابن) لما قدمناه مع ما يأتي قريباً (إذا لم يكن ابن) لأن الأولى يحجب الابن (فإن كان ابن وابنة فللذكر مثل حظ الأنثيين) لقوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) وكذلك في كثرة البنين والبنات وقتلهم يرثون كذلك جميع المال أو ما فضل منه به من شركهم من أهل السهام) للآية المذكورة (وابن الابن كالابن في عدمه فيما يرث ويحجب) لما قدمناه في الوجوه مع ما رواه البيهقي عن زيد بن ثابت قال ومنزلة ولد الأبناء إذا لم يكن دونهم ولد كنزلة الولد سواء ذكرهم كذكرهم وأنهم كأنتهم يرثون كما يرثون ويحجبون كما يحجبون (وميراث البنت الواحدة النصف والاثنتين فإن كثرن لم يردن على الثلثين شيئاً) لقوله تعالى (فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وإن كان واحدة فلها النصف) وحديث جابر قال جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بابنتها من

سعد فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيداً وإن عهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا ولا ينكحان إلا بما ل فقال يقضى الله في ذلك فقلت آية الميراث فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عهما فقال أحبط ابنتي سعد الثلاثين وأمهما الثمن وما بقى فهو لك رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم فدخلت الآية على فرض ما زاد على الاثنين ودلت السنة على فرض الاثنين (وابنة الابن كالبنت إذا لم تكن بنت وكذلك بناته كالبنت في عدم البنات) لاجماع الأمة على ذلك (فإن كانت ابنة وابنة ابن فلائنة النصف وابنة الابن السدس تسمى الثلاثين) لحديث هزبل بن شرحبيل قال سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال للابنة النصف وللأخت النصف وأنت ابن مسعود فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال لقد ضللت وما أنا من المهتدين أقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم للبنت النصف وابنة الابن السدس تكملة الثلاثين وما بقى فلاخت رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي زاد أحمد والبخاري فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود فقال لا تسألوني ما دام هذا الخبر فيكم وفي رواية للبيهقي وغيره عن هزبل قال جاء رجل إلى أبي موسى وسلمان بن ربيعة فسألهما عن بنت ابن وأخت فقالا للبنت النصف وللأخت النصف وأنت عبد الله فإنه سيتابعنا فأتى عبد الله فقال إني قد ضللت إذا وما أنا من المهتدين الحديث ولأن بنت الابن ترث فرض البنات ولم يبق من فرض البنات إلا السدس ولهذا لو تعددن لما تغير الحال معهن كما قال المصنف وإن كثرت بنات الابن لم يزدن على ذلك السدس شيئاً إن لم يكن معهن ذكر لما ذكرناه من المعنى (وما بقى للعصبة) لحديث الحفوا الفرائض بأهلها فما بقى فلأول رجل ذكر وقد سبق (وإن كانت البنات اثنتين فساعدت لم يكن لبنات الابن شيء) لأن الثلاثين تملك دونهما (إلا أن يكون معهن أخ فيكون ما بقى بينهما وبينه لذكر مثل حظ الاثنين) لاجماع الصحابة عدا ابن مسعود على هذا لأن الأخ يتفاهن إلى التخصيب فيعصب الجميع ما بقى بعد بنات الصلب بينهما لذكر مثل حظ الاثنين كما قال تعالى ، لأن ولد الولد لقر له تعالى (يا بني آدم) ولخطابته صلى الله عليه وآله وسلم العرب بنى إسماعيل وفي كثير من الأحاديث فكأنما اعتقر رقة من بنى إسماعيل فولدوا فولدوا فولدوا



( وكذلك إذا كان ذلك الذكر تحته كان ذلك بينه وبينه كذلك وكذلك لو ورث بنات الإبن مع الإبنة السدس وتحته بنات ابن معلن أو تحته ذكر كان ذلك بينه وبين بنواته أو من فوقه من عماته ) لما ذكرناه ولأنه لو وجد مع البنات في الطبقة الأولى لعاركنهن وتلقن إلى التعصيب فكذلك سائر الطبقات ( ولا يدخل في ذلك من دخل في الثلثين من بنات الإبن ) لأنه من طبقة من دخل فيها حصلت له جهة ورث بها وإنما يرث بالتعصيب من ولده لم يرث وقد ورد عن الصحابة في أولاد الإبن ما رواه البيهقي عن زيد بن ثابت قال : فإن اجتمع الولد وولده الإبن فكان في الولد ذكر فإنه لا ميراث معه لأحد من ولده الإبن وإن لم يكن الولد ذكراً وكانت اثنتين فأكثر من البنات فإنه لا ميراث لبنات الإبن معلن إلا لأن يكون مع بنات الإبن ذكر هو من المتوفى بمنزلتهن أو أطرف منهن فيرد على من بمنزله ومن فوقه من بنات الأبناء فضلاً إن فضل فيقسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين فإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم ، وإن لم يكن الولد إلا ابنة واحدة فترك ابنة ابن فأكثر من ذلك من بنات الإبن بمنزلة واحدة فلهن السدس تسعة الثلثين فإن كان مع بنات الإبن ذكر هو بمنزلهن فلا سدس لهن ولا فريضة ولكن إن فضل بعد فريضة أهل القرائض كان ذلك الفضل لذلك الذكر ولمن بمنزله من الإناث للذكر مثل حظ الأنثيين وليس لمن هو أطرف منهن شيء فإن لم يفضل شيء فلا شيء لمن وروى أيضاً عن جرير عن المغيرة عن أصحابه وعن أصحاب إبراهيم وإشعيق : هذا ما اختلف فيه على وعبد الله وزيد ابنتان وابن ابن وابنة ابن في قول علي وزيد لابنتين الثلثان وما بقي لابن الابن وابنة الابن للذكر مثل حظ الأنثيين وفي قول عبد الله بن مسعود للابنتين الثلثان وما بقي للذكر دون الأنثى لأنه لم يكن يزيد البنات على الثلثين ، ابنة وابنة ابن وابن ابن في قول علي وزيد لابنة النصف وما بقي فلان الابن ولبنات الابن للذكر مثل حظ الأنثيين وفي قول عبد الله لابنة النصف ولبنات الابن تركة الثلثين وما بقي فلان الإبن وروى أيضاً عن مائة نحو هذا ( وميراث الأخت الشقيقة النصف والأختين فصاعداً الثلثان ) لقوله تعالى ( يستقرنك قل الله بغيركم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلها الثلثان ما ترك ) وعن جابر بن عبد الله قال اشتكت وعدي سبع أخوات فدخل علي رسول الله ﷺ فنضح في وجهي فأخفت فقلت يا رسول الله أوصي لأخوتي بالثلثين فقال ( ٢٢٢ - مسافة )

أحسن قلت بالشر قال أحسن ثم خرج رسول الله ﷺ ثم رجع فقال يا جابر ما أراك ميتاً من هذا الوجع وقد أنزل الله في أخوانك فبين ، فجعل لمن التلحين فكان جابر يقول نزلت هؤلاء الآيات في ( يستفتونك قل الله يفتيك في الكلالة ) إلى آخرها رواه أبو داود والبيهقي وأصل القصة في الصحيحين . ( فإن كانوا إخوة وأخوات شقائق أو لأب فالأب بينهم للذكر مثل حظ الإناثين قلوا أو كثر ) والإخوة مع البنات كالنصف لمن يرث ما فضل عنهن ولا يرث لمن معهن ) لحديث هزيل بن شرحبيل السابق في البنت وبنت الإبن وفيه أن النبي ﷺ قضى لإبنتها النصف وإبنة ابنها النصف تسكة الثلثين وما بقي لأختها ولحديث الأسود قال قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله ﷺ في امرأة تركت ابنتها وأختها النصف للإبنة والنصف للأخت رواه البخاري والبيهقي وأبو داود ولفظه عن الأسود أن معاذ بن جبل ورث أختاً وإبنة جبل لكل واحدة منهما النصف وهو باليمن ونبي الله ﷺ حى ( ولا ميراث للأخوة والأخوات مع الأب ولا مع الولد الذكر أو مع ولد الولد ) للإجماع حكاه ابن المنذر والأصل فيه قول الله تعالى ( يستفتونك قل الله يفتيك في الكلالة ) الآية فإنها تقتضى أنهم لا يرثون مع الولد والوالدان الكلالة من لا ولد له ولا والد كما سأذكره خرج من ذلك البنات والأم لقيام الدليل على ميراثهن وبقي ما عداهما على ظاهره فقد روى الحاكم من حديث أبي هريرة أن رجلاً قال يا رسول الله ما الكلالة قال أما سمعت الآية التي نزلت في الصيف ( يستفتونك قل الله يفتيك في الكلالة ) والكلالة من لم يترك ولداً ولا والداً قال الحاكم صحيح على شرط مسلم وتعقب بأن فيه يحيى بن عبد الحميد الحناني وهو ضعيف لكن له طريق آخر عند أبي داود في المراسيل والبيهقي وغيرهما لكنه مرسل وروى البيهقي عن الشعبي قال قال عمر رضي الله عنه الكلالة ما عدا الولد وقال أبو بكر رضي الله عنه الكلالة ما عدا الولد والوالد فلما طعن عمر قال إني لاستحي أن أعالف أبا بكر الكلالة ما عدا الولد والوالد ( والإخوة للأب في عدم الشقائق كالشقائق ذكورهم وأناتهم ) للإجماع حكاه غيره واحد وذكره مالك عن غيل أهل المدينة فقال في الموطن : الأمر مجتمع عليه عندنا أن ميراث الأخوة للأب إذا لم يكن معهم أحد من بنى الأب والأم .

كنزلة الاخوة للاب والام سواء ذكرهم كذكرهم وأنثاهم كأنثاهم ورواه البيهقي عن زيد بن ثابت وعلى في أنار يطول نقلها ( فان كانت أخت شقيقة وأخت أو أخوات للاب فالنصف للشقيقة ولن بقي من الاخوات للاب السدس ولو كانتا شقيقتين لم يكن للاخوات للاب شيء إلا أن يكون مهن ذكر فباخذن ما بقي للذكر مثل حظ الاثنتين ) لأن ولد الاب مع ولد الاب والام كولد الابن مع ولد الصلب فكان ميراثهم كغيرهم ( وميراث الأخت للام والأخ للام سواء السدس لكل واحد وإن كثروا فالتك بينهم الذكر والأنثى فيه سواء ) لقوله تعالى ( وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ) والمراد بهذه الآية الأخ والأخت من الأم باجماع أهل العلم وفي قراءة سعد بن أبي وقاص وله أخ أو أخت من أم رواها البيهقي في سننه عن القاسم بن عبد الله بن ربيعة بن قاسم أن سعداً كان يقرأها كذلك وروى البيهقي عن قتادة أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال في خطبته ألا إن هذه الآية التي في أول سورة النساء في بيان الفرائض أنزلها الله في الولد والوالدة والآية الثانية من سورة النساء أنزلها الله في الزوج والزوجة والاخوة من الأم والآية التي ختم بها سورة النساء أنزلها الله في الاخوة من الاب والام وروى ابن وهب أخبرنا يونس عن الزهري قال قضى عمر أن ميراث الإخوة من الأم بينهم الذكر مثل حظ الأنثى قال الزهري ولا أرى عمر قضى بذلك حتى علم ذلك من رسول الله ﷺ ورواه ابن أبي حاتم في التفسير عن ابن وهب عن يونس به وروى البيهقي عن زيد بن ثابت قال وميراث الاخوة للام أنهم لا يرثون مع الولد ولا مع ولد الابن ذكر أو أنثى شيئاً ولا مع الاب ولا مع الجد أبي الاب شيئاً وهم في كل ماسوى ذلك يفرض الواحد منهم السدس ذكر أو أنثى فان كانوا اثنين فصاعداً ذكورا أو إناثاً فرض لهم الثلث يقسمونه بالسواء . ( ويحجبهم عن الميراث الولد وبنوه والاب والجد للاب ) لقوله تعالى : ( وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت ) الآية السابقة فشرط في تورثهم عدم الولد والوالدة والولد يشمل الذكر والأنثى والوالدة يشمل الاب والجد ويتقدم في الذي قبله حديث زيد بن ثابت وقوله في الاخوة للام لا يرثون مع الولد ولا مع ولد الابن ذكر أو أنثى أو أنثى ولا مع الجد ذكر أو أنثى ( والاخ يرث المال إذا انفرد كان

شقيقاً للآب) لقوله تعالى : (وعورثها إن لم يكن لها ولد) (والشقيق بمصباح الآخ  
للآب) لحديث علي عليه السلام قال إنكم تفرقون مفه الأية (من بعد وصية يوصي بها  
أر دين) وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالذين قبل الوصية وإن أعيان  
هم الأم يتوارثون دون بنى العلات الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه  
لأبيه رواه أحمد والترمذي وابن ماجه والحاكم والبيهقي ولأن كل من ساوى غيره  
في حرجته وزاد بولادة الأم فهو أولى والشقيق ساوى الذي للآب في الدرجة  
وزاد عليه بالأم ، ( وإن كان أخ وأخت فأكثر شقائق أو للآب فالسالم بينهم  
لذكر مثل حظ الأنثيين ) هذا مكرر وكأنه ذكره ليرتب عليه قوله ( وإن  
كان مع الأخ أخو سهم يديه بأهل السهام وكان له ما بقي ) لحديثه أنقوا  
القرائن بأهلها فأبقت القرائن فلاولى رجل ذكره متفق عليه وقد سبق  
( وكذلك يكون ما بقي للأخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين فإن  
لم يبق شيء فلا شيء لهم ) لأن الماصب لا يأخذ إلا ما فضل عن أهل الأسهم ،  
( إلا أن يكون في أهل السهام إخوة لأم قد ورثوا الثلث وقد بقي أخ شقيق أو  
لأخوة ذكر أو ذكور وإنات شقائق معهم فيشاركون كلهم للأخوة للام في كلهم  
فيكون بينهم بالسواء وهي الفريضة التي تسمى المشتركة ) وإنما شاركوا فيها بين  
ولد الأبوين وولد الأم لأن ولد الأبوين ساووا ولد الأم وقرأبتهم من جهة الآب  
لأن لم يزدحم قريباً واستحقاقاً فلا ينفى أن نستطيع وهذا استدلال قال بهذا في هذه  
المسألة من الصحابة فروى البيهقي عن زيد بن ثابت في المشتركة قال هموا بأبام كان  
حاراً ما زادهم الآب إلا قريباً وأشرك بينهم في الثلث وروى أيضاً عن إبراهيم عن  
عمر وعبد الله وزيد رضي الله عنهم أنهم قالوا الزوج النصف وللأم السدس وأشركوا  
بين الأخوة من الآب والأم في الثلث وقالوا ما زادهم الآب إلا قريباً وروى أيضاً  
عن الحكم بن مسعود التقي قال شهدت عمر بن الخطاب رضي الله عنه شارك الأخوة  
مع الآب والأم مع الأخوة من الأم في الثلث فقال لمرجل قضيت في هذا عام وأوله  
بغير هذا قال كيف قضيت قال جعلته للأخوة من الأم ولم يجعل للأخوة من الآب  
والأم شيئاً فقال ذلك على ما قضيتنا وهذا على ما قضيتنا وروى الحاكم عن الشعبي عن  
عمر وعبد الله وزيد رضي الله عنهم في أم وزوج وأخوة لآب وأم وأخوة  
لأم أن الأخوة من الآب والأم شركاء للأخوة من الأم إني نلتهم وذلك أنهم  
قالوا م بنو أم كلهم ولم يزدحم الآب إلا قريباً فهم شركاء في الثلث وروى البيهقي عن

حيثما رضى الله عنه مثله ( وإن كان من بطن أختها أو أخوات لابوين أو لأب  
أخيل لمن ) لأن شقيق للآل لا يمنع ذوى الفروض والأخوات أهل فروض فلا  
يسقط فرضهم ولا يجب فوجب إصاها بما أمكن ( وإن كان من قبل الأم أخ  
واحد أو أخت لم تكن مشتركة ) لأن العدد من الأختة للآل شرط في تسميتها  
مشتركة وأن لا يبق من للآل شيء الشقاق وها قد بقي لهم السدس ( وكان ما بقي  
للأختة إن كانوا ذكورا أو ذكورا وإناثا وإن كن إناثا لابوين أو لأب أخيل  
لمن ) لقد كر مثل حظ الاثنين لأن إرثهم حيثما التصيب ( والأخ لأب كالشقيق  
في عدم الشقيق ) لما تقدم قريبا واجتماعهما في التصيب بالأب وقدم الشقيق عند  
اجتماعهما لأنه زاد عليه بالأم ( إلا في المشتركة ) لأن المعنى الذى ثبت للشقيق فيها  
مفقود في حق الأخ لأب وهو الاشتراك في ولادة الأم ( وابن الأخ كالأخ  
في عدم الأخ كان شقيقا أو لأب ) لأنه صاحب فهو بمنزلة في التصيب لافي سائر  
الوجوه لما يعلم من الثروح ( ولا يرث ابن الأخ للآل ) لأنه ولد من لا مدخل له  
في التصيب ( والأخ للابوين يحجب الأخ لأب ) لجمه رحما وتصيبا وليس في  
الأخ لأب غير التصيب فالشقيق أقوى فذلك حجه وكرر هذا ليرتب عليه  
قوله ( والأخ لأب أولى من ابن أخ شقيق ) لأنه أقرب منه بدرجة ( وابن أخ  
شقيق أولى من ابن أخ لأب ) لأنه أقوى كافي الآخرين ( وابن أخ لأب يحجب  
عما لأب ) لأنه يدل بولادة الأب ولهم يدل بولادة الجد ( وعم لابوين يحجب  
عما لابوين ) لجمه رحما وتصيبا وليس في الآخر إلا جهة تصيب كالسبق في الآخرين  
( وعم لأب يحجب ابن عم لابوين ) لعلوه عليه بدرجة ( وابن عم لابوين يحجب  
ابن عم لأب ) لأنه لا يدل بسبيين ( وهكذا يكون الأقرب أولى ) لقوله صلى الله  
عليه وآله وسلم ( فإبقت القرأتى فلا ولي رجل ذكر ) متفق عليه ( ولا يرث  
بنو الأخوات ما كن ولا بنو البنات ولا بنات الأخ ما كن ولا بنات العم ولا  
جد الأم ولا عم أخو أميك لأمه ) لأنه الأمر المجتمع عليه في المدينة كما قال مالك  
ولما سألني في ذوى الأوسام وأما بنات الأخ وبنات العم فلأن الله تبارك وتعالى  
ذكر في كتابه الروايات من الفساء قد ذكر ميراث الأم من ولعها وميراث البنات  
من أبيهن وميراث الزوجة من زوجها وميراث الأخوات لأب والأم وميراث  
الأخوات لأب وميراث الأخوات للآل وورثت الجدة بالآل جاء عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم فيها والمرأة ترضع من أعتقت هي نفسه لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه ( فأخوانكم في الدين ومواليكم ) قاله مالك في الموطأ يعني ولم يرد في الكتاب والسنة غيره هؤلاء ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فأبقت الفرائض فلا أدلى رجل ذكر ( ولا يرث عبد ) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من باع عبداً وله مال فإله البائع إلا أن يشترط المبتاع متفق عليه من حديث ابن عمر فدخل على أن العبد لا يملك مالا وأن ما يملكه إنما يملكه لسيده فلو أعطى ميراً لم يكن المعطى في الحقيقة هو سيده الذي لا فريضة له في كتاب الله ولم يرثه الله ( ولا من فيه بقية رق ) لأن المكاتب رق ما بقي عليه درهم والمذبرق لأن النبي صلى الله عليه وسلم باعه وأم الولد مملوكة لأنه يجوز لسيدها وطؤها بحكم الملك وتزويجها وإجارتها فمن فيه بقية رق حكمه حكم العبد فلا يرث ولا يرث ( ولا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ) لحديث أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وآخرون وحديث عبيدة بن حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتوارث أهل ملتين شيئاً رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وقال : شق ، بدل شيء وفي روايه لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولا يتوارثون أهل ملتين وفي الباب عن جابر وغيره ( ولا أم أبي الأم ) لأنها من ذوى الأرحام ولا ترث أم أبي الأب من ولدهما أبي الميت ( لأنها به تتقرب وكل من أدلى بواسطة حجته تلك الواسطة ولأنه منقول عن زيد بن ثابت أقرض الأمة وفي كلامه إشكال ظاهر لأن أم أبي الأب ليست والدته لأبي الميت ( ولا يرث عم مع الجد ) لأنه يدل به فهو حاجب له من أي جهة كان ( ولا ابن أخ مع الجد ) لأن الأخ في رتبة الجد والأخ يحجب ابنه فكذا من هو بمنزلة ( ولا يرث قاتل العم من مال ولادية ) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث القاتل شيئاً رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي وحديث عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس لقاتل ميراث رواه مالك وأحمد وابن ماجه ( ولا يرث قاتل الخطأ من الدية ويرث من المال ) لما سبق في الدماء مع بعض أحاديث في المسألة التي قبلها أيضاً ( وكل من لا يرث بحال فلا يحجب وارثاً ) لأنه سقط اعتباره جملة فكان كالميت ولما رواه

اليحيى عن أنس بن سيرين أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لا يتوارث أهل ملتين شتى ولا يحجب من لا يرث وما رواه أيضاً عن الحكم عن إبراهيم قال : قال علي رضى الله عنه المشرک لا يحجب ولا يرث. وقال عبد الله رضى الله عنه يحجب ولا يرث وروى أيضاً عن المغيرة عن الشعبي عن علي وزيد بن ثابت رضى الله عنهما قال المملوكون وأهل الكتاب بمنزلة الأموات وقال عبد الله يحجبون ولا يرثون . ( والمطلقة ثلاثاً في المرض ترث زوجها إن مات من مرضه ذلك ) لما مر في النكاح ( ولا يرثها ) لأنها أجنبية لينفوتها منه ( وكذلك إن كان الطلاق واحدة وقد مات من مرضه ذلك بعد العدة ) لعين الذي ذكرناه في النكاح ( وإن طلق الصحيح امرأته طليقة واحدة فإنهما يتوارثان ما كانت في العدة ) لأن الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وظهاره ولإيلاؤه ويملك إمساًكها بنفي رضاها فيتوارثان كالثي لم تطلق ( ومن تزوج امرأة في مرضه لم ترثه ولا ولا يرثها ) لأنها مه بادغال وارث وقصد الاضرار بالورثة فيما لم يقيض قصده كالطلاق في مرضه وروى ابن وهب عن ابن أبي ذئب وغيره عن ابن شهاب أنه قال في الرجل يتزوج المرأة وقد يقس له من الحياة إن صدقها في الثلث ولا ميراث لها وروى أيضاً عن يونس عنه أنه قال لا نرى لنكاحه جوازاً من أجل أنه أدخل الصداق في حق الورثة وليس له إلا الثلث يوصى فيه ولا يدخل المرأة التي تزوج في ميراث ورثته وروى أيضاً عن القيث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال نرى أن لا يجوز لمن تزوج في مرض صداق إلا في ثلث المال ( وترث الجدة للأم السدس وكذلك التي للأب فإن اجتمعتا فالسدس بينهما ) الحديث قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة إلى أبي بكر فسأله ميراثها فقال : مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً خارجي حتى أسأل الناس فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاهم السدس فقال هل معك غيرك فقال نعم محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة فأنفذه لما أبو بكر قال نعم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر فسأله ميراثها فقال مالك في كتاب الله شيء ولكن هو ذاك السدس فلئن اجتمعتا فهو بينكما وأيكما خلت به فهو لما رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي

وحدث عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما رواء عبادة بن أحمد في زوائد مسند أبيه والطبراني في الكبير والبيهقي وقال إنه مرسل لأنه وقع عنده عن إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت قال إن من قضاء وذكره مرسلًا ولعل كلمة عن تحرفت عنده بكلمة بن فجاء مرسلًا نعم هو منقطع لأن إسحاق المذكور لم يرد عبادة والله أعلم وحديث بريدة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل الجدة السدس إذا لم يكن دونها أم رواء أبو داود والبيهقي وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن الجارود (إلا أن تكون التي للأم أقرب بدرجة فتكون أولى به لأنها هي التي فيها النص) وهو حديث قبيصة بن ذؤيب السابق فإن في رواية مالك في الموطأ زيادة تدل على ذلك وهي قوله ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثًا فقال لها مالك في كتاب الله شيء وما كان القضاء الذي قضى به إلا لتبرك بمعنى الجدة من قبل الأم كما وقع التصريح به في رواية ابن وهب وكايدل عليه الخبر الذي رواه مالك أيضاً عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه قال أنت الجدتان إلى أبي بكر الصديق فأراد أن يجعل السدس التي من قبل الأم فقال له رجل من الأنصار أما إنك تترك التي لومات وهو حتى كان لهما ما يرث فجعل أبو بكر السدس بينهما وقال مالك : الأمر مجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه والذي أدركت عليه أهل العلم يبلدنا أن الجدة أم الأم لا ترث مع الأم دية شيئاً وهي فيما سوى ذلك يفرض لها السدس فريضة وأن الجدة أم الأب لا ترث مع الأم ولا مع الأب شيئاً وهي فيما سوى ذلك يفرض لها السدس فريضة فإذا اجتمعت الجدتان أم الأب وأم الأم وليس للتوفى دونهما أب ولا أم فإن سمعت أن أم الأم إن كانت أقدمها كان لها السدس دون أم الأب وإن كانت أم الأب أقدمها أو كانتا في القعود من التوفى بمنزلة سواء فإن السدس بينهما نصفين اهـ (وإن كانت التي للأب أقربهما فالسدس بينهما نصفين) (للاحديث السابقة والعمل الذي حكاه مالك قريباً . ورواه البيهقي عن زيد بن ثابت وعن أبي الزناد أنه سمعه يعني من فقهاء المدينة (ولا ترث عند مالك أكثر من جدتين أم الأب وأم الأم وأمهاتهما) واستدل على ذلك في الموطأ بقوله لأنه يلزم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورث الجدة ثم سأل أبو بكر عن ذلك حتى أتاه النبي عن رسول الله صلى الله عليه وآله



وسلم أنه وروث الجنة فأضفه لما ثم أتت الجنة الآخرى إلى عمر بن الخطاب فقال لها ما أنا بزيادة في الفرائض شيئاً فإن اجتمعنا فهو بينكما وأيتكما خلت به فهو لها قال مالك ثم لم نعلم أحداً أروث غير جدتين منه كان الإسلام إلى اليوم أنه وروى البيهقي من طريق ابن بكير ، حدثنا مالك عن عبد و به بن سعيد أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام كان لا يفرض إلا الجدتين وروى أيضاً من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري أنه قال لا نعلم وروث في الإسلام إلا جدتين ( ويذكر عن زيد بن ثابت أنه وروث ثلاث جدات واحدة من قبل الأم واثنين من قبل الأب أم الأب وأم أبي الأب ) روى ذلك البخاري والبيهقي من طرق عن وعن علي وابن مسعود وابن عباس بل وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا أنها مراسيل لم تسند وللرسول حجة عند مالك ( ولم يحفظ عن الخلفاء توريث أكثر من الجدتين ) كما سبق عن مالك والزهري لكن قال البيهقي أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو ، حدثنا محمد بن نصر ، حدثنا يحيى بن يحيى ، حدثنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن الشعبي أن زيد بن ثابت وعلياً رضي الله عنهما كانا يورثان ثلاث جدات فنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم فهذا على بن أبي طالب أحد الخلفاء وروث ثلاث جدات ( وميراث الجد إذا انفرد فله المال لأنه أب ) لقوله تعالى ( يابى آدم لا يفتنكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة ) . ( وله مع الولد الذكر أو مع ولد الولد الذكر السدس ) لقوله تعالى ( ولا يورث لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ) ( وإن شره أحد من أهل السهام غير الأخوة والأخوات فليقتض له بالسدس فإن بقى شيء من المال كان له ) تمصياً كما سبق في الأب ( فإن كان من أهل السهام لأخوة فالجد غير في ثلاثة أوجه يأخذ أى ذلك أفضل له إما مقابلة الإخوة أو السدس من رأس المال أو ثلث ما بقى ) في هذه المسألة فارق الجد حكم الأب على رأى بعض الصحابة والتابعين منهم علي وابن مسعود وزيد بن ثابت واختلفت أقوال عمر رضي الله عنه وأحكامه في الأخوة مع الجد اختلافاً كبيراً حتى قال عبيدة السلماني إنه يحفظ ثمانية قضية للسمر في الأخوة مع الجد وما ذهب إليه مالك هو المقول عن زيد بن ثابت وابن مسعود ورواه البيهقي عنهما وهو المقول أيضاً عن علياء المدينة ( وورث المولى الأعلى إذا انفرد بجميع المال كان رجلاً أو امرأة ) لحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم قال في قصة بريرة إنما الولاء لمن اعتق متفق عليه وقد سبق وحديث الحسن مرسل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى البقيع فرأى رجلاً يباع فساوم به ثم تركه فاشتراه رجل فاعتقه ثم أتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إنني اشتريت هذا فاعتقته فما ترى فيه قال أخوك ومولاك ، قال ماترى في محبته قال إن شكرك فهو خير له وشكر لك ، وإن كفرك فهو خير لك وشكر له ، قال ماترى في ماله قال إن مات ولم يدع وارثاً فلك ماله رواه البيهقي . وفي الباب ما سياتي بعضه ( فإن كان معه أهل سهم كان للمولى ما بقى بعد أهل السهام ) لحديث سلى بنت حمزة قالت مات مولى لى وترك ابنته فقسم رسول الله ﷺ ماله بينى وبين ابنته فجعل لى النصف ولها النصف رواه الطبرانى بسند رجاله رجال الصحيح ، وحديث أبى موسى قال مات رجل وترك بنته ومواليه الذين أعنتوه فقسم النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه بينها وبين مواليه رواه الطبرانى أيضاً ورجالهم ثقات ( ولا يرث المولى مع العصابة ) لأن الولاء لمة كلعمة النسب لا يباع ولا يوهب كما قال النبي صلى الله عليه وسلم رواه ابن حبان وأخاكم والبيهقي من حديث ابن عمرو وغيرهم من حديث غيره فالنسب أصل والولاء فرع ولا يثبت الفرع مع الأصل ( وهو أحق من ذوى الأرحام الذين لا سهم لهم في كتاب الله عز وجل ولا يرث من ذوى الأرحام إلا من له سهم في كتاب الله عز وجل ) للعمل بحكاية سخون وحديث عطاء بن يسار أن النبي ﷺ قال سألت الله عز وجل عن ميراث العمة والخالة فسارنى جبريل أن لا ميراث لهما رواه أبو داود في المراسيل والدارقطنى والبيهقي ولفظه عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ ركب إلى قبا يستخير في ميراث العمة والخالة فأزله عليه لا ميراث لهما ورواه الحاكم في المستدرک موصولاً بذكر أنى سعيد وكذلك الطبرانى في المعجم الصغير لكنه ضعف ووصله غيرهما من حديث أبى هريرة وابن عمر بأسانيد وإمينة ساقطة وحديث أبى أسامة أن رسول الله ﷺ قال إن الله قد أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث رواه أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه والبيهقي وجماعة وله طرق أخرى عد من أجلها في المتواتر وقد تقدم بعضها في الوصايا فأخبر صلى الله عليه وسلم أن الله أعطى كل ذى حق حقه فدل على أن كل من لم يسطه شيئاً فلا حق له ( ولا يرث النساء من الولاء إلا ما أعتنن أو جره من أعتنن اليهن بولادة أو

عق ( لما سبق آخر الوصايا ) وإذا اجتمع من له سهم معلوم في كتاب الله وكان ذلك أكثر من المال أدخل عليهم كلهم الضرر وقسمت الفريضة على مبلغ سهامهم ) لما رواه إسماعيل بن إسحاق القاضي وابن حزم والبيهقي في السنن من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال دخلت أنا وزفر بن أوس بن الحذثان على ابن عباس بعد ما ذهب بصره فتذاكرنا فرائض الميراث فقال ترون الذي أحصى رمل عالج عدداً لم يحص في مال نصفاً و نصفاً وثلاثاً إذا ذهب نصف ونصف فأين موضع الثلث فقال له زفر يا ابن عباس من أول من أعال الفرائض قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ولم قال لما تدافعت عليه وركب بعضها بعضاً قال والله ما أدري كيف أصنع بكم والله ما أدري أيكم قدم الله ولا أيكم آخر قال وما أجد في هذا المال أحسن من أن أقسمه عليكم بالحصص فأدخل على كل ذي حق ما دخل عليه من العول وذكر الخبر في إنكار ابن عباس للعول وروى البيهقي من طريق خارجة بن زيد عن أبيه أنه أول من أعال الفرائض وكان أكثر ما أعالها به الثلثين ( ولا يعال للأخت مع الجد إلا في الفراء وحدها وهي امرأة تركت زوجها وأما وأختها لأبوين أو لأب وجدها فلزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس فلما فرغ المال أعيل للأخت بالنصف ثلاثة ثم جمع إليها سهم الجد فيقسم جميع ذلك بينهما على الثلث لها والثلث له فتبلغ سبعة وعشرين سهماً ) لأنه لو لم يفرض للأخت هنا لسقطت وليس في الفريضة من يسقطها لأن الجد مع هؤلاء ليس بهصة بل يفرض له فلا يعصها حتى تسقط وروى البيهقي من طريق جرير عن المغيرة عن أصحاب إبراهيم والشعبي أم وأخت وزوج وجد في قول على رضي الله عنه للأم الثلث وللأخت النصف وللزوج النصف وللجد السدس من تسعة وفي قول عبد الله للأخت النصف وللزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس من تسعة أسهم ويقاسم الجد الأخت بسدس ونصفها فيكون له ثلثا ولها ثلثة تضرب التسعة في ثلاثة فتكون سبعة وعشرين للأم ستة وللزوج تسعة ويبقى اثنا عشر للجد ثمانية وللأخت أربعة وهي الأكدرية أم القروج .

## باب جمل من الفرائض والسفن الواجبة

والغائب . الرضوء للصلاة فريضة

لقوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ) وحديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول رواه أحمد ومسلم والأربعة والطبراني وجماعة وفي الباب عن أنس وأبي بكر وأسامة بن عبيد والزيبر بن العوام وابن مسعود وعمران بن حصين وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وطلحة بن عبيد الله والحسن بن علي والحسن البصري وأبي قلابة مرسلًا ولهذا عنده الحافظ السيوطي من المتواتر ( إلا المضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين من قبل ذلك سنة ) لأن الله تبارك وتعالى قال فاغسلوا وجوهكم وأرجلكم وعند العرب ما حصلت به المجاورة ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يدرى وقد سأله عن الجنابة نصيبه ولا يبعد الماء ، الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر حجج فإذا وجد الماء فليس به بشرته ، رواه أبو داود وصححه الترمذي وغيره والبخاري ظاهر الجمل عند أهل اللغة وأما باطنه فمادة يفتح الحمرة والبال ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لأعرابي كافي الحديث الصحيح توحا كما أمرك الله ولم يأمر الله بالمضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين ولأنه ﷺ عليه واجبات الصلاة وواجبات الرضوء ولم يذكر له سنها ثلاثا تكرر عليه فلا يضبطها ولو كانت المضمضة وما ذكر معها واجبة لعلمه بإياها وفي الباب أحاديث إلا أنها ضعيفة منها حديث عمار بن ياسر قال قال رسول الله ﷺ عشر من الفطرة المضمضة والاستنشاق والسواك وقص الشارب وتقليم الأظفار وتنف الإبط وحلق العانة وغسل البراجم بالماء والختان رواه أبو داود والبيهقي وأصله في صحيح مسلم من حديث عائشة ليس فيه إلا الاستنشاق وقال في آخره وليست العاشرة إلا أن تكون المضمضة وحديث ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ المضمضة والاستنشاق سنة رواه البارقي وسنده ضعيف ( والسواك مستحب مرغوب فيه ) من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالأحاديث الكثيرة البالغة حد التواتر من رواية نحو أربعين صحابيا حتى أفردوا بالتأليف جمع منه

الحفاظ المتقدمين والمتأخرين منها حديث متواتر بلفظه وهو قوله صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة وله من حديث أبي هريرة وحده طرق وألفاظ وهو من الأحاديث الواردة بأصح الأسانيد التي جمعها الحفاظ العراقي في التتريب وشرحها هو وولده الحفاظ أبو زرعة في طرح التتريب فأقاد وأجاد وأحاديث فضل السواك شهيرة فلا نطيل بذكرها ( والمسح على الخفين رخصة وتخفيف ) لأنه حكم شرعي تغير من صعوبة إلى سهولة مع قيام السبب للحكم الأصلي وهو غسل الرجلين وإنما لم يقل سنة ليفيد أن الفضل أفضل لأنه الذي واطب عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في معظم الأوقات ولأن غسل الرجل هو الأصل فكان أفضل كالوضوء مع التيمم في موضع جواز التيمم كالماء وجد في السفر ماء يباع بأكثر من ثمن المثل فله التيمم ولكن شراؤه والوضوء به أفضل ( والغسل من الجنابة ودم الحيض والنفاس فريضة ) لقوله تعالى ( وإن كنتم جنبا فاطهروا ) وحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل رواه أحمد والبخاري ومسلم وجماعة وحديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قدم بين شعبها الأربع ثم مس الحتان الحتان فقد وجب الغسل رواه أحمد ومسلم والترمذي ولفظه إذا جاوز الحتان الحتان وجب الغسل وحديث خولة بنت حكيم أنها سألت النبي ﷺ عن المرأة تحتمل في منامها فقال إذا رأت الماء فلتغسل رواه النسائي وحديث عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ذلك عرق وليست بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغتسلي وصى رواه البخاري وقوله تعالى ( ولا تقربوهن حتى يطهرن ) وقد تقدم هذا مع دليل وجوب الغسل من النفاس في الطهارة ( وغسل الجمعة ) لا تقدم في باب الجمعة عند قوله والغسل العيدين حسن ( والغسل على من أسلم فريضة لأنه جنب ) ولحديث أبي هريرة أن نماعة أسلم فقال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اذهبوا به إلى حائط بنى فلان فروه أن يغتسل ، رواه عبد الرزاق وأحمد وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي وأحمد في الصحيحين بدون أمر بالاغتسال وحديث قيس بن عاصم أنه أسلم فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يغتسل بماء وسدر رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي

(وغسل الميت سنة) لأنه تعبد في النير لمنى يشلق بذلك النير فيكون مستنواً  
 كتمل الصبي للاحرام ودخول مكة قال ابن رشد في المفدمات وقد قيل إن غسله  
 واجب قاله عبد الوهاب واحتج من نص على ذلك بقول النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم في ابنته رضى الله تعالى عنها اغسلها ثلاثاً وبقوله صلى الله عليه وآله  
 وسلم في المحرم اغسلوه لأن الأمر على الوجوب وليس ذلك بحجة ظاهرة لأن  
 أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفعل ابنته خرج بخروج التعليم لصفة الذي قد  
 كان قبل معلوماً معمولاً به وكذلك أمره بفعل المحرم خرج بخروج التعليم لما يجوز  
 أن يعمل بالمحرم من غسله وترك تحنيطه وتخدير رأسه فالقول بأن الفعل سنة أظهر  
 وهو قول ابن أبي زيد اه ولا يخفى ما فيه من تكلف وتعمق (والصلوات الخمس  
 فريضة) لحديث عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس  
 صلوات اقترضهن الله عز وجل من أحسن وضوءهن وصلاتهن لوقتبن وأتم  
 وكوعنهم وبحمدن وخشوعن كان له على الله عهد أن يغفر لهم من لم يفعل فليس له  
 على الله عهد إن شاء غفر له وإن شاء عذبه رواه أبو داود والعلماوى في المشكل  
 والبيهقى وحديث طلحة بن عبيد الله أن أعرابياً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم فأتى الرأس فقال يا رسول الله أخبرني ما فرض الله على من الصلاة قال  
 الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً قال أخبرني ما فرض الله على من الصيام قال شهر  
 رمضان إلا أن تطوع شيئاً قال ما فرض الله على من الزكاة قال فأخبره رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم بشرائع الإسلام كلها فقال والنبي أكرمك لا أطوع شيئاً  
 ولا أنقص مما فرض الله على شيئاً فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقطع  
 إن صدق أو دخل الجنة إن صدق رواه أحمد والبخارى وأبو داود والنسائي والبيهقى  
 وحديث أنس قال فرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلوات ليلة أسرى به  
 خمسين ثم قصت حتى جمعت خمساً ثم تودى يا محمد إنه لا يبدل القول لدى إن لك  
 بهذه الخمس خمسين رواه أحمد والنسائي والترمذى ومعه بل أصله في الصحيحين  
 (وتكبير الاحرام فريضة) لما تقدم في الصلاة (وباق التكبير سنة) لحديث عبد الله  
 ابن عبد الرحمن بن أبى من أبيه أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يتم  
 التكبير رواه أحمد وأبو داود والبيهقى وفي لفظ لأحمد لا يتم التكبير إذا خفض  
 يرفعه، ولا اختلاف في مشروعية فقد قال قوم لا يشرع إلا تكبير الاحرام ومنه  
 نقل ذلك عنه عمر بن الخطاب ومعاوية وعثمان بن عفان وقتادة وسعيد بن جبير وعمر

ابن عبد العزيز والحسن البصري والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر وابن سيرين وذهب قوم إلى أن التكبير ليس بسنة إلا في الجماعة وأما من صلى وحده فلا بأس عليه أن لا يكبر ونقل هذا عن ابن عمر وهو مقتضى قول أحد بن حنبل أحب إلى أن يكبر إذا صلى في الفرض وحده وأما في التطوع فلا وبما استدلل به هؤلاء لعدم المشروعية يدل على السنة وعدم الوجوب (والدخول في الصلاة في الفرض فريضة) للجماع حكاه غير واحد ونقل بعضهم الخلاف عن أحد وأنكره عنه جماعة وقوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يكبر إلا في الجماعة إنما الأعمال بالنيات الحديث متفق عليه من حديث عمر رضي الله عنه ولأن الفرض لا يتميز من غيره إلا بالنية (ورفع اليدين سنة) لثبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق التواتر المفيد للعلم اليقيني في تكبيرة الاحرام وغيرها وقد تقدمت بعض أحاديثه في تكبيرة الافتتاح أما عند الانتقال فلم يذكره المصنف وقد أفرد أحاديثه بالتأليف البخاري صاحب الصحيح والنسائي السبكي وجامع هذه السطور (والقراءة بأمر القرآن في الصلاة فريضة) لحديث عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب رواه أحمد والبخاري ومسلم والاربعة وغيرهم وعند الدارقطني بسند صحيح لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وحديث عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج رواه أحمد وابن ماجه وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج يقولها ثلاثا رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي والبيهقي وآخرون (وما زاد عليها سنة واجبة) لمواظبة على صلاة الله عليه وسلم على قراءة السورة مع الفاتحة في جميع الصلوات كما تقدمت بعض الأحاديث بذلك أما كونها غير واجبة فلقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فلو كان غيرها واجبا لبيته النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال أبو هريرة في كل صلاة يقرأ فاعلمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحسننا وما أخفى عنا أخفينا وإن لم تزد أم القرآن أجزاء وإن زدت فهو خير لك رواه البخاري ومسلم (والقيام والركوع والسجود فريضة) بالاجماع أما القيام فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فمجلس جنب رواه أحمد والبخاري والاربعة والبيهقي من حديث عمران بن حصين وأما الركوع والسجود فلقوله تعالى (اركعوا واجتهدوا) وقوله صلى الله عليه وسلم للمسلمين صلوا

ثم ارفع حتى تستدل قائما ثم امجد حتى تعلقن ساجدا  
رواه أحمد والبخارى ومسلم والاربعة من حديث أبي هريرة (والجلسة الاولى سنة)  
فقل الخلف عن السلف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولما سبق في الصلاة وأما  
كونها غير فريضة فلحديث عبد الله بن بحنة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الظهر فقام من اثنتين ولم يجلس فلما قضى صلاته جدد يدين بعد ذلك روى البخارى  
ومسلم والاربعة فلو كان واجبا لقله ولم يقتصر على السجود والحديث المغيرة بن شعبة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستم قائما  
فليجلس وإن استم قائما فلا يجلس ويجد يحدى السهو زواه أحد وأبو داود وابن  
حاجه والدارقطنى والبيهقى فلو كان واجبا لامر بالرجوع إليه ولو استم قائما (والثانية  
فريضة) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالتشهد فيها فصارت فرضا لفريضة  
التشهد لأن ما لا يتم الفرض إلا فيه فهو فرض وأمره صلى الله عليه وآله وسلم بالتشهد  
مستحق عليه من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قعد أحدكم  
في الصلاة فليقل التحية لله الحديث وروى الدارقطنى والبيهقى بسند صحيح عنه قال  
كما نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقولوا هكذا ولكن قولوا التحيات لله وذكره  
ولأن الأصل في أفعال الصلاة الوجوب إلا ما دل على عدم فرضيته كالجلوس  
الأول فبقي هذا واجبا لما غلبته صلى الله عليه وسلم عليه مع قوله صلوا كما أبتعوني أصلي  
(والسلام فريضة) لما سبق في الصلاة ولأنه أحد طرق الصلاة فوجب فيه نطق  
كالطرف الأول (والتيامن به قليلا سنة) لحديث عائشة السابق في الصلاة أنه صلى  
الله عليه وآله وسلم كان يميل به إلى الشق الأيمن شيئا وهو ضعيف كما سبق (وترك  
الكلام في الصلاة فريضة) لحديث زيد بن أرقم قال كنا نتكلم في الصلاة يكلم  
فرجل منا صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة حتى نزلت (وقوموا لله قانتين) فأمرنا  
بالسكوت ونهينا عن الكلام رواه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم  
وحديث معاوية بن الحكم السلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له إن هذه الصلاة  
لا تصلح وفي فقط لا يحل فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقرآءة  
تقرآن رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي ولأدلة أخرى سبقت في الصلاة  
(والتشهدان سنة) أما الأول فتقدم دليله مع دليله بنية جلوسه وأما الثاني فقيامه  
عليه ولحديث المعوية صلاته فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر فيه التشهد



وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا  
 قصد الإمام في آخر صلاته ثم أحدث قبل أن يقف فقد تمت صلاته وفي رواية  
 ثم أحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته) رواه أبو داود والترمذي والبيهقي  
 وألفاظهم فيه مختلفة وهو ضعيف مضطرب (والقنوت في الصبح حسن) ثبوته  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سبق في الصلاة (وليس بسنة) لعدم  
 موافقته صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم عليه لما قنت في الفجر بعد الركوع شهراً ثم  
 ترك كما قال أنس وغيره إذ لو واظب عليه لكان ذلك معلوماً عند أصحابه ولما  
 أنكروه الكثير منهم كما قال سعيد بن طارق الأشجعي قلت يا أبت إنك قد صليت  
 خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله  
 عنهم وهنا بالكوفة منذ خمس سنين فكأنوا يقتنون في الفجر؟ فقال أي بني  
 حدث رواه أحد وأصحاب السنن وقال الترمذي حسن صحيح وروى الدارقطني  
 عن سعيد بن جبير قال أشهد أني سمعت ابن عباس يقول القنوت في صلاة الفجر  
 بدعة وروى البيهقي عن أبي مجلز قال صليت مع ابن عمر صلاة الصبح فلم يقنت  
 قلت له لا أراك قنت فقال لا أحفظه عن أحد من أصحابنا . (واستقبال القبلة  
 فريضة) إجماعاً لقوله تعالى (فول وجهك شطر المسجد الحرام) وقوله  
 صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المصطفى صلواته فإذا قنت إلى الصلاة  
 فأصبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر، متفق عليه وحديث ابن عمر قال  
 بينما الناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال إن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها  
 وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة رواه أحمد والبخاري ومسلم  
 (وصلاة الجمعة والنهي إليها فريضة) لما سبق في الجمعة (والوتر سنة واجبة)  
 لحديث أبي أيوب الأنصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والوتر  
 حق فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن  
 أحب أن يوتر بواحدة فليفعل رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وفي  
 لفظ لابي داود الوتر حق على كل مسلم وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم من لم يوتر فليس منا رواه أحمد وحديث علي عليه السلام قال  
 الوتر ليس بحتم كعباءة المكتوبة ولكنه سنة منها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 (م ٢٣ - مسائل)

رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه ونظفه ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوتر وقال يا أهل القرآن أوتروا فإن الله وتر يحب الوتر وحديث خارجة بن حذافة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قد أمدكم الله بصلاة هي خير لكم من حر النعم وهي الوتر لجمعها لكم فيها بين العشاء الآخرة إلى طلوع الفجر رواه أبو داود والترمذي وقال غريب وابن ماجه ، ( وكذلك صلاة الميدين ) لمواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليها ( والحسوف والاستسقاء ) لفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها كما مر فيهما ( وصلاة الخوف واجبة أمر الله سبحانه وتعالى بها ) فقال ( وإذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة فلتنقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سمعوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم ) وقد تقدمت الأحاديث بها في بابها ( والفصل لدخول مكة مستحب ) لما سبق في الحج ( واجمع ليلة المطر تخفيف ) لما سبق في الصلاة ولقول ابن عباس رضي الله عنهما لما سئل عن سبب جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء : أراد أن لا يخرج أمته ، وهو في الصحيح . ( وقد فعله الخلفاء الراشدون ) كما رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن سعيد بن أبي هلال حدثه أن ابن قسيط حدثه أن جمع الصلاتين بالمدينة في ليلة المطر المغرب والعشاء سنة وأن قد صلاها أبو بكر وعمر وعثمان على ذلك وجمعهما أن العشاء تقرب إلى المغرب حين يهلى وكذلك أيضاً يصاؤون بالمدينة . ( واجمع بمرقة والمزدلفة سنة واجبة ) لما سبق في الحج ( وجمع المسافر في جد السير رخصة وجمع المريض يخاف أن يغلب على عقله تخفيف وكذلك جمعه لعله فيكون ذلك أرفق به ) وقد سبق دليل كل هذا في الصلاة ( والفطر في السفر رخصة ) لما سبق في الصيام ( والاقصافيه واجب ) لما سبق في الصلاة ( وركعتا الفجر من الرغائب وقيل من السنن ) أما كونها من السنن فقد سبق دليله في الصلاة وهو معنى كونها من الرغائب عندي وأما هذا التفريق الذي لم يتم عليه دليل فليطلب من شروح الفروع وقد أطال القول فيه في تحقير المباحة ( وصلاة الضحى نافلة ) لورودها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلا وترغياً من طريقين وثلاثين محايياً فهي بالغة حد التواتر القطعي كما نص عليه جماعة من الحفاظ وأولهم فيما أعلم محمد بن جرير الطبري وجمعها الحاكم في جزء مفرد

وكذلك الحافظ السيوطي في « تذكرة من ضحى في صلاة الضحى » واختصره في  
الحاوى واختلقت الأحاديث في عددها والذي رواه الكثير من الصحابة عن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلاً وقولاً أربعة قال الحاكم في كتاب فضل  
الضحى ضحبت جماعة من آئمة الحديث الحفاظ الأئمة فوجدتهم يختارون هذا  
العدد يعنى أربع ركعات ويصلون هذه الصلاة أى صلاة الضحى أربعاً لتواتر  
الأخبار الصحيحة فيه وإليه أذهب وإليه ادعوا اتباعاً للأخبار المأثورة واقتداء  
بمشايخ الحديث فيه اه وفيها مع هذا اختلاف في الفعل والترك وقد بسط القول  
فيها ابن القيم في الهدى النبوى فليراجع من شاء ( وكذلك قيام ومضات نافذة  
وفيه فضل كبير ومن قامه إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه والقيام  
من الليل في رمضان وغيره من النوافل المرشبة فيها ) من النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم بأحاديث كثيرة أفردها الحافظ محمد بن نصر المروزي في كتابه قيام  
الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر وهو كتاب نفيس في باب طبع بالهند  
اختصاره للقرى الذى حذف منه المكرر وأسانيد الآثار الموقوفة وأبقى  
الأحاديث المرفوعة بأسانيداً فسلك أحسن طريق في الاختصار لو كان اختصار  
الأسانيد يوماً ما حسناً وقد سبق ذكر قيام رمضان في كتاب الصيام ( والصلاة  
على موتى المسلمين فريضة ) لحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
صلوا خلف من قال لا إله إلا الله وصلوا على من قال لا إله إلا الله رواه الدارقطنى  
بأسانيد ساقطة واهية وقد اتفق المسلمون على وجوب الصلاة على الميت وفرضيتها  
ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد به من المالكية ولم ينقل في حديث أن الصحابة  
لم يصلوا على ميت في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا بعده إلا على الشهداء وهو أعظم  
دليل مع قوله ﷺ في الحديث الصحيح الآتى صلوا على صاحبكم فإنه صريح في الوجوب  
( يحملها من قام بها ) لأنه لم ينقل في زمان النبي ﷺ استدعاء جميع الحاضرين للصلاة على الميت  
بل كان ﷺ يكتفى بمن حضر كما أنهم كانوا لا يؤذونه في بعض الأحيان بالصلاة على  
الموتى ويكتفون بصلاتهم دونه كما في الصحيح من سؤاله ﷺ عن السوداء التى كانت  
تحم المسجد وإخبارهم أنها ماتت وأنهم صلوا عليها ليلاً وكرهوا أن يؤذوه بالليل  
فذهب إلى قبرها وصلى عليها ولو كان فرضاً على الجميع لما تركوا إعلام ولأنه كان في  
بداية أمره لا يصل على من عليه دين وكان لا يصل أيضاً على من غل أو قتل نفسه  
كما قال جابر بن سمرة أف رجلاً قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه

وسلم ورواه أحمد، مسلم والأربعة وقال زيد بن خالد الجهني إن رجلاً من المسلمين توفي بغير واهد ذكر لرسول الله ﷺ فقال صلوا على صاحبكم فتغيرت وجوه القوم لذلك فلما رأى الذي بهم قال إن صاحبكم غل في سبيل الله ففتشنا متاعه فوجدنا فيه خرزاً من خرز اليهود ما يساوي درهمين رواه أحمد وأبو داود بسند صحيح (وكذلك مواراتهم بالدفن) لأن في ترك الميت على وجه الأرض متكافئاً لحرمته ويتأذى الناس برأحتهم وهو أمر معلوم بنقل الكفاية عن الكفاية بما لا يحتاج إلى نقل خاص كسائر الضروريات الواجبة (وغسلهم سنة واجبة) لما سبق قريباً وكان الأول ذكره هنا مع الصلاة والدفن (وكذلك طلب العلم فريضة عامة يعملها من قام بها) حفظاً لعقائد الإيمان وأحكام الشريعة التي لا تخلو عنها أفعال للمكثفين (إلا ما يلزم الرجل في خاصة نفسه) لأن ما لا يعرف الفرض إلا به فهو فرض ولقوله ﷺ طلب العلم فريضة على كل مسلم ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث جماعة من الصحابة منهم أنس وابن مسعود وابن عباس وأبو سعيد وابن عمر وعلي وابن الحسين وأبو هريرة لحديث أنس ورو عنه من رواية جماعة من أصحابه منهم قتادة وثابت وعمر بن سفيان وإبراهيم النخعي وسلام الطويل وعاصم الأحول وزباد بن ميمون وموسى بن جابر وابن شهاب والأعمش وأبو عاتكة ومسلم الأعور وإسحاق بن عبد الله والزيبر بن الحزير وأبو حنيفة وحيد والمثنى بن دinar وقد خرجت جميع هذه الطرق بأسانيدها في جزء خصصته لطريق هذا الحديث وهو على الجملة أعنى حديث أنس عند ابن ماجه وابن عبد البر في العلم وابن شاهين في الأفراد وأبي بكر بن المقرئ في الأربعين والحاكم في تاريخ نيسابور والبزار في المسند والطبراني في الصغير والخطيب في التاريخ وأبي نعيم في الحلية وفي تاريخ أصبهان وأحاديث الباقيين يطلب تخريجها من الجزء المذكور مع بيان الحق والصواب في رتبته الاصطلاحية التي اختلف الناس فيها اختلافاً كبيراً فذهب جمهور الحفاظ أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو داود والبزار والحاكم والبيهقي وابن عبد البر وابن الصلاح والثواري والذهبي وغيرهم إلى أنه ضعيف ومعلول من جميع طرقه وذهب الحفاظ أبو الحسن بن القطان القديم صاحب ابن ماجه والحافظان البخاري والسيوطي إلى أن بعض طرقه حسن وذهب الحفاظ جمال الدين المزي إلى أنه بمجموع طرقه يبلغ رتبة الحسن وحكي الحفاظ أبو الفضل العراقي عن بعض الأئمة أنه صححه وإلى ذلك مال الحفاظ السيوطي وحكم ابن الجوزي بوجهه وبطلانه وذلك من اضطرابه فأورده في الملل وفي الموضوعات وأغرب الحفاظ السيوطي

فأشار إلى أنه بلغ حد التواتر وتبعه بعض شيوخنا على ذلك وبالوقوف على جزئنا المذكور يعلم الحق من هذه الأقوال وأنه صحيح لاضيف ولا متواتر (وغيره)  
 الجهاد عامة يحملها من قام بها (لما سبق في الجهاد) (إلا أن ينشئ العدو محلة قوم فيجب فرضاً عليهم قتالهم) لأنه من باب إغاثة الملهوف ونصرة المظلوم ولأنه إنما كان واجباً على الكفاية لإمكان قيام البعض به فإذا دام العدو لم يمكن البعض القيام به فتعين على الجميع ولأنه إنما كان على الكفاية حيث كان الإسلام عزيراً والمسلمون في مأمن من العدو فإذا دام تعين على كل مسلم نصرة دينه للأداة القاضية بوجوبه وقد تقدم في الجهاد بعضها (إذا كانوا مثلي عددهم) قوله (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين، وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين) وهذا أمر بلفظ الخبر لأنه لو كان خبراً لم يقع الخبر بخلاف الخبر فدل على أنه أمر المائة بمصاهرة المائتين وأمر الألف بمصاهرة الألفين (والرباط في تغرر المسلمين وسددها وحياطينها واجب يحمله من قام به) كالجهاد لما سبق فيه (وصوم شهر رمضان فريضة) لما سبق في الصيام وغيره (والاعتكاف نافعة) لما سبق في بابه (والشفل بالصيام مرغّب فيه) من التي ~~يكون~~ بالاحاديث الكثيرة البالغة حد التواتر المتوى وقد جمعها أبو الحسن البكري في مجله لطيف وفي الترغيب للحافظ المنذرى منها ما فيه الكفاية للراغب العامل، (وكذلك صوم يوم عاشوراء) فقد قال أبو قتادة سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صيام يوم عاشوراء فقال يكفر السنة الماضية ورواه الترمذي وابن ماجه وابن حبان والطحاوي في مشكل الآثار بلفظه صيام يوم عرفة إلى أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام يوم عاشوراء إلى أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله، وهو الحديث المشهور بمسلسل عاشوراء، وقد سمعناه ورويناه كذلك بشرطه وأفردناه بجزء مستقل مطبوع وقد عده الحافظ السيوطي في الأزهار من الأحاديث المتواترة فقال أخرجه مسلم عن أبي قتادة وابن ماجه عن قتادة بن النعمان والنسائي عن ابن عمر والبخاري عن أبي سعيد وأحمد عن عائشة والطبراني عن زيد بن أرقم وسهل بن سعد وفي فضل عاشوراء والأمر بصيامه أحاديث يطول نقلها وقد أفردنا جماعاً بالتأليف (ورجى) فقد قال أبو داود في سننه حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد بن أبي سلمة عن سميع الجري عن أبي السليل عن خريب بن نفيع عن مجيبة الباهلية عن أبيها أو عمها أنه

أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسلم ثم انطلق فأثابه بدنة وقد تغير حاله  
وهيأة فقال يا رسول الله أما تعرفني قال ومن أنت قال أنا الباهلي الذي جئتكم عام الأول  
فما غيرك وقد كنت حسن الحياة قال ما أكلت طعاماً منذ فارقتك إلا ليل قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم عذبت نفسك ثم قال صم شهر الصبر ويوماً من كل الشهر  
قال زدني قال صم يومين قال زدني قال صم ثلاثة أيام قال زدني  
قال صم من الحرم وارك، صم من الحرم واترك فقال بأصابعه الثلاثة فضمها ثم  
أرسلها وروى النسائي من حديث أسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله لم أرك تصوم  
من الشهر ما تصوم في شعبان قال ذاك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان  
الحديث ففي هذا الحديث إشارتان بأن في رجب مشاحة برمضان وأن الناس يشتغلون  
فيه من العبادة بما يشتغلون به في رمضان ويغفلون عن تطهير ذلك في شعبان وفي  
تخصيص ذلك بالصوم إشارتان بفضل صيام رجب وأن ذلك كان لهم مقررأ معلوماً هذا  
أمثل ما ورد في رجب وما عداه فباطل موضوع أو ساقطواه كما بينه الحافظ في كتابه  
مبين المعجب بما ورد في رجب وأورد كل تلك الأحاديث أو جعلها وتكلم عليها  
وبين من فيها من الضعفاء والوضايع وقال في أول الكتاب: لم يرد في فضل شهر  
رجب ولا في صيامه ولا في صيام شيء منه معين ولا في قيام ليلة مخصوصه فيه حديث  
صحيح يصلح للحجة وقد سبقني إلى الجزم بذلك الإمام أبو إسماعيل الهروي الحافظ  
رويناه عنه بإسناد صحيح وكذلك رويناه عن غيره ثم ختم الجزء بفصل ذكر فيه آثاراً  
واردة في النبي عن صوم رجب كله فقال قال ابن ماجه في السنن حدثنا إبراهيم بن المنذر  
حدثنا داود بن عطاء حدثنا زيد بن عبد الحميد عن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس  
عن أبيه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم رجب كله  
رواه الطبراني في الكبير عن مسدد المطار عن إبراهيم بن عطاء وداود بن عطاء المذكور  
لبنه ابن ميمون ورواه البيهقي في فضائل الأوقات من هذا الوجه وقال: داود بن عطاء  
ليس بالقوي وإنما الرواية فيه من فضل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحرف الراوي  
الفضل إلى النبي ثم إن صح فهو محمول على التنزيه والمعنى فيه ما ذكره الشافعي في  
القديم قال وأكره أن يتخذ الرجل صوم شهر يكمله من بين الشهور كما يكمل رمضان  
قال وكذلك أكره أن يتخذ الرجل يوماً من الأيام وإنما كرهت هذا لتلا يتأسي  
بجاهل فيظن أن ذلك واجب قال الحافظ والحديث الذي أشار البيهقي إليه من رواية  
ابن عباس أخرجه من طريق عثمان بن حكيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم حتى يقول لا يفطر ولا يفطر حتى يقول لا يصوم وروينا في كتاب أخبار مكة للفاكي بإسناد لا بأس به عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لا تتخذوا رجبا عيداً ترونه حتماً مثل شهر رمضان إذا أنظرتم منه حتم وتفتيتوه وقال عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عطاء قال قال ابن عباس ينهى عن صيام رجب كله أن لا يتخذ عيداً وهذا إسناد صحيح ومثل هذا ما روينا في سنن سعيد بن منصور ثنا سفيان يعني ابن عيينة عن مسعر عن وبرة هو ابن عبد الرحمن عن خرشة بن الحر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يضرب أيدي الرجال في رجب إذا رفضوها عن الطعام حتى يضعوها فيه ويقول إنما هو شهر كان أهل الجاهلية يعظمونه وروى نحو ذلك عن أبي بكره فهذا انتهى منصرف إلى من يصومه معظماً لأمر الجاهلية أما إن صامه لقصد الصوم في الجملة من غير أن يجعله حتماً أو يخص منه أياماً معينة بواجب على صومها بحيث يظن أنها سنة فهذا من فعله مع السلامة استثنى لا بأس به فإن خص ذلك أو جعله حتماً فهذا محذور قال ومن ذلك ما روينا من طريق ابن وهب حدثني معاوية بن صالح عن أوزير بن سعيد عن أمه أنها كانت دخلت على عائشة فذكرت لها أنها تصوم رجبا فقالت عائشة صومي شعبان فإن فيه الفضل قد ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم ناس يصومون رجبا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأين هم من صيام شعبان ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن داود بن قيس عن زيد بن سلة قال ذكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوم يصومون رجبا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأين هم من صيام شعبان قال زيدو كان أكثر صيام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد رمضان شعبان ١٥ (وشعبان) الحديث أسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين وأحب أن يرفع علي وأنا صائم ورواه النسائي وحديث أنس قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الصوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم رمضان الحديث ورواه الترمذي وقال غريب هذا ما ورد من الترغيب فيه وباقي الأحاديث إنما هي من فعله صلى الله عليه وسلم وقد علل ذلك بكون الأعمال ترفع فيه كاسبق وروى أبو يعلى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم شعبان كله قالت قلت يا رسول الله أحب الشهور إليك تصومه شعبان قال إن الله يكتب فيه على كل نفس مئة تلك السنة فأحب أن يأتي أجلي وأنا صائم وفي هذا السند مسلم بن خاله

النجي وهو متكلم فيه لكنه وثق بذلك قال عنه الحافظ المنذرى غريب واستاده حسن فان ثبت قلعه صلى الله عليه وسلم كان يصومه للمثنين ذكر لكل واحد من السائلين متى لم يذكره للأخر لكن يحكى على كلام الحديثين مارواه الطبراني في الأوسط من حديث عائشة أيضا قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام فربما آخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة وربما آخره حتى يصوم شعبان رواه الطبراني في الأوسط وفيه محمد بن أبي ليل سوء الحفظ فهذا يدل على أن سبب صيامه لشعبان هو قضاء ما تجمع عليه صلى الله عليه وسلم من الثلاثة التي كان يصومها كل شهر فانها تستغرق شهر شعبان وكان الحافظ لم يستحضر هذا الحديث فقل ما فيه عن بعض العلماء فقال في تعيين العجب وأما حديث عائشة رضى الله عنها ما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم أكمل شهرا قط إلا رمضان وما رأته أكثر صياما منه في شعبان فظاهره فضيلة الصوم في شعبان على غيره لكن ذكر بعض أهل العلم أن السبب في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم كان ربما حصل له الشغل عن صيام الثلاثة أيام من كل شهر بسفر أو غيره فيقتضيها في شعبان فلذلك كان يصوم في شعبان أكثر ما يصوم في غيره لأن لصيام شعبان فضيلة على صيام غيره وما يقرى هذا للتأويل مارواه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل النصف من شعبان فلا تصوموا وفي رواية فلا يصوم من أحد وفي رواية إذا دخل النصف من شعبان فأمسكوا عن الصيام وقد ذكر بعض أهل العلم أن هذا النهي للبالغة في الاحتياط لئلا يختلط برمضان ما ليس منه ويكون هذا بمعنى نهي صلى الله عليه وسلم أن يتقدم أحد رمضان بيوم أو يومين أو على هذا فصيام شعبان غير مرغوب فيه (ويوم عرفة) لما سبق في عاشوراء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في عرفة يكفر ستينين وإن الحافظ السيوطي عده من الأحاديث المتواترة وفي حديث آخر عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمدله بألف يوم روى الطبراني في الأوسط وفي استاده دلم بن صالح ضعفه ابن معين وابن حبان وحسنه مع ذلك الحافظ المنذرى ولعله لقول أبي داود ليس به بأس ورواه البيهقي في الشعب بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صيام يوم عرفة كصيام ألف يوم (والتروية) لأعرف في الترغيب في صومه بخصوصه حديثا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما روى في فضل العمل في عشر ذي الحجة على العموم وهي أحاديث مرفوعة في الصحيح والسنة وغيرها كحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم



ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله عز وجل من هذه الأيام يعني أيام العشر  
قالوا يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله قال ولا الجهاد في سبيل الله إلا رجل خرج  
بنفسه وماله ثم لم يرجع من ذلك بشئ، رواه البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه  
والبيهقي وورود نحوه من حديث ابن مسعود وجابر وأبي هريرة وغيرهم ونقط  
حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من أيام أحب إلى الله أن  
يتجدد فيها من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة  
منها بقيام ليلة القدر رواه الترمذي وابن ماجه وغيرهما وفي سنده مقال قاله  
الترمذي حديث غريب لا تعرفه إلا من حديث مسعود بن واصل عن التماس بن  
قهم وسألت البخاري عن هذا الحديث فلم يعرفه من غير هذا الوجه وروى البيهقي  
والاصماني في الترغيب عن أنس قال كان يقال في أيام العشر بكل يوم ألف يوم ويوم  
عرة عشرة آلاف يوم يعني الفضل فهذا عام في العشر لافي خصوص يوم التروية  
(وصوم يوم عرة لغير الحاج أفضل منه للحاج) لحديث أبي هريرة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرة بعرفة رواه أبو داود والنسائي وابن  
خزيمة والبيهقي وفي الصحيحين من حديث أم الفضل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
مفطرا يوم عرة في حجته (وزكاة العين والحرم والماشية فريضة) لما سبق في بابها  
(وزكاة الفطر سنة فرضها رسول الله ﷺ) لما سبق في بابها أيضا (وحج البيت فريضة  
والعمرة سنة واجبة والتلبية سنة واجبة والتلبية بالحج فريضة) سبق دليل كل هذا في  
الحج (والطواف للأفمنة فريضة) للإجماع وقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق  
وحديث عائشة قالت حبينما مع رسول الله ﷺ فأفصنا يوم النحر وحاضرت صفية  
فأراد رسول الله ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله فقلت يا رسول الله إنها حاض  
فقال أحابستكم فقالوا يا رسول الله قد أفاضت يوم النحر قال فلتفروا فلتفروا  
عليه وفي رواية فلا إذن، فدل على أنه لا بد منه (والسعي بين الصفا والمروة فريضة)  
لحديث حبيبة بنت أبي جبر (١) قالت رأيت رسول الله ﷺ يطوف بين الصفا والمروة  
والناس بين يديه وهو وراءهم وهو يسمي حتى أرى ركبته من شدة السعي تدويره  
أزاره وهو يقول اسموا فإن الله كتب عليكم السعي رواه أحمد والشافعي والداود والترمذي  
والبيهقي وحديث صفية بنت شيبة أن امرأة أخبرتها أنها سمعت النبي صلى الله  
(١) في نصب الراية المطبوع بناية المجلس العلمي بذاجيل : تجزأة وهو من  
الاعطاط الحكمة الواقعة في هذا الكتاب ولم ينه عليها الأستاذ الكورني

عليه وسلم بين الصفا والمروة يقول كتب عليكم السعي فاسموا رواه أحمد والدارقطني والبيهقي ولفظهما عن صفية قالت أخبرني نسوة من بنى عبد البارقي أدركني رسول الله ﷺ فلن دخلن دار بني أبي حسين فاطلنا من باب مقطع ورأينا رسول الله ﷺ يشد في المسمى حتى إذا بلغ زقاق بني فلان موحناً قد سماه من المسمى استقبل الناس فقال يا أيها الناس اسموا فإن المسمى قد كتب عليكم وحسن النبوي إسناده (والطواف المتصل به واجب) لقول النبي صلى الله عليه وسلم كما سبق في الحج وفعله يان الواجب إلا ما خصه الدليل والحديث ابن عباس قال لما قدم رسول الله ﷺ قال المشركون إنه يقدم عليكم قوم وهتهم حتى يثرب ولقوا عنها شراً فأطلع الله عز وجل نبيه ﷺ على ذلك فأمر أصحابه أن يرملوا وأن يمشوا ما بين الركنين ، فهذا أمر بالطواف جملة (وطواف الإفاضة أكد منه) هذا مكرر ثم لا معنى له فإن أراد بقوله في طواف القدوم واجب وجوب السن كما هو الراجح في المذهب ، فطواف الإفاضة ركن بالاجماع ولا يعبر عن الركن بأنه أكد من السنة وإن أراد الوجوب على حقيقته فالواجب ليس فيه ما هو أكد من غيره وإن أراد أنه ركن والاول واجب فكذلك لا يعبر عن الركن بأنه أكد من الواجب فهي جملة لا معنى لها إلا التكرار بدون فائدة (والطواف للوداع سنة) لسقوطه عن الحائض إذ لو كان واجباً لما سقط عنها في الصحيحين من حديث عائشة قالت لما أراد النبي ﷺ أن ينفر إذا صفية على باب خباتها كثيرة حزينة فقال عذري حاتي إنك لحابستنا ثم قال لما أكنت أفضت يوم النحر قالت نعم قال فانفري وقد سبق قريباً بسياق آخر (والمبيت بعده ليلة يوم عرفة سنة) اقتداء بالنبي ﷺ كما سبق في الحج وإنما لم يكن واجباً لعدم إطلاق نسك بمعنى تلك الليلة ولأن بعض الصحابة كان يبيت بمكة تلك الليلة ولقول ابن الزبير أنه من سنة الحج كما سبق (والجمع بعرفة واجب) وجوب السن للحكاية ابن عبد البر الاجماع على سنته وقد تقدم دليله في الحج (والوقوف بعرفة فريضة) للاجماع وحديث عروة بن مضر قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمزدلفة حين خرج إلى الصلاة فقلت يا رسول الله إني جئت من جبل طي أكلت راحتي واثبت نفسي والله ما تركت من جبل إلا وقفته عليه فهل لي من سج فقال رسول الله ﷺ من شهد صلاتنا هذه وقف معنا حتى تدفع وقد وقف بعد ذلك بعرفة فيلاً أو نهراً فقد تم حجه وفعى قته رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذي وابن

حيان والحاكم والدارقطنى وحديث عبدالرحمن بن بصر أن ناساً من أهل نجد أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بمرفة فسألوه فأمر متدياً بتأدى : الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقام أدرك رواه أحدوا الأربعة وان حبانو الحاكم والدارقطنى والبيهقى ( وميت المزدلفة سنة واجبة ) لميته عليه السلام بها كما سبق في الحج وإنما لم يجب قياساً على الميت بمعنى ( ووقوف المشعر الحرام مأثور به ) لقوله تعالى فاذكروا الله عند المشعر الحرام وقد وقف النبي صلى الله عليه وسلم كما سبق وإنما لم يكن واجباً وجوب الفرائض لأنه نكسك يفعل بمعنى فلم يكن واجباً وجوب الفرائض كالحلاق والميت ولأنه نكسك يفعل بغير مكة بعد الإحرام لا يتعلق فوات الحج بفواته فلم يكن فرضاً كالميت بمزدلفة ( وكذلك الحلاق ) لا مر في الحج ( وتقييل الركن سنة واجبة والفصل للإحرام سنة وغسل عرفة سنة والفصل لدخول مكة مستحب ) تقدم دليل هذا في الحج فلا وجه لاعادته ( وصلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة ) لحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة رواه مالك وأحمد والبخارى ومسلم والترمذى والنسائى وجماعة ( والصلاة في المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فذا أفضل من الصلاة في سائر المساجد واختلف في مقدار التضعيف بذلك بين المسجد الحرام ومسجد الرسول عليه الصلاة والسلام ولم يختلف أن الصلاة في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم أفضل من ألف صلاة فيما سواه وسوى المسجد الحرام من المساجد ) لقوله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وهو حديث صحيح بل متواتر لوروده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حديث جماعة من الصحابة كابي هريرة وابن عمر وجابر بن عبد الله وجبير بن مطعم وعبد الله بن الزبير وعائشة وأبي خزيمة وميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وسعد ابن أبي وقاص وعلي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري وأنس بن مالك وأبي الدرداء وعبد الله بن عثمان بن الأرقم عن أبيه عن جده الأرقم وعمر بن الخطاب موقوفاً لحديث أبي هريرة رواه أحمد والبخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى وجماعة وله عن أبي هريرة طرق متعددة وحديث ابن عمر زواه أحمد ومسلم والنسائى وابن ماجه والطحاوى في مشكل الآثار والبيهقى والخطيب وأبو نعيم في تاريخ أصبهان وحديث جابر رواه أحمد وابن ماجه والطحاوى وأبو نعيم في

لتاريخ وحديث جبير بن مطعم رواه الطيالسي وأحمد والطحاوي والبخاري وأبو يعلى والطبراني وحديث عبدة بن الزبير رواه أحمد والطيالسي والبخاري بن أبي أسامة في مسانيدهم والطحاوي والبخاري والطبراني وأبو أسيم في الخلية وحديث عاتقة رواه الطحاوي والبخاري والهولاني في الكنى وحديث أبي ذر رواه الطحاوي والحاكم في المستدرک في أواخره وحديث ميمونة رواه أحمد ومسلم والطحاوي وحديث سعد بن أبي وقاص رواه أحمد والطحاوي والبخاري وأبو يعلى وحديث علي رواه البخاري بن أبي أسامة والبخاري في مسندهما وحديث أبي سعيد الخدري رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري والطحاوي وحديث أنس رواه البخاري والطبراني في الأوسط وله عند أبي نعیم في الخلية حديث آخر قال فيه عشرة آلاف بدل ألف وحديث أبي هريرة رواه الطحاوي والطبراني وحديث الأرقم رواه أحمد والطبراني في الكبير والطحاوي إلا أنه وقع له حذف في الإسناد فجعله من مسند عبدة بن عثمان لا من مسند جده الأرقم واختر بذلك بعض المتأخرين فقدم من رواة هذا الحديث، الصحابة وحديث عمر بن الخطاب الموقوف رواه الطحاوي في مشكل الآثار وموضع بسط أسانيد هذه الأحاديث ومتونها كتابنا في الأحاديث المتواترة أعان الله على إكمالها (وأهل المدينة يقولون إن الصلاة فيه أفضل من الصلاة في المسجد الحرام بدون الألف) مستدلين بأن معنى الاستثناء وقوله صلى الله عليه وسلم إلا المسجد الحرام فإن الصلاة في مسجد أفضل من الصلاة فيه بدون الألف وأيدوا ذلك بما وقع في حديث ابن الزبير عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه قالوا فهذا يدل على أن مسجد المدينة يفضل به تسمة صلاة ويفضل غيره بألف وكذلك في بعض طرق حديث عائشة مرفوعة أصلاً في المسجد الحرام أفضل من مائة في غيره ولا دليل لهم في هذا التأويل ولا في هذه الأحاديث لضعف أسانيدها وحصول الحذف واختصار فيها وقد وردت الأحاديث مصرحة بأفضلية حرم مكة ومبينة معنى الاستثناء ففي مسند أحمد وصحيح ابن حبان من حديث عبدة بن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدتي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا وفي رواية ابن حبان وصلاة في ذلك أفضل من مائة صلاة في مسجد للمدينة وهذا أصل الحديث الذي أوقعه مختصراً فأيدوا بذلك تأويلهم وفي مسند أحمد وسنن ابن ماجه من حديث جابر بن عبد الله

مرفوعاً صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد للحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه وفي مسند الإمام من حديث أبي الترداء مرفوعاً الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدى بألف صلاة والصلاة في بيته المقدس بمئتمائة صلاة وكذا هو عند الطحاوى في المشكل والطبرانى في الكبير وقال التواترى إن سنده حسن وفي سنن البيهقى من حديث ابن عمر مرفوعاً صلاة في مسجدى هذا تعدل ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام فهو أفضل فهذه أحاديث صريحة في إبطال ذلك التأويل وتمييز فضل حرم مكة على حرم المدينة على مشرفه أفضل الصلاة والسلام ( هذا كله في الفرائض وأما التوافل في البيت أفضل ) لحديث زيد بن ثابت أن النبي ﷺ احتج حجره في المسجد فصل فيها رسول الله ﷺ ليالى حتى اجتمع إليه ناس ثم فقدوه يوماً فظنوا أنه قد نام فجعل بعضهم يتنصع ليخرج إليه فقال ما زال بك الذى رأيت من صنعكم حتى خشيت أن يكتب عليكم قيام الليل ففعلوا أياها الناس في بيوتكم فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة رواه أحمد والبخارى ومسلم والأربعة إلا ابن ماجه والطحاوى في المشكل والبيهقى في السنن وغيرهم ( والتنفل بالركوع لأهل مكة أحب اليها من الطواف والطواف للفراب أحب اليها من الركوع لفة وجود ذلك لهم ) وهذا التفصيل منقول عن ابن عباس وعطاء وسميد بن جبير ومجاهد قالوا الصلاة لأهل مكة أفضل والطواف للفراب أفضل فعمل المصنف الثانى بقة وجود الطواف للفراب وعلى غيره الأول بعدم مزاحمة أهل مكة للفراب وتضييق المطاف عليهم وهذا يقتضى أفضلية الصلاة لأهل مكة في وقت الحج فقط لأنه الذى تقع فيه المزاحمة وظاهر كلام المؤلف العموم والذى يقتضيه الدليل أن الطواف أفضل للجميع لأن التمرغيب الوارد في الطواف وقدر الثواب فيه أعظم مما ورد في نوافل الصلاة بالنظر للبقارة بين الركنين من النافاة والسبعة الأشواط منها أيضاً وقد روى الأزرقي في تاريخ مكة والبيهقى وغيرهما بسند حسن عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ ينزل الله كل يوم على حجاج بيته الحرام عشرين ومائة رحمة ستين الطائفين وأربعين للصليين وعشرين للناظرين فهذا صريح في أفضلية الطواف على الصلاة ولعل القائلين بهذه التفرقة تسكروا بقوله في هذا الحديث على حجاج بيته لأن الحجاج هم الفراب فكذلك غير ظاهر فإن من عزم على الحج من أهل مكة يسمى أيضاً حاجاً فهو داخل

في الفضل مع كونه ليس بنزيب ثم إن قوله وأربعين للصلين يعم كل مصل في الحرم من الغرباء وأهل مكة فيكون الطائفون أفضل منهم على كل حال والله أعلم وفي تاريخ مكة للأزرق من طريق ابن جريج أخبرني قدامة بن موسى بن قدامة بن مظعون أن أنس بن مالك قدم المدينة فركب إليه عمر بن عبد العزيز فسأله عن الطواف للغرباء أفضل أم العمرة قال بل الطواف (ومن الفرائض غرض البصر عن المحارم) لقوله تعالى «قل للذين آمنوا من أبنسارهم» الآية وحديث جرير بن عبد الله البجلي قال سألت رسول الله ﷺ عن النظر النجاسة فقال اصرف بصرك رواء أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والبيهقي (وليس في النظرة الأولى بغير تعدد حرج) لحديث جرير المذكور وحديث علي عليه السلام أن النبي ﷺ قال له يا علي إن لك كنزاً في الجنة وإنك ذو قرينها فلا تتبع النظرة النظرة فإنما لك الأولى وليست لك الآخرة رواء أحمد والبخاري والطبراني في الأوسط ورواه أحمد وأبو داود والترمذي والبيهقي وغيرهم من حديث بريدة (ولا في النظر إلى المتجالة) لقوله تعالى «والتواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة» وكان النبي ﷺ يزور بعض العجائز ومعه أصحابه وكذلك كان يفعل الخلفاء الراشدون من بعده كما في صحيح مسلم وغيره عن أنس قال ذهب رسول الله ﷺ إلى أم أيمن زائراً وذهبت معه فقربت إليه ثياباً فأما كان صائماً وإما كان لا يريد فأقبلت على رسول الله ﷺ تصاحبه فقال أبو بكر رضي الله عنه بعد وفاة رسول الله ﷺ لأمر رضي الله عنه اطلق بنا إلى أم أيمن زورهما فلما اتبها إليها بكت فقالا لها ما يبكيك ما عند الله خير لرسول الله ﷺ قالت والله ما أبكي ألا أكون أعلم أن ما عند الله خير لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن أبكي أن الوحي انقطع من السماء فبهجتها على البكاء فجعل يكيان رضي الله عنهم جميعين (ولا في النظر إلى الشهادة لمذر من شهادة عليها وشبهه) للعاجلة الهامة إلى ذلك ولأنه إذا أبيع الغناط النظر مع إمكان نيابة المرأة عنه فلان يباح للشاهد والجراح والطبيب والبائع أولى (وقدر خص في ذلك الغناط) فروى أحمد والداري والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان والبيهقي من حديث المغيرة بن شعبة أنه خطب امرأة فقال النبي ﷺ انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما وروى أحمد ومسلم والنسائي والبيهقي

من حديث أبي هريرة قال كنت عند النبي ﷺ فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنظرت إليها قال لا قال أذهب فانظر إليها فان في عين الأنصار شيئاً وروى الشافعي وعبد الرزاق وأحمد وأبو داود والبخاري ومحمد بن جابر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا خطب أحدكم المرأة فقد أن يرى منها ما يدعوه إلى نكاحها فليقل وروى أحمد والبخاري والطبراني من حديث أبي حمزة أو حميدة قال قال رسول الله ﷺ إذا خطب أحدكم المرأة فلا جناح عليه أن ينظر منها إذا كان إنما ينظر إليها لخطبة وإن كانت لا تعلم ورجاله عند أحد رجال الصحيح (ومن القرائض صون اللسان عن الكذب) لقوله تعالى « ولا تقف ما ليس لك به علم » وقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين » وقوله تعالى « إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله » (والزور) لقوله تعالى « فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور » (والفحشاء) لقوله تعالى « إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى ينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى » (والغيبية) لقوله تعالى « ولا يفتب بعضكم بعضاً ما لست في هذه المحرمات فكثيرة شهيرة لأحاجة إلى ذكرها ثم هي من الأمور المعلوم من الدين بالضرورة (والنميمة) لقوله تعالى « ويل لكل همزة لمزة والهمزة التمام بدليل قوله تعالى « هماز مشاء بنميم وحديث حذيفة أن رسول الله ﷺ قال لا يدخل الجنة تمام وفي رواية قتات وهو التمام رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وجماعة وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بقبرين يعذبان فقال لهما يعذبان في كبير بل انه كبير أما احدهما فكان يمشى بالنميمة وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله الحديث رواه أحمد والدارمي والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والقسائي وابن ماجه والعلياشي وابن خزيمة والحاكم والبيهقي وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من رواية أبي بكرة وعائشة وأبي هريرة وأنس وابن عمر وأبي أمامة ويعلى بن مرة وجابر بن عبد الله وعلي بن أبي طالب وأبي رافع وشداد بن الحاد وعبد الرحمن ابن حنثة وعبد الله بن الصامت وبريدة وشق بن مانع<sup>(١)</sup> ومعاذ وميمونة وأبي موسى الأشعري ونخرج هذه الطرق في كتابي في الأحاديث المتواترة وفي جزء

مفرد لهذا الحديث اسمه كشف الرين بطرق حديث مر على قبرين وأحاديث  
 الغنية معروفة أيضا في كتب الوعظ والتذكير ( والباطل كله ) لما سيذكره  
 المصنف والحديث قتادة مرسل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن  
 أعظم الناس خطايا يوم القيامة أكثرهم خوفاً في الباطل رواه ابن أبي الدنيا في  
 السمعت بسند رجاله ثقات ورواه هو والطبراني بسند صحيح عن عبد الله بن مسعود  
 عن قوله ولفظه إن أكثر الناس خطايا يوم القيامة أكثرهم خوفاً في الباطل  
 واستدل المصنف على ما سبق بحديثين الأول ( قال الرسول عليه الصلاة والسلام  
 من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فيقل خيراً أو ليصمت ) رواه أبو هريرة وأبو  
 شريح الخزاعي وعائشة وأبو أيوب الأنصاري وأبو سعيد الخدري وزيد بن  
 خالد وأنس وعبد الله بن عمرو بن الماس وعبد الله بن عمر بن الخطاب وقاطمة  
 ورجل من الصحابة فهو حديث متواتر خصوصاً وقد رواه عن أبي هريرة  
 جماعة منهم أبو صالح وأبو سلمة بن عبد الرحمن وابن عجلان وعمر بن أبي سلمة  
 وأبو حازم والأعرج وسعيد المقبري ورواه عن أبي صالح أحد رواة عن أبي  
 هريرة أيضاً جماعة منهم عاصم بن بدة وأبو حصين والأعمش وزيد بن أسلم كما  
 ذكرت جميع أسانيدهم في مستخرجي على مسند الشباب والله الحمد وعلى الجملة  
 لحديث أبي هريرة رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه  
 والطحاوي في مشكل الآثار وابن حبان في روضة القلاء والحربي في اكرام  
 الضيف وغيرهم ولفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم  
 الآخر فليكرم ضيفه ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره ومن كان  
 يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت وحديث أبي شريح رواه مالك  
 وأحمد والدارمي والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه والطحاوي والحربي  
 وحديث عائشة رواه أحمد وابنه عبد الله والحربي في اكرام الضيف وحديث أبي  
 أيوب رواه الحربي والباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز وحديث أبي سعيد  
 ورواه أحمد والحربي وحديث زيد بن خالد رواه الحربي وحديث أنس رواه الحربي  
 وحديث رجل من الصحابة رواه أحمد والحربي لإلأنه يورد أكثر هذه الأحاديث  
 مختصرة مقتصر على موضوع كتابه وهو ذكر الضيف ( وقال عليه الصلاة والسلام  
 من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ) رواه عن النبي ﷺ زيد بن ثابت وأبو هريرة  
 والحسن بن علي وابنه مرسل لحديث زيد بن ثابت رواه الطبراني في المعجم الصغير



والقضاى فى مسند الشهاب من طريقه وفى سنده محمد بن كثير بن مروان وهو ضعيف بل متهم وحديث أبى هريرة رواه الترمذى وابن ماجه والقضاى والخطيب فى التاريخ وضمفوا سنده بكونه غير محفوظ من هذا الوجه قال ذلك أكثر الحفاظ أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والبخارى والدارقطنى والخطيب وجماعة وعالمهم ابن عبد البر فقال إنه محفوظ بهذا الإسناد من رواية الثقات ولعل النوى اعتمد كلامه لحسن الحديث فى الأذكار والأربعين وحديث الحسين بن على عليهما السلام رواه أحمد والطبرانى فى الصغير والقضاى فى مسند الشهاب وفى سنده مقال ومرسل على بن الحسن رواه مالك فى الموطأ فى باب ما جاء فى حسن الخلق والخطا فى العزلة وأبو نعيم فى الحلية والقضاى فى مسند الشهاب ( وحرّم الله سبحانه دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم إلا بحقها ) فقال النبى ﷺ أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وفى رواية حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فإذا فعلوا ذلك فقد عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله عز وجل وهو حديث صحيح ثابت متواتر يفيد العلم القطعى لوروده عن النبى ﷺ من حديث أبى هريرة وابن عمر وجابر وأبى بكر وعمر وأوس بن أوس وجابر وأنس وسمرة وسهل بن سعد وابن عباس وأبى بكر وطارق بن أشيم والتميم بن بشير ومعاذ بن جبل وسعد بن أبى وقاص ورجل من بلقين وعلى عثمان وأبى مالك الأشعرى ، وحديث أبى هريرة وحده تواتر عنه تواتراً لا شك فيه من رواية سميد بن المسيب وأبى صالح السمان وأبى صالح مولى التوامة وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وزياد بن قيس والحسن البصرى ومحمد بن الحنفية وكثير بن عبيد وبجاهد وأبى سلة والأعرج وعجلان ولد محمد وعبد الرحمن بن يعقوب وهمام بن منبه وأبى حازم وهلال بن أبى هلال المدني وعبد الرحمن بن أبى عمرة وغيرهم وقد ذكرت هذه الطرق مع متونها فى كتاب المختار من الأحاديث وفى جزء سميت به تعريف السامع بالله لحديث أبى هريرة أخرجه أحمد والأئمة الستة والطائفتى وابن الجارود وابن سعد فى الطبقات والطحاوى فى معانى الآثار وأبو يوسف فى كتاب الخراج والدارقطنى فى سننه والبيهقى وأبو نعيم فى الحلية والخطيب فى التاريخ وابن أبى عاصم فى الدييات وحديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم والمستخرجون عليهما والدارقطنى فى سننه ولم يخرج له أحد فى المسند على سمته وأحاديث الباقرين يطلب تخريجها من جزئنا المذكور، أما الأعراض فى مذكرة مع الدماء الأموال ( ٢٤ مسائل )

في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم التحر في حجة وفيها قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم  
 هذا الحديث وهو خطبة متواترة عن النبي ﷺ من حديث أبي بكره وابن عباس  
 وابصة وأبي حرة الرقاشي وعمار بن ياسر وحجير بن عدى وأبي غادية الجهني وسراء  
 بنت نيمان والعباد بن خالد وغيرهم كذا ذكرته في المتواتر وفي جزء سميت الرغائب في طرق  
 حديث ليبلغ الشاهد منكم الغائب لحديث أبي بكره رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو  
 داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والداري وابن عبد البر في العلم وجماعة وحديثه  
 ابن عباس رواه أحمد والبخاري في الصحيح وفي خلق أفعال العباد وأحاديث الباقيين  
 تطالب من الجزء المذكور (ولا يحمل دم امرئ مسلم إلا أن يكفر بعد إيمانه أو يزني بعد  
 احصائه أو يقتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض أو يمرق من الدين) كما سبق في الحدود  
 (ولتكف يدك عما لا يحمل لك من مال) لما سبق ولحديث ابن مسعود قال قال رسول  
 الله ﷺ سباب المسلم أخاه فسوق وقتاله كفر وحرمة ماله كحرمة دمه رواه أحمد  
 والفظ له والدارقطني والقضاعي في مسند الشهاب (أو جسد) لقوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم في بعض طرق الحديث السابق فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم  
 عليكم حرام وحديث عصمة بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ظهر المؤمن حمى إلا يحقه رواء الطبراني والديلمي في مسند الفردوس ويحتمل أن  
 يريد لمس الجسد المحرم وإن كان ذكر النعم معه قرينة على ما ذكرناه وعلى كل فليس  
 الجسد المحرم حرام لقوله ﷺ كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا فهو مدرك  
 ذلك لأعماله العيان زناها النظر والأذان زناها الاستماع واللسان زناه الكلام  
 واليد زناها البطش والرجل زناها الخطا والقلب هوى ويتمنى ويصدق ذلك الفرج  
 أو يكذبه رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنفثاني من حديث أبي هريرة وفي  
 رواية لمسلم وأبي داود والبدان زنيان زناها البطش والرجلان زنيان زناها  
 المشى والنعم يزني زناها القبل وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأن يظن في رأس  
 أحدكم بخيطة من حديد خير له من أن يلبس امرأة لا تحل له رواه الطبراني والبيهقي  
 ورجال الطبراني رجال الصحيح (أو دم) لما سبق قريباً (ولا تسع بقدملك  
 فيما لا يحمل لك) لحديث أبي هريرة السابق قريباً وحديث ابن مسعود قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العينان زنيان والرجلان زنيان والفرج زني  
 رواه أحمد والبخاري وأبو يعلى وسنده صحيح (وحرم الله سبحانه الفواحش ما ظهر

منها وما بطن ) فقال تعالى ( قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ) وقال تعالى ( ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ) وقال تعالى ( وفروا ظاهر الإثم وباطنه ) وفي الصحيحين من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أحد أغبر من الله من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن وفيها أيضاً عن وراد عن مولاة المنيرة قال قال سعد بن عبادة لو رأيت مع امرأتى رجلاً لضربته بالسيف غير مصفح فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أعجبون من غيرة سعد فوالله لأنا أغبر من سعد والله أغبر منى من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ( وأن يقرب النساء في حيضهن أو نفاسهن ) فقال تعالى ( فاعزّلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطرهن ) وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كافئاً فقد كفر بما أنزل على محمد رواه أبو داود والترمذي وقال ضعف البخاري هذا الحديث من قبل إسناده ورواه النسائي وغيره عن أبي هريرة من قوله ( وحرم من النساء ما تقدم ذكرنا إياه ) في كتاب النكاح مع دليله ( وأمر بأكل الطيب ) فقال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم ) وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال ( يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً إني بما تعملون عليم ) وقال ( يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم ) ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء يارب ، يارب ، ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فأني يستجاب لذلك رواه مسلم والترمذي وآخرون من حديث أبي هريرة ( وهو الحلال ) لقوله تعالى ( ويحل لهم الطيبات ) وقوله هو وجل ( يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً ) فلا يحل لك أن تأكل إلا طيباً ولا تتركب إلا طيباً ولا تسكن ولا تستعمل سائر ما تنفع به إلا طيباً ) للأدلة السابقة في حرمة أموال الناس وغيرها من الأدلة الواردة في وعيد أكل الحرام وأن كل لحم نبت من تحت فالتار أولى به ومن مروة متداوة ( ووراء ذلك مشبهات من تركها سلم ومن أخذها كان كفاراً مع حول الحمى يوشك أن يقع فيه ) كما قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كراخ زعمى حول الحمى يوشك أن يراققه إلا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله في أرضه محرومة

ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسد فسد الجسد كله .  
 ألا وهي القلب رواه البخارى ومسلم والأربعة والطحاوى في المشكل والبيهقى  
 في الزهد وغيره من مصنفاته وغيرهم من حديث الثمان بن بشير وله ألفاظ  
 متعددة ليس هذا محل استيفائها ( وحرم الله سبحانه أكل المال بالباطل ) قال  
 تعالى ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) ( ومن الباطل النصب ) وقد ورد في  
 الوعيد عليه أحاديث كثيرة منها حديث عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم من غصب رجلاً أرضاً ظلاً لى الله وهو عليه غضبان رواه  
 الطبرانى ورواه أحمد بلفظ من اقتطع مال امرئ مسلم بغير حق لى الله وهو عليه  
 غضبان ، وحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من ظلم قيد  
 شبر من الأرض طوقه من سبع أرضين رواه البخارى ومسلم وهو حديث تواتر  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من رواية سعيد بن زيد وأبي هريرة ويعلى بن  
 مرة وأنس وسعد بن أبي وقاص وابن عباس والحكم بن الحارث السبلى وشداد  
 ابن أوس وأبي شريح الخزاعى والمسور بن غزمية وعبيدة بن الصامت وأميمة  
 مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن عمر بن الخطاب ، فحديث  
 سعيد بن زيد رواه أبو يوسف في الخراج وأحمد والبخارى ومسلم والبيهقى  
 وأبو نعيم في الحلية ، وحديث أبي هريرة رواه أحمد ومسلم وأبو نعيم في تاريخ  
 أصبهان والبيهقى وحديث يعلى بن مرة رواه أحمد وابن حبان في صحيحه والطبرانى  
 وأبو بشر الدولابى فى الكنى وحديث أنس رواه الطبرانى ، وحديث سعد بن  
 أبي وقاص رواه أحمد والطبرانى ، وحديث ابن عباس والباقرين رولها الطبرانى  
 ( والتسمى ) فـروه بأنه التصرف فيما لا يؤذن فيه عما تحت يدك ، وقد قال النسي  
 لا يحمل المسلم أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفس منه قال ذلك لشدة  
 تحريم الله من مال المسلم على المسلم رواه ابن حبان فى صحيحه من حديث أبي  
 حميد الساعدى ( والخيانة ) وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول الله أنما  
 نالك الشربكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا غان خرجت من بينهما رواه أبو  
 داود والحاكم وصححه والمارقطنى والبيهقى من حديث أبي هريرة وروى أبو يعلى من  
 حديث الثمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من خان شريكاً فيما اتعنه عليه واسترعاه  
 له فأتا برى منه وفى الصحيحين من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال آية المنافق  
 ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أتمن خان وفى رواية لمسلم وإن صام

وصلى وزعم أنه مسلم (والربا) وقد شداده سبحانه وتعالى فيه فقال في كتابه المحكم العزيزة الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فزجاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . يعق الله الربا ويرى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم ، ثم قال تعالى ويا أيها الذين آمنوا اتقوا الله واذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تيمم فأكرم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) أما السنة في الوعيد على الربا فشمى كثير لا يتسع لجلبه هذا المختصر وقد دلت على أن الربا من الموبقات ومن الكبائر وأن آكله وموكله وشاهديه وكاتبه ملعونون وأنه حق على الله أن لا يدخله الجنة وأن الربا ثلاث وسبعون بابا أيسرها مثل أن يتكح الزجل أمه وأن الدرهم يصيبه الرجل من الربا أعظم عند الله من ثلاث وثلاثين زنية يزنيها في الاسلام وفي بعض الأحاديث أعظم من ست وثلاثين وأن آكله الربا يوم القيامة تكون بطونهم كالبيوت قد ملئت حيات وأن عاقبة الربا إلى قل وإن كثر إلى غير ذلك مما هو مسطر في كتب السنة والوعظ والتذكير (والسحت) وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكعب بن عجرة يا كعب بن عجرة إنه لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت رواء أحمد والحاكم وابن حبان وأبو نعيم في الحلية من حديث جابر بن عبد الله أثناء حديث ورواه الترمذي وابن حبان وأبو نعيم في تاريخ أصبهان من حديث كعب بن عجرة نفسه في حديث طويل قال في آخره يا كعب بن عجرة إنه لا يروى لحم نبت من سحت إلا كانت النار أولى به وقال الترمذي حديث حسن غريب (والقمار) وقد قال تعالى (إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) والميسر هو القمار ، وفي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف فقال في حلفه ياللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ومن قال له أحبه تعالى أقامرك فليصدق وورد في الترد الذي هو من أنواع القمار قوله صلى الله عليه وآله وسلم من لعب ببرد أو نرد شير فقد عصى الله ورسوله رواء مالك والفظ له وأبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه والبيهقي من حديث أبي موسى الأشعري وفي رواية لا يقبل حكمائها أحد يقتظر ما تأتي به إلا عصى الله ورسوله وقوله صلى الله عليه وآله وسلم من لعب بالنردشير فكأنما غمخ

يده في لحم الخنزير ودمه رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه من حديث بريدة.  
 (والفرغ والنش والحديمة والحلاية) وقد تقدم بعض ماورد فيها في البيوع  
 (وحرم الله سبحانه أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به وما ذبح  
 لغير الله وما أعان على موته ترد من جبل أو وقدة بمص أو غيرها والمنخقة بحبل  
 أو غيره إلا أن يضطر إلى ذلك كالميتة وذلك إذا صارت بذلك إلى حال لا حياة  
 بعده فلا ذكاة فيها ولا بأس للضطر أن يأكل الميتة ويشيع ويتزود فإن استغنى  
 عنها طرحها ولا بأس بالانتفاع بجلدها إذا ذبح ولا يصل عليه ولا يباع ولا بأس  
 بالصلاة على جلود السباع إذا ذكيت ويصم ويقتنع بصوف الميتة وشعرها وما  
 ينزع منها في الحياة وأحب إلينا أن يفصل ولا يقتنع بريشها ولا بقرنها وأغلاها  
 وألبابها وكره الانتفاع بأنياب الفيل) هذا فصل تقدم في الذكاة أعاده المؤلف  
 برمته وقد مرنا هناك أدلة جميع هذه القروح (وكل شيء من الخنزير حرام وقد  
 أُرخص في الانتفاع بعشره) لأن الحياة لا تحمله فلا يتجسس بالموت بناء على مذهب  
 مالك من طهارة كل حي حتى الخنزير (وحرم الله سبحانه شرب الخمر  
 قليلها وكثيرها) بما سيذكره المصنف (وشراب العرب يومئذ فضيخ التمر) فقد  
 قال أنس كنت أسمع أبا عبيدة وأبي بن كعب من قضيب زهر وتمر لجأهم أت  
 فقال إن الخمر حرمت فقال أبو طلحة قم يا أنس فأهرقها فأهرقتها متفق عليه  
 (وبين الرسول عليه الصلاة والسلام أن كل ما أسكر كثيره من الاثربة فقليله  
 حرام) في حديث رواه ثمانية من الصحابة وهم عائشة وعبد بن عمر وعبد الله  
 ابن عمرو بن العاص وجابر وعلى وسعد بن أبي وقاص وشوات بن جبير وزيد بن  
 ثابت لحديث عائشة رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان والدرقطني وغيرهم  
 من طرق عنها أنها سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول كل مسكر حرام  
 وما أسكر الفرق منه فله الكف منه حرام وفي لفظ الترمذي فالحسوة منه حرام  
 وحديث عبد الله بن عمر رواه إسحاق بن راهويه والطبراني في الكبير والأوسط  
 ولفظه ما أسكر كثيره فقليله حرام وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رواه  
 عبد الرزاق والسنائي وابن ماجه ولفظه مثل الذي قبله وحديث جابر رواه  
 أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان مثله أيضا وقال الترمذي حديث حسن  
 غريب وحديث علي رواه الهارقي ولفظه كل مسكر حرام وما أسكر كثيره  
 فقليله حرام وحديث سعد رواه السنائي وابن حبان ولفظه أن النبي صلى الله عليه

وآله وسلم نهى عن قليل ما أسكر كثيره وحديث خوات بن جبير رواه الحاكم والدارقطنى والطبرانى والبيهقى ونسأله ما أسكر كثيره فقلبه حرام. وحديث يزيد بن ثابت رواه الطبرانى فى الكبير مثل الذى قبله وورد عن أنس موقوفاً عليه فى حديث طويل رواه أحمد ( وكل ما غامر العقل فأسكره من كل شراب فهو نهي ) كذلك قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه فإنه قام خطيباً على منبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد ألا وإن الحزن نزل تحريمها يوم نزل وهى من خمسة من العنب والنخز والبز والشعير والمسل والنخز ما غامر العقل فقلت ماترى فى السادسة (١) تصنع بالسند يدعى الجاهل فيشرب الرجل منه شرية فتصرعه يصنع من الأرز قال لم يكن هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان لنهى عنه ألا ترى أنه قد عم الأثرية كلها فقال الحزن ما غامر العقل رواه البخارى والبيهقى وقال فيه دلالة على أن قوله والنخز ما غامر العقل من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وقد رواه البخارى فى الصحيح إلا أنه لم يذكر قوله ولو كان لنهى عنه إلى آخره فإنه مما قيل للشعبي وهو الذى أجاب به أنه قلت ورواية البخارى صريحة فى ذلك فإن فيها قلت يا أبا عمرو وهى كنية الشعبي ( وقال الرسول عليه السلام : إن الذى حرم شربها حرم بيعها ) رواه مالك وأحمد ومسلم والنسائى من حديث ابن عباس قال أهدى رجل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم راوية خمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما هدت أن الله حرمها قال لا فسار به رجل إلى جنبه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الذى حرم شربها حرم بيعها فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الذى حرم شربها حرم بيعها ففتح الرجل المزادتين حتى ذهب ما فيها فلفظ مالك ورواه الحميدى فى مسنده من حديث أبى هريرة وزاد قال أفلا تكارم بها اليهود قال إن الذى حرمها حرم أن يكارم بها اليهود قال فكيف أصنع بها قال شنها على البطحاء ( ونهى عن الخليطين من الأثرية ) فقال لا تنبدوا الزهور والرطب جميعاً ولا تنبدوا الزبيب والرطب جميعاً ولكن ابتذوا كل واحد منهما على حدة رواه أحمد والبخارى ومسلم من حديث أبى قتادة وفى رواية لمسلم وأبى داود نهى عن خليط التمر والبسر وعن خليط الزبيب والتمر وعن خليط الزبيب والتمر وقال لا تنبدوا كل واحد على حدة وروى أحمد ومسلم والترمذى والنسائى وآخرون عن أبى سعيد الخدرى أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التمر والزبيب

(١) قال الحافظ : لعل جوابها : الشاذية

أن يخطئ بينهما وعن الترمذي والمسلم أن يخطئ بينهما يعني في الانتباه وفي الباب عن جماعة (وذلك أن يخطئ عند الانتباه وعند الشرب) لمعوم انتهى فانه شامل للصورتين (ونهي عن الانتباه في الدباء والمزفت) قال أنس قال النبي ﷺ لا تنبذوا في الدباء والمزفت رواه أحمد والبخاري ومسلم وقال علي عليه السلام نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تنبذوا في الدباء والمزفت رواه أحمد والبخاري ومسلم وقال أبو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنبذوا في الدباء ولا في المزفت رواه أحمد ومسلم وفي الباب عن جماعة (ونهي عليه السلام عن أكل كل ذي ناب من السباع) فمن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وعن أبي ثعلبة الخفسي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كل ذي ناب من السباع فأكله حرام رواه مالك وأحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل كل ذي ناب من السباع حرام رواه مالك ثم قال وهو الأمر عندنا (وعن أكل لحوم الحر الأهلية) فمن جابر قال حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر لحوم الحر الأهلية ولحوم البغال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير رواه أحمد والترمذي وعن العراب بن سارية أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم يوم خيبر كل ذي مخالب من الطير ولحوم الحر الأهلية والحلثة والنجاسة رواه أحمد والترمذي وقال أبو عاصم النخعي أن ينصب الطير فيرى والحلثة الذئب والسبع يدركه الرجل فيأخذ منه يعني الفريسة فتتوت في يده قبل أن يذكيها (ودخل مدخلها لحوم الخيل والبغال، لقول الله تبارك وتعالى، لتركبوا وزينة) أما البغال فتقدم النص فيها، وأما الخيل، فاستدل مالك لحرمها بالآية المذكورة وبقوله تعالى في الأنعام، لتركبوا منها ومنها تأكلون، وبقوله تعالى ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام، فكلوا منها وأطعموا البنايع والمعتز، قال قد ذكر الله الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة والأنعام للركوب والأكل قالوا سمعنا أن القانع هو الفقير وأن المعتز هو الزائر (ولأنه في شيء منها إلا في الحر الوحشية) لأنها مباحة في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن أبي قتادة قال كان أبو قتادة في قوم عزمين فمرض لهم حمار وحش فلم يؤذوه حتى أبصره هو فاختلس من رجل منهم سوطا لحمل عليه فصرعه وأقام به فأكلوه فلقوا رسول الله صلى الله عليه وآله عليه



وآله وسلم فسألوه فقال هل أشار إليك إنسان منكم ؟ فقالوا لا ، فقال كلوا وفي الباب عن جابر والبهزي وغيرهما ( ولا بأس بأكل سباع الطير وكل ذي غلب منها ) لقوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس ، الآية وقوله تعالى في الجوارح فكلوا مما أمسكن عليكم ولم يفرق بين ذي غلب وغيره ولأنه طائر فلم يكن حراماً كالسباع والأوز قاله الباجي ولا يخفى ما فيه لو ردد النص بتحريم كل ذي غلب من الطير كما سبق وهو في صحيح مسلم وغيره ولا يخفى أن الآية عامة والحديث خاص فينبغي العام على الخاص ( ومن الفرائض بر الوالدين ) لقوله تعالى : وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً ، وقوله تعالى ، واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً أى واحسنوا بهما إحساناً فالجار والمجرور متعلق بفعل الأمر المقدور ، والحديث أبي هريرة قال أتى رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما تأمرني قال بر أمك ، ثم عاد فقال بر أمك ، ثم عاد فقال بر أمك ثم عاد الرابعة فقال بر أبك ، رواه البخاري في الأدب المفرد وأصله في الصحيحين بسباق آخر وحديث عبد الله بن عمر قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبأيه على الهجرة وترك أبويه بيكيان فقال ارجع إليهما وأحكما كما أبكيتهما رواه عبد الرزاق والبخاري في الأدب المفرد والحاكم في المستدرک وقال صحيح الإسناد وفي الباب عن جماعة وللإجماع حكاية النووي فقال أجمع العلماء على الأمر ببر الوالدين وأن عقوبتهما حرام من الكبائر ( وإن كانا فاسقين وإن كانا مشركين ) لقوله تعالى ووصينا الإنسان بوالديه حسناً وإن جهداك على أن تشرك في ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفاً وحديث أسماء بنت أبي بكر أهديت رضى الله عنهما قالت : قدمت على أمي وهو مشرك في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستفتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلت إن أمي قدمت وهي راغبة أفأصل أمي ، قال نعم صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن عيينة فأنزل الله فيها ( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين ) رواه البخاري ومسلم وأبو داود وورد نحوه من حديث عائشة عند ابن حبان والطبراني ( فليقل لها قولاً ليناً وليعاشرها بالمعروف ولا يطعهما في معصية كما قال سبحانه تعالى ) : وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقول لهما

قولا كريماً وانخفض لها جناح النمل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ارياني صغيراً ، وقال تعالى : وإن جاهدك على أن تشركني ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفاً ، (وعلى المؤمن أن يستغفر لأبيه المؤمنين) لقوله تعالى : وقول رب ارحمهما كما ارياني صغيراً ، وفي الحديث الصحيح إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له رواه مسلم والأربعة إلا ابن ماجه فقيه تحريض على دعاء الولد للوالدين وقد ورد في حديث ضعيف إن ترك الدعاء للوالدين يورث الفقر رواه الحساكم في تاريخ نيسابور والديلي في مسند الفردوس من حديث أنس بن مالك مرفوعاً ، إذا ترك العبد الدعاء للوالدين انقطع عنه الرزق أما التقييد بالأجرين المؤمنين فلقوله تعالى : وما كان لربي والذين آمنوا معه أن يستغفروا للشركين ولو كانوا أولى قرى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم ، الآية (وعليه موالاة المؤمنين) لأمر الله تعالى بذلك في آيات كثيرة منها قوله تعالى : ولئنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون . ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حرب الله هم الغالبون ، وقال تعالى : إن الذين آمنوا والذين هاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الذين آووا وأنصروا أولئك بعضهم أولياء بعض إلى قوله : والذين آمنوا من بعد هاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم ، فعقد سبحانه الموالاة بين المهاجرين والأنصار وبين من آمن بعدهم وهاجروا وجاهدوا إلى يوم القيامة والمهاجر من هجر مانيه الله عنه والجهاد ماض إلى يوم القيامة وقال تعالى : والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض بالمعروف والآية وحذر من موالاة الكفار بما يشير إلى وجوب موالاة المؤمنين فقال تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منهم فإنه منكم ، وقال تعالى : لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه ، الآية وقال النبي صلى الله عليه وسلم أوفق عري الإسلام الولاية في الله والحب في الله والبغض في الله رواه الطبراني في الصغير من حديث ابن مسعود ورواه في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ أوفق عري الإيمان الموالاة في الله والمعاداة في الله والحب في الله والبغض في الله عز وجل وقال مجاهد عن ابن عمر قال ل : أحب في الله وأبغض في الله ووال في الله

نوعاد في الله فإنك لاتزال ولاية الله إلا بذلك ولا يجد رجل طبع الإيمان وإن كثرت صلاته وصيامه حتى يكون كذلك وصارت مؤاخاة الناس في أمر الدنيا رواء الطبراني في الكبير ، والسنة في هذا الباب كثيرة أفردت بالتأليف (والنصيحة لهم) لقوله صلى الله عليه وسلم : الدين النصيحة الدين النصيحة قلنا لمن يارسول الله قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم رواء أحمد ومسلم وأبو داود وأبو الشيخ في التوبخ واليبقي في السنن والخطيب في التاريخ والقضاعي في مسند الشهاب من حديث نجم الدار وعند بعضهم إنما الدين النصيحة ورواه أحمد والترمذي والنسائي وأبو الشيخ وأبو نعيم في تاريخ أصبهان وفي الحلية من حديث أبي هريرة ورواه الدارمي والطحاوي في مشكل الآثار وأبو الشيخ في التوبخ والطبراني في مكارم الاخلاق والبخاري في المسند من حديث ابن عمر ورواه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير وأبو الشيخ من حديث ابن عباس ورواه الطبراني في الأوسط من حديث أبي أمامة بلفظ رأس الدين النصيحة قالوا لمن يارسول الله قال لله عز وجل ولأئمة المسلمين وللمسلمين عامة والحديث جرير بن عبد الله قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت أبايعك على الإسلام فنشط علي والنصح لكل مسلم فبأيعته على هذا ورب هذا المسجد إنى لكم ناصح رواء البخاري ومسلم وحديث حذيفة قال قال رسول الله ﷺ من لا يهتم بأمر المسلمين فليس منهم ومن لم يصحح ويمس ناصحاً لله ولرسوله ولكتابه ولإمامه ولعامة المسلمين فليس منهم رواء الطبراني في الأوسط والصغير ( ولا يبلغ أحد حقيقة الإيمان حتى يجب لأخيه ما يجب لنفسه كذلك روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) رواء ابن حبان في صحيحه من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبلغ العبد حقيقة الإيمان حتى يجب للناس ما يجب لنفسه وهو في الصحيحين وغيرهما من حديثه بلفظ لا يؤمن أحدكم حتى يجب لأخيه ما يجب لنفسه ( وعليه أن يصل رحمه ) لإجماع وفوله تعالى : وافتقروا الله الذي تساءلون به والارحام، وحديث جابر قال خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن مجتمعون فقال يا معشر المسلمين اتقوا الله واصلوا أرحامكم فإنه ليس من ثواب أسرع من صلة الرحم الحديث رواء الطبراني في الأوسط والاحاديث في صلة الرحم ترغيباً وترهيباً جاوزت حد التواتر وأفردتها جمع بالتأليف وهي معروفة متداولة (ومن حق المؤمن على المؤمن أن يسلم عليه إذا لقيه ويعوده إذا مرض ويثمنه إذا عطس ويشهد جنازته إذا مات ويحفظه إذا

غاب في السر والعلانية ) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ حق المسلم على المسلم خمس رد السلام وعبادة للربض واتباع الجناز وإجابة الدعوة وتشميت العاطس ورواه البخاري ومسلم وأبو داود وفي رواية لمسلم حق المسلم على المسلم ست قيل وما هن يا رسول الله قال إذا لقيته فسلم عليه وإذا دعاك فأجبه وإذا استنصحك فانصح له وإذا عطس فحمد الله فشمته وإذا مرض فعده وإذا مات فاتبعه والترمذي للمؤمن على المؤمن ست خصال يعود له إذا مرض ويشهده إذا مات ويحجبه إذا دعاه ويسلم عليه إذا لقيه ويشمته إذا عطس وينصح له إذا غاب أو شهد ثم قال الترمذي هذا حديث صحيح والحديث طرق وألقاظ عن أبي هريرة عند أبي الشيخ في كتاب التزيين ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن غير أبي هريرة جماعة من الصحابة منهم ابن عمر وعلى بن أبي طالب وأبو أيوب الأنصاري وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن مسعود لحديث ابن عمر رواه أحمد وأبو الشيخ في التزيين وحديث علي رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وأبو الشيخ وحديث أبي أيوب ورواه البخاري في الأدب المفرد وأبو الشيخ وغيرهما وحديث عبد الله بن عمرو رواه أبو الشيخ وحديث ابن مسعود رواه الطبراني وأبو الشيخ إلا أن بعض الرواة رفعه وبعضهم وقفه ( ولا يهجر أخاه فوق ثلاث ليال ) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث فمن هجر فوق ثلاث فأت دخل النار وفي رواية لا يهجر فوق ثلاث من هجر فوق ثلاث فأت دخل النار وهو حديث تواتر عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة وأنس وأبي أيوب وابن عمر وأبي بكر وابن مسعود وميمونة وسعد بن أبي وقاص وهشام بن عامر وطائفة والمسور بن مخرصة وعبد الرحمن بن الأسود وابن عباس وفضالة بن عبيد والحسن مرسل لحديث أبي هريرة رواه أحمد والبخاري في الأدب المفرد ومسلم وأبو داود والحسن بن سفيان في مسنده وأبو الشيخ في التزيين والطبراني وأبو نعيم في الحلية والخطيب في التاريخ وله عندم ألقاظ وحديث أنس رواه مالك وعبد الرزاق والطبراني وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأبو الشيخ والطحاوي في المشكل وأبو نعيم في الحلية وفي تاريخ أصبهان والخطابي في العزلة وحديث أبي أيوب رواه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأبو نعيم في الحلية وغيرهم وحديث ابن عمر رواه أحمد ومسلم وحديث أبي بكر رواه الطحاوي في مشكل الآثار وأصله في مسند الطبراني وأحمد وسنن الترمذي وابن ماجه وحديث ابن مسعود رواه

الطبراني والطبراني في الصغير والخطيب في التاريخ وحديث ميمون بن قزوه والخطيب  
وحديث سعد بن أبي وقاص رواه عبد الرزاق وأحمد وأبو يعلى والبخاري  
والطبراني وعلي بن عبد العزيز البغوي في مسنده وحديث هشام بن حمار رواه  
الحارث بن أبي أسامة في مسنده والطبراني وأحمد والبخاري في الأدب المفرد  
وأبو الشيخ وأبو يعلى والطبراني وحديث عائشة رواه أبو داود وابن الأعرابي  
في المعجم والخطابي في الملة وحديث المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن الأسود  
رواه أحمد والبخاري - وحديث ابن عباس رواه أبو الشيخ والطبراني في الصغير  
والحاكم في المستدرک وقال صحيح الإسناد وحديث فضالة بن عبيد رواه الطبراني  
في الكبير ومرسل الحسن رواه أبو اليث السمرقندي في التنبيه وقد ذكره  
أسانيد هذه الأحاديث ومتونها في مستخرجي على مسند الشهاب وفي المتواتر  
(والسلام يخرج من المجران) لحديث أبي هريرة قال سمعت النبي ﷺ يقول  
لا يحمل لرجل أن يهجر مؤمناً فوق ثلاثة أيام فإذا مرت ثلاثة أيام فليقله فليسلم  
عليه فإن رد عليه السلام فقد اشتركا في الأجر وإن لم يرد عليه فقد برىء المسلم  
من الهجرة ورواه البخاري في الأدب المفرد وأبو داود (ولا ينبغي له أن  
يتزك كلامه بعد السلام) لأحاديث النبی عن الهجرة بعد ثلاث فهو مكروه  
(والهجران الجائر هجران ذي البدعة) لحديث جابر قال قال رسول الله ﷺ إن  
مجوس هذه الأمة المكذبون بأقدار الله إن مرضوا فلا تمودوم وإن ماتوا فلا  
تشهدوم وإن لقيتهم فلا تسلموا عليهم رواه ابن ماجه وفي الباب عن ابن عمر  
وحذيفة ومها في سنن أبي داود وغيره إلا أنها ضعيفة لكن يشهد لها توافق  
السلف الصالح من الصحابة والتابعين على هجران المبتدعة وأهل الفسوق والمعاصي  
وعن نقل عنه ذلك عائشة وحفصة وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر وعثمان  
ابن عفان وعبد الرحمن بن عوف وسعيد بن المسيب وطاوس ووهب بن منبه  
والحسن البصري وابن سيرين وسفيان الثوري وجماعة وورد عنهم النبي عن  
مجالسة أهل البدع ومكالمهم بما يطول نقه وقد ذكر الكثير من ذلك أصحاب  
كتب البدع والنهي عما كان من ضاح وغيره (أو متجاهر بالكبائر) لأن النبي ﷺ  
أمر الصحابة بهجر كعب ابن مالك وصاحبيه حين تخلفوا عن الفروم رسول الله ﷺ  
كافي الصحيح والمغازي وفي سنن أبي داود عن عائشة أنه اعتل بعير لصفية بنت

حي وعند زينب فضل ظهر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو ينبت  
أعطيا بميراثك أنت أأنا على تلك اليهودية فنضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فهمر ما ذا الحجة والمحرّم وبعض صفراء والمحافظة السيوطي رسالة في المسألة سماها  
الزجر بالمحرّم ذكر فيها بعض الآثار إلا أنه اختصر ولم يستوعب ( لا يصل إلى  
حقوبته ولا يقدر على مواعظته أو لا يقبلها ولو قدر على شيء من هذا لكان هو  
الواجب لوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قولاً وفعلًا ولا غيبة في هذين  
في ذكر حالهما ) الحديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من  
ألقى جلباب الحياء عن وجهه فلا غيبة له رواه البيهقي في السنن والشعب والقضاة  
في مسند الشهاب والقشيري في الرسالة والخطيب في التاريخ وابن عدي في الكامل  
وابن الجوزي في الملل المتناهية من طريقه وهو ضعيف وحديث جزيين حكيم عن  
أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى متى ترعون عن  
ذكر الفاجر منكروه حتى يحذره الناس وفي لفظ آخرهون عن ذكر الفاجر متى  
يعرفه الناس اذكروا الفاجر بما فيه يحذره الناس رواه الحكيم الترمذي في نوارد  
الأصول وابن أبي الدنيا في ذم النية والحاكم في السكّني والطبراني والبيهقي وجماعة  
واففقوا على تضعيفه إلا أن الحافظ نور الدين الميشتي حسن إسناده الذي عند  
الطبراني في الأوسط والصغير وقال إن رجاله موثقون وفي بعضهم اختلاف لا يعثر  
وليس هذا محل تحقيق ذلك ورواه الطبراني وغيره من حديث معاوية بن حيدة  
أيضا بلفظ لا غيبة لفاسق وهو ضعيف أيضا وقال جميع من الحفاظ لا يصح وفي  
الصحيح من حديث عائشة قالت استأذن رجل على رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم فقال ائذنا له بنس آخر العشرة فلما دخل الآن له الكلام قلت يا رسول  
الله قلت الذي قلت ثم أنت له الكلام قال أي عائشة إن شر الناس من ترك الناس  
أو ودعه الناس اتقاء لحشه وفي الصحيحين من حديث أنس أن رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال من أنفتم عليه خيرا وجبت له الجنة ومن أنفتم عليه شرا  
وجبت له النار أنتم شهداء الله في الأرض ( ولا فسيا يشاور لنكاح أو مخالطة  
ونحوه ) الحديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل لها رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم سكّني ولا نفقة قالت وقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إذا حلت فأذنين فأذنته غطها معاوية وأبوالجهم وأسامة بن زيد فقال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم أمام معاوية فرجل ترب لا مال له وأما أبو جهم فرجل ضرابه

النساء ولكن أسامة الحديث رواه أحمد ومسلم والأربعة ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالنظر إلى المخطوبة والنظر قد يكون المتزوج أو ناته والنائب بالضرورة يحتاج إلى ذكر أو صاف المخطوبة الغاطب (ولا في تجميع شاهد ونحوه) للأدلة السابقة ولما يترتب على ذلك من التثبت في الحقوق والشرائع ولأن الله تعالى قال يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ، وذلك يقتضي البحث عن الفاسق والمستور وهو يقتضي شرح حاله وذكر ما فيه من المستول أو المزكي (ومن مكارم الاخلاق أن تغفو عن ظلمك وتعطي من حرمك وتصل من قطعك) لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (الأدلك على أكرم أخلاق الدنيا والآخرة أن تصل من قطعك وتعطي من حرمك وتغفو عن ظلمك) رواه الطبراني في الأوسط من حديث على بن عليه السلام ورواه الطبراني وابن أبي الدنيا كلاهما في مكارم الاخلاق من حديث عتبة بن عامر قال لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ بيدي وقال يا عتبة ألا أخبرك بأفضل أخلاق أهل الدنيا والآخرة قلت نعم قال تصل من قطعك وتعطي من حرمك وتغفو عن ظلمك ورواه أحمد والحاكم من حديث أيضاً إلا أنه قال لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذت بيده فقلت يا رسول الله أخبرني بفواضل الأعمال قال يا عتبة (صل من قطعك وأعط من حرمك وأغف عن ظلمك) وهكذا هو عند ابن أبي الدنيا في مكارم الاخلاق أيضاً ورواه أيضاً من مرسل عبد الله بن أبي حمزة عن رسول الله ﷺ قال ألا أدلكم على خير أخلاق أهل الدنيا والآخرة (من غف عن ظلمه وأعطى من حرمه ووصل من قطعه) ورواه الطبراني من حديث معاذ بن أنس عن رسول الله ﷺ أنه قال (إن أفضل الفضائل أن تصل من قطعك وتعطي من حرمك وتغفو عن شتمك) ورواه الطبراني في مكارم الاخلاق من حديث عبادة بن الصامت عن أبي بن كعب قال قال رسول الله ﷺ (من سره أن يشرف له البنيان وترفع له الدرجات فليغف عن ظلمه وليعط من حرمه وليصل من قطعه) ورواه البزار من حديث عبادة بن الصامت ولم يقل عن أبي بن كعب ونظمه الأادل كم على ما رُفع الدرجات قالوا نعم يا رسول الله قال (تحلم عن جمل عليك وتغفو عن ظلمك وتعطي من حرمك وتصل من قطعك) ورواه ابن أبي الدنيا في مكارم الاخلاق وفي ذم الغضب له والحاكم في المستدرک من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (ثلاث من كن فيه حاسبه الله حساباً يسيراً وأدخله الجنة برحمة تعطي من حرمك

وتنص من ظلمك وتصل من ظلمك ) ولأن حريرة أحاديث أخرى في هذا المعنى  
 وفي الباب عن ابن عمر وأبي أيوب وجماعة وورد من طرق مرسلة عند ابن أبي  
 شيبة وابن جرير وابن أبي حاتم أنه لما نزل قول الله تعالى (تخلعونها وأمر بالعرف  
 وأعرض عن الجاهلین) سأل النبي صلى الله عليه وسلم جبريل عن الآية فقال يا محمد  
 إن الله عز وجل يأمرك أن تصل من ظلمك وتعطي من حرمك ونعمة وعن ظلمك  
 (وجماع آداب الخير وأزمته تنفزع عن أربعة أحاديث قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت وقوله عليه السلام من  
 حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ) وقد مر هروهما قريباً ( وقوله عليه السلام  
 للذي اختصر له الوصية لا تنضب ) ورواه البخاري من حديث أبي هريرة أن رجلاً  
 قال للنبي صلى الله عليه وسلم أوصني قال ( لا تنضب ) فردد مراراً قال لا تنضب  
 ورواه الترمذي ولفظه جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ( فقال يا رسول الله  
 علمني شيئاً ولا تكثر علي ) فأجاب لا تنضب فردد ذلك مراراً كل ذلك يقول  
 لا تنضب وفي الباب عن أبي الدرداء وجارية بن قدامة ورجل من الصحابة وعبد الله  
 ابن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمرو وسفيان بن عبد الله الثقفي وبعض أصحاب النبي  
 صلى الله عليه وسلم حديث أبي الدرداء ورواه الطبراني بسند صحيح عنه قال قال رجل  
 لرسول الله ﷺ دلني على عمل يدخلني الجنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ( لا تنضب ولك الجنة ) وحديث جارية بن قدامة ورواه أحمد وابن حبان الحاكم  
 والطبراني وأبو يعلى وغيرهم عنه أن رجلاً قال يا رسول الله قل لي قولاً أو أقل لعل  
 أعيه قال ( لا تنضب ) فأعاد عليه مراراً كل ذلك يقول لا تنضب ( لفظ أحمد وفي  
 رواية له أن جارية بن قدامة قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم فذكره وهو يرواية  
 تعين السائل وأنه جارية لكن نص جماعة من الحفاظ على أن جارية تابعي لم يدرك  
 النبي صلى الله عليه وسلم ويؤيده رواية أبي يعلى فإنه قال عن جارية بن قدامة أخبرني  
 هم أبي أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم فذكر مورجاً لرجال الصحيح وحديث رجل  
 من الصحابة رواه أحمد من طريق الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن رجل من  
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال قلت يا رسول الله أوصني قال ( لا تنضب ) قال  
 الرجل فكثرت حين قال النبي صلى الله عليه وسلم ما قال فإذا انضب يجمع الشر كله  
 ورواه مالك في الموطأ عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن مرسل أن رجلاً أتى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله علمني كلاماً أعيش به ولا تكثر



على فأنسى قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تنضب) وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رواه أحمد عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ياعدني من غضب الله عز وجل قال (لا تنضب) وحديث عبد الله بن عمر رواه أبو يعلى عنه قال قلت يا رسول الله قل لي قولاً وأقل لعل أعقله قتال رسول الله ﷺ (لا تنضب) وفي سننه عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو ضعيف ويدل على ضعفه في هذا الحديث أن عبد الله بن عمر لم يكن ممن يقول هذا لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحفظه وفهمه بقوة ذاكرته وإنما يقول هذا من كبر أو غلبت عليه البلادة ، وحديث سفيان بن عبد الله الثقي رواه الطبراني عنه أنه قال قلت يا رسول الله قل لي قولاً ينفع به وأقل لعل أعقله فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم (لا تنضب) فعاوده حراراً يسأله عن ذلك يقول له نبي الله صلى الله عليه وسلم (لا تنضب) ، وفي مسنده سليمان بن أبي داود غير معروف ولعله انقلب عليه الإسناد فإن المعروف في حديث سفيان بن عبد الله الثقي أنه قال لنبى صلى الله عليه وسلم يا رسول الله قل لي قولاً لا أسأل عنه أحداً غيرك قال قل أنت يا الله ثم استقم رواه مسلم هكذا جرواه أحمد والترمذي وابن ماجه بزيادة وحديث ، بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رواه أبو يعلى من طريق صالح عن الأعمش عن أبي صالح عن بعض أصحاب النبي ﷺ أنه قال يا رسول الله علني عملاً يدخلني الجنة ولا تكثر علي قال لا تنضب صالح المذكور غير معروف والحديث حديث أبي هريرة لأن البخاري يرواه من طريق أبي حمزة الأسدي عن أبي صالح عن أبي هريرة ورواه غيره من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة (وقوله عليه السلام المؤمن يحب لأخيه ما يحب لنفسه) تقدم عزوه قريباً حيث ذكره المصنف بلفظ لا يبلغ العبد حقيقة الإيمان حتى يحب لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه (ولا يعمل لك أن تتعمد سماع الباطل كله) لقوله تعالى إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً وإذا سمعوا القوم أعرضوا عنه وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم وقوله تعالى وإذا مروا بالقوم فمرؤا كراماً وقد مر ابن مسعود ببلو ظم يقف فقال رسول الله ﷺ لقد أصبح ابن مسعود وأمسى كريماً رواه ابن أبي ساتم عن ميسرة عن إبراهيم بن ميسرة وحديث ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ استحيوا من الله حق الحياء قالوا يا رسول الله إنا لنستحي من الله والله الحمد ، قال ليس كذلك ولكن من استحي من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى وليحفظ البطن وما حوى

ولذكر الموت والبل ومن أراد الآخرة ترك زينة الحياة فن فعل ذلك قدما بتحقيقه  
من الله حق الحياة رواه أحمد والترمذي والحاكم والبيهقي في الشعب وأبو تميم في  
الخليقة وجماعة وحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعلم بحلم  
لم يره كلف أن يقدر بين شعيرتين ولن يفعل ومن استمع إلى حديث قوم وهم له  
كاهنون صب في أذنيه الآنك يوم القيامة ومن صور صورة عذب أو كلف  
أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ رواه البخاري واللفظ له والترمذي وابن ماجه  
وغيرهم (ولا أن تتلذذ بسماع كلام امرأة لا تحل لك) لأنه من الاستمتاع فيحرم  
كالنظر واللمس (ولا بسماع شيء من الملاحى والقناء) لقوله تعالى ومن الناس من  
يشترى لمو الحديث ليضل عن سبيل الله قال ابن عباس زلت في القناء وأشباهه  
وقال ابن مسعود هو القناء رواهما البيهقي وحديث عقبه بن عامر قال قال رسول الله  
ﷺ (كل شيء يلبو به الرجل فهو باطل إلا تأديبه فرسه ورميه بقوسه  
وملاعبته لامرأته) رواه الأربعة وحديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري أنه سمع  
النبى صلى الله عليه وسلم يقول (ليكون في أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر  
والمعازف ولينزلن أقوام إلى جنب علم يوضح العلم ويمسح آخر بن قرادة وخنازير إلى يوم  
القيامة) رواه البخاري والبيهقي وفي رواية له ليشربن أناس من أمتي الخمر يسمونها  
بغير اسمها ويضرب على رؤوسهم المعازف والمغنيات يخسف الله بهم الأرض ويجعل  
منهم القرادة والخنازير وحديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال (إن الله  
تبارك وتعالى حرم عليكم الخمر والميسر والكوبة وهو الطبل وقال كل مسكر حرام)  
وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله ﷺ (من كذب  
على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ثم قال إن الله ورسوله حرما الخمر والميسر  
والغبراء) وفي رواية عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إليهم ذات يوم  
وهم في المسجد فقال إن ربى حرم على الخمر والميسر والكوبة والقنين والكوبة  
الطبل (وحديث قيس بن سعد قال قال رسول الله ﷺ (إن ربى حرم على  
الخمر والميسر والقنين والكوبة) قال أبو زكريا القنين العود روى هذه الأحاديث  
كلها البيهقي في سننه وحديث نافع قال سمع ابن عمر مزارا فوضع أصبعيه على أذنيه  
ونأى عن الطريق وقال يا نافع هل تسمع شيئا قال قلت لا قال فرفع أصبعيه عن أذنيه  
وقال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمع مثل هذا فصنع مثل هذا رواه

أبو داود وقال إنه منكر والبيهقي ، وحديث عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم التناء يثبت التفاف في القلب كما يثبت الماء البقل رواه البيهقي  
 وأبو داود هكذا سرفوعاً ورواه البيهقي أيضاً موقوفاً وهو الصحيح ( ولا قراءة  
 القرآن بالبحون للرجمة كترجيع الغناء ) لأن ذلك من الباطل وقد قال تعالى  
 كتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد كذا  
 استدله بعضهم ولا يخفى ما فيه ولحديث حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 ( اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها وإياكم ولحون أهل الكتابين وأهل  
 الفسق فإنه سيحى بمدى قوم يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح  
 ولا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يحبهم شأنهم ) رواه الطبراني في  
 الأوسط وأبو نعيم في الحلية عنه وأبو أحمد الحاكم في الكنى بسند ضعيف واستدل  
 القرطبي بحديث ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ( مؤذن يطرِب ) فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الأذان سمع سهل فإن كان أذانك سهلاً سمعاً وإلا فلا  
 تؤذن رواه الدارقطني قال فإذا منع من التطريب في الأذان ففي القرآن أولى ( وليجبل  
 كتابه العزيز أن يتلى إلا بسكينة ووقار وما يوقن أن الله يرضى به ويقرب منه )  
 وهي آداب كثيرة ذكر منها القرطبي خمسين وأفردهما بالتأليف النووي وغيره وقد  
 روى ابن ماجه من حديث جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( إن من  
 أحسن الناس صوتاً بالقرآن الذي إذا سمعتموه يقرأ حسيمته يخشى الله (مع إحصار  
 الفهم لذلك ) لقوله تعالى ( كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر  
 أولوا الألباب ) ولقوله تعالى ( أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ) ولأن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالبكاء والتخشع عند قراءة القرآن فإذا لم يعرف  
 ما يقرأ لفطلته أو جهله لم يميز ما يردده حتى يحصل له الخشوع والبكاء ( ومن  
 الفرائض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ) للإجماع وقوله تعالى ( واتكن منكم  
 أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون )  
 وقال تعالى ( كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر )  
 وقال تعالى ( والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون  
 عن المنكر ) وقال تعالى ( لمن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى  
 ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس  
 ما كانوا يفعلون ) أما السنة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والترهيب في تركها

فكثيرة معروفة وسياق بعضها (على كل من بسطت يده في الأرض وجل كل من  
تصل يده إلى ذلك فإن لم يقدر فلسانه فإن لم يقدر فبقوله) (قول النبي ﷺ  
من رأى منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه  
وذلك أخف الإيمان) رواه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه وآخرون من حديث  
أبي سعيد (وفرض على كل مؤمن أن يرد بكل قول وعمل من البر وجهاته الكريم)  
فقله تعالى (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وقال تعالى (فمن كان  
يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) وحديث الضحاك  
ابن قيس التميمي قال: قال رسول الله ﷺ (اخلصوا أعمالكم لله فإن الله  
لا يقبل إلا ما خلس له) رواه الدارقطني وحديث أبي النرداء قال: قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم (اخلصوا عبادة الله تعالى وأقيموا خمسكم وأدوا زكاة  
أموالكم طيبة بها أنفسكم وصوموا شهركم وحجوا بينكم تدخلوا الجنة بكم) رواه  
الطبراني وحديث معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (أخلص  
دينك يكفك القليل من العمل) رواه الحاكم وأبو نعيم في الحلية والديلمي في مسند  
الفردوس (ومن أراد بذلك غير الله لم يقبل عمله) (قوله للبصليين الذين هم عن صلاتهم  
ساهون الذين هم براؤونه وما توعد عليه بالويل غير مقبول وقوله صلى الله عليه  
وآله وسلم في الحديث السابق فإن الله لا يقبل من العمل إلا ما خلس له وحديث القاسم  
ابن عزيمة مرسل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله لا يقبل علفاً فيه مثقال  
حبة من خردل من ذرأه رواه ابن جرير الطبري وحديث أبي هريرة أن رسول الله  
ﷺ قال قال الله عز وجل أنا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً أشرك فيه  
غيري فأننا منه بريء هو الذي أشرك رواه ابن ماجه بسند رجاله ثقات ورواه مسلم من  
حديث أبي هريرة بلفظ أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملاً أشرك فيه معي  
غيري تركه وشركه وحديث أبي سعيد ابن أبي فضالة قال سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم يقول إذا جمع أهل الأولين والآخرين ليوم القيامة ليوم لا ريب فيه  
يأدى ناد من كان أشرك في عمله أحداً فليطلب ثوابه منه فإن الله أغنى الشركاء  
عن الشرك رواه الترمذي في التفسير من سننه وابن ماجه والهيولاني في الكنى  
وجامعة وفي الباب عن جماعة (والرباء الشرك الأصغر) كذلك معناه رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخرجه أحمد والبيهقي في الزهد من حديث عمود بن ليبد أن  
رسول الله ﷺ قال إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر قالوا وما الشرك

الأعتر يا رسول الله قال الرباء يقول الله عز وجل إذا جزى الناس بأعمالهم  
 انصبوا إلى الذين كتبتم تراوون في الدنيا فانظروا هل تجدون عديم جزاء (والتوبة  
 فريضة من كل ذنب) للاجماع وقوله تعالى « وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون  
 لعلكم تفلحون » وقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحاً »  
 وقوله ﷺ توبوا إلى الله فإني أثوب إليه في كل يوم مائة مرة رواه البخاري في  
 الأدب المفرد ومسلم في الصحيح من حديث ابن عمر وقوله ﷺ في خطبته يا أيها الناس  
 توبوا إلى الله قبل أن تموتوا الحديث رواه ابن ماجه والبخاري وغيرهما (من غير  
 إصرار) لقوله تعالى والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا  
 لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون ( الآية وقوله  
 ﷺ (ارحموا ترحموا واغفروا يغفر لكم ويل لأفواج القول ويل للصرين الذين  
 يصرون على ما فعلوا وهم يعلمون ) رواه أحمد والبخاري في الأدب المفرد من حديث  
 عبد الله بن عمرو بن العاص ( والإصرار المقام على الذنب واعتقاد العود إليه ) لحديث  
 ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ ( التائب من الذنب كمن لا ذنب له والمستغفر  
 من الذنب وهو مقيم عليه كالمستنزيه به ) رواه ابن أبي الدنيا في كتاب التوبة له  
 والبيهقي في الشعب من طريقه وابن عساكر في التاريخ وسنده مظلم كما قال الذهبي وقد  
 زادت هذه الزيادة عن ابن عباس من قوله وهو الأشبه كقائل جمع من الحفاظ  
 أما حديث التائب من الذنب كمن لا ذنب له فورد من طرق أخرى عن النبي ﷺ  
 (ومي التوبة رد المظالم) لأنه فرض لحمة الدماء والأموال وقوله ﷺ ( على  
 اليد ما أخذت حتى تؤدى ) وغير ذلك مما سبق فلا تصور التوبة إلا مع ذلك  
 ( واجتناب المحارم والتوبة ألا يعود وليستغفر الله به ) لأن التوبة من الذنب التدم  
 والاستغفار كما قال النبي ﷺ لما نشفه رضى الله عنها إن كنت ألممت بذنب  
 فاستغفرى الله تعالى وتوبى إليه فإن التوبة من الذنب التدم والاستغفار رواه  
 البيهقي في الشعب ( ويرجو رحمة ويخاف عذابه ) لأنه لا تتم عبادة ولا يرجو عمل  
 الا بهما فيا خوف يترجم ويترك عن المعاصي وبالرجاء يرغب في العمل ويكثر  
 من الطاعات وقد قال تعالى « يرجون رحمتي ويخافون عذابي » والآيات في الرجاء  
 والخوف كثيرة ولكل منهما باب مبسوط في الإحياء لحجة الاسلام ( ويتذكر  
 لعنته لديه ) لأن ذلك باعث على العكر والطاعة ولأن الله أمر عباده بذلك فقال  
 اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وقالواذكروا نعمة الله عليكم وقال لميسى

(أذكر لعمري عليك وعلى والدك) (ويشكر فضله عليه بالأعمال بفرائضه وترك ما يكرهه الله) لقوله تعالى فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون وقال تعالى ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم وغير ذلك من الآيات وجعل الله العمل شكراً فقال تعالى واعملوا آل داود شكراً ، وكان رسول الله ﷺ يقوم حتى تحطط قدماء فقيل له أتصنع هذا وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال أفلا أكون عبداً شكوراً متفق عليه من حديث المغيرة ورواه مسلم من حديث عائشة (ويتقرب إليه بما تيسر من نوافل الخير) لقوله تعالى في الحديث القدسي ولا يزال عبيدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطئ بها ورجله التي يمشي بها وإن سألني لأعطينه وإن استعاذني لأعيذنه الحديث رواه البخاري (وكل ما ضيع من فرائضه فليقله الآن) الحديث أنس أن النبي ﷺ قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك رواه أحمد البخاري ومسلم وفي رواية له إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول أقم الصلاة لذكري وفي الباب عن أبي هريرة رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي وعن أبي قتادة نحوه رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه ، فإذا وجب قضائهما على الناقل والتائب فعل المتمدد أولى (وليرغب إلى الله في تقبله) لأن القبول غير قهلي ولا مضمون فيما أدى في وقته لهجز الخلق عن إتيان بنام ما أمر الله فضلاً عما أدى خارج وقته فليتجنى مع هذا إلى الدعاء فإن الله أمر به ووعد عليه الإجابة فضلاً منه ورحمة (ويتوب إلى الله من تضييعه) لأنه من الكبائر لقوله تعالى (خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً إلا من تاب) الآية وقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تلهمكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله ومن يفعل ذلك فأولئك هم الخاسرون) والمراد بالذكر هنا الصلوات الخمس وقوله تعالى (قويل للصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) قال سعد بن أبي وقاص سألت النبي ﷺ عن قول الله عز وجل (الذين هم عن صلاتهم ساهون) قال (الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها) رواه البزار وقال هو وغيره من الحفاظ الصواب وقته وحديث ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ (من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر) رواه الحاكم وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه ذكر الصلاة

يوما قتال (من حافظ عليها كانت له نورا وبرهاناً ونجاة يوم القيامة ومن لم يحافظ عليها لم يمكن له نور ولا برهان ولا نجاة وكان يوم القيامة مع قارون وفرعون وهامان وأبى بن خلف) رواه أحمد وابن حبان في الصحيح والطبراني في الأوسط والكبير وحديث نوفل بن معاوية أن النبي ﷺ قال (من قاتته صلاة فكأنما وتر أهله وماله) رواه ابن حبان في الصحيح (وليلجأ إلى الله فيما عسر عليه من قياد نفسه ومعاولة أمره موقناً أنه المالك لصلاح شأنه وترفيقه وتسيده لا يفارق ذلك على ما فيه من حسن أو قبيح ولا يأس من رحمة الله) لقوله تعالى (ولا تياسوا من روح الله إنه لا يأس من روح الله إلا القوم الكافرون) وقوله تعالى (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم) وقوله تعالى (ورحمتي وسعت كل شيء) (والفكرة في أمر الله مفتاح العبادة) لأن النظر في المبائل وتذكر المعاد واستحضار ما فيه من الأحوال والحقائق بالفناء والرحيل مع الجهل بوقتته يزهد في الدنيا ويرغب في الآخرة فيشرح الصدر للعمل وينشط الأعضاء للعبادة ولذلك قال (واستعن بذكر الموت والفكرة فيما بعده) فإنه لا يكون في كثير إلا قلة ولا في قليل إلا أجزل كذلك قال النبي ﷺ فيما رواه البيهقي في الشعب من حديث ابن عمر ولفظه قال رسول الله ﷺ (أكثرُوا ذكرَ هازمِ الذناتِ فإنه لا يكون في كثير إلا قلة ولا في قليل إلا أجزل) وروى البزار وأبو نعيم في الحلية من حديث أنس وابن حبان والبيهقي في الشعب من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال (أكثرُوا ذكرَ هازمِ الذناتِ الموتِ فإنه لم يذكره أحد في ضيق من العيش إلا وسعه عليه ولا ذكره في سعة إلا ضيقها عليه) وروى ابن أبي الدنيا في ذكر الموت من حديث أنس ابن مالك أن النبي ﷺ قال (أكثرُوا ذكرَ الموتِ فإنه يمحى الذنوب ويذهب في الدنيا فإن ذكرتموه عند الغنى هدمه وإن ذكرتموه عند الفقر أراحكم بمشكم) وروى فيه وفي كتاب الفكر كلاهما له عن شريح القاضي مرسل أن النبي ﷺ قال (أكثر ذكر الموت فإن ذكره يملك عمر سواه)

## باب

( في القطرة والختان وحلق الشعر واللباس وستر العورة وما يتصل بذلك ومن القطرة خمس قص الشارب وهو الإطار وهو طرف الشعر المستدير على الشفة لإحرازه والله أعلم وقص الأظفار وتقف الجناحين وحلق العانة ولا بأس بحلق غيرها من شعر الجسد والختان للرجال سنة والمقاض للنساء مكروه )  
في هذا التركيب خلل لا يخفى والأصل في هذا حديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ خمس من القطرة الاستحذاء والختان وقص الشارب وتقص الأبط وتقليم الأظفار رواه أحمد والبخاري ومسلم والأربعة وحديث أبي المليلح ابن أسامة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال الختان سنة في الرجال مكروه في النساء رواه أحمد والبيهقي وقد تقدم مع حديث الضحاك بن قيس آخر باب الصحابة والدبايح ( وأمر النبي ﷺ أن تنقى الحمية وتوفر ولا تقص ) فقال ﷺ جزوا الشوارب وارزوا الهوى عالجوا الجوس رواه أحمد ومسلم من حديث أبي هريرة وروى أحمد والبخاري ومسلم من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال عالجوا المشركين وجزوا الهوى وأخرو الشوارب زاد البخاري وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته فافضل أخذه وفي الموطأ عنه أن رسول الله ﷺ أمر بإعفاء الشوارب وإعفاء الهوى ( قال مالك ولا بأس بالأخذ من طولها إذا طالت كثيراً وقاله غير واحد من الصحابة والتابعين ) منهم ابن عمر كما سبق ومنهم عمر بن الخطاب وأبو هريرة والحسن البصري وعطاء روى ذلك عنهم الطبري ومنهم جابر بن عبد الله وحكام من فعل الصحابة لكنه مقيد بحال الفك كما سبق في حديث ابن عمر فروى أبو داود بسند حسن عنه قال كنا نغنى السبال إلا في حج أو عمرة والسبال جمع سبله وهي ما طلك من شعر الحمية وفي الباب حديث مرفوع أخرجه الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها لكن قال البخاري أنه حديث منكر ( ويكره صباغ الشعر بالسواد من غير تحریم ) لقول مالك لم أسمع في ذلك شيئاً معلوماً - وغير ذلك أحب إلى كذلك قال في الموطأ وروى عنه أشهب في المتنية ما علمت أن فيه النهي وغير ذلك من الصنيع أحب إلى قال الباجي ويبد أنه صنيع لم يستعمله النبي ﷺ في شعره وقد روى عن النبي ﷺ



انه قال في أبي شعافة غيرة وجنبوه السواد والحديث ليس بشايت رواه  
 ليث بن أبي سليم وقد خضب بالسواد من الصبابة عتبة بن عامر والحسن والحسين  
 وخضب به عبد بن علي بن أبي طالب وجماعة من التابعين والاول أكثره وهو  
 عجيب بالحديث صحيح ثابت من طرق متعددة غير طريق ليث بن أبي سليم قال مسلم  
 في صحيحه حدثنا أبو الطاهر أخبرنا عبد الله بن وهب عن ابن جريج عن أبي الزبير  
 عن جابر بن عبد الله قال أتى بأبي شعافة يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالنقاعة بيضا  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غيروا هذا بشيء واجتنبوا السواد ورواه  
 أيضا أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وفي مسند أحمد من حديث أس بن مالك  
 قال جاء أبو بكر بأبي شعافة إلى رسول الله ﷺ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا ي بكر لو أقررت الشيخ في بيته لآتيناه تمكزمة لا ي بكر فأسلم ولحيته ورأسه  
 كالنقاعة بيضا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غيروها وجنبوه السواد بل  
 الأمر أشد من ذلك في سنن أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من  
 حديث ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد  
 كحواصل الحمام لا يرجعون راحة الجنة وعند الطبراني وابن أبي حاتم في كتاب  
 الخضب من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خضب  
 بالسواد سود الله وجهه يوم القيامة وسنده لين (ولا بأس به بالحناء والكتم)  
 الحديث عثمان بن عبد الله بن موهب قال دخلنا على أم سلة فأخرجت إلينا من شعر  
 رسول الله ﷺ فإذا هو مخضوب بالحناء والكتم رواه أحمد وابن ماجه وأصله في  
 صحيح البخاري بدون ذكر الحناء والكتم وحديث أبي ذر قال قال رسول الله ﷺ  
 أن أحسن ما غيرتم به هذا الشيب الحناء والكتم رواه أحمد والأربعة وصححه  
 الترمذي (ونبي الرسول عليه الصلاة والسلام الذي كور عن لباس الحرير ونحتم الذهب)  
 فروى أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي والحاكم من حديث أبي موسى الأشعري  
 أن النبي ﷺ قال أحل الذهب والحرير للأنث من أمتي وحرم على ذكورنا زوى  
 أحمد والبخاري ومسلم من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت النبي ﷺ يقول  
 لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة وحديث علي عليه السلام  
 قال وأيت رسول الله ﷺ أخذ حوبراً لجملة في يمينه وذمها لجملة في شماله ثم قال  
 إن هذين حرام علي ذكور أمتي رواه أبو داود والنسائي وحديث ابن عباس أن  
 رسول الله ﷺ رأى غامراً من ذهب في يد رجل فزعموا طرحوه قال لعبد الله بن مسعود

عن ناز فطرهما في يده ورواه مسلم وفي الباب عن جماعة (وعن التميمي بالحديد) لحديث  
بريدة أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ وعليه خاتم من شبه فقال له مالي أجد منك ربح  
الا صنم فطره ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال مالي أرى عليك حلية أهل النار  
فطره فقال يا رسول الله من أي شيء أتخذه قال أتخذه من ورق ولا تشبه مثقالا  
رواه أبو داود والترمذي والنسائي وحديث عبد الله بن عمرو قال نهى رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم عن خاتم الذهب وعن خاتم الحديد ورواه البيهقي في  
الشعب (ولا بأس بالقضة في حلية الخاتم) لحديث بريدة السابق ولأن خاتم النهم  
صلى الله عليه وآله وسلم كان من فضة كما في الصحيح (والسيف) لحديث أنس  
قال كانت قبضة سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضة ورواه أبو داود والترمذي  
والنسائي ولفظه كان نعل سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من فضة وقبضة  
سيفه فضة وما بين ذلك خلق فضة وحديث مزينة المصري قال دخل رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة وعلى سيفه ذهب وقضة ورواه الترمذي  
وسنده ضعيف وحديث مرزوق الصيقل أنه سئل سيف رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم ذا القنار وكانت له قبضة من فضة وخلق من فضة ورواه الطبراني  
وحديث جعفر بن محمد قال رأيت سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
تأمنه من فضة ونمله من فضة وبين ذلك خلق من فضة وهو عند هؤلاء يعني  
بني العباس ورواه عبد الرزاق في مصنفه (والمصنف) لوجوب تعظيمه واحترامه  
الذي يدل عليه حرمة مسه للحدث وعدم السفر به إلى أرض العدو الثابت في  
السنن كما سبق في موضعه (ولا يجعل ذلك في لجام ولا سرج ولا سكين ولا في  
غير ذلك) لأن الرخصة لم ترد إلا في السيف وحده وهي لا تمتد إلى سائر ما  
ويتختم النساء بالذهب ونهى عن التختم بالحديد (لما سبق فهو مكرر) والاختيار ما  
روى في التختم التختم في اليسار لأن تناول الشيء باليمين فهو يأخذه يمينه ويحمله  
في يمينه (يعني عند إرادة التختم به فيكون كالمدح في اليسرى ويصعب تناوله منها  
باليمين وكذا وضعه فيها وبمثل هذا وجه الحافظ التختم في اليسار أيضا لكن مع  
تفصيل وهو أنه إن كان القصد من لبسه التبرين فاليمين أفضل وإن كان التختم باليسار  
لما تقدم والسبب في هذا اختلاف الأحاديث الواردة في تختم النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم هل كان في اليمين أو اليسار فعند البخاري ومسلم والترمذي وجماعة  
من حديث نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما لبس خاتم الذهب

حرماء كان في يده النبي وعند أبي داود من حديثه أيضا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتختم في يساره لكن أشار أبو داود إلى أن هذه الرواية شاذة وأن أكثر الحفاظ من أصحاب نافع قالوا في يمينه وعند الطبراني بسند حسن من حديث عبد الله بن دينار عنه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتختم في يمينه وعند أبي الشيخ في كتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من رواية سالم عنه مثله وعند مسلم من حديث أنس أن النبي ﷺ ليس خاتما من فضة في يمينه فنهى حبشي وعند أبي داود والترمذي من حديث ابن عباس نحوه من فعل ابن عباس مع الشك في نفسه ورواه الطبراني من حديثه مرفوعا كان النبي صلى الله عليه وسلم يتختم في يمينه إلا أن في سنده ليثا وعند الترمذي من حديث أبي رافع مثله ونقل الترمذي عن البخاري أنها أصح شيء روي في هذا الباب وعند أبي داود والنسائي والترمذي في الشمايل من حديث علي مثله وصححه ابن حبان وكذلك ورد من حديث جابر عند الترمذي في الشمايل بسند لين وعائشة عند الزوار وأبي الشيخ بسند حسن عند الثاني وعن أبي أمامة عند الطبراني بسند ضعيف وعن أبي هريرة عند الدارقطني في غرائب مالك بسند ساقط وورد التختم في اليسار من حديث جماعة أيضا تقدم عن ابن عمر في بعض الروايات عنه وورد عن أنس قال كان خاتم النبي ﷺ في هذه وأشار إلى المختصر اليسرى رواه مسلم وأبو الشيخ والبيهقي في الشعب عن أبي سعيد بلفظ كان يلبس خاتمه في يساره رواه أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ بسند لين وابن سعد في الطبقات وعن أبي جعفر الباقر قال كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعلي والحسن والحسين يتختمون في اليسار رواه البيهقي في الأدب ورواه الترمذي موقوفا على الحسن والحسين حسب وورد ما يدل على أن آخر قملة اليسار فروى أبو الشيخ وابن عسلى من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم (تختم في يمينه ثم إنه حوله في يساره) فلو صح هذا لكان خاطما للزاع ولكنه ضعيف وروى ابن سعد من حديث جعفر بن محمد عن أبيه قال طرح رسول الله ﷺ (خاتمه الذهب ثم تختم خاتما من ورق لجمعه في يساره) وهو معضل فمن أجل هذا الاختلاف أشار المؤلف إلى طريقه في الترجيح ووافقه على ذلك الحفاظ كما ذكرناه وإن لم يصره إليه (واختلف في لباس الخرقا جين) لحديث عبد الله بن سعد عن أبيه قال رأيت رجلا يخاطري على يفته يهناه عليه حمامة نزع سوداء فقال كسانيا رسول الله ﷺ رواه البخاري في

التاريخ وأبو داود وحديث ابن عباس قال إنما نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
(عن التوب المصمت من غير) قال ابن عباس أما السدي والعلم فلا ترى به بأساً رواه  
أحمد وأبو داود وحديث مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم (أنها كست عبد الله بن الزبير مطرف خز كافت عائشة ثلبسه)  
وقال أبو داود في السنن عشرون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لبسوا  
الخز منهم أنس والبراء بن عازب (وكره) لحديث معاوية قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم (لا تركبوا الخبز ولا الثياب) رواه أبو داود وغيره وحديث عبد  
الرحمن بن غنم قال حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشجعي أنه سمع النبي صلى الله  
عليه وسلم يقول (ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الخبز والحريرو وذكر كلاماً  
قال يسخ منهم آخرين قرودة وخنازير إلى يوم القيامة) رواه أبو داود ورواه أبو  
داود أيضاً بصورة تعليق وقال فيه يستحلون الخبز والحريرو والخز والمعازف وحديث علي  
عليه السلام قال أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حقة مكفوفة بحريرو إما سداها  
ولما لحتها فأرسل بها إلى فانيته فقلت يا رسول الله ما أصنع بها ألبسها قال لا  
ولكن اجعلها خيراً بين القواطم رواه ابن ماجه وهو في صحيح مسلم من حديث  
بلفظ أن أكبير دومة أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثوب حرير فأعطاه علياً  
فقال شققه بين القواطم وفيه أيضاً بلفظ أهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم حقة  
سيرا فبعث بها إلى فلبستها فمرفت الغضب في وجهه فقال إن لم أبعث بها إليك للبسها  
ولما بعث بها إليك لتشققها خيراً بين النساء ورواه البخاري بلفظ كساني النبي  
صلى الله عليه وسلم حقة سيرا فخرجت فيها فرأيت الغضب في وجهه فشققتها بين  
نساء والأحاديث المتقدمة لا تدل على الجواز لأنها من فعل بعض الصحابة ورأيهم  
وليس ذلك حجة إلا إذا أجمعوا وكذلك قول الصحابي كساني رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا دلالة فيه لأنه لم يكسها إياه ليلبسها كما قال عمر لما بعث إليه النبي صلى  
الله عليه وسلم (بحقة سيرا يا رسول الله كسو ثياباً وقد قلت في حقة عطار ما قلت  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن لم أكسكها لثلبسها) وهو في المطوط  
والصحيحين وغيرهما ولفظه مالك (وكذلك العلم في التوب من الحرير) فتبين بجوازه  
لحديث عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبوس الحرير إلا مكثداً ورفع  
لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ه أصبغ الوسطي والسبابة وضمها رواه أحمد  
والبخاري ومسلم وفي رواية عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير

إلا موضع أصبعين أو ثلاثة أو أربعة رواه أحمد ومسلم والأربعة زاهد  
أحمد وأبو داود وأشار بكفيه وقيل بجمته ممسكا بالوارد في النبي عن الحرير من  
غير استئذان (الإلحاط الرقيق) لغاته وهو من الاستحسان الذي لا يستند إلى  
دليل (ولا يلبس النساء من الرقيق ما يصفهن إذا خرجن) لحديث عائشة أن أسماء  
بنت أبي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب برق فأعرض  
عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم  
يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا ، وأشار إلى وجهه وكفيه رواه أبو داود بسند  
فيه انقطاع وحديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صفان  
من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ونساء  
كاسيات عاريات مميلات مائلات رءوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا  
يخرجن ربحا وإن ربحها ليوجدن من مسيرة كذا وكذا ، رواه مسلم ورواه مالك في  
الموطأ موقوفا مختصرا وقال من مسيرة خمسمائة عام ، ولا يجر الرجل إزاره بطرا ،  
لحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا ينظر الله إلى من جر  
إزاره بطرا ، رواه مالك والبخاري ومسلم وروى مالك وأبو داود والنسائي  
وابن ماجه وابن حبان من حديث أبي سعيد الخدري نحوه وفي الباب عن جماعة  
(ولا توبه من الخيلاء) لحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من  
جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة ، فقال أبو بكر الصديق يا رسول الله إن  
إزارى يسترخ إلا أن أن أعاهده فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، إنك لست  
بمن يفعله خيلاء ، رواه البخاري ومسلم وأبو داود وفي جر الأزار بطرا والتوب  
خيلاء تهديد شديد ووعد عظيم في أحاديث يطول نقلها وفيها أن فاعل ذلك لا يحبه  
الله ولا يكلمه يوم القيامة ولا يركبه وله عذاب أليم وأنه يطأ إزاره في النار ولا  
يقبض الله له يوم القيامة وزنا ولا ينظر إليه يوم القيامة وإن كان على الله كرها وإنه في  
ليلة النصف من شعبان عتق من النار بعد شمر غم كلب ولا ينظر الله فيها إلى مشرك ولا إلى  
حشاش ولا إلى طاعن رحم ولا إلى مسبل ولا إلى عاقول الله ولا إلى مدمن خمر وإن صلاة  
مسبل الإزار باطله قرأ كثيرا أحاديث هذا صحيح ثابت (وليكن إلى الكمين) لحديث  
أبي هريرة عن النبي ﷺ قال (ما أسفل من الكمين من الإزار ففي النار)  
رواه البخاري وحديث أنس قال يعني النبي ﷺ (الإزار إلى نصف الساق  
خفق عليهم فقال أو إلى الكمين لا خير فيها أسفل من ذلك) رواه أحمد (فهو أنظف  
نحوه وأنهى لربه) كما قال النبي صلى الله عليه وسلم (ارفع إزارك فإنه أقي لتوبك

وأما (ريك) رواه أحمد والبيهقي في الشعب من حديث الأشعث بن سليم عن عمته  
 عن عمها (وهي عن اشتغال الصباء وهي على غير ثوب يرفع ذلك من جهة واحدة  
 ويسدل الأخرى وذلك إذا لم يكن تحت اشتغالك ثوب) لحديث أبي سعيد الخدري  
 قال نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم (عن لبنتين اشتغال الصباء والصباء أن يعمل  
 ثوبه على أحد عاتقه فيسد أحد شقيه ليس عليه ثوب واللبسة الأخرى احتياؤه  
 بثوبه وهو جالس ليس على فرجه منه شيء) رواه البخارى وأعله عند الجماعة  
 إلا الترمذى بلفظ النبى عن اشتغال الصباء والاحتياؤه في ثوب واحد ليس على فرجه  
 منه شيء وفى الباب عن أبي هريرة في الصحيحين وعن جابر عند مسلم وأبى داود  
 والنسائى (واختلف فيه على ثوب) فقيل بالمنع لمعوم الحديث فى النبى عنه وقيل  
 بالجواز لانتهاء الملة المذكورة فى الحديث وهي كشف العورة ويؤثر بسائر العورة  
 لحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله عورتا ما فأنى  
 منها وما نذر قال احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قلت فإذا كان  
 القوم بعضهم فى بعض قال إن استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها قلت فإذا كان أحدنا  
 خالياً قال فانه تبارك وتعالى أحق أن يستحي منه رواه ابن أبي شيبة وأحمد وأبو  
 داود والترمذى والنسائى فى عشرة النساء وابن ماجه والحاكم وقال صحيح الإسناد  
 والبيهقى وحديث ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ إياكم والنمري فإن معكم من  
 لا يفارقكم إلا عند الحاجة وحين يغضى الرجل إلى أهله فاستحيوهم وأكرمهم ورواه  
 الترمذى (وأزرة المؤمن إلى انصاف ساقه) لحديث أبى سعيد الخدري قال قال  
 رسول الله ﷺ أزرة المؤمن إلى نصف الساق ولا حرج أو قال لا جناح عليه فيما بينه  
 وبين الكعبين وما كان أسفل من ذلك فهو فى النار ومن جر إزاره يطرأ لم ينظر  
 الله إليه يوم القيامة رواه مالك وأبو داود وابن ماجه وابن حبان وفى الباب  
 عن غيره (والفخذ عورة) لورود ذلك عن النبى ﷺ من حديث على وابن عباس  
 وجرهد ومحمد بن عبد الله بن جحش وقبيصة لحديث على رواه أبو داود وابن ماجه  
 والدارقطنى والحاكم عنه قال قال رسول الله ﷺ لا تكشف فخذك ولا تنظر إلى  
 فخذ حى ولا ميت وحديث ابن عباس رواه الترمذى والعايزى والحاكم والبيهقى عنه  
 قال قال رسول الله ﷺ الفخذ عورة لفظ الترمذى وقال حسن غريب ولفظ  
 الحاكم مر النبى ﷺ على رجل فرأى فخذة مكشوفة فقال غط فخذك فإن غط الرجل  
 من عورته وسكت عند الحاكم وحديث جرهد الأسلمى رواه أحمد وأبو داود

والترمذى والدارقطنى وابن حبان والحاكم وجماعة عنه وكان من أصحاب الصفة قاله  
 جليس رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا وغذى منكشفة فقال أما علمت أن الفخذ  
 عورة لفظ أبي داود وفي لفظ الترمذى عنه عن النبي ﷺ قال الفخذ سورة وفي  
 سنده اضطراب وحديث محمد بن عبد الله بن جحش رواه أحمد والطبرانى والحاكم  
 عنه قال كنت مع رسول الله ﷺ فرعى معمور وهو جالس على باب داره وغذته  
 مكشوفة فقال له يا معمور غط فخذك فإن الفخذ سورة ورواه الطحاوى فى مشكل  
 الآثار فى الجزء الثانى منه من طرق عن الأربعة المذكورين وحديث قبضة رواه  
 أبو نعيم فى تاريخ أصبهان (وليس كالمورة نفسها) لحديث عائشة أن رسول الله ﷺ  
 كان جالساً كاشفاً عن فخذيه فاستأذن أبو بكر فأذن له وهو على حاله ثم استأذن عمر  
 فأذن له وهو على حاله ثم استأذن عثمان فأرخص عليه ثيابه فلما قاموا قلت يا رسول  
 الله استأذن أبو بكر وعمر فأذنت لهما وأنت على حالك فلما استأذن عثمان أرخيت  
 عليك ثيابك فقال يا عائشة ألا أستحي من رجل واه إن الملائكة تستحي منه رواه  
 أحمد واللفظ له ومسلم وغيرهما وحديث أنس أن النبي ﷺ يوم خيبر حر الإزار  
 عن فخذيه حتى لا يلقى إلى يارض فخذيه رواه أحمد والبخارى وقال حديث أنس  
 أسند وحديث جرهد أحوط يعنى حديث الفخذ عورة (ولا يدخل الرجل الحمام  
 إلا بمنزلة ولا تدخل المرأة إلا من علة) لحديث عبدالله بن عمر أن رسول الله ﷺ  
 قال ستفتح عليكم أرض الصبح وستجدون فيها بيوتاً يقال لها الحمامات فلا يدخلها  
 الرجال إلا بالآزر وامنوها النساء إلا المريضة أو نساء رواه أبو داود وابن ماجه  
 وحديث جابر عن النبي ﷺ قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام  
 إلا بمنزلة ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليته الحمام رواه الترمذى  
 وحسنه والحاكم وقال على شرط مسلم وفى الباب عن جماعة (ولا يتلاصق رجلان  
 ولا امرأتان فى لحاف واحد) لحديث أنس بن سميذ الحنبرى عن النبي ﷺ قال  
 لا ينظر الرجل إلى خربة الرجل ولا المرأة إلى خربة المرأة ولا يفضى الرجل إلى  
 الرجل فى ثوب واحد ولا تفضى المرأة إلى المرأة فى ثوب واحد رواه مسلم وأبو داود  
 والترمذى والقسائى وابن ماجه وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لا يفضى رجل إلى رجل ولا امرأة إلى امرأة إلا إلى ولد أو والد  
 رواه أبو داود (ولا تخرج المرأة إلا مستورة فيما لا بد لها منه من شهود موت  
 أبيها أو شقيراتها أو بما يباح لها) لحديث عبدالله بن عمر قال قال رسول الله ﷺ

المرأة عورة وإنما إذا خرجت من بيتها استكرهها الشيطان وأنها لا تكون أقرب  
 إلى الله منها في قمر بيتها رواه الطبراني بسند رجاله رجال الصحيح وخسدت  
 عبادة بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ المرأة عورة فإذا خرجت استكرهها  
 الشيطان رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح غريب وابن خزيمة وابن حبان  
 في صحيحهما وزادا وأقرب ما تكون من وجه زوجها وهي في قمر بيتها وفي رواية  
 عند الطبراني عنه أن النبي ﷺ قال النساء عورة وإن المرأة لتخرج من  
 بيتها وما بها بأس فيستكرهها الشيطان فيقول إنك لا تحمين بأحد إلا أعجبته  
 وإن المرأة لتلبس ثيابها فيقال أين تريدن فتقول أعود مريضاً أو أشهد جنازة  
 أو أصلي في مسجد وما عبت المرأة رجلاً مثل أن تعبد في بيتها وإسناده هذه  
 الرواية حسن ولما رجع النبي ﷺ من حجة الوداع وكان معه نسائه قال لهن  
 هذه ثم ظهور المحصر رواه أحمد وأبو يعلى من حديث أبي هريرة ورواه غيره  
 من حديث غيره (ولا تخسر من ذلك ما فيه نوح نائمة) لحديث أبي سعيد الخدري  
 قال لعن رسول الله ﷺ (النائمة والمستنمة) رواه أبو داود والبخاري والطبراني  
 (أو لم من مزار) لما سبق ولحديث أنس قال : قال رسول الله ﷺ (صوتان  
 حلموان في الدنيا والآخرة مزار عند نعمة ورفة عند مصيبة) رواه البخاري  
 ورواه ثقات (أو عود أو شبه من الملاحى المالية) للأدلة السابقة (إلا الهدف  
 في النكاح) لحديث محمد بن حاطب قال : قال رسول الله ﷺ (فصل ما بين  
 الحلال والحرام الهدف والصوت في النكاح) رواه أحمد والترمذي والبيهقي  
 وابن ماجه وأحمد وحديث عمرو بن يحيى المازني عن جده أبي حسن أن النبي ﷺ  
 كان (يكبره نكاح السر حتى يضرب بشف ويقال أئينا كم أئينا كم لغيرنا نعيمكم) رواه  
 عبادة بن أحد في زوائد المستد وحديث عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ (أعلنوا  
 هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف) رواه الترمذي وابن ماجه  
 وأبو نعيم في الحلية والتاريخ وغيرهم وفي الباب عن غيرهم (وقد اختلف في الكبر  
 فقبل يجوز قياساً على الهدف والغربال وقبل يمنع لحديث أبي أمامة عن النبي ﷺ قال  
 (إن الله بعثنى رحمة وهدى للعالمين وأمرني أن أمحق المزاعم والكبارات يعني  
 الغرائط والمغازف والأوثان التي كانت تعبد في الجاهلية) رواه أحمد وفيه على بن  
 يزيد وهو ضعيف وقد حسن حديث وحديث علي قال النبي ﷺ رسول الله ﷺ  
 (عن ضرب الهدف والعليل وصوت الومارة) رواه أبو عبيد القاسم بن سلام ورواه



الخطيب في التاريخ فيمن اسمه نصر بلفظ نهي عن حرب النفس ولعب الصنح وضرب الزمارة وسنده ضعيف ( ولا يخلو رجل بامرأة ليست منه بمعمر ) لحديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال ( لا يخلون أحدكم بامرأة إلا مع ذي محرم ) رواه البخاري ومسلم وحديث جابر قال : قال رسول الله ﷺ ( من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم منها فان ثالهما الشيطان ) رواه أحمد وحديث ابن عباس نحوه رواه الطبراني وفي الباب عن جماعة ( ولا بأس أن يراها لغزير من شهادة عليها ونحو ذلك أو إذا خطبها وأما المتجافلة أنه يرى وجهها على كل حال ) لما سبق في باب جل من الفرائض فان هذا مكرر تقدم مثله في الباب المذكور ( وينهى النساء عن وصل الشعر وعن الوشم ) لحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ ( لمن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة ) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وحديث ابن عباس قال ( اتت الواصلة والمستوصلة والنامصة والمتنمصة والواشمة والمستوشمة من غير داء ) رواه أبو داود وفي الباب عن أسماء وابن مسعود وعائشة وكلها في الصحيحين وحديث حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية عام حج على المنبر وتناول تعة من شعر كانت في يده حرس فقال يا أهل المدينة أين عناؤكم سمعت النبي ﷺ ينهى عن مثل هذا ويقول ( إنما هلكك بنو إسرائيل حين اتخذوها نسائهم ) رواه مالك والبخاري ومسلم والارومة إلا ابن ماجه ( ومن لبس خفا أو نعلا بدأ بيمينه وإذا نزع بدأ بشماله ) لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال ( إذا اتعل أحدكم فليبدأ باليمين وإذا نزع فليبدأ بالشمال ولتكن اليمين أولهما تتعل وآخرهما تنزع ) رواه مالك وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ( ولا بأس بالانتعال قائما ) لأن النبي ﷺ الوارد محمول على النعل العربي الذي يشق لبسها من قيام وهو حديث جابر قال نبي رسول الله ﷺ ( أن ينتعل الرجل قائما ) رواه أبو داود ( ويكره المثنى في نعل واحدة ) لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال ( لا يمش أحدكم في نعل واحدة لينعلها جميعا أو ليخلعها جميعا ) رواه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وحديث جابر قال : قال رسول الله ﷺ ( إذا انتعل شمع أحدكم فلا يمش في نعل واحدة حتى يصلح شمه ولا يمش في خف واحدة ولا يأكل بشماله ) رواه مسلم وأبو داود ( وتكره التاميل في الأسرة ) ( ٢٦ من الله )

والقياب والجدران والحاتم وليس الرق في التوب من ذلك وتركه أحسن (لحديث مالك عن أبي النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يعمده قال فوجد عنده سهل بن حنيف فدعا أبو طلحة أنسانا فزع غطاء من تحته فقال سهل بن حنيف لم تنزعه قال لأن فيه تصاوير وقد قال رسول الله ﷺ فيها ما قد علمت فقال سهل ألم يقل رسول الله ﷺ إلا ما كان رقفا في ثوب قال بلى ولكنه أطيب لنفسي وحديث بسر بن سعيد عن زيد بن خالد عن أبي طلحة صاحب رسول الله ﷺ قال إن رسول الله ﷺ قال (إن الملازمة لا تدخل بيتاً فيه صورة) قال بسر ثم اشتكى زيد فعدناه فإذا على بابه ستر فيه صورة فقامت أميعة الله الحولاني ربيب ميمونة زوج النبي ﷺ ألم يخبرنا زيد عن الصور يوم الأول فقال عبيد الله ألم تسمعه حين قال (إلا رقفا في ثوب) رواه أحمد والبخاري ومسلم والأربعة وفي الباب عن جماعة

### باب

### في الطعام والشراب

وإذا أكلت أو شربت فواجب عليك أن تقول باسم الله لحديث عمر ابن أبي سلمة قال كنت غلاما في حجر النبي ﷺ وكانت يدي تطيش في الصحفة فقال لي يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل بما يليك رواه أحمد والبخاري ومسلم وحديث عائشة قالت قال رسول الله ﷺ إذا أكل أحدكم طعاما فليقل بسم الله فإن نسي في أوله فليقل بسم الله على أوله وآخره رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه (وتناول بيمينك) لقول النبي ﷺ أمر بن أبي سلمة سم الله وكل بيمينك كما مر وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ ليأكل أحدكم بيمينه ويشرب بيمينه وليأخذ بيمينه ويمط بيمينه فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله ويمط بشماله يأخذ بشماله رواه ابن ماجه بسند صحيح (فاذا فرغت فقل الحمد) لحديث أنس قال قال رسول الله ﷺ إن الله تعالى لهضي عن العبد يأكل الأكلة فيحمده عليها ويشرب الشربة فيحمده عليها رواه مسلم وفي الباب أحاديث إلا أنه ليس في شيء منها حد مطلق كحديث أبي أمامة أن النبي ﷺ كان إذا رفع مائدة قال الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه غير مكفي ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا رواه البخاري وحديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ كان إذا فرغ من طعامه قال الحمد لله الذي أطعنا وسقانا وجعلنا مسلمين

رواه أبو داود والترمذى وحديث أنى داود قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكل أو شرب قال الحمد لله الذى أطعمنى وسقنى وسوغه وجعل لى مخرجاً  
 رواه أبو داود والنسائى وحديث معاذ بن أنس قال قال رسول الله ﷺ من  
 أكل طعاماً فقال الحمد لله الذى أطعمنى هذا ورزقنى من غير حول منى ولا قوة  
 غفر له ما تقدم من ذنبه رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه ( وحسن أن تعلق  
 بك قبل مسحها ) لحديث أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا طعم طعاماً لعق  
 أصابعه الثلاث الحديث رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذى وحديث ابن عباس  
 أن النبى صلى الله عليه وسلم قال إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسح يده حتى يلعقها  
 أو يلمقها رواه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود وحديث زيد بن ثابت قال سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا أكل أحدكم فليلق أصابعه فإنه لا يدري فى أى  
 طعامه تكون البركة رواه الطبرانى وحديث كعب بن جحرة قال رأيت رسول الله  
 ﷺ يأكل بأصابعه الثلاث بالإبهام والى تليها ويلق الوسطى ثم التى تليها ثم  
 الإبهام رواه الطبرانى فى الأوسط ( ومن أدب الأكل أن يجعل بطنك ثلثاً للطعام  
 وثلثاً لللباء وثلثاً لنفسك ) لحديث المقدم بن معد يكرب قال سمعت رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم يقول ماملأ آدمى وعاء شراً من بطن بحسب ابن آدم أكيات  
 يقمن صلبه فإن كان لآكلة فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه رواه الترمذى  
 وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه وحسنه الترمذى ووقع فى رواية ابن ماجه فإن  
 غلبت الآدى نفسه فثلث للطعام الحديث ( وإذا أكلت مع غيرك أكلت مما يليك )  
 لحديث عمر بن أبى سلة السابق يا غلام سمع الله وكل بيمينك وكل مما يليك وحديث  
 حمزة بن عمرو الأسلى قال أكلت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طعاماً  
 فقال كل بيمينك وكل مما يليك وذكر اسم الله رواه الطبرانى ( ولا تأخذ لقمة  
 حتى تنفخ الأخرى ) لأن ذلك من الشره والجشع المذموم وهو مؤد إلى عدم  
 إجابة المضغ وفى ذلك ضرر على المعدة ( ولا تنفس فى الإناء عند شربك ) لحديث  
 أن قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا شرب أحدكم فلا يتنفس  
 فى الإناء رواه أحمد والبخارى ومسلم وحديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه  
 وآله وسلم نهى أن يتنفس فى الإناء أو يتنفس فيه رواه أحمد وأبو داود والترمذى  
 وصححه وابن ماجه ( ولتين التذبح عن فيك ثم تعارده إن شئت ) لحديث أبى سعيد  
 أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التنفخ فى الشراب فقال رجل القذاة أراها

في الإناء فقال أرقها قال إني لا أروى من نفس واحد قال فأبى القدرح إذن عن فيك  
رواه أحمد والترمذي وصححه ومالك في الموطأ وقال فأبى القدرح عن فيك ثم تنفس  
(ولا يصب الماء عباً ولم يصبه ماء) لحديث عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حمزة  
مرسلاً أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا شرب أحدكم فليصم مصاً  
ولا يصب عباً فإن الكباد من العيب رواه سعيد بن منصور وابن السني وأبو نعيم  
في الطب النبوي والبيهقي في الشعب ورواه الديلمي في مسند الفردوس موصولاً  
من حديث علي عليه السلام وحديث عطاء بن أبي رباح مرسلاً أن رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم قال إذا شربتم فاشربوا مصاً وإذا استكنتم فاستاكوا عرضاً  
رواه أبو داود في المراسيل (وتلوك طعامك وتنعمه مضغاً قبل بامه) لأن عدم  
ذلك يضر بالمعدة ومن أجل ذلك خلق الله الأرض كما هو مبين في محله (وتغلف  
فأك بمعد طعامك) لحث النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك بالسواك كما صح  
عنه من طريق التواتر كما قدمناه ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شرب لبناً  
فتمضمض وقال إن له دسماً رواه أحمد والبخاري من حديث ابن عباس (وإن  
غسلت يدك من الغمر والابن الحسن) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ  
من نام وفي يده غمر ولم يغسله فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه رواه  
أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان ورواه ابن ماجه من حديث  
فاطمة صلى الله عليها وسلم والبخاري من حديث ابن عباس والطبراني  
من حديث أبي سعيد بأسانيد حسنة وحديث أنس قال سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم يقول من أحب أن يكثر الله خير بيته فليتوضأ إذا حضر غداؤه  
وإذا رفع رواه ابن ماجه والبيهقي بسند ضعيف وحديث سنان الفارسي قال قال  
رسول الله ﷺ بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده رواه أبو داود  
والترمذي وفي سننه بقال (وتخلل ما تعلق بأسنانك من الطعام) لحديث أبي  
أيوب قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال حبذا المختلون  
قالوا وما المختلون يا رسول الله قال المختلون في الوضوء والمختلون من الطعام  
أما تخلل الوضوء فالمضمضة والاستنشاق وبين الأصابع وأما تخلل الطعام فمن الطعام  
إنه ليس شيء أشق على المسلمين من أن يريا بين أسنان صاحبهما طعاماً وهو يصلي  
رواه الطبراني ورواه أحمد مختصراً بلفظ حبذا المختلون في الوضوء والطعام رواه  
القضاعي في مسند الثماني والديلمي في مسند الفردوس بلفظ رحم الله المختلون من

أمنى في الرضوء والطعام ( ونهى الرسول عليه الصلاة والسلام عن الأكل والشراب بالشمال ) فقال لا يأكل أحدكم بشماله ولا يشرب بها فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بها رواه أحد ومالك ومسلم وأبو داود والترمذى ( وتناول إذا شربت من على يمينك ) لحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بلبن قد شيب جاء وعن يمينه أعرابي وعن يساره أبو بكر فشرب ثم أعطى الأعرابي وقال ألا بمن قال لا يشرب أحد والبخارى ومسلم والأربعة إلا النسائي وحديث سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ فقال الغلام أتأذن لي أن أعطى هؤلاء فقال الغلام والله يا رسول الله لا آثرت بنصيبك أحدًا قتله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يده رواه أحمد والبخارى ومسلم ( ونهى عن التنفخ في الطعام والشراب ) لحديث ابن عباس وأبي سعيد الملقين عند التنفخ في الاناء وإبابة القدح وحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التنفخ في الطعام والشراب رواه البزار وسند رجاله ثقات إلا أن شيخه غير معروف وحديث زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التنفخ في السجود والطعام رواه الطبراني في الأوسط وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يتنفخ في الطعام ولا في الشراب رواه الطبراني في الأوسط أيضا ( والكتاب ) لإجلاله خشية أن يخرج مع التنفخ ريق فيمحقى قال يوسف بن عمر : وهذا مما انفرد به المؤلف وتمتعه ببعض الشراح بأن البزار خرج حديث النبی عن التنفخ في الطعام والشراب والكتاب وإن يوسف بن عمر لم يطلع عليه فقال الثاني : وأعلم أن البزار وغيره رويوا حديث النبي عن التنفخ في الطعام والشراب والكتاب ولما لم يحفظه يوسف بن عمر قال هذا مما انفرد به المؤلف ولم يوجد لغيره قيل إنما انفرد به لأنه كان من حفاظ أهل زمانه وكان يكتب بماله الصغير اه باختصار وتبعه على هذا التفراوى فقال : وعن روى حديث النبي المذكور البزار وغيره وأما قول يوسف بن عمر إن المصنف انفرد بالقول بكرامة التنفخ في تلك المذكورات فلمدم اطلاعه على الحديث أو معنى قوله انفرد به من حيث ذكره له في كتب الفقه اه وقال أبو الحسن في تحقيق المباحي قال ذروق روى حديث النبي عن الثلاثة البزار وغيره والذي نقله التراقي والمالكاني عن البزار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التنفخ في الطعام والشراب وقد نقل شيخنا الحفاظ يعني السيوطي في جامعه الحديث هكذا عن أحمد فقبل من حديث

ابن عباس والله أعلم وقال يوسف بن عمر والأولان في الحديث والثالث لم يوجد وهو عما انفرد به **أ** باختصار والذي سلك التحقيق في المسألة ابن ناجي فقال وفي البزار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن النفخ في الطعام والشراب وأما الكتاب فاجلالاً له وخيفة أن يخرج ريق فيمضى **أ** ويقرب منه كلام القلشاني إلا أنه وهم في جهة أخرى وعبارته وأما النهي عن النفخ في الطعام فرواه البزار وتقدم دليل النهي عن النفخ في الشراب وأما الكتاب فاجلالاً له خشية أن يخرج من فيه ريق **أ** فظن أيضاً أن البزار لم يخرج حديثاً في النهي عنهما معا والأمر بخلاف ذلك كله فالبزار خرج حديثاً في النهي عن النفخ في الطعام والشراب ولا ذكر للنهي عن النفخ في الكتاب لافي حديثه كما سبق ولا في حديث غيره على ما أعلم وكان المصنف فهم ذلك من حديث الترمذي عن جابر مرفوعاً إذا كتب أحدكم كتاباً فليتربه فإنه أنجح للعاجة فطلق النجاح بالترتيب فدل على كراهة النفخ أو لأن الأمر بالترتيب مع تملذه في كثير من الأحيان وسهولة النفخ يدل على ذلك فإن كان هذا مأخذ المصنف لحديث الترتيب منكر ماقط بل حكم بوضعه بعض الحفاظ والله أعلم (وعن الشرب في آنية الذهب والفضة) حديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الذي يأكل أو يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجر جرم في بطنه نار جهنم رواه مسلم وهو في صحيح البخاري بلفظ الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجر جرم في بطنه نار جهنم وكذا هو عند مسلم في رواية أخرى وفي رواية ثالثة لمسلم من شرب في إناء ذهب أو فضة قائماً يجر جرم في بطنه ناراً من جهنم وحديث حذيفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب ولا تأكلوا في صحافها فإنا لم في الدنيا ولكم في الآخرة ورواه البخاري ومسلم (ولا بأس بالشرب قائماً) لحديث ابن عباس قال شرب النبي صلى الله عليه وسلم من زمزم قائماً ورواه أحمد والبخاري ومسلم وحديث علي عليه السلام أنه في رجة الكوفة شرب وهو قائم قال إن ناساً يكرهون الشرب قائماً وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع مثل ما صنعت ورواه أحمد والبخاري وحديث ابن عمر قال كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وذكر مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعثمان بن عفان كانوا يشربون قياماً وروى أيضاً عن ابن شهاب أن عائشة

أم المؤمنين وسعد بن أبي وقاص كانا لاريان يشرب الإنسان وهو قائم بأساً وعن  
 عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه أنه كان يشرب قائماً والجواب عن أحاديث النبي  
 يطلب من كتب الخلاف (ولا يفيى لمن أكل الكراث أو الثوم أو البصل بيتاً أن  
 يدخل المسجد) لحديث جابر أن رسول الله ﷺ قال من أكل البصل والثوم  
 والكراث فلا يقربن مسجدنا فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم  
 رواء مسلم وهو في صحيح البخارى بلفظ من أكل بصلاً أو ثوماً فليعتزلنا أو  
 فليعتزل مساجدنا وليقعد في بيته وكذا هو عند مسلم أيضاً وأبي داود والترمذى  
 والنسائى وفي الباب عن أنس وابن عمر وأبي هريرة ومعل بن يسار وأبي بكر  
 وبشر بن معبد وعزيمة بن ثابت وعبد الله بن زيد وأبي ثعلبة وأبي سعيد الخدرى  
 وجابر بن سمرة وقررة بن اياس والمغيرة بن شعبة وابن عباس وثوبان ومعيد السلى  
 وشريك بن شريحيل والملاء بن خباب وعلى بن أبي طالب وعمر بن الخطاب  
 وحذيفة بن اليمان وأبي القاسم مولى أبي بكر ، وهى مخرجة في المتواتر ويكره أن  
 يأكل متكثراً لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأكل  
 متكثراً رواء الطبرانى في الأوسط بسند رجاله ثقات وحديث أبي إمام قال قال  
 رسول الله ﷺ أو نهانها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأكل متكثراً  
 رواء البزار ورجالهم ثقات إلا محمد بن عبيد الله بن أبي مليكة فإنه غير معروف وفي  
 صحيح البخارى وسنن أبي داود والترمذى وابن ماجه من حديث أبي جعفر قال قال  
 رسول الله ﷺ أما أنا فلا تأكل متكثراً وفي الباب عن غيره (ويكره ألاكل من رأس  
 الثريد) لحديث ابن عباس قال أتى رسول الله ﷺ بقصعة من ثريد فقال كلوا من  
 جوانبها ولا تأكلوا من وسطها فإن البركة تنزل في وسطها رواء البيهقي ورواه أحمد  
 وأبو داود والترمذى وابن ماجه وابن خبان من حديثه بلفظ البركة تنزل وسط  
 الطعام فكلوا من حافتيه ولا تأكلوا من وسطه وحديث عبد الله بن بسر قال كان  
 للنبي ﷺ قصعة يقال لها الغراء يحملها أربع رجال فلما أضجوا وسجدوا الضمى أتى  
 بثلاث القصعة يعنى وقد أترد فيها فالتفوا عليها فلما كثروا جثا رسول الله ﷺ فقال  
 اعرأى ما هذا جلسته قال رسول الله ﷺ إن الله جعلنى عبداً كريماً ولم يجعلنى جباراً  
 عنيداً ثم قال رسول الله ﷺ كلوا من جوانبها ودعوا ذروتها يبارك لكم فيها رواء  
 أبو داود وابن ماجه (ونهى عن القرآن في الثمر) لحديث ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن  
 الاقتران وقال إلا أن يستأذن الرجل أخاه رواء أحمد والبخارى ومسلم وجماعة

وحديث أبي طلحة مثله بدون ذكر الاستئذان رواه الطبراني وحديث أبي هريرة  
 قسم رسول الله ﷺ تمرأ بين أصحابه فكان بعضهم يقرن فتي رسول الله ﷺ أن  
 يقرن إلا يأن أصحابه رواء البزار ورجاله رجال الصحيح لإعطاء بن السائب فإنه  
 قد اختلط (وقيل إن ذلك مع الأصحاب الشركا فيه ولا بأس بذلك مع أمك أو  
 مع قوم تكون أنت أطمعتم) لأن النبي صلى الله عليه وسلم علق جواز ذلك على  
 استئذان أصحابه فدل على أن الأمر مختص بالشركا دون من يملكه كالمعلم والرجل  
 مع أهله (ولا بأس في التمر وشبهه أن يجوز لك في الإفاء لنا كل ما تريد منه .  
 لحديث عكراش بن ذؤيب قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجفنة كثيرة التريد  
 والودك فأقبلنا نأكل منها فغطت يدي في نواحيها فقال يا عكراش (كل من موضع  
 واحد فإنه طعام واحد) ثم أتينا بطبق فيه ألوان من الرطب فجالت يد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في الطبق وقال يا عكراش كل من حيث شئت فإنه غير لون واحد)  
 رواه ابن ماجه والترمذي وقال حديث غريب وحديث عائشة أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم (كان إذا أكل الطعام لا تمد يده بين عييه فيما بين يديه فإذا أتى  
 بالتمر جالت يده) رواه البزار وفيه خالد بن إسماعيل وهو متروك وله طريق آخر  
 عند الخطيب في ترجمة عبيد بن القاسم وهو كذاب (وليس غسل اليد قبل الطعام  
 من السنة) لضعف الأحاديث السابقة في غسل اليد قبل الطعام مع ثبوت أكله صلى  
 الله عليه وسلم بدون غسل ففي سنن أبي داود والترمذي وحسنه حديث ابن عباس  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من الحلاء فقدم إليه طعام فقالوا ألا تأتيك  
 بوضوء فقال (إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة) وفي سنن أبي داود من  
 حديث جابر قال أقبل رسول الله ﷺ من شعب من الجبل وقد قضى حاجته وبين  
 أيدينا تمر على ترس أو حجة فعدعونا فأكل منا وما مس ماء (إلا أن يكون بها  
 أذى) لوجوب إزالة النجاسة وحرمة أكلها ومطالبة النظافة من الأفذار وجل  
 أحاديث الفضل وإن كانت ضيفة على من كان بيده أذى وجل فله ﷺ على نظافة  
 يديه الكريمتين وأنه لو كان بهما أذى لنفسهما (وليسل يده وفاه بعد الطعام من  
 القمر ويمضمض فاه من اللبن) لما قدمناه قريباً (ويكره غسل اليد بالطعام أو بشيء  
 من التعلقان) لأن في ذلك إهانة له وقد ورد الشرع باحترامه وإكرامه في أحاديث  
 كثيرة منها حديث عائشة قالت دخل على النبي ﷺ فرأى كسرة لمقاة فمسحها فقال  
 (يا عائشة أحسنى جوار نعم الله عز وجل فإنها قلما تفرغ من أهل بيت فكادت أن



فرجع إليهم) رواه ابن أبي الدنيا في الفكر والحكيم الترمذى في نوادر الأصول في الأصل السبعين ومائة وفي سند ابن أبي الدنيا الموقر وهو كذاب ومنها حديث أكرموا الخبز وله طرق وألفاظ جمعها في دفع الرجز باكرام الخبز (وكذلك بالخالة وقد اختلف في ذلك) فقيل بالكراهة لما ذكرناه وقيل بالجواز لأن الصحابة كانوا يمسحون أيديهم بأقدامهم التي هي محل الاقدار والأوساخ وموضع التعال مع أكلهم الطعام الدسم الذي يعلق أثره باليد وإذا جاز ذلك جاز غسل اليد بالطعام من باب أولى لأن امتنائه به أخف (ولتجب إذا دعيت إلى وليمة العرس) لحديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال (أجيبوا هذه الدعوة إذا دعيت لها) وفي رواية إذا دعى أحدكم إلى وليمة فليأتها متفق عليها وفي رواية قال رسول الله ﷺ (من دعى فلم يجب فقد عصى الله ورسوله ومن دخل على غير دعوة دخل سارقاً وخرج مغيراً) رواه أبو داود والخطيب في كتاب التطفيل (ان لم يكن هناك لهو مشهور ولا منكر بين) لحديث علي عليه السلام قال صنعت طعاماً فدعوت رسول الله ﷺ فجاء فرأى في البيت تصاوير فرجع رواه ابن ماجه وحديث ابن عمر قال سمى رسول الله ﷺ (عن مطعمين عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر وأن يأكل وهو منبطح) رواه أبو داود والبيهقي وحديث عمر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بالإزار ومن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر فلا تدخل الحمام) رواه أحمد وروى الترمذى نحوه من حديث جابر (وأنت في الأكل بالخيار) لحديث جابر قال: قال رسول الله ﷺ (إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فإن شاء طعم وإن شاء ترك) رواه أحمد ومسلم وأبو داود (وقد أرخص مالك في التخلف لكثرة زحام الناس فيها) لأن في ذلك مشقة وضراً وقد قال النبي ﷺ (لا ضرر ولا ضرار) رواه أحمد وابن ماجه من حديث ابن عباس وقد سبق.

### باب في السلام والاستئذان والتناجي والقراءة والدعاء

وذكر الله عز وجل والقول في السفر، ورد السلام واجب

لقوله تعالى: وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها (والابتداء به سنة مرغّب فيها) بالأحاديث الكثيرة منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص

أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الإسلام خير قال تطعم الطعام  
وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف رواه البخارى ومسلم وأبو داود  
وابن ماجه وحديث أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ( لا تدخلون الجنة  
حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ألا أدلكم على شئ إذا فعلتموه تحاببتم  
أفشفوا السلام بينكم ) رواه مسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه وحديث أبى  
أمامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( إن أولى الناس بالله من بدأهم  
بالسلام ) رواه أبو داود والترمذى وحسنه وأحاديث فضل السلام كثيرة أفردت  
بالتأليف ( والسلام أن يقول الرجل السلام عليكم ويقول الراد عليكم السلام )  
لثبوت ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم فى قضايا متعددة يطول حصرها وسيأتى  
بعضها ( أو يقول سلام عليكم كما قيل له ) هذا كلام غير مستقيم المعنى كما هو ظاهر  
فإن كان المراد رد جواز السلام عليكم بالترغيب كما قيل له بتقديم السلام على  
الجار والمجرور فدلله الآية ( أو ردوها ) يعنى كما قيل لكم وحديث أبى هريرة  
عن النبى صلى الله عليه وسلم قال ( خلق الله عز وجل آدم على صورته طوله ستون  
ذراعاً فلما خلقه قال اذهب فسلم على أولئك . نفر من الملائكة جلوس فاستمع  
ما يحكيونك فإنها تحيئك وتحية ذريتك فقال السلام عليكم فقالوا السلام عليك  
ورحمة الله ) فزادوه رحمة الله رواه البخارى ومسلم وهو وإن كان شرع من  
قبلنا إلا أن الله تعالى قال ( فإنها تحيئك وتحية ذريتك ) فدل على أنه حكم عام  
لجميع الأسم وإن كان المراد رد السلام بالتكبير كما قيل له أيضاً بدون تعريف  
فدليل جوازه فى الرد الآية وفى السلام قوله تعالى ( والملائكة يدخلون عليهم من  
كل باب سلام عليكم ) وقوله تعالى ( قل سلام عليكم كتب ربكم على نفسه  
الرحمة ) وقوله تعالى ( قالوا سلاماً قال سلام ) وغير ذلك وإن كان المراد أن  
الرد يكون مطابقاً للسلام كيفما حصل تعريفاً وتكبيراً فدلله الآية أيضاً ( وأكثر  
لحديث سليمان قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال السلام عليك يا رسول الله  
ما ينبنى السلام إلى البركة أى أن تقول فى ردك وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته )  
فقال ( وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ) ثم جاء آخر فقال السلام عليك يا رسول الله  
ورحمة الله قال ( وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ) ثم جاء آخر فقال السلام  
عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته فقال له رسول الله ﷺ ( وعليك ) فقال  
الرجل يا رسول الله أتاك فلان وفلان لحيتيما بأفضل مما حييتنى فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ( إنك لن أولم تدع شيئاً قال الله عز وجل ) وإذا حييتم

بتحية لحوا بأحسن منها أو ردوها فرددت عليك التحية) رواه ابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني وابن مردويه وفيه هشام بن لاحق تركه أحد وقواه النسائي وحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها (يا عائشة هذا جبريل يقرأ عليك السلام) فقلت وعليك وعليه السلام ورحمة الله وبركاته وذهبت تريد فقال النبي صلى الله عليه وسلم (إلى هنا انتهى السلام) فقال رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت رواه الطبراني في الأوسط بسند رجاله رجال الصحيح وأصله في الصحيح بدون هذه الزيادة وروى مالك في الموطأ عن ابن عباس قال انتهى السلام إلى البركة وروى أيضاً البيهقي في الشعب عن عمر قال انتهى السلام إلى وبركاته ورجاله ثقات وروى أيضاً عن ابن عمر نحوه (ولا تقرأ في ذلك سلام الله عليك) لعدم وروده (وإذا سلم واحد من الجماعة أجزأ عنهم وكذلك إن رد واحد منهم) لحديث علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (يجزى عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ويجزى عن الجلوس أن يرد أحدهم) رواه أبو داود وفيه سعيد بن خالد الخزاعي ضعيف وحديث الحسن بن علي عليها السلام قال قيل يا رسول الله إن القوم يأتون النار فيستأذن واحد منهم أيجزى عنهم جميعاً قال نعم قيل فيرد رجل من القوم أيجزى عن الجميع قال نعم قيل فلقوم يمدون فيسلم واحد منهم أيجزى عن الجميع قال نعم قيل فيرد رجل من القوم أيجزى عن الجميع قال نعم رواه الطبراني وفيه كثير بن يحيى وهو ضعيف ومرسل زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وإذا سلم من القوم أحد أجزأ عنهم رواه مالك وهو مرسل صحيح (وليسلم الراكب على المائى والمائى على الجالس) لحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الراكب على المائى والمائى على القاعد والقليل على الكثير رواه البخاري ومسلم وفي رواية لها يسلم الضمير على الكثير والمائى على القاعد والقليل على الكثير وحديث جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم الراكب على المائى والمائى على القاعد والمائىان أحبا بدأ فهو أفضل رواه البزار ورجاله رجال الصحيح (والمصافحة حسنة) لحديث أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ تمام تحبكم بينكم المصافحة رواه الترمذي وحديث قتادة قال قلت لانس أكانت المصافحة في أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم رواه البخاري، وحديث أنس قال قيل يا رسول الله الرجل يأتي أعاء أيعني له قال لا قال

فياخذ يده وبصالحه قال نعم رواه الترمذى وقال حسن وحديث ابن مسعود قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تمام التحية الاخذ باليد رواه الترمذى  
وحديث أنس قال كان النبي ﷺ إذا لقي الرجل لا ينزع يده حتى يكون هو الذي  
ينزع يده ولا يصرف وجهه حتى يكون هو الذي يصرفه رواه ابن المبارك في البر  
والصلة وابن سعد في الطبقات مطولاً وحديث البراء بن عازب قال قال رسول الله  
ﷺ ما من مسلمين يلتقيان فيتصالحان إلا غفر لهما قبل أن يتفرقا رواه أحمد  
وأبو داود والترمذى (وكره مالك المعانقة) لعدم بلوغ أحاديثها إليه وسأ  
لنزيمة المنكر (وأجازها ابن عثيمين) لو روي السنة بها في مسند أحمد وسنن أبي داود  
من حديث رجل من عنزة لم يسم قال قلت لأبي ذر هل كان رسول الله ﷺ  
بصالحكم إذا لقيتموه قال مألقيته قط إلا ما خفي وبعت إلى ذات يوم فلم أكن  
في أهل فلما جئت أخبرته أنه أرسل إلى فأتيته وهو على سريره فالتفتي فكانت  
أجود وأجود رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات إلا هذا المجهول وعدو الطبراني  
في الأوسط من حديث أنس كانوا إذا تلاقوا تصالحوا وإذا قدموا من سفر تصانفوا  
وعند الترمذى عن عائشة قالت قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله ﷺ  
عندى ففرح الباب فقام إليه النبي صلى الله عليه وسلم عريانا يجر ثوبه فاعتقه وقبله  
قال الترمذى حديث حسن وعند قاسم بن أصبغ في مصنفه عن أبي الهيثم بن  
التيمان أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقيه فاعتقه وقبله وسنده ضعيف وفي سنن  
البيهقي عن ابن عمر أنه كان يباه له قبلته أن الحسين بن علي عليهما السلام  
توجه إلى العراق فلققه فذكر الحديث في أمره بالرجوع فأبى أن يرجع  
فاعتقه ابن عمر وبكى وقال أستودعك الله من قتل وفيها أيضاً عن غالب الخمار  
قال كان محمد بن سيرين يكره المصالحاة فذكرت ذلك للشمعي فقال كان  
أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا اتقوا تصالحوا فإذا قدموا من السفر اتفق  
بعضهم بعضاً (فائدة) إنما ذكر المصنف سفيان بن عيينة هنا إشارة إلى الحكاية  
للتداول التي ذكرها شراح الرسالة وهي حكاية باطلة وسندها مظلم كما قال الذهبي  
وهي في تاريخ ابن عساكر في ترجمه جعفر وأخرجها ابن بطال في شرح البخاري  
فقال أخبرنا عبد الوهاب بن زياد بن يونس إجازة ثنا أبي ثنا سعيد بن إسحاق  
ثنا علي بن يونس الليثي المدني قال كنت جالساً عند مالك إذ جاء سفيان بن عيينة  
يسأذن فقال مالك : رجل صاحب ستة أدخلوه فدخل فقال السلام عليكم ورحمة الله

وبركاته فردوا عليه السلام فقال سلامنا عام وخاص السلام عليك يا أبا عبد الله  
ورحمة الله وبركاته فقال مالك وعليك السلام يا أبا محمد ورحمة الله وبركاته  
فصاحه ثم قال يا أبا محمد لولا أنها بدعة لما فتكت فقال سفيان غائق من هو خهر منك  
فقال مالك جعفر قال نعم قال ذاك حديث خاص يا أبا محمد قال ما يعم جعفراً يعمننا  
وما يخص جعفرأ يخصنا إذا كنا صالحين أفتأذن لي أن أحدث في مجلسك قال نعم  
حدث يا أبا محمد قال حدثني عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أنه لما  
قدم جعفر من أرض الحبشة اعتقه الذي صلى الله عليه وسلم وقبل بين يديه وقال  
جعفر أشبهني خلقاً وخلقاً، ورواهما أبو القنائم الترمذي في مشيخته فقال حدثنا المطهر  
ابن محمد أنا أحمد بن محمد بن زكريا حدثني جعفر بن محمد بن الربيع الأنديسي حدثني  
عبد الله بن إسماعيل بن جرير الحافظ أملاء حدثني إبراهيم بن عبد الله الزبيدي  
بالقيروان أنه سمعت من إسماعيل صاحب مخطوط ثنا علي بن يونس به وهو مجهول  
وكذا الراوي عنه فالتهم بهذه الحكاية أحدهما ويؤيد بطلانها كون سفيان بن عيينة  
روى في جامعه عن الأجلح عن الشعبي أن جعفر لما قدم تلقاه رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم فقبل جعفرأ بين يديه لم يذكر المعانقة وكذا رواه الباقون في معجم  
الصحابة من حديث عائشة بدون ذكر المعانقة مع وجوه أخرى تبطلها لا تخفى على  
المتأمل (وكره مالك تقييل اليد) لما يدعو إليه من التكبر والتعظيم (وأكثر ما روى  
فيه) لكونه لم يبلغه من طريق صحيحة ولم يبلغه كل ما ورد فيه وإلا لو بلغه ذلك  
لما أمكنه إنكاره فإن تقييل اليد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم على انفراد  
فكيف لو أضيف إليه ما ورد في مطلق التقييل الذي ينكر مالك جميعه كما يقول التادلي  
وغيره من فقهاء المذهب فقد ورد تقييل يد النبي صلى الله عليه وسلم من حديث  
عائشة وجابر وأبي سعيد وابن عمر وزاد ومزينة بن مالك المصري وأسامة  
ابن شريك وأبي لبابة وكعب بن مالك وزاهر بن حرام وبريدة وصفوان بن عسال  
والشعبي مرسلأ وعن جماعة من الصحابة من فلمهم مع بعضهم منهم عمر وعلى  
وأبو عبيدة بن الجراح والعباس بن عبد المطلب وابنه عبد الله بن عباس وزيد  
ابن ثابت ورواه بن الأسقع وزيد بن الأسود وأنس بن مالك وسليمة بن الأكوع  
وأن أبي أوفى كل هؤلاء في تقييل اليد فقط دون تقييل غيرها من الأعضاء فإن  
فيها عن جماعة آخرين من الصحابة في المرفوع والموقوف وهي في مستند أحمد وسنن  
أبي داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي ومعجم الطبراني والبخاري وأبو يعلى

وصحیح ابن خبان والمحاكم وغيرها وأكثرها عند ابن الأعرابي وأبي بكر بن المقرئ  
فيا أفراداً من التأليف لأحاديث التتبع وذكرها ويطول لتفقيتها أبي الفضل  
عبد الله بن الصديق جزء في ذلك أيضاً وهو مطبوع (ولا يبتدى اليهود والنصارى  
بالسلام) لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال لا يبدؤا اليهود والنصارى  
بالسلام فإذا لقيتم أحداً في طريق فاضطربوا إلى أضيقه رواه مسلم (فمن سلم  
على ذي فلا يستقبله) لأنه لا فائدة في استقالته لأنها لا تخرجه عن أن يكون قد  
بدأ بالتحية والاستقالة إنما تكون في أمر يمكن استدراكه فيصير المستقبل كأنه  
لم يفعل (وإن سلم عليه اليهودي والنصراني فليقل عليك) لحديث ابن عمر أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سلم عليكم اليهود فإنا يقول أحدهم السلام  
عليك فقل وعليك رواه البخاري ومالك ولفظه أن اليهود إذا سلم عليكم أحدهم  
فإنا يقول السلام عليكم فقل عليك وفي الباب عن جماعة (ومن قال عليك السلام (١)  
وهي الحجارة فقد قيل ذلك) لجواز الدعاء عليهم (والاستئذان واجب) لقوله  
تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلطوا  
على أهلها وقوله تعالى وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذوا كما استأذن  
الذين من قبلهم (فلا تدخل بيتاً فيه أحد حتى تستأذن ثلاثاً فإن أذن لك وإلا  
رجعت لحديث أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ (الاستئذان  
ثلاث فإن أذن لك وإلا فارجم) رواه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي  
وفيه قصة لابي موسى مع عمر وحديث جندب بن سفيان قال سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول (إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له لم يرجع) رواه العاصم  
في الكبير وال الأوسط بسند رجاله ثقات (ورغب في عيادة المريض) لورود الأمر  
بها والترغيب فيها في أحاديث كثيرة منها حديث أبي سعيد الخدري قال : قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم (عودوا المريض واتبعوا الجنائز تذكركم بالآخرة) رواه  
أحمد والترمذي وابن خبان في الصحيح وحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال (حق المسلم على المسلم خمس رد السلام وعبادة المريض واتباع  
الجنائز واجابة الدعوة وتشميت العطاس) رواه البخاري ومسلم وجماعة وحديثه  
أيضاً قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من عاد مريضاً ناداه مناد من  
السماء طيب وطاب مثلك وتبوات من الجنة منزلاً) رواه الترمذي وحسنه  
وابن ماجه وابن حبان في الصحيح وحديث أيضاً قال : قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم ( إن الله عز وجل يقول يوم القيامة يا ابن آدم موثقتي فلم تمدني ) قال  
 يارب كيف أعودك وأنت رب العالمين قال ( أما علمت أن عبدی فلاناً مرض فلم  
 تعده أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده ) الحديث رواه مسلم وحديث علي عليه  
 السلام قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ( ما من مسلم يموت إلا صلى عليه سبعون ألف  
 ملك حتى يصبح وكان له خريف في الجنة ) رواه الترمذي وأبو داود وبهناه وله طرق  
 عن علي موقوفاً ومرفوعاً وهو حديث صحيح وحديث أنس قال : قال رسول الله  
 ﷺ ( من توضأ فأحسن الوضوء وعاد أخاه المسلم محسباً بوعده من جهنم سبعين  
 خريفاً ) قلت يا أبا حمزة ما الخريف قال الصام رواه أبو داود بسند لا بأس به  
 لأنه من رواية الفضل بن دهم ، وقد قال فيه ابن معين مرة صالح ، وقال أحمد  
 مرة ليس به بأس وتكلم فيه غيرهما من جهة حفظه ( ولا يتناجي اثنان دون  
 واحد ) لحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال ( إذا كان ثلاثة فلا يتناجي اثنان دون  
 واحد ) رواه مالك والبخاري ومسلم وحديث ابن مسعود ، قال : قال النبي  
 ﷺ ( إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجي رجلان دون الآخر حتى تختلطوا بالناس  
 أجل أن ذلك يحزنه ) رواه أحمد والبخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه ، وفي  
 الباب عن غيرهم ( وكذلك الجماعة إذا أقوا واحداً منهم ) لوجود الملة التي علل  
 بها النبي ﷺ النهي وهي كون التناجي دونه يحزنه بل ربما كان أفراد الجماعة  
 دونه أشد في الحزن فيكون بالمنع أولى ( وقد قيل لا ينبغي ذلك إلا بإذنه ) لأنه  
 حقه فإذا أذن جاز ( قال معاذ بن جبل ما عمل آدمي عملاً أنجي له من عذاب الله  
 من ذكر الله ) هكذا رواه مالك في الموطأ عن زيد بن أبي زياد قال : قال معاذ  
 فذكره موقوفاً منقطعاً لأن زياداً لم يدرك معاذ بن جبل ورواه الترمذي وابن  
 ماجه والحاكم في المستدرک متصلاً من رواية زياد المذكور عن أبي بحريه عن  
 معاذ وقال الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه ورواه أبو نعيم في الحلية من طريق  
 حريز بن عثمان عن المشيخة عن أبي بحريه عن معاذ به موقوفاً أيضاً وزاد قالوا  
 يا أبا عبد الرحمن ولا الجهاد في سبيل الله قال ولا إلا أن يضرب بسيفه حتى ينقطع لأن  
 الله تعالى يقول في كتابه ( ولذكر الله أكبر ) ولعله يريد بالمشيخة زياد بن أبي زياد  
 المذكور وقد ورد من طريقه مرفوعاً أخرجه أحمد في المسند قال حدثنا حجاج بن المني  
 حدثنا عبد العزيز بن أبي سبله عن زياد بن أبي زياد مولى عبد الله بن عباس بن أبي ريمه

أنه بلغه عن معاذ بن جبل أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ما عمل آدمي عملاً قط أنجي له من عذاب الله من ذكر الله ) وورد مرفوعاً أيضاً من غير هذا الطريق قال أبو يوسف في أول كتاب الحجاج حديثي يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن طاوس عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ ( ما عمل ابن آدم من عمل أنجي له من النار من ذكر الله ) قالوا يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله قال ( ولا الجهاد في سبيل الله ولو أن تضرب بسيفك حتى ينقطع ثم تضرب به حتى ينقطع ثم تضرب به حتى ينقطع ثلاثاً ) لكنه ورد موقوفاً من هذا الطريق أيضاً قال عبدة بن أحمد في زوائد زهد أبيه حدثنا عبد الله بن صندل حدثنا فضيل بن عياض عن يحيى بن سعيد عن أبي الزبير قال أخبرني من سمع معاذاً وهو يقول ما من شيء أنجي لابن آدم من عذاب الله من ذكر الله قالوا ولا السيف في سبيل الله ثلاث مرات قال ولا أن يضرب بسيفه في سبيل الله عز وجل حتى ينقطع ورواه أبو نعيم في الحلية من هذا الطريق ثم قال رواء أبو خالد الأحمر عن يحيى عن أبي الزبير عن طاوس عن معاذ مرفوعاً أنه ورواية أبي خالد الأحمر المذكورة رواها محمد بن يوسف الفريابي في الذكر والطبراني في المعجم الصغير من طريقه لكنه قال عن يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر وقال الطبراني إنه لم يروه عن يحيى بن سعيد إلا أبو خالد الأحمر وهو متعقب برواية أبي يوسف في الحجاج إلا أن يريد من رواية جابر بن عبد الله وهو بعيد لأن تليذه قال في الحلية رواء أبو خالد عن يحيى عن أبي الزبير عن طاوس كما سبق وهو لا يعتمد النقل عنه في كثير من كلامه على الأحاديث ثم إن رواية أبي الزبير عن جابر هذه عنده غلط وسبق إسناده لا شتهار رواية أبي الزبير عن جابر وتداولها على السنة المحدثين وقد أخرجه الطبراني نفسه في الكبير على الصواب من رواية معاذ والله اعلم ( وقال عمر أفضل من ذكر الله باللسان ذكر الله عند أمره ونهيه ) وورد نحوه عن ابن عباس أخرجه ابن جرير عن عبد الله بن ربيعة قال قال لي ابن عباس هل تدري ما قوله تعالى ( ولذكر أكبر ) قال قال قلت نعم قال فاهو قلت التسبيح والتحميد والتكبير في الصلاة وقراءة القرآن ونحو ذلك قال لقد قلت قولاً عجيباً وما هو كذلك ولكنه إمام يقول ذكر الله إيماناً عندما أمر به أو نهى عنه إذا ذكرتموه أكبر من ذكركم إياه ( ومن دعا رسول الله ﷺ كلما أصبح وأمسى اللهم بك نصبح وبك نعيش وبك نموت وبك نموت ويقول في الصباح وبك النشور



وفي المساء وإليك المصير) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن السني في اليوم واليلة وأبو عوادة في الصحيح من حديث أبي هريرة وليس التفصيل المذكور في كلام المصنف إلا عند أبي عوادة ولفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أصبح يقول اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا وبك نحيا وبك نموت وإليك النشور وإذا أمسى قال اللهم بك أمسينا وبك أصبحنا وبك نحيا وبك نموت وإليك المصير أما أحد فذكره مختصراً وله ظه كان يقول إذا أصبح اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا وبك نحيا وبك نموت وإليك المصير وأما أبو داود فذكر النشور في الموضعين ولفظه كان يقول إذا أصبح اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا وبك نحيا وبك نموت وإليك النشور وإذا أمسى اللهم بك أمسينا وبك نحيا وبك نموت وإليك النشور وأما الترمذي فمكس وجعل ذكر المصير في الصباح وجهه من أمر النبي ﷺ لا من قوله ولفظه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه يقول إذا أصبح أحدكم فليقل اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا وبك نحيا وبك نموت وإليك المصير وإذا أمسى فليقل اللهم بك أمسينا وبك أصبحنا وبك نحيا وبك نموت وإليك النشور ثم قال الترمذي هذا حديث حسن وأما ابن ماجه فلفظه قريب من لفظ الترمذي إلا أنه حذف وإليك النشور من الصباح ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أصبحتم فقولوا اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا وبك نحيا وبك نموت وإذا أمسينتم فقولوا اللهم بك أمسينا وبك أصبحنا وبك نحيا وبك نموت وإليك المصير وأما ابن السني فلفظه إذا أصبحتم فقولوا اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا وبك نحيا وبك نموت وإليك النشور ورواه الطبراني في الأوسط من حديث عائشة قالت كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا أدركه المساء في بيتي أصبحنا وأمسى الملك لله والحمد لله والحول والقدرة والسلطان في السموات والأرض وكل شئ عود قارب العالمين اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا وبك نحيا وبك نموت وإليك النشور وفي سننه الحكم بن عبد الله بن سعيد الأيلي وهو متروك ورواه الدورقي وابن جرير من حديث علي بن أبيه السلام قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أصبح قال اللهم بك أصبح وبك أمسى وبك نحيا وبك نموت وإليك النشور ويقول حين يمسى مثل ذلك ويقول في آخرها وإليك المصير وهذا الرواية موافقة لما ذكره المصنف في بابها فقد صححها ابن جرير فكان الأولى بتقديمها على حديث أبي هريرة ولكن هكذا اتفق (ودوي مع ذلك اللهم اجعلني من أعظم عبادك عندك حظاً ونصيباً)

في كل غير تقسمه في هذا اليوم وفيما بعده من نور تهدي به أو رحمة تنشرها أو رزق تبسطه  
أو خير تكشفه أو ذنب تغفره أو شدة تدفعها أو فتنة تصرفها أو معافاة تمنها برحمتك  
إليك على كل شيء بقدر) هذا الدعاء مروى عن ابن عمر من قوله كذلك أخرجه أبو نعيم  
في الحلية عن الطبراني حدثنا معاذ بن اثني ثنا مسدد ثنا أبو حنيفة عن حسين عن  
عبد الله بن سيرة قال كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا أصبح قال اللهم اجعلني من أظم  
عبادك عندك نصيباً في كل غير تقسمه الغداة ونوراً تهدي به ورحمة تنشرها ورزقاً  
تبسطه وحرراً تكشفه وبلاء ترفقه وفتنة تصرفها (ومن دعائه عليه السلام عند النوم  
أنه كان يضع يده اليمنى تحت خده الأيمن واليسرى على غلظه الأيسر ثم يقول اللهم  
باسمك وضمت جنبي وباسمك أرففهم اللهم إن أسكت نفسي فاغفر لها وإن أرسلتها  
فاحفظها بما تحفظ به الصالحين من عبادك اللهم إني أسألت نفسي إليك والجلات  
ظهي إليك وفوضت أمري إليك ووجهت وجهي إليك رهبة منك ورغبة إليك  
لأملجأ ولا منجأ منك إلا إليك أستغفرك وأتوب إليك آمنت بكتابك الذي  
أنزلت وبيك الذي أرسلت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت  
أنت إلهي لا إله إلا أنت رب قضي عذابك يوم تبعث عبادك) في هذا مسائل (الأولى)  
أن هذا لم يرد في حديث واحد بل هو مجموع من أحاديث (الثانية) ليس في شيء من  
الأحاديث على ما أعلم وضع اليد اليسرى على الفخذ اليسرى عند النوم كما قال المصنف  
(الثالثة) في هذا الدعاء ألفاظ لم ترد عن النبي صلى الله عليه وسلم في أدعية التورم بل في  
أدعية أخرى (الرابعة) في بعض هذه الأحاديث ما هو من أمر النبي ﷺ للغير وإرشاده  
لأن قوله كما يفيد صنيع المصنف كما نقله من إيراد الأحاديث والحديث الأول  
في سنن أبي داود وعمل اليوم واليلة لابن السني من حديث حفصة زوج النبي ﷺ  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يرقد وضع يده اليمنى تحت خده  
ثم يقول اللهم قضي عذابك يوم تبعث عبادك ثلاث مرات وفي رواية لابن السني  
هذا قاله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أخذ مضجعه جعل كفه اليمنى تحته  
خده الأيمن وفي أخرى له كان إذا أوى إلى فراشه اضطجع على يمينه قال رب قضي  
عذابك يوم تبعث عبادك ورواه أحمد والترمذي من حديث حذيفة أن النبي  
ﷺ كان إذا أراد أن ينام وضع يده تحت رأسه ثم قال اللهم قضي عذابك يوم  
تجمع أو تبعث عبادك لفظ الترمذي وقال حديث حسن صحيح ورواه أحمد  
والترمذي من حديث البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يتوسد بينه عند الختام ثم يقول رب قتي عذابك يوم تبعث عبادك ثم قال الترمذي حديث حسن غريب وأشار إلى اختلاف في إسناده ورواه أحمد والترمذي في الشمائل وابن ماجه من حديث عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أوى إلى فراشه وضع يده اليمنى تحت خده ثم قال اللهم قتي عذابك يوم تبعث أو تجمع عبادك ورواه البزار وأبو نعيم في الحلية في ترجمة قتادة واللفظ له من حديث أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا نام توسد بينه ثم قال رب قتي عذابك يوم تبعث عبادك والحدِيث الثاني ، في صحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أوى أحدكم إلى فراشه فليغض فراشه بداخلة إزاره فإنه لا يدري ما خلفه عليه ثم يقول باسمك ربني وضعت جنبي وبك أرفعه إن أمسكت نفسي فارحمها وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين ، الحدِيث الثالث ، في صحيح البخاري عن البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أوى إلى فراشه نام على شقه الأيمن ثم قال اللهم أسلمت نفسي إليك ووجهت وجهي إليك وفوض أمري إليك وألجأت ظهري إليك رغبة ورهبة إليك لاملجأ ولا منجأ منك إلا إليك آمنت بكتابك الذي أنزلت وبتيك الذي أرسلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من قالهن ثم مات تحت ليلته مات على الفطرة ) وهو في " صحيحين " والسنن وغيرهما من حديث البراء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل له ( إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن وقل اللهم أسلمت نفسي إليك وهو لفظ أكثر الرواة ولكن الموافق لسياق المصنف في إضافة ذلك إلى فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو ما ذكرناه وليس في شيء من طرقه فاغفر لي ما قدمت وما أخرت الخ ما ذكره المصنف بل هو في حديث ابن عباس ولفظه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام من الليل يتشهد قال ( اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن ولك الحمد أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن ولك الحمد أنت الحق ووعدك حق وقولك حق ولقاؤك حق والجنة حق والنار حق والساعة حق والنبيون حق وعهدك حق وأنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت ولا إله غيرك ) ورواه مالك والبخاري ومسلم وغيرهم ( وما روى في الدعاء عند الخروج من المنزل



شَرَّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَنْ شَرَّ مَا يَمْرُجُ فِيهَا وَمَنْ شَرَّ مَا ذَرَأَ فِي الْأَرْضِ وَمَنْ شَرَّ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ فِتْنَةِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَنْ طَوَارِقُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَارْحَمَنَ (هَذَا التَّوْذُؤُفُ مَوْلُفٌ مِنْ خَبِيرٍ ذَكَرَ هَامَاكَ فِي الْمَوْحَا أَحَدَهُمَا رَسُولُ وَالْآخَرُ مَقْطُوعٌ فَلَاوَلُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ أَسْرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى عَفْرِيئًا مِنَ الْجِنِّ يَطْلُبُهُ بِشُعْلَةٍ مِنْ نَارِ كُلِّهَا نَفَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأَى فَقَالَ لَهُ جَبْرِيلُ أَفَلَا أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ تَقُولُهُنَّ إِذَا قَاتَيْتَ طِفْئَتَ شَعْلَتَهُ وَغَرَّ لَيْفَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلَى فَقَالَ جَبْرِيلُ فَقُلْ (أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ وَبِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ اللَّاتِي لَا يَجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ مِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَشَرِّ مَا يَمْرُجُ فِيهَا وَشَرِّ مَا ذَرَأَ فِي الْأَرْضِ وَشَرِّ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَنْ فِتْنَةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَنْ طَوَارِقُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَارْحَمَنَ) وَقَدْ وَصَلَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَوَهْمُ الْحَافِظِ نُورُ الدِّينِ فَقَالَ فِي الصَّغِيرِ: وَالْيَبْقَى فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ فِي بَابِ ذِكْرِ الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ الْمَكْنَى ذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لَيْلَةَ الْجِنِّ لَا لَيْلَةَ الْأَسْرَاءِ وَلَفْظُ ابْنِ مَسْعُودٍ لَمَّا كَانَ لَيْلَةَ الْجِنِّ أَقْبَلَ عَفْرِيئَةً مِنَ الْجِنِّ فِي يَدِهِ شُعْلَةٌ مِنْ نَارِ الْجَمَلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَلَا يَرْدَادُ إِلَّا قَرِيبًا فَقَالَ لَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَلَا أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ تَقُولُهُنَّ يَنْكَبُ مِنْهَا لَيْفُهُ وَتُطْفَأُ شَعْلَتُهُ قُلْ (أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ) فَذَكَرَهُ فِي آخِرِهِ فَقَالَهَا فَانْكَبَ لَيْفُهُ وَطُفِئَتْ شَعْلَتُهُ لَفْظُ الْيَبْقَى وَلَفْظُ الطَّبْرَانِيِّ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ صَرْفِ الْيَوْمِ مِنَ الْجِنِّ فَأَتَى رَجُلٌ مِنَ الْجِنِّ بِشُعْلَةٍ مِنْ نَارٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ جَبْرِيلُ يَا مُحَمَّدُ أَلَا أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ إِذَا قَاتَيْتَ طِفْئَتَ شَعْلَتَهُ وَانْكَبَ لَمْخَرُهُ قُلْ (أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ) فَذَكَرَ الدُّعَاءَ وَلَمْ يَذْكُرِ الزِّيَادَةَ وَيُقَرِّبُ كَوْنَهُ لَيْلَةَ الْجِنِّ وَرُودَهُ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاحِدُ الْبَزَّارِ وَالطَّبْرَانِيُّ وَأَبُو يَعْلَى وَجَمَاعَةٌ مِنْ طَرُقٍ مُتَعَدَّةٍ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَنْبَشٍ الْقَيْمِيِّ وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا أَدْرَكَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ نَعَمْ فَقُلْتُ كَيْفَ صَنَعَ لَيْلَةَ كَادَتُهُ الشَّيَاطِينُ قَالَ إِنَّ الشَّيَاطِينِ تَحَادَرَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْأَوْدِيَةِ وَالضَّمَابِ وَفِيهِمْ شَيْطَانُ يَدُهُ شُعْلَةٌ مِنْ نَارٍ يُرِيدُ أَنْ يَحْرِقَ بِهَا وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبِطَّ إِلَيْهِ جَبْرِيلُ ﷺ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ قُلْ مَا أَقُولُ قَالَ قُلْ (أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَشَرِّ مَا ذَرَأَ وَشَرِّ مَا يَمْرُجُ وَشَرِّ مَا يَخْرُجُ وَشَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَشَرِّ مَا يَطْرُقُ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَارْحَمَنَ) قَالَ فَبِطَّتْ نَارُهَا وَهَرَمَ

الله تعالى وسبده صحيح أو هو حديث صحيح وورد هذا الدعاء أيضاً من حديث عاصم  
ابن الوليد من طرق في بعضها أنه شكا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال  
إن أجد فرحاً في الليل فقال ألا أعلمك كلمات علمتهن جبريل عليه السلام وزعم أن  
حضرتنا من الليل يكيدني فقال (أعوذ بكلمات الله التامات) فذكره رواه الطبراني  
وفيه المسيب بن واضح مختلف فيه وأما الخبر المقطوع فرواه مالك عن كعب  
الأحبار أنه قال لولا كلمات أقولهن لجمعتي يهود حماراً فقيل له وما هن فقال أعوذ  
بوجه الله العظيم الذي ليس شيء أعظم منه وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر  
ولا فاجر وبأسماء الله الحسنى كلها ما علمت منها وما لم أعلم من شر ما خلق وذراً ويراً  
(ويقال في ذلك أيضاً ومن شر كل دابة ربي أخذ بناصيتها ان ربي على صراط  
مستقيم) هذا وقع في بعض أدعية التوم أخرج مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه  
من حديث أبي هريرة قال كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا أخذنا من شئنا أن نقول  
اللهم رب السموات ورب الأرض ورب العرش العظيم ربنا ورب كل شيء قالق  
الحب والتوى ومنزل التوراة والإنجيل والفرقان أعوذ بك من شر كل دابة أنت  
أخذ بناصيتها اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء  
وأنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء اقض عنا الدين  
واغثنا من الفقر (ويستحب لمن دخل منزله أن يقول ماشاء الله لاقوة إلا بالله)  
لقوله تعالى (ولولا إذا دخلت جنتك قلت ماشاء الله لاقوة إلا بالله) وهذا وارد  
في الأذكار الدافعة للعين أما دخول المنزل فلم يرد في السنة قول ماشاء الله لاقوة  
إلا بالله بل ورد أن يقول بسم الله كاهو في نص القرآن العظيم قال تعالى (وإذا دخلتم  
بيوتاً فسلوا على أنفسكم تحية من عند الله مبارك طيبة) وقال أنس بن مالك قال  
رسول الله ﷺ (يا بني إذا دخلت على أمك فسلم تكن بركة عليك وعلى أهل بيتك)  
رواه الترمذي وقال حديث صحيح ووردت أذكر أخرى في دخول المنزل ليس في  
منها ما ذكره المصنف بل بمكس ذلك وردت أحاديث ضعيفة في قول ذلك عند  
الخروج من المنزل والله أعلم (ويكره العمل في المساجد من خياطة ونحوها  
ولا يفسل يديه فيمؤلاًياً كل فيه إلا مثل الشيء الخفيف كالسويق ونحوه ولا يقص  
فيه شارب ولا يقلم فيه أخفاره وإن أخذه في ثوبه ولا يقتل فيه قلة ولا يرغوا)  
لأن هذه أشياء تنافي التنظيم والاحترام وقد أمر الله تعالى بتعظيم بيوته فقال  
(في بيوت أذن الله أن ترفع) وأمر النبي ﷺ بتنظيف المساجد وتخليتها

ويظهر ما كرواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة وأحمد وأبو داود والترمذي من حديث سمرة بن جندب وأمر من أكل التوم والبعيل والسكران أن لا يقرب المسجد وقال إن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم رواه البخاري ومسلم من حديث جابر وأصله متواتر كما قدمناه وسمع رجلا ينشد في المسجد ويقول من دعا إلى الجمل الأحمر قتال له عليه السلام (لا وجدت إلا ما ثبتت المساجد لما ثبتت له) رواه أحمد ومسلم وابن ماجه من حديث بريدة وقال أبو هريرة قال رسول الله ﷺ (من سمع رجلا ينشد في المسجد ضالة فليقل لا أداها الله إليك فإن المساجد لم تكن لهذا) رواه المذكورون أيضاً وروى الترمذي عنه أن رسول الله ﷺ قال (إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لأربح الله تجارتك وإذا رأيتم من ينشد فيه ضالة فقولوا لا رد الله عليك) وقال عبد الله بن عمرو ابن العاص نهي رسول الله ﷺ عن الشراء والبيع في المسجد وأن تنشد فيه الضالة وإن تنشد فيه الأشعار وعن الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة رواه أحمد والأربعة وغيرهم فهذه أحاديث ترشد إلى احترام المسجد وصونه عن كل ما ينافي الأدب والتعظيم ما ذكره المصنف وما في معناه (وأرخص في مبيت الغرباء في مساجد البادية) للضرورة وعدم وجود الفنادق ومحلات الكراء بها والضرورة تبيع ما هو منوع ومحظور (ولا ينبغي أن يقرأ في الحمام) لأنه موضع الاقذار والتجاسات وكشف العورات وكلام الله يسان عن ذلك وقد أمر النبي ﷺ بالسواك وتطيب الثم لقراءة القرآن فقال (ان افواكم طرق للقرآن فطيبوا افواكم بالسواك) رواه الديلموري في المنهاج وأبو نعيم في السواك من حديث علي طه السلام وكان النبي ﷺ إذا قام من الليل للتمجد يشوص فاه بالسواك إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على وجوب تعظيم القرآن وصيافته ومجانيته عن الاقذار (إلا الآيات البسيطة) التي لا يذهبها نالياً للقرآن كآية التيمم والاستسقاء ونحو ذلك (ويقرأ الراكب) لحديث عبد الله بن مسفل قال رأيت رسول الله ﷺ يوم فتح مكة وهو يقرأ على راحلته سورة الفتح رواه البخاري ومسلم والأربعة إلا ابن ماجه (والمنضجع) لقوله تعالى (فاذكروا الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم) وقول عائشة رضي الله عنها كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه رواه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وقول علي رضي الله عنه كان النبي ﷺ لا يجزئه عن القرآن شيء ليس الجنبه رواه أحمد والأربعة وكان ﷺ يقرأ عند نومه الإخلاص والمعوذتين وأمر بشراة القائله

والإخلاص والكافرون وآية الكرسي عند الاستطعام أيضاً (وللماشى من قرية إلى قرية ويكره ذلك للماشى إلى السوق) لأن طرق الأسواق الغالب عليها التجارة وعدم النظافة لكثرة المارين بخلاف الطرق التي بين القرى فإن الغالب عليها الطهارة (وقد قيل إن ذلك للتملم واسمع) لضرورة الاستذكار (ومن قرأ القرآن في سبع فذلك حسن) لقول النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص اقرأه في سبع ولا تزد على ذلك فإن لوجهك عليك حقا ولجسدك عليك حقا الحديث متفق عليه من حديثه وروى أبو داود ومحمد بن نصر والترمذي الحكيم في نواحي الأصول من حديثه أن النبي ﷺ أمره أن يقرأ القرآن في أربعين ليلة فاستزاده حتى رفع إلى سبع وكذلك كان الصحابة يهتمونه في سبع كما رواه أبو داود وغيره من حديث أوس بن حذيفة قال سألت أصحاب رسول الله ﷺ كيف تحزبون القرآن قالوا ثلاث وخمس وسبع وتسع - وإحدى عشرة وثلاث عشرة وحرب المفصل وحده ووقع في رواية الطبراني في هذا الحديث كيف كان رسول الله ﷺ يجرىء القرآن فقالوا كان يجرئه ثلاثا وخمسا وذكره واعتمد القرطبي هذه الرواية فقال وكان رسول الله ﷺ ممن يقرؤه في سبع يسيرا على الأمانة لكن قال الحفاظ في تخريج أحاديث الأذكار لم يقع في أكثر الروايات في أحاديث أوس نسبة تحزيب القرآن إلى النبي ﷺ صريحا والذي وقع فيها كيف تحزبون القرآن (والنظم مع قلة القراءة أفضل) لقوله تعالى (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب) وقوله تعالى (ورتل القرآن تريلا) وقوله تعالى (وقرأنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث) وروى أحمد عن مسلم بن عمارق عن عائشة أنه ذكر لها أن ناسا يقرؤون القرآن في الليل مرة أو مرتين فقال أولئك قرأوا ولم يقرأوا كنت أقوم مع النبي ﷺ ليلة النجم فكان يقرأ سورة البقرة وآل عمران والنساء فلا يمر بآية فيها تخويف إلا ادعا الله واستأذ ولا يمر بآية فيها احتشاش لإدعاء الله ورغب إليه وروى البخاري ومسلم عن أبي وائل قال غشنا على عبدالله فقال الرجل قرأت المفصل البارحة فقال هذا كذب الشعر إنما قد سمعنا القراءة وإني لأحفظ القرآن الذي كان يقرأه النبي ﷺ ثمان عشرة سورة من المفصل وسورتين من آل حم ، ومن الدليل على ذلك ما ذكره المصنف بقوله (وروى أن النبي ﷺ لم يقرأ في أقل من ثلاث) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن من حديث الطيب بن سليمان قال حدثنا عمرة بنت عبدالرحمن أنها سمعت عائشة تقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينجم القرآن في أقل من ثلاث لكتبه



حديث غريب جداً وضعيف لضعف الطيب المذكور والمعروف حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قاله لا يفتقه في قراءة في أقل من ثلاث وفي رواية لا يفتقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث رواه أبو عبيد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأبو نعيم في التاريخ وجماعة وقال الترمذي حديث حسن صحيح وقال عبد الله بن مسعود من قرأ القرآن في أقل من ثلاث فهو راجز رواه أبو عبيد ومحمد بن نصر والطبراني وغيرهم وروى القرطبي فرضه ورواه سعيد بن منصور عنه أيضاً قال أقرأوا القرآن في سبع ولا تقرأوه في أقل من ثلاث وسنده صحيح (ويستحب للمسافر أن يقول عند ركوبه بسم الله اللهم أنت صاحب في السفر والخليفة في الأهل اللهم إني أعوذ بك من وعاء السفر وكآبة المنظر وسوء المنظر في الأهل والمال ويقول الراكب إذا استوى على الدابة سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون) لحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا استوى على بعيره غارجا إلى سفر كبير ثلاثاً ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون اللهم إنا نسألك في سفرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما ترضى اللهم هون علينا سفرنا هذا واطو عنا بعده اللهم أنت صاحب في السفر والخليفة في الأهل اللهم إني أعوذ بك من وعاء السفر وكآبة المنظر وسوء المنقلب في المال والأهل وإذا رجع قالن وزاد فيهن آيئون تائبون عابدون لربنا حامدون رواه مسلم ووقع في رواية كآبة المنقلب وسوء المنظر وذكره مالك في الموطأ مختصراً بلاغاً أن رسول الله ﷺ كان إذا وضع رجليه في الفرز يريد السفر يقول بسم الله أنت صاحب في السفر والخليفة في الأهل اللهم أزلنا الأرض وهون علينا السفر اللهم إني أعوذ بك من وعاء السفر ومن كآبة المنظر في المال والأهل (وتكره التجارة إلى أرض العدو) لحديث جرير بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ إنا بئره من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين رواه أبو داود ولأن أحكامهم تجري عليه فينزل على حكمهم وفي ذلك إذلال للدين وإعزاز للكفر مع وجود التدويع من التعرض لهذا بالتجارة في أرض الإسلام ومن هاجر في شبل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسمة (وبلاد السودان) لكثرة أهلها ونوحهم وخروجهم عن مألوف العادات البشرية كأكلهم الموتى والتجاسات وكونهم عرايا لاسترة على ذكورهم ولا إناثهم حتى على عوراتهم بل وفي بعض قبائلهم من يأكل لحم الإدي الأيض مع وجود أخطار وأحواله تعرض للسفر

إلى بلادهم خبوسا في زمان المؤلف رحمه الله (وقال النبي ﷺ السفر قطعة من العذاب) رواه مالك وأحمد والبخاري ومسلم وابن ماجه وأبو نعيم في الحلية من حديث أبي هريرة بزيادة يمنع أحدكم طعامه وشرابه وتومه فإذا قضى أحدكم حتمته من وجبه فليجبل الرجوع إلى أهله (ولا يفيق أن تسافر المرأة مع غير ذي محرم منها سفر يوم وليلة فأكثر) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم منها رواه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه (إلا في حج الفريضة خاصة في قول مالك في رفقة مأمونة وإن لم يكن معها ذو محرم فذلك لها) لأن النبي عن سفرها وحدها وهذا سفر مع جماعة فيهم رجال ونساء، ثم انتهى عن إطلاق السفر لاسفر فريضة فإنه واجب

### باب

(في التمايل وذكر الرقي والطيرة والنجوم والحصاء والوشم والكلاب والرفق بالملوك ولا بأس بالاسترقاء من العين وغيرها)

لحديث عوف بن مالك قال كنا نرق في الجاهلية فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا على رقاكم لا بأس بالرق ما لم يكن فيه شرك رواه مسلم وأبو داود وحديث جابر قال نهى رسول الله ﷺ عن الرقي فجاء آل عمرو بن حزم فقالوا يا رسول الله إنما كانت عندنا رقية نرق بها من العقرب وانك نهيت عن الرقي قال فمعرضها عليه فلهذا أرى بأسا فمن استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل رواه مسلم وحديث عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يأمرني أن أسترقي من العين رواه البخاري ومسلم وحديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فوجد عندها جارية بوجهها سفة فقال استرقوا لها فان بها النظرة رواه البخاري ومسلم (والتعوذ) لتواتر الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم به فعلا وأمرأ في حال الصحة والمرض وفي الصحيحين من حديث عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالمعوذات فلما مرض مرضه الذي مات فيه جمعت أنفث عليه وأسحبه يده فنهى لأنها أعظم بركة من يدي وأحاديث التعوذ أفرحت بالتأليف (والتمايل وشرب الدواء) لحديث أسامة بن شريك قال جاء أعرابي فقال يا رسول الله أنتدأى قال نعم فان الله لم ينزل داء إلا أنزل به شفاء عليه من علمه وجهه من جهه رواه أحمد وفي رواية قالت الأعرابي

يا رسول الله ألا تتداوى قال نعم عباد الله تدلوا فإن أقبلت بضع داء إلا وضع له شفاء  
أو دواء إلا داء واحداً قالوا يا رسول الله وما هو قال الهرم ورواه العياشي وأحمد  
والبخاري في الأدب المفرد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والطبراني في الصغير  
والحاكم وقال صحيح ولم يخرجاه وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وطارق  
ابن شهاب وابن مسعود وأنس وأبي النرداء وجابر وصفوان بن عسال ورجل من  
الأنصار والأقرابي عن أبي سعيد الخدري وطلال بن يساف مرسل ذكرتهما  
بأسانيدهما ومتونها في الجزء الأول من مستخرجي على مسند الشهاب وحديث  
أبي خزيمة قال قلت يا رسول الله أرأيت رقي نسترقها ودواء تتداوى به رقاة تنفيا  
هل ترد من قدر الله شيئا قال هي من قدر الله رواء أحمد والترمذي وابن ماجه  
(والنقص) لحديث علي عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ خير ما ندا ويتم به الحجامة  
والنصد رواء أبو إبراهيم في الطب النبوي (والكن) لحديث جابر قال بعث رسول الله  
صل الله عليه وسلم إلى أبي بن كعب غليظاً ففعل منه عرقاً ثم كواه رواء أحمد ومسلم  
وحديثه أيضاً أن النبي ﷺ كوى سعد بن معاذ في كحلته مرتين رواء ابن ماجه وأحمد  
في صحيح مسلم وحديث أنس أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة من الشوكه رواء  
الترمذي وقال حديث حسن (والحجامة حسنة) لحديث جابر سمعت رسول الله ﷺ  
يقول إن كان في شيء من أدويتكم خير ففي شرطة محجم أو شربة عمل أو لذة يار  
توافق الداء وما أحب أن أكتوى رواء البخاري ومسلم وحديث سفيان غادمة رسول  
الله ﷺ عليه وسلم قالت ما كان أحد يشتكي إلى رسول الله ﷺ وجعاً في رأسه إلا قال  
احجم ولا وجعاً في رجله إلا قال اخضبهما رواء أبو داود والترمذي وابن ماجه  
وحديث ابن مسعود قال حدثنا رسول الله ﷺ عن ليلة أسرى به أنه لم يجر على ملاء  
من الملائكة إلا أمروه أن مر أمتك بالحجامة رواء الترمذي وقال حديث حسن  
غريب ورواه ابن ماجه من حديث أنس ولفظه قال رسول الله ﷺ ما مررت ليلة  
أسرى بيلاً إلا قالوا يا أحمد مر أمتك بالحجامة ورواه أيضاً من حديث ابن عباس  
وحديث أنس قال كان رسول الله ﷺ يحتجم في الأخدعين الكاهل وفي الباب عن  
جماعة (والكحل للتداوى الرجال جأيز وهو من زينة النساء) والتشبه بالنساء حرام  
فذلك لا يجوز إلا لضرورة التداوى وعلى هذا حلت الأحاديث الكثيرة الواردة  
في استحبابه ﷺ وأمره به أمته ولا يخفى ما فيه والحق أنه سنة مطلقاً والتشبه المحرم  
هو ما كان غريباً بالنساء لا ما يشترك فيه الرجال والنساء كالطبيب والتجميل والنظافة

بالنواك وما في معنى ذلك (ولا يتعالم بالخر) الحديث واغل بن حجر أن طارق بن سويد  
الجعفي سأل النبي ﷺ عن الخرقاء عنها فقال إنما أصنمها الدواء قال إنه ليس  
بغذاء ولكنه داء رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي (ولا بالنجاسة) الحديث  
أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدواء الخبيث رواه أحمد ومسلم  
والترمذي وابن ماجه (ولا بما فيه ميتة ولا شيء مما حرم الله تعالى) الحديث أبي الغداء  
قال قال رسول الله ﷺ إن الله أنزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء فداؤوا  
ولا تداؤوا بحرام رواه أبو داود والذولابي في الكنى والديلمي في مسند الفردوس  
وحديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم  
عليكم رواه البراء وأبو يعلى بسند صحيح أو حسن ورواه الطبراني عن ابن سمود  
من قوله وسنده صحيح (لا بأس بالاكثاء) لما سبق قريباً فهو محض تكرار (ولا بأس  
بالرقى بكتاب الله) الحديث ابن عباس أن نقرأ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
مروا بماء فيهم ليدفع وأن رجلاً منهم رقا بفتحة الكتاب على شاة فذكروا ذلك  
لرسول الله ﷺ فقال إن أحق ما أخذتم عليه أجر أكتاب الله رواه البخاري  
وحديث أبي سعيد بوجه أيضاً وفيه ذكر ذلك للنبي ﷺ فقال وما يدريك أنها  
رقية ثم قال قد أصبتم الحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم والأربعة إلا النسائي  
وحديث خارجة بن الصلت عن عمه أنه مر على قوم عتدم يحنون موق بالحديد  
فطلبوا منه أن يرقى بفرقة بفتحة الكتاب ثلاثة أيام كل يوم مرتين فبرأ فأعطوه  
مائي شاة فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال خذها فلعمرى من أكل رقية  
باطل فقد أكلت رقية حتى رواه أحمد وأبو داود (وبالكلام الطيب) الحديث  
هوف بن مالك وجار السابقين أول الباب (ولا بأس بالمعاذة بعلق وفيها  
القرآن) لأن الله أنزل القرآن شفاء ورحمة وحسدى وبركة ونوراً فكان يستشفى  
ويتبرك بقرائه كذلك بكتابه وليس تعليقه من الثبات ولا ما هو داخل في حدما  
وقد روى أبو نعم في الطب عن عائشة قالت لا بأس بتعليق التعويذ من القرآن  
قبل نزول البلاء وبعد نزول البلاء وروى ابن جرير عن يونس بن خباب قال  
استأمرت أبا جعفر محمد بن علي في تعليق المعاذة فقال نعم إذا كان من كتاب الله  
أو كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأمرني أن أستشفى به من الحى قال فكنت  
أكتبها من الربيع يا نازكوني برداً وسلاماً على إبراهيم وأرادوا به كيداً  
فلطمهم الاغصين اللهم رب جهنم ونيكاكيل وإسرافيل أشف صاحب هذا الكتاب

( وإذا وقع الرباء بأرضهم قوم فلا يقدم عليه ومن كان بها فلا يخرج فراوا منه )  
 لحديث عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول  
 إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوا عليه وإذا وقع وأنتم بأرض فلا تخرجوا  
 منها فراوا منه رواء مالك وأحمد والبخاري ومسلم ورووا منه من حديث أمامة  
 ابن زيد وفي الباب عن غيرهما ( وقال الرسول عليه الصلاة والسلام في الشؤم  
 إن كان في المسكن والمرأة والفرس ) رواء مالك وأحمد والبخاري ومسلم  
 وابن ماجه والطحاوي في مشكل الآثار وأبو تميم في الحلية من حديث سهل بن  
 سعد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن كان في الفرس والمرأة  
 والمسكن يعني الشؤم ولفظ الطحاوي إن كان الشؤم في شيء ففي ثلاثة في المرأة  
 والفرس والدار وفي الباب عن ابن عمر وجابر وسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة  
 وأم سبلة وعمر بن الخطاب لحديث ابن عمر رواء الطيالسي وأحمد والبخاري ومسلم  
 والترمذي والنسائي وإسحاق بن راهويه وابن ماجه والطحاوي في المشكل وأبو داود  
 وأبو نعيم والقضاعي في المسند من طرق عنه وانفذه الشؤم في ثلاثة في الدار والمرأة  
 والفرس وفي بعض الروايات إنما الشؤم وحديث جابر رواء مسلم والنسائي  
 والطحاوي ولفظه إن كان في شيء في الأربع والخادم والفرس وحديث سعد رواء أحمد  
 وأبو داود ولفظه لا هامة ولا عدوى ولا طيرة وإن يكن في المرأة والذئابة والدار  
 وحديث أبي هريرة رواء الطيالسي وأحمد والطحاوي والحاكم ولفظه الطيرة من  
 الدار والمرأة والفرس ورواه الطبراني والبيهقي في الأوسط بلطف الشؤم في الدار  
 والمرأة والفرس وحديث أم سلمة رواء ابن ماجه بزيادة ذكر السيف وحديث عمر  
 رواء أبو يعلى وانفذه الشؤم في ثلاثة في الذئابة والمسكن والمرأة ( وكان عليه الصلاة  
 والسلام يكره سب الأسماء ) فمن عاتته أن رسول الله ﷺ كان يغير الاسم القبيح  
 ورواه الترمذي وعن ابن عمر أن ابنه أمراً كان يقال لها عاصية فاجأها رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم جملة رواء الترمذي وحسنه وابن ماجه وهو في صحيح  
 مسلم مختصر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير اسم عاصية قال أنت جميلة وقضاياه  
 صلى الله عليه وآله وسلم في تغيير الأسماء متعددة يعطون تبعها بل ما كان يسمي  
 اسماً قبيحاً إلا غيره غالباً فسمى جنانة حسنة وسمى ثوباً فثاماً وسمى حرباً  
 سلماً وغير ذلك وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد مرسل أن رسول الله ﷺ

قال القصة تلحظ من يحلب هذه قدام رجل فقال له رسول الله ﷺ ما اسمك فقال  
له الرجل مرة فقال له رسول الله ﷺ اجلس ثم قال من يحلب هذه قدام رجل  
فقال له رسول الله ﷺ ما اسمك فقال حارب فقال اجلس ثم قال من يحلب هذه  
قدام رجل فقال له رسول الله ﷺ ما اسمك فقال يعيش فقال رسول الله ﷺ  
و احب ، (١) (ويجب فقال الحسن) كما في الحديث الذي ذكرناه في سؤاله  
عن يحلب القصة وعن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم يعجبه فقال الحسن رواه الحاكم ورواه ابن ماجه من حديث  
أبي هريرة بلفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه فقال الحسن ويكره الطيرة  
وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا عدوى ولا طيرة وأحب  
العمال الصالح وفي رواية ويعجبنى فقال الصالح والعمال الصالح الكلمة المحسنة  
رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي في السير من سننه وابن ماجه وروى  
الترمذي والطحاوي والحاكم عنه أيضاً أن رسول الله ﷺ كان يعجبه إذا خرج  
ل حاجته أن يسمع ياراشد يا نجيح (والفصل للمين أن يفصل العائن وجهه ويديه  
ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخلة إزاره في قدح ثم يصب على المين)  
لحديث سهل بن حنيف أن النبي ﷺ خرج وسار معه نحو مكة حتى إذا  
كانوا بشعب الحرار من الجحفة اغتسل سهل بن حنيف وكان رجلاً أبيض حمن  
الجسم والجلد فنظر إليه عامر بن ربيعة أحد بني ع. بن كعب وهو يغتسل  
فقال ما رأيت كالיום ولا جلد عذبة سهل فأتى رسول الله ﷺ فقبيل  
يارسول الله هل لك في سهل واقه ما يرفع رأسه فقال هل تهبون فيه من أحد  
قالوا نظر إليه عامر بن ربيعة فدعا رسول الله ﷺ عامراً فتقيظ عليه وقال  
على م يقتل أحدكم أخاه فلا إذا رأيت ما يبغلك بركت ثم قال له اغتسل  
له فصل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخلة إزاره في قدح  
ثم صب ذلك الماء عليه يصب رجل على رأسه وظهره من خلفه ثم يكفأ  
القدح وراءه ففعل به ذلك فراح سهل مع الناس ليس به بأس رواه مالك وأحمد  
وصححه ابن حبان وروى أحمد ومسلم والترمذي من حديث ابن عباس عن  
النبي ﷺ قال المين حتى ولو كان ثوبه سابق القدر لسبقته المين وإذا

(١) قوله الطبراني وغيره من حديث يعيش نفسه، وقال الحافظ الهيثمي: إسناده حسن

أَسْتَقْلِمَ فَأَغْلَوُا وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّكَ كُنَ يَوْمَ الْمَائَةِ فِي وَحْشٍ ثُمَّ  
يُضِلُّ مِنْهُ الْأَمِينُ ( وَلَا يَنْتَظِرُ فِي النُّجُومِ إِلَّا مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى الْقَبَةِ وَأَجْزَاءِ اللَّيْلِ  
وَيُبْرِكُ مَا سَوَى ذَلِكَ ) لِحَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ  
تَعْلَمُونَ مِنَ النُّجُومِ مَا تَهْتَدُونَ بِهِ فِي ظِلِّاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ثُمَّ اتَّهَمُوا رِوَاةَ ابْنِ مَرْدَوَيْهِ  
فِي التَّقْصِيرِ وَالْحَطِيبِ فِي كِتَابِ النُّجُومِ وَالِدَيْلِيُّ فِي مُسْنَدِ الْقُرْدُوسِ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ  
وَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَقْبَسَ  
عَلَى مِنَ النُّجُومِ أَقْبَسَ شَجَبَةً مِنَ السَّحَرِ زَادَ مَا زَادَ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ  
وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْمَعْلَمِ ( وَلَا يَتَّخِذُ كَلْبٌ فِي الدَّوْرِ فِي الْحَضَرِ وَلَا فِي الدَّوْرِ  
الْبَادِيَةِ إِلَّا لَزْرَعٍ أَوْ مَاشِيَةٍ يَصْحَبُهَا فِي الْحَرِّ ثُمَّ يَرْوِجُ مَعَهَا ) لِحَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ أَقْبَسَ كَلْبًا إِلَّا  
كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قَبْرَ طَائِفٍ رَوَاهُ مَالِكٌ وَالْبَيْهَقِيُّ  
وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ  
مَنْ أَسْلَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قَبْرَ طَائِفٍ إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ رَوَاهُ  
الْبَيْهَقِيُّ وَمُسْلِمٌ وَوَرَدَ مِنْ طَرِيقٍ مُتَعَدِّدَةٍ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ  
( أَوْ لَصِيدٌ يَصْطَادُهُ لِمَيْشَةٍ لَا لِحِمْلٍ ) لِإِذْنِ الشَّارِعِ فِي اتِّخَاذِهِ لَعَلَّكَ كَمَا سَبَقَ فِي بَابِهِ  
( وَلَا بَأْسَ بِخَصَاءِ الْفَتَمِ لَمَّا فِيهِ مِنْ مَصْلَاحٍ لِحَوْمِهَا ) وَلَئِنْ أَتَى عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ  
وَآلِهِ وَسَلَّمَ خُمِي بِكَبْشَيْنِ خَصِيَيْنِ كَمَا سَبَقَ فِي الضَّحَايَا وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ ( وَنَهَى  
عَنْ خَصَاءِ الْحَيْلِ ) فَرَوَى أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ خَصَاءِ الْحَيْلِ وَالْبَهَائِمِ وَرَوَى الْبَزَّازُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ  
ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ صَبْرِ الرُّوحِ وَعَنْ إِخْصَاءِ  
الْبَهَائِمِ نَهْيًا شَدِيدًا ( وَيَكْرَهُ الرُّومَ فِي الْوُجْهِ ) لِحَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ حَرْبِ الْوُجْهِ وَعَنْ وَسْمِ الْوُجْهِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ  
وَالْتِّرْمِذِيُّ وَفِي رِوَايَةٍ مَرَّ عَلَيْهِ بِمَهِارٍ قَدْ وَسَمَ فِي وَجْهِهِ فَقَالَ لِمَنْ اللَّهُ الَّذِي وَسَمَهُ  
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ ( وَلَا بَأْسَ بِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ) لِحَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ غُفِرَتْ لِي رَسُولُ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَالْعَةَ لِيَحْنُكَ فِرَاقِي فِي يَدِهِ الْمَيْمِ  
يُسَمِّ لِي الصَّدَقَةَ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَرَوَى أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْهُ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَسِمُ غَنَمًا فِي آذَانِهَا ( وَيُفَرِّقُ بِالْمَلُوكِ وَلَا يَكْتَفِ مِنْ  
الْعَمَلِ مَا لَا يَطِيقُ ) لِحَدِيثِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ لَقِيتُ أَبَا ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ وَعَلَيْهِ حَلَّةٌ

وعلى غلامه فجاءه فسأله عن ذلك فقال إنى سأبىء رجلاً صغيرته بأمة فقال لى التى صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا خرا أمهرته بأمة إنك امرؤ فبك جاهلية إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تكلموهما بغيرهم فإن كلفتموهما فاعيتوم رواه أحمد والبخارى وابن ماجه ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه وحديث أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للملوك طامعه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما ياتى ذكره مالك بلاغاً ورواه أحمد ومسلم والبيهقى وأبو نعيم فى الحلية .

باب فى الرؤيا والتأويل والطاس

والعب بالترد وغيرهما والسبق بالخيل والرمى وغير ذلك

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، رواه مالك والبخارى من طريقه والطحاوى فى مشكل الآثار من حديث أنس ومن حديث أبى هريرة وفى الباب عن جماعة بلغوا حد التواتر ، فى الصحيحين والموطأ منهم الكثير (ومن رأى منكم ما يكره فى منامه فإذا استيقظ فليقل عن يساره ثلاثاً وليقل اللهم إنى أعوذ بك من شر ما رأيت فى منامى أن يضرك فى دنى ودنياى) صنيع للمنف يقتضى أن هذا من تمام الحديث وليس كذلك بل هو بهذا السياق غير موجود فى حديث فهو من تعرف للمنف والذى فى الصحيحين من حديث أبى قتادة قال قال رسول الله ﷺ الرؤيا الحسنة من الله والحلم من الشيطان فمن رأى شيئاً يكرهه فلينبذ عن شماله ثلاثاً - وليتعوذ من الشيطان فإنها لا تضرك وفى صحيح مسلم من حديث جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رأى أحدكم الرؤيا يكرهها فليصق عن يساره ثلاثاً وليستعذ بالله من الشيطان ثلاثاً وليتحول عن جنبه الذى كان عليه وفى عمل اليوم واليلة لابن السنن من حديث أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رأى أحدكم رؤيا يكرهها فليقل عن يساره ثلاث مرات ثم ليقول اللهم إنى أعوذ بك من عمل الشيطان وسينات الأحلام فإنها لا تكون شيئاً وورد الأمر بالتعوذ من شر ما طلق من حديث أبى سعيد الخدرى عند البخارى وابن عمر عند أحمد والطبرانى فى الأوسط وأمسلة عند أحمد وأمس عند الطبرانى فى الأوسط ليس فى شيء منها ما ذكره المصنف (ومن قام فليضع يده على فمه) الحديث أبى سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله



عليه وآله وسلم إذا ثأب أحدكم فليمسك يده على فمه فإن الشيطان يدخل رواه مسلم وأبو داود وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ثأب أحدكم فليضع يده على فيه ولا يموى فإن الشيطان يضحك منه رواه ابن ماجه بسند ضعيف (ومن عطل فليلق الحدة وعلى من سمعه يحمد الله أن يقول له يرحمك الله ويرد العاطس عليه ينقر الله لنا ولكم أو يقول يديكم الله ويصلح بالكم) لحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال إذا عطس أحدكم فليلق الحدة أو ليقبله أخوه أو صاحبه يرحمك الله فإذا قال له يرحمك الله فليلق يديكم الله ويصلح بالكم رواه البخاري وأبو داود وحديث ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ إذا عطس أحدكم فليلق الحدة رب العالمين وليقل له يرحمك الله وليقل هو ينقر الله لنا ولكم رواه الطبراني والحاكم والبيهقي في الشعب وروى أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم من حديث سالم بن عبيد الأشجعي مثله (ولا يجوز اللعب بالنرد) لحديث بريدة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في دم خنزير رواه مسلم وفي رواية له ولأن داود وابن ماجه فكأنما غمس يده في لحم الخنزير ورواه وحديث أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لعب ببرد أو نردشير فقد حصى الله ورسوله رواه مالك وأبو داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي وحديث عبد الرحمن الخطمي قال سمعت أبي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول مثل الذي يلعب بالنرد ثم يقوم فيصلي مثل الذي يتوضأ بالقيح ودم الخنزير ثم يقوم فيصلي به رواه البيهقي (ولا بالشطرنج) لأنها من الهوى الباطل الذي يلهى عن ذكر الله وعن الصلاة وليس من الحق في شيء وقد قال تعالى فإذا بعد الحق إلا الضلال وقد كرهها جماعة من الصحابة فمن على عليه السلام أنه كان يقول الشطرنج هو ميسر الأعاجمونه أنه مر على قوم يلعبون الشطرنج فقال ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون لأن يمس جراً حتى يلقى خير له من أن يمسها ورواه أيضاً قال صاحب الشطرنج أكذب الناس يقول أحدكم قتلته وما قتل وعن ابن عمر أنه سئل عن الشطرنج فقال هو شر من النرد وعن أبي موسى الأشعري أنه قال لا يلعب بالشطرنج إلا غاطىء وعن أبي سعيد الخدري أنه كان يكره اللعب بالشطرنج وعن ابن المسيب أنه سئل عن الشطرنج فقال هو باطل ولا يجب الله الباطل وعن ابن شهاب مثله وعن مالك أنه قال الشطرنج من النرد بلغنا عن ابن عباس أنه ولي مال يقيم فأحرقه (أروى هذا الآثار كلها البيهقي في سننه أما المرفوع فلم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) يعني الشطرنج حيث كانت في مال القيم -

في الشطرنج حديث (ولا بأس أن يسلم على من يلعب بها) لوجود الخلاف فيها وكون  
 تحريمها غير متفق عليه (١) (ويكره الجلوس إلى من يلعب بها والنظر إليهم) لأن جلوس  
 القوم منهم ومن رضى بعمل قوم كان شريكهم كما دلت عليه أحوال الشريعة ولأن الجلوس  
 يدعو إلى المشاركة وتعلم اللعب بها ويلبى عن ذكر الله كما يلبي اللاعب بها (ولا بأس  
 بالسبق بالخيل والإبل وبالسهام بالرماية) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم لا سبق إلا في خف أو نعل أو حافر رواه أحمد وأبو داود  
 والترمذي والنسائي وابن ماجه إلا أنه لم يذكر النعل والحافر وصححه أبو حنبلان  
 وسدث ابن عمر قال ساق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الخيل فارسلت  
 التي ضمرت منها وأمدتها الخفياء إلى ثنية الوداع والتي لم تضمر أمدتها ثنية الوداع  
 إلى ممجد بن زريق رواه أحمد والبخاري ومسلم والأربعة (وإن أخر جاشيتاً جعلها  
 بينهما محلاً يأخذه ذلك المحلل إن سبق هو وإن سبق غيره لم يكن عليه شيء هذا قول  
 ابن المسيب) والأصل فيه حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من  
 أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فلا بأس ومن أدخل فرساً بين فرسين  
 وهو آمن أن يسبق فهو قار رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي ولأنه  
 مع وجود المحلل لا يكون قاراً لأن فيهم من يأخذ إذا سبق ولا يعطى إذا سبق  
 وهو المحلل ومع عدم المحلل ليس فيهم إلا من يأخذ إذا سبق ويعطى إذا سبق وذلك  
 قار (وقال مالك إنما يجوز أن يخرج الرجل سبقاً فإن سبق غيره أخذه وإن سبق  
 هو كان لذى يله من المتسابقين وإن لم يكن غير جاعل سبق وآخر سبق جاعل  
 السبق أكله من حضر ذلك) لأن هذا أبعد من الدخول في القمار على رأى مالك (وجاء  
 فيما ظهر من الحيات بالمدينة أن تؤخذ ثلاثاً) رواه مالك ومسلم وأبو داود من حديث  
 أبي السائب أنه دخل على أبي سعيد الخدري في بيت قال فوجدته يصلي فجلست أنتظره  
 حتى يقضى صلاته فسمعت تحريكاً في هراجين في ناحية البيت فالتفت فإذا حية  
 ظهرت لأتلقها فأشار إلى أن أجلس فجلست فلما انصرف أشار إلى بيت في الدار فقال  
 أرى هذا البيت فقلبت نعم قال كانت فيه فتى منا حديث عهد بمرس فلخرجنا  
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان ذلك الفتى يستأذن رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم (١) ورد عن بعض السلف التي عن ذلك روى البخاري في الأدب المفرد عن  
 أبي روق أنه سمع علي بن عبد الله بن عباس يكره الاشتراح ويقول لا تسلموا على  
 من لعب بها وهي من الميسرة

عليه وسلم بانصاف التبار فيرجع إلى أمه فاستأذنه يوما فقال لهخذ عليك سلاحك  
فاني أخشى عليك قرينة فأخذ الرجل سلاحه ثم رجع فإذا امرأته بين البابين قائمة  
فأهوى إليها بالروح ليعلمنها به وأصابته غيرة فقالت له اكفف عليك وعلك وادخل  
البيت حتى تنظر ما الذي أخرجني فدخل فإذا بحية عظيمة على الفرش فأهوى إليها  
بالروح فانتظمها به ثم خرج فركزه في الدار فاضطربت عليه فابدرى أيها كذا أسرع  
موتاً الحية أم الفتى قال لجننا رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكرنا ذلك له وقفا  
ادع الله أن يحية لنا فقال استغفروا لصاحبكم ثم قال ان بالمدينة جنازة أسبلوا فإذا  
رأيتم منهم شيئاً فأذنوه ثلاثة أيام فان بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فانما هو شيطان  
وفي رواية عند مسلم نحوه وقال فيه ان لهذه البيوت عوامر فإذا رأيتم منها شيئاً  
مخرجوا عليها ثلاثاً فإن ذهب وإلا فاقتلوه فإنه كافر وقال لهم اذهبوا فادفخوا  
صاحبكم ( وإن فعل ذلك في غير ما فهو حسن ) قياساً على بيوت المدينة وكان  
المصنف لم يقف على الأحاديث العامة في جميع البيوت لأن مادته الموطأ ولم يذكر  
فيها إلا هذا الحديث إذ لو وقف عليها لما خص ذلك بالمدينة وغير التصريف غيرها  
وقد روى أبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه من حديث أبي ليلى أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم سئل عن جنات البيوت فقال إذا رأيتم منهن شيئاً في مساكنكم  
فقولوا أنشدكم العهد الذي أخذ عليكم نوح أنشدكم العهد الذي أخذ عليكم سليمان أن  
لا تؤذونا فإن عدن فاقتلوهن فهذا عام في كل البيوت ( ولا تؤذن في الصحراء  
ويقتل ما ظهر منها ) لحديث ابن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول من قتل حية فسكناً قتل مشركاً قد حلد به رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني  
وحديثه أيضاً قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقتلوا الحيات كلهن  
فمن عاف ثارهن فليس مني رواه أبو داود والطبراني وحديث أبي هريرة أن  
النبي ﷺ قال ما سألنا من منذ حاربناهن يعني الحيات ومن ترك قتل شيء منهن  
خيفة فليس منا رواه أبو داود وابن حبان في الصحيح وحديث ابن مسعود قال  
قال رسول الله ﷺ من قتل حية فله سبع حسنات ومن قتل وزعاً فله حسنة ومن  
ترك حية مخافة عاقبتها فليس منا رواه أحمد وفي الباب عن جماعة ( ويكره قتل  
العمل والبراعية بالنار ) انتهى عن التمهيد بالنار كما في صحيح البخاري وسنن  
أبي داود والترمذي من حديث ابن عباس ولا مرء صلى الله عليه وآله وسلم بالإحسان  
في القتل بقوله فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة الحديث رواه مسلم والأربعة من حديث

شاذ بن أوش (ولا بأس إن شاء الله بقتل النفس إذا آذت ولم يقدر على تركها) دفعا لعنوها وحللا لأحاديث النبي عن قتلها على ما لا بد لم يحصل منها ضررا ما إذا آذت وحضرت فقتل على سائر المؤذيات بما أذن الشارع في قتله لعنره وإذاته وقد روى الطبراني من حديث ابن عباس قال نبى رسول الله ﷺ عن قتيل كل ذى روح إلا أن يؤذى وفي سنده جوير بن سميد وهو ضعيف (ولو لم يقتل كان أحب اليها إن كان يقدر على تركها) لحديث ابن عباس أن النبي ﷺ نبى من قتل أربع من النوايا الفممة والنحلة والمدهد والمهرود رواه أبو داود وابن ماجه ومحمه ابن حبان وحديث سهل بن سعد مثله رواه الطبراني بسند ضعيف وأحاديث أخرى تأتي في الضفدع (ويقتل الوزغ) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ من قتل وزغا في أول ضربة كتبت له مائة حسنة وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك رواه مسلم وفي رواية له ولان داود والترمذى وابن ماجه من قتل وزغة في أول ضربة فله كذا وكذا حسنة ومن قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة دون الحسنة الأولى ومن قتلها في الضربة الثالثة فله كذا وكذا دون الثانية وحديث أم شريك أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الوزاغ وقال كان ينفع على إبراهيم رواه البخارى ومسلم وحديث سعد بن أبى وقاص أن النبي ﷺ أمر بقتل الوزغ وسماه فوبقارواه مسلم وأبو داود (ويكره قتل الضفدع) لحديث عبد الرحمن بن صفان أن طيبيا سأل النبي ﷺ عن ضفدع يحملها في دواء فنهاه عن قتلها رواه أحمد وأبو داود والطحاوى في المشكل والحاكم وغيرهم وحديث أبى هريرة أن رسول الله ﷺ نبى عن قتل السرود والضفدع والنحلة والمدهد رواه ابن ماجه وأبو نعيم في الحلية وروى أيضا نحوه عن عمران وجابر بن عبد الله بزيادة وأن يحيى اسم الله بالصاق وحديث عبد الله بن عمرو قال نبى رسول الله ﷺ عن قتل الضفدع وقال نقيها تسميح رواه الطبراني في الصغير وفيه المسيب بن واضح ضعيف لكنه وثق (وقال النبى ﷺ أن الله أذهب عنكم عيبة الجاهلية وعمرها بالآباء مؤمن نبي أو فاجر شق أنتم بنو آدم وآدم من تراب) رواه أبو داود والترمذى من حديث أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ لينتهن أقوام يفتخرون بأبائهم الذين ماتوا أنما هم لحم جهنم أو ليكونن أمون على الله من الجمل الذى يمدده الحراء بأنه أن الله أذهب عنكم عيبة الجاهلية وعمرها بالآباء إنما هو مؤمن نبي وقصير

عن الناعم بن آدم وأدم خلق من تراب وقال الرمذي والنظري حديث حسن  
(وقال النبي صلى الله عليه وسلم في رجل تعلم أنساب الناس علم لا ينفع وسجالة  
لا تضر) رواه ابن عبد البر في العلم فقال: وفيما أجاز لنا أبو زرعة عبد بن أحمد المروزي  
قال حدثنا عبد الوهاب بن الحسين بن الوليد الكلبي بدمشق أخبرنا أبو أيوب  
سليمان بن محمد الخزازي ثنا هشام بن خالد أبو مروان القرشي حدثنا بقية عن ابن  
جرير عن عطاء عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فرأى جمعا من  
الناس على رجل فقال ما هذا قالوا يا رسول الله رجل علامة قال وما العلامة قالوا  
أعلم الناس بأنساب العرب وأعلم الناس بعربية وأعلم الناس بشعر وأعلم الناس  
بما اختلف فيه العرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا علم لا ينفع وجعل لا يضر  
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث من العلم ثلاث وما خلا ذلك فهو فضل علم آية محكمة أو سنة قائمة  
أو فريضة عادلة قال ابن عبد البر وفي إسناده هذا الحديث رجلا لا يعتج بها وهما  
سليمان وبقية فإن صح كان معناه أنه علم لا ينفع مع الجهل بالآية المحكمة والسنة القائمة  
والفريضة العادلة اهـ وكأنه في شك من بطلان هذا الحديث الذي تلوح عليه ألوان الوضع  
فقد كان علم العربية في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى يكون هذا الرجل أعلم  
الناس به ومتى كان تدريس الغريب الذين لا يعرفهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعلم  
في المسجد النبوي حتى يسأل عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكيف يتصور لإقبال  
الصحابة على التعليم من رجل غريب بدون إذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد  
نهام عن ذلك وعن النظر في غير كتاب الله تعالى وقد جزم غير واحد من الحفاظ  
ببطلان هذا الحديث كابن رجب وغيره وقال الحفاظ إن بقية لا يثبت مثل  
هذا الباطل وانتم به سليمان فإن توبع فلمع ما دل عليه بقية (وقال عمر تملوا من  
أنسابكم ما تصلون به أرحامكم) رواه البخاري في الأدب المفرد وقال حدثنا حمرو  
ابن خالد حدثنا عتاب بن بشير عن إسحاق بن راشد عن الزهري قال حدثني محمد  
ابن جبير بن مطعم عن جبير بن مطعم أخبره أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
يقول على المنبر تملوا أنسابكم ثم صلوا أرحامكم والله إنه ليكون بين الرجل وبين  
أخيه الشيء ولو يعلم الذي بينه وبينه من داخلة الرحم لأوزعه ذلك عن انتهاكه  
وقد ورد مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حديث أبي هريرة وغيره  
فكان ذكره أولى (وقال مالك وأكره أن يرفع في النسبة فيما قبل الإسلام من  
الآباء) لحديث أبي ربحانة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أنساب

إلى ثمة آية كذا يرضيهم غوا وكرامة فهو عاشرهم في النار رواه أحمد والطبراني  
في الاوسط والكبير وأبو يعلى ورجال أحمد ثقات وفي الباب عن جماعة وهم تقدم  
حديث أبي هريرة فربما في هذا المعنى أيضاً ( والرويا الصالحة جزء من ستة وأربعين  
جزءاً من النبوة ومن رآى في منامه ما يكره فليقل عن يساره ثلاثاً وليستود من  
شر ما رآى ) هذان حديثان سبق ذكرهما قريباً فرحم الله المصنف ما أكثر ما يكرر  
بدون فائدة مع قصر المدة ( ولا ينبغي أن يفسر الرويا من لا علم له بها ) لأن الرويا  
وحى من الله تعالى والقول على الله بغير علم حرام لقوله تعالى : قل إنما حرم ربي  
الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل  
به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ، ونهى عن القول بغير علم في كل شيء  
فقال : ولا تقف ما ليس لك به علم ، وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تخص  
الرويا إلا على عالم ثلاث يمرض لتبصرها من لا علم له بها ( ولا يعبأ على الخيروحي  
عنده على المكروه ) لأن ذلك من الكذب في الوحي ومن التفسير بصاحب  
الرويا فإن الله تعالى جعل الرويا بشارة ونذارة فإذا كانت تدل على مكروه استعد  
صاحبها لقاء ما يزل بالصبر والدعاء والتضرع وفعل ما يدفع البلاء من الصدقات  
والبرات ( ولا بأس بالناد الشعر ) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إن من الشعر  
حكمة رواه أحمد والبخاري وأبو داود وابن ماجه من حديث أبي بن كعب وأبو داود  
والترمذي والهيولاني من حديث بريدة والترمذي والحاكم من حديث ابن مسعود  
والترمذي وابن ماجه واليسقي في السنن وأبو نعيم في التاريخ من حديث ابن عباس  
والطبراني من حديث أنس وأبي بكرة وعمر بن عوف وأبو نعيم في الحلية من  
حديث أبي هريرة والخطيب في التاريخ من حديث حسان بن ثابت وهو من  
المسلسلات وكذلك رواه الديوري في المجالسة وأبو نعيم في الحلية من حديث أيضاً  
وأبو نعيم في التاريخ من حديث ابن عمرو وفي الباب عن آخرين وهو حديث متواتر  
ولأن الشعر أنشد بين يدي النبي ﷺ وأفشد معرو واستشد غيره كآبي بكر وعائشة  
وذلك في وقائع متعددة يطول ذكرها وتأتي في جزء مستقل وهي معروفة في كتب  
السيرة والأدب وقد ذكر التاج السبكي الكثير منها في مقدمة الطبقات الكبرى  
( وما خف من الشعر أحسن ولا ينبغي أن يكثر منه ومن الشغل به ) لحديث  
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لأن يمتلئ جوف أحدكم

قيناً حتى يريه غيره من أن يحتل به شرأ رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود  
 والترمذي وابن ماجه وفي الباب عن جماعة بلغ الحديث بهم حد التواتر أيضاً  
 ومحمد بن عمر عند البخاري وسعد بن أبي وقاص عند مسلم وأبو سعيد الخدري  
 عنده أيضاً ومحمد بن أبي عروبة في صحيحه وسليمان الفارسي وحسن بن عبد الملك  
 وابن مسعود وعوف بن مالك ومالك بن عمير وأبو الدرداء وأحاديث هؤلاء كلهم  
 عند الطبراني ومنهم جابر بن عبد الله عن أبي يعلى وابن عباس وعائشة عن ابن عمر  
 في الكامل والحسن البصري والشمسي مراسلاً عن أبي حنيفة وعنه عن موقوفاً  
 في جزء إبراهيم بن سعد وأسانيد هذه الأحاديث ومتونها في كتاب المتواتر  
 (وأولى العلوم وأفضلها وأقربها إلى الله علم دينه وشرائعه مما أمر به ونهى عنه  
 ودعا إليه وحض عليه في كتابه وعلى لسان نبيه والفق في ذلك والفهم فيه والتفهيم  
 برطاته والعمل به) وهذا ظاهر لا يحتاج إلى دليل بل دليله فيه لأنه إذا كان متعلقاً  
 بما أمر الله ونهى عنه ودعا إليه وحض عليه في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ فهو  
 أولى وأفضل من غيره من العلوم التي ليس هذا وصفها ولذا قال النبي ﷺ من ردد  
 الله به خيراً يفضيه في الدين متفق عليه من حديث معاوية ولما دعا صلى الله عليه وآله  
 وسلم لحبر الأمة قال اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل فدل على أن الفقه في الدين  
 أشرف العلوم وأفضلها وأولها بالنهاية لأنه لا نجاه للعبد في الآخرة وقوصوله إلى  
 رضى سيده ومولاه إلا بمعرفة علم الدين الذي هو علم الكتاب والسنة وما استنبط  
 منهما (والعلم أفضل الأعمال) الحديث ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ  
 أفضل العبادات الفقه وأفضل الدين الورع رواه الطبراني في الثلاثة وحديث حذيفة  
 بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل العلم خير من فضل العبادة  
 وخير دينكم الورع رواه البزار والطبراني وسنده حسن وحديث عبد الله بن عمرو  
 ابن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قليل العلم خير من كثير العبادة  
 وكفى بالمرء فقراً إذا عبد الله وكفى بالمرء جهلاً إذا أعجب برأيه رواه الطبراني  
 في الأوسط وأدلة تفضيل العلم على العبادة وكونه أشرف الأعمال كثيرة منها عقلية  
 ومثلية وهي مبسوطة في علها (وأقرب العباد إلى الله تعالى وأولاهم به أكثرهم له  
 خشية وفيما عنده رغبة) لأن العلم لم يشرف إلا لكونه موصلاً إلى معرفة الله  
 وجلاله وعظم قدرته وسطرته ويقتدر التمسك من هذه المعرفة تتمكن اليقين والطمينة  
 التي تنشأ عنها الخشية والمحبة فوجودهما في العبد دليل على حبه بالله فيكون مقرباً

ولما أتت الحفية والحفية من العلم دل ذلك على جهله بأنه وأن ما عرفه لم يصل إلى قلبه وإنما هو شيء يجري على لسانه ليكون حجة عليه يوم القيامة فيقال له ليس من علم كن لم يعلم (والعلم دليل إلى الخيرات وقائد إليها) لأنه لا يمين بين الخير الذي يجب اتباعه والخير الذي يجب اجتنابه إلا به ولذا قال النبي ﷺ من ردا الله به خيراً يفقه في الدين وقال من سلك طريقاً يتلس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة لأنه بالتماس العلم يعرف الطرق الموصلة إلى الجنة فيسلكها والطرق الموصلة إلى النار فيجتنبها فنوقفه الله لطلب العلم قد سهل له طريق الجنة حيث عرفها بإرشاد العلم ولم يبق ضالاً تائهاً عنها بالجهل وهذا أيضاً في العلم النافع الذي يصل إلى القلب وتحمل معه الهداية وتصحب الحفية لا مطلق العلم الذي يعرفه الجاهل المغترون كملء المعصر الذين هم شر من تحت أديم السماء كما ورد في الآثار (والجأ إلى كتاب الله تعالى وستة نبيه واتباع سبيل المؤمنين وغير القرون من غير أمة أخرجت للناس نجاة) لا قاعدة في ذكر دليل هذا لأميرين أحدهما أنه معلوم من الدين بالضرورة وأن من لم يلجأ إلى كتاب الله وستة رسوله فليس بمسلم وليس له دين إذ الدين لله ورسوله فمن لم يتبعهما فلا دين له ولا نجاة وأما سبيل المؤمنين الذي يقصد به الإجماع فهو من أصول الدين المعلومة والمقررة أداتها بالها وما عليها في كتبه الأصول والأمر الثاني أن هذه الجلة ليس بناظر فيها أهل الوقت ولا عامل بها أحد منهم ولو كتبنا عليها مائة ألف دليل لأن النجاة عديم في الجأ إلى عرف فاس وقرطبة ورأى المتأخرين الذين هم أبعد الناس من العلم وأجهلهم بالكتاب والسنة وأشدم عداوة وعارية لها ولا ملها لا في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ولا فيما اتفق عليه عمل السلف الصالح وغير القرون بل ولا فيما قاله وآراه الإمام مالك نفسه فأكثر أقواله اليوم ضعيفة مهجورة ومحجوز عليها محجورة وقافاً وكا بين الفتى يدان وبالكيل الذي يكيل يكتال فكما حجرت الطائفة الأولى على كتاب الله تعالى وستة رسوله وأنزلوها منزلة القاصر الذي لا يحسن التصرف إلا بأمر وصيه ونظرة واتخذت كل شريعة وصياً ارتضته واختارت وصايت وتقدم على كتاب الله تعالى وستة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم الذين لا يأتونها الباطل من بين أيديها ولا من خلفها تنزبل من حكم حيد كذلك حجر المتأخرون على رأي أولئك الأئمة الهداة المهديين والعلما العاملين فلم يأخذوا من قولهم إلا بما شهد به عرف المجتهدين والحرّازين والمقاصدين والباعة من أهل قرطبة وفاس وبما رجحه



أو شهره أمثال التسول والزهرى والزهوى والوجل والخس والفاسى والزانى  
والمراكشى والتطواى الذين لا يعرفون مأخذ الأحكام ولا المقاصد الشريفة  
ولا تندم من العلم الصحيح ما يصلح للتدوين ولا ما يساوى النظر فيه فضلا من أن  
يقدم على فقه الأئمة المتقدم فى نظرم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله فهذه هى  
الرفقة العظمى والمصيبة الكبرى التى ابتلى بها المسلمون فارقوا بها من الدين  
وخرجوا عن سنن المهتدين وانحرفوا فى سلك المبتدعة الضالين فاستحقوا الطرد  
والعقاب وحسب الله عليهم سوط المذاب فشنت عليهم وفرق كلمتهم وساب هيتهم  
وسلط عليهم أعداءهم وحكمهم فى رقابهم وجعل لهم السبيل عليهم ، وقد قال تعالى  
وقوله الحق ورحمه الحق ، ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ، بما هو  
أصرح دليل وأوضح برهان على أن الموجودين تحت حكم الكفار ليسوا بمؤمنين  
ولا من حزب الله المفلحين وكيف وقد نفى الله عنهم الإيمان ولم يكف بذلك  
حتى أقسم بذاته المقدسة فقال ، فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فى أعقابهم  
ثم لا يجهلوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلووا تسلياً .

وأنى فى صفة المؤمنين بأداة الحصر فقال : « إنما المؤمنون الذين إذا دعوا  
إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون » أى  
لا غيرهم من إذا دعوا إلى كتاب الله وسنة رسوله قالوا هذا كفر وضلال أيعمل  
بكتاب الله وسنة رسول الله ويترك قوله خليل ، فالله الذى عاقبنا بما إلتزم  
به وفضلنا على كثير من خلقه تفضيلا وصلى الله على أشرف المخلوقات المنزل عليه  
قبل ولادة مالك والشافعى وأبى حنيفة ، اليوم أكلت لكم دينكم وأتممت عليكم  
نعمتى ورحمتى لكم الإسلام ديناً ، والقائل قبل وجود المختصر والتفحة والمرشد  
والواقفة ، لقد تركتكم على الهدى البيضاء ليلها كنهها سواء لا يربخ منها إلا  
هالك وبقرأة مختصر خليل والمرشد المعين والتفحة والمنهج وملا مسكين وعلى آله  
وأصحابه والتابعين لم ياحسان إلى يوم الدين . آمين وآخر دعوانا أن الحمد  
له رب العالمين .

## خاتمة الطبع

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين. وعلى آله  
الإكرامين ورضي الله عن الصحابة والتابعين. وبعد، فقد تم طبع هذا الشرح  
الجليل. الذي ليس له في فقه المالكية نظير ولا مثيل. للسمى «مسالك الدلالة في  
شرح الرسالة» تأليف الإمام المحافظ الناقد أبي الفيض أحمد ابن الإمام المجتهد الرباني  
والقطب الصمداني، بحر العلوم والمعارف. ومعدن الدقائق والطلائف. أبي عبد الله  
شمس الدين محمد ابن الوالي الكبير. والعارف الصغير. محمد الصديق ابن العلامة  
الفقيه. أستاذ القراءات والربرية في وقته. القطب القرد الجامع. أبي لباس  
أحمد بن عبد المؤمن الفهري الحسني الإدريسي رضي الله عنهم. ونفع المسلمين  
بفيوضات علومهم آمين وهو شرح بديع الصنع عديم المثال. طالي الكعب،  
استوعب مسائل رسالة الإمام ابن أبي زيد القيرواني بالتدليل والتبسيط.  
واستعرض ما في بعضها من وجوه الاحتمال والقبيل. فقدم ذلك متن الرسالة  
خاصة وفقه المالكية عامة، خدمة عظيمة يذكرها أهل المذهب بالتفكير والإمتان.  
لأنه نفى عنهم غبار التقليد الأصم، وفتح أعينهم على آفاق من العلم الصحيح  
يهتدون بها في ميادين النظر والاستدلال. فيعرفون مدارك الإمام في استنباطاته.  
وما أخذه في اجتهاداته. فيعرفون عن حضيض العوام. إلى صفوف العلماء.  
كما أنه نفي عيباً ظالماً رده أهل المذاهب الأخرى وهو خلو كتب المالكية عن  
ذكر الدليل على حين أنك لا تجد كتاباً في فقه الشافعية أو الحنفية أو الحنابلة  
أو الزيدية أو الشيعة، غالباً عن ذكر دليل لكل مسألة فيه واضحة كانت أو  
خفية. وهذا شيء يلفت النظر، ويمر في القلب، ويؤلم النفس.

هاك : إمام أهل السنة، وشيخ الحفاظ، بحيث سماه يحيى بن سعيد القطان ويحيى  
بن معين : أمير المؤمنين في الحديث، تملو كتب مذهبه عن البليل. فلا يجد  
القارئ لها والتاخر فيها إلا آراء مجردة وأقوالاً متناقضة يشرع المالكية أنفسهم.

ببعضها فلا يجيئون عن ذلك بأكثر من قولهم : لفقته مسلم ١١ ولقد بلغ من  
إعراضهم عن الدليل أنهم يصفون أقوال أئمة المذهب المعروفين بالميل إليه  
والعمل بما يقتضيه كابن عبد البر والباقر وابن العربي فأقوال هؤلاء وأمثالهم  
لا تذكر في كتب الآخرين إلا مشفوعة بالتضعيف غالباً . لا شيء إلا لأن  
أصحابها يقعون الدليل . عملاً برواية الإمام مالك نفسه حين أمر أصحابه أن  
يمرضوا كلامه على كتاب الله وسنة رسوله فإن خالفوها فليضربوا به عرضي  
الحائط ، بل بلغ المتأخرون في التلويح حد أن بعض شراح تحفة ابن ماضي قال  
أثناء كلامه على مسألة يأنس : خلافاً لما في الحديث ١١ فيأله وباللسان ١١  
إذا خرف الحديث بهذه الصراحة فيعتبر وقفاً من ١١٩

والمقصود أن هذا الشرح سد فراغاً كبيراً وجبر نقصاً خطيراً ، فذلكه على  
المذهب منه لانتفى ، وجعل لا ينكر ، جزاء الله عن منعيه خير الجزاء  
وأكثر مثله في العلماء .

هذا وقد بذلنا الجهد في تصحيحه حتى جاء بحمد الله جميعاً سليماً . إلا فيما  
يكون من أشياء نأخذ عنها البصر ، أو سبها عنها القلم ، وهي - لوضوحها وقاطعها -  
لا تخفى على قلة القراء

وكان تمام طبعه في شهر جمادى الأولى سنة ١٢٩١ هجرية ، الموافق شهر يولية  
سنة ١٩٧١ ميلادية . ولا يفوتنا أن نشكر حضرة الفاضل المحام الحاج علي  
يوسف سليمان صاحب مكتبة القاهرة حيث قام بطبع هذا الكتاب النفيس على  
نقشته الخاصة أجزال الله جزاءه ووقته ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
وسلم تسليماً . والحمد لله رب العالمين .

## فهرس هذا الشرح

صفحة

خطبة الفارح	٢
الكلام على أحاديث الخطبة	٢
باب ما يجب منه الوضوء والتسل	٤
د ظاهرة الماء والثوب والبقعة وما يجرى من الباس في الصلاة	٨
د صفة الوضوء ، وذكر الاستجاء والاستجمار	١٢
د التسل	٢٤
د فيمن لم يجد الماء وصفة التيمم	٢٦
د في المسح على الخفين	٣١
د في أوقات الصلاة وأسمائها	٣٧
د الأذان والإقامة	٣٧
د صفة العمل في الصلوات المفروضة	٤٠
د في الإمامة وحكم الإمام والمأموم	٦٠
د جامع في الصلاة	٦٣
د سجود القرآن	٧٣
د صلاة السفر	٧٤
د صلاة الجمعة	٧٦
د صلاة الخوف	٨١
د صلاة العيدين	٨٣
د صلاة الخسوف	٨٦
د صلاة الاستسقاء	٨٩
د ما يضل بالمختصر وغسل الميت وتكفيله	٩٠
د الصلاة على الجنائز	٩٩

١٠٩	باب الصاء للطفل والصلاة عليه
١٠٦	د الصيام
١١٧	د الاعتكاف
١١٩	د الزكاة ، وذكر الجزية وما يؤخذ من تجار أهل النعمة والمحررين
١٢٩	د زكاة الماشية
١٣٢	د زكاة الفطر
١٣٥	د الحج والعمرة
١٥٢	د الضحايا والذبايح والصيد والختان . والأطعمة والأشربة
١٦٦	د الجهاد
١٧٣	د الأيمان والنذور
١٨١	د النكاح والطلاق والرجعة والظهار . الخ
٢٠٨	د العدة والاستبراء والنفقة
٢١٥	د البيوع وما شاكل البيوع
٢٤٩	د الوصايا والمدير والمكاتب وأم الولاد والولاء
٢٥٩	د الشفعة والهبة والصدقة والحبس والوديعة والرهن . الخ
٢٧٣	د الدماء والحدود
٢١٥	د الأقضية والشهادات
٢٢٣	د في الفرائض
٢٤٨	د جل من الفرائض والسنن والرقائق
٢٩٢	د في الفطرة والختان وحلق الشعر والبأس وغير ذلك .
٤٠٢	د في الطعام والشراب
٤٠٩	د في السلام والاستئذان والتناجي والقراءة والدعاء .
٤٢٦	د في التمالج والرقق والنجوم والطيرة والحصاء والوشم
٤٣٢	د في الرؤيا والتناوب والمطاس والدم بالزرد والسبق . الخ

## قصيدة في العمل بالدليل ، وضم التقليد

للمعتمد بن عمار بن عبد البر القرطبي

رضي الله عنه

ياسألني عن موضع التقليد خذ  
عن الجواب يفهم لب خاطر  
وأصنع لي قولاً وذن بنصحتي  
واحفظ علي برادزي ونواذري  
لا فرق بين مقبلة وبهيمة  
تنقاد بين جنادل ودعائر  
تبا لقاض أو لفت لا يرى  
علا ومعنى للقال السائر  
فإذا اقتديت بالكتاب وسنة الم  
بعوث بالدين الحنيف الطاهر  
ثم الصحابة عند عظمك سنة  
فأولئك أهل نبي وأهل بهائر  
وكذلك إجماع الدين يلونهم  
من تابعهم كابرأ عن كابر  
إجماع أمنا وقول نينا  
مثل النصوص لدى الكتاب الزاهر  
وكذا المدينة حجة إن أجمعوا  
متتابعين أو اتلا بأواخر  
وإذا الخلاف أتى فدوئك فاجتهد  
ومع الدليل قل بفهم واقر  
وعلى الأصول فحسن فروعك لائق  
من فرعاً بفرع كالجهول الحائر  
والشر ما فيه فديتك أسوة  
فانظر ولا تغفل بذلة ماهر

## اطلبوا

الكتب الآتية من مكتبة القاهرة بفارح الصناديق

### فتح الرحيم

على فقه الإمام مالك بالأدلة

تأليف محمد بن أحمد الملقب بالنداء الشنيطي

كتاب جامع في فقه الإمام مالك وقد أتى فيه المؤلف بالآية أو الحديث أو  
الأثر أو بعض كلام العلماء دليلاً على بعض مسائله . ويقع في ثلاثة أجزاء من  
القطع المتوسط .

المن ٦٠ قرناً

### الأكيل

#### شرح مختصر خليل

للعامة المحقق الشيخ محمد الأمير الكبير

شيخ المالكية في وقته . المتوفى سنة ١٢٣٢ هجرية

وهو شرح مختصر لطيف عتج بالمتن امتزاج الروح بالجد . عن مؤلفه  
بيان الراجح من الخلاف والمعتمد من الأقوال والظاهر من التأويلات  
لجاء شرحاً حسناً مفيداً وقد وثبت حواشيه بتعليقات قيمة بقلم مصححه  
فضيلة العلامة المحدث الكبير أبي الفضل عبد الله محمد الصديق الغماري  
كما صدر بمقدمة في نشأة الفقه الاسلامي عامة والفقه المالكي خاصة  
بقلم فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد الوهاب عبد الطيف  
المدرس بكلية الشريعة بالأزهر

اطلبوا من مكتبة القاهرة بالأزهر ص. ب ٩٤٦ مصر

## إضاءة الدجنة

في

عقيدة أهل السنة

للملازمة شهاب الدين أحمد القرى المالكي المتوفى سنة ١٠٤٠ هـ  
وهي منظومة في علم التوحيد مسألة المباشرة عذبة المأني ليس فيها حشو ولا تعقيد  
وعليها شرح مفيد حل ألفاظها وبين معانيها في سهولة ويسر لمؤلفه الأستاذ  
الجليل الشيخ محمد أحمد الملقب بالدهاء الشقيطى مع تعليقات لفضيلة الأستاذ النصارى

## المغنى

لابن قدامة

طبعة جديدة ١٠ أجزاء ورق جيد

بمحقق وتصحيح الأساتذة الشيخ الدكتور طه محمد الزيني  
وعبد القادر عطا والشيخ محمود عبد الوهاب فايد

خلاصة تذهيب تذهيب الكمال

في أسماء الرجال

للإمام العلامة من الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي

مطبوع على ورق جيد في ٣ أجزاء بتصحيح وتحقيق وتعليق  
الشيخ محمود عبد الوهاب فايد







Biblioteca Alexandrina



0596473